المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كليّة اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة
قسم اللغة العربيّة وآدابها

الاعتراضُ بالمعنى على الشاهدِ الشعريِّ (دراسة نحْويّة)

A Syntactic Study of Meaning-based Refutation for Poetical Quotations.

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

(ماجستير الآداب في الدراسات اللُّغويّة)

إعداد الطالبة:
نجوى بنت فهد بن جهيِّم الحربيّ
٣٧١٢١٧٢٩٨
إشراف:
الأستاذ الدكتور: فريد بن عبد العزيز الزامل السُّلَيْم
أستاذ النحو والصرف في القسم

العام الجامعيّ
١٤٤٠هـ – ٢٠١٨م

﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾

[الأعراف: ٤٣]

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة القصيم
Qassim University

الاعتراض بالمعنى على الشّاهد الشّعري - دراسة نحويّة

A Syntactic Study of Meaning-based Refutation for Poetical Quotations.

إعداد الطالبة: نجوى بنت فهد جهيم الحربي
الرقم الجامعي: (٣٧١٢١٧٢٩٨)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية
لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ.د. فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم	أستاذ	نحو وصرف	
المناقش الخارجي	د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الخثلان	أستاذ مشارك	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	د. محمد بن عبد الله حمد السيف	أستاذ مساعد	نحو وصرف	

في يوم الخميس: ١٤٤٠/٦/٠٩هـ، الموافق ٢٠١٩/٠٢/١٤م

الاعتراض بالمعنى على الشاهد الشعريّ (دراسة نحْويّة)

الباحثة: نجوى بنت فهد الحربيّ

ملخص الرسالة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، أمّا بعد:

فإنَّ الشعرَ أحدُ الأصولِ السماعيّةِ المهمةِ في الاستشهادِ على القاعدةِ النحْويّة، والغالبُ أنَّ النحْويَّ يستشهدُ بالبيتِ بالمعنى الذي أرادَهُ الشاعر، إلا أنَّ ثمة مواضعَ اعترضَ فيها النحْويُّ على نحْويٍّ آخر؛ لأنَّه استشهدَ بمعنى يخالفُ مرادَ الشاعر، ففسدَ معنى البيت؛ فلمّا انحطَّ المعنى الذي أرادَهُ الشاعرُ سقطَ ما جوَّزَ من وجهٍ أو حكم، فجاءَتْ هذه الرسالة لتكشفَ عن مواضعِ هذه الاعتراضات، ولتبينَ أثرَها في النحو، وكانَ من أسبابِ اختيارِ موضوعِ الرسالةِ الاهتمامُ بمرادِ الشاعر، وعدمُ الاكتفاءِ بظاهرِ الصَّناعةِ النحْويّة؛ لأنَّ صحةَ المعنى وقوتَهُ تكونُ حكمًا يُلجأُ إليه عند اختلافِ الآراء، وكذا إبرازُ العَلاقةِ بين النحوِ والمعنى؛ لحاجتِنا الماسةِ اليومَ إلى هذا الربطِ من خلالِ مقاصدِ الشعراء، فإنَّ الشعرَ قريبٌ مِنَ النفوس، فتخصيصُ دراسةٍ للشعرِ الذي هو مصبُّ اهتمامِ كثيرٍ مِنَ الدارسين يقرِّبُهم مِنَ المعنى المعقودِ بالنحوِ منْ خلالِ ذلك التطبيق.

وتهدفُ هذه الرسالةُ إلى بيانِ أسبابِ وقوعِ المستشهِدِ في الخطأ بالمعنى، وبيانِ درجاتِ هذا الاعتراضِ على المعنى، منْ درجةٍ فاسدةٍ لكنَّها مقبولةٌ في مقاصدَ أخرى، وثانية أنَّ هناك معنًى أبلغُ منْ معنى، وثالثة أنْ تكون محتملةَ المعنيين، ورابعة أنْ تكون فاسدةً لا تُقبلُ في أيِّ مقصد، وبيَّنتُ أثرَ وهمِ المستشهِدِ في الحكمِ النحْويّ.

ولأنَّ الموضوعَ جمعٌ ودراسة، فإني اعتمدْتُ فيه المنهجَ الاستقرائيّ التَّحليليَّ، فجمعْتُ الشواهدَ الشعريّةَ معَ ذكرِ نصِّ المستشهِدِ والمعترِض، وعنونْتُ المسائلَ بالنظرِ إلى نصِّ الاعتراض، ورتَّبْتُها حسبَ ترتيبِ ألفيّةِ ابنِ مالك، وذكرْتُ الحكمَ النحْويَّ والمعنى عند كلٍّ مِنَ المستشهِدِ والمعترِضِ ثم ذكرْتُ الترجيحَ ودرسْتُ أصلَ المسألة.

والرسالةُ تتكونُ منْ مقدمةٍ وتمهيد وفصلين، يتبعُ كلَّ فصلٍ عدةُ مباحث، استُهلَّتْ بمقدمة، وأفضَتْ إلى خاتمةٍ أعقبَتْها الفهارس.

أمّا التمهيدُ ففيه مفهومُ الاعتراضِ ومظاهرُه، وعلاقةُ النحو بالمعنى.

أما الفصلُ الأولُ ففيه ثلاثةُ مباحث: اعتراضاتٌ تتعلقُ بالأسماء، وبلغَ عددُها أربعين مسألة، واعتراضاتٌ تتعلقُ بالأفعال، وبلغَ عددُها ثلاثَ عشرةَ مسألة، واعتراضاتٌ تتعلقُ بالحروفِ، وبلغَ عددُها سبعَ عشرةَ مسألة، وقد يكونُ في المسألةِ أكثرُ منْ خمسةِ شواهدَ شعريّة.

أما الفصلُ الثاني ففيه أربعةُ مباحث:

الأول: مفهومُ الاعتراضِ بالمعنى.

الثاني: أسبابُ وقوعِ النحْويِّ في الخطأ بالمعنى، وتتبعْتُ أسبابَ هذا الخطأ، فكانَتْ مرةً بسببِ النحْويِّ نفسِه، ومرةً بسببِ الشاعرِ نفسِه، وما دخلَ في الأول: بترُ الدليلِ وله أربعةُ أنواع، والبعدُ عنِ التفسيرِ الصحيحِ لبعضِ المفردات، وتخصيصُ العام، وتتبُّعُ رواياتِ البيتِ وإقرارُها دونَ الالتفاتِ إلى المعنى، وما يدخلُ في الثاني: سلوكُ الشاعرِ الطريقَ الغامض.

الثالث: درجاتُ الاعتراضِ على المعنى، وتتبعْتُ درجةَ المعنى عند المعترِض، وأثبتُّها كما قال بها، ثم صنفْتُ هذه الدرجاتِ إلى درجةٍ منتقلة، ودرجةٍ ثابتةٍ حسبَ ترجيحي.

الرابع: أثرُ الوهمِ في المعنى في الحكمِ النحْويّ، وفيه أثرُ هذا الوهم، وكيفَ أثَّرَ في الحكمِ النحْويّ، فقسمْتُه قسمين، هما: الانتفاءُ الجزئيّ والانتفاءُ الكليّ.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

A Syntactic Study of Meaning-based Refutation for Poetical Quotations

Researcher Najwa Fahad Al Harbi

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the prophets and messengers.

The poetry is one of the most important instrumental assets in quoting the grammatical rule, The grammar often cites the house in the sense that the poet wanted, However, there are places where the grammatical objection is opposed to another grammatical, Because he was cites in a way that contradicts poet intentional , so he spoiled the meaning of the house, When the meaning of what the poet wanted was reduced, fell from a face or rule. This letter came to reveal the positions of these objections, to show their effect in grammar, One of the reasons for selecting the subject of the letter is the interest of the poet 's intentional, and not only satisfied by the phenomenon of the grammatical industry, Because the validity of the meaning and strength, be a judgment to resort to when different opinions as well as to highlight the relationship between the grammar and meaning, for our urgent need today to this link through the purposes of poets, the poetry is close to the souls, allocating of a study of poetry, which is the focus of many of the students close to the meaning held in the manner through that application.

This Message aim to explain the reasons of cited occurrence in error of the sense, and to explain the degrees of this objection to the meaning, of the degree of corrupt but acceptable in other purposes, The second is that there is a meaningful meaning of meaning and thirdly, to be potential to those concerned and fourth to be corrupted and not accepted in any destination and I explained effect of illusion cite in grammatical judgment.

Because the subject is a collection and study, in which I depended on the analytical inductive method, I gathered the poetic evidence with the text of the objector cited and addressed the issues in view of the text of the objection and I arranged According to the order of Ibn Malik millennium, and I mentioned the grammatical rule and meaning of each cite and the objector and then mentioned the weighting and I studied the origin of the matter.

The message consists of an introduction, preface and two chapters, each chapter follows several Investigations, I started with an introduction and conclusion, followed by the indexes.

The preamble is the concept of objection and demonstration, and the relationship of grammar in the sense. The first chapter consists of three investigations: objections concerning names, it is now forty issues. Some of objections concerning letters and its number are seventeen issues, there may be more than five poetic references.

Chapter 2 there will be four Investigations:

First: the concept of objection in the sense

Second: the causes of the grammatical in error in the sense, and I followed the reasons, was once because of the grammatical itself, And what came in the first, amputated the evidence and has four types, And the distance from the correct interpretation of some vocabulary, and allocating public And follow the stories of the house and approval without paying attention to the meaning, And what comes in the second: poet behaving the mysterious way

Third: degrees of objection to the meaning, and traced the degree of meaning at the objector, and confirmed as he said, these degrees were then classified to a mobile degree and to a stable grade, according to my discretion.

Fourth: the effect of the illusion in the sense of grammatical rule, In which the effect of this illusion, and how it influenced the grammatical rule, It divided it into two parts: partial selection and total selection

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ لله الذي خلق الإنسان وعلَّمه البيان، والصلاة والسلام على رسوله محمد المبعوث بالقرآن المعجز على مرّ الزمان، وعلى آله وصحبه الكرام البررة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ أمّا بعد:

فهذا البحث الموسوم بـ«الاعتراض بالمعنى على الشاهد الشعريّ، دراسة نحْويّة» محاولةٌ لتتبع الاعتراضات بالمعنى من كتب متعددة؛ للوقوف على تلك المواضع التي خالف فيها النحْويّ مراد الشاعر ببناء قاعدة أو توجيه إعراب، وللاعتراضات أهميّة كبيرة في إثراء الدرس النحْويّ، بدءًا من المسألة الزنبوريّة إلى عصور متأخرة، فالاعتراض -إنْ صدق القول- هو نصف الدرس النحْويّ، وطبيعة التكوين الفطريّ، فكلُّ مسألة تعرضت للاعتراض هو ثراء زِيد للعربيّة، يصحب ذاك الاعتراض استدلالات وحُجج، ومع كلِّ اعتراض ينشأ وجه معرَّض للرفض أو القبول، فتعدد الأوجه أمر شائع.

وقد كثُرت الدراسات في الاعتراضات، وكنت ممن تستهويه قراءة هذه الاعتراضات وقد بدأتُها من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباريّ، ولم يخطر في بالي دراسة هذا النوع من الدراسات؛ لكثرة ما رأيتُ من دراسات في ذلك، ولكنَّ الله سبحانه شاء أنْ أخوض في هذه الاعتراضات، عندما رأيتُ أنَّ هناك نوعًا من الاعتراضات يستحقُّ الدراسة والنظر، فالاعتراضات السابقة كلها في اعتراض النحْويِّين على بعضهم في كتاب محدد حول مسائله عامة سواء أكان بالحدود أم بالحكم أم بالعلة، فهذا نوع من الاعتراضات، أمّا النوع الثاني من الاعتراضات -وهو مضمون الرسالة- فهو اعتراض مقيَّد بالمعنى، ومن هنا جاءت فكرة الموضوع، بإشارة وتوجيه من المشرف.

ولم يكن العنوان: الاعتراض بفساد المعنى على الشاهد الشعريّ؛ لئلا تنحصر الرسالة فيما كان فاسدًا لا يُقبل؛ لأنَّ ثَمَّ درجات للاعتراض على المعنى، فيممتُ وجهي شطر الكتب التي تحمل هذا النوع من الاعتراضات، وقد كثُرت هذه الاعتراضات في كتب الشروح، فجمعتُ المسائل من مصادر متعددة، ولم أحصره في كتاب أو عالم أو عصر.

ولاختيار هذا البحث أسباب:

منها العناية بمراد الشاعر، وعدم الاكتفاء بظاهر الصناعة النحْويّة؛ لأنَّ صحة المعنى وقوته تكون حكمًا يُلجأ إليه عند اختلاف الآراء.

ومنها إبراز العلاقة بين النحو والمعنى؛ لحاجتنا الماسة إلى هذا الربط، فجاء هذا البحث ليعطي تطبيقًا على ذلك الربط من خلال مقاصد الشعراء، فإنَّ الشعر قريبٌ من النفوس، فتخصيص دراسة للشعر الذي هو مصب اهتمام الدارسين يقرِّبهم من المعنى المعقود بالنحو من خلال ذلك التطبيق.

ومنها عدم وجود دراسة سابقة تناولت الاعتراض بهذه المحددات التي تناولها هذا البحث.

أمّا مشكلة البحث فتتمثل في أنَّ بعض النحْويِّين يخطئ في مراد الشاعر، ويبني على فهمه حكمًا نحويًّا، وهناك عدة تساؤلات سيُجيب عنها البحث، وهي:

١- ما المسائل النحْويّة التي استشهد عليها بما خالف وجه الاستشهاد فيه مراد الشاعر؟

٢- ما أسباب مجانبة النحْويّ المعنى المراد؟

٣- ما درجات فساد المعنى؟

٤- هل يؤثر الوهم في مراد الشاعر في الحكم النحْويّ؟

وكان الهدف من دراسة هذا الموضوع استعراض المسائل النحْويّة التي استُشهد لها بشواهد اعتُرض عليها بالمعنى، وبيان أسباب وقوع النحْويّ في معنى لا يريده الشاعر، وبيان درجات فساد المعنى من معنى فاسد ليس على مراد الشاعر لكنَّه مقبول في مقاصد أخرى، أو أنَّ أحدهما أبلغ من الآخر، أو أنَّ المعنيين محتملان، وليس أحدهما أبلغ من الآخر، أو أنَّه فاسد لا يُقبل في أيِّ مقصد، وكذلك بيان أثر الوهم في معنى الشاهد في الحكم النحْويّ.

وقد سبقت في هذا الموضوع بعدد من الدراسات، وهي:

١- رسالة أثر فساد المعنى في التوجيه النحْوي في مغني اللبيب، لمريم بنت عابد الهذليّ، ١٤٣١هـ، رسالة ماجستير، في جامعة أم القرى.

٢- رسالة الجهات التي يدخل منها الاعتراض على المعربين في التراث النحْويّ، لقريب الله بابكر

مصطفى، دراسة نحْويّة تحليليّة نقديّة، ٢٠٧م، رسالة دكتوراه، في جامعة أم درمان الإسلاميّة.

٣- بحث فساد المعنى وأثره في توجيه الإعراب، لمحيي الدين توفيق إبراهيم، ١٩٩٧م.

٤- مسائل الخلاف النحْويّة في ضوء الاعتراض على الدليل النقليّ، للدكتور محمد بن عبد الرحمن السبيهين، ١٤٢٦هـ، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.

فلسْتُ أزعم أني أول من وجَّه دراسته إلى المعنى والصَّناعة، بل إنَّ هذا الموضوع —وهو المعنى والصَّناعة- عام تطرقت إليه دراسات قبلي إلا أنَّ دراسة هذا البحث هدفها التركيز على طرفي الاعتراض: المستشهِد والمعترِض وما وقع فيه المستشهِد من خطأ في فهم قصد الشاعر، وقد بنى من فهمه المجانب للصواب حكمًا نحْويًّا، فالدراسات الثلاثة الأولى لم يكن هدفها الاعتراض بقدر ما كان هدفها دراسة الأمثلة التي يؤدي إعرابها على وجه ما إلى فساد معناها حتى لو لم يكن هناك مستشهِد معترَض عليه، ففي هذه الدراسات توجيهات افتراضيّة بالتعرض لبعض التوجيهات التي لم يقل بها أحد، بل هو افتراض من ابن هشام، في مقولته المعروفة في كتاب المغني: «وقد يتبادر إلى الذهن...»[(١)] أنَّ الكلمة مرفوعة، والحقيقة أنَّها منصوبة؛ لئلا يفسد المعنى، فهذا افتراض منه تنبيهًا منه على أهميّة المعنى، وكل هذه الدراسات حصرت أمثلتها في كتاب مغني اللبيب شعرًا ونثرًا، فكانت الدراسات خاصة بكتاب معيَّن، ولما كان هذا الموضوع يحتاج إلى توسُّعٍ وتتبُّعٍ لشواهده، درستُه من كتب عدة دون حصر، ووُجِّه هذا البحث على أصل واحد وهو الشعر لـمّا لم يرتكز على كتاب معيَّن، وعليه ستكون الشواهد الشعريّة كثيرة.

وفي دراسة هذا البحث إضافات في فصله الثاني لم تكن في الدراسات السابقة، فكانت نتائج عن الفصل الأول وهي شواهد مختارة منه؛ للتطبيق وبيان تفاصيل هذه الشواهد والاعتراضات، من مفهوم الاعتراض بالمعنى، وبيان أسباب وقوع النحْويّ في الخطأ بالمعنى بالنظر إلى تلك الاعتراضات، وبيان درجات الاعتراض على المعنى، وأثر الوهم في معنى الشاهد في الحكم النحْويّ.

---

(١) مغني البيب عن كتب الأعاريب ٢/٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩.

أمّا دراسة مسائل الخلاف النحْويّة في ضوء الاعتراض على الدليل النقليّ فقد كانت نقطة الالتقاء بين هذا البحث وموضوع الدكتور السبيهين في مطلبين:

الأول: بتر الدليل عما يتصل به من سابق أو لاحق، وقد وقع في صفحتين ونصف، وأتى بشاهد واحد من الحديث النبويّ، وهو سبب من أسباب الاعتراض بالمعنى في هذا البحث.

الثاني: جهل معنى الدليل أو عدم التنبه لمعناه عند الاستشهاد، وقد وقع في صفحتين، وأتى بشاهد شعريّ واحد.

وأما غير ذلك فبحث في أمور لا تتعلق بالمعنى، كالاعتراض على الشاهد بجهالة قائله، وتخطئة القائل والناقل، والمختلف في قائله، ورواياته، ووجه الاستشهاد فيه، وحمله على وجوه أخرى من التأويل، واعتراضه بنقل آخر...إلى غير ذلك، فلم يكن هدفها دراسة الشواهد الشعرية المعترَض عليها بالمعنى، وإنما درَسَتِ الدليل النقليّ بنوعيه وَفق هذه المحاور، أما هذه الدراسة فهي في الاعتراض على نوع واحد من الدليل النقليّ وهو الشعر، ودراسة نوع واحد من الاعتراض وهو الاعتراض بالمعنى.

ولأنَّ الموضوع جمع ودراسة، فإني اعتمدتُ فيه **المنهج الاستقرائيّ التحليليّ**، حيث جمعتُ الشواهد الشعريّة المعترَض عليها بالمعنى، وذلك من كتب النحو قديمها ومتأخرها، واعتمدت في ترتيب الشواهد على نوع الكلمة المعترَض عليها، وقد جمع كلّ أنواع الكلم، بدأتُ بالاسم ثم الفعل ثم الحرف، ومن خلال هذه الشواهد تُحدَّد المسألة، وهذه المسائل رُتِّبت حسب ترتيب ألفيّة ابن مالك، وعنونتُ كلَّ مسألة بما يلائمها من نصِّ الاعتراض، مع ترقيم المسائل، ولم يكن هذا الترقيم متسلسلًا حتى نهاية الفصل، بل كلّ مبحث رُقِّمَتْ مسائلُهُ على حدة.

وتتبعتُ –قدر المستطاع– الأقدم فالأحدث في نص الاستشهاد، ونص الاعتراض؛ حتى لا أذكر مستشهِدًا ثم معترِضًا، وهناك الأسبق منهما، وقارنتُ بين قول المستشهِد والمعترِض، فإمّا أنْ أرجِّح أحدهما إذا أسعفتني الأدلة، وإمّا أنْ يكونا معًا على حقّ، واعتمدتُ في نصِّ الاعتراض على طريقتين: النقل النصيّ، والنقل بالمعنى، لـمّا كان الأمر يطلب هاتين الطريقتين، فألجأ إلى النقل النصيّ إذا كان النصُّ لا يحتمل التغيير، وألجأ إلى النقل بالمعنى إذا كان النصُّ طويلًا وواضحًا.

ودرستُ أساس المسألة بعد مناقشة الاعتراض والترجيح، وقد يُغني الترجيح عن ذكر رأيي عند سرد أصول المسألة، وعلَّلتُ سبب تصنيف المسألة أهي اسم أم فعل أم حرف، وهذا لا يكون إلا في المواضع التي فيها لَبْس.

وأمّا خطة البحث، فقد جاء في مقدمة وتمهيد، وفصلين يتبع كلّ فصل عدة مباحث، استُهلَّت بمقدمة، وأفضَتْ إلى خاتمة أعقبتها الفهارس.

التمهيد، وفيه:

- مفهوم الاعتراض ومظاهره.
- النحو وعلاقته بالمعنى.

ثم الفصل الأول: دراسة الشواهد الشعريّة المعترَض عليها بالمعنى، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اعتراضات تتعلَّق بالأسماء.

المبحث الثاني: اعتراضات تتعلق بالأفعال.

المبحث الثالث: اعتراضات تتعلق بالحروف.

ثم الفصل الثاني: الاعتراض بالمعنى، أسبابه، ودرجاته، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاعتراض بالمعنى.

المبحث الثاني: أسباب وقوع النحْويّ في الخطأ بالمعنى.

المبحث الثالث: درجات الاعتراض على المعنى.

المبحث الرابع: أثر الوهم في المعنى في الحكم النحْويّ.

وآثرتُ أنْ يكون مفهوم الاعتراض بالمعنى بعد الفصل الأول؛ لأنَّه نتيجة تلك الاعتراضات، ثم إني بيَّنتُ فيه أركان الاعتراض وتحت كلِّ ركن شاهد من شواهد الفصل الأول، فهذ المبحث نتيجة، فلا تتقدَّم النتيجة على الدراسة.

والجدير بالذكر أنَّ هذا الفصل جاء مختصَرًا، لم يشمل كل شواهد الفصل الأول بالذكر، بل اخترتُ منها ما ينطبق على كلِّ مبحث، فالسبب الرئيسيّ لخطأ النحْويّ هو مجانبته المعنى المراد وهو

أساس البحث، والأسباب الظاهرة دُوِّنت في مبحث الأسباب إشارة إلى ما ورد في الفصل الأول، فلا يُذكر في هذا المبحث كلّ الشواهد التي كان سببها سوء الفهم فقط.

كذلك في مبحث الدرجات، فبعض المطالب داخل هذا المبحث تطلب استقصاء تامًّا وجمعًا لكلِّ الشواهد التي تندرج تحت هذا المطلب مثل درجة الأبلغيّة ودرجة الاحتماليّة ودرجة فساد المعنى الكليّ، وبعضها يحتاج إلى أنْ يُمثَّل عليه ببعض الشواهد؛ لكثرتها؛ لبيان ما فيها، مثل درجة فساد المعنى الجزئيّ الذي يكون فيه المعنى فاسدًا فقط في الشاهد لكنَّه مقبول في مقاصد أخرى، فشواهد هذه الدرجة كثيرة، فانتخبتُ بعضها.

وكذلك في المبحث الرابع وهو أثر الوهم في المعنى في الحكم النحْويّ، فقد قُسِّم قسمين: تجويز الحكم وإقرار الحكم، فالتجويز ينطبق عليه كلّ البحث، والإقرار قليل يحتاج إلى حصر، فاخترتُ في قسم التجويز شواهد معينة لكثرتها، ولم أذكرها كلها؛ لئلا يحصل التَّكرار.

ثم تأتي **الخاتمة، والفهارس،** واشتملت الفهارس على:

أ- فهرس الآيات.

ب- فهرس الأحاديث.

ج- فهرس الشعر.

د- فهرس المصادر والمراجع.

هـ- فهرس الموضوعات.

وقد اعترضتني في هذا البحث صعوبات:

إنَّ الموضوع في بداية الطلب لم يكن صعبًا، ولـمّا درستُه وتعمقتُ في فصوله، وجدتُ أنَّ الموضوع دقيق جدًّا، وهو أنَّه يدرس المقاصد، وكان لزامًا عليّ أنْ أقارن بين قول المستشهِد والمعترِض، ويلزم ذلك أنْ أعود إلى دواوين الشعر وشروحها لمعرفة القصد؛ فمهما حاول الدارس معرفة القصد فلن يصل إلى حقيقة الأمر في كثير من الشواهد، مما جعلني أقف حائرةً أمام الشاهد، فليس بين يدي دليل يرجِّح أحد القولين، ولا سيما أنَّ معرفة القصد أساس هذا البحث فعليه يقوى التوجيه أو

يضعف أو يُنتفى، فليس هناك أصعب من أنْ يدرس الإنسان قصد الإنسان!

ومن الصعوبات أيضًا أني قد أقف على شاهد مُعترَض عليه اعتراضًا بالمعنى ولم يُفصح المعترِض عن هذا المستشهِد، فأبحث في كل مواضع هذه المسألة حتى أصل إلى المستشهِد؛ لأنَّ الرسالة لها طرفان أساسيّان: المستشهِد والمعترِض، وقد يكون المعترِض مجهولًا نقله أحد النحْويِّين فأبحث عن هذا المعترِض بقدر المستطاع، فقد كان ذلك في غاية الصعوبة غير أنَّ العزيمة القويّة أبت إلا أنْ أتجشم الصعاب، وأخوض غمار هذه التجرِبة.

وأخيرًا أتوجَّه بالشكر إلى والديّ الكريمين اللذين وفَّرا لي ما كان يصعُب توفرُه، وإلى إخوتي الذين تحمّلوا عناء السفر للوصول إلى ما أريد.

كما أتوجَّه بالشكر خالصه وأجزله إلى الأستاذ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليْم، الذي أشرف على هذا البحث وكلأه بعنايته، ولم تصرفه الأعباء التي ينهض بها، فقوَّم ما اعوجَّ، وأقال ما تعثَّر، وأمدَّني بنفائس الكتب والمخطوطات، ومن علمه الوافر، وأفدت من توجيهاته ما أنار الدرب وسهَّل الصعاب، حتى اكتمل البحث بهذه الصورة.

كما أتوجَّه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور سليمان بن عليّ الضحيّان، الذي كان لي عونًا ببيان النسخ الجيدة من الرديئة، وإلى الأستاذ الدكتور عليّ بن إبراهيم السعود الذي أعطى كلّ الدفع نسخة إلكترونيّة من مكتبته، وقد أفادتني كثيرًا واختصرت الوقت خاصة بالوصول إلى دواوين الشعر.

وإلى عضوي لجنة المناقشة، الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الخثلان، والدكتور محمد بن عبد الله السيف؛ لتفضلهما بمناقشة الرسالة، وإلى كلّ أساتذتي وصديقاتي الذين جادوا بالرأي والنصح.

واللهُ يجزي الجميعَ عني خيرَ الجزاء.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨]

التمهيد

- مفهوم الاعتراض ومظاهره.
- النحو وعلاقته بالمعنى.

أولا: مفهوم الاعتراض ومظاهره:

مفهوم الاعتراض:

الاعتراض مصدر من الفعل الخماسيّ (اعْتَرَضَ)، من مادة (عرض)، وقد وردت في المعاجم اللُّغويّة بمعانٍ مُتعدِّدة، منها: المنع، والحائل.

١- المنع:

جاء في لسان العرب: «واعترضَ: انْتَصَبَ ومَنَعَ وصارَ عارِضًا كالخشبةِ المُنتصِبةِ في النَّهْرِ والطريقِ ونحوها، تمنعُ السالكين سُلوكها»[١]، وجاء فيه أيضًا: «وتعرَّضَ الشيءُ: دخلَه فسادٌ، وتعرَّضَ الحُبَّ كذلك، قال لبيد:

فَـاقْطَعْ لُبَانَـةَ مَـنْ تَعَـرَّضَ وَصْـلُهُ وَلَشَرُّ وَاصِلِ خُلَّةٍ صَرَّامُهَا[٢]»[٣].

٢- الحائل:

قال الجوهريّ: يقال: «اعْتَرَضَ الشَّيءُ دونَ الشيء، أيْ حالَ دونَه»[٤].

فكلّ منْ يقرأ هذه التعريفات يجد أنَّهم مجمعون على المنع أو الردّ والحائل، وهناك قول جمع بين المعنى اللُّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ: «يقال: سِرْتُ فعرضَ لي في الطريقِ عارضٌ منْ جبلٍ ونحوِه؛ أي: مانع يمنعُ المضي، واعترضَ لي بمعناه، ومنه اعتراضاتُ الفقهاء؛ لأنَّها تمنعُ من التمسُّكِ بالدليل، وتعارضِ البيِّنات؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ تعترضُ الأخرى وتمنعُ نفوذَها»[٥].

وقبل تعريف الاعتراض اصطلاحًا، تجدر الإشارة إلى أنَّ كلمة الاعتراض بهذا الإطلاق تعني الحشو عند النحْويِّين، أي: ذلك اللفظ أو المركب الذي لو أسقطناه ما اختلَّ معنى الجملة، وإنَّما جاء للتقوية

---

(١) مادة (ع ر ض) ١٦٨/٧.

(٢) من الكامل، ديوانه ١٠٩، لُبانة: الحاجة. خُلة: المودة المتناهية، والخليل والخِل والخُلّة واحد. الصرّام: القطاع. شرح المعلقات السبع، للزوزنيّ ١٤١.

(٣) لسان العرب ١٦٩/٧.

(٤) الصحاح ١٠٨٤/٣.

(٥) المصباح المنير ٤٠٢/٢.

أو غير ذلك، وهو ما يسمى بالجملة الاعتراضيّة أو الكلمة المُعترِضة، فهذا ما لا يريده البحث، إنَّما يراد بالاعتراض في هذا البحث ردُّ المُعترِض الخصمَ فيما ادَّعاه، فقد وصف الزركشيّ فعل المُعترِض بالهدم حيث قال: «الاعتراض عبارة عن معنى لازمه هدم قاعدة المُستدِلّ»[1]، وعليه فإنَّ الاعتراض النحْويّ هو أنْ يمنع النحْويُّ استدلالَ المُستدلّ بدليله.

وللاعتراض أركان ثلاثة تجدر الإشارة إليها:

١- المسألة أو الاستشهاد: هي قضيّة الخلاف التي جمعت الطرفين.

٢- المُعترَض عليه: هو طرف أول مُعترَض عليه، وقد يكون عالمًا واحدًا أو جماعةً من العلماء.

٣- المُعترِض: وهو طرف ثانٍ ردَّ المعترِض بالحُجة والبراهين.

مظاهر الاعتراض:

الاعتراض بين النحْويِّين يتصل اتصالًا وثيقًا بالخلاف النحْويّ، فكلُّ اعتراض قائم على خلاف في مسألة نحْويّة أو صرفيّة أو غير ذلك، فقد اهتمَّ النحْويُّون بالاعتراض منذ قيام الدرس النحْويّ، وهذا يعني أنَّه في زمن مبكر جدًّا، حيث أسهم هذا الاعتراض في تأصيل القواعد واستقرارها.

ويمكن الوقوف عند مظاهر الاعتراض عند النحْويِّين، وقد توقفتُ عند مظهرين، وهما على النحو الآتي:

أولا: المناظرات: والمناظرة هي: «تردد الكلام بين شخصين يقصد كلُّ واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه مع رغبة كلٍّ منهما في ظهور الحق»[2]، فإنَّ أول ما يتبادر إلى ذهننا مناظرة سيبويه مع الكسائيّ في المسألة الزنبوريّة، وهو خلاف بين عالمين قائم على الحجج والبراهين، حيث اعترض الكسائيّ على سيبويه في هذه المناظرة، وهذه المناظرة قُتلَتْ بحثا، فلا حاجة لبسط القول فيها، ولكنَّ الذي يهمُّنا أنَّ المناظرات العلميّة كانَت قائمة بين العلماء في مختلف المجالات، فالمناظرة تقوم على إقرار الحُجج وتثبيت ما اختُلف فيه؛ لذا كانت سببًا في التأصيل؛ وعليه فإنَّ للمناظرات

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ٤/٢٣١.

(٢) آداب البحث والمناظرة، للشيخ الشنقيطيّ ١٣٩.

أثرًا محمودًا انعكس على الحياة العلميّة عامة والعلماء خاصة، حيث كانت في مجالس يحضرها أهل العلم وأهل النظر، فعن طريقها بُثَّت المعرفة، فالمناظرات تمُدُّ الأدلةَ بشرعيّة الذيوع والانتشار، وليس أيُّ أدلة بل الأدلة الراجحة، قال الطنطاويّ: «إنَّ المناظرات تصير حيث يصير العلم، وحيث يصير العلماء، فحبُّ الغلبة جبلّي في الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة، فكيف العلم الذي هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد؟ نعم إذا كان مبعث المناظرات محض العلم فحبذا الغرض والمطلب، لكنَّها فيما نحن فيه قد شِيبَتْ بالعصبيّة، فكانت حربًا ضروسًا غير أنَّها محمودة المغبة على كلِّ حال لما تسفر عنه من نتائج القرائح المكنونة، فما نعمِتِ اللغةُ وغنيَتْ إلا من هذا السجال العلميّ و(عِنَدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ القَومُ السُّرى)[1] »[2]، وعليه فإنَّ المناظرات تعدُّ مظهرًا من مظاهر الاعتراض وموطنًا من مواطن الخلاف النحْويّ.

ثانيا: الردود: ومما يعدُّ مظهرًا من مظاهر الاعتراض ردود النحْويِّين على بعض، وهي أنْ يُخالف نحْويٌّ نحْويًّا آخر في مسألة، فيحاول المُعارِض ردَّ الآخر إلى جهة أخرى يراها أصح وأقوى، وذلك مثل ابن ولّاد حينما وقف منتصرًا لسيبويه على المبرد، فقد سمى كتابه: (الانتصار لسيبويه على المبرد) وهذا كتاب ردود على المبرد في كتابه (مسائل الغلط)، فكان المبرد يقف أمام المسائل التي قال بها سيبويه فيعترض عليها ويذكر أدلته، فيردُّ ابن ولّاد على تلك الاعتراضات، فردود ابن ولّاد أيضًا تركت أثرًا لمن بعده، وقامت بناءً عليها اعتراضات وردود كثيرة، وعليه فإنَّ هذه الردود عُرفت في زمن مبكر؛ بغية استقرار القواعد وثباتها، كما أنَّ السبب في قيام ظاهرة الردود اختلاف قواعد العلماء في جمع اللغة، لذلك تعدَّدت الآراء، كما أنَّ اختلاف المدرستين في المنهج واختلاف اللهجات واختلاف القدرة على الاستنباط والحكم المستند إلى الدليل كلُّ هذه أسباب لنشوء الردود، وما الردود إلا ردات فعل لتلك الاختلافات.

---

(١) الأمثال، لأبي عبيدة ١٧٠، ومجمع الأمثال، للميدانيّ ٣/٢.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٥٠.

ثانيا: النحو وعلاقته بالمعنى:

إنَّ علاقة النحو بالمعنى علاقة واضحة لا تخفى على متأمل الكلام العربيّ، إذ يظهر ذلك جليًّا عند مفسري القرآن الكريم، فما إنْ فسروا آية إلا ورجعوا إلى سبب نزولها؛ حتى يعرفوا الأحداث والمواقف بما فيها من الفاعلين والمفعولين والموصوفين إلى غير ذلك من المعاني النحْويّة، وكذلك حال أيِّ شارح ومُعرِب سواء أكان شعرًا أم نثرا، فالشارح المعرب للبيت الشعريّ إنْ لم يكنْ فاهمًا قصْد الشاعر فلن يُوفَّق في الوصول إلى الإعراب السليم وإنْ كان المعنى مقبولًا، لكنَّه ليس هو المراد، وما أريد من الكلام إلا فهْم المقاصد، فلا بدَّ من التأمل في معطيات المعنى ومكوناته، فمن أراد الخوض في قضايا النحو فلا يمكنه ذلك إلا بالنظر إلى تلك المعطيات والمكونات؛ لذلك لمّا شرع النحْويُّون يضعون القواعد فإنهم راعوا مكونات المعنى، من العناصر التركيبيّة وعلاقتها ببعض، كما راعوا قضيّة السياق والمقام.

وعليه فإنَّ علاقة النحو بالمعنى علاقة قديمة قدم النحو نفسه، وذلك بالنظر إلى حال النحو في عصوره الأولى، من الأخطاء النحْويّة الصادرة ممن يقرأ القرآن مما أوقعهم في مجانبة الصواب، ومنها ذلك الرجل الذي قرأ آية من سورة براءة في حضرة عمر بن الخطابﷺ، فقد قرأ الرجل:

﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣]، بخفض (رسوله)، وكأنه بقراءته هذه جعل الله يبرأ من المشركين والرسول، فحين وقع في الخطأ وفساد المعنى ورأى عمر بن الخطاب أنَّ الخطأ في الإعراب يؤدي إلى فساد المعنى، قال مقولته: «ألا يُقرِئ القرآن إلا عالم باللغة»[1]، يريد باللغة النحو، فالنحو والمعنى مرتبطان، وما النحو إلا تراكيب كلاميّة مفيدة وَفق القواعد والضوابط، فالنحو معنى، والحركات الإعرابيّة دوالٌّ على تلك المعاني النحْويّة، فالجهل بالإعراب من عوامل الانحراف عن فهم المقصود، ومن أسباب الخطأ، ومعرفة الإعراب طريق لفهم المعنى وتحليل التراكيب.

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباريّ ١٩-٢٠.

فالنحو كما عرفه الأُبَّذي: «النحو في اللغة: القصد، وفي الاصطلاح: علم به يُعرف أحوال أواخر الكلم العربيّة إفرادًا وتركيبا»[1]. وذلك نتيجة ربط الكلمات بعضها ببعض، مع مراعاة معرفة معاني الأدوات النحْويّة والسياقات المقاميّة، فالنظر في المعنى النحْويّ درسه النحويُّون بعمق مع مرور الأيام بإدراك المعاني النحْويّة التي تظهر من سياق الكلام مثل الحال والتمييز والتوابع والإضافة وغير ذلك، فعندما أدرك النحْويُّون المعنى طفقوا يتتبعون المخالفات بسماعهم كلام العرب، ولمّا فهِموا الكلام والمعنى المراد، بدأوا يفسرون ويحللون الكلام تحليلًا يتلاءم ومراد المتكلم، فهذا عبد الله بن أبي إسحاق كان دائم التعرض للفرزدق، فحين سمعه ينشد قوله في مدحه لبعض بني مروان:

وَعَـضُّ زَمَـانٍ يَـا بْـنَ مَـرْوَانَ لَـمْ يَـدَعْ مِـنَ الْمَـالِ إِلَّا مُسْـحَتًا أَوْ مُجَلَّـفُ[2]

اعترضه لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب؛ لأنها معطوفة على كلمة (مسحتا) المنصوبة، فوقف النحْويُّون أمام هذا البيت، وتأويل سبب الرفع[3]، وتضمين الفعل مما يتلاءم مع الحكم الإعرابيّ، للوصول إلى المراد دون الإخلال بالمعنى، فالنحو منذ نشأته الأولى مهتمٌّ بالمعنى، ويمدُّ الجملة بمعناها الأساسيّ الذي يكفل لها الصحة والسلامة.

وإلى جانب هذا فإنَّ الفهم الصحيح للجمل الكلاميّة يكون بالنظر إلى الكلمات التي تركَّبَتْ مع غيرها فكوَّنَتْ كلامًا مفيدًا، وصحيح أنَّ موضوع النحو في التراكيب وليس في الكلمة خارج السياق، لكنَّ معنى الكلمة اللُّغويّ مهمٌّ لمعرفة المعنى الكليّ للجمل والكلام، فقد قال ابن هشام: «ولقد حكي لي أنَّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفضل:

لَا يُبْعِـــدِ اللهُ التَّلَبُّـــبَ وَالْـــ غَـارَاتِ إِذْ قَـالَ الْخَمِـيسُ: نَعَـمْ[4]

---

(١) الحدود ٤٣٥/١.

(٢) من الطويل، ديوانه ٣٨٦، ورواية الديوان: مُجَرَّفُ، وهو في جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام، للقرشيّ ٨٨٠، والخصائص ٩٩/١، وخزانة الأدب ٢٣٧/١ – ٥٤٣/٨. عض زمان: شدته. المُسحت: المُهلك الذي لم يبقَ منه شيء. المُجلَّف: الذي بقيت منه بقيّة. انظر: لسان العرب، مادة (ج ل ف) ٣١/٩.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجيّ، لابن عصفور ١٨٣/٢.

(٤) من السريع، وهو للمرقَّش الأكبر في المفضليّات ٢٤٠، والبيت في مغني اللبيب ٦٠٥/٢.

فقال: نعم حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حسن لغة كنانة في (نَعَم) الجوابيّة وهي (نَعِم) بكسر العين، وإنَّما نعم هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوفٍ، أي هذه نَعَم، وهو محلّ الشاهد»[1].

وعلى هذا يجب معرفة المعاني اللُّغويّة أو الدلاليّة للكلمات؛ حتى لا يكون هناك خلل في الفهم. فالمعنى اللُّغويّ هو الدلالات المختلفة التي تدور في ذهن الإنسان عند سماعه للكلام، أو قراءة نصٍّ مكتوب، وقد بُيِّن أنَّ الحركات الإعرابية دوالٌّ على تلك المعاني المختلفة التي يريدها المتكلم، ومن هنا تجدر الإشارة إلى مفهوم الإعراب والعلامة الإعرابيّة وأثرِها في اختلاف المعاني.

الإعراب والعلامة الإعرابيّة:

لا يخفى على أحد أنَّ الإعراب كان لدى العرب في لغتهم عمليًّا، فكانوا ينطقون بالإعراب بمقتضى سليقتهم، «فالحركة الإعرابيّة في اللغة العربيّة ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيبها، وفي أقدم النصوص العربيّة المعروفة، وكان لهذه الحركات معان في نفس العربيّ المُتحدِّث بالعربيّة على سجيَّته وطبيعته»[2].

الإعراب لغة: جاء في لسان العرب: «يقال: أعربَ عنه لسانُه، وعرَّبَ أي أبانَ وأفصح، وأعربَ عنِ الرجلِ: بيَّنَ عنْه.. وإنَّما سُميَ الإعرابُ إعرابًا لتبيينِه وإيضاحِه»[3].

اصطلاحا: حدُّ الإعراب لفظًا: ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وحدُّه معنى: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العامل الداخل عليها لفظًا أو تقديرًا[4].

العلامة في اللغة: جاء في لسان العرب: «والعلامة السِّمةُ، والجمعُ علام، وهو منَ الجمع الذي لا يفارق واحده إلا بإلقاء الهاء.. والعَلامة والعَلَم شيء يُنصبُ في الفَلَواتِ تهتدي به الضالة»[5].

---

(١) مغني اللبيب ٢/٦٠٥.

(٢) المسافة بين التنظير النحْويّ والتطبيق اللُّغويّ، لخليل أحمد عمايرة ١٥٠.

(٣) مادة (ع ر ب) ١/٥٨٨.

(٤) الحدود، للأبَّذيّ ١/٤٥٠.

(٥) مادة (ع ل م) ١٢/٤١٩.

فالعلامة الإعرابيّة: هي سمة تميز الكلمة عن غيرها داخل السياق، ورمز على أواخر الكلمات تبين المعاني الإعرابيّة المختلفة، فقد قال ابن فارس اللُّغويّ: «فأمّا الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغـراض المتكلمين، وذلك أنَّ قـائلا لو قـال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيدا، أو ما أحسنَ زيدٌ، أو ما أحسنُ زيدٍ؟ أبـان بالإعـراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك مـا ليـس لغيـرها، فهـم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني»[1].

وقال الزجـاجيُّ: «إنَّ الأسـماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكـون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم يكن في صـورها وأبنيتها أدلـة على هـذه المعاني، بـل كـانت مشتركة جعلت حركات الإعـراب فيها تنبئ عن هـذه المعاني...»[2]، ويريد أنَّ الكلمات ليس فيها أمارة تعلمنا هذه المعاني، فكان الإعراب مبيِّنًا لتلك المعاني.

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ١٤٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٩.

الفصل الأول

دراسة الشواهد الشعريّة المعترَض عليها بالمعنى:

المبحث الأول: اعتراضات تتعلق بالأسماء.

المبحث الثاني: اعتراضات تتعلق بالأفعال.

المبحث الثالث: اعتراضات تتعلق بالحروف.

المبحث الأول:
اعتراضاتٌ تتعلَّقُ بالأسماء.

المسألة الأولى: توجيه (ماذا) ومعناها

قال سيبويه: لو كان (ذا) بمنزلة (الذي) لكان الوجه في (ماذا رأيت؟) إذا أراد الجواب أنْ يقول: خيرٌ، قال الشاعر:

دَعِـــي مَـــاذَا عَلِمْـــتِ سَـــأَتَّقِيهِ وَلَكِـــنْ بِالْمُغَيَّـــبِ نَبِّئِينِـــي[1]

فـ(الذي) لا يجوز في هذا الموضع، و(ما) لا يحسن أنْ تُلغيها[2]. فهي عنده استفهاميّة في هذا البيت.

وجعل السيرافيّ (ماذا) في البيت موصولة بمعنى (الذي)، و(علمتِ) صلة، وحذفت الهاء العائدة من (علمته) وسبيل (ماذا) في كونها بمعنى (الذي) كسبيل (ما) وحدها إذا كانت بمعنى (الذي)[3]، و(ماذا) في موضع نصب بـ(دعي)، والتقدير: دعي الذي علمتِ فإني سأتقيه، وهو أصحُّ معنى مما حكى سيبويه؛ لأنَّه جعلها استفهاميّة منصوبة بـ(علمت) الواقع بعدها، وهو فاسد من طريق المعنى، ويمكن أنْ يكون منصوبًا بإضمار فعل يدلُّ عليه (سأتقيه)، كأنَّه قال: دعي كلَّ شيء سأتقي ماذا علمت سأتقيه[4].

وقد قال الفارسيّ: «معناها معنى النكرة، ولا يجوز أنْ أجعلها في تأويل (الذي)؛ لأنَّها لم تجئ في تأويل (الذي) إلا في الاستفهام، وهاهنا ليس معنى استفهام، ولكن معنى (ما) و(ذا) بمعنى (شيء)، فيكون بمعنى اسم واحد، فيكون تقديره: دعي شيئًا علمتِ، ويكون (علمتِ) صفة لـ(ما)»[5].

والفرق بين السيرافيّ والفارسيّ أنَّ السيرافيّ جعلها بمعنى الموصول، والفارسيّ جعلها نكرة بمعنى (شيء) ونقطة الالتقاء بينهما الإبهامُ، والمعنى واحد.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبديّ، في ديوانه ٢١٣، وهو في كتاب سيبويه ٤١٨/٢، ومعاني القرآن، للأخفش ٦٠/١، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ ١٨٣/٣، والحجة للقراء السبعة، للفارسيّ ٣١٧/٢، والمسائل المنثورة، للفارسيّ ٢٣١، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضيّ ١٤٧/٣، والمقاصد النحْويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، للعينيّ ٤٥٥/١، ونسبه إلى سُحيم بن وثيل الرياحيّ.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٨/٢.

(٣) إلى هنا انتهى كلام السيرافيّ الذي وجدته في شرح الكتاب ١٨٥/٣، وما بعدُ فهو نقْل من البغداديّ عن السيرافيّ في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغداديّ ١٤٢/٦-١٤٣. وهو ظاهر كلام السيرافيّ.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١٤٣/٦.

(٥) المسائل المنثورة ٢٣١.

والذي يظهر أنَّ (ماذا) في البيت على ما قالا؛ لأنَّ المعنى لا يطلبها استفهامًا؛ لأنَّ الذي يظهر أنَّ الشاعر ما أراد الاستفهام في كلامه، فكلامه مبنيٌّ على خبر مضمر، كأنَّها قالت له: أريد أنْ أخبرَك بما علمتُ عنك، فقال: دعي ماذا علمتِ، أي: دعي الذي علمتِ فإني سأتقيه، فهذا البيت لا يُحمل على معنى الاستفهام إلا إذا كان على الاستفهام غير المباشر أي أنَّه مبنيٌّ على استفهام مضمر، كأنَّ أحدًا قال له: ماذا علمَتْ عنك؟ فيقول: دعي ماذا علمَتْ عني فإني سأتقيه، لكن البيت بكسر تاء الضمير، فأمر الترك في البيت موجهٌ للمقصودة، فلا يصحُّ أنْ يكون هناك استفهام مضمر، فلو كانت التاء ساكنة فيحتمل الاستفهام وكأنَّه أعاد لفظ الاستفهام من السائل، ولكنَّ استفهامه لا ينتظر إجابة، فيكون بمعنى (الذي) أو (الشيء)، مثل قولنا الآن: لا عليك بماذا كتبت وبماذا قرأت، عند من سألنا: بماذا كتبت وبماذا قرأت؟ فليس المراد الاستفهام في ردِّنا هذا، وهذا البيت مفرد ليس له تتمة للوصول إلى المراد، وما وجدتُه من أبيات تسبقه[1] نُفيت بأنَّها من قصيدة واحدة، والله أعلم بما أراد.

وذهب ابن عصفور إلى أنَّ (ما) استفهاميّة و(ذا) موصولة، ولا يكون (ماذا) مفعولًا لـ(دعي)؛ لأنَّ الاستفهام له الصدر، ولا مفعولًا لـ(علمت)؛ لأنَّه لم يُرد أنْ يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يُفسِّره (سأتقيه)؛ لأنَّ (علمتِ) حينئذٍ لا محلَّ له، بل (ما) استفهام مبتدأ، و(ذا) موصول خبر، و(علمت) صلة، وعُلق (دعي) عن العمل بالاستفهام[2]. والمعنى ليس على الاستفهام وهذا ما ظهر لي من معنى البيت.

و(ماذا) قال فيها سيبويه إنَّ (ذا) لا تكون اسمًا موصولًا إلا ويكون معها (ما) أو (مَن) الاستفهاميتان، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي)، و(ما) استفهام، وقسّم تركيبها قسمين:

الأول: أنْ تكون (ما) اسمَ استفهامٍ و(ذا) اسمَ موصولٍ، مثل قول لبيد بن ربيعة:

أَلَا تَسْــأَلَانِ الْمــرْءَ مَــاذَا يُحَــاوِلُ أَنَحْــبٌ فَيُقْضَــى أَمْ ضَــلَالٌ وَبَاطِــلُ[3]

أي: ما الذي يحاوله، وكذا قال الفارسيّ: ما الذي يُحاوله، أألذي يحاوله نحْبٌ أم ضلال؟ ولو كانت

---

(١) انظر: المقاصد النحْويّة ١/٢٣١-٢٣٢.

(٢) نقله عنه البغداديّ في خزانة الأدب ٦/١٤٤. ولم أقف عليه في كتب ابن عصفور.

(٣) البيت من الطويل، ديوانه ٨٤، وهو في الكتاب ٢/٤١٧، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٣/١٨٣، والمقاصد النحويّة ١/٤٠٦.

(ما) مع (ذا) اسمًا واحدًا كما في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل:٣٠]، لكان النحب نصبًا[١]. ولم يظهر لي خلاف في جعْل (ذا) موصولة بعد (ما).

الثاني: أنْ تكون (ماذا) بمنزلة اسم واحد استفهام، «مثل قولهم: ماذا رأيت؟ فتقول: خيرًا، كأنك قلت: ما رأيت؟...فلو كانت (ذا) لغوًا لما قالت العرب: عمّاذا تسأل؟ ولقالوا: عمَّ ذا تسأل؟... ولكنَّهم جعلوا (ما) و(ذا) اسمًا واحدًا، كما جعلوا (ما) و(إنْ) حرفًا واحدًا حين قالوا: إنَّما، ومثل ذلك (كأنَّما) و(حيثُما) في الجزاء»[٢]. واستشهد في هذا القسم ببيت المسألة: دعي ماذا علمتِ سأتقيه...

ويُفهم من قول السيرافي **قسم ثالث**: أنْ تكون (ما) و(ذا) في البيت بمعنى (الذي)، أنَّه جعل (ماذا) كلها موصولة وليست مشوبة بمعنى الاستفهام، بل جرَّد اللفظة من الاستفهام تجريدًا تامًّا، وقال عنه أبو جعفر أحمد بن الزبير: إنَّ ورودهما موصولة قليل[٣].

والفرق بين أنْ تكون (ماذا) كلُّها استفهامًا، وبين أنْ تكون (ما) فيها استفهامًا و(ذا) موصولة، أنَّه في جملة: ماذا صنعت؟ فإنَّ (ماذا) بجملتها تكون مفعولًا مقدَّمًا لـ(صنعت)، ولا ضمير في (صنعتُ)، وكأنَّه قيل: أيّ شيءٍ صنعتَ؟ والجواب يكون: خيرًا بالنصب؛ حتى يطابق بين السؤال والجواب، أمّا إذا كانت (ما) استفهاميّة و(ذا) موصولة فإنَّ (ما) تكون مبتدأ، و(ذا) اسمَ موصولٍ خبره، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي صنعته؟ ويكون الجواب: خيرٌ بالرفع[٤].

وقد زاد الفارسيّ على هذه الأقسام الثلاثة قسمًا رابعًا، وهي أنْ تكون (ماذا) بمعنى (شيء) نكرة، كما بُيِّن في تخريجه للبيت.

---

(١) انظر: إيضاح الشعر ٣٩٠/٢. ولكتاب الفارسيّ هذا عُنوانات شتى، منها: كتاب الشعر، والكتاب الشعريّ، وإيضاح الشعر، والإيضاح الشعريّ، وإعراب الشعر، وأبيات الإعراب، وشرح الأبيات، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر، وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح. أشار إلى هذا المحقق الدكتور محمد الطناجيّ ٢١/١، وأشار إلى أنَّ أشهرها: إيضاح الشعر، والكتاب الذي حققه كان بعنوان: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب. هكذا دمج بين عنوانين، وسألتزم الأشهر منها في هذا البحث.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢-٤١٧-٤١٨.

(٣) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان ٤٧/٣.

(٤) المصدر السابق ٤٤/٣.

المسألة الثانية: (ما) الاستفهاميّة المشوبة بالتعجب

نقل أبو حيّان عن لُكْذة[١] أنَّه زعَم أنَّ (مِن) زائدة في قول الهذليّ مَعْقِل بن خويلد:

فَمَـا العَمْـرَانِ مِـنْ رَجْلَـيْ عَـدِيٍّ وَمَـا العَمْـرَانِ مِـنْ رَجْلَـيْ فِئَـامِ[٢]

وأن هذا لا يجوز، وأنَّه منحول، وليسَ من شعر الهذليّ، فقال: لأنَّه لا يُقال: ما زيدٌ مِنْ رجلِ الحرب، ولا: ما زيدٌ مِنْ رَجْلَي الحربِ[٣].

فعلَّل أبو حيان سبب منع لُكْذة لذلك بأنَّه اعتقد أنَّ (مِنْ) زائدة في خبر المبتدأ إنْ كانت (ما) تميميّة، أو في خبر (ما) إنْ كانت حجازيّة، و(مِنْ) لا تُزاد في الخبر. فقال: وما ذهب إليه في البيت لُكْذة غير صحيح؛ لأنَّه بناه على أنَّ (ما) نافية، وهو خلاف ما قصد الشاعر؛ لأنَّه قصد المدح، فكيف تكون نافية؟ فيصير إذ ذاك هجوا، وإنَّما (ما) هُنا استفهاميّة، معناها التعجب والتعظيم والتفخيم للشأن، كقولك: عبدُ اللهِ ما عبدُ الله، تريد: أيُّ رجلٍ عبدُ الله، وكذلك أراد الشاعر: أيُّ رَجْلَي عَديٍّ، وأيُّ رَجْلَيِ فِئامِ العَمْران، و(مِنْ) هنا نظيرتها قول السفّاح اليربوعيّ:

يَـا سَـيِّدًا، مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ مُوَطَّـأِ الرَّحْـلِ، رَحِيْـبِ الـذِّرَاعْ[٤]

فـ(مِنْ) داخلة على التمييز؛ إذ يجوز: يا فارسًا ما أنت فارسًا[٥]، و(عَديّ) في بيت الهذليّ في معنى العُداة[٦]. فـ(من) دخلت على التمييز في البيتين، إلا أنَّ التمييز في بيت الهذليّ جاء معرفة، والأصل فيه أنْ يكون نكرة. وهذا جائز عند الكوفيين[٧].

---

(١) ويُقال: لُغذة ولُكدة ولُغزة، أبو عليّ الحسن بن عبد الله الأصبهانيّ، وقيل اسم أبيه محمد، علّامة بالأدب. توفي ٣١١هـ. الأعلام، للزركليّ ٢/٢١٢، وبغية الوعاة ٢/٣٨٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوان الهذليين ٣/٦٧. رَجْلَيْ: رَجْل جماعة راجِل. الفئام: الجماعة. انظر: الديوان ٣/٦٧.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١/١٤١.

(٤) البيت من السريع، وهو في المفضليّات ٣٢٣، وشرح التسهيل ٣/٣٢، والتذييل والتكميل ٩/١٠٥ - ١١/١٤١. موطَّأ: مذلل. الرحيب: الواسع. ورحيب الذراع: كناية عن اتِّساع المقدرة. انظر: خزانة الأدب ٦/٩٨.

(٥) روى الضبيّ في المفضليّات روايتين للبيت، الأولى: ما ذكرتُه، والرواية الثانية بصدر آخر ٣٢٢، وهي:

يَـا فَارِسًـا مَـا أَنْـتَ مِـنْ فَـارِسٍ

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١١/١٤١.

(٧) انظر: شرح الكافية، للرضي ٢/١٠٨.

والبيت في المدح كما قال، فقد قال بعدُ:

فإنكمـــا لَجوَّابـــا خُـــرُوقٍ وشَـــرَّابانِ بـــالنُّطَفِ الـــدَّوامِي[1]

وهذا الذي ذهب إليه لُكذة ذكره ابن قتيبة، فقد قال في شرح البيت: «أي: ما هما من رجلين! على التعجب... ويقال: أراد ما هما من رجال العَدْوِ ولكنهما جوَّابا خروق، والأول أجود»[2]، فجوَّز ابن قتيبة التعجب والنفي، ورجَّح التعجبيّة.

وذكر ذلك السرقسطيّ[3]، قال: «أي ما هما من رجال العَدِي ... وليس هما من رجال العدد الكثير، ولكنَّهما جوّابَا خُرُوق ... وقال بعضهم: فما هما من رجْلَي عدي ومن رجلَيْ فتامٍ على التعجب...»[4].

والذي يظهر أنَّ ابن قتيبة ناقل عن أحد النفي، وليس بقائل به، إلا أنَّه مجوِّزه، ومرجِّح التعجب، والسرقسطيّ على العكس، ودون ترجيح، وكأنَّه لا ترجيح بينهما، فهما في القوة ذاتها.

كما أنَّ الذي قاله أبو حيّان قاله السُّكَّريّ من قبلُ عند تفسيره هذا البيت، حيث جعل (ما) الأولى تعجُّبًا، كقولنا: سبحان الله! ما هو من رجل! و(ما) الثانية في معنى (أين) على التعجب والتعظيم أيضًا، وجعله نظيرًا لقول الفرزدق:

أتفخـرُ أَنْ دَقَّـت كُليـبٌ بنهشَـلٍ وما مِـن كُليـبٍ نهشَـلٌ والربـائعُ[5]

أي: أينَ كليبٌ من نهشل ...[6]

والذي يظهر أنَّ الشاعر في حالة تذكُّر، أي: أنَّ العمرين كانا من رجال العدْو والجماعة قبل موتهما، وكانا جوّابَا الخروق قبل موتهما كذلك، فـ(ما) تكون تعجبيّة؛ لأنَّ الشاعر في حالة تذكُّر لفعل العمرين مُتعجِّبًا، بأنَّهما كانا: من رجال العدْو، والجماعة، وجوّابَا خُروق، أي: أنَّ (العمران) رجال في الحرب أبطال، وهنا الشاعر يستفهم وخرج الاستفهام عن معناه الحقيقيّ إلى معنى التعجب والتعظيم، كما

---

(١) ديوان الهذليين ٦٧/٣. جوَّاب: قطّاع. خُرُوق: طُرق تنخرقُ من فلاة إلى فلاة. النطفة: الماء القليل. الطوامي: المرتفعة المملوءة. أي: هما بطلان يقطعان الفيافي، يَرِدانِ المياه التي لا تُورَد. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣٨٠/١.

(٢) المعاني الكبير ٥٤٤/١.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن ثابت العوفي السرقسطيّ، توفي ٣٠٢هـ. انظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، للحميديّ ٣٣١، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لابن عميرة الضبيّ ٤٤٨-٤٤٩.

(٤) الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمَثَل ٢٥٠/١-٢٥٢.

(٥) البيت من الطويل، ديوانه ٣٦١.

(٦) انظر: شرح أشعار الهذليين ٣٩٧/١.

أنَّ في البيت دلالات على المدح ومنها: جمع لفظ (رَجْل) فيه جمع (راجل) لتعظيم العمرين.

وقد قال الأستاذ الدكتور فريد الزامل: «وبالنظر إلى القصيدة ومناسبتها يُرجَّح اعتراض أبي حيان؛ لأنَّ مقصد المدح ظاهر، وإنْ كان الحمل على النفي لا يتعارض مع إرادة المدح، فهو يقول: ما العَمْران برجلي عدو، ولا برجلي جماعة؛ لأنَّهما ماتا وانتهيا، وإنَّهما -في حال الحياة- جوَّابا خروق... وهذا التقدير لا يقطع بزيادة (مِنْ)، وإنَّما يمكن أنْ تحمل على التبعيض، وهذا الذي يظهر من تقدير ابن قتيبة والسرقسطيّ، حيث قدراه: ما هما من رجال العدو، وليسا من رجال الجماعة»[1].

والفرق بين قولي والقول بالنفي أنَّ النفي يوجب أنَّ الشاعر يمدح العَمْرين بالنظر لما بعد موتهما، وهو أنَّهما بسبب موتهما ما كانا من رجال العدْو ولا الجماعة في حال النزاع والقتل الذي صار بعد موتهما، ثم ذكر حالهما قبل الموت وهو أنَّهما جوّابَا خُروق، فهنا تكون (ما) نافية، و(من) تبعيضيّة، فيصير بيت: فما العمران من رجلي عَدِيّ... يُعبِّر عن حال الشاعر في الحاضر بأنَّه فقدَ العمرين في هذا الوقت، وأنَّهما ليسا حاضرَين، والبيت الذي يليه: فإنَّكما لجوّابَا خُرُوق... في حالة تذكُّر ماض لحال العمرين، فاختلف الزمن.

أمّا كون (ما) تعجبيّة فسيكون الزمن واحدًا، وهو الزمن الماضي في البيت الأول والذي يليه، فهو يتكلم متعجِّبًا بصنيعهما.

وأرجِّح ما رجَّح الأستاذ الدكتور فريد، وهو أنْ تكون (ما) تعجبيّة؛ لاتصال الحديث عنهما في هذا البيت والبيت الذي يليه، فحالة التذكر في زمن واحد، هذا أقرب للصورة من جعل الحديث في البيت الأول في زمن الحال، والبيت الثاني في زمن ماض، خاصةً أنَّ الشاعر لم يذكرهما في أبيات سابقة، ثم أنهى الأبيات بالحديث عنهما بتذكر ما كان منهما قبل موتهما.

ولو كانت (ما) نافية لاقتصر المدح عند قوله: وإنَّهما لجوّابَا خُروق... فصار في بيت المسألة فقدٌ لانتفاء وجود العمرين، ثم بدأ المدح عند قوله: وإنَّهما لجوّابَا خُروق...، والمقام مقام قوة وفخر ومدح، فالتعجبيّة أنسب؛ لزوال احتماليّة معنى الفقد. والله تعالى أعلم بالقصد.

أمّا قول لُكذة بأنَّ البيت منحول وليس من أشعار الهذليين، فالذي يظهر أنَّه لهم، فهي قصيدة كاملة من ثمانية أبيات وهي في الديوان، ولم يذكر دليلًا على أنَّ البيتَ منحول؛ والذي دفعه إلى هذا

---

(١) بحث: الحسن بن عبد الله الأصفهانيّ المعروف بلُغْدةَ، آراؤه وكتابه (كتاب النحو)، للأستاذ الدكتور فريد الزامل ٢٣.

القول هو اعتقاده أنَّ (مِنْ) زائدة في الخبر وهي لا تُزاد في هذا الموضع، فلمّا رأى هذا الخطأ، جعل البيت منحولًا لتنزيه الشاعر من الخطأ، وما من خطأ في الصَّناعة النحْويّة، والله تعالى أعلم.

وللتعجب صيغتان قياسيَّتان: ما أَفْعَلَ! وأَفْعِلْ به، وهناك أساليبُ عربيّة تعجبيّة غير قياسيّة كثيرة، مثل: سبحانَ الله! ولله درُّهُ فارسًا! وقول الله تعالى: ﴿مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة:٢]، وما أنتَ مِنْ رجلٍ!، ومنه قول مَعقِل الهذليّ: فما العمران من رجلي عَدِيّ...، فالحديث هنا سيُقتصر على نوع (ما) ودخول (مِنْ).

أمّا (ما) فهي داخلة في الصيغ القياسيّة وغير القياسيّة، فهي دخلت على (أفْعَل)، وفي معنى (ما) الداخلة عليها خلاف بين العلماء، وتجدر الإشارة إلى هذا الخلاف؛ لأنَّ الصيغ غير القياسيّة ممتدة منها وتدخل (ما) عليها، فذهب الخليل وسيبويه[١] وجمهور البصريين[٢] إلى أنَّها بمنزلة (شيء) دخلها معنى التعجب، وذهب الأخفش إلى أنَّ معناها معنى الموصول (الذي)[٣]، وذهب الفراء وابن دُرستويه إلى أنَّ (ما) استفهاميّة دخلها معنى التعجب[٤]. وهذا الرأي الأخير يتوافق مع (ما) في الأساليب التعجبيّة غير القياسيّة.

فـ(ما) الداخلة في الأساليب غير القياسيّة متَّفقٌ أنَّها استفهاميّة مشوبة بالتعجب[٥]، قال ابن مالك: «...الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه -غالبًا- إلا الأسماء، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة:٢٧]...»[٦]. وكقول الأعشى:

بَانَـــتْ لِطَيَّتِهَـــا عَـــرَارَهْ يَـا جَارَتَـا، مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ[٧]

فهذه الأمثلة فيها (ما) استفهاميّة تعجبيّة، مؤوَّلة بـ(أيّ)، أيْ: أيُّ جارة أنت! وأيُّ رجلي عَديّ! فقد ردَّ ابنُ مالكٍ على من قال: إنَّ (ما) في (ما أفعل) استفهاميّة تعجبيّة بأنّها لو كانت كذلك

---

(١) انظر: الكتاب ٧٢/١.

(٢) انظر: أسرار العربيّة ١١٥.

(٣) انظر: المقتضب ١٧٧/٤، والأصول ١٠٠/١، وشرح الجمل، لابن عصفور ٥٨٢/١.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ ٧٠/٣، وشرح الكافية، للرضي ٢٣٤/٤.

(٥) نقله أبو حيّان عن ابن درستويه. انظر: التذييل والتكميل ١٨١/١٠.

(٦) شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٧) البيت من الرجز، ديوانه: ٢٠٣، وهو في التذييل والتكميل ١٨٢/١٠.

لصلُح تأويلها بـ(أيّ) فلمّا تعذَّر التأويل بها عُرفَ أنَّها ليست استفهاميّة مع الصيغة القياسيّة؛ لأنَّ استعمال (أيّ) في الاستفهام المتضمن تعجبًا كثير[1]، وقد مثَّل بقول اليربوعيّ: ما أنت من سيِّدٍ....، بأنَّ (ما) فيها تؤوَّل بـ(أيّ)، وعليه بيت معقِل الهذليّ.

أمّا دخول (من) على التمييز، فمثل البيت المتقدم: يا سيِّدًا، ما أنت من سيِّد...، فـ(من) في البيت دخلت على التمييز (سيِّد)، إذ يجوز: ما أنت سيِّدًا ! مثل قول الأعشى: ما أنتِ جارةً! وقول الهذليّ: ما العمران من رَجْلَيّ عَديّ! فبيت معقِل من باب التعجب والأسلوب الذي عليه البيت من أساليب التعجب غير القياسيّة، فقد قال ابنُ مالك: «ويجوز إظهار (مِنْ) مع ما ذُكر...»[2]. يريد ظهورها مع التمييز، مثل: ما أنتَ من فارس! وقد كانت: ما أنتَ فارسًا !

هذا عن دخول (من) في التمييز، أمّا دخولها في الخبر فلا يكون، فهي تُزاد في أحد ثلاثة، ولا تُزاد في هذه الثلاثة إلا أنْ يكون الكلام منفيًّا بـ(ما أو لم أو لمّا أو لا النافية أو لن أو إنْ) أو شبه النفي وهو النهي بـ(لا) أو الاستفهام بـ(هل)[3] وأنْ يكون المجرور بها نكرة، فتُزاد (من) في:

الأول: المبتدأ، مثل قول الله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٩]، وقول الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر:٣]، وكذلك تدخل على اسم كان وأخواتها، مثل: ما كان من أحدٍ قائمًا، وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون:٩١]. فالجملة الاسميّة مثل: زيدٌ قائمٌ، هكذا مُعرّاة من نفي يسبقُها، لا يجوز دخول الجار على المبتدأ فيها.

الثاني: الفاعل، مثل قول الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]، وهل قام من رجل؟

الثالث: المفعول، مثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٦٤]، ولا تضربْ من أحد.

فلا تدخل (من) زائدة على الخبر، فقد سبق كلّ مثال ماضٍ بنفي وشبهه، وعلى هذا حمل لُكذة

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢-٣٣.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٨٢.

(٣) قيَّدتُه بـ(هل) لأنَّ هذا الذي رأيتُه من الأمثلة حسب ما قرأتُ، فلم أجد (كيف) ولا (أين) ولا (ما) الاستفهاميّة.

بيت الهذليّ، ظنًّا منه أنَّ البيت مخالف للقاعدة.

ومن حروف الجرِّ التي تدخل زائدةً على الخبر حرف الجرِّ (الباء) وهذا هو القياس المطرد، ولا يكون هذا إلا بشرط كون الكلام منفيًّا، فلا يجوز زيادتها في الموجب مثل: ما زيدٌ إلا بخارج، فبطل النفي بـ(إلا)، فلا تُزاد ههنا.

وأمّا زيادتها بعد المنفي فمثل قول الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت:٤٦]، ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٣٢]، وقول المتنخل الهذليّ:

لَعَمْــرُكَ مَــا إِنْ أَبُــو مَالِــكٍ بِــوَاهٍ، وَلَا بِضَــعِيْفٍ قُــوَاهْ[1]

فـ(ما) هنا مهملة؛ لدخول (إنْ) فدخلت الباء على (واهٍ) وهو خبر المبتدأ (أبو)، فهذه الباء دخلت على الخبر في حال إعمال (ما) وفي حال إهمالها، فهذا وارد كثير.

(١) البيت من المتقارب، وهو في الشعر والشعراء ٦٤٧/٢، وخزانة الأدب ١٤٢/٤.

المسألة الثالثة: مجيء (أخ) على لغة القصر

استشهد ابن مالك على قصر (أخ) بقول الشاعر:

أَخَــاكَ الَّــذِي إِنْ تَدْعُــهُ لِمُلِمَّــةٍ يُجِبْــكَ بِمَــا تَبْغِــي، وَيَكْفِــكَ مَــنْ يَبْغِــي

وَإِنْ تَجْفُــهُ يَومًــا فَلَــيْسَ مُكَافِئًــا فَيُطْمِــعَ ذَا التَّزْوِيــرِ وَالوَشْــيِ أَنْ يُصْــغِي[1]

فعلى لغة الإتمام يكون البيت: أخوك الذي إنْ تدْعه لِمُلِمّة يُجِبْك بما تبغي؛ لأنَّه مبتدأ، والاسم الموصول خبره.

وردَّ عليه أبو حيّان، وقال: إنَّ ما استدلَّ به لا دليل فيه؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون منصوبًا بإضمار فعل، والتقدير: الزمْ أخاك، ومتى دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال[2]، فأبو حيّان انتقل من معنى الخبريّة إلى معنى النصيحة.

واعترض ناظر الجيش على أبي حيّان؛ لأنَّ الكلام لو كان على إضمار فعل ضعُف المعنى المقصود من البيت؛ فمراد الشاعر أنْ يحصر الأخوة فيمن هذه صفته، أي: أخوك مَنْ كان بهذه المثابة لا غيره، فالمعنى على الإخبار عن (أخاك) بذلك، فهو مبتدأ لا مفعول[3]، فأبو حيّان أسقط الاستشهاد لدخول الاحتمال في الدليل، وناظر الجيش ضعّف تقدير الفعل لضعف المعنى، وتبعهما ابن هشام فمرة قال بتقدير: الزم، ومرة قال على لغة القصر[4].

والذي يظهر أنَّ تقدير الكلام بالفعل (الزم) محتمل من جهة أنَّ الشاعر يُخبِر المخاطَب مُلزمًا وأنَّ هذه من أجلِّ الصفات فالزمها، فيمكن أنْ يكون قصْد الشاعر النصيحة فكانت بفعل الإلزام، ويحتمل أنْ يكون الشاعر مُخبِرًا لا ناصحًا أحدًا، فيكون على لغة القصر، وحمْل البيت على النصيحة أقرب، والله تعالى أعلم بقصد الشاعر.

---

(١) البيتان من الطويل، وهو في شرح التسهيل، لابن مالك ١/٤٥، والتذييل والتكميل ١/١٦٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام ٦٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام ٢٨٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ١/٢٦٤-٢٦٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١/١٦٦.

(٣) انظر: تمهيد القواعد ١/٢٦٥.

(٤) في تخليص الشواهد قدّره بـ: الزم أخاك ٦٢، وفي شرح شذور الذهب أخذ بالاحتمالين ٢٨٩.

والقصر هو أنْ تلزم الكلمة الألف في كلِّ أحوالها الإعرابيّة رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغةٌ حارثيّة وبطون من ربيعة[١]، ووافقهم في ذلك بنو الهجيم وبنو العنبر[٢]، والقصر يكون في الأسماء الخمسة مفردة، وتأتي هذه اللغة فيها وفي غيرها وهي مثناة، مثل قول المتلمس[٣] يُعاتب خاله:

وَأَطْـرَقَ إِطْـرَاقَ الشُّـجَاعِ، وَلَـو رَأَى مُضِـيًّا لِنَابَـاهُ الشُّـجَاعُ لَصَـمَّمَا[٤]

فلم يقل: لنابيه.

والقصر من الأسماء الخمسة لـ(حم، وأب، وأخ)، حيث إنَّ بَلْحارث يأتون بها على القياس مقصورة، فيقولون: هذا أبًا وأخًا، ورأيتُ أبًا وأخًا، وحكى الفراء أنَّ من العرب يقول: هذا أباك بالألف على كلِّ حال[٥]، وقد اشتهر قصر (أب) بقول الشاعر:

إنَّ أَبَاهَـا وَأَبَـا أَبَاهَـا قَـدْ بَلَغَـا فِـي الْمَجْـدِ غَايَتَاهَـا[٦]

فعلى لغة الإتمام: وأبا أبيها؛ لأنَّه مضاف إليه مجرور، وقد قال الخليل في هذا البيت: «فإنَّه قال: وأبا أباها في لغة من يكره أنْ يكون الاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف مثل (أب، وفم، ودم) فيقول: أبا وفما ودما على الأصل وهو مقصور مثل: قفا وعصا ورحا فأخرجه على التمام أباها وأبا أباها ولم يقل: أبا أبيها؛ لأنَّه مقصور كما تقول: رحا رحاها، وقفا قفاها، وإذا ثنى قال: أبوان وفموان ودموان ودميان أيضا»[٧].

وقال أبو حيّان: إنَّ قصر (حم) هو الأصل؛ لأنَّه من حيث وزنها (فَعَلٌ) كان يلزم القصر فيها، سواء أُضيفت أم لم تُضَف، فتقول: قام حماك وأباك وأخاك، وقام أبًا، وأخًا وحمًا، وقصر (حم)

---

(١) انظر: معاني القرآن، للفراء ١٨٤/٢، وشرح المفصل للزمخشريّ، لابن يعيش ٣٥٥/٢.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٣١٨/١.

(٣) هو جرير بن عبد المسيح، من بني ضبيعة. الشعر والشعراء، لابن قتيبة ١٧٧/١.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ٣٤، وهو في معاني القرآن، للفراء ١٨٤/٢، والشعر والشعراء ١٧٨/١، وشرح التسهيل ٦٣/١، والتذييل والتكميل ١٦٥/١، وتمهيد القواعد ٣١٨/١. الشجاع: الحية. صمَّمَ: عضَّ ونيَّب فلم يرسل ما عض. انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (ش ج ع) ١٧٤/٨، ومادة (ص م م) ٣٤٧/١٢.

(٥) نقله عنه أبو حيّان في التذييل والتكميل ٣١٥/١.

(٦) من الرجز المشطور، وهو لرؤبة بن العجاج كما في ملحقات ديوانه ١٦٨، وهو في الجمل في النحو، للخليل ٢٣٨، والتذييل والتكميل ١٦٥/١، وتمهيد القواعد ٢٦٤/١، وخزانة الأدب ٤٥٥/٧.

(٧) الجمل في النحو ٢٣٩.

مشهور[1].

ونقل أبو حيّان عن الفراء أنَّه زعَم أنَّ قصْر (أخ) لم يسمعه كما سمعه في (أب)، وأجاز ذلك هشام، وقال: جاءني أخاك، ومررتُ بأخاك[2]، ونُقل عنه أنَّه حكى: مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَل[3].

وكذا نقل عن المبرد أنَّه ذهب إلى إنكار هذه اللغة، ولا يجيز مثلها في كلام ولا شعر. وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن العرب[4].

ولم أجدْ شواهد شعريّة أو نثريّة ثبتت عنهم في قصر (أخ)، إلا نقل الخبر عنهم أنَّهم يُلزمونها الألف على كلِّ حال، واستشهد ابن مالك بالشعر بقصر (أخ)، واستشهاده دخل فيه الاحتمال – حسب ترجيحي– وكما قال أبو حيّان إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط الاستدلال.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١/١٦٥.

(٢) المصدر السابق ١/١٦٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن، للنحاس ١/١٧٣.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١/٢٤٨.

المسألة الرابعة: إفراد لفظي (كِلا وكِلْتا).

استشهد الكوفيُّون على أنَّ (كلتا) مثنى لفظًا ومعنى بقول الشاعر:

فِـي كِلْـتَ رِجْلَيْهَـا سُـلَامَى وَاحِـدَهْ كِلْتَاهُمَـا قَـدْ قُرِنَـتْ بِزَائِـدَهْ[1]

فزعَموا أنَّ (كلتَ) في البيت واحد (كلتا)، فدلَّ على أنَّ (كلتا) لفظها لفظ تثنية، والبصريون لا يرتضون هذا بل قالوا: إنَّ (كلتَ) حُذفت منها الألف ضرورة وبقيت الفتحة دليلًا عليها[2].

واعترض ابن عصفور على استشهاد الكوفيين، وقال: «أمّا استشهادهم ففاسد؛ لأنَّ (كلتَ) في البيت محذوفة من (كلتا) وليست بمفرد لها، ألا ترى أنَّ المعنى: في كلتا رجليها، ولو كانت مفردة (كلتا) لكان المعنى: إحدى رجليها، وذلك غير متصور في البيت، بدليل قوله بعدُ: كلتاهما قد قُرِنَتْ بزائدة»[3].

والذي يظهر أنَّ الحقَّ ما قاله ابن عُصفور؛ لأنَّ الشاعر لو قصد رِجْلًا واحدة للنعامة، لصار العجز مناقضًا للصدر، إذ كيف يقول في الصدر: إحدى رجليها فيها عظام، ثم يُعيد ضمير الاثنين في (كلتاهما) إلى الرِّجْلين ويقول: إنها قد قُرِنَتْ بالعظام؟ فهذا على غير مراد الشاعر، حيثُ إنَّ العجز مؤكد للصدر، ويُلاحظ أنَّ الكلمة في البيت مفتوحة، إذ لو كانت على ما زعَموا لكانت حركة الحرف الكسرة؛ لأنَّها لفظ مفرد كما زعَموا فتظهر الحركة إذ إنَّ الكلمة صحيحة الآخر، وما كُسِرت.

وذهب البصريُّون إلى أنَّ (كِلا وكِلتا) مفردان لفظًا ومثنَّيان معنى، قال سيبويه: «ولا تفرد (كِلا)، إنَّما تكون للمثنى أبدا»[4]، وقال المبرد: «...(كِلا) اسم واحد فيه معنى التثنية، فإنَّما أضفت واحدًا إلى اثنين...»[5].

---

(١) البيت من الرجز، وهو في معاني القرآن، للفراء دون نسبة ١٤٢/٢، وكذلك في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحْويِّين البصريِّين والكوفيِّين، للأنباريّ ٣٥٩/٢، وشرح جمل الزجاجيّ، لابن عصفور ٢٧٦/١، والتذييل والتكميل ٢٥٧/١. سُلامى: عظم في فرسن البعير وعظام صغار في أصابع اليد والرجل. انظر: خزانة الأدب ١٣٠/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٣٥٩/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٧٦/١.

(٣) المصدر السابق ٢٧٦/١.

(٤) الكتاب ٤١٣/٣.

(٥) المقتضب ٢٤١/٣.

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّهما مثنى لفظًا ومعنى[1]، ولمّا قالوا بهذا القول جعلوا لهما لفظًا مفردًا كحال أيٍّ لفظ مثنى، مثل: الزيدان وواحده زيد، فجعلوا واحدَ (كلا وكلتا) كلتَ.

ولمّا جعل الكوفيُّون لهما لفظًا مفردًا، جعلوا لهما أصلًا يعودان إليه، فقالوا: إنَّ أصلهما (كُلّ) فكُسِرَتِ الكافُ، وخُفِّفتِ اللامُ، وزِيدتْ ألفٌ هي ألف التثنية، وزِيدت تاء تأنيث في (كِلتا)، وحُذفت النون منهما؛ للزوم الإضافة، وليس ثَمَّ أصلٌ يعودان إليه عند البصريين، وإنَّما جعلوا الألف فيهما كألف (عصا) و(رحا)[2]، قال سيبويه: «فالتاء يُعوَّض منها كما يُعوَّض من غيرها. وكذلك: كِلتا... تقول: كَلَوِيٌّ...»[3]، وقال ابن عصفور عن تاء كِلتا: «ولا يُتصور أنْ تكون أصلًا لحذفها في (كِلا)، ولا زائدة للتأنيث لسكون ما قبلها، وهو حرف صحيح، ولكونها حشوًا، ولا زائدة لغير تأنيث؛ لأنَّ التاء لا تُزادُ حشوًا، فلم يبقَ إلا أنْ تكون مما انقلبت عنه ألف (كِلا)، وهو الواو؛ لأنَّ الألف إذا جُهِل أصلها حملت على الواو؛ لأنَّه الأكثر...»[4].

وقال البصريُّون: الذي يدلُّ على أنَّ (كلا) ليست مأخوذة من (كُلّ) أنَّ (كُلّ) للإحاطة و(كِلا) لمعنى مخصوص؛ فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر[5].

أمّا حجج الكوفيين فعن طريق النقل والقياس، أمّا النقل فلم يأتوا إلا ببيت واحد وهو البيت المستشهَد به في هذه المسألة، فإلى جانب فساد المعنى، ردَّ البصريون بأنَّ فيه حذفًا وبقاء الحركة وهو اجتزاء بها عن الألف، وذلك مثل قول رؤبة بن العجاج:

وَصَّــانِيَ العَجَّــاجُ فِيْمَــا وَصَّــنِي[6]

فإنَّه أراد: وصّاني، فحذف الألف وأبقى الفتحة دليلًا عليها، وقالوا إنَّ هذا كثير في كلامهم.

أمّا القياس فقالوا: إنَّ الذي يدلُّ على أنَّ الألف فيهما ألف التثنية؛ ألا ترى أنها تنقلب بحسب موقعها الإعرابيّ، فنقول: جاء الطالبان كلاهما، فهذا في حال الرفع كحال لفظ المثنى في قولنا: الزيدان

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٣٥٩، وشرح الجمل، لابن عصفور ١/٢٧٥.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٣٥٩.

(٣) الكتاب ٣/٣٦٣.

(٤) الممتع في التصريف ١/٣٨٥.

(٥) المصدر السابق ٢/٣٦٦.

(٦) البيت من الرجز، الإنصاف ٢/٣٦٧، وخزانة الأدب ١/١٣١.

رفعًا، وفي النصب نقول: رأيتُ الطالبين كليهما، وكذلك الحال في الجر، فلمّا انقلبت الألف ياء في حالتي النصب والجر دلَّ على أنَّ (كِلا وكِلتا) تثنيتهما لفظيّة ومعنويّة[1].

وللبصريِّين أربعة أدلة على أنَّهما مفردان في اللفظ، مثنيان في المعنى[2]:

١- أنَّ الضمير تارة يُرَدُّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وتارة يردُّ إليهما مثنى حملًا على المعنى، واستشهدوا بقول الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، ففي (آتت) ضمير مفرد يعود على (كلتا) لفظًا، ولو كان مثنى لفظًا ومعنى لقال: (آتتا)، كما يُقال: الزيدان ذهبَا، وكذلك استشهدوا بقول مزاحم العقيليّ:

كِلَانَا يَا يَزِيْدُ يُحِبُّ لَيْلَى بِفِيَّ وَفِيْكَ مِنْ لَيْلَى التُّرَابُ[3]

فقال: (يُحبُّ) بالإفراد حملًا على اللفظ، وبقول الأعشى:

كِلَا أَبَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعًا دِعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحْتَ نَاقِصَا[4]

فقال: (كانَ) بالإفراد حملًا على اللفظ[5]. إلى غير ذلك من الاستشهاد.

وأمّا ردُّ الضمير مثنى حملًا على المعنى، فقد استشهدوا بقول الفرزدق:

كِلَاهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِيْ[6]

فقال:(أقلعا) حملًا على المعنى، وقال: (رابي) حملًا على اللفظ، والحمل على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظير ذلك (كُلّ) فهي في اللفظ مفردة، وفي المعنى جمع، فرُدَّ الضمير إليها مفردًا حملًا على اللفظ، ومرة ردَّ الضمير إليها جمعًا حملًا على المعنى، فمن الأول قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي

---

(١) انظر: الإنصاف ٣٦١/٢.

(٢) المصدر السابق ٣٦٥/٢-٣٦٦.

(٣) البيت من الوافر، وهو في الأغاني، للأصفهانيّ ٤٢٥/٢. وذكر البيت فيه برواية: يا معاذ لا يا يزيد؛ لأنَّ معاذًا العامريّ كان مجنونًا من مجانين ليلى، ومزاحم شاركه في هذا الحب، وكذا البيت في الإنصاف ٣٦٢/٢.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ١٤٩، وهو في الخصائص، لابن جني ٣٣٨/٣، والإنصاف ٣٦٢/٢. الفرع: علا، يُقال: فلانٌ فلانًا إذا علاه وفاقه. الدِّعامة: سيد القوم. لسان العرب مادة (ف ر ع) ٢٤٧/٨. مادة (د ع م) ٢٠١/١٢.

(٥) انظر: الإنصاف ٣٦١/٢.

(٦) البيت من البسيط، ديوانه ٤٣/١، والإنصاف ٣٦٥/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٥٩/١، وشرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ٧٨/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ ١٥٣/١، وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ ٢٦٠/٤. جد الجري: اشتد العدو. رابي: من الربو وهو النفس العالي المتتابع. انظر: خزانة الأدب ٩٨/٣.

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ [مريم:٩٣]، فقال: (آتي) بالإفراد حملًا على اللفظ، ومن الثاني قول الله تعالى: ﴿وَكُلُّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل:٨٧]، فقال: (أتوه) بالجمع حملًا على المعنى، إلا أنَّ الحمل على المعنى في (كل) أكثر من الحمل على المعنى في (كلا، وكلتا)[١].

٢- أنّك تضيفهما إلى التثنية، فيُقال: جاءَني كِلا أخويك، ورأيتُ كِلا أخويك، ومررتُ بكِلا أخويك، وجاءني أخواك كِلاهما، ورأيتُهما كِليهما، ومررتُ بهما كِليهما، وكذلك حكم إضافة (كلتا) إلى المُظهَر والمُضمَر، فلو كانت التثنية فيهما لفظيّة لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأنَّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه.

٣- أنَّ الألف فيهما ليست للتثنية؛ لأنَّ حمزةَ والكسائيَّ وخلفًا قرأوهما بالإمالة[٢] في قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتُها؛ لأنَّ ألف التثنية لا تجوز إمالتُها.

٤- أنَّ الألف لو كانت للتثنية لقُلبت أيضًا في حال إضافتها إلى المظهر كما قُلبت في المضمر كما زعَم الكوفيون؛ فالأصل المظهر أمّا المضمر ففرع، تقول: رأيتُ كِلا الرجلين، ومررتُ بكِلا الرجلين، وكذلك تقول في المؤنث: رأيتُ كِلتا المرأتين، ومررتُ بكِلتا المرأتين، ولو كانت للتثنية لوجب أنْ تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر؛ فلمّا لم تنقلب دلَّ على أنَّها ألف مقصورة، وليست للتثنية.

وقد ردَّ البصريُّون على الكوفيِّين في سبب انقلابها ياء في حالتي النصب والجر مع المضمر، وهو أنَّهما لمّا كان فيهما إفرادٌ لفظيٌّ وتثنيةٌ معنويّة، وكانا تارة يُضافان إلى المظهر وتارة إلى المضمر، جعلوا لهما حظًّا من حالة الإفراد وحظًّا من حالة التثنية، فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة في حالة الرفع والنصب والجر، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية في قلب الألف من كلِّ واحد منهما ياء في حالة النصب والجر؛ اعتبارًا بكلا الشبهين، وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد؛ لأنَّ المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية؛ لأنَّ المضمرَ فرعٌ والتثنيةَ فرعٌ فكان الفرعُ أولى بالفرع[٣].

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٣٦٦.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزريّ ٢/٧٩.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٣٦٧.

المسألة الخامسة: إفراد الضمير العائد على لفظ المثنى بعد أفعل التفضيل

استشهد ابن مالك بقول ذي الرمة:

وَمَيَّـــةُ أَحْسَـــنُ الثَّقَلَـــيْنِ جِيْـــدًا وَسَـــالِفَةً وَأَحْسَـــنُهُ قَـــذَالَا[1]

وبقول الشاعر:

شَـــرَّ يَوْمَيْهَـــا وَأَغْـــوَاهُ لَهَـــا رَكِبَـــتْ عَنْـــزٌ بِحِـــدْجٍ جَمَـــلَا[2]

على عود الضمير المفرد الغائب في (أحسنه) إلى لفظ مثنى وهو (الثقلين) بعد أفعل التفضيل (أحسن)؛ لتأول الضمير الغائب بالمثنى، وفي البيت الثاني كذلك حيث أعاد الضمير المفرد الغائب في (أغواه) إلى لفظ مثنى وهو (يوميها) بعد أفعل التفضيل (شرّ) إذ أصلها: أشرّ، وذلك لتأول الضمير الغائب بالمثنى، وهذا كثير عند ابن مالك، حيث قال: «ويُعامل بذلك ضمير الاثنين...بعد أفعل التفضيل كثيرا»[3]. أي: يُعامل في حال التثنية مثل مجيء لفظ الجمع وعود ضمير مفرد غائبة إليه؛ لأنَّ هذا الضمير يُؤَوَّل بالجمع، مثل قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ نُسِفَتْ﴾ [المرسلات: ١٠]، فالضمير: (هي) ضمير مفرد غائبة يعود إلى لفظ جمع وهو (الجبال)؛ لأنَّ هذا الضمير يُؤَوَّل بالجمع.

واعترض أبو حيّان على استشهاد ابن مالك، حيث قال: وهذا لا دليل فيه على ما ذكر؛ لأنَّه قال: ضمير الاثنين بعد أفعل التفضيل كثيرا، ولا يدلُّ البيتان على ما ادَّعاه من أنَّ المثنى يعود عليه الضمير مفردًا كثيرًا على الإطلاق؛ لأنَّ الضمير المفرد في البيت الأول يعود إلى لفظ (الثقلين) الذي هو مثنى في اللفظ، جمع في المعنى، وكذلك في (يوميها) فهي في اللفظ مثنى، وفي المعنى جمع، إذ إنَّ

---

(١) البيت من الوافر، ديوانه ٤٣٦، وهو في الكامل في اللغة والأدب ٤٢/٣، والخصائص ٤٢١/٢، وخزانة الأدب ٣٩٣/٩. السالفة: صفحة العنق. القذال: أعلى كل شيء، وهو ما بين الأذن والنقرة. ديوان ذي الرمة بشرح الباهليّ صاحب الأصمعيّ برواية الإمام أبي العباس ثعلب ١٥٢١/٣.

(٢) البيت من الرمل، وهو في جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكريّ ٥٣٩/١، ونُسب فيه إلى امرأة من طَسْم، اسمها عَنْز، وكذا في مجمع الأمثال، للميدانيّ ٣٥٩/١، وهو في المستقصى في أمثال العرب، للزمخشريّ ١٣٠/٢، ونُسب فيه إلى عامر بن المجنون، وهو في شرح التسهيل ١٢٩/١، والتذييل والتكميل ١٥٣/٢. حدج: مراكب النساء. انظر: لسان العرب، مادة (ح د ج) ٢٥٣/١٤.

(٣) شرح التسهيل ١٢٧/١.

الشاعر أراد: أحسن الخلائق، وشرّ أيامها، ولم يرد حقيقة المثنى، فهو من المثنى الذي يُراد به الجمع[1]. وكذلك فسرها كلٌّ من أبي عُبيد ابن سلّام والميدانيّ بأنَّ المراد الجمع أي: أنَّ شرَّ أيّامي حينَ صِرتُ أُكْرَمُ للسِّباء[2].

والذي يظهر أنَّ الاستشهاد الأول الذي استشهد به ابنُ مالك هو على ما قال أبو حيّان؛ أمّا استشهادُه الثاني فصحيح؛ لأنَّ لفظ (يوميها) مثنى لفظًا ومعنى؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون المراد: يوم السبي ويوم موتها، أمّا إذا أُريد يوم سبيها وكلّ أيامها في هذه الحال، فالقول على ما قال أبو حيّان وغيره، والله تعالى أعلم.

فلمّا استشهد بهما ابن مالك استشهد على أنَّهما مثنى لفظًا ومعنى، وهذا ظاهر اعتراض أبي حيّان، فلو لم يكن هذا ظاهر كلامه ما اعترض اعتراضًا بالمعنى، والذي يدلُّ على أنَّ ابنَ مالكٍ يريدُ باللفظين الواردين في البيت التثنية لفظًا ومعنى أنَّه قال: ضمير الاثنين فهو يريد التثنية لفظًا ومعنى.

والضمائر تعود على مثلها عددًا ونوعًا، مثل: مررتُ بامرأةٍ معها ابنها، والطالبان معهما كتاب، والرهط خرجوا إلى غير ذلك، وقد يعود ضمير مفرد مستتر غائب على لفظ مثنى، مثل قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، فالتقدير: آتت هي، عاد الضمير المستتر المفرد على لفظ مثنى، وقالوا في الجمع: الرهطُ خرج، والضمير مستتر مفرد عائد على اسم الجمع، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ﴾، فالتقدير: نُسفت هي، عاد الضمير المستتر المفرد على جمع التكسير، ولا يكون ذلك مع جمع السلامة. فهذا في كون الضمير مفردًا مستترًا غائبًا مؤوَّلًا بالجمع أو التثنية.

أمّا عود الضمير البارز المفرد المؤوَّل بالمثنى إلى لفظ المثنى بعد أفعل التفضيل فلم أجده إلا عند ابن مالك، وقد حكم بكثرته، والذي يظهر أنَّ شواهد ذلك قليلة، فقد قال أبو حيان: «وأمّا دعواه الكثرة بوجود بيت أو بيتين فغير سديد»[3].

فقد جوَّزَ سيبويه: هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه.. لكنَّه مع جوازه جعله قبيحًا، وذكر أنَّ هذا لا يقاس عليه[4]، وهذا مثالٌ في عود الضمير المفرد إلى الجمع، فإذا حكم سيبويه بهذا الحكم وهو القبح وعدم

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٥٣/٢.

(٢) انظر: الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام ٨٨، ومجمع الأمثال ٣٥٩/١.

(٣) التذييل والتكميل ١٥٤/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٨٠/١.

القياس فإنَّ ما قال به ابن مالك كحال هذا المثال في القبح، ومع ذلك فإنَّ الأمثلة على ذلك قليلة، ولا يُقاس على القليل النادر.

وقد نقل أبو حيّان عن أبي عليّ الفارسيّ أنَّه جوَّز: هو أحسنُ الفتيان وأجملُه؛ لأنَّهم تارة يقولون: هو أحسنُ فتى، فيفردون، وتارة يقولون: هو أحسن الفتيان، فيجمعون، فتوهموا ذلك في حالة الجمع فأفردوه رَعْيا لكثرة ما يقولونه بالمفرد(١).

فلما استشهدَ ابن مالك بالبيتين استشهد على أنَّ الضمير البارز الغائب المفرد يعود على لفظ مثنى حقيقة؛ لأنَّ الضمير المفرد يُؤَوَّل بالمثنى، فقال أبو حيّان: لا يجوز: هذا أحسنُ ولديْك وأنبلُه، فإذا كان سيبويه يمنع القياس على قولهم: هو أحسنُ الفتيان وأجملُه، فالقياس على ما ورد من ذلك مثنى ويُراد به الجمع أولى بالمنع، فكيف يُقاس عليه المثنى الذي يشفع الواحد؟(٢).

فسيبويه جوَّز ذلك لكن على قُبح ولا يُقاس عليه، وظاهر كلام أبي حيّان المنع؛ لأنَّه منع ذلك حتى مع التثنية الحقيقيّة لفظًا ومعنى، مثْل ما مثَّل به: هذا أحسنُ ولديْكَ وأنبلُه، وعندما قال في البيتين: هذا من التثنية التي يُراد بها الجمع لا يتناقض مع ما منعه؛ لأنَّه هناك كان يتكلم عن حقيقة لفظ الثقلين واليومين، ثم حكم بأنَّه لو عاد الضمير المفرد على المثنى سواء أكان ذلك حقيقة أم غير حقيقة فإنَّ ذلك قليل لا يُقاس عليه، ولا يُحكم عليه بالكثرة كما زعَم ابنُ مالك، وقد قيَّد ابن مالك ذلك بأنَّه يكون بعد أفعل التفضيل، ومن هنا جاء حكم الكثرة، وليس هذا بكثير حسب ما مثَّل، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٥٢/٢.

(٢) المصدر السابق ١٥٣/٢.

المسألة السادسة: تعاقب اسم الإشارة فيكون (ذلك) للحاضر بمعنى (هذا)

تحرير المصطلح: إنَّ المسألة بيانها مبنيّ على بيان المصطلح؛ لأنَّ مصطلح التعاقب مصطلح شائك ومُلبس بين العلماء –حسب ما قرأت في هذه المسألة– فتارة يعبرون عن هذه المسألة بالتناوب وتارة بالتعاقب، وابن مالك جعل التناوب غير التعاقب وذلك واضح عندما قال: «وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه، وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما ولياه...»[1]، فهذا التفصيل منه دلَّ على أنَّ التعاقب لا يرادف التناوب، وتبيَّن أنَّ ثمَّة فرقًا بينهما، فالتناوب هنا أن ينوب لفظ البعيد عن لفظ القريب مع إرادة الأصل وهو القرب، وأن ينوب لفظ القريب عن لفظ البعيد مع إرادة الأصل وهو البعد؛ وذلك لغرض إما التعظيم أو حكاية الحال والمقام، أمّا التعاقب فهو وضع لفظ البعيد مكان القريب ويكونان بمعنى واحد، وليس أحدهما أصلًا في المقام والسياق.

التعاقب لغة: جاء في العين: «كل شيء يعقب شيئًا فهو عقيبه، كقولك: خَلَف يخلُف بمنزلة الليل والنهار إذا قضى أحدهما عقِب الآخر فهما عقيبان كل واحد منهما عقيب صاحب»[2]، وفي اللسان: «وعاقب بين الشيئين إذا جاء بأحدهما مرة وبالآخر أخرى»[3]، والمعنى الاصطلاحي يرتبط بالمعنى اللُّغوي، فالتعاقب مصطلح نحْويّ، فقد اعتمد النحْويون عليه في تفسير كثير من قضايا النحو ومسائله، حيثُ إنَّهم أعطوا المُعاقِب –في كثير من المسائل– حكم المُعاقَب، وجرى مجراه في الحكم النحْويّ.

وقول ابن مالك: «وقد يتعاقبان مُشارًا بهما إلى ما وَلِياه...»، هو محلُّ هذه المسألة، فقد مثَّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْآيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران:٥٨] بمعنى: هذا نتلوه... ثم قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾ [آل عمران:٦٢]، بمعنى: إنَّ ذلك لهو القصص...، والمشار إليه واحد في الآيتين.

---

(١) شرح التسهيل ٢٤٨/١.

(٢) الخليل ١٧٩/١ باب العين والقاف والباء.

(٣) ابن منظور، مادة (ع ق ب) ٦١٣/١.

فقال أبو حيّان[1]: إنَّ الذي ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الجرجانيّ وطائفة[2]، واحتجوا بقول خُفاف السُّلمي:

أَقُــوْلُ لَــهُ وَالــرُّمْحُ يَــأْطِرُ مَتْنَــهُ تَأَمَّــلْ خُفَافًــا، إِنَّنِــي أَنَــا ذَلِكَــا[3]

أي: أنا هذا، فهذا تأويل ابن مالك والجرجانيّ وتلك الطائفة.

وهذا البيت استشهد به البصريُّون على أنَّ (ذلك) تعاقب (هذا) مثل الأخفش الأوسط وقال: «يريد: أنا هو»[4].

واعترض السُّهيليّ على ما احتجوا به وأبطل الشاهد؛ وذلك لأنَّ الشاعر إنَّما أراد: ذلك الذي كنتَ تُحدَّث عنه وتسمع به هو أنا؛ وعدَّه من النيابة لا من التعاقب[5]، وقد قال المبرد: «يريد: أنا ذلك الذي سمعت به»[6].

وقال السهيليّ بعدُ: والذي حداهم إلى هذا هو أنَّهم حينما نظروا في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، قالوا إنَّ المعنى: هذا الكتاب، ونظروا في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنعام:٩٢]، فمرة عبَّر بـ(ذلك) ومرة بـ(هذا) والمشار إليه واحد، والمعنى واحد، فرد السُّهيليّ بأنَّه لا سواء بين التعاقب في الآيتين والتعاقب الذي أوَّلوه في البيت؛ لأنَّ الإشارة في الآية الأولى إلى ما حصل بحضرتنا، وانفصل عن حضرة الربوبيّة بالتنزيل، فصار مكتوبًا بالحروف مقروءًا بالألسنة، وصار معنى الكلام: ذلك الكتاب الذي عندك يا محمد، وإنما يقول المتكلم (هذا) لما عنده، و(ذلك) لما عند المخاطب أو عند غيره، وقوله: ﴿الم﴾ [البقرة:١] لحروف التهجي،

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٠٧/٣.

(٢) منهم أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢٨/١-٢٩ والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٦٦/١-٦٧.

(٣) البيت من الطويل، ديوانه ٦٤، وهو في الشعر والشعراء ٣٣٠/١، والكامل ١٦٧/٣، والاشتقاق، لابن دريد ٣٠٩/١، وشرح الكافية، للرضيّ ٨١/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣. يأطر: يُثنى ويُعطف. متنه: المتنان مكتنفا الصلب من العصب واللحم. انظر: لسان العرب، مادة (أ ط ر) ٢٤/٤، ومادة (م ت ن) ٣٩٨/١٣، والمراد أن الرمح يعطف ظهر مالك ويثنيه من قوته.

(٤) معاني القرآن ١٣٨/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٠٨/٣، ولم أقف عليه في نتائج الفكر في النحو، للسهيليّ.

(٦) الكامل ١٦٧/٣.

والتهجي وتقطيع الحروف وكتب القرآن بها حرفا بعد حرف واللفظ بها إنما هو في حقنا، وحين لم يذكر الحروف المقطعة قال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾؛ لأنَّه عنده سبحانه على ما هو عليه حقيقة، وهو عندنا متلوًّا ومكتوبًا على ما يليق به، فاقتضت البلاغة والإعجاز فصلًا بين المقامين وتفرقة بين الإشارتين[1]. وقد ورد هذا التعاقب في القرآن الكريم كثيرا، فالمتأمِّل لأول سورة البقرة يجد أنَّ المفسرين اختلفوا في التأويل مع بقاء صحة التعاقب في اسم الإشارة.

فأمامنا معنيين: أمّا الأول بتأويل (هذا) فيكون المعنى أنَّ الشاعر خُفافًا بعدما غرز الرمح، وأحسَّ بالانتصار، قال لخصمه: تأمَّل فعْل خُفافٍ هذا، إنني أنا هذا، أي أنا خُفاف الذي تراه الآن.

وأمّا المعنى الثاني بتأويل (ذلك) دون تغيير، فيكون المعنى أنَّ الشاعرَ خُفافًا قال له: تأمَّل فعلي هذا، إنني أنا ذلك الذي كنتَ تسمع به.

فكلا المعنيين محتملان إلا أنَّ معنى البعد أقوى وأنسب مقامًا للفخر بالنفس، حيث إنَّ الإشارة إلى النفس بالبعيد دليل على أنَّ اسمه على كلِّ لسان لشجاعته، فخُفاف جرَّد من نفسه، أي جعل من نفسه شخصًا آخر، فهو يُشير إلى نفسه وهو بعيد، ويقول: أنا ذلك الرجل الذي طلبتُ منك أنْ تتأمله، فالإتيان بلفظ البعيد أعظم، أمّا الإشارة بالقرب فلا تُوصِل إلى هذا المعنى الأقوى، والله تعالى أعلم بالقصد.

واسم الإشارة هو ما دلَّ على مُسمى وإشارة إلى ذلك المسمى[2]، وللمشار إليه مرتبتان: قريب وبعيد، هذا وهذه... للقريب، وذلك أو ذاك... للبعيد وهذا هو الأصل، وهو قول ابن جني في اللمع، وابن مالك في الألفيّة، فقد قال ابن جني: «وأمّا أسماء الإشارة فـ(هذا) للحاضر، والتثنية في الرفع (هذان) وفي النصب والجر (هذين)، و(ذلك) للغائب...»، فلم يَلفظ بتقسيم (ذلك) إلى قسمين بل جعلها مرتبة واحدة، وقال ابن مالك بعد حديثه عن الإشارة بالقرب:

وَالــمَدُّ أَوْلَــى وَلَــدَى البُعْــدِ انْطِقَــا[3]

أي إذا أشرت إلى البعيد سواء أكان بعده قليلًا أم كثيرًا فانطق بالكاف، فكلُّ أسماء الإشارة للقريب

---

(١) نقلا عن أبي حيّان في التذييل والتكميل ٢٠٨/٣.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام ١٨١.

(٣) من الرجز، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٢٥/١.

ما لم يؤتَ بالكاف[1]؛ لأنَّها تنقل المشار إليه من القريب إلى البعيد، مثل (ذاك)، أو باللام والكاف، مثل (ذلك)، وعليه فإنَّ ابن مالك جعلها على مرتبتين.

وكذلك ابن هشام في أوضح المسالك فقد قال: «وإذا كان المشار إليه بعيدًا لحقته كاف حرفيّة تتصرف تصرف الكاف الاسميّة غالبًا...ولك أنْ تزيد قبلها لاما...»[2].

أمّا جمهور النحْويين فإنَّهم جعلوا للمشار إليه ثلاث مراتب:

١- قربى، يُشار إلى القريب بتعرية الاسم من اللام والكاف، مثل: ذا وذه.

٢- وسطى، يشار إلى المتوسط بإضافة الكاف وحدَها، مثل: ذاك وتيك.

٣- بعدى، يشار إلى البعيد بإضافة اللام والكاف، مثل: ذلك وتلك[3].

فمن أدلة أصحاب القول بالمرتبتين: «إنَّ المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء أنَّ بني تميم يقولون: ذاك وتيك بلا لام، حيث يقول الحجازيُّون: ذلك وتلك باللام، وليس من لغة الحجازيِّين استعمال الكاف بلا لام، وليس من لغة التميميِّين استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه»[4].

فما هو للقريب لا يخلو من أنْ يكون مذكرًا أو مؤنثا، فإن كان مذكرًا فلا يخلو من أنْ يكون مفردًا أو مثنى أو جمعا، وكذلك المؤنث، وما هو للبعيد لا يخلو من أنْ يكون مذكرًا أو مؤنثا، فإنْ كان مذكرًا فلا يخلو من أنْ يكون مفردًا أو مثنى أو جمعا، وكذلك المؤنث.

فهذا بيان موجز للمشار إليه قربًا وبُعدا؛ تمهيدًا لمسألة تعاقب اسم الإشارة البعيد والقريب بحيثُ يحلُّ أحدهما مكان الآخر دون الإخلال بالمعنى.

قال ابن السراج: «واعلم أنَّ (ذلك) مثل (هذا) تقول: إنَّ ذلك الرجل عالم، كما تقول: إنَّ هذا الرجل عالم...»[5].

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٢٧، شرح الأشموني ١/٦٣.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ١/١٤١.

(٣) قسم ابن عصفور هذه القسمة الثلاثية، شرح الجمل ١/٢٠١، وأُشير إلى رأي الجمهور في شرح ابن عقيل ١/١٢٩، وحاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك ١/٢٠٣.

(٤) هذا الدليل الثاني من أدلة الفريق الذي قال: إنَّ المشار إليه على مرتبتين. انظر: تمهيد القواعد ٢/٨٠١.

(٥) الأصول في النحو، لابن السراج ١/١٥٤.

وقال الرضيّ: «وُضع اسم الإشارة للحضور والقرب؛ لأنَّ للمشار إليه حسًّا ثم يصح أنْ يشار به إلى الغائب فيصح الإتيان بلفظ البعد؛ لأنَّ المحكيَّ عنه غائب، ويقل أنْ يذكر بلفظ الحاضر القريب، فتقول: جاءني رجلٌ فقلتُ لذلك الرجل وقلتُ لهذا الرجل، وكذا يجوز لك في الكلام المسموع عن قريب أن تشير إليه بلفظ الغيبة والبعد كما تقول: واللهِ وذلك قسمٌ عظيمٌ؛ لأنَّ اللفظ زال سماعه فصار كالغائب، ولكنَّ الأغلب في (هذا) الإشارة بلفظ الحضور فتقول: وهذا قسم عظيم»[1].

فكلامُ الرضيّ لا ينفي مسألة التعاقب بينهما، ولكنَّه وضعَ حكمًا وهو قلة مجيء الغائب البعيد بلفظ الحاضر القريب، والأكثر أنْ يأتي بلفظ الغائب البعيد، والأغلب في الحاضر القريب الإتيان بلفظه، أمّا ابن مالك فقد سوّى بينهما بالتعبير عن أيهما شئنا والمشار إليه واحد، وقد مُثِّل على هذا في كلام سابق بآيات من القرآن، والمشار إليه واحد في الآيتين، ومواضع الإتيان بهما متعاقبين كثيرة.

فهذه المسألة اتفق عليها أكثر النحْويِّين والمفسرين، حيث قال القرطبيّ: «(ذلك) قد تُستعمل في الإشارة إلى حاضر، وإنْ كان موضوعًا للإشارة إلى غائب»[2].

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ هذا التعاقب ليس في كلِّ حال، فليس كلُّ موضع يصلُح فيه (ذلك) في موضع (هذا)؛ لأنَّ وضعهما بالنظر إلى السياق والحال، فلو وضع (ذلك) مكان (هذا) دون النظر إلى المعنى المراد فلربَّما ينعكس المعنى، وعليه فإنَّ مسألة التعاقب مسألة مقاميّة، فكلما غُفل عن الحال والمقام أصبح المعنى المقصود بعيدا، حيثُ قال الفراء: «وذكروا موقفًا لا يجوزُ فيه نيابة (هذا) عن (ذلك) ولا (ذلك) عن (هذا) وذلك أنَّك لو رأيتَ رجلين تنكر أحدهما لقلتَ للذي تعرف: من هذا الذي معَك؟ ولا يجوز ههنا: مَن ذلك؛ لأنك تراه بعينه»[3].

---

(١) شرح الكافية، للرضيّ ٣/٨٠-٨١، لخَّصه ابن عاشور في التحرير والتنوير ١/٢١٩.

(٢) تفسير القرطبي ١/١٥٧.

(٣) معاني القرآن ١/١١.

المسألة السابعة: ما يكون اسمًا في باب (كان) وما يكون خبرًا

«زعَم ابن الطراوة أنَّ الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم، والذي تريد إثباته تجعله الخبر»[1]، «وتعلق بقول عبد الملك بن مروان لخالد: (وقد جعلت عقوبتك عزلتك). قال: فالعزلة هي الحاصلة»[2]. وجعل ابن الطراوة من ذلك قول الشاعر:

فَكَانَ مُضِلِّيْ مَنْ هُدِيْتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ غَاوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا[3]

فاستشهد ابن الطراوة بهذا البيت، وقال: إنَّ الشاعر أثبت الهداية لنفسه، ولو قال: فكان هادي من أضللت به لأثبت الإضلال، فهنا افترض ابن الطراوة بأنَّ الشاعر لو جعل الهداية الاسم، والإضلال الخبر لانعكس المعنى الذي أراده الشاعر. فقد أراد الشاعر أنَّ الذي هداه إلى الإسلام ــوهو الجن الذي رآه في المنامــ هو الذي أضلَّه قبل ذلك وهو ههنا في حالة تعجب، وبسبب افتراض ابن الطراوة ذلك الافتراض اعترض عليه النحْويُّون مثل ابن عصفور، حيث قال ابن عصفور: «إنَّ المعنى واحد جعلت الخبر (مُضلِّي) أو (مَنْ هُديت) إذا أردت أنَّ الهداية والإضلال وقعا فيما مضى، ألا ترى أنَّك إذا قلت: كان مُضلِّي فيما مضى مَنْ وقعت الهداية منه إليّ، وكان مَنْ وقعت الهداية منه إليّ مُضلِّي فيما مضى، كان المعنى واحدًا، وإنَّما كان يختلف المعنى لو كان زمنُ الخبر في الحال، وزمنُ المُخبَر عنه فيما مضى، ألا ترى أنَّك إذا قلت: كان مُضلِّي فيما مضى مَنْ هُديت به الآن، كان عكس قولك: كان من هُديت به فيما مضى مُضلِّي الآن»[4]. وعليه لن يختلَّ مراد الشاعر لو عكس.

ولـمّا كان المبتدأ مسندًا إليه كان الأصل تعريفه؛ لأنَّ الإسناد إلى مجهول لا يُفيد المُخاطَب إلا

---

(١) شرح الجمل، لابن عصفور ١/٣٩٩-٤٠١، والتذييل والتكميل ٤/١٨٩-١٩٠، وشرح الجزوليّة للأُبَّذيّ ٩٧٨ (رسالة دكتوراه)، قدَّمَها: سعد حمدان الغامديّ. ولم أقف عليه في رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة.

(٢) التذييل والتكميل ٤/١٨٩.

(٣) البيت من الطويل، نَسب أبو علي القالي هذا البيت في الأمالي إلى خنافر الحميريّ ١/١٧٠، وهو في شرح الجمل، لابن عصفور ١/٤٠٠، والتذييل والتكميل ٤/١٩٠.

(٤) شرح الجمل ١/٤٠٠-٤٠١.

بقرينة تجعلُه قريبًا من المعرفة، ولمّا كان الخبر مسندًا إلى ذلك المبتدأ نُكِّرَ وهو الأصل؛ لأنَّ الخبر كالفعل مع الفاعل، وقد يُعرَّف الخبرُ ويتساوى مع المبتدأ في التعريف، لكن فائدة الخبر حينئذٍ تكون أقل؛ لأنَّ الاستفادة من الشيء المجهول حين ذكره أكثر من فائدة الشيء المعلوم، وإنْ كانا معرفتين فتحديد المبتدأ والخبر يكون حسب المُخاطَب، وإنَّما صدرْتُ الكلام بالمبتدأ والخبر؛ لأنَّ (كان وأخواتها) مكملات للجملة الاسميّة، وتدخل عليهما، وتأخذ الحكم.

قال ابن السراج: «فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول، فقالوا: كان عبدُ اللهِ أخاك، كما قالوا: ضربَ عبدُ اللهِ أخاك، إلا أنَّ المفعول في (كان) لا بدَّ من أنْ يكون هو الفاعل؛ لأنَّ أصله المبتدأ وخبره، كما كان خبر المبتدأ لا بدَّ من أنْ يكون هو المبتدأ فإذا قالوا: كان زيدٌ قائمًا فإنما معناه: زيدٌ قامَ فيما مضى من الزمان...»[1].

وألخَّص حالات اسم (كان وأخواتها) وخبرها على النحو الآتي:

إذا كانا معرفتين أي: تساوا في هذه الرتبة، فلا يخلو من أنْ تكون إحداهما قائمةً مقام الآخر، أو مشبَّهةً به، أو هي نفسه، فإنْ كانت قائمةً مقام الآخر أو مُشبَّهةً به، جُعِل الخبر ما يُراد إثباته، وما لا يُراد إثباته يُجعل الاسم، مثل: (كانت عقوبتُك عزلتَك)، فالعزلة هي الثابتة لا العقوبة، ولو قلت: كانت عزلتُك عقوبتَك فهو معاقَب لا معزول. وإنْ كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها، فلا يخلو من أنْ يكون المُخاطَب يعرفهما أو يجهلهما، أو يعرف أحدهما ويجهل الآخر، فإن كان يعرفهما فلا يخلو من أنْ تكون نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة أو معلومة، فإن كانت مجهولة جاز أنْ تجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، نحو: كان زيدٌ أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيدًا، إذا قدرت أنْ المُخاطَب يعلم زيدًا بالسماع وأخا عمرو بالعِيان، لكنه لا يعلم أنَّ ما علمه بالعِيان هو الذي عرفه بالسماع...

وإنْ لم يستويا في رتبة التعريف كان جعْل الأعرف منهما الاسم والأقل تعريفًا الخبر، وإنْ كانت نسبةُ أحد المعرفتين المعلومين عند المُخاطَب معلومةً عنده فلم يجز جعل أحدهما الاسم والآخر الخبر؛ لأنَّه لا فائدة في ذلك، وكذلك إنْ كان المُخاطَب يجهلهما، وإن كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر جُعِل المعلوم الاسم والمجهول الخبر[2].

فمن هنا جاء افتراض ابن الطراوة للبيت السابق، بأنَّه لو عكس لاختلَّ المعنى، وبناء على هذا

---

(١) الأصول ١/٨٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٤/١٨٧-١٨٨-١٨٩.

الملخَّص اعترض النحْويُّون على هذا الافتراض، فما ذكره ابن الطراوة ليس على إطلاقه، فهو أطلق ولم يُقيِّد، فالاسم والخبر في البيت واحد ولو وُضع هذا مكان هذا ما حدث فساد بالمعنى، فكان في الضلال بالزمن الماضي ثم اهتدى بعد الرؤية والهداية كانت في الزمن الماضي، ومع اتحاد الزمن، لن يكون هناك خطأ في قصد الشاعر؛ لأنَّ الخبر هو الاسم نفسُه.

وأيضًا فقد نقل أبو حيان عن ابن الطراوة أنَّه قال -زيادة على ذلك الإطلاق- : إذا كانت المعرفتان لا يظهر فيهما إعراب، فالثاني هو الخبر، فـ(مضلِّي) لا يظهر فيها الإعراب، وكذلك (مَنْ)[1].

فأتى ابن الطراوة بأبيات لشعراء مولدين، وقال: «وغلِط في هذا جلة من الشعراء، ومنه قول المتنبي:

ثِيَابُ كَرِيْمٍ، مَا يَصُوْنُ حِسَانَها إِذَا نُشِرَتْ كَانَ الهِبَاتُ صِوانَها[2]

قال: ذمَّه وهو يرى أنه مدحه إذ أثبت الصون، ونفى عنها الهبات، كأنه قال: الذي يقوم لها مقام الهبات أن تُصان، ولو قال: كان الهباتِ صوانُها لكان يهَبُ ولا يصون، كأنه قال: كان الذي يقوم لها مقام الصون أن تُوهب. وقال: وكذلك قول أبي تمام:

ذُلُلٌ رَكَائِبُهُ إِذَا مَا اسْتَأْخَرَتْ أَسْفَارُهُ فَهُمُومُهُ أَسْفَارُ[3]

قال: فجعل الحاصل - وهو همومه - المبتدأ، وجعل غير الحاصل - وهو أسفار - الخبر، فظاهر العجز مُناقض للصدر إذ جعل همومه هي الأسفار، وهو قد قال: إن أسفاره قد استأخرت، بقوله: إذا ما استأخرت أسفاره...، قال: إنما كان ينبغي لهما أنْ يقولا: كان الهباتِ صِوانُها، وفأسفارُه همومُ»[4].

ونقل أبو حيّان عن ابن الضائع: «قول ابن الطراوة فاسد، واعتراضه على المتنبي فاسد؛ لأنَّ قوله: (ثياب كريم)، ونعته للممدوح بالكرم، وأنَّه لا يصونها، يُعطي خلاف ما اعترض به ابن الطراوة، ومن

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩٢/٤.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٢٧٤ بشرح العُكبريّ، وهو في التذييل والتكميل ١٩٠/٤، وتمهيد القواعد ١١٣٤/٣، وشرح الجزوليّة، للأُبَّذيّ ٩٧٩. الصِّوان: هو ما يصون الثياب ويحفظها. ديوانه ٢٧٤.

(٣) البيت من الكامل، ديوانه ١٧٥/٢.

(٤) التذييل والتكميل ١٩٠/٤، وشرح الجزوليّة ٩٧٨-٩٧٩.

كونهما معرفتين له أنْ يجعل أيّهما شاء الاسم والخبر...»[1].

وقال ابن عصفور: «فإن جعلت الهبات خلاف الصِّوان فإنه يبطل المعنى المراد من المدح بجعل الصِّوان خبرًا، ولو جعلت الهبات نفس الصِّوان لكان المعنى واحدًا، نصبت الصِّوان أو رفعته، فكأنك قلت: كان الهباتُ صِوانًا لها، وكان الصِّوانُ هبةً لها»[2].

(١) التذييل والتكميل ١٩١/٤

(٢) شرح الجمل ٤٠١/١.

المسألة الثامنة: حذف خبر (لا) النافية للجنس

قال الشاعر:

وَرَدَّ جَـــازِرُهُمْ حَرْفًـــا مُصَـــرَّمَةً وَلا كَـرِيْمَ مِـنَ الوِلْـدَانِ مَصْـبُوْحُ[1]

استشهد الفارسيُّ بهذا البيت على جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس، وجعَل (مصبوح) نعتًا لـ(كريم) على الموضع؛ وذلك لأنَّ (كريم) في موضع رفع على الابتداء، فصار النعت مرفوعًا اتباعًا لموضع (كريم)، قال: «إنْ شئت جعلت مصبوحًا صفة على الموضع وأضمرت الخبر، وإنْ شئت جعلته خبرا»[2]. وفي كلامه إشعارٌ بتساوي المعنى أيًّا جُعل الخبر.

قال ابن الطراوة ردًّا على استشهاد الفارسيّ: «وهذا جهل بالمعنى المقصود إليه... ولا يجوز النعت في هذا بحال؛ لأنَّه لم يُرِد أنْ ينفي الوِلدان المصبوحين فيُخرجهم من الدنيا أو من الوجود، وإنَّما زعَم أنَّهم لا يُصبحون لعدم اللبن وشدة الزمان، وما أراه إلا قاس قوله على قول الآخر:

وَلا كَهَذَا الَّذِي في الأَرْضِ مَطْلُوبُ[3]

فهذا غير ذلك، فلم يُفرق بينهما، وفهِم عن سيبويه فهما»[4].

---

(١) البيت من البسيط، وهو من غير نسبة في الكتاب ٢٩٩/٢، وكذلك في الإيضاح العضدي، للفارسيّ ٢٤١/١، ونسبه الزمخشريّ في المفصل إلى حاتم الطائي ٥١/١، والصواب أنَّه لرجل جاهليّ من بني النبيت، اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها فقدمت حاتما عليهما وتزوجته. نقلتُه من رسالة الإفصاح، لابن الطراوة ٨٥، والمقاصد النحْويّة ٨١٩/٢، وحاشية الصبان ٢٧/٢. وقيل إنَّ هذا البيت مما ركِّب فيه صدر بيت على عجز آخر، وقد وُجد في الكتاب، والإيضاح العضدي بهذا الصدر والعجز الذي ذكرتُه، وهو ملفق من بيتين:

وَرَدَّ جَـــازِرُهُمْ حَرْفًـــا مُصَـــرَّمَةً فـــي الـــرَّأْسِ مِنْهَـــا وَفـــي الأَصْـــلاءِ

إِذَا اللِّقَـــاحُ غَـــدَتْ مُلْقَـــى أَصِـــرَّتُهَا وَلا كَـــرِيْمَ مِـــنَ الوِلْـــدَانِ مَصْـــبُوْحُ

الجازر: الذي ينحر الناقة. المصرمة: من الصر وهو شد ضرعها، وهي التي لم يبقَ فيها لبن. انظر: لسان العرب. مادة (ج ز ر) ١٣٤/٤، مادة (ص ر ر) ٤٥١/٤.

(٢) الإيضاح العضدي ٢٤١/١.

(٣) من البسيط، وهو عجز من بيت لامرئ القيس ديوانه ٢٢٧، والشاهد فيه رفع (مطلوب) حملا على موضع (لا) وما عملت فيه.

(٤) رسالة الإفصاح ٨٥.

وعليه فإنَّ النفي متسلط على الخبر (مصبوح)؛ لأنَّه مراد الشاعر، والخبر هو جزء من الجملة يتِمُّ المعنى به، وقد تمَّ بقوله: (مصبوح)، فلا يحتمل حينئذٍ الوصفيّة.

وقد نسَب أبو حيّان رأيَ الفارسيّ إلى ابن الطراوة[1] بأنَّ (مصبوح) يمكن أنْ تكون نعتًا والخبر محذوف، أي: ولا كريمَ مصبوحٌ في الوجود، فقال أبو حيّان: «...والذي قاله ابن الطراوة يكون معناه: ليس في الوجود كريمٌ مصبوح، فالمنفي هو (في الوجود) لا (المصبوح) إذ الصفة لا تُنفى، ولو قلت: ما زيد العاقل قائم، كان نفيًا للقيام لا لزيد العاقل، وكذلك الكريم المصبوح ليس في الوجود، بل مات، فكأنه قال: الكرام المصبوحون فُقدوا، أي: كان ثَمَّ كرامٌ مصبوحون وفُقدوا، وليس هذا مقصد الشاعر، إنَّما يُريد أنَّ كريم الوِلدان مِن هؤلاء القوم لا يُصبَح وإن يُبقى عليه ويُشفَق لصغره»[2].

لكنَّ الذي يَظهر في كتاب رسالة الإفصاح لابن الطراوة أنَّه مُعترِض على الفارسيّ، وليس هذا رأيًا لابن الطراوة كما زعَم أبو حيّان، والله أعلم.

وقد استشهدَ سيبويه بهذا البيت على ذكر الخبر، وقال: «وتقول: لا أحدَ أفضلُ منك، إذا جعلته خبرا، وكذلك: لا أحدَ خيرٌ منك»[3]. حيث قال الرمانيّ بعد شرحه عبارة سيبويه: إنَّ ذلك يكون على الخبر؛ لئلا تحمل الكلام على الحذف مع توجه التمام[4].

ولمّا كانت المسألة حول حذف خبر (لا) النافية للجنس، اقتصرتُ على هذا الموضع دون الخوض في المسائل الأخرى في هذا الباب، ولكن تجدر الإشارة إلى مفهوم (نفي الجنس) وكيف تنفي (لا) الجنس، فعندما يُقال: لا طالبَ مُهمِلٌ في الفصل، فإني نفيت الإهمال عن كلِّ طالب في ذلك المكان، أي: نفيت الإهمال عن جنس الطلاب، ولم أنفِ الإهمال عن طالب واحد، فهي تفيد استغراق الجنس، و(لا) النافية للجنس لها اسم وخبر يتمُّ مع الاسم فائدة، ولمّا ضارعت (لا) (إنَّ) عملت عملها من حيث «إنها لازمة للأسماء لزومها ومناقضة لها فـ(لا) للنفي، و(إنَّ) للإيجاب؛ لأنَّ النقيض يكون له ما لنقيضه من الإعراب»[5]، أمّا اسمها فلا يكونُ إلا نكرة مبنية معها على الفتح

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/٢٣٩.

(٢) المصدر السابق ٥/٢٣٩-٢٤٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٩.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه ١/٤١٠.

(٥) شرح المفصل، لابن يعيش ١/٢٦٣.

بناء خمسة عشر، أما الخبر فلا يخلو من أنْ يكون مذكورًا أو أنْ يكون محذوفا.

أما الأول فهو عند الحجازيين؛ لأنَّ أهل الحجاز يُظهرونه، فيقولون: لا أحدَ أفضلُ منك، فـ(أفضل) خبر عن اسم (لا) النافية للجنس.

وأما الثاني فهو عند التميميين؛ لأنَّ بني تميم لا يُظهرون خبر (لا) ألبتة، قال ابن يعيش: «ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في: ولا كريم من الولدان مصبوح: إنَّ (مصبوح) يجوز أنْ يكون صفة للمنفي على الموضع ويُضمر الخبر...»[1]، والحذف أيضًا عند الحجازيين، قال الزمخشري: «ويحذفه الحجازيون كثيرا، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأس...»[2] فهذا التقسيم ما بين الحجازيين وبني تميم، وعليه فإنَّ بني تميم تقتصر على الحذف ولا ترى الذكر، والحجازيين ما بينهما، ولكن ذلك مقيَّد عند الحجازيين، فمتى عُلِم الخبر حُذف، فقد قال ابن مالك: «وإذا عُلم كثُر حذفه عند الحجازيين...»[3].

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٢) المصدر السابق ١/٥٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/٥٣.

المسألة التاسعة: توجيه الفعل غير القلبيّ على ضميرين متصلين لمسمًّى واحد

استشهد ابن مالك على جواز فصل الضمير عن الفعل ضرورة بقول الشاعر:

وَمَـا أُصَـاحِبُ مِـنْ قَـوْمٍ فَـأَذْكُرَهُمْ إِلَّا يَزِيْـدُهُمُ حُبًّـا إِلَـيَّ هُـمُ[1]

«(هم) الأخيرة فاعل (يزيد)، قال: فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ، وقال: وظنَّ بعضهم أنَّ هذا جائز في غير الشعر؛ لأنَّ قائله لو قال: يزيدونهم، فيجعل المتصل – وهو الواو – فاعلًا، والمنفصل توكيدًا، لصح. وهذا وهم؛ لأنَّ ذلك جمعٌ بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل، والآخر مفعول لمسمًّى واحد، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي»[2].

ويعني ابن مالك بذلك أنَّ الضميرين في البيت يعودان إلى شيء واحد وهو: قوم الشاعر وذلك ممتنع ولا يكون في غير فعل قلبيّ، وهنا موضع المسألة.

واعترض أبو حيان وقال: «وهذا الذي ظنه هذا الظان صحيحٌ، وما رد به ابن مالك فاسد ووهم منه؛ لأنَّه اعتقد أنَّ الفاعل بـ(يزيد) هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ(يزيد) هو عائد على قوله: (قوم)، أو على قوله: (حيًّا) على ما ثبت في الحماسة، وقوله: (هم) المتصل بـ(يزيد) عائد على من سبق ذكره في الشعر من الذين فارقهم، وهو قولك:

وَحَبَّـذَا حِـيْنَ تُمْسِـي الـرِّيْحُ بَـارِدَةً وَادِي أُشَـيٍّ وَفِتْيَـانٌ بِـهِ هُضُـمُ[3]

ثم مدحهم بعد هذا بستة أبيات، ثم قال: لم ألقَ بعدهم حيًّا فأخبرهم، فالمعنى: إلا يزيدُ الحيُّ الملقيُّون المَخْبُورون، أو القومُ المصاحَبون الذين ذكر أحبابه لأجل صحبتهم، أولئك المفارَقين حُبًّا إليّ، وإذا كان المعنى على هذا صح أنْ يقال: إلا يزيدونهم، لاختلاف مدلول الفاعل والمفعول؛ لأنَّ الزائد غيرُ

---

(١) البيت من البسيط، وهو في شرح ديوان الحماسة، للتبريزيّ ١٥٣/٢ ونُسب فيه إلى زياد بن حمل، وصدره مخالف لما أنشده ابن مالك، وهو:

لَـمْ أَلْـقَ بَعْـدَهُمُ حَيًّـا فَـأَخْبُرَهُمْ

وهو في شرح التسهيل ١٥٢/١، والتذييل والتكميل ٢٤٨/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٥٢/١-١٥٦، والتذييل والتكميل ٢٤٧/٢-٢٤٨.

(٣) شرح ديوان الحماسة ١٣٥/٢، وشرح حماسة أبي تمام، للأعلم ٨٠٨. هُضُم: جمع هَضُوم، وهو المنفاق في الشتاء. انظر: لسان العرب: مادة (هـ ض م) ٦١٤/١٢.

المزيد»[1].

وكذلك ردَّ ابنُ هشام على تخريج ابن مالك حيث قال: فادعى أنَّ الأصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار: يزيدونهم، ثم فُصِل ضمير الفاعل للضرورة، وأُخِّرَ عن ضمير المفعول، وحمله على ذلك ظنَّه أنَّ الضميرين لمسمًّى واحد، وليس كذلك، فإنَّ مراده أنَّه ما يُصاحبُ قومًا فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القومُ قومَه حُبًّا إليه، لما يسمعه من ثنائهم عليهم»[2].

فالفصل عند الفريقين للضرورة وهنا موضع الاتفاق بينهما، ولكنَّ ردَّ أبي حيَّان وابن هشام على ابن مالك مبنيٌّ على المعنى في عود الضمير ومعناه؛ لأنَّ المعنى الذي عليه ابن مالك ليس هو المعنى المراد في البيت، فالضميران عند ابن مالك يعودان إلى قوم الشاعر، أي: ضميران لمسمًّى واحد، والمعنى عنده: إلا يزيد قومُ الشاعر أنفسهم حبًّا إليه، وذلك مفهوم من اعتراضه على ذلك الظان.

أمّا الذي عليه أبو حيّان وابن هشام فإنَّ الضمير الأول وهو الذي في (يزيدهم) يعود إلى قوم الشاعر، والضمير الثاني الذي هو قافية البيت يعود إلى القوم المصاحبين للشاعر، والمعنى عندهما: إلا يزيد القوم المصاحبون قوم الشاعر حبًّا إليه. وعليه يكون مسمى الضميرين مختلفين.

ولما فُصل الضمير من الفعل في البيت، وأتى ابن مالك بظن ذلك الظان وتخريجه، تبيَّن من ردِّ ابن مالك فهْمه المجانب للصواب لمعنى البيت، وهو أنَّه فسَّر كلام الشاعر أنَّ المقصود بالبيت هم قوم الشاعر دون غيرهم، ولا مكان لأصحاب الشاعر في البيت، فهو وإنْ كان مع قول الجماعة بأنَّ الفعل لا يعمل في ضميرين متصلين لمسمًّى واحد في غير فعل قلبيّ إلا أنَّه حمَل كلام ذلك الظان على مخالفة هذه القاعدة.

إنَّ أفعال القلوب يجوز أنْ يكون فاعلها ومفعولها واحدًا في المعنى، مثل: ظننْتُني حاضرًا، فالذي ظنَّ أنا والذي ظننْته أنا، والمعنى: ظننْتُ نفسي حاضرة، فهذا جائز في أفعال القلوب دون غيرها من الأفعال، ففي البيت المُستشهَد به فعلٌ غيرُ قلبيّ وهو (يزيد) فخرج من الباب، فقد قال سيبويه: «لا يجوز لك أنْ تقول: اضربْك ولا اقتلْك ولا ضربتُك، لما كان المخاطب فاعلًا وجعلتَ مفعوله نفسه قبُح ذلك؛ لأنَّهم استغنوا بقولهم: اقتلْ نفسك وأهلكتَ نفسك عن الكاف ههنا وعن إيّاك.. وكذلك المتكلم لا يجوز له أنْ يقول: أهلكتُني؛ لأنَّه جعل نفسه مفعوله فقبُح...وكذلك الغائب لا يجوز لك

(١) التذييل والتكميل ٢/٢٤٨.

(٢) مغني اللبيب ١/١٦٧.

أنْ تقول: ضرَبَهُ إذا كان فاعلًا وكان مفعوله نفسه؛ لأنَّهم استغنوا عن الهاء وعن (إيّاه) بقولهم: ظلمَ نفسَه وأهلك نفسَه، ولكنه قد يجوز ما قبُح ههنا في (حسبتُ) و(ظننتُ) و(خلتُ) و(أرى) و(وزعمتُ) و(رأيتُ) إذا لم تعنِ رؤية العين، و(وجدتُ) إذا لم ترد وجدان الضالة، وجميع حروف الشك...»[1].

وقد ورد هذا كثيرًا في القرآن والشعر، فمثال (حسبتُ) قول النمر بن تولب:

شَـهِدْتُ وَفَـاتُوْنِيْ، وَكُنْـتُ حَسِـبْتُنِيْ فَقِيْـرًا إِلَـى أَنْ يَشْـهَدُوا وَتَغِيْبِـيْ[2]

ومثال (خلتُ) قول سُحيم عبد بني الحسحاس:

هُـمُ أَكْرَمُـوْنِيْ فِـي الْجِـوَارِ، وَخِلْتُنِـي إِذَا كُنْـتُ مَـوْلَى نِعْمَـةٍ لَا أُضِـيْعُهَا[3]

ومثال (أرى ورأى) أمّا الأول فمثل قول الله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [يوسف:٣٦]، ومثال (رأى) قول عنترة:

فَرَأَيْتُنَـا مَـا بَيْنَنَـا مِـنْ حَـاجِزٍ إِلَّا الْمِجَـنُّ وَنَصْـلُ أَبَـيْضَ مِقْصَـلِ[4]

ومثال (وجدتُ) قول الصمة القشيريّ:

تَلَفَّـتُّ نَحْـوَ الْحَـيِّ حَتَّـى وَجَـدْتُنِيْ وَجِعْـتُ مِـنَ الْإِصْـغَاءِ لَيْتًـا وَأَخْـدَعَا[5]

فليس كل أفعال هذا الباب تسير نحو هذا، ففي كلام سيبويه تقييد بيِّن، وقد نقل أبو حيّان عن الفراء أنَّه حكى: فقدْتُني ووجدْتُني وعدِمْتُني[6]، ثم قال: «قال بعضهم: وهذا على سبيل التمثيل، ولو كان على سبيل الحقيقة لكانت فاسدة؛ لأنَّك إذا قلت: عدمتُ زيدًا، فالذي تعدمه شيء لا يكون بحضرتك، ولا يجوز إلا أنْ يكون غيرك؛ لأنَّك لا تكون فاقدًا وأنت المفقود، ولا واجدًا وأنت الموجود،

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٦-٣٦٧.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٣٣٥، وفي إيضاح الشعر ٥١٢.

(٣) البيت من الطويل، ديوانه ٥٢، وهو في التذييل والتكميل ٦/١٠٩.

(٤) البيت من الكامل ، ديوانه ٢٥٨. المِجَنّ: التُّرس. نصْل: حديدة السهم. مِقصَل: القصل القطع. لسان العرب: مادة (ج ن ن) ١٣/٩٤. مادة (ن ص ل)١١/٦٦٢. مادة (ق ص ل) ١١/٥٥٧.

(٥) البيت من الطويل، وفي شرح ديوان الحماسة، للتبريزيّ ٢/٦١، وفي التذييل والتكميل ٦/١١٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ١/٣٣٤.

فصار معنى فقدتُني: فقدَني غيري، فلم يكن على حقيقته، فيكون مثل: ضربتُني»[1].

فقول هؤلاء الجماعة الذين نقل عنهم أبو حيّان تفسير لقول سيبويه: و(وجدتُ) إذا لم تُرد وجدان الضالة، وعليها نقيس (عدِمَ) و(فقد). وإنَّما جاء قليلا (عدم) و(فقد)؛ لأنَّه محمول على غير ظاهر الكلام وحقيقته؛ لأنَّ الفاعل لا بدَّ من أنْ يكون موجودان، وإذا عدم نفسه صار عادمًا معدومًا وذلك محال، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ الفعل له في الظاهر، والمعنى لغيره؛ لأنَّه يدعو على نفسه بأنْ يعدم، فكأنَّه قال: عدمني غيري[2].

وأستخلص من ذلك أنَّ اتحاد الضميرين معنى يكون في كلِّ فعلٍ قلبيّ، ويدخل في ذلك (فقد) و(عدِم) على غير ظاهرهما.

قال ابن يعيش: «...ألا ترى أنَّك إذا قلت: عدمتُني فمعناه: علمتُني غيرَ موجود، ومحال أنْ تعلم شيئًا وأنت غير موجود؛ لأنَّك إذا علمتَ كنتَ موجودًا، وصحته على الاستعارة، وأصله: عدِمَني غيري، وإنَّما استُعير إلى المتكلم، أمّا قول جِرّان العَوْد:

لَقَدْ كَانَ لِيْ عَنْ ضَرَّتَيْنِ –عَدِمْتُنِيْ– وَعَمَّا أُلَاقِيْ مِنْهُمَا مُتَزَحْزِحُ[3]

فالشاهد فيه (عدمتُني) باتحاد الضميرين المتصلين، والمعنى: أنَّ كان له امرأتان ضربَهما فخدَّشتا وجهَه...»[4]. وقال قيس بن ذريح:

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّيْ –فَقَدْتُنِي– كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُوْنُ حِيْنَ يَبِيْعُ[5]

ونقل أبو حيّان عن ابن مالك أنَّه قال: «وأشذُّ منه –يعني من رؤية البصر– قولهم: عدِمتُني وفقدتُني...»[6].

---

(١) التذييل والتكميل ١١٣/٦.

(٢) انظر: شرح الكتاب، للسيرافيّ ١٣٠/٣.

(٣) البيت من الطويل، ديوانه ٣٩-٤٠، وفي معاني القرآن، للفراء ٣٣٤/١ وعجزه فيه:

وَمَا كُنْتُ أَلْقَى مِنْ رَزِيْنَةٍ أَبْرَحُ

وفي شرح المفصل، لابن يعيش ٣٣٤/٤، وفي التذييل والتكميل ١١٤/٦.

(٤) شرح المفصل ٣٣٤/٤.

(٥) البيت من الطويل، ديوانه ٨٤، في شرح التسهيل، لابن مالك ٩٣/٢.

(٦) التذييل والتكميل ١١٤/٦. (نقله أبو حيّان نصًّا، ولم أجده نصًّا في التسهيل، وما وجدتُه أنَّه قال: وهذا في عدِم وفقد شاذ). ويقصد بالإشارة: رأى البصَريّة بعد استشهاده بقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. شرح التسهيل ٩٢/٢.

وهذا الباب ليس على إطلاقه، بل يكون ذلك شريطة أنْ يكون الضميران متَّصلين، أمّا إذا اتَّحد الضميران معنى وفُصِل أحدهما فلم يختصَّ اجتماعهما بأفعال القلوب بل يجوز في غيرها، مثل أنْ يُقال: ما ظننْتَ منطلقًا إلا إيّاك، وما ضربْتَ إلا إيّاك[1].

ويُفكُّ قيد أفعال القلوب من هذا الباب –أي: الاتحاد– وتجري مجرى الأفعال التامة إن أُضمر الفاعل متصلًا مُفسَّرًا بالمفعول، مثل: زيدًا ظنَّ قائمًا، يريد: ظنَّ نفسه، وزيدًا ضرب، أي: ضربَ نفسه فأُضمر الفاعل وفُسِّر بالمفعول، فقد قال ابن السراج: «...ولا يجوز: زيدًا ظنَّ منطلقًا، فتعدى فعل المضمر الذي في (ظنَّ) إلى زيد، فتكون قد عديت في هذا الباب فعل المضمر إلى الظاهر، وإنَّما حقه أنْ يتعدى فعل المضمر إلى المضمر، وتكون أيضًا قد جعلت المفعول الذي هو فضلة في الكلام لابدَّ منه وإلا بطُل الكلام»[2].

وإذا كان الفاعل منفصلًا مُفسَّرًا بالمفعول فالاتحاد جائز مطلقًا في باب (ظنَّ) وغيره، مثل: ما ظنَّ زيدًا قائمًا إلا هو، وما ضربَ زيدًا إلا هو[3].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٩٣، والتذييل والتكميل ٦/١١٥.

(٢) الأصول ٢/١٢١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٩٣.

المسألة العاشرة: حذف فعل الفاعل جوازًا إذ لا لبْس

استشهد ابن مالك على حذف فعل الفاعل جوازًا إذ لا لبس بقول الشاعر يَرثي أخاه يزيد:

لِيُبْــكَ يَزِيــدُ ضَــارِعٌ لِخُصُــومَةٍ وَمُخْتَـبِطٌ مِمَّـا تُطِـيحُ الطَّـوَائِحُ[1]

فـ(ضارع) رُفع بفعل مضمر دلَّ عليه الفعل المذكور، والتقدير: يَبْكيه ضارعٌ.

وردَّ أبو حيّان استشهاد ابن مالك، وقال: إنَّ استشهاده لا يتعين، فيمكن أنْ يكون (ضارع) هو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، ويكون (يزيد) منادى، والتقدير: لِيُبْكَ ضارعٌ –يا يزيدُ– بفقدك، فإنَّه يصير كالمفقود الذي ينبغي أنْ يبكي إذ لا يجد مثلك، فلا يكون (يزيد) هو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، و(ضارع) فاعلًا، تقديره: يَبْكيه ضارعٌ[2].

واعترض عليه ناظر الجيش لسببين:

أحدهما: إذهاب بهجة المعنى المستفاد من البيت.

الثاني: خروج الكلام من الحقيقة إلى المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، ولا شكَّ أنَّ الحقيقة لا يعدل عنها إلا الموجب، ولا موجب في البيت. وقال: إنَّ الناس قالوا: إنَّ الشاعر قد عدل عن قوله: (لَيَبْكِ) بالبناء للفاعل إلى (لِيُبْكَ) بالبناء للمفعول، لفضله على الأول، وفضله عليه بثلاثة أمور:

الأول: أنَّه يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالًا ثم تفصيلًا، فيتكرر الإسناد فيعطي الكلام قوة في المعنى المقصود.

الثاني: أنَّ وقوع نحو: (يزيد) فيه غير فضلة بل هو ركن الجملة.

الثالث: أنَّ معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة؛ لأنَّ أول الكلام غير مطمع للسامع في ذكره، وإذا عرف هذا فالتخريج الذي ذكره أبو حيّان يطمس هذه المعاني ويمحو آثارها[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ٢٨٨/١، والمقتضب ٢٨٢/٣، والشعر والشعراء ١٠٠/١، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٥٠/١، والخصائص ٣٥٥/٢، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني ٢٣٠/١، وشرح التسهيل ١١٩/٢، والبحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان ٤٩٧/٤، والتذييل والتكميل ٢١٠/٦، وتمهيد القواعد ١٦٠١/٤، ونسبه العينيّ في المقاصد إلى نهشل بن حري النهشليّ ٩١٥/٢. ضارع: هو الذي قد ذلّ وضعُف. مختبِط: السائل. أي المحتاج. تطيح: تهلك. شرح أبيات سيبويه ٧٧/١. ولم أقف على قائله.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٦.

(٣) انظر: تمهيد القواعد ١٦٠٨/٤-١٦٠٩.

والحقُّ ما قال ناظر الجيش؛ لأنَّ (يزيد) هو المرثي المَبكيّ فهو نائب الفاعل حقيقة وهو موجود وعُمدة في البيت إذ هو المقصود، رغم أنَّ الباكي موجود وهو (ضارع) إلا أنَّه أضمر له فعلًا يدلُّ عليه فعل البكاء، وعدم اللبس يعني أنَّ الفاهم قصد الشاعر لن يتوهم بسبب رفع اسمين متتاليين في أيِّهما النائب، فمن فهم المعنى ومراد الشاعر فلن يقول: إنَّ (ضارع) هو نائب الفاعل حقيقة؛ لأنَّه هو الفاعل و(يزيد) هو المفعول به عند البناء للمعلوم، فتقدير معنى الكلام: ليَبْك ضارعٌ يزيدَ، ولـمّا جعل أبو حيّان (ضارع) هو النائب خرَج به مخرج المجاز بجعل الباكي كالمفقود بلا يزيد، ولـمّا جعله كالمفقود وجَّه الفعل المبني للمجهول إليه مباشرة، وهو وإنْ كان لتخريجه وجه مقبول معنًى لكنَّه بعيد مضمر، ولم يأخذ الكلام على ظاهره، حيث قال سيبويه: إنَّ قول الشاعر: لِيُبْكَ يزيدُ في معنى: ليَبْكِ يزيدَ، كأنَّه قال: ليَبْكِه ضارعٌ[1]، «وإنَّما صلُح هذا؛ لاستغناء الكلام الأول فحُمل ما بعده بعد اكتفاء الكلام على ما لا ينقض معناه، وقد قرأ بعض القراء: ﴿**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَولادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾ [الأنعام:١٣٧]، ببناء الفعل للمفعول، ورفع (قتل)[2]، لـمّا استغنى الكلام بقوله: قتلُ أولادِهم، حمل الثاني على المعنى، أي: زَيَّنَه شركاؤُهم، فعلى هذا تقول: ضُرِب زيدٌ عبدُ الله؛ لأنَّه لـمّا قال: ضُرِب زيدٌ، عُلم أنَّ له ضاربًا، فكأنَّهم قالوا: ضربَه عبدُ الله»[3]، وجعل سيبويه هذه القراءة كبيت: ليُبْكِ يزيدُ ضارعٌ...[4].

ونقض أبو حيّان إضمار فعل في هذه القراءة؛ لأنَّه يمكن أنْ يكون ارتفاع ﴿**شُرَكَاؤُهُمْ**﴾ على أنَّه فاعل بالمصدر، أي: أنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤهم، ثم قال: إنَّ بعضهم[5] قال: إنَّ الإضمار أولى لأمرين:

الأول: أنَّ المصدر لا يُضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلا في قليل.

الثاني: أنَّ الشركاء ليسوا بقاتلين، إنَّما هم مزيِّنون، ويدلُّ على ذلك القراءة الثانية، وهي قراءة: (زَيَّنَ)

---

(١) انظر: الكتاب ٢٨٨/١.

(٢) قراءة ابن عامر، وقرأ الباقون بالبناء للفاعل ونصب (قتل) مضافًا إلى (أولادهم) ورفع (شركاؤهم). الحجة ٤٠٩/٣.

(٣) الأصول ٤٧٣/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢٩٠/١.

(٥) منهم الفارسيّ في كتابه الحجة ٤١٠/٣.

بفتح الزاي، ولا يكون الشركاء قاتلين إلا بمجاز[١].

وقال أبو سعيد السيرافيّ: إنَّ هذا البيت مثل أنْ يُقال: ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو، وهو في المعنى على أنَّ عمرًا هو الذي ضرب زيدًا، فخبرت عن زيد بالضرب الواقع به، ولم تُسمِّ الفاعل، أردت أنْ تبتدئ الفاعل، فقلت: عمرو على معنى ضربه عمرو فهو كلام ثان[٢]. ومثله في (يزيد) و(ضارع)، فالذي يبكي هو (ضارع) والمَبكيّ هو (يزيد).

وقال في موضع آخر: بدأ الشاعر بفعل لم يسمّ فاعله، ثم أتى بالفعل أنْ بنى الفعل بناء ما لم يسمّ فاعله، وكان الوجه أنْ يقول: ليَبْك يزيدَ ضارعٌ لخصومة، وتقدير الرفع في الثاني وهو (ضارع) لِيَبْكِهِ ضارعٌ لخصومة، وذلك أنَّه لما قال: ليَبْكِ يزيدَ دلَّ هذا الفعل على أنَّه أمرَ قومًا يبكونه، فقال: ضارعٌ لخصومة، يعني مَن أمرَه بالبكاء، فأضمر: (ليَبْكِه)[٣].

ومثل ذلك استشهاد سيبويه بقول الشاعر:

أَسْــقَى الإِلَــهُ عُــدُوَاتِ الْــوَادِي وَجَوْفَــهُ كُــلَّ مُلَــثٍّ غَــادِي

كُــلُّ أَجَــشَّ حَالِــكِ السَّــوَادِ[٤]

فقال: كأنَّه قال: سقاها كلُّ أجَشَّ ، كما حُمل (ضارع لخصومة) على (ليَبْكِ يزيدَ)؛ لأنَّ فيه معنى: سقاها كلُّ أجشَّ[٥]. وقال أبو محمد السيرافيّ: رفع (كلّ أجش) ولم يُجرِه على (كلّ مُلثّ) وصفًا ولا بدلًا، ورفعه بإضمار فعل دلَّ عليه ما قبله، كأنَّه لما دعا لهذا الوادي بالسقيا فقال: أسقى الإله عدوات الوادي وجوفه كل ملث، دلَّ الكلام على أنَّه بمعنى: سقى الوادي كلَّ مُلثّ، ولما كان المعنيان

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٦/٢١٢-٢١٣.

(٢) انظر: شرح الكتاب ٢/٢٨٨.

(٣) المصدر السابق ١/٢٥٠.

(٤) الرجز، وهو لرؤبة كما في ملحقات ديوانه ١٧٣، وهو في الكتاب ١/٢٨٩، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ١/٢٥٠، والخصائص ٢/٤٢٧، والمحتسب ١/١١٧، والتذييل والتكميل ٦/٢١١. العدوات: جمع عدوة وهي ناحية الوادي وجانبه. المُلثّ: السحاب الدائم المطر. الغادي: الذي يبدأ مطره أول النهار. والأجش من السحاب: الذي فيه رعد. انظر: شرح أبيات سيبويه ١/٢٥٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/٢٨٩.

متقاربين رفع (كلّ أجش) بإضمار: سقاها كلّ أجش[1].

وهذا كلُّه غير مُلبِس لوجود الدلالة، ولا يُحذف إلا ما يُعلم، وقد منع سيبويه بعض الحذف مثل أنْ يُقال: زيدٌ عَمرًا، إذا كان الخطاب لم يكن موجَّهًا إلى زيد، حيث يريد القائل: ليضربْ زيدٌ عَمرًا، فالخطاب لي، والمراد أنْ أبلِّغ زيدًا بذلك، وهما غائبان لي؛ لأنَّ إضمار الفعل في هذا المقام فسيظنُّ السامع لحديثنا أنَّ الآمر يأمرني أنا بضرب عَمر، فكرهوا الالتباس[2].

ومما يكون فيه لَبْسٌ لو كان الاسم المرفوع نائب فاعل قراءة من قرأ: ﴿**يُسَبَّحُ لَهُ فِيْهَا بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجارَةٌ وَلَا بَيعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكاةِ يَخَافُونَ يَومًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ القُلُوبُ وَالأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾**﴾[3] [النور]، على أنْ يكون (رجال) نائب فاعل، يقول ابن مالك: لا تكون نائب فاعل؛ لأنَّ الرجال لا يكونون مسبَّحين بل مُسبِّحين، فيكون الإضمار، والتقدير: يُسبِّح رجالٌ، فحذف (يُسبِّح)؛ لدلالة (يُسبَّح) عليه، إذ لا يجوز أنْ يرتفع (رجال) بـ(يُسبَّح) المبني للمفعول، أمّا إنْ لم يحصل لبس فجائز إضمار الفعل، مثل لو قيل: يُوعَظُ في المسجد رجالٌ، على معنى: يعِظُ رجالٌ، لم يجُز لصلاحيّة إسناد (يُوعَظ) إليهم، فلو قيل: يُوعَظُ في المسجد رجالٌ زيدٌ، جاز لعدم اللبس[4].

وردَّه أبو حيّان في مسألة جواز ذلك عند عدميّة اللبس بأنَّ الذي عليه الجمهور أنَّ مثل هذا لا يُقاس عليه، وذهب الجرميّ وابن جني إلى جواز القياس عليه، فيجوز عندهم: أُكِلَ الطعامُ زيدٌ، وشُرِبَ الماءُ عمرٌو، وأُوقِدَ النارُ محمدٌ، ونقل عن بعض النحْويِّين أنَّه إذا كان الفعل خبرًا فإنَّه يجوز إضماره شريطة أنْ يكون في الكلام ما يدلُّ عليه بأنْ يُذكر فعل من معناه أو من لفظه كآيتي التسبيح والتزيين، وقول الشاعر: ليُبْك يزيدُ ضارع لخصومة...، وقول الشاعر: أسقى الإله عدوات الوادي...[5]، ويظهر لي أنَّ هذا الذي قاله هو مذهب سيبويه كما تبيَّن من أمثلته.

---

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه ٢٥٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ٢٥٤/١.

(٣) قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة في القراءات، لابن مجاهد ٤٥٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١١٨/٢.

(٥) نقله أبو حيّان من كتاب البسيط، ربما يقصد بسيط ابن أبي الربيع أو بسيط ابن العلج، ولم أجده فيهما. انظر: التذييل والتكميل ٢١١/٦.

المسألة الحادية عشرة: نيابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجود المفعول به

قد ينوب غير المفعول به مناب الفاعل كالمصدر أو الظرف أو الجار والمجرور مع وجود المفعول به، فهذا جائز عند الأخفش والكوفيين، قال ابن مالك: «...ولا تمنع نيابة غير المفعول به وهو موجود وِفاقًا للأخفش والكوفيين»[(١)]، واستدلَّ مجيزو ذلك بقول الشاعر:

وَلَـوْ وَلَـدَتْ قُفَيْـرَةُ جَـرْوَ كلـبٍ لَسُـبَّ بِـذلِكَ الجَـرْوِ الكِلابَـا[(٢)]

ومنع ذلك الجمهور، وتأوَّلوا هذا الشاهد بأنَّه يُحمل على الضرورة لقلته، ولأنَّ النصب جاء في آخر البيت[(٣)]، قال ابن جني: «هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يُعتدُّ به أصلًا بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًّا»[(٤)].

وقد تأوَّل ابن بابشاذ[(٥)] نصب (الكلابَ) على أنَّه مفعول به للفعل (ولدَتْ) وليس مفعولًا به لـ(سُبَّ)، وجعل (جروَ كلبٍ) منادى مضافًا، وعليه لن يكون لـ(سُبَّ) مفعول به صريح.

واعترض ابن خروف على هذا التأويل، وقال: «أفسد ابن بابشاذ بهذا التأويل اللفظ والمعنى، فقد تأول اللفظ على غير موضعه، وجعل جواب (لو) غير مرتبط بها، وقلب المعنى؛ لأنه جعل (الكلاب) هي المولودة، والمسبوب غيرها بسبب الجار والمنادى، كأنه قال: لو ولدت قفيرةُ الكلابَ لسُبَّ السبُّ بكَ يا جرو كلب، وحقيقة المعنى الذي وُضع له اللفظ: لو ولدت القفيرةُ جروَ كلبٍ لسُبَّ الكلابُ به»[(٦)]، فالشاعر أراد ذم قفيرة بأنَّها لو ولدتْ جروا لسبت جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو لسوء خلقه[(٧)]، وما تأوَّل به ابن بابشاذ خلاف هذا المعنى، والقول الصحيح: هو أنَّ جروَ كلب مفعول به

---

(١) شرح التسهيل ١٢٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٤١/٦.

(٢) البيت من الوافر، وهو في الخصائص دون نسبة ٣٩٧/١، وكذا في التذييل والتكميل ٢٤٤/٦، ونُسب البيت إلى جرير في الخزانة ٣٣٧/١-٣٣٨، وليس في ديوانه. قُفيرة: أم الفرزدق.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٦/٦.

(٤) الخصائص ٤٧٢/١.

(٥) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحْويّ اللُّغويّ، أبو الحسن المصري (٤٦٩هـ). معجم الأدباء، للحموي ١٤٥٥/٤.

(٦) شرح جمل الزجاجيّ، لابن خروف ٥٢٤/١، وشرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ١٩٠. رسالة دكتوراه تحقيق: حسين السعدي.

(٧) انظر: خزانة الأدب ٣٣٨/١.

للفعل (ولدَتْ)، والفعل (سُبَّ) فعل مبني للمجهول، وكان القياس أنْ تكون (الكلاب) مرفوعة؛ لأنَّها نائب فاعل لـ(سُبَّ) لكن رغم وجود المفعول به الصريح وهو (الكلاب) إلا أنَّ الذي ناب مناب الفاعل هو الجار والمجرور (بذلك)، وهذا الذي جوَّزه الكوفيون والأخفش، وقال عنه الجمهور إنَّه من باب الضرورة، وما تأول به ابن بابشاذ فاسد، وعليه فإنه يُحمل على الضرورة ولا يؤول تأويلًا يُفسد المعنى.

والأفعال ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز بناؤه للمفعول اتفاقا، نحو: نِعمَ وبئسَ، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة، وقسم لا خلاف فيه وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة.

أما الأشياء التي تنوب مناب الفاعل فهي أربعة: المفعول به، والجار والمجرور، والمصدر لغير التوكيد، والظرف المختص المتصرف. فهذه أربعة يجوز لكلٍّ واحدة منها النيابة، وحقيقة الأمر أنَّ الذي يقوم مقام الفاعل هو المفعول به حقيقة أو مجازًا[1]، فلو قلنا: ضَرِبْتُ زيدًا، ومرِرْتُ بعمرٍو، كان كلٌّ من (زيد) و(عمرو) مفعولًا به حقيقة، وأما المصدر والظرف، فكلٌّ منهما مفعول به مجازًا، فالمفعول به هو الأصل.

ولما ذكرتُ الأشياء التي تنوب عن الفاعل، بقي معرفة: هل يمكن أنْ ينوب الجار والمجرور والظرف والمصدر مناب الفاعل مع وجود المفعول به؟

إنَّ ذلك ممتنع عند البصريين، فلا ينوب عندهم إلا المفعول به، قال المبرد: «لم يجز أنْ تُقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة، ولكنَّه قد يجوز أنْ تُقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل إذا دخل المفعول من حرف الجر ما يمنعه أنْ يقوم مقام الفاعل وذلك نحو قولك: سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديد...»[2].

وقال العُكبُريّ: إقامة المصدر مع وجود المفعول به، للبصريين فيه مذهبان:

الأول: لا تجوز؛ لأنَّ المصدر هو الفعل في المعنى، فهو غير لازم، بخلاف المفعول به.

الثاني: تجوز، لأنَّ الفعل يصل إليه بنفسه، مثل قراءة أبي جعفر لقول الله تبارك وتعالى: ﴿**لِيُجْزَى قَومًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾[3] [الجاثية:١٤]، وقراءة عاصم لقول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ نُجِّي**

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٤/١٦١٩.

(٢) المقتضب ٤/٥١.

(٣) قراءة أبي جعفر، وقال عنها الفراء: وقد قرأ بعض القراء: ليُجزى قوما، وهو في الظاهر لحن. معاني القرآن ٣/٤٦.

المُؤْمِنِينَ﴾[1] [الأنبياء:٨٨]، أي: ليُجزَى الجزاءُ، ونُجِّيَ النجاءُ[2].

وكلُّ ذلك جائز عند الكوفيين، أما الأخفش من البصريين فقد اضطُرب النقل عنه، فقيل:

١- ذهب مذهب الكوفيين سواء تقدَّم المفعول به أم تأخر، وهذا الذي أشار إليه ابن مالك.

٢- أشار الرضيّ إلى أنَّ الأخفش يذهب هذا المذهب ولكن بشرط أن يتقدم الظرف أو المصدر على المفعول به ووصفهما، وإنْ تقدَّم المفعول به فلا يُقام غيره، حيث قال: «والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما...»[3]، وذلك مثل: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، وقد مثَّل هذا المثال ابن جني ونسبه إلى الأخفش على جواز ما ذكرتُه، قال ابن جني: «وأجاز أبو الحسن: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، ووُدِفِعَ الدفعُ الذي تعرفُ إلى محمد دينارًا، وقُتِلَ القتلُ يومَ الجمعة أخاك»[4]، ثم نقل ابن جني قولًا لأبي الحسن الأخفش بأنَّ هذا جائز في القياس، وإنْ لم يرد به الاستعمال[5].

واستدلَّ أيضًا مجيزو ذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿**لِيُجْزَى قَومًا**﴾، والذين منعوا ذلك تأولوا هذه القراءة، تأويلين:

الأول: أن يكون التقدير: ليُجزَى هو، أي: الجزاء، وتكون (قوما) مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: يُجزيه قوما.

الثاني: أنْ يكون التقدير: ليُجزَى الخيرُ قوما، والخير مفعول به، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، فأضمر الأول لدلالة الكلام عليه[6].

كما استدلوا بقراءة عاصم: ﴿**وَكَذَلِكَ نُجِّي**﴾، وتأول المانعون ذلك بأنه أبدل النون الثانية جيمًا، وأدغمها في الجيم. وهذا التأويل ضعيف جدًّا، ولا يتصور في قراءته (نجي) بفتح الياء. فالأولى أنْ

---

(١) قراءة عاصم، وهي رواية أبي بكر عنه، أمّا رواية حفص عنه فبنونين، وقد قرأ أيضًا بنون واحدة ابن عامر. معاني القرآن، للفراء ٢/٢١٠، والحجة ٥/٢٥٩.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ ١/١٦٠.

(٣) شرح الكافية ١/١٦٣.

(٤) الخصائص ١/٤٧١.

(٥) المصدر السابق ١/٤٧١.

(٦) انظر: إعراب القرآن، للنحاس ٤/٩٥، والتذييل والتكميل ٦/٢٤٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبيّ ٩/٦٤٥.

يكون التأويل: نُجِّي النجاء، وينتصب (الْمُؤْمِنِينَ) على إضمار فعل، أي: نُنجي المؤمنين، كما تأولوا (ليجزي قومًا) على تقدير: يجزيه قومًا[1].

واستدلوا بقول الشاعر:

أُتِــيحَ لِــيْ مِــنَ العِــدَا نَــذِيرَا بِــهِ وُقِيْــتُ الشَّــرَّ مُسْــتَطِيْرَا[2]

وقول الآخر:

وَإِنَّمَــا يُرْضِــي الــمُنِيْبُ رَبَّــهُ مَــا دَامَ مَعْنِيًّــا بِــذِكْرٍ قَلْبَــهُ[3]

وكما تأوله الجمهور أنَّه يُحمل على الضرورة، ولأنَّ النصب جاء في آخر البيت أو في مصراع البيت مثل بيت: ولو ولدت قُفيرة...

فكل هذه الشواهد الشعريّة التي استشهد بها مجيزو نيابة غير المفعول بوجود المفعول حمله البصريون إلا الأخفش على الضرورة ولا يعتد بها، وأوّلوا تلك القراءات، ومنهم من حاول بطلان هذه المسألة بتأويل بعيد أفسد المعنى المراد، أبعدهم عن حقيقة المعنى ومراد الشاعر.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٦/٢٤٦، وإعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبريّ ٢/١١٤، واللباب ١/١٦١.

(٢) البيت من الرجز، وهو من غير نسبة في شرح التسهيل، لابن مالك ٢/١٢٨.

(٣) البيت من الرجز، وهو من غير نسبة في شرح التسهيل، لابن مالك ٢/١٢٨.

المسألة الثانية عشرة: ترك تأنيث الفعل مع استتار الفاعل

ذكر ابن القواس[١] أنَّ بيت عامر بن جُوَيْن الطائيّ:

فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا[٢]

«رُوي بنصب (إبقالها) ورفعه، أمّا النصب فهو مفعول (أبقل) وهو مسند إلى ضمير الأرض، وكان يجبُ أنْ يُقال: أبقلَتْ، إلا أنَّه أعاد ضمير الفاعل مذكرًا حملًا على المعنى، إمّا أنَّه أراد بالأرض الموضع والمكان أو أنَّه حذف مضاف، أي: مكان أرض، فأعاد الضمير على الفاعل المحذوف، وضمير إبقالها على الأرض، وأمّا الرفع فلا إشكال فيه»[٣].

واعترض البغداديُّ على ابن القواس، وقال: «ويردُّه أنَّ (إبقالها) منصوب على المصدر التشبيهيّ أي: ولا أرض أبقلت كإبقال هذه الأرض، ولو كان كما زعَم كان معناه نفي الإبقال وهو نقيض مراد الشاعر»[٤]؛ «لأنَّ الشاعر أراد أنَّ ليس هناك مُزنة أمطرت مثل مطر هذه السحابة، ولا أرض أخرجت بقلًا مثل الأرض التي أصابها مطر هذه السحابة»[٥]، فليس هناك ودق كودق هذه السحابة ولا بقل كإبقال هذه الأرض، فالإبقال هنا مفعول مطلق بمعنى المصدر التشبيهيّ.

فلمّا نقل ابن القواس رواية الرفع اختلَّ المعنى المراد من البيت إذ يصير حينئذٍ ذمًّا، أي: أنَّ هذه الأرض لم يُبقِل بقلُها، فنفى إبقال هذه الأرض، وهذا خلاف المقصود، فهذه الرواية تُسقِط الشاهد الذي جاء به النحْويُّون وهو تأنيث الفعل وعدمه، والفعل هنا مجرد من التأنيث والفاعل مؤنث مجازيّ؛ لأنَّ رواية رفع (إبقالها) يوجَّه الفعل مباشرة على الإبقال فيكون فاعلًا للفعل (أبقل)، والإبقال

---

(١) هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصليّ النحْويّ، المشهور بابن القوّاس، توفي ٦٩٦هـ. بغية الوعاة في طبقات اللُّغويِّين والنحاة، للسيوطيّ ٣٠٧/١، وتاريخ علماء المستنصريّة، لناجي معروف ٢٥٥/١-٢٥٦-٢٦٣.

(٢) البيت من المتقارب، وهو في الكتاب ٤٦/٢، والكامل ٨٤١، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٥٢/١، والتكملة، للفارسيّ ٨٧، والحجة ٢٣٨/٤، والمسائل الشيرازيّات، للفارسيّ ٤٦١، والخصائص ٤١٣/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٢٤٢/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٦١/٣، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٢٧٥، وشرح التسهيل ١٢٣/١، والتذييل والتكميل ١٤١/٢، وخزانة الأدب ٤٥/١، وشرح أبيات المغني ١٧/٨-١٨.

(٣) شرح ألفيّة ابن معطي ٤٨٤/١.

(٤) خزانة الأدب ٤٦/١.

(٥) شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافيّ ٣٩٣/١.

هنا مذكر وكذا الفعل، فسقط ما استشهد به النحْويُّون، وانحطَّ المعنى الذي أراده الشاعر.

أمّا إسقاط هذه التاء من الفعل فقد ردَّها سيبويه إلى ضرورة الشعر، فقد قال: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، كأنَّه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء، وقال الشاعر، وهو الأعشى:

فَإِمَّـــا تَـــرَى لِمَّتِـــي بُـــدِّلَتْ فَـــإِنَّ الْحَـــوَادِثَ أَوْدَى بِهَـــا[1]

وقال الآخر، وهو عامر بن جُوَين الطائيّ: ... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها...»[2].

فاكتفى بذكر الأرض والحوادث عن التاء، فقد ألجأ سيبويه ذلك إلى الضرورة، فلا يُحذف عند سيبويه علامة التأنيث المسند إلى ضمير المؤنث المجازيّ إلا لضرورة الشعر، والعلة الظاهرة عند سيبويه هي علة الاستغناء، وهناك علة أخرى نقلها البغداديّ عن ابن خلف، وهي: تأويل المؤنث بمذكر، فقد أوَّل (الأرض) وهي مؤنثة بمذكر، وقال هي بمعنى المكان، فهو جاعل هذا البيت للضرورة الشعريّة لكن بعلة التأويل، وردَّه البغداديّ، وقال: والصحيح أنَّه ترك علامة التأنيث للضرورة، واستغنى عنه مما عُلِم من تأنيث الأرض.

وكذا قال الفارسيّ: «ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها، مستقيم عندهم، ولو قال: أبقل الأرض، لم يستقبح، فليس ما تقدَّم ذكره مما رأيت بمنزلة ما لم يتقدَّم ذكره؛ لأنَّ المتقدِّم الذكر ينبغي أنْ يكون الراجح وفقه، كما يكون وفقه في التثنية والجمع، فإذا لم يتقدَّم له ذكر لم يلزم أنْ يُراعى هذا الذي رُوعي في المتقدِّم ذكره»[3]. وقال في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، في مصحف عبد الله بن مسعود: ﴿**كِلا الجنتين آتى أُكله**﴾[4]: «وهذا مستقيم، لم يؤنث (كِلا)؛ لأنَّ تأنيث الجنة ليس بتأنيث حقيقيّ، ولو قال: «كِلتا الجنتين آتى»، لم يَحسُن مع تقدُّم التأنيث ألا تثبُت

---

(١) البيت من المتقارب، ديوانه ١٢٠، وهو في الكتاب ٤٦/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٦١/٣، وشرح التسهيل ١١٢/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٦، وتمهيد القواعد ٣٩٢٩/٨، والمقاصد النحْويّة ٩٣٠/٢.

(٢) الكتاب ٤٥/٢-٤٦.

(٣) الحجة ١٠٢/٥.

(٤) في البحر المحيط ١٧٤/٧: أنَّ الذي في مصحف عبد الله: ﴿**كِلا الجَنَّتَينِ آتَتْ**﴾، وأنَّ رواية الفراء لقراءة ابن مسعود، هي: ﴿**كُلُّ الجَنَّتَينِ آتَى أُكله**﴾، كذا هي في معاني القرآن ١٤٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٤/٢، والكشاف ٧٢١/٢، وقد قال الفراء بعد ذلك: «ومعناه كل شيء من ثمر الجنتين آتى أكله. ولو أراد جمع الثنتين ولم يرد كل الثمر لَمْ يجز إلا كلتاهما، ألا ترى أنك لا تَقُولُ: قامت المرأتان كلهما، لأن (كل) لا تصلح لإحدى المرأتين وتصلح لإحدى الجنتين. فقس عَلَى هاتين كل ما يتبعض مما يقسم أولا يقسم».

علامته، فنقول: آتتْ، ألا ترى أنَّهم إنَّما أجازوا في الشعر نحو: ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها، ولو قال: أبقلَ الأرض، فلم يُثبِت العلامة، لم يُستقبح في الكلام»[1].

وقال السيرافيّ: إنَّ الشاعر أراد: ولا أرضَ أبقلت إبقالَها، وقد كان يمكنُه أنْ يقول: ولا أرضَ أبقلتْ ابقالها، فيُخفف الهمزة غير أنَّه آثر تحقيقها، فلمّا حقَّقها اضطرَّ إلى تذكير ما يجب تأنيثه، وتأول في الأرض المكان؛ لأنَّ الأرض مكان، فذكَّر لذلك[2]. ورُدَّ بأنَّ الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة[3].

وقال ابن الحاجب: إنَّ الضمير في (ودقها)، و(إبقالها) ليس راجعًا إلى المزنة والأرض المذكورتين، ولا يستقيم أنْ يعود إليهما؛ لئلا يصير مخبِرًا أنَّه ليس مزنة تَدِق ودقًا مثل ودق نفسها، وهذا فاسد؛ فلا يستقيم أنْ يقصد إلى أنْ يُنفى عنه فعلٌ يماثله، وإنْ لم نقدر محذوفًا يعود إليه الضمير لكان أفسد؛ لأنَّ المعنى سيصير: ليس مزنة تدق ودق نفسها، فوجب أنْ يكون التقدير: فلا مزنة ودقت ودقًا مثل ودق هذه المزنة المحذوفة، ومثل هذا قولك: زيدٌ لا يضربُ رجلٌ ضرْبَه، فالضمير في (ضرْبه) ليس عائدًا على (رجل)؛ لفساد المعنى[4]. وكلامه هذا يجري على إبقال الأرض، وهذا يعني أنَّه جعل الضمير يعود على محذوف.

فهذا اعتراض من ابن الحاجب، وليس في كلام السابقين الذين ذكرتُهم دليل على أنَّ الضمير الذي في (ودقها) و(إبقالها) عائد على المذكور، بل كلامهم كان على كون الفاعل ضميرًا مستترًا يراد به المزنة والأرض عائد عليهما ضرورةً.

وإنْ قال قائل: إنَّ قول سيبويه: كأنَّه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء ثم استشهد ببيت عامر لدليل على أنَّ المراد الأرض المذكورة.

فالجواب عن ذلك: ليس في كلامه ما يشير إلى الأرض المذكورة، بل ظاهر كلامه معنى التأنيث، تأنيث الموعظة والأرض، فهما المقصودان من الكلام، ولكني وجدتُ كلامًا صريحًا نقله البغداديّ عن بعض النحْويِّين ولم يسمِّهم ولم أقف عليهم أنَّهم قالوا: إنَّ الضمير في (إبقالها) عائد على الأرض

---

(١) المسائل الشيرازيّات ٤٦١.

(٢) انظر: شرح الكتاب ٢٥٢/١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٥٥/٢.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١-٣٥٣.

المذكورة[1].

فلعلَّ ابن الحاجب قصد هذا المجوِّز، والذي ظهر لي أنَّ الحقَّ مع ابن الحاجب؛ لأنَّ المزنة المذكورة في البيت هي عامة وكذلك الأرض، فكأنَّ الشاعر قال: هذه مزنة لا مزنة ودقت ودقها، وهذه أرض لا أرض أبقل إبقالها، فالضمير لو عاد على المزنة الثانية والأرض الثانية لفسد المعنى، بل إنَّ الضمير عائد على المزنة والأرض المحذوفتين، مثل: زيدٌ لا رجلٌ يضربُ ضرْبه، فهنا إخراج لكلِّ جنس الرجال، واستثناء (زيد) بهذا الضرب، فلا يمكن أنْ يعود الضمير على (رجل)؛ لأنَّه ليس المراد، والله تعالى أعلم.

وتاء التأنيث تلحق الفعل الماضي، مثل: قامَتْ هند، أو تلحق ما أوِّل بالمؤنث، مثل قولهم: فلان لَغوب أتَتْه كتابي فاحتقرها، وعلة التأنيث أنَّ الكتاب مؤوَّل بالصحيفة، والصحيفة مؤنثة، وقد نصَّ النحْويُّون على أنَّ قول رويشد بن كثير الطائيّ:

يـــا أَيُّهَـــا الرَّاكِـــبُ الـــمُزْجِي مَطِيَّتَـــهُ سَـــائِلْ بَنِـــي أَسَـــدٍ مَـــا هَـــذِهِ الصَّـــوتُ[2]

من أقبح الضرائر، فقد قال ابن جني: «إنَّما أنَّثه؛ لأنَّه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة، أعني: تأنيث المذكر؛ لأنَّه خروج عن أصل إلى فرع، وإنَّما المستجاز من ذلك ردُّ التأنيث إلى التذكير؛ لأنَّ التذكير هو الأصل، بدلالة أنَّ (الشيء) مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث، فعلمتُ بهذا عموم التذكير، وأنَّه هو الأصل الذي ينكسر»[3]. وقال أبو حيان: إنَّ هذا لا يجوز إلا في قليل من الكلام[4].

وكذا جعل ابن مالك من مواضع تأنيث الفعل الإخبار بمؤنث عن مذكر، مثل قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأنعام:٢٣]، فقال: ألحق التاء بالفعل، وهو مسند إلى

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٤٧/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو في شرح ديوان الحماسة، للتبريزيّ ٤٧/١، وسر صناعة الإعراب، لابن جني ١١/١، والإنصاف ٦٣٦/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٦٢/٣، والتذييل والتكميل١٨٦/٦، وتمهيد القواعد ١٥٩٤/٤، وهمع الهوامع ٢٨٢/٣، وخزانة الأدب ٢٢١/٤. المزجي: السائق.

(٣) سر صناعة الإعراب ١١/١-١٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٨٦/٦.

القول[1]، ومن المواضع أيضًا التي ذكرها: المذكر المضاف إلى مؤنث، مثل قول ذي الرمة:

مَشَـيْنَ كَمَـا اهْتَـزَّتْ رِمَـاحٌ تَسَـفَّهَتْ أَعَالِيَهَـا مَـرُّ الرِّيَـاحِ النَّوَاسِـمِ[2]

فألحق الفعل تاء التأنيث، وهو مسند إلى (مَرُّ)؛ لأنَّها مضافة إلى مؤنث، ولو حُذف المضاف إليه استقام الكلام[3].

وقال سيبويه: قال بعض العرب: قال فلانة. وقولك: حضر القاضي امرأة، فحذف تاء التأنيث؛ لأنَّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنَّ شيئًا يكون بدلًا من شيء، كقولهم: زنادقة وزناديق، فحذف الياء لمكان الهاء، وإنَّما حذفوا التاء؛ لأنَّهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء[4].

والذي يظهر من كلام سيبويه أنَّ الفاعل إذا كان ظاهرًا مؤنثًا حقيقيًّا مباشرًا للفعل كان إلحاق التاء أحسن، فقول: قالت فلانة أحسن من قول: قال فلانة، وتركها أحسن إذا طال الكلام، مثل: حضرت القاضي امرأة، وحضر القاضي امرأة، وقال في موضع آخر: «ومن قال: ذهب فلانة، قال: أذاهبٌ فلانة...»[5]، وردَّ هذا المبرد، حيث قال: إنَّ قولك: قام هند غير جائز؛ لأنَّ التأنيث حقيقيٌّ، ولو كان من غير الحيوان لصلُح، وكان جيدًا، مثل: هدم دارك؛ لأنَّه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته، وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٧٥][6].

أمّا إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا فظهر أنَّ سيبويه يمنع ترك تأنيث الفعل في هذه الحالة وقد مثَّل على المؤنث المجازيّ ببيت عامر: ولا أرض أبقل إبقالها، والأعشى: إنَّ الحوادث أودى بها.

فإذا كان هذا مع المؤنث المجازيّ فهو من باب أولى أنْ يكون مع المؤنث الحقيقيّ، فقد قال ابن يعيش: «فإنْ أُسند إلى مضمر مؤنث، نحو: الدار انهدمَتْ، وموعظة جاءَتْ، لم يكن بدٌّ من إلحاق

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١١١/٢.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه بشرح التبريزيّ ٢٦٦، وهو في الكتاب ٥٢/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والأصول ٤٨٠/٣، والمحتسب ٢٣٧/١، وشرح التسهيل ١١١/٢، والتذييل والتكميل ١٨٩/٦، والمقاصد النحْويّة ١٢٩٣/٣. تسفَّهت: تحرَّكت. النواسم: تنسَّمت الرياح أي: تنفَّست، وهو أول هبوبها. انظر: ديوان ذي الرمة بشرح التبريزيّ ٢٦٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١١١/٢.

(٤) الكتاب ٣٨/٢.

(٥) المصدر السابق ٤٥/٢.

(٦) انظر: المقتضب ١٤٦/٢.

التاء؛ وذلك لأنَّ الراجع ينبغي أنْ يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يُتوهَّم أنَّ الفعل مسند إلى شيء من سببه، فيُنتظر ذلك الفاعل...وسواء في ذلك الحقيقيّ وغير الحقيقيّ»[1].

قال ابن مالك في ذلك: «ولا تُحذف غالبًا إنْ كان ضميرًا متصلًا مطلقًا، أو ظاهرًا متصلًا حقيقيّ التأنيث غير مكسَّر، ولا اسم جمع، ولا جنس»[2]، مثل: هند قامت، والشمس طلعت، وقول ابن مالك: (ضميرًا متصلًا) يريد ألا يكون منفصلًا، مثل: ما قام إلا أنتِ، وقوله: (أو ظاهرًا متصلًا)، أراد ألا يُفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقيّ، مثل: قامتْ هند، وقامتِ الهندان، وقامت الهندات، فهذا يجب فيه إلحاق التاء الفعل، وهذا الفصل جائز في غير (إلا)، مثل قول سيبويه: حضر القاضي امرأة، فعبَّر عنه بطول الكلام، وعبَّر عنه المتأخرون بالفصل، والمراد واحد، فقد قال ابن مالك: «ولحاقها مع الحقيقيّ المقيَّد المفصول بغير (إلا) أجود، وإن فُصل بها فبالعكس»[3]، مثل: حضرت القاضي امرأة، فهذا الأجود، وإنْ فُصِل بـ(إلا) فالأجود ترك التاء، مثل: ما قام إلا هند.

وإذا كان الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع، أو اسم جنس فيجوز إثبات التاء أو إسقاطها، مثل: قامتِ الجواري، وقام الجواري، وقامتِ النَّوْحُ، وقام النَّوْحُ، وقامتِ النسوة، وقام النسوة.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٣/٣٦١.

(٢) شرح التسهيل ٢/١١٠.

(٣) المصدر السابق ٢/١١٠.

المسألة الثالثة عشرة: معنى (حيث) عند الأخفش

أجاز الأخفش استعمال (حيث) بمعنى (حين) واستشهدَ بقول طرَفة بن العبد:

لِلْفَتَـــى عَقْـــلٌ، يَعِـــيْشُ بِـــهِ حَيْـــثُ تَهْـــدِيْ سَـــاقَهُ قَدَمُـــهْ[1]

أي: حينَ تَهدي ساقَهُ قدمُه، أراد: في زمن الهداية، فجعلَها في البيت اسمًا للزمان[2]، وعليه تكون (حيثُ) عنده اسمًا مبنيًّا على الضم في محلٍّ نصب على الظرفيّة الزمانيّة.

واعترض ابن مالك على استشهاد الأخفش وقال: «ولا حُجة فيه لإمكان إرادة المكان»[3] وكذلك اعترض أبو حيّان حيث قال: «ولا حُجّة في ذلك، بل الظاهر أنها في هذا البيت ظرف مكان؛ ألا ترى أنَّه أضاف (حيث) إلى قوله: (تَهدي ساقَه قدمُه) وهو عبارة عن المشي، فكأنَّه قال: حيثُ مشى وتوجَّه»[4]. فالشاعر لا يريد: حين مشى، فالمعنى المقصود من الشاعر يطلب الظرفيّة المكانيّة، حيث قال طرَفة في البيت السابق لهذا البيت:

فَالهَبِيْـــتُ لا فُـــؤَادَ لَـــهُ وَالثَّبِيْـــتُ ثَبْتُـــهُ فَهْمُـــهُ[5]

فقد استشهد أبو عُبيد ابن سلام الهرويّ بهذا البيت عند بيانه معنى (الهبيت) حيث قال: «الهبيت الذاهب العقل»[6].

وقد نقل البغداديُّ عن السيرافي[7]: «وقال شارح أبياته: المعنى أنَّ الجبان يذهب عقله من الفزع، فلا يهتدي للصواب، والثابت القلب يعرف وجه الرأي فيأتيه، وقول طرفة: (للفتى عقل...) أي للفتى

---

(١) البيت من المديد، ديوانه ٧٣، وهو في إيضاح الشعر ٢٠٩، وأمالي ابن الشجريّ ٥٩٩/٢، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢، والتذييل والتكميل ٦٨/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٠٤/٤.

(٢) انظر: إيضاح الشعر ٢٠٩، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٣٣/٢، والتذييل والتكميل ٦٨/٨.

(٣) شرح التسهيل ٢٣٣/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٦٨/٨.

(٥) ديوانه ٧٣.

(٦) الغريب المصنف، باب ضعف العقل والرأي الأحمق ٤١/١-٤٢.

(٧) نسب التنوخيُّ كتاب شرح أبيات غريب المصنف إلى أبي محمد السيرافي. تاريخ العلماء النحْويين من البصريِّين والكوفيِّين وغيرهم ٣٢٢.

العاقل عقلٌ يعيش به، أين توجَّهَ انتفعَ به»[1].

وقال الأعلم الشنتمريّ: «المعنى: مَن كان عاقلًا وفتى متصرفًا عاش حيثما نقلته قدمُه وذهبت به من أرض غربة وغيرها»[2].

فكلهم باتفاق جعلوا (حيث) مكانيّة، وهذا أقوى في كونها ظرفيّة مكانيّة؛ وذلك بالنظر إلى البيت السابق، فبتر الدليل عما قبله يُعطي معنى جزئيّا.

و(حيثُ) من الظروف المكانيّة وأصلها أنْ تدلَّ على المكان، وهذا مُتَّفق عليه إلا الأخفش فهي عنده للمكان وقد تكون للزمان بمعنى (حين)، فقد قال سيبويه: «وأمّا (حيث) فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد»[3].

وصرَّح الفارسيُّ بعد استشهاده ببيت طرفة على رأي الأخفش: للفتى عقل... أنَّ (حيث) لو كانت بمعنى (حين) فلا يمتنع أن تكون الجملة بعدها مجرورة بإضافة (حيث) إليها، وذلك بعدما افترض سؤالًا إثر البيت: «هل يجوز أن يكون موضع الجملة بعد (حيث) جرًّا لإضافة (حيث) إليه، كما تُضاف أسماء الزمان إلى الجمل؟»[4].

فليس تصريح الفارسيِّ هنا دالًّا على جواز مجيء (حيث) بمعنى (حين) أو كونها زمانيّة؛ لأنَّ كلامه يُحمل على الافتراض، حيث قال: «ذلك لا يُمتنع فيه، إذا كان زمانا»[5]، ولم أقف في كتبه على كونها للزمان، والله تعالى أعلم.

والأمثلة كثيرة في وقوعها ظرفيّة مكانيّة منها قوله تبارك وتعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وقول أبي حيّة النميريّ:

إِذَا رَيْـدَةٌ مِـنْ حَيْـثُ مَـا نَفَحَـتْ لَـهُ أَتَـاهُ بِرَيَّاهَـا خَلِيْـلٌ يُوَاصِـلُهْ[6]

---

(١) خزانة الأدب ٢١/٧.

(٢) أشعار الشعراء الستة الجاهليين ٧٧/٢، وشرحه ديوان طرفة ٨٨.

(٣) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٤) إيضاح الشعر ٢٠٩-٢١٠.

(٥) المصدر السابق ٢١٠.

(٦) البيت من الطويل ديوانه ٧٢، وإيضاح الشعر٥٢٤، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢، والتذييل والتكميل ٦٨/٨، والمقاصد النحْويّة ١٣٠٩/٣.

وقال ابن هشام: «وهي للمكان اتفاقا...»[1]، ثم استشهد ببيت:

حَيْثُمَـــا تَسْـــتَقِمْ يُقَـــدِّرْ لَـــكَ اللـــ ـــهُ نَجَاحًـــا فِـــي غَـــابِرِ الأَزْمَـــانِ[2]

وقال فيه إنَّ هذا البيت دليل عندي على مجيء (حيثُ) للزمان، واستشهاده هنا يخرج من ذلك الاتفاق، إلى ما ذهب إليه الأخفش.

قال الدماميني: «كأنَّ ذلك من جهة قوله: في غابر الأزمان، فصرح بالزمان، وليس بقاطع، فإنَّ الظرف المذكور إما لغو متعلق بـ(يقدر)، وإما مستقر صفة لـ(نجاحًا)، وذلك لا يوجب أن يُراد بـ (حيث) الزمان أيضًا، لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقم يُقدِّر لك الله النجاح في الزمان المستقبل»[3].

وكأنَّ كلام الدماميني فيه حكم على ابن هشام بالتوهم، وذلك بالنظر إلى لفظ متأخر في آخر البيت وهو (الأزمان) فبناء عليه حدَّد نوع الظرف بأنَّه ظرف زمان، ولكن هذا البيت لا حُجّة فيه؛ لأنَّه يحتمل أن يكون الظرف فيه للمكان، والتقدير: أينما تسرْ في الطريق السوي يقدر الله لك نجاحًا في زمن المستقبل، فبما أنَّ الاحتمال وارد فالحكم للمكانيّة أولى ولها الأصالة في (حيث).

---

(١) مغني اللبيب ١/١٥١.

(٢) البيت من الخفيف، وهو في الكامل بلا نسبة ١/٢٣١، وفي حاشية العطار على جمع الجوامع للسبكي، للعلامة الشيخ حسن العطار ١/٤.

(٣) شرح مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، المسمى بـ(شرح المزج) ٦٨٠.

المسألة الرابعة عشرة: تصرُّف (حيثُ)

استشهد ابن مالك بقول الشاعر:

إِنَّ حَيْـثُ اسْـتَقَرَّ مَـنْ أَنْـتَ رَاعِيْـ ـــهِ حِمًـى، فِيـهِ عِـزَّةٌ وَأَمَـانُ[1]

على أنَّ (حيثُ) في البيت متصرفة، فهي فيه اسم (إنَّ)، و(حمى) خبر، فخرجت عن الظرفيّة[2].

وردَّ أبو حيّان استشهاده، قال: إنَّ هذا خطأ؛ لأنَّ كونها اسمًا لـ(إنَّ) فرع عن كونها مبتدأ، ولم يُسمع ذلك فيها، ولا في لفظ واحد، فلا يُحفظ من كلامهم: حيثُ قعدَ زيدٌ فَسيحٌ، يريدون المكان الذي قعد فيه زيد فسيح، وهذا لا حجة فيه على التصرف، بل إنَّ اسم (إنَّ) هو قوله (حمًى)، و(حيثُ) في موضع خبر (إنَّ)؛ لأنَّه ظرف، نحو: إنَّ حيثُ زيدٌ قائمٌ عَمرًا، التقدير: إنَّ حمًى فيه عِزّة وأمانٌ حيثُ استقرَّ مَنْ أنتَ راعيه[3].

واعترض ناظر الجيش على أبي حيّان، وقال: كيف يتوجَّه الخطأ على ابن مالك؛ لأنَّ الغرض أنَّ تَصرُّف (حيثُ) نادر، واتفق أنَّ التصرف النادر الذي حصل لها هو أنَّها وردت اسمًا لـ(إنَّ)، فكيف يقال: إنَّ هذا موقوف على ورودها مبتدأة وهي لا يتصرف فيها إلا بما سمع؟ ثم إنَّ هذه الكلمة إذا ندر وقوعها اسمًا لـ(إنَّ) فقد ندر وقوعها مبتدأة، ثم إنَّ بجعل (حيثُ) خبرًا لـ(إنَّ)، و(حمًى) اسمها ينافي مراد الشاعر؛ لأنَّ مقصوده أنْ يحكم على مكان مَن يرعاه الممدوح بأنَّه حمى فيه عزة وأمان، لا أنْ يحكم على حمًى المذكور بأنَّه كائن حيثُ استقرَّ مَن يرعاه الممدوح، وحاصله أنَّ هذا التخريج يعكس النسبة المقصودة للشاعر من كلامه[4].

وقال ابن هشام كما قال أبو حيّان، إنَّ (حمًى) اسم (وحيثُ) الخبر، وإنْ قيل: إنَّ هذا يؤدي إلى جعل المكان حالًا في المكان، قلنا: هو نظير قولك: إنَّ في مكةَ دارَ زيد...[5].

والذي يظهر أنَّ ناظر الجيش نظر إلى (حمى) على أنَّها صفة للمكان لا على أنَّها مكان، فالمعنى

---

(١) البيت من الخفيف، وهو في شرح التسهيل ٢/٢٣٢، والتذييل والتكميل ٨/٥٥، ومغني اللبيب ١/١٥١، وشرح أبيات المغني ٣/١٣٩، وتمهيد القواعد ٤/٢٠١٧، وشرح المزج ٦٧٥، وخزانة الأدب ٧/٨، ولم يُنسب في كلٍّ.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٨/٥٥.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٤/٢٠١٧.

(٥) انظر: مغني اللبيب ١/١٥١.

الأقرب هو جعل (حمى) اسم (إنَّ)، فيكون التقدير: إنَّ المكان المحمي الذي فيه عزة وأمان حيثُ استقرَّ من أنت راعيه، وليس كما فسَّر ناظر الجيش من أنَّ هذا يعكس المعنى، ومع هذا فإني لا أستطيع الجزم باختيار قصد الشاعر تحديدًا ما دام الكلام محتملًا فليس ثَمَّ دليل، ولكني قلتُ الأقرب، وما قاله ناظر الجيش فيه جزم بقصد الشاعر، ووقعَ الاحتمال، ثم لندرة تصرُّف (حيث) فإنَّ الحمل على المعنى هو الموافق لما نطقت به العرب ودفْع ما لم تنطق به، فالاحتمال يُسقط الاستدلال.

والأصل في (حيثُ) أنْ تكون غير متصرفة فتلزم الظرفيّة، ومنهم من صرفها، وظاهر كلام سيبويه أنَّها ظرفيّة ولم يقل بتصرفها[١]، وأجاز الكسائيّ أنْ تكون اسمًا[٢]، أي متصرفة، ومنع ذلك الأخفش؛ لأنَّه لا يراها إلا ظرفيّة[٣]. وقال الفارسيّ في قول الشماخ:

وَحَلَّأَهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الْخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ[٤]

«القول في (حيثُ) أنَّ موضعه نصب بأنَّه مفعول به، ألا ترى أنَّه ليس يُريد أنَّه يرمي في ذلك المكان، وإنَّما يريد أنَّه يرميه فهو مفعول به، وإذا كان مفعولًا به كان اسمًا ولم يكن ظرفًا، ويُبيِّن ذلك قول الفرزدق:

وَأَعْلَا حَيْثُ رُكِّبْنَ أَعْجَفُ[٥]

فالإضافة يخرج بها المضافُ إليه عن أنْ يكون ظرفًا، فيكون اسمًا...»[٦].

ونقل الفارسيّ عن قطرب أنَّه حكى في (حيثُ) الإعراب، ومما جاء فيه (حيثُ) مفعولًا به قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾ [الأنعام:١٢٤]، فلا تخلو (حيثُ) من أنْ تكون جرًّا

---

(١) انظر: الكتاب ٢٣٣/٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن، للنحاس ٤٦/١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان ١٤٥٠/٣.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ١٨٢، وهو في إيضاح الشعر ١٧٨/١، والحجة ٣١٢/٤، والبحر المحيط ٦٣٨/٤، والدر المصون ١٣٧/٥. حلأها: منعها. والخضر: قبيلة من العرب، سموا بذلك لخضرة ألوانهم. النواحز: سعال الإبل إذا اشتدَّ. انظر: لسان العرب، مادة (خ ض ر) ٢٤٤/٤، ومادة (ح ل أ) ٥٩/١، ومادة (ن ح ز) ٤١٥/٥.

(٥) ديوانه ٣٨٤، تتمة البيت:

فَمِحْنَ بِهِ عَذْبًا رُضَابًا غُرُوبُهُ رِقَاقٌ ... ...

مِحْن: اغترفْنَ. غُرُوبُه: تقطع أسنانه لحداثته. أعجف قليل لحم اللثة. الديوان ٣٨٤.

(٦) إيضاح الشعر ١٧٨/١.

أو نصبًا، فلا يجوز أنْ تكون جرًّا؛ لأنَّه يلزم أنْ يُضاف إليه (أفعل)، و(أفعل) إنَّما يُضاف إلى ما هو بعض له، وهذا لا يجوز في هذا الموضع، فلا يجوز أنْ يكون جرًّا، وإذا لم يكنْه كان نصبًا بشيء دلَّ عليه (أعلم)، يُعْلِم أنَّه مفعول به، والمعنى: اللهُ يعلم مكان رسالاته، وأهل رسالته، فهو إذن اسم، وقد أنشد الفارسيّ:

كَـأَنَّ مِنْهَـا حَيْـثُ تَلْـوِيْ الْمِنْطَقَـا حِقْفَـا نَقًـا مَـالَا عَلَـى حِقْفَـيْ نَقَـا[1]

حيثُ جُعِلت (حيثُ) اسمًا[2].

ونقل البغداديّ عن أبي حيّان أنَّه قال في تذكرته: إنَّ (حيثُ) في البيت اسم (كأنَّ)، وخبرها قوله (حقف)، وهذا يؤذن بجواز استعمال (حيثُ) مبتدأ، فيُقال: حيثُ تجلس طيب، وحيثُ تجلس حيث نقوم، أي: مكان جلوسك مكان قيامنا[3].

وقال الحوفيّ[4] في الآية: إنَّ (حيث) لا تكون ظرفًا؛ لأنَّه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان، فإذا لم تكن ظرفًا كانت مفعولًا على السعة، والمفعول على السعة لا يعمل فيه (أعلم)؛ لأنَّه لا يعمل في المفعولات، فيكون العامل فيه فعلًا دلَّا عليه (أعلم)[5].

وقدَّره أبو البقاء العكبريّ: «يعلم موضع رسالاته، وليس ظرفًا؛ لأنَّه يصير التقدير: يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه»[6].

وردَّ أبو حيّان على مَن جعلها مفعولًا قال: «وما قاله من أنَّه مفعول به على السعة أو غير السعة تأباه قواعد النحو؛ لأنَّ النحاة نصُّوا على أنَّ (حيثُ) من الظروف التي لا تتصرف وشذَّ إضافة (لدى) إليها، وجرها بالباء، ونصُّوا على أنَّ الظرف الذي يُتوسع فيه لا يكون إلا متصرفًا...والذي يظهر إقرار (حيثُ) على الظرفيّة المجازيّة على أنْ تضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون

---

(١) من الرجز، وهو في إيضاح الشعر دون نسبة ١/١٨٠، وكذا في شرح أبيات المغني ٣/١٣٤. الحِقف: الرملة المعوجّة. النقا: القطعة من الرمل تنقاد مُحْدَودِبة. انظر: لسان العرب، مادة (ن ح ز) ٥/٤١٦، ومادة (ن ق ا) ١٥/٣٣٩.

(٢) انظر: إيضاح الشعر ١/١٨٠.

(٣) انظر: شرح أبيات المغني ٣/١٣٥. ولم أجد قوله هذا في كتابه تذكرة النحاة.

(٤) هو عليّ بن إبراهيم بن سعد بن يوسُف الحوفيّ، توفي سنة ٤٣٠هـ. بغية الوعاة ٢/١٤٠.

(٥) نقله عنه أبو حيّان في البحر المحيط ٤/٦٣٧.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/٥٣٧.

التقدير: الله أنفذُ علمًا حيثُ يجعل رسالته، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته»[1].

واستشهد ابن مالك بغير بيت المسألة، وذلك بقول زهير بن أبي سُلمى:

فَشَـدَّ وَلَـمْ تَفْـزَعْ بُيُـوْتٌ كَثِيْـرَةٌ لَـدَى حَيْـثُ أَلْقَـتْ رَحْلَهَـا أُمُّ قَشْـعَمِ[2]

حيث أضيفت إلى (لدى)، وردَّه أبو حيّان، بل نفى كليًّا أنْ تخرج (حيث) عن الظرفيّة، فقد قال: «والصحيح أنَّ (حيثُ) ظرف لا يتصرف، فلا يكون فاعلًا ولا مبتدأ ولا مفعولًا به...»[3].

وقوله هذا يناقض قوله في تذكرته الذي نقله عنه البغداديّ، وهذا ليس غريبًا؛ لأنَّ العالم تستجدُّ عنده الآراء بكثرة الاطلاع والنظر في المسائل، فالتذكرة يُكتب بها ما يرُى في بادئ الأمر، والله تعالى أعلم.

---

(١) البحر المحيط ٦٣٨/٤.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ١٠٨، وهو في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات، لابن الأنباريّ ٢٧٧، والتذييل والتكميل ٥٥/٨، ومغني اللبيب ١٥١/١، وخزانة الأدب ٨/٧، وشرح أبيات المغني ١٣٣/٣. أم قشعم: كنية الحرب.

(٣) التذييل والتكميل ٥٥/٨.

المسألة الخامسة عشرة: تأويل (إلا) بـ(غير) والوصف بها مع ما بعدها

قال ذو الرمة:

أُنِيْخَـتْ، فَأَلْقَـتْ بَلْـدَةً فَـوْقَ بَلْـدَةٍ قَلِيْـلٍ بِهَـا الْأَصْـوَاتُ إِلَّاْ بُغَامُهَـا[1]

استشهد سيبويه بهذا البيت على جواز الوصف بـ(إلا) وما بعدها؛ لأنَّها تؤوَّل بـ(غير)، فجعل (الأصوات) موصوفةً بقوله: (إلا بُغامُها)، أي: قليل بها الأصوات غيرُ بُغامها، إذا كانت (غير) غيرَ استثناء[2]، والمعنى المراد: أنَّ هذه البلدة فيها أصوات مع بُغام الناقة؛ لكنَّ الأصوات قليلة، فالبيت على وجود أصوات مع صوت الناقة، أي: قليل بها صوت مُغاير لصوتِ الناقة، وقد أثبت سيبويه تلك الأصوات ولم يثبت كون البلدة ليس بها أصوات إلا صوت الناقة، فهي ههنا ليست استثنائيّة، وقد جعل السيرافيُّ (قليل) بمعنى النفي، فيكون المعنى حينئذٍ: ما بها أصوات إلا بُغامُها، وهو استثناء وبدل صحيح[3].

وقد قال الفارسيُّ بذلك بأنَّ (قليل) تأتي بمعنى النفي وجعل هذا البيت منه، فقد قال في بيت آخر:

وَمَـا بـأَسَ لَـوْ رَدَّتْ عَلَيْنَـا تَحِيَّـةً قَلِـيْلًا عَلَـى مَـنْ يَعْـرِفُ الْحَـقَّ عَابُهَـا[4]

فقال: إنَّ المعنى: ما بها عابٌ على من يعرف الحق، وقال: إنَّ مثل هذا قولُ ذي الرمة، فكأنَّ المعنى: ليس بها شيء من الأصوات غيرُ بُغامها؛ لأنَّه إنَّما يصف الموضع بالخلاء والقواء، فكما أنَّ (قليلا) في هذا الموضع –يعني بيت: وما بأس لو...– يستقيم أن يُراد به النفي كذلك (قليل) في بيت ذي الرمة[5].

فكلام السيرافيّ ككلام الفارسيّ، والذي يظهر أنَّ بتأويلهما بجعل (قليل) نفيًا و(إلا) وما بعدها

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٦٣٨، وهو في الكتاب ٣٣٢/٢، ومعاني القرآن، للأخفش ١١٦، والمسائل الشيرازيّات ٣٩٤/١، وخزانة الأدب ٤١٨/٣. أُنيخت: أبركتها. البلدة الأولى: يريد بها صدر الناقة، والبلدة الثانية: الأرض. البُغام: الصوت، أي صوت الناقة. خزانة الأدب ٤٢٠/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٣٢/٢.

(٣) انظر: شرح الكتاب ٧٨/٣.

(٤) البيت من الطويل، البيت من غير نسبة في ضرائر الشعر ٣١٠، وكذلك في التذييل والتكميل ٣٢٦/٤.

(٥) انظر: المسائل الشيرازيّات ٣٩٤/٢.

بدلًا خلاف مراد الشاعر؛ لأنَّ البدل يُكتفى به ويُستغنى عن المبدل منه ويحلُّ محلَّه، والحمل على البدليّة ههنا ينفي وجود أصوات في تلك البلدة وليس فيها أيُّ صوت إلا صوت الناقة؛ لأنَّ المعنى على البدليّة يكون: ما بها صوت إلا بُغامها، وهذا اعتراض على السيرافيّ نقله أبو حيّان عن أبي عليّ[1]، وهذا نصه: «لا يتصور البدل في هذا؛ لأنَّه يؤول إلى التفريغ، وذلك فاسد؛ ألا ترى أنه لم يُرد أن يقول: ما بها إلا بُغامها، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورحلها وغير ذلك، وإنما أراد: ما بها صوتٌ مغايرٌ لبُغامِها»[2].

فقصد بالتفريغ أنْ يكون الاستثناء مفرَّغًا بحذف المستثنى منه؛ لأنَّ البدل يُستغنى به عن المبدل منه، أي: أنَّ لا صوت في البلدة إلا صوت الناقة؛ وذلك لأنَّ السيرافيَّ جعل البُغام بدلًا؛ لذلك قال: استثناء وبدل صحيح، فصار الاستثناء مفرَّغًا، والتفريغ حذف المستثنى منه وبهذا التفريغ يُحذف المبدل منه، وهو (الأصوات) لما جعل البُغام بدلًا، وعليه فإنَّ السيرافيَّ أخرجها من باب المغايرة، علمًا أنَّ السيرافيَّ لا ينفي كلام سيبويه بكونها بتأويل (غير) وغير استثناء، بل قال بهذا الوجه، وقال بالوجه الثاني على سبيل الجواز وهي البدليّة، وهذا الوجه هو محل اعتراض أبي عليّ، والله تعالى أعلم.

وإنَّما صنفْتُ هذه المسألة من الأسماء و(إلا) حرف، وذلك باعتبار التأويل، فهي مؤولة بالاسم مع ما بعدها، فـ(غير) اسم والأصل فيها أنْ تكون وصفًا، و(إلا) حرف والأصل فيها أنْ تكون استثناءً، وقد تجيء إحداهما مكان الأخرى، وهذا في الاستثناء فتأتي (غير) مكان (إلا) والعكس، لكن في هذا الباب أنْ تكون (إلا) بتأويل (غير) ليس من باب الاستثناء إنَّما يكون معناها المغايرة فتكون هي وما بعدها صفة لموصوف، ومتى كانت (إلا) وما بعدها صفة فإنَّها تخرج من معنى الاستثناء، وهذا ظاهر كلام سيبويه عندما فسّر معنى بيت ذي الرمة، وعندما قال: إذا كانت (غير) غيرَ استثناء، فهو يريد المغايرة، والمغايرة صفة وليس ثَمَّ معنى للاستثناء، إذ لو أُريد البدل ما كان تفسير البيت على ما قال به سيبويه؛ لأنَّه لا يحتمل الاستثناء، كذلك قوله في قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء:٢٢]، فإنَّ سيبويه وبعض النحْويين استشهدوا بهذه الآية[3]، ليس من طريق

(١) هو الشلوبين، كما في تمهيد القواعد ٥/٢١٩١.

(٢) التذييل والتكميل ٨/٢٨٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٣٢، والأصول، لابن السراج ١/٣٠١.

الاستثناء ولا يحتمل كون (إلا) بمعنى الاستثناء، ولا بكون لفظ الجلالة بدلًا؛ لأنَّ المعنى سيفسد، إذ لو جُعلت بدلًا، لكان المعنى: لو كان فيهما الله لفسدتا، بل المراد (غير) وصفًا، أي: غيرُ الله لفسدتا، أمّا كون (إلا) حرفًا ولا يظهر عليها حركة الإعراب كونها صفة، فإنَّ الحركة يأخذها الاسم الذي بعدها وهو لفظ الجلالة، فهي أُوِّلتْ بالاسم وإنْ كان أصل وضعها حرفا، قال ابن السيد: «الوصف حصل من (إلا) والاسم بعدها، وكل واحد بالانفراد لا يعطيه، كما في قولك: دخلتُ إلى رجلٍ في الدار، فإن كون (في الدار) صفة لم يكن إلا بالمجموع؛ لأنَّه يحدث مع المجموع معنى لا يكون في الإفراد، وكقولك: مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعد، إذ الصفة للمجموع من الاسمين بواسطة الحروف، ولا يكونان وصفًا إلا بها»[1].

و(إلا) وما بعدها لا تكون وصفًا إلا إذا كان الموصوف أحد ثلاثة، أنْ يكون جمعًا منكَّرًا، أو شبه جمع منكر، أو فيه الألف واللام غير العهديّة، فقد قال ابن السراج: «وإنَّها لا تكون وصفًا إلا بعد جماعة، أو واحد في معنى الجماعة، إمّا نكرة، وإمّا فيه الألف واللام على غير معهود»[2].

ومثال الأول: أنْ يكون الموصوف جمعًا مُنكَّرًا، كقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

ومثال الثاني: أنْ يكون الموصوف شبهَ جمعٍ مُنكَّر، مثل قول لبيد:

لَوْ كَانَ غَيْرِيْ –سُلَيْمَى– الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ[3]

فقد وصف (غيري) وهو شبيه بالجمع المنكر بقوله: إلا الصارم، والتقدير: كانَ غيري غير الصارم الذكر غيَّرَه.

ومثال الثالث: أنْ يكون الموصوف معرفًا بأل الجنسيّة، مثل بيت ذي الرمة، فالأصوات معرَّفة بأل الجنسيّة، ووصفت بـ(إلا بُغامها) كما بُيِّنَ[4].

أمّا الحمل على البدليّة فلا يكون إن أُريد المغايرة؛ لأنَّ المبدل منه يُستغنى عنه بالمبدل، ولو أُستغني

---

(١) هو البطليوسيّ في كتابه: الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٧-٣١٨.

(٢) الأصول ٢٨٥/١.

(٣) البيت من البسيط، ديوانه ٦٢، هو في الكتاب ٣٣٣/٢، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٧٧/٣، وشرح التسهيل ٣٠١/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٨.

(٤) المصدر السابق ٢٨٤/٨-٢٨٥.

عما قبل (إلا) وصار ما بعدها محلها لحصل فساد بالمعنى، ومن حملها على البدليّة أراد معنى الاستثناء، وهو ههنا غير متحصل، والذي دفع بعض النحْويين إلى القول بالبدليّة هو تأويل النفي للفظ (قليل) وجعْل (لو) الامتناعيّة بمعنى النفي كما في الآية الكريمة ، فـ(ما) نفي باللفظ، و(لو) لأنَّها امتناعيّة فمعناها النفي فالنفي ههنا معنويّ، فقد نقل ابن السراج عن المبرد أنَّه يُجيز البدل بعد (لو)، وأنَّ معنى الآية الكريمة: ما فيهما آلهة إلا الله[1]، وقد رُدَّ القول بالبدليّة أنّه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء، ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز: (إلّا اللهَ) بالنصب، ولا يستقيم المعنى؛ لأنّ الاستثناء إذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله، ألا ترى أنّك لا تقول: جاءني رجال إلّا زيد، فكذلك لا يستقيم: لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ، وقد نصّوا على أنّه لا يكون المخرج منه في الاستثناء إلّا مختصّا، وممّا يدلُّ أيضًا على أنّه ليس بمعنى الاستثناء أنّه لو كان النصب على الاستثناء، لكان المعنى – إذ ذاك – لو كان فيهما آلهة، ولم يكن الله في تلك الآلهة لفسدتا، وهو غير مستقيم؛ لأنّه يلزم عنه لو كان فيهما آلهة فيها الله لم تفسدا وذلك باطل[2]. ففرق بين (إلا) التي يُستثنى بها، وبين (إلا) التي يُوصف بها.

أمّا حال الموصوف من حيث الذكر والحذف في هذا الباب، فلا يجوز كون (إلا) وما بعدها صفة لموصوف محذوف، فلا بدَّ من ذكره، فقد قال سيبويه: «وإذا قال: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فأنت بالخيار إنْ شئت جعلت (إلا زيد) بدلًا، وإنْ شئت جعلته صفة، ولا يجوز أنْ تقول: ما أتاني إلا زيدٌ، وأنت تريد أنْ تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة»[3]، ويقصد بـ(مثل) أنَّها أيضًا اسم مثل (غير) يوصف به، إذ إنه سمى الباب: هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعدها وصفًا بمنزلة مِثْل وغَيْر، فقوله: (مثل) محمول على (غير). وقد جعل حال موصوف (إلا) وما بعدها مذكورًا مثل حال المؤَكِّد (أجمعون) فلا يكون تابعًا إلا لاسم قبله مذكور، فقد توفر هذا الشرط في بيت ذي الرمة فالأصوات ذُكرت وهي الموصوفة.

---

(١) انظر: الأصول ٣٠١/١.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٢١٨٩/٥.

(٣) الكتاب ٣٣٤/٢.

المسألة السادسة عشرة: مجيء (غير) في الاستثناء المنقطع بمعنى (ولكنَّ)

استشهد سيبويه على مجيء (غير) بمعنى (ولكنَّ) في الاستثناء المنقطع بقول الفرزدق:

وَمَـا سَـجَنُوْنِيْ غَيْـرَ أَنِّـي ابْـنُ غَالِـبٍ وَأَنِّـي مِـنَ الْأَثْـرَيْنَ غَيْـرِ الزَّعَـانِفِ[1]

حيث قال: كأنَّه قال: ولكني ابنُ غالب[2]. نصب (غير) على الاستثناء المنقطع بهذا التأويل.

واعترض المبرد على استشهاد سيبويه وأنكر تأويل (ولكنَّ)؛ لأنَّه يوجب أنَّ الفرزدق لم يُسجن، حيث إنَّ المبرد قال: إنَّ الشاعر أراد: وما سجنوني إلا حسدًا منهم، أي: لأني ابن غالب أوذيت[3]، فهو يرى أنَّ هذا من باب الاستثناء المتصل؛ لأنَّه قال: وذهب سيبويه إلى أنَّ هذا البيت استثناء ليس من الأول، وليس كما قال[4].

فكان سبب اعتراض المبرد على سيبويه هو أنَّ ظاهر كلام سيبويه يُشعر أنَّ الفرزدق لم يُسجن، «فكأنَّه قال: ما أنا بالذي ينالُه سجن وذل ولكني ابن غالب أي: عزيز؛ لأنَّ من له هذا النسب فهو عند الفرزدق عزيز»[5].

والصحيح أنَّه كان مسجونًا، والذي سجنه هو خالد القسريّ[6]، عامل هشام بن عبد الملك[7].

وقد اعتذر السيرافيّ لسيبويه بقوله: «يجوز تأول سيبويه على أنَّه كان مسجونًا محبوسًا، وذلك على أنَّه لم يعد سجنه سجنًا؛ لأنَّه لم يبطل عزه ولم يلحقه ذلا، كما يقول القائل: تكلمت ولم تتكلم أي: تكلمت بما لم يقع موقعًا يؤثر فيه الكلام، فكأنه قال: وما أذلوني بالسجن، ولكني عزيز بنسبي

---

(١) البيت من الطويل، في ديوانه ٣٧٢، وهو في الكتاب ٣٢٧/٢، والأغاني ٢٣/١٩. الأثرين: جمع الأثرى وهو الأغنى. الزعانف: رُذال القوم والملصَقون به. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافيّ ١١٠/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٢٧/٢.

(٣) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد ١٦١.

(٤) المصدر السابق ١٦١.

(٥) شرح الكتاب، للسيرافيّ ٧٣/٣.

(٦) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسريّ، من بجيلة توفي سنة ١٢٦هـ. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان ٢٢٦/٢، وذُكرت قصة سجنه في الكامل ١٠٠/١.

(٧) هو أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك بن مروان، توفي سنة ١٢٥هـ. انظر: تاريخ الخلفاء، للسيوطيّ ٢٤٧.

ومحلي»[1]. أي: أنَّ السجن لم يحط منه، ولم يذل عزه، فلم يؤثر فيه السجن.

وقال ابن ولاد: «فإنْ قال: فإذا تأولت البيت على هذا –أي: بتأويل ولكنَّ- وجب أنَّه لم يُسجن... لأنَّه إذا قال: ما سجنوني لكن من حالتي كذا وكذا فلم يسجن، وإذا قال: ما سجنوني إلا لعلة كذا وكذا، فالعلة قد أوجبت السجن... قيل له: الأمر هكذا، وقد كان الفرزدق لعمري أفلت في بعض الأوقات فلم يُظفر به، حكى ذلك أبو عبيدة في النقائض[2]، أنَّه لما هاجى جريرًا وتوافقا بالمربد طلبهما الحارث بن أبي ربيعة المخزوميّ والي البصرة، فهرب الفرزدق وأفلت وأُخِذ جريرٌ والنوار امرأة الفرزدق فحُبسا... إلا أنَّ القصيدة التي فيها البيت المتنازع فيه إنَّما خاطب بها خالد بن عبد الله القسريّ وقد كان سجنه، فيكون تأويل قوله: وما سجنوني على هذا، وما أخملوا ذكري، ولا صغروا بحسبي وفضائلي بسجنهم إياي، ولكني ابن غالب المعروف على كل حال»[3].

وهذا البيت جاء فيه الاستثناء مُنقطِعًا، وما كانت فيه (غير) بتأويل (ولكنَّ) فإنَّه يلزم نصب (غير)، وقد جاءت (غير) في البيت منصوبة، ومثل هذا البيت استشهاد سيبويه بقول النابغة الجعديّ يرثي أخاه:

فَتًى كَمُلَتْ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ، فَمَا يُبْقِيْ مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا[4]

فقال: كأنَّه قال: ولكنَّه مع ذلك جواد[5]. فهذا استثناء منقطع بمعنى (ولكنَّ)، وجاءت (غير) منصوبة.

قال أبو سعيد السيرافيّ: «فإنْ قيل: تقدير الأداة في الاستثناء المنقطع بـ(لكنَّ) يدلُّ على مخالفة ما بعدها لما قبلها، فكيف ادَّعيتم الانقطاع في قول النابغة الجعديّ، وتقدير (غير) بـ(لكنَّ) لا يخالف قوله: (كمُلت خيراتُه) فكيف صحَّ التقدير: لكنَّه جواد؟ فالجواب: أنَّه ذهب إلى معنى: لكنَّ عيبَه الجود، كما يقول القائل: عيب زيدٍ جوده، على معنى: ليس فيه عيب؛ لأنَّ الجود ليس بعيب، فإذا لم يكن فيه عيب إلا الجود فما فيه عيب، فكأنه قال: كمُلت خيراتُه لكن نقصه جوده، فيصير عيبه

---

(١) شرح الكتاب، للسيرافيّ ٣/٧٣-٧٤.

(٢) انظر: نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ١/١٦٦.

(٣) الانتصار ١٦٥.

(٤) البيت من الطويل، في ديوانه ١٧٣، وهو في الكتاب ٢/٣٢٧، والتذييل والتكميل ٨/١٧١، وخزانة الأدب ٣/٣٣٤.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٢٧.

ونقصه مخالفًا لقوله: (كمُلت خيراتُه)»[1].

واستشهد سيبويه أيضًا بقول النابغة الذبيانيّ:

وَلا عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ[2]

أي: ولكنَّ سيوفهم بهن فلول، ثم قال: ومثل ذلك في الشعر كثير[3]، قال أبو محمد السيرافيّ: «والمعنى أنَّهم يغزون كثيرًا ويضاربون الأقران، فسيوفهم قد تفللت، وقوله: ولا عيب فيهم غير أنَّ سيوفهم مفللة، هو بمنزلة قوله: ليس فيهم عيب على وجه؛ لأنَّه إذا كان تفليل سيوفهم هو عيبهم -وهذا المعنى يُمدح به- فلا عيب فيهم على وجه، وهذا يقوله الناس على طريقة المبالغة في المدح، أي قد اختاروا لأنفسهم أشرف الأفعال، فأقل ما فيهم من أسباب الشرف أجلّ ما يمدح به الناس»[4].

وقال المبرد: هذا لا يكون فيه إلا النصب، ثم ذكر رأي بني تميم في أنَّهم يرفعون مثل هذه المواضع، ثم قال: إنَّ النصب هو القياس اللازم[5]. فالمبرد أبطل بيت الفرزدق وأخرجه من هذا الباب، وبقيت المسألة عنده في شواهد أخرى.

---

(١) شرح الكتاب ٣/٧٣.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٣٢، وهو في الكتاب ٢/٣٢٦، وإصلاح المنطق، لابن السكيت ٢٥، والأزهيّة في علم الحروف، للهرويّ ١٨٠، وتمهيد القواعد ٦/٢٨٧٧، وخزانة الأدب ٣/٣٢٧. فُلُول: جمع فلّ، وهو الثلم الذي يكون في السيف. قراع: المقارعة والمضاربة بالسيوف. شرح أبيات سيبويه ٢/٦٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٢٧.

(٤) شرح أبيات سيبويه ٢/٦٤.

(٥) انظر: المقتضب ٤/٤١٢-٤١٤.

المسألة السابعة عشرة: دخول (ما) على (حاشا) الاستثنائيّة

خرَّج العينيُّ (ما) في قول الشاعر:

رَأَيْــتُ النَّــاسَ مَــا حَاشَــا قُرَيْشًــا فَإِنَّــا نَحْــنُ أَفْضَــلُهُمْ فِعَــالا[1]

على أنَّها حرف نفي، قال: «قوله: (ما حاشا) كلمة (ما) نافية، و(حاشا) هاهنا فعل متعدٍّ، ولهذا نصب (قريشا)، ونحوه ما جاء في الحديث أنَّه ﷺ قال: (أُسامةُ أَحَبُّ النَّاسِ إليَّ ما حاشا فاطمةَ)[2]»[3].

واعترض البغداديُّ على العينيّ في جعلها نافية؛ لأنَّ الشاعر أراد جعل تفضيل قومه على كلِّ الناس ما عدا قريشا، فبجعلها نافية يفسد المعنى الذي قصده الشاعر، قال: «وأخطأ العينيُّ حيثُ زعَم أنَّ (ما) هنا نافية، فإنَّ مراد الشاعر تفضيل قومه على ما عدا قريشًا، لا تفضيل قومه على قريش أيضًا...»[4].

والذي يظهر أنَّ الحقَّ مع العينيّ إذا صحَّت نسبة البيت كما قال وهو للأخطل؛ لأنَّه نصرانيّ، فلا يمكن أنْ يجعل قريشًا أفضل من قومه، فتكون (ما) نافية، فيصير المعنى: إني أفضِّل قومي على كلِّ الناس ولم أستثنِ قريشًا، فقريش دخلت في هذه الكليّة وهي كلّ الناس.

ويكون الحقُّ مع البغداديّ إذا لم يكن البيت للأخطل ولم يكن لأي نصرانيّ ولمن لم يرد تفضيل قومه على قريش، فيكون المعنى: إني أفضِّل قومي على كل الناس ما حاشا قريشًا، فخرجت قريشٌ من الكليّة، فالمعنى مستقيم حسب حال القائل، ولم أجد أحدًا من النحْويِّين نسبه إلى الأخطل، ولم أرَ أحدًا من قبله جعلها نافية وكأنَّ العينيّ -والله أعلم- لما عرف الشاعر، قال: إنَّ (ما) نافية؛ لتخرج قريش.

---

(١) البيت من الوافر، وهو في الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان دون نسبة، تحقيق: الدكتور فريد الزامل ٥٣٢/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٦/٨، والجنى الداني في حروف المعاني، للمراديّ ٥٦٥، ونسبه العينيّ في المقاصد النحْويّة ١١٠٨/٣ إلى لأخطل، وكذا في شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهريّ ٥٦٨/١، وليس في ديوانه.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٩٤/٥ وبعده: (ولا غيرها)، وكذا في مسند عبد الله بن عمر، لأبي أميّة الطرسوسيّ ٤٧/١، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألبانيّ ٣٧٠/٢.

(٣) المقاصد النحْويّة ١١٠٨/٣.

(٤) خزانة الأدب ٣٨٧/٣.

ولـ(حاشا) ثلاثة أوجه، تجدرُ الإشارة إليها حتى يتضح تقدير البيت عند العينيّ، والأوجه هي:

الأول: تكون استثنائيّة و(ما) معها مصدريّة على رأي من يجوز سبقها بـ(ما) كما سيتضح، مثل: جاء القوم ما حاشا زيدًا، ومثل بيت: رأيت الناس ما حاشا قريشًا..

وسيبويه لا يرى سبقها بـ(ما) المصدريّة، قال: «ألا ترى أنَّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا، لم يكن كلامًا»[١]؛ لأنَّ سيبويه يرى أنَّ (حاشا) حرفُ جرٍّ يجرُّ ما بعده، قال: «وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنَّه حرف يجرُّ ما بعده كما تجرُّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء»[٢]، وعليه فهي غير ناصبة نصب الفعل عنده، وكونها حرفًا خافضًا فهذا عند أكثر البصريِّين[٣]، والمبرد يراها ما بين الحرفيّة والفعليّة[٤] والكوفيُّون يرونها في الاستثناء فعلًا ماضيًا ناصبًا للاسم بعدها[٥]، فمن جعلها فعلًا جعل قبلها (ما) المصدريّة، ومن جعلها حرفًا لم تسبقه (ما) المصدريّة؛ لأنَّ (ما) المصدريّة لا تسبق الحرف.

وردَّ ابن مالك على من احتج بأنَّ (حاشا) لو كانت فعلًا لسُبقت بـ(ما) المصدريّة: «وقال بعض المتعصبين: لو كانت (حاشا) فعلًا لجاز أنْ يوصل بها (ما) كما وُصلت بـ(عدا) و(خلا). وهذا غير لازم، فإنَّ من أفعال هذا الباب (ليس) و(لا يكون) ولم توصل (ما) بهما، وأيضًا فإنَّ الدليل يقتضي ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقَدَّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أنَّ أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة»[٦].

الثاني: تكون فعلًا متعديًا مُتصرِّفًا، تقول: حاشيتُه، بمعنى استثنيتُه، وجعل الأشمونيّ من هذا الوجه الحديث السابق، وقال: «ومنه الحديث أنَّه عليه الصلاة والسلام قال: (أُسامةُ أحبُّ إليَّ ما حاشى فاطمةَ). (ما) نافية، والمعنى أنَّه ﷺ لم يستثنِ فاطمة، وتوهم الشارح[٧] أنَّها مصدريّة و(حاشى) الاستثنائيّة، بناء على أنَّه من كلامه ﷺ ، فاستدلَّ به على أنَّه قد يُقال: قام القوم ما حاشا زيدًا.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٠.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٤٩.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٢٢٦.

(٤) انظر: المقتضب ٤/٣٩١.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٢٢٦.

(٦) شرح التسهيل ٢/٣٠٧.

(٧) يعني ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٠٨.

ويردُّه أنَّ في معجم الطبرانيّ: ما حاشى فاطمة ولا غيرها...»[1]، وجعل العينيّ البيت من هذا الوجه، وهي أنْ تكون فعلًا وقبله (ما) النافية.

ومن هذا الوجه قول النابغة الذبيانيّ:

وَلَا أَرى فَــاعِلًا فــي النــاسِ يُشْــبِهُهُ وَلَا أُحَاشِـي مِـنَ الأَقْـوَامِ مِـنْ أَحَـدِ[2]

الثالث: تكون تنزهيّة، مثل قول الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف:٥١].

قال أبو حيّان: «والذي يظهر لي أنَّ سيبويه لا ينكر أنْ يُنطق بها فعلًا لغير الاستثناء، ففي الاستثناء حرف، وفي غيره فعل، تقول: قد فعل زيدٌ كذا، فنقول: حاشى له أنْ يفعل كذا، ومعناه: جانبه ذلك الفعل»[3]. قال هذا؛ لأنَّ سيبويه يجعل (حاشا) حرفًا خافضًا لا فعلًا، وتأتي فعلًا في غير الاستثناء.

---

(١) شرح الأشمونيّ ٥٢٨/١.

(٢) البيت من البسيط، ديوانه ١٢، وهو في الغرة، لابن الدهان ٥٣٣/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٦٣/٢، وشرح التسهيل ٣٠٩/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٧/٨، وتمهيد القواعد ٢٢١٠/٥.

(٣) التذييل والتكميل ٣١٤/٨-٣١٥.

المسألة الثامنة عشرة: تقديم حرف الاستثناء (خلا) في أول الكلام

جوَّز الزجاج تقديم حرف الاستثناء (خلا)، واستشهد بقول أبي زبيد الطائيّ:

خَـــلا أنَّ العِتـــاقَ مِـــنَ المَطَايَـــا حَسَسْـــنَ بِـــهِ، فَهُـــنَّ إِلَيْـــهِ شُـــوْسُ[1]

فعنده أنَّ (خلا) قد تصدرت في بداية الكلام، وقال أبو سعيد السيرافيّ: «حُكي عن الزجاج أنَّه كان يُجيز في بعض الأحوال تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام»[2]، وقد احتجَّ الزجاج بهذا البيت، وردَّه السيرافيّ، وقال: هذا غلط؛ لأنَّ البيت الذي قبل هذا:

إِلَـــى أَنْ عَرَّسُـــوا وَأَغَـــبَّ عَـــنْهُمْ قَرِيْبًـــا، مَـــا يُحَـــسُّ لَـــهُ حَسِـــيْسُ[3]

فقد صار (خلا) بعد المستثنى منه، وهو ما يحس له حسيس[4]. وهذا مذهب الكوفيين.

وتبِعَ أبو حيّان السيرافيَّ، حيث قال: وهذا من الزجاج غلط بيِّن؛ لأنَّ الاستثناء لم يتقدم أول الكلام المستثنى منه؛ ألا ترى أنَّ قبل هذا البيت قوله: إلى أنْ عرَّسوا وأغبَّ عنهم... ألا ترى أنَّ المعنى: ما يحس له حسيس خلا أنَّ العتاق من المطايا أحَسْنَ به؟[5].

فالحاكم على كون (خلا) مصدرة قد بتر الدليل، وأخلَّ بالمعنى، فكيف يستقيم المعنى بهذا البيت دون النظر إلى ما قبله؟ ولو أنَّ البيت تامٌّ وفيه تقديم وتأخير كما زعم فهل المراد: فهن إليه شُوس خلا أنَّ العتاق من المطايا أحَسْنَ به؟ ولو افترضنا أنَّ البيت الذي يلي: خلا أنَّ العتاق....، هو المكمل بحيث يكون فيه المستثنى منه المؤخر، فلا نسلم؛ لأنَّه لا يعطي معنى يتلاءم مع ما قبله، حيث قال بعد البيت المستشهَد به:

---

(١) البيت من الوافر، ديوانه ٩٦، وطبقات فحول الشعراء، لابن سلّام الجمحيّ ٦٠٠، شرح الكتاب، للسيرافيّ ١٠٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٨. العتاق: جمع عتيق وهو الأصيل الكريم. المطايا: جمع مطيّة وهي الناقة التي يُركب مطاها أي ظهرها. شُوس: جمع أشْوَس، وهو النظر بمؤخر العين، وهو أن ينظر بمؤخر عينيه ويُميل وجهه في شق العين التي يَنظر بها ١١٥/٦. لسان العرب، مادة (ع ت ق) ٢٣٦/١٠، ومادة (م ط ط) ٤٠٤/٧، ومادة (ش و س) ١١٥/٦، وحَسَسْنَ به، وفي رواية أحسن به كما ذُكرت في التذييل والتكميل، والمعنى: أحسسْنَ به، وهو من الإحساس، وهو الإدراك بالعين.

(٢) شرح الكتاب ١٠٠/٣.

(٣) ديوانه ٨٦، وطبقات فحول الشعراء ٥٩٩. عرَّسوا: نزلوا عن رواحلهم وناموا. أغبَّ عنهم: قصَّر في سيره.

(٤) انظر: شرح الكتاب ١٠٠/٣.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٢/٨.

فَلَمَّـــا أَنْ رَآهُـــمْ قَـــدْ تَـــدَانَوا أَتَـــاهُمْ وَسْـــطَ رَحْلِهِـــمُ يَمِـــيْسُ[1]

و(خلا) من الألفاظ التي يُستثنى بها، وهي ما بين الحرفيّة والفعليّة، وليس هذا محلّ بيان ذلك الخلاف، ولكن الذي يَعنينا في هذه المسألة، مسألة تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، وهي مسألة خلافيّة بين البصريِّين والكوفيِّين، فالمستثنى إمّا أنْ يتقدم في أول الكلام، أو أنْ يتقدم على المستثنى منه دون المنسوب إليه مع توسطه بين جزئي الكلام، مثل: القوم إلا عمرو جاؤوا، أو أنْ يتقدم على المستثنى منه، مثل: قامَ إلا عَمرًا القومُ، أو أنْ يتقدم المستثنى على المنسوب إليه دون المستثنى منه، مثل: القوم إلا عَمرًا ضربْتُ، هذه مسائل التقديم في باب الاستثناء، وسيُسلَّط الضوء على المسألة الأولى، وهي: تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، وإنَّما قلتُ: تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، ولم أقل تقديم المستثنى أول الكلام:

أولا: إنَّ مسمى المسألتين واحد، فلا يتقدم حرف الاستثناء في أول الكلام وحده دون المستثنى والعكس صحيح، فهما يسيران معًا.

ثانيا: إنَّما أسميتُ المسألة: تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام دون الثاني؛ حتى يتناسب مع موضع الاعتراض، فالكلام في (خلا)، وليس في ألفاظ الاستثناء عامّة.

وقبل ذكر الخلاف هناك قول لأبي حيّان تجدر الإشارة إليه، حيث قال: «إن الاستثناء بـ(إلا) هو الأصل، وسائر الأدوات محمول عليها، وقد صحَّ الاستثناء مقدمًا بها، ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل، فلو لم يكن تقديم (إلا) جائزًا ما جاز ذلك في (خلا)؛ لأنَّه لا يتصرف في الفرع أكثر من التصرف في الأصل»[2].

وقد ذكر هذا القول بعد قوله: وذهب الجمهور إلى المنع، واستدلوا بأنَّ ذلك لم يُسمع من كلامهم، كما أنهم جعلوا سببًا آخرَ للمنع وهي علة شبه حيثُ شبَّهوا (إلا) بـ(لا) العاطفة، وواو (مع)، مثل: قامَ القومُ لا زيدٌ، وجاءَ البردُ والطيالسةَ، فلا يقال: لا زيدٌ قامَ القومُ، ولا والطيالسةَ جاءَ البردُ، فكذلك ما أشبههما[3]. وذلك أيضًا بعد ذكر الفريق المُجِيز وشواهدهم الشعريّة بـ(خلا).

فهذا يعني أنَّ الخلاف قائم بحرف الاستثناء (إلا)؛ لذلك سمى الأنباري المسألة: (هل يجوز تقديم

---

(١) ديوانه ٩٦. يميس: من ماس إذا تبختر في مشيه.

(٢) التذييل والتكميل ٢٤٢/٨.

(٣) المصدر السابق ٢٤١/٨.

حرف الاستثناء في أول الكلام؟) واحتجاج الكوفيين بأبيات فيها (خلا) لا يخالف اسم المسألة التي قال بها، وإنْ كانت (خلا) حرفًا عند بعضهم، بدليل نقل الأنباريّ احتجاج البصريِّين حينما قالوا: «لا يجوز ذلك؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنَّها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنَّه لا يجوز أنْ يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها»[١].

ويظهر من قولهم: (حرف نفي يليها الاسم والفعل...) تخصيص (إلا) دون غيرها؛ لأنَّ (خلا) سواء أكانت حرفًا أم فعلًا فإنَّ الفعل لا يليها إذا كانت حرفًا، ولا يليها الفعل إذا كانت فعلًا، فـ(إلا) هي الأصل وسائر الأدوات محمول عليها، فلمّا صحَّ الاستثناء بـ(إلا) مقدمة جرى الفرع عليها وقُدِّم البواقي.

ونقل أبو حيّان عن ابن أصبغ[٢] أنَّه قال: إنَّ التقديم ممتنع عند الجمهور وقيَّد الامتناع بتقديم حرف الاستثناء على حرف النفي، مثل: إلا زيدًا ما قامَ القوم، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع الدائم[٣].

أمّا الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين في ذلك فقد ذهب البصريُّون إلى المنع كما ذُكر، وإضافة إلى علة المنع الأولى لدى البصريِّين هناك علة منع أخرى لهم وهي: لا يجوز تقديم حرف الاستثناء؛ لأنَّ الاستثناء يُضارع البدل، ألا ترى أنَّك تقول: ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ أو زيدًا، والمعنى واحد؟ فلمّا جارى الاستثناءُ البدلَ امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المُبدَل منه[٤].

وذهب الكوفيُّون إلى جواز ذلك، مثل أنْ يُقال: إلا طعامَك ما أكلَ زيدٌ، وقد استشهد الكوفيُّون بقول العجاج:

وَبَلْـــدَةٍ لَـــيسَ بِهَـــا طُـــورِيُّ وَلا خَـــلَا الجِـــنِّ بِهَـــا إنْسِـــيُّ[٥]

فقالوا: إنَّ الأصل: ولا بها إنسي خلا الجن.

---

(١) الإنصاف ١/٢٢٤.

(٢) هو ابن محمد بن يوسُف بن ناصح ابن أصبغ، انتهى إليه علو الإسناد بالأندلس مع الحفظ والإتقان وبراعة العربيّة، مات في قرطبة سنة ٣٤٠هـ. سير أعلام النبلاء، للذهبيّ ١٢/٦٦.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٨/٢٤٣.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٢٢٤.

(٥) البيت من الرجز، ديوانه ١/٤٩٨. طوريّ: أحد، بمعنى ليس بها أحد. انظر: لسان العرب، مادة (ط و ر) ٤/٥٠٨.

فردَّ الأنباريّ وقال: إنَّ الأصل: ولا إنسيّ خلا الجن، فحذف (إنسيّ) فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره، وقيل: إنَّ تقديره: ولا بها إنسيّ خلا الجن، فـ(بها) مقدرة بعد (لا) وتقديم الاستثناء فيه للضرورة؛ فلا يكون فيه حُجّة[1].

والعلة الثانية التي قال بها البصريُّون نُفيت من قِبل الكوفيِّين، وقالوا: لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنَّه لا يجوز تقديمه على المستثنى منه، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه[2].

فردَّ الأنباريّ وقال: «هذا فاسد؛ لأنَّ المستثنى لما تَجَاذبه شَبَهان: أحدهما كونه مفعولًا، والآخر كونه بدلًا؛ جُعلت له منزلة متوسطة، فجاز تقديمه على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه، عملًا بكلا الشبهين، على أنَّ من العرب من يجوز البدل مع التقديم، فيقول: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ؛ فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه؛ لأنَّ هذا التقديمَ التقديرُ به التأخير، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب، والله أعلم»[3].

وقال ابن مالك: «ولا يُقدَّم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه، والمنسوب إليه معًا، بل على أحدهما، وما شذ من ذلك فلا يقاس عليه، خلافًا للكسائيّ»[4]، وبيان كلامه أنه لا يجوز نحو: إلا زيدًا قامَ القومُ. وقال أبو حيّان: «وتقديم المستثنى أول الكلام لا يجوز عند الجمهور، وأجازه الكسائيّ والزجاج»[5].

---

(١) انظر: الإنصاف ٢٢٢/١.

(٢) المصدر السابق ٢٢٣/١.

(٣) المصدر السابق ٢٢٥/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٨٥/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ١٥١٧/٣.

المسألة التاسعة عشرة: الاستثناء بـ(بَلْهَ)

استشهدَ الكوفيون على مجيء (بَلْهَ) للاستثناء بقول كعب بن مالك الأنصاريّ:

تَـذَرُ الْجَمَـاجِمَ ضَـاحِيًا هَامَاتُهَـا بَلْـهَ الأَكُـفَّ كَأَنَّهَـا لَـمْ تُخْلَـقِ[1]

فجعلوا (بَلْهَ) في البيت للاستثناء، وأجازوا النصب بعدها، فخرَّجوا نصب (الأكفَّ) على أنَّها منصوبة على الاستثناء[2]، نحو: أكرمتُ العبيد بَلْهَ الأحرار، فرأوا أنَّ ما بعدَها خارج مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناء.

واعترض ابن عصفور على ذلك؛ لأنَّ مراد الشاعر: دَعِ الأكفَّ فهذه صفتها، ولم يُرِد استثناء (الأكف) من (الجماجم)، فالاستثناء بها فاسد[3].

واعترض ابن الضائع على تأويل ابن عصفور، حيثُ قال: «وهذا مناقضٌ لقوله: كأنَّها لم تُخلق، فإنَّما يريد: إذا كان فعلها في الجماجم كذا فالأكفُّ أحرى بذلك، فكأنَّها لم تكن قط، فيُقال إنَّها قطعَتْها، فلا فرقَ بين معنى لا سيَّما وبَلْهَ»[4].

ومعنى كلام ابن الضائع أنَّ (الأكفَّ) تأخذ الأولويّة بالحكم؛ لأنَّنا لو قلنا: أحبُّ الفواكهَ لا سيَّما العنب، فالعنب له الأولويَّة في الحب، فكذلك رأى ابن الضائع البيت، بأنَّ (بَلْهَ) بمعنى (لا سيَّما) تتشاركان في معنى الأولوية؛ لذلك قال: أحرى، فليست في البيت عنده بمعنى: (دعْ)كما زعَم ابنُ عصفور، وابنُ عصفور أراد أنَّ معنى البيت: بما أنَّ الجماجم قُطعت فدع الأكف، أي: دع ذكر الأكف؛ لأنَّ هذا السيف لما قطع الجماجم فإنَّه من السهل قطع الكف من اليد؛ لأنَّ الجماجم أقوى، والشاعر يصف السيوف ههنا.

---

(١) البيت من الكامل، ديوانه ٢٤٥، وهو في شرح الكتاب، للسيرافيّ ١٠٧/٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤١/٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٦٢/٢، والجنى الداني ٤٢٥، ومغني اللبيب ١٣٣/١، وشرح الأشمونيّ ٤٧٩/١، وهمع الهوامع ٢٣٦/١.

(٢) انظر: الجنى الداني ٤٢٥.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢٦٢/٢.

(٤) ابن الضائع وأثره النحْويّ مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجيّ، ليحيى علوان ٩٣٩/١ (رسالة دكتوراه).

والذي يظهر أنَّ هناك رابطًا بين ما قال به الكوفيون وما تأوله ابن الضائع؛ لأنَّ الكوفيين أجازوا الاستثناء بـ(لا سيَّما) بأنَّ ما بعدها له الأولويّة ومن هنا يحدث إخراج ما بعد (لا سيَّما) مما قبلها، فكذلك أجازوا الاستثناء بـ(بَلْهَ) بمعنى أنْ يكون ما بعدها زائدًا بشيءٍ مما قبلها، فلمّا كان الاستثناء عند الكوفيين بـ(بَلْهَ) بمعنى الزيادة، فإنَّ الزيادة تدخلُ فيها الأولويّة، مثل زيادة إكرام الأحرار على العبيد ففيه تأويل بجعل الأولويّة لهم، فهما بالمعنى واحد، فلما قال الكوفيون: إنَّ (الأكفَّ) منصوبة على الاستثناء بسبب وجود (بَلْهَ) فإنَّهم جعلوا (الأكفَّ) خارجة مما قبل (بَلْهَ) وهو (الجماجم) من باب أنَّ (بَلْهَ) تُفيد معنى الزيادة، فجعلوا (الأكفَّ) بهذا التأويل فيه زيادة على (الجماجم)، ومن هنا جاءوا بأنَّ ما بعدها خارج عما قبلها من باب الأولويّة والزيادة، فقال ابن عصفور ليس (الأكف) استثناء من (الجماجم)، والله تعالى أعلى وأعلم.

وقد رُوِيت (الأكف) بالحركات الثلاث، قال البغداديّ: «فمعنى (بَلْهَ الأكفَّ) على رواية نصب الأكف: إنَّك ترى رُؤُوس الرجال أي: بعض الرؤوس بارزة عن محلها بِضَرْب السيوف كأنَّها لم تخلق على الأبدان فدع ذكر الأكف فإنَّ قطعها من الأيدي أهون بالنسبة إلى الرؤوس فـ(بَلْهَ) على هذا اسم فعل. وعلى الجرّ: إنَّك ترى تطاير الرؤوس عن الأبدان فتركًا لذكر الأكف أي: فاترك ذكرها تركًا فإنَّها بالنسبة إلى الرؤوس سهلة، فـ(بَلْهَ) على هذا مصدر مُضاف. وعلى الرفع: إنَّك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان فكيف الأكف لا تكون ضاحية عن الأيدي يعني: إذا جعلت السيوفُ الأبدانَ بلا رؤوس فلا عجب أنْ تترك الأيدي بلا أكف»[1].

والكوفيون جعلوا (بَلْهَ) برواية الجرِّ بمعنى (غير)، وما بعدها مجرورًا بها كما يُجرُّ الاسم بعد (غير).

وللاستثناء أدوات ما بين الاسميّة والفعليّة والحرفيّة، وهناك أدوات مُتَّفق عليها وأدوات مُختلَف فيها، أمّا الأدوات المتفق عليها فهي: إلا، وغير، وسوى بلغاتها، وحاشا، وخلا، وعدا، وليس، ولا يكون، أمّا المختلف فيها فاثنتان: لا سيَّما، وبَلْهَ، ولمّا كان موضع الاعتراض في (بَلْهَ) فإني سأقتصر عليها، فلـ(بَلْهَ) معنيان ذكرهما النحْويُّون[2]:

الأول: تكون بمعنى (دعْ) و(ترك) فهما بمعنى واحد، لكني ذكرتُهما معًا؛ لأنَّهم إذا أرادوا كونها اسم فعل أوَّلوها بـ(دع)، وما بعدها يكون منصوبًا على المفعوليّة، «فتكون حينئذٍ مبنيّة؛ لوقوعها موقع

---

(١) خزانة الأدب ٦/٢١٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٢٣٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣/٤٢-٤٣، والجنى الداني ٤٢٤.

الفعل (دعْ) وحُرِّكت بالفتح؛ لالتقاء الساكنين وهما اللام والهاء، واختِير الفتح؛ إتِّباعًا لفتحة الباء، ولم يُعتدَّ باللام حاجزًا لسكونها، كما ضُمَّتْ ذال (مُنْذُ) إتِّباعًا لضمة الميم ولم يُعتدَّ بالنون الساكنة حاجزًا، وتكون معربة إنْ كانت مصدرًا بمعنى (ترك)»[(١)]، ولما كانت مصدرًا كان ما بعدها مجرورًا بالإضافة.

الثاني: تكون بمعنى (كيف) قاله الخليل[(٢)]، وهو استفهام تعجبيّ، فتكون خبرًا مقدَّمًا وما بعدها يكون مرفوعًا على الابتداء. ولما قال ابن الضائع: إنَّها بمعنى (لا سيَّما) فهذا معنى ثالث لها؛ لأنَّ معنى (لا سيَّما) جعْل الشيء أَوْلى فما بعدها لها الأولويّة مما قبلها فجعل (بَلْهَ) مثلها.

وذهب الكوفيُّون والبغداديُّون إلى جواز الاستثناء بـ(بَلْهَ)، والاسم المنصوب بعدها منصوب على الاستثناء ومن شواهدهم بيت كعب الأنصاريّ، وقد نقل ابن يعيش عن الأخفش أنَّه يجعل (بَلْهَ) حرف جرٍّ بمنزلة (حاشا) و(عدا)[(٣)].

والذي يظهر أنَّ الأخفش ما جعلها بمنزلتهما إلا أنَّه يُجيز الاستثناء بها؛ لأنَّ (حاشا) و(عدا) يكونان حرفي جرٍّ ويُستثنى بهما، والله تعالى أعلم.

وإنْ جُرَّ ما بعد (بَلْهَ) فهي عندهم مثل (غير) في الاستثناء، «والذي قوّى جعلها بمعنى (غير) عندهم أنَّهم رأوها مجرورة بـ(مِنْ) في الحديث: «يقولُ اللهُ تباركَ وتعالى: أعْدَدْتُ لعبادي الصَّالحِينَ ما لا عَينٌ رَأَتْ ولا أُذنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عليه»[(٤)]»[(٥)].

قال ابن الضائع: «ومما يُضعِف إدخال (بَلْهَ) و(لا سيَّما) في أدوات الاستثناء أنَّهم لم يأتوا بـ(حتى) في الاستثناء؛ ألا ترى أنَّ قولهم: قامَ القومُ حتى زيد قد أخرج (زيدًا) عن القوم لصفة اختصَّ بها في القيام لم تثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم -ولا بدَّ- ذكر (حتى) في أدوات الاستثناء»[(٦)].

---

(١) شرح المفصل ٣/٤٢-٤٣.

(٢) انظر: العين ٤/٥٥.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/٤٤.

(٤) أخرجه البخاريّ في صحيحه عن أبي هريرة في تفسير سورة السجدة ٦/١١٦، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب (الجنة وصفة نعيمها وأهلها) ٤/٢١٧٤، ولم تذكر فيهما (من)، ورُوي في كتاب صفة الجنة لأبي نعيم بذكر (من) ١١٠.

(٥) شرح الأشموني ٣/١٠٠.

(٦) ابن الضائع وأثره النحْويّ ١/٩٤٠.

وقال أبو حيّان: والصحيح أنَّها ليست من أدوات الاستثناء؛ بدليل انتفاء وقوع (إلا) مكانها، وأنَّ ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، ويجوز دخول حرف العطف عليها ولم يتقدمها استثناء»[(١)].

وذهب البصريُّون إلى أنَّها لا يُستثنى بها، ولا يكون ما بعدها إلا مجرورًا بالإضافة[(٢)]، قال سيبويه: «وأمّا بَلْهَ زيدٍ، فيقول: دعْ زيدًا، وبَلْهَ ههنا بمنزلة المصدر، كما تقول: ضرْب زيدٍ»[(٣)]، فجعل ما بعدها مجرورًا بكونها مصدرًا، ولم يذكر النصبَ بعدها.

فردَّ أبو حيّان عليهم بأنَّ ادِّعاءَهم أنَّ النصب لا يكون بعدها، بأنَّ هذا ليس بصحيح؛ لأنَّ النصب محفوظ من لسان العرب[(٤)]، كقول إبراهيم بن هرمة:

تَمْشِي الْقُطُوْفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا مَشْيَ الْجَوَادِ، فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[(٥)]

فنُصِبت (الجِلّة) بعد (بَلْهَ) على أنَّها اسم فعل بمعنى (دع)، وكقول جرير يهجو الفرزدق:

وَهَلْ كُنْتَ يَا ابْنَ القَيْنِ فِي الدَّهْرِ مَالِكًا لِغَيْرِ بَعِيْرٍ، بَلْهَ مَهْرِيَّةً نُجْبَا[(٦)]

نُصِبت (مَهريّة) بـ(بَلْهَ)، وهي اسم فعل بمعنى (دع).

---

(١) التذييل والتكميل ٣٧٤/٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣٧٤/٨، والجنى الداني ٤٢٦.

(٣) الكتاب ٢٣٢/٤.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٣٧٥/٨.

(٥) البيت من البسيط، وهو في شرح المفصل، لابن يعيش ٤٩/٤، والتذييل والتكميل ٣٧٥/٨، وخزانة الأدب ٢١٤/٦. القطوف من الدواب وغيره: البطيء. الجِلَّة: المسن من الإبل. النُّجُب: الأصيل الكريم. انظر: خزانة الأدب ٢١٥/٦. لم أقف على ديوانه.

(٦) البيت من الطويل، ديوانه ١٠٢٢، وهو في التذييل والتكميل ٣٧٥/٨، وخزانة الأدب ٢٣١/٦. المَهريّة: قيل: مَهرة بن حيدان: حيٌّ، والإبل المَهريّة منه، جمع مَهارى ومَهارٍ ومَهاريّ. انظر: القاموس المحيط، مادة (م ه ر) ٤٧٨/١.

المسألة العشرون: مجيء الحال من المبتدأ المنسوخ

قال الأعشى:

تُشَـــبُّ لِمَقْـــرُوْرَيْنِ يَصْـــطَلِيَانِهَا وَبَـاتَ عَلَـى النَّـارِ النَّـدَى وَالْـمُحَلَّقُ[1]

رَضِـيْعَيْ لِبَـانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تَقَاسَـمَا بِأَسْـحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لَا نَتَفَـرَّقُ[2]

خرَّج ابنُ السيد نصب (رضيعي) أربعة تخريجات[3]:

الأول: النصب على الحال من قوله: (الندى والمحلَّق)، وجعل (على النار) خبر (بات).

الثاني: النصب على أنَّها خبر (بات)، وقوله: (على النار) في موضع حال.

الثالث: النصب على أنْ يكون كلٌّ من (رضيعي) و(على النار) خبرين لـ(بات).

الرابع: النصب على المدح.

واعترض البغداديُّ على الوجه الأول؛ حيث قال: «أمّا الأول ففيه مع ضعف مجيء الحال من المبتدأ المنسوخ فساد المعنى؛ لأنَّه يقتضي أنْ يكونا غيرَ رضيعينِ في غير بياتهما على النار، وجودة المعنى تقتضي أنَّهما رضيعانِ مذْ وُلدَا»[4]؛ لأنَّ الشاعر يمدح المحلَّقَ وهو رجل عُرف بكرمه، لذلك قرن الندى به وجعله كالشخص يجلس معه حول النار، فلما جعل (رضيعي) حالًا من الندى والمحلَّق، فقد جعلهما متلازمَينِ وقت بياتهما على النار، وينفك عنه الندى في غير هذ المكان، والمعنى الصحيح أنَّ الندى صفة ملازمة للممدوح، فالشاعر جعل الندى شخصًا رضِع مع الممدوح من أمٍّ واحدة، فرأى البغداديُّ أنَّ تخريجَ ابنِ السيد مخلٌّ بالمعنى، وحصَر الكرم في وقت البيات.

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٢٢٥، شرح شواهد مغني اللبيب، للسيوطيّ ٣٠٣/١، وخزانة الأدب ١٤٤/٧. تُشَبُّ لمقرورين: تُوقد النار لمن أصابه البرد، فالقر هو البرد. المحلق: هو الممدوح واسمه عبد العزى من بني عامر بن صعصعة. خزانة الأدب ١٥٣/٧.

(٢) في ديوانه ٢٧٥، وهو في إصلاح المنطق ٢١٢، وأدب الكاتب، لابن قتيبة ٤٠٧، والأغاني ١١١/٩، والخصائص ٢٦٦/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٣٨/٣، والتذييل والتكميل ١١/٨، ومغني اللبيب ١٥٠/١، وشرح شواهد المغني ٣٠٣/١، هَمع الهوامع ٢١٦/٢، وخزانة الأدب ١٤٤/٧.

(٣) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ٢٥١/٣.

(٤) خزانة الأدب ١٦٠/٧.

ورجَّح البغداديُّ الوجه الرابع[1]، وهو النصب على المدح، وجعل (على النار) خبرًا لـ(بات) و(الندى والمحلَّق) اسم (بات)، وأمّا الوجه الثاني والثالث فقال عنهما: «فيهما قبح التَّضمين الذي هو من عيوب الشعر وهو توقُّف البيت على الآخر»[2].

أمّا قولُ البغداديّ: «أمّا الأول ففيه مع ضعف مجيء الحال من المبتدأ المنسوخ فساد المعنى...»، فقد بيَّنْتُ موضع فساد المعنى، أمّا من جهة الصناعة النحْويّة فقد ضعَّف مجيء الحال من المبتدأ المنسوخ، والمبتدأ المنسوخ هو اسمٌ لأحد النواسخ وأصله المبتدأ قبل دخول النواسخ؛ لذلك تجدر الإشارة إليه أولا؛ لأنَّ النواسخ داخلة على المبتدأ والخبر.

جوَّز سيبويه مجيء الحال من المبتدأ، ومنشأ هذا الخلاف هو اتحاد العامل في الحال وصاحبه، فلو قيل: جاء زيدٌ راكبًا، فإنَّ (راكبًا) حال، وصاحب الحال (زيد)، والعامل في الحال الفعل (جاء)، وكذلك العامل في صاحب الحال الفعل (جاء) فاتحد العامل، فلمّا كان العامل في المبتدأ عاملًا معنويًّا وهو الابتداء، والعامل في الحال لفظيًّا هو المبتدأ اختلف عامل الحال عن عامل صاحبه، فمن هنا منع جمهور النحْويّين مجيء الحال من المبتدأ لـمّا اختلف العاملان[3]، وقال الرضيّ: «التزامهم اتِّحاد العامل في الحال وصاحبها، بلا دليل دلَّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحق أنَّه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكيّ»[4].

وجوَّز سيبويه مجيء الحال من المبتدأ وهو ظاهر كلامه، عندما استشهد بقول الشاعر:

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوْبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ[5]

وترتيب البيت: وبالجسم مني شحوبٌ بيِّنٌ، خبر مُقدَّم ثم مبتدأ مؤخَّرٌ وهو (شحوب) ثم نعت للمبتدأ، فلمّا تقدَّم النعت على صاحبه (شحوب) صار حالًا من (شحوب)، (وشحوب) مبتدأ وهو صاحب الحال، فجاء الحال من المبتدأ، وعامل (شحوب) الابتداء، أمّا عامل (بيِّنًا) فهو الاستقرار الذي تعلَّق به الظرف، وكذلك في قول كُثيِّر:

---

(١) المصدر السابق ٧/١٦٠-١٦١.

(٢) المصدر السابق ٧/١٦٠.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/٢٦٩.

(٤) شرح الكافية ١/٢٤٨. ويريد بالمالكيّ: ابن مالك.

(٥) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ٢/١٢٣، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٢/٤٥١، وشرح عمدة الحافظ، لابن مالك ٤٢٢. ولم يُنسب في كلٍّ.

لِمَيَّـــــةَ مُوْحِشًـــــا طَلَـــــلُ يَلُـــوْحُ كَأَنَّـــهُ خِلَـــلُ[1]

وترتيب البيت: لِمَيَّةَ طللٌ مُوحِشٌ، فـ(طلل) مبتدأ مؤخر، و(مُوحِش) نعت له، فلمّا تقدَّم النعت صار حالًا لهذا المبتدأ، وعامل (طلل) الابتداء، أمّا عامل (مُوحِشًا) فهو الاستقرار الذي تعلَّق به الظرف.

وسيبويه هنا يتكلَّم عن مجيء صاحب الحال نكرة كما في البيتين وسوَّغ ذلك تقدُّم الحال، وجعل صاحب الحال المبتدأ، وذلك بعد حديثه عن جواز: فيها قائمًا رجلٌ، والأصل فيها رجلٌ قائمٌ، فلما تقدَّم جُعل حالًا من (رجل) وهو المبتدأ، وهذا ظاهر كلام سيبويه لمّا قال: «لمّا لم يَجز أنْ توصف الصفة بالاسم قبح أنْ تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبُح: مررت بقائمٍ، وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالًا، وكان المبنيّ على الكلام الأول ما بعده»[2]، ثم قال: «وحُمِل هذا على جواز: فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين أُخِّرَ وجه الكلام فرارًا من القُبح»[3]، ثم أنشد البيتين.

وقد فسَّر ابن مالك كلام سيبويه هذا على أنَّ صاحب الحال في قوله: فيها رجلٌ قائمًا هو المبتدأ (رجل)، وأنَّ قومًا جعلوا صاحب الحال الضمير المستكن في الخبر، ورجَّح قول سيبويه؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى، فجعْله لأظهر الاسمين أولى من جعْله لأغمضهما[4].

ونقل ابن خروف عن سيبويه والفراء أنَّ الظرف والجارّ والمجرور لا ضمير فيه إلا إذا تأخَّر، وأمّا إذا تقدَّم فلا ضمير فيه[5]، وعليه فإنَّ سيبويه لمّا أجاز كون الحال من المبتدأ في: فيها قائمًا رجل؛ فلأنَّ الجارَّ والمجرور مُتقدِّم فلا ضمير فيه، فتوجَّه الحال إلى المبتدأ، وقال ناظر الجيش في: لميّة موحشًا طلل: ولم يجعلها –سيبويه– حالًا من الضمير الذي في الخبر؛ لأنَّ الخبر مؤخَّر في النيّة وهو العامل في الحال وهو معنويّ، والحال لا يتقدَّم على العامل المعنويّ[6].

وقال ابن السراج: «والحال إنَّما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، ديوانه ٥٠٦، وهو في الكتاب ١٢٣/٢، ومجالس العلماء، للزجاجيّ ١٧٤، والخصائص ٤٩٤/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٩/٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٤٣/١، والمقاصد النحْويّة ١١٣٠/٣.

(٢) الكتاب ١٢٢/٢.

(٣) المصدر السابق ١٢٢/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٣٣/٢.

(٥) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٣/٢. وكذلك نقله أبو حيّان في ارتشاف الضرب ١٥٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٦٤/٩.

(٦) انظر: تمهيد القواعد ٩٩٥/٢.

به عنه»[1]. فلم يذكر ابن السراج كون صاحب الحال مبتدأ أو مبتدأ المنسوخ، وهذا ظاهر كلامه.

وصاحب الحال يأتي فاعلًا، ونائبَ فاعل، ومفعولًا به، ومجرورًا بالحرف، ومبتدأ مثل قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف:١٢]، فـ(إمامًا) حال من المبتدأ المؤخر (كتاب)[2]، ومبتدأ منسوخًا مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [القلم:٣٤]، قال العكبريّ: «(عند ربهم) يجوز أنْ يكون ظرفًا للاستقرار، وأنْ يكون حالًا من (جنات)»[3].

ولمّا جوَّز كون الحال من (جنات) فهذا يعني أنَّه جوَّز مجيء الحال من المبتدأ المنسوخ؛ لأنَّ (جنات) اسم (إنَّ) مؤخَّر.

وما ضعَّفه البغداديّ أجازه سيبويه والفراء والزجاج وغيرهم؛ لأنَّ قوله: وبات على النار الندى والمحلق رضيعي... فالخبر جارٌّ ومجرور واسم (بات) مؤخَّر مرفوع، وإنْ تقدَّم الجارُّ والمجرورُ فليس فيهما ضمير يكون الحال منه كما نقل ابنُ خروف عن سيبويه والفراء؛ لذلك يجوز كون (رضيعي) حالًا من المبتدأ المنسوخ (الندى والمحلق) لو سلم المعنى، فهو من جهة الصناعة النحْويّة جائز.

---

(١) الأصول ١/٢١٣.

(٢) انظر: معاني القرآن، للزجاج ٣/٤٤، والدر المصون ٩/٦٦٥.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٣٥.

المسألة الحادية والعشرون: مجيء الحال من المضاف إليه

استشهد الفارسيّ بقول زيد الفوارس:

عَــوْذٌ وَبُهْثَــةُ حَاشِــدُونَ، عَلَــيهِمُ حَلَــقُ الْحَدِيــدِ مُضَــاعَفًا يَتَلَهَّــبُ[1]

فقول الشاعر: (مضاعفًا) حال من قوله: الحديد[2].

واعترض ابن الشجريّ، وقال: «إنَّ (مضاعفًا) حال من (الحلق) لا من (الحديد)؛ لأمرين: أحدهما: أنَّه إذا أمكن مجيء الحال من المضاف كان أولى من مجئيها من المضاف إليه، ولا مانع في البيت من كون (مضاعفًا) حالًا من الحَلق؛ لأنَّنا نقول: حلَق محكم ومحكمة، والآخر: أنَّ وصْف (الحلق) بـ(مضاعفًا) أشبه، كما قال المتنبيّ:

أَقْبَلْــتَ تَبْسِــمُ وَالْجِيَــادُ عَــوَابِسٌ يَخْبُــبْنَ بِــالْحَلَقِ الْمُضَــاعَفِ وَالْقَنَــا[3]»[4]

وكذا اعترض البغداديّ على الاستشهاد، وقال: إنَّ (مضاعفًا) لا يكون حالًا إلا من ضمير الحلَق المستقرّ في الجارّ والمجرور الواقعين خبرًا، أو من (حلَق) على مذهب سيبويه من تجويز أنْ يكون الحال من المبتدأ، أو من ضمير (يتلهَّب)، و(مضاعفًا) لو كان حالًا من (الحديد) فلا معنى له، والدرع المضاعفة هي المنسوجة حَلقتين حَلقتين[5].

والذي ظهر لي من بيت زيد أنَّ مراده أنَّ عَوذًا وبُهْثة كانا مستعدين لقتال أعدائهما، وكان الدرع -وهو الذي عبَّر عنه بالحلق- الذي عليهم مضاعفًا أي: أنَّ الدرع مضاعف حلْقتين حلْقتين، وهذا الدرع من حديد، مثل قولنا: هذا بابُ حديدٍ أي: بابٌ من حديد، فالحال تكون للدرع لا للحديد؛ لأنَّ الحديد مادة صنع منها الدرع، وقول البغداديّ: فلا معنى له، يدلُّ على أنَّ المعنى سيتغيَّر، ولا

---

(١) البيت من الكامل، وهو في المسائل الشيرازيّات ٢٨٤، وأمالي ابن الشجريّ ٩٦/٣، والبديع في علم العربيّة، لابن الأثير ١٨٥/١، وشرح الكافية، للرضيّ ٤٩/٢، والتذييل والتكميل، ٨٢/٩، وخزانة الأدب ١٧٣/٣. عَوذ: هو عوذ بن غالب بن قُطيعة ابن عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان. بُهْثة: هو بُهْثة بن عبد الله بن غطفان، وهو ابن عم بغيض، وغطفان هو ابن سعد بن قيس عَيلان بن مضر. انظر: خزانة الأدب ١٧٤/٩.

(٢) انظر: المسائل الشيرازيّات ٢٨٣-٢٨٤.

(٣) البيت من الكامل ، ديوانه ١٢٨، وهو في أمالي ابن الشجريّ ٢٥٦/١.

(٤) المصدر السابق ٩٦/٣-٩٧.

(٥) انظر: خزانة الأدب ١٧٥/٣.

أرى هذا، بل يمكن الحمل على أنَّ (حلق الحديد) شيء واحد، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فالحديد هو الدرع، والله تعالى أعلم.

أمّا عن مجيء الحال من المضاف إليه، فالذي ظهر لي أنَّ هناك تقييدًا، فقد قيّد ابن مالك ذلك في أنْ يكون المضاف إليه جزءًا من المضاف أو مثل جزئه، مثل قول الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحِجر:٤٧]، وقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:١٢٣]، إنَّما حسُن في هاتين الآيتين؛ لأنَّه قد يُستغنى به عن المضاف، لو قيل في الكلام: نزعنا ما فيهم من غلٍّ إخوانًا، واتَّبِعْ إبراهيم حنيفًا، لحسُن بخلاف ما ليس جزءًا ولا كجزء، فمثال ما ليس بجزء، قولهم: ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً، فهذا لا يجوز بلا خلاف[(١)].

فابن مالك هنا لم يُطلق بل قيَّد جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه كالجزء من المضاف، ومنع مثال: ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً؛ لأنَّ (هند) ليست كالجزء من (غلام)، كما أنَّه ظهر لي أنَّ بيت المسألة يدخل بما قال عنه ابن مالك أنْ يكون المضاف إليه مثل جزئه؛ لأنَّ الحديد مثل جزء الحلق بل هو منه؛ لذلك قلتُ: بل يمكن الحمل على أنَّ (حلق الحديد) شيء واحد، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فالحديد هو الدرع، وظهر لي أيضًا أنَّ استشهاد الفارسيّ بقول أبي الصلت الثقفيّ:

فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيكَ التَّاجُ مُرْتَفِقًا ... فِي رَأْسِ غُمْدَانَ دَارًا مِنْكَ مِحْلَالا[(٢)]

هو من كون المضاف إليه كالجزء من المضاف، فقد قال: إنَّه يجوز أنْ تكون الحال (دارًا) من المضاف (رأس)، وهذا إذا كان معنى (الدار) المنزل؛ لأنَّ الرأس حينئذٍ مكان مخصوص من البلد، فهو بمنزلة المسكن والمنزل، وإنْ جُعلت الحال من المضاف إليه (غُمدان) كان المراد بالدار البلد كما أنَّ (غُمدان) كذلك، وقد جاءت الدار في القرآن بمعنى البلد، قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ [الأعراف:٧٨][(٣)].

وقد علَّق أبو حيّان على قول ابن مالك: فهذا لا يجوز بلا خلاف، أي في مثال: ضربتُ غلامَ

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٤٢/٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو في الشعر والشعراء ٤٥٣/١، والمسائل الشيرازيّات ٢٧١، وأمالي ابن الشجريّ ٩٧/٣.

(٣) انظر: المسائل الشيرازيّات ٢٨٤-٢٨٥.

هندٍ جالسةً، بأنَّه ليس كما ذكر، بل ذهب بعض البصريِّين إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه الصريح[1]، ولم أقف على أحد من المتقدمين البصريِّين، بل وجدت ذلك عند المتأخرين كالرضيّ وقد استشهد ببيت المسألة، وبقول النابغة الجعديّ:

كَـــــأَنَّ حَوَامِيَـــــهُ مُـــــدْبِرًا خُضِـبْنَ، وَإِنْ لَـمْ تَكُـنْ تُخْضَـبِ[2]

فـ(مدبرًا) حال من الضمير المتصل في (حواميه)، وهو في محل جرٍّ مضاف إليه[3].

وقال ابن الأثير: إذا لم يكن المضاف إليه فاعلًا ولا مفعولًا قلَّت الحال منه، مثل: جاءني غلامُ هندٍ ضاحكةً، ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَـٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحِجر:٦٦]، فـ(مصبحين) حال من (هؤلاء)، وقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، فـ(حنيفًا) حال من (إبراهيم)، وقيل من (الملة) على معنى الدين[4]، وكذا استشهد ببيت المسألة: حلَق الحديد مضاعفًا يتلهَّب.

وقال أبو حيّان: العلة في عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه وهو ليس فاعلًا ولا مفعولًا؛ لأنَّ الحال وصاحب الحال عاملهما واحد، ولمّا كان المضاف إليه مجرورًا بالإضافة أو باللام قبل الإضافة لم يكن أحدهما صالحًا لأنْ يكون عاملًا في الحال، فقولهم: مررتُ بغلامِ هندٍ ضاحكةً، فـ(هند) مجرور بالإضافة ، أو باللام قبل حصول الإضافة؛ لذلك امتنع مجيء الحال من المضاف إليه الصريح الذي ليس في موضع فاعل أو مفعول[5]، ومثال ما كان في موضع فاعل أو مفعول: أعجبني ضربك زيدًا قائمًا، فالكاف في (ضربك) هو مضاف إليه وهو في المعنى فاعل أضيف إلى المصدر؛ لذلك جاز مجيء الحال منه، وقولهم: أعجبني أكْل البسرِ طريًّا، فـ(البسر) مضاف إلى (أكْل) وهو مجرور بالإضافة، وهو في المعنى مفعول به، فمجيء الحال من المضاف إليه إنْ لم يكن فاعلًا ولا

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٨٢/٩.

(٢) البيت من المتقارب، ديوانه ٣٥، والرواية فيه: حوافره. وهو في الشعر والشعراء ١٣٠/١، وأمالي ابن الشجريّ ٢٤/١، وشرح الكافية، للرضيّ ٤٨/٢، والتذييل والتكميل ٨١/٩. حواميه: جمع حامية، هي ما فوق الحافر، وقيل: هي ما عن يمين الحافر شماله، ولكلِّ حافر حاميتان. انظر: خزانة الأدب ١٦٢/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية ٤٨/٢.

(٤) انظر: البديع ١٨٤/١-١٨٥.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٨٣/٩.

مفعولًا فقد حكَمَ عليه ابن الأثير بالقلة، وكذا ابن الشجريّ[1]، والرضيّ[2]، أمّا أبو حيّان فمنع مجيء الحال من المضاف إليه إنْ لم يكن فاعلًا أو مفعولًا، سواء أكان المضاف جزأه أم كجزئه أم لم يكن، وردَّ ما استدلَّ به ابن مالك، قال: إنَّه لا حُجة فيه، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾؛ لاحتمال أنْ يكون (إخوانًا) منصوبًا على المدح، وكذا قول الله تبارك تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾؛ لاحتمال أنْ يكون (حنيفًا) حالًا من (ملة) على معنى: دين إبراهيم، أو حالًا من الضمير في (اتَّبع)، ولأنَّ الاستدلال دخله الاحتمال فلا يكون ما استشهد به ابن مالك حجة على إثبات قاعدة كليّة، ومثل هذه القاعدة لا تثبت بمثال أو مثالين، وهي تحتمل غير الحال احتمالًا واضحًا[3].

(١) انظر: أمالي ابن الشجريّ ٢٤/١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤٨/٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٨٢/٩-٨٣.

المسألة الثانية والعشرون: مجيء (على) الاسميّة بمعنى (عند)

قال الشاعر:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَ مَـا تَـمَّ ظِمْؤُهَـا تَصِـلُّ وَعَـنْ قَـيْضٍ بِزَيْـزَاءَ مَجْهَـلِ[1]

نقل ابن خروف عن أبي عُبيدة أنَّه خرَّج هذا البيت على أنَّ (على) بمعنى (عند)، والتقدير: غدت من عنده[2]؛ لأنَّها بعد خروج الفرخ من البيضة انتقلت الفوقيّة إلى العنديّة، فصارت (عنده) لا (عليه)، فاعترض ابن خروف على تخريج أبي عُبيدة وقال: بل إنَّ الفوقيّة ثابتة مادام الفرخ صغيرًا، وإنْ لم يكن تحتها، فالفوقيّة بجناحيها[3].

والذي جعل أبا عُبيدة يؤولها بمعنى (عند)؛ لأنَّ القطاة تركت عشَّ فراخها فصارت جنبها لا فوقها، وهذا ممكن معنى وليس بعيدا، لكنَّ الذي قاله ابن خروف أقرب صورةً لمشهد هذا الطائر؛ لأنَّ الطائر وإنْ لم يكن فوق فراخه، فالفرخ صغير يكون تحت جناحيه، ومن هنا جاءت الفوقيّة، والفوقيّة هي الثابتة؛ لأنَّ (على) إذا كانت اسمًا كانت بمعنى (فوق)، ومعنى العنديّة خروج عن الأصل.

وقد اختلف النحْويُّون في اسميتها وحرفيتها، أمّا كونها اسمًا وهو موضع المسألة، فلها عند النحْويِّين موضعان:

الأول: إذا سبقها حرف جرّ؛ لأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ، وفيه خلاف.

الثاني: إذا كان مجرور الحرف وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمًّى واحد، وفيه خلاف[4].

أمّا الموضع الأول فهو سبْقها بحرف جرّ، فقد نصَّ بعض البصريِّين على أنَّها اسم بمعنى (فوق)، وخالف في اسميتها وحرفيتها طائفة منهم، وطائفة من الكوفيِّين على رأسهم الفراء، فهذا سيبويه قد

---

(١) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ٢٣١/٤، والكامل ٧٤/٣، والمقتضب ٥٣/٣، والأصول ٢١٦/٢، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ونسبه إلى مزاحم العقيليّ وكعب بن زهير ١٠٦/٥-١٠٧، والاقتضاب ٣٣١/٣، وشرح الجمل، لابن خروف ٤٨٢/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٩٦/٤، والمُقرّب ومعه مُثُل المُقرّب، لابن عصفور ٢٦٨/١، والتذييل والتكميل ١٥٣/١١، ومغني اللبيب ١٦٦/١، والمقاصد النحْويّة ١٢٤٠/٣ ونسب فيه إلى مزاحم، وكذا في خزانة الأدب ١٥٠/١٠، وشرح أبيات المغني ٢٦٥/٣، وهو في ديوان مزاحم ١٢٠، ولم أقف عليه في ديوان كعب بن زهير.

(٢) كذلك نقله عنه ابن قتيبة في المعاني الكبير ٣١٧/١.

(٣) انظر: شرح الجمل ٤٨٥.

(٤) ستذكر في المسألة التاسعة من الحروف؛ ففيها خلاف في اسميتها وحرفيتها، وبعد الترجيح ضُمَّت إلى الحروف.

تكلم عن (على) حقيقةً ومجازًا، ثم قال عن كونها اسمًا: وهو اسم لا يكون إلا ظرفًا، والذي يدلُّ على أنَّه اسم قول بعض العرب: نَهَضَ مِنْ عليه[1]، واستشهد بقول الشاعر: **غدت من عليه**...

فحمل ابن الطراوة[2] كلام سيبويه هذا على أنَّ (على) لا تكون في مذهبه إلا اسمًا، وقد نقل أبو حيّان عن جماعة منهم ابن طاهر[3]، وأبو عليّ الشلوبين أنَّهم يجعلون (على) اسمًا ولا تكون حرفًا البتة[4].

وليس على ما قالوا؛ لأنَّ سيبويه صرَّح بحرفيتها لمّا تكلَّم عن تعدية الفعل إلى مفعولين أحدهما بحرف الجرّ، وهو قول المتلمِّس:

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوْسُ[5]

يريد: على حبِّ العراق، وهذا الذي ذكرتُه أشار إليه المراديّ في بطلان من نسب هذا المذهب إلى سيبويه[6].

وقد يتوهم مَنْ قرأ قول سيبويه: «وأمّا الحروف التي تكون ظرفًا، فنحو: خلف، وأمام، وقُدّام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، وقبل، ومع، وعلى، لأنَّك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك»[7]، أنَّ هذا القول يدلُّ على أنَّ مذهب سيبويه اسميّة (على) دائمًا؛ لكنَّ البيت السابق دلالة قاطعة على فساد ما نسبوه لسيبويه.

واتَّضح من كلام سيبويه الأول أنَّ اللجوء لهذا ليس عند الضرورة، بل هو من كلام العرب سائغ؛

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٢٣١.

(٢) انظر: رسالة الإفصاح ٨٨.

(٣) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ الأندلسيّ، توفي ٥٧٠هـ. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطيّ ٤/١٩٤-١٩٥. وذكر السيوطيّ أنَّه توفي سنة ٥٨٠هـ. بغية الوعاة ١/٢٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١١/١٥٥، والجنى الداني ٤٧٣، وخزانة الأدب١٠/١٤٨، وقد قالوا: إنَّ ابن خروف من هؤلاء الجماعة الذين قالوا: إنَّ (على) لا تكون إلا اسمًا، والذي ظهر لي أنَّ ابن خروف لم يقل هذا بل كلامه صريح أنَّها ما بين الاسميّة والحرفيّة. انظر: شرح الجمل ١/٤٨٠-٤٨٥.

(٥) البيت من البسيط، ديوانه ٩٥، وهو في الكتاب ١/٣٨، والشعر والشعراء ١/١٨٠، والأصول ١/١٧٩، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ١/٢٧٧، وأمالي ابن الشجريّ ٢/١٣٤، ومغني اللبيب ١/١١٥، والمقاصد النحويّة ٢/٩٩٢، وشرح الأشمونيّ ١/٤٤١، وشرح التصريح ١/٤٦٧، وشرح أبيات المغني ٢/٢٥٩. آليت: حلفتُ.

(٦) انظر: الجنى الداني ٤٧٣.

(٧) الكتاب ١/٤٢٠.

أمّا ابن عصفور فيرى سبق (على) بحرف جرّ فيصير اسمًا لكنَّه يرى ذلك ضرورة إجراء لها مجرى ما هي في معناه وهو (فوق)، فهي عنده حرف إلا إذا دخلها حرف جرّ فتكون حينئذ اسمًا[١].

أمّا تلك الطائفة من البصريّين التي قالت: إنَّ (على) اسم متى سبقها حرفُ جرّ، وتكون حرفًا إنْ خلت من حرف الجرّ فمثل المبرد وتبعه ابن السراج[٢]، قال المبرد: «وقد يكون اللفظ واحدًا ويدلُّ على اسم وفعل، نحو قولك: زيدٌ على الجبل يا فتى، وزيدٌ علا الجبلَ، فيكون (علا) فعلًا، ويكون حرفًا خافضًا»[٣].

وكلُّ الذين أقروا اسميتها جعلوا معناها (فوق) لا (عند) كما ذهب أبو عُبيدة، إلا أنني وجدت المبرد قد استشهد ببيت مزاحم في كتابيه فتارة قال: هي بمعنى (فوق)، وتارة قال: هي بمعنى (عند)[٤]، كما أنَّه استشهد بقول يزيد القشيريّ:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ تَـنْفُضُ الطَّـلَّ بَعْـدَ مَـا رَأَتْ حَاجِـبَ الشَّـمْسِ اسْـتَوَى فَتَرَفَّعَـا[٥]

فقال: أي: من عنده[٦]، وقال الفارسيّ: أي: من فوقه[٧].

والذي يظهر أنَّ المعنى الأقرب والأقوى أنْ تكون بمعنى (فوق)، لعلتين:

الأولى: أنَّ الأصل في (على) الاسميّة أنْ تكون بمعنى (فوق)، والمعنى هنا يحتمل الفوقيّة والعنديّة، فالحمل على الفوقيّة أولى اتباعًا للأصل.

الثاني: أنَّ الأم بعطفها وشفقتها على وليدها ستكون فوقه لرضاعته وحمايته من الأخطار، ثم غادرت من فوقه.

ولم أجد –حسب ما قرأتُ– هذا المعنى عند أحد غير أبي عُبيدة والمبرد.

---

(١) انظر: ضرائر الشعر ٣٠٥.

(٢) انظر: الأصول ٢١٦/٢.

(٣) المقتضب ٤٦/١.

(٤) قال في الكامل: (من عنده) ٧٤/٣، وقال في المقتضب: (من فوقه) ٥٣/٣. وكذا أوَّل كراع النمل بيت مزاحم بالعنديّة. انظر: المنتخب من كلام العرب ٦١٣/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو في الكامل ٧٤/٣، والمقتضب ٣٢٠/٢، والمسائل الشيرازيّات ١٠٨/١، وأمالي ابن الشجريّ ٥٣٧/٢، شرح المفصل، لابن يعيش ٤٩٨/٤.

(٦) انظر: الكامل ٧٤/٣.

(٧) انظر: المسائل الشيرازيّات ١٠٨/١-١٠٩.

أمّا الكوفيُّون فقالوا: إنَّ (على) حتى إنْ دخلها حرف جرّ فلا تكون اسمًا بل هي باقية على حرفتيها، ومعناها الاستعلاء[1].

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٥٣/١١، وخزانة الأدب ١٤٨/١٠.

المسألة الثالثة والعشرون: دخول الباء على (عَمْر) في القسم

استشهد ابن مالك ببيتين على دخول الباء على (عَمْر) في القسم، حيث قال: «ودخول الباء عليه..»[١].

أمّا الشاهد الأول وهو قول عبيد الله بن قيس الرقيّات:

رُقَـــيَّ! بِعَمْـــرِكُمْ، لَا تَهْجُرِيْنَـــا وَمَنِّيْنَـــا الْمُنَـــى، ثُـــمَّ امْطُلِيْنَـــا[٢]

والثاني هو قول عمر بن أبي ربيعة:

أَأَقَـــامَ أَمْـــسِ خَلِيْطُنَـــا أَمْ سَـــارَا سَـــائِلْ بِعَمْـــرِكَ أَيَّ ذَاكَ اخْتَـــارَا؟ [٣]

قال أبو حيّان: «وهذا ليس بقسم، بل هو من باب السؤال والطلب؛ ألا تراه كيف جاء بعد (بعمركم) جملة النهي، وهي قوله: (لا تهجرينا)، وكيف قال: (سائل بعمرك)، فعلقه بـ(سائل)، وليس من أفعال القسم»[٤].

والذي يظهر أنَّه قسم أُريدَ به السؤال وعلامته مجيء الجملة الإنشائيّة بعده، ففيه معنى القسم، فكأنَّ الشاعر قال: أسألكم وأطلب منكم عدم الهجر، فالشاعر أراد: وحياتكم، فهو يحلف بحياة محبوبته، وكذلك البيت الثاني قسم أُريدَ به السؤال، فهو يقسم بحياته، وإنْ تعلَّق (بعَمْرِك) بفعل السؤال قبله، فصحيح أنَّ البيتين لا يدخلان تحت قِسم القَسم غير المراد به السؤال، لكن لا يخرجان من معنى القسم، والله تعالى أعلم.

وفي معنى (عَمْر) قولان:

أحدهما: ما ذهب إليه البصريون من أنه بمعنى البقاء، تقول: طال عُمْرُك وعَمْرُك، وألزموه الفتح مع اللام في القسم، فعلى هذا يكون المجرور بعده فاعلًا، ويكون المصدر مضافًا إليه.

الثاني: ما ذهب إليه بعض الكوفيّين والهرويّ في (الغريبين) من أنَّه مصدر ضد الخلو، من عمر الرجل منزله، والمقسم يريد تعمير القلب بذكر الله تأكيدًا للصدق وتحذيرًا من الغفلة والوقوع في المأثم

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٢/٣.

(٢) البيت من الوافر، ديوانه ١٣٧، والمحتسب ٤٣/١، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ٨٦٣/٢، وهمع الهوامع ٤٨٦/٢.

(٣) البيت من الكامل، ديوانه ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ٨٧٦/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٣٥٢/١١.

والحنث، فقال أبو زيد السهيليّ: ولذلك قال الأحوص الأنصاريّ:

عَمَّرْتُـــكِ اللهَ إِلَّا مَـــا ذَكَـــرْتِ لَنَـــا هَـلْ كُنْـتِ جَارَتَنَـا أَيَّـامَ ذِيْ سَـلَمِ؟[1]

أي: ذكرتك تذكيرًا يَعمُر القلب، ولا يخلو منه؛ لأنَّ الذكر قد يكون باللسان دون القلب، فعلى هذا (لعَمْرُ الله) في معنى التذكير به، فهو مفعول في المعنى، أي: ذاكر أو مُذكِّر[2].

ولقد حدَّ الجزوليُّ القسمَ بقوله: «القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبريّة»[3]، وكذلك حدُّ ابن عصفور[4].

واعترض ناظر الجيش على نهاية هذا الحد وهو قوله: كلتاهما خبريّة؛ لأنَّ جملة القسم إنشائيّة والجواب خبريّ، وقال: وقد اعتذروا لهم بأنَّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا حصل منهما كلام محتمل للصدق والكذب[5].

فقال عن هذا الاعتذار: ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار، فإنَّ التصديق والتكذيب إنَّما يرجِع كلٌّ منهما إلى مضمون جملة الجواب، وأما جملة القسم فلا يرجِع إليها تصديق ولا تكذيب، والحق أنْ يقال في حد القسم: إنَّه جملة إنشائيّة يُؤتى بها لتوكيد جملة خبريّة[6].

وهنا الموضع الأول للمسألة فقد جاء الجواب في بيت عبيد الله الرقيّات نهيًا، وفي بيت عمر بن أبي ربيعة استفهاما، ولم يذكر أبو حيّان هذا الاستفهام بل قال: إنَّه تعلَّق بـ(سائلْ)، وهو وإنْ تعلَّق به، فإنَّ ما بعده ليس جملة خبريّة، فكلا البيتين تعلق الجار فيهما بفعل السؤال، في الأول مضمر وفي الثاني ظاهر، وفيهما معنى القسم، فكأنَّ أبا حيّان جعل لخروج البيتين من القَسم علتين:

الأولى: أنَّ لفظ (عَمْر) تلاه جملة إنشائيّة.

الثانية: تعلق (عَمْر) بفعل السؤال. وقد تلاه جملة إنشائيّة. وقد استشهد ابن يعيش ببيت لعمر بن أبي ربيعة:

---

(١) البيت من البسيط، ديوانه ٢٠١، والكتاب ٣٢٣/١، والمسائل الشيرازيّات ٥٤-٨٥-٢٥٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣٥٣/١١.

(٣) المقدمة الجزوليّة في النحو ١٣٦.

(٤) انظر: شرح الجمل ٥٢٠/١.

(٥) هذا تفسير ابن عصفور لكلامه، المصدر السابق ٥٢١/١.

(٦) انظر: تمهيد القواعد ٣٠٦٦/٦.

أَيُّهَـــا الـــمُنْكِحُ الثُّرَيَّـــا سُـــهَيْلًا عَمْـــرَكَ اللهُ كَيْـــفَ يَلْتَقِيَـــانِ؟[1]

فقال: فليس على معنى القَسم، وإنَّما المراد: سألتُ اللهَ أنْ يُطيلَ عَمْرَك[2]. فهذا قَسَم سؤاليّ، جوابه طلب وهو استفهام، فقد قسَّم الدكتور عبد السلام هارون القَسَم قِسْمين:

الأول: قَسَم مقصود به السؤال، ويكون جوابهما فيه نهي أو أمر.

الثاني: قَسَم لا سؤال فيه، مثل: عَمْر الله ما فعلتُ كذا[3].

و(عَمْر) من ألفاظ القسم الصريح، ويلزم الإضافة إلى الظاهر أو المضمر، يُقال: لعَمْر الله ولعَمْرك، «والعَمْر والعُمْر واحد، يُقال: أطالَ اللهُ عَمْرك وعُمْرك، وهما وإنْ كانا مصدرين بمعنى إلا أنَّه استُعمل في القسم منهما المفتوح دون المضموم، كأنَّه لكثرة القسم اختاروا له أخفَّ اللغات»[4].

وأدوات القسم ثلاثة: أسماء، وأفعال، وحروف، فالأسماء، مثل: لعمرُك لأفعلنَّ، والأفعال، مثل: أحلفُ بالله، فهي تُكون جملا، «وهي جمل لا تستقل بأنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه، ونظيرها من الجمل الشرط في المجازاة في أنَّها وإنْ كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنَّها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء»[5].

أمّا الحروف فقد قال سيبويه: «وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: واللهِ لأفعلنَّ، وبالله لأفعلنَّ، و﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء:٥٧]»[6].

وهنا الموضع الثاني للمسألة وهو دخول الباء على المحلوف به وهو (عَمْر)؛ لأنَّ سيبويه قال: إنَّ الباء تدخل على كلِّ محلوف به، ولكنَّ اعتراض أبي حيّان لم يكن قائمًا على منع دخول الباء على (عَمْر) في القسم على كلِّ حال، بل كان اعتراضه على الشاهد نفسه بأنَّه لا قسم فيه بل سؤال وطلب، والذي يظهر هو قسم قصد به السؤال، والله تعالى أعلم.

---

(١) البيت من الخفيف، ديوانه ٥٠٣، وهو في الشعر والشعراء ٥٦٢/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٣٢٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٤٥/٥، وخزانة الأدب ٢٨/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٢٤٥/٥-٢٤٦.

(٣) انظر: الأساليب الإنشائيّة في النحو العربيّ ٧٨.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش ٢٤٥/٥.

(٥) الإيضاح العضدي ٢٦٣.

(٦) الكتاب ٤٩٦/٣.

المسألة الرابعة والعشرون: مجيء النكرة العامة بعد (رُبَّ)

قال الأعشى:

رُبَّ رَفْـــدٍ هَرَقْتُـــهُ ذَلِـــكَ اليَـــو مَ وَأَسْـــرَى مِـــنْ مَعْشَـــرٍ أَقْتَـــالِ[1]

استشهد ابن مالك بهذا البيت على مجيء الفعل الماضي (هرق) صفة لنكرة عامة وهي (رفد)[2].

واعترض أبو حيان على استشهاد ابن مالك؛ لأنَّه يرى أنَّ (رفد) ليس بنكرة عامة، إذ (رُبَّ) على ما يُنسب لسيبويه للتقليل، والتقليل ينافي العموم، إذ إنَّ الشاعر لم يرد أنَّ كلَّ رفدٍ هرقه ذلك اليوم، ولا يتعيَّن أن يكون (هرقته) صفة لـ(رفد)؛ إذ يجوز أنْ يكون هو الجواب العامل في موضع (رب رفد) على مذهب من لا يشترط وصف مخفوض (رُبَّ)، وهو الصحيح[3].

والذي يظهر أنَّ استشهاد ابن مالك صحيح، من حيث كون (رفد) نكرة عامة؛ لأنَّ (رُبَّ) هنا للتكثير، وكيف تكون للتقليل والمقام مقام فخر، أي: كم رفد أرقته ذلك اليوم! وكم أسير من معشر أقتال! وكون سيبويه يُنسب إليه التقليل –كما يزعم- فهذا لا يعني أن نجعل (رُبَّ) للتقليل على كل حال دون النظر إلى السياق وحال المتكلم، ثم إنَّ قوله: لم يرد أنَّ كلَّ رفد هرقه، فليس المقصود أنَّه أراق كلَّ شيء في هذا اليوم، بل أراد أنَّه أراق كثيرًا في هذا اليوم، وحدد أنَّ ذلك في يوم معين حصلت فيه تلك الإراقة فأفادت الكثرة في يوم معين، أي: كل رفد أرقته في يوم مسمى، وليس المراد إراقة رفد واحد.

واختلف النحْويون في دلالة (رُبَّ)، ونتيجة هذا الخلاف توقفت عند معنيين: التقليل والتكثير، وعُزي الأوَّل إلى سيبويه، ولم يُصرِّحْ سيبويه بهذين المعنيين بل قال: «اعلم أنَّ لـ(كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة (كيف) و(أين)، والموضع الآخر: الخبر ومعناها معنى (رُبَّ)»[4].

---

(١) البيت من الخفيف، ديوانه ١٣، الرَّفد: القدح الضخم، وهرقته فيه إبدال والأصل: أرقته فالهاء بدل من الهمزة، وإراقة الرفد كناية عن القتل والإماتة. أقتال: جمع قِتْل وهو العدو. خزانة الأدب ٩/٥٦٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣١-٣٢، والتذييل والتكميل ١/١١٢-١١٣.

(٣) المصدر السابق ١/١١٣-١١٤.

(٤) الكتاب ٢/١٥٦.

وانقسموا إزاء قول سيبويه قسمين:

١- أنَّها للتقليل وذكروا أوجه التشابه بين (رُبَّ) و(كم) الخبرية مثل أبي عليّ الفارسيّ وغيره[١]، حيث جعل الفارسيُّ من أوجه الشبه أنَّ لهما الصدارة، وأنَّ الاسم الواقع بعدهما لا يكون إلا نكرة، وهذه النكرة تكون أكثر من واحد، وإن كان الواقع بعد (رُبَّ) يدلُّ على قليل، والواقع بعد (كم) يدلُّ على كثير[٢]، فلم يُفسروا كلام سيبويه على التكثير، وحصروه على التقليل.

٢- أنَّها للتكثير؛ لأنَّ (كم) تفيد التكثير لا غير ومنهم ابن مالك، حيث قال: «هذا نصه ولا معارض له في كتابه، فعُلم أنَّ مذهبه كون (رُبَّ) مساوية لـ(كم) الخبريّة في المعنى، ولا خلاف أنَّ معنى (كم) الخبريّة التكثير»[٣]؛ لذلك قال: «بل هي حرف تكثير وفاقًا لسيبويه والتقليل بها نادر»[٤]، وعليه فإنَّه لا ينفي دلالة التقليل بل حكم عليها بالقلة.

ومن الأدلة على أنَّ سيبويه لم يحصر الدلالة على التكثير أنَّه يقول في مواضع الكلام عن الشاذ: «ورُبَّ شيءٍ هكذا» يريد أنَّه قليل نادر[٥]، كقوله في باب (ما) وقد أنشد بيت الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمُ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٦]

«وهذا لا يُكاد يُعرف... ورُبَّ شيء هكذا»[٧]، فقد استعمل سيبويه (رُبَّ) أثناء كلامه بمعنى التقليل، وعليه لا يُحصر كلام سيبويه على دلالة التكثير.

ومنهم مَن عزى دلالة التقليل إلى البصريين عامّة دون تحديد وهو أبو الحسين ابن أبي الربيع، كما أنه عزى الثاني —يعني التكثير- إلى الكوفيين[٨]، وذكر المراديّ أنَّ (رُبَّ) للتقليل وهذا هو المطرد وليس بنادر كما زعَم ابن مالك، لوجوده كثيرًا في أشعار المتقدمين والمتأخرين[٩]، وقد تبنى ابن هشام

---

(١) مثل أبي محمد السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٣٤٢-٣٤٣.

(٢) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/٣٠٠.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٧٨.

(٤) المصدر السابق ٣/١٧٤.

(٥) انظر: الجنى الداني ٤٤٦.

(٦) البيت من البسيط، ديوانه ١٦٧، والكتاب ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، وخزانة الأدب ٤/١٣٣.

(٧) الكتاب ١/٦٠.

(٨) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، لابن أبي الربيع ٢/٨٥٩.

(٩) انظر: الجنى الداني ٤٤٢.

مذهب ابن مالك على أنَّ (رُبَّ) تأتي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلا[1].

والذي يظهر أنَّ أبا حيّان ذهب مذهب سيبويه –كما تُوهِّم– أنَّها للتقليل دون التكثير، لذلك قال إنَّ التقليل ينافي العموم لما كانت النكرة عامة، وكان الأحرى أنْ ينظر إلى سياق الكلام وحال المُتكلِّم؛ لأنَّ المقام يطلب التكثير، يقول المراديّ: «إنَّها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير؛ بل ذلك مستفاد من السياق»[2]، ومن هنا تظهر أهميّة معرفة الحال الذي جاء فيه الكلام، قال تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحِجر:٢]، وقول امرئ القيس:

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ[3]

فالآية مسوقة للتخويف، والبيت مسوق للافتخار، ولا يُناسب واحدًا منهما التقليل[4].

وقول صخر بن الشريد:

وَذِي إِخْوَةٍ قَطَّعْتُ أَقْرَانَ بَيْنِهِمْ كَمَا تَرَكُونِي وَاحِدًا لا أَخَا لِيَا[5]

يريد بـ(ذي الإخوة) دريد بن حرملة المريّ، وهو الذي قتل أخاه معاوية، فلما قتله بأخيه قال هذا الشعر، وقوله: كما تركوني واحدا لا أخا ليا، يبطل توهم الكثرة هنا؛ لأنَّ الذين تركوه بلا أخ هم بنو حرملة، ولم يكن أخ قتل غير معاوية وحده[6].

أمّا الاسم الواقع بعد (رُبَّ) فيكونُ نكرة، فلا يخلو من أنْ تكون ظاهرة كبيت الأعشى، أو مضمرة مثل: رُبَّه رجلا، ويكون موصوفًا دالًّا على أكثر من واحد أي تكون نكرة عامّة كما قال الفارسيّ.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/١٥٤.

(٢) الجنى الداني ٤٤٠.

(٣) البيت من الطويل، ديوانه ١٣٦، وهو في شرح الجمل، لابن عصفور ١/٥٠٠، والتذييل والتكميل ١٠/٧٣، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٣١، وهمع الهوامع ٢/٤٣٢. خط تِمثال: نقش صورة.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١/١٥٥.

(٥) البيت من الطويل، شرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ ١/٧٦٧.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١١/٢٨٢.

المسألة الخامسة والعشرون: إضافة (آية) بمعنى علامة إلى الفعل

قال يزيد بن عمرو بن الصعق:

أَلَا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ عَنِّـــيْ تَمِيْمًـــا بِآيَـــةِ مـــا يُحِبُّـــوْنَ الطَّعَامَـــا[1]

خرَّج ابن جني هذا البيت على أنَّ كلمة (آية) ليست مضافة إلى الفعل (يحبون) بل مضافة إلى (ما) المصدريّة[2]، وعليه فهو يرفض إضافة هذا الاسم إلى الفعل، وجعل (ما) وما في حيزها في تأويل مصدر مجرور أضيف إليه (آية)، أي: بآيةِ محبَّتِكم.

ونقل أبو حيّان من البسيط: «وقال شيخنا: المعنى يُرجح الفعل؛ لأنَّه يُريد ذمَّهم، وأبلغُ الذمِّ ما هو في الحال، والمصدر لا يُعطي ذلك، بخلاف فعل الحال، فالحمل عليه أولى»[3].

ووجه الاعتراض أنَّه لما كانَ الفعل يدلُّ على حدث مقترن بزمان فإنَّه يدلُّ على الحال، فناسب الزمن ذم الشاعر، فهو جعل الذمَّ في الحال أبلغ من أي زمن، والمصدر يدلُّ على حدث؛ لكنَّه لا يدلُّ على زمان، فعدم حمله الكلام على المصدريّة مبني على التناسب في المعنى، ومراعاة حال المقام من حيثُ الزمان المحصَّل وهو: الحال. وعلى هذا بقي تحديد نوع (ما) في البيت، فقد جعلها سيبويه لغوًا، أي: زائدة، وجعل (آية) مضافًا إليها الجملة الفعليّة (يُحبون)[4].

والذي يظهر أنَّ كونه مضافًا إلى الفعل كما نقل أبو حيّان لا يعني أنَّ الشاعر أراد الحال حقيقة؛ فهو قال: وأبلغ الذمِّ ما هو في الحال، فهو ترجيح فقط دون قصد أنَّ ابن جني أخلَّ بالمعنى، ورُبَّما يكون الذمُّ في قصد الشاعر ليس مقصورًا على زمن، إنَّما فقط يريد أنْ يُخبر عن هذا الحدث، وهو حدث حبّ الطعام والحرص عليه وهو ما عُيِّرت به بنو تميم، وصياغة البيت أنَّه يريد إيصال رسالة إلى بني تميم، فقال: يُحبُّون، ولم يقل: تُحبُّون، فليس شرطًا أنْ يكون الذمُّ في الحال، وعليه تجوز الإضافة

---

(١) البيت من الوافر، وهو في طبقات فحول الشعراء ١٦٨/١، والكامل ١٣٩/١، والشيرازيات ٥٦٤/٢، والخزانة ٥١٨/٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٥٩/٣، والتذييل والتكميل ١١٠/١٢، وتمهيد القواعد ٣٢٣٥/٧.

(٣) التذييل والتكميل ١١١/١٢. ولم أجده في البسيط، لابن أبي الربيع، ولا البسيط في النحو، لابن العلج. وذكر أبو حيان ابن العلج في البحر المحيط، حيث قال: «وقال بعض أصحابنا وهو ضياء الدين أبو عبد الله الإشبيليّ، ابن العِلْج، أقام في اليمن، وصنَّف بها، قال في كتابه: البسيط في النحو...» ٤٢٠/٩.

(٤) انظر: الكتاب ١١٨/٣، والتذييل والتكميل ١٠٩/١٢-١١٠، وخزانة الأدب ٥١٨/٦

إلى (ما) المصدريّة، والله تعالى ربي أعلى وأعلم.

وأصل الإضافة أنْ تكون إلى المفرد لا إلى الجملة، ولكننا نرى أنَّ هناك أسماء زمان –سواء أكان في الظرف الحقيقيّ أم في الظرف العُرفيّ– تُضاف إلى الجمل لفظا، فمثال إضافتها إلى الظرف الحقيقيّ قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات:٣٥]، ومثال إضافتها إلى الظرف العُرفيّ: كتبْتُ الدرسَ يومَ قامَ زيدٌ.

وفي الحقيقة الإضافة في ذلك إنَّما هي إلى المفرد، وهو المصدر الذي تضمَّنَتْه الجمل[١]، وقد وضع سيبويه بابًا أسماه: باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء، وقال من ذلك (آية) واستشهد ببيت يزيد، وببيت الأعشى:

بِآيَــةِ تُقْــدِمُوْنَ الخَيْــلَ شُــعْثًا كَــأنَّ عَلَــى سَــنَابِكِهَا مُــدَامَا[٢]

فقدَّر ابن جني (ما) المصدريّة، أي: بآية ما تُقدمون، وجعل الفعل للخطاب، وقال البغداديُّ: «ويؤخذ من تقريره –أي تقرير ابن جني– أنَّ (تُقدمون) بالخطاب، والمشهور أنَّه بالغيبة وعليه المعنى»[٣].

كما جعلوا من تلك الألفاظ: لدُن، ورَيث، وذو، فإنَّهن مثل آية، ولهذه الإضافة شرطان:

الأول: أنَّ مرادفها لا يأخذ حكمها، وما أضيفت هذه الألفاظ إلا شذوذا، قال ابن مالك: «وعلى كل حال في إضافة الثلاثة _الأُوَل_ إلى الجمل شذوذ؛ لتساويها في استبدادها بالإضافة إلى الجمل دون النظائر، كاستبداد (آية) دون علامة، وكاستبداد (لَدُن) دون (لدى) و(عند)، وكاستبداد (ريث) دون (بُطء) و(لُبْث)... وأشذُّ من إضافة الثلاثة إضافة (ذي) بمعنى صاحب إلى مضارع (سلم) مسندا إلى المخاطَب بعد (اذهب)، في قولهم: اذهبْ بذي تسلم...»[٤].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٠٩/١٢.

(٢) البيت من الوافر، نُسب للأعشى في الكتاب ١١٨/٣، وليس في ديوانه، وفي الكامل دون نسبة ٢٨٩/٣، والشيرازيات ٥٦٤ والصدر فيه:

بِآيَــــــةِ يُقْــــــدِمُوْنَ الخَيْــــــلَ زُوْرًا

وكذلك هي ياء في خزانة الأدب ٥١٢/٦. الشعث: جمع أشعث وهو المغبر الرأي. السنابك: جمع سنبك وهو مقدم الحافر. انظر: خزانة الأدب ٥١٤/٦.

(٣) المصدر السابق ٥١٢/٦.

(٤) شرح التسهيل ٢٦٠/٣.

الثاني: أنَّ الفعل الذي تُضاف إليه يكون مُتصرِّفًا، فلا تُضاف إلى (ليس) و(عسى).

وهذا الفعل الذي تُضاف إليه ليس مقيَّدًا باقترانه بـ(ما) بل قد يقترن الفعل المُتصرِّف بـ(ما) أو قد يكون مُجرَّدًا منها، و(ما) على نوعين: مصدريّة ونافية[1]، فكيف تعامل ابن جني –مانع إضافة (آية) دون أخواتها إلى الفعل– في تلك الشواهد التي خلت من (ما)؟

الجواب عن ذلك: قال: إنَّ هناك (ما) مصدريّة مضمرة[2]، وحينئذٍ تكونُ (آية) مضافة إلى مصدر لا إلى الفعل، كما قدَّر في بيت الأعشى.

وإنَّما قلتُ: مانع إضافة (آية) دون أخواتها؛ لأنَّ ابن جني –حسب ما قرأتُ– لم يعترض على هذه الإضافة في تلك الألفاظ كلِّها، بل يكمنُ اعتراضه كلُّه في شواهد إضافة (آية) إلى الفعل، حيثُ إنَّ «إضافة (لدن) و(ريث) إلى الفعل أحقُّ من إضافة (آية)؛ لأنَّ (لدن) تدلُّ على مبدأ الغاية زمانًا أو مكانًا، فإذا دلَّت على المبدأ الزمانيّ فمُجراها مُجرى أسمائه المبهمة ليس ببدع، وأمّا (ريث) فهو مصدر راث يريث إذا أبطأ، فعُومل في الإضافة إلى الجمل معاملة أسماء الزمان في التوقيت»[3]؛ لذلك كان محل اعترض ابن جني على (آية) دون أخواتها، والله تعالى أعلم.

وقال السيرافيّ: «أما (آية) فمعناها علامة، ومنزلتها منزلة الوقت؛ لأنَّ أصل الوقت هو فعل وجد فجعل وقتا لفعل آخر في كونه معه، أو كونه قبله أو بعده، فإذا جعلت قيام زيد علامة لفعل يحدث بعده أو لفعل قد حدث قبله، أو فعل يحدث معه فقد صيّرته كالتأريخ لما قبله وبعد ومعه؛ ألا ترى لو أنَّ قائلا قال لآخر: علامة خروجي إذا أذن المؤذن علم المخاطب بوجود الأذان خروجه، كما أنه إذا قال: خروجي يوم الجمعة علم خروجه بوجود يوم الجمعة»[4].

ونقل أبو حيّان من البسيط: «آية بمعنى علامة، مما يُقيَّد بها الفعل ويُعلم، فأشبه الظرف، وذكر سيبويه أنه مطرد في (آية)[5]، فيُقال في الكلام والشعر، وكذلك قُدِّر في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم:٢٤]، على معنى: آيةُ يُريكم...وقال المبرد: لا يكون مطردًا؛

---

(١) المصدر السابق ٢٥٣/٣.

(٢) المصدر السابق ٢٥٩/٣، والتذييل والتكميل ١١٠/١٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٦٠/٣.

(٤) شرح الكتاب ٣٣٢/٣.

(٥) انظر: الكتاب ١١٩/٣.

لأنَّه محمول على الظرف، ولا يقوى قوة الأصل...»[1].

ومما سبق يتضح ثلاثة مذاهب:

الأول تجويز سيبويه إضافة (آية) إلى الفعل، وهذا ظاهر تأويل سيبويه (ما) في بيت يزيد، لأنَّه جعلها زائدة.

الثاني: المنع مطلقًا عند ابن جني وما وُجد مجردًا من (ما) أَضمر المصدريّة.

الثالث: تجويز ابن مالك هذه الإضافة سواء أكان الفعل مقرونًا بـ(ما) المصدريّة أم مجردًا منها.

وقد مثَّل ابن مالك على (ما) النافية بقول عمرو بن شأس الأسديّ:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلا[2]

فقال ابن مالك: «(آية) فيه مضافة إلى فعل منفي بـ(ما)، وتقدير (ما) المصدريّة قبل (ما) النافية ممتنع، فصحَّت إضافة (آية) إلى فعل مستغنٍ عن (ما) المصدريّة»[3].

فقال أبو حيّان: «وبهذا يُستدلُّ لمذهب سيبويه...»[4].

وقال ابن هشام في: بآيةِ تقدمون....: «فيه حذف موصول حرفيّ غير أنْ وبقاء صلته، ثم هو غير متأتٍّ في قوله الطويل: بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا»[5].

وقال البغداديّ: «تكلَّف الدماميني، وقال: (بل هو متأتٍّ بأنْ تكونَ (ما) مصدريّة و(لا) النافية محذوفة؛ لدلالة ما بعدها عليها، والمعنى: بآية كونهم لا ضعافا ولا عزلا)[6] »[7].

---

(١) التذييل والتكميل ١١٠/١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ١٩٧/١، وشرح التسهيل ٢٥٩/٣، وشرح أبيات المغني ٢٨١/٦-٢٨٤. ألكني: بلِّغْهم عني، وهو من الألوكة وهي الرسالة. العُزْل: جمع أعزل، وهو الذي ليس معه سلاح. انظر: لسان العرب، مادة (أ ل ك) ٣٩٣/١٠، ومادة (ع ز ل) ٤٤٢/١١.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٩/٣.

(٤) التذييل والتكميل ١١٠/١٢.

(٥) مغني اللبيب ٤٨٣/٢.

(٦) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ١٧٧/١.

(٧) خزانة الأدب ٥١٣/٦.

المسألة السادسة والعشرون: الفصل بالظرف بين المتضايفين

نقل ابن عصفور في باب: (ما يجوز للشاعر أنْ يستعمله في ضرورة الشعر) مذهبين للنحْويِّين في ذلك، منها –وهو موضع المسألة– أنَّ الشاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره حتى لو لم يضطر لكون الشعر موضعًا قد أُلِفَتْ فيه الضرائر، وقد نسبَ هذا المذهبَ إلى ابن جني ومن تبِعه، ثم قال: واستدلَّ صاحب هذا المذهب بقول الشمّاخ:

رُبَّ ابْـنِ عَـمٍّ لِسُـلَيْمَى مُشْـمَعِلْ طَبَّـاخِ سَـاعَاتِ الكَـرَى زادِ الكَسِـلْ[1]

ففصل بين (طبَّاخ) وبين ما أُضيف إليه وهو (زاد الكسل)، وقد كان يمكنُه ألا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، بل يجعل (طبَّاخ) مضافًا إلى (ساعات) ويُنصب (زاد الكسل) بـ(طبَّاخ)[2].

وقال ابن يعيش: فهذا يُنشد بنصب (زاد) وإضافة (طبّاخ) إلى (ساعات)، وساغ ذلك؛ لأنَّه لـمّا أضفتَ (طبّاخ) إلى (ساعات) صار بمنزلة المنوَّن، وكان مما ينصب لما فيه من معنى الفعل، فنصب (زاد)[3].

فقال ابن عصفور: «ولا حُجّة لهم في شيء من ذلك... فالذي اضطره إلى الفصل أنَّه لو أضافَ لكان متجوزًا فيه ويجعل الساعات كأنَّها هي المطبوخة في المعنى، إذ لا يُضاف إلى الظرف حتى يتجوز فيه، فإذا فصل كان الكلام حقيقة لا مجازًا، فلمّا أراد الحقيقة اضطُرَّ إلى الفصل»[4].

وقال الأعلم الشنتمريّ: الشاهد فيه إضافة (طبّاخ) إلى (ساعات) على تشبيهها بالمفعول به لا على أنَّها ظرف، ولا تجوز الإضافة إليها وهي ظرف؛ لأنَّ الظرف يُقدَّر فيه حرف الوعاء وهو (في)، والإضافة إلى الحرف غير جائزة، وإنَّما يُضاف إلى الاسم، ولما أضاف الطباخ إلى الساعات اتساعًا ومجازًا عدّاه إلى الزاد؛ لأنَّه المفعول به في الحقيقة[5].

---

(١) البيت من الرجز، ديوانه ٣٨٩-٣٩٠، وهو في الكتاب ١٧٧/١، ومعاني القرآن، للفراء ٨٠/٢، والكامل ١٦١/١، ومجالس ثعلب ٣٠، وأمالي ابن الشجريّ ٥٧٦/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٥٤٩/٢، وخزانة الأدب ٢٣٣/٤.

(٢) انظر: شرح الجمل٥٤٩/٢-٥٥٠.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٨٨/٢.

(٤) شرح الجمل ٥٥٠/٢.

(٥) انظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ١٤٥-١٤٦.

وقال ابن بري: «لا بدَّ أنْ تقدر الساعات تنزّلت منزلة المفعول به حتى كأنَّها مطبوخة، وإنْ كان الطبخ في المعنى إنَّما هو للزاد كما تصير الليلة في قوله:

يَــا سَــارِقَ اللَّيْلَــةِ أَهْــلَ الــدَّارِ[1]

بمنزلة المفعول حتى كأنَّها مسروقة، ولمّا خفض (ساعات) بإضافة (طباخ) إليها انتصب (زاد) على المفعول به؛ لأنَّه المطبوخ في الحقيقة، ومن خفض (زاد الكسل) قدَّر الساعات ظرفًا فاصلًا بين المضاف والمضاف إليه...»[2].

وبعد إيراد آراء النحْويين السابق ظهرت مسألتان تجدر الإشارة إليهما:

الأولى: حكم الفصل بين المتضايفين.

الثانية: إضافة الظرف إلى الاسم.

المسألة الأولى: حكم الفصل بين المتضايفين.

إنَّ الأصل عدم الفصل بين المتضايفين؛ لأنَّهما كالشيء الواحد، والفصل بينهما ممتنع إلا في ضرورة الشعر، فذهب جمهور البصريين إلى منع الفصل إلا في ضرورة الشعر وذلك إذا كان الفاصل ظرفًا أو جارًّا، وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما بل أجازوه نظمًا ونثرًا[3].

فالفواصل التي تفصل بين المتضايفين في ضرورة الشعر: الفصل بالظرف أو الجار، قال سيبويه: «ولا يجوز:

يَــا سَــارِقَ اللَّيْلَــةِ أَهْــلَ الــدَّارِ

إلا في شعر؛ كراهية أنْ يفصلوا بين الجار والمجرور... قال أبو حيّة النميريّ:

كَمَــا خُــطَّ الْكِتَــابُ بِكَــفِّ يَوْمًــا يَهُــوْدِيٍّ يُقَــارِبُ أَوْ يَزِيْــلُ[4] »[5]

وقال عمرو بن قميئة:

---

(١) البيت من الرجز، وهو في الكتاب ١/١٧٥-١٩٣، ومعاني القرآن، للفراء ٢/٨٠، وإيضاح الشعر ٢٠٥، وخزانة الأدب ٤/٢٣٤.

(٢) شرح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، لابن بري ١٦٨-١٦٩.

(٣) انظر: الإنصاف، للأنباري ٢/٣٤٩.

(٤) البيت من الوافر، ديوانه ٥٦، والكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٧، وضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافيّ ١٧٩، والخصائص ٢/٤٠٥، وخزانة الأدب ٤/٤١٩.

(٥) الكتاب ١/١٧٦-١٧٩.

لَمَّـــا رَأَتْ سَـــاتِيْدَمَا اسْـــتَعْبَرَتْ لِلـــهِ دَرُّ الْيَـــوْمَ مَـــنْ لَامَهَـــا[1]

وقال ذو الرمة:

كَـــأَنَّ أَصْـــوَاتَ مِـــنْ إِيْغَـــالِهِنَّ بِنَـــا أَوَاخِـــرِ الـــمَيْسِ أَصْـــوَاتُ الْفَـــرَارِيْجِ[2]

فقد فصل في الأول بين المتضايفين (كف) و(يهوديّ) بالظرف (يومًا)، وفي الثاني فصل بين (درُّ) والموصول الاسمي (مَنْ) بالظرف (اليوم)، وفي الثالث فصل بين (أصوات) و(أواخر) بالجار والمجرور (مِنْ إيغالهن).

وقال ابن جني: «وقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف... فكلما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قُبحُ الفصل بينهما»[3].

وقد نقل أبو حيّان عن يونس أنَّه يُجيز الفصل في الكلام في الظروف غير المستقبلة[4]. وقد جوَّز الكوفيون الفصل بغير الظرف والجار، وهذا ما ذهب إليه أكثرُ المتأخرين كابن مالك[5]، وابن هشام[6]، والأشمونيّ[7] وغيرهم، قالوا يجوز الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام، وهي ثلاث مسائل: أنْ يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله، وإمّا أنْ يكون الفاصل ظرفه، أو أنْ يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه إمّا مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني وإمّا أنْ يكون الفاصل ظرفه، أو أنْ يكون الفاصل قسمًا. وخصصوا للضرورة الشعريّة، أربع مسائل:

١- الفصل بالأجنبي، وهو معمول غيره المضاف فاعلًا كان أو مفعولًا أو ظرفًا.

٢- الفصل بفاعل المضاف أو بالمفعول.

٣- الفصل بنعت المضاف.

---

(١) البيت من السريع، ديوانه ١٨٢، الكتاب ١/١٧٨، وخزانة الأدب ٤/٤٠٥. ساتيدما: اسم جبل.

(٢) البيت من البسيط، ديوانه ٩٩٦، الكتاب ١/١٧٩. ٢/١٦٦، والمقتضب ٤/٣٧٦، والخصائص ٢/٤٠٤، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ ١٠٨٣، وخزانة الأدب ٤/١٠٨. الإيغال: الإبعاد. الميس: شجر يتخذ منه الرحال. الفراريج: جمع فرّوجة وهي صغر الدجاج. انظر: خزانة الأدب ٤/١٠٩-١١٠.

(٣) الخصائص ٢/٣٩٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٢.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ٢/٧٧.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٣/١٥١.

(٧) انظر: شرح الأشموني ٢/٤١٦-٣١٧.

٤- الفصل بالنداء.

والمسألة الأولى من المسائل التي خصصوها للضرورة الشعريّة هي موضع المسألة، وأخصُّ منها الظرف دون غيره، وقد سبَق بيانُ ذلك بالتمثيل وآراء العلماء.

المسألة الثانية: إضافة الظرف إلى الاسم.

وليس المراد هنا إضافة المفرد أو الجملة الاسميّة أو الفعليّة إلى الظرف فهذا قياس مطرد، بل المراد في هذه المسألة إضافة الظرف إلى الاسم، مثل أنْ يُقال: يا سارقَ الليلةِ... فقد جوَّز بعضُ النحْويين في بيت الشماخ إضافة (طبّاخ) إلى ساعات على سبيل الاتساع، بأنَّ الساعات عندما تُضاف إلى الطبّاخ فإنَّ الساعات بمنزلة التنوين فبطلت الإضافة، وانتصب الزاد انتصاب الاسم بالفعل، مثل قول الأعلم السابق: ...لما أضاف الطباخ إلى الساعات اتساعًا ومجازًا عدّاه إلى الزاد؛ لأنَّه المفعول به في الحقيقة.

وقال سيبويه: هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى: «وذلك قولك: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار، وتقول على هذا الحدِّ: سرقْتُ الليلةَ أهلَ الدار، فتجري الليلة على الفعل في سَعة الكلام... فاللفظ يجري على قوله: هذا معطي زيدٍ درهمًا، والمعنى إنَّما هو في الليلة... غير أنَّهم أوقعوا الفعل عليه لسَعة الكلام... وكذلك لو قلت: هذا مُخرِجُ اليومِ الدرهمَ، وصائدُ اليومِ الوحشَ...»[1].

وقال في موضع آخر: «فإنْ نونت فقلت: يا سارقًا الليلةَ أهلَ الدار، كان حدُّ الكلام أنْ يكون أهل الدار على سارقٍ منصوبا، ويكون (الليلة) ظرفًا؛ لأنَّ هذه موضع انفصال... وقال في بيت الشماخ: لو نوَّن وقال: طباخٍ، صار بمنزلة (طبختُ) تُجريها مجرى السارق حين نوَّنت على سَعة الكلام»[2].

وكلام سيبويه هنا على رواية من نصب (الزاد)، بأنْ تكون مفعولًا ثانيا، وإضافة الساعات إلى (طبّاخ) على التشبيه بالمفعول به لا على الظرف، وقد بينتُ كلامه في لو أنَّ (الزاد) مجرورة، عندما قال لا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار.. فعليه نقيس. وإنَّما كلامه هذا يجري على كون المضاف في معنى الفعل، مثل: سارق، وطبّاخ، أمّا إذا كان المضاف ليس كذلك فلا يُضاف إلى الظرف على

---

(١) الكتاب ١/١٧٥-١٧٦.

(٢) المصدر السابق ١/١٧٦-١٧٧.

التشبيه بالمفعول، وقد استشهد على ذلك بقول أبي حية النميريّ: كما خط الكتاب بكف يوما... ففي هذا البيت فصلٌ بين المتضايفين بالظرف، ولا يجوز إضافة (كف) إلى (يوما)؛ للسبب المذكور.

فتوجيه الذين ذهبوا مذهب ابن جني[1] كتوجيه سيبويه في حالة نصب (الزاد)، ولو أنَّ ابن عصفور ذكر البيت بجر الزاد عن طريق الفصل، ورد على توجيههم بنصب الزاد، واعتراضه على إضافة (طبّاخ) إلى الساعات بأنْ تكون الساعات حينئذ هي المطبوخة مجازًا، والشاعر يريد الحقيقة، وفي كلام ابن عصفور إشعار لما قاله سيبويه من إضافة الظرف إلى الاسم جوازًا، لكنه لمّا نظر إلى المعنى وجده فاسدًا لزعمه أنَّ الشاعر أراد الحقيقة لا المجاز.

قال ابن مالك: «ويُتوسَّعُ في الظرف المتصرف، فيجعل مفعولًا به مجازًا...»[2]. هذا مذهب البصريين. وفصَّل الكوفيون، فزعموا أن ما كان العمل في جميعه انتصب على التشبيه بالمفعول به، ولا يجوز انتصابه على الظرف؛ لأنَّ الظرف يلزم عندهم أنْ يكون العمل في بعضه من جهة أنَّه ينتصب على تقدير (في)، و(في) للتبعيض عندهم، وإنْ كان العمل في بعضه جاز أنْ يكون انتصابه على الظرف، أو على التشبيه بالمفعول به[3].

(١) أعني ذهبوا مذهبه في أنَّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره حتى لو لم يضطر.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٤٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٨/٨٥.

المسألة السابعة والعشرون: الإتيان بالفاعل بعد المصدر المنوَّن

ذهب الفراء إلى أنَّه لا يجوز أن يُلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون. قالوا: وحمله على ذلك أنَّه لم يُسمع[١]. «ورَدَّ البصريُّون عليه هذا، واستدلوا على ورورد ذلك بقول الفرزدق:

حَــرْبٌ تَــرَدَّدُ بَيْــنَهُمْ بِتَشَــاجُرٍ –قَــدْ كَفَّــرَتْ آبَاؤُهَــا– أَبْنَاؤُهَــا[٢]

قالوا: التقدير: بتشاجرٍ أبناؤُها قد كفَّرَتْ آباؤُها، أي: لبست الدروع»[٣].

وقال السيرافيُّ: «وقوله: قد كفَّرت آباؤُها أبناؤُها، فآباؤُها يرتفعُ بـ(كفَّرت)، ومعناه لبست السلاح وتغطَّت به، ويرتفعُ (أبناؤُها) بـ(تشاجر) كما يرتفع الفاعل بالمصدر، كأنَّه قال: حرب تَرَدَّدُ بينهم بأنْ يتشاجرَ أبناؤُها فلبست الآباءُ السلاحَ بتشاجرِ الأبناء، وكان ينبغي ألا يفرق ما قد ارتفع بـ(تشاجر) وبين (تشاجر) بقوله: (قد كفَّرت)؛ لأنَّ ما يعمل فيه المصدر بمنزلة الصلة...»[٤].

واعترض أبو حيّان على استشهاد البصريين حيث قال: «هذا البيت لا حُجة فيه، بل الظاهر أنَّ قوله: (آباؤها أبناؤها) مبتدأ وخبر، أي: آباؤُها في ضعفِ الحلومِ مثلُ أبنائِها؛ ألا ترى أنَّ قبله ما يدلُّ على هذا المعنى، وهو قوله:

هَيْهَــاتَ قَــدْ سَــفِهَتْ أُمَيَّــةُ رَأْيَهَــا فَاسْــتَجْهَلَتْ، حُلَمَاؤُهَــا سُــفَهَاؤُهَا[٥]

إذ التقدير: حلماؤُها مثلُ سفهائِها، فكذلك يكون تقدير: (آباؤها أبناؤها)»[٦].

وقد ذكر السيرافيّ من قبلُ هذا الإعراب الذي قال به أبو حيّان؛ لأنَّ السيرافيّ ذكر الوجهين، لكنَّه رجَّح القول الثاني وهو رفع (آباؤُها أبناؤُها) على أنْ يكونا مبتدأً وخبرًا، وكذلك (حلماؤُها سفاؤُها)، والمعنى عنده أنَّ حليمهم صار سفيهًا، ومن طول تردد الحرب صارت أصاغرها ومن نشأ فيها

---

(١) نقله ابن عصفور في شرح الجمل ٢٥/٢، وأبو حيّان في التذييل والتكميل ٧٤/١١.

(٢) البيت من الكامل، نُسب في أكثر من كتاب إلى الفرزدق وليس في ديوانه، وفي شرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٤٤/١، والمسائل البصريّات، للفارسيّ ٨٨٢/٢، والتذييل والتكميل ٧٤/١١.

(٣) المصدر السابق ٧٤/١١.

(٤) شرح الكتاب ٢٤٦/١.

(٥) البيت في شرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٤٤/١، والمسائل البصريّات٨٨٢/٢، والتذييل والتكميل ٧٥/١١.

(٦) المصدر السابق ٧٥/١١.

كبارًا[1]، فهما متوافقان في معنى البيت الأول: هيهات قد سفهت...، ولكنَّهما يختلفان في معنى البيت الثاني: حرب تردد بينهم...، وإنْ كانا قد اتفقا في الإعراب، فالسيرافيّ على معنى أنَّ الأبناء صاروا كبارًا بسبب طول الحرب، في أنَّ حليمَهم صارَ سفهيًا، فالتحولُ من حال إلى حال رابطٌ بين البيتين، وهذا ظاهر كلام السيرافيّ.

أمّا أبو حيّان فعلى معنى أنَّ الأبناء صغارٌ فهم ليسوا من الحُلماء فكذلك الآباء فإنَّهم كصغارهم، وكأنَّ الأبناء كناية عن السفه، وكان دليله على هذا المعنى البيت السابق أنَّه مرفوع على الابتداء والخبر؛ لأنَّ المعنى عليه، وكأنَّ مَنْ أقرَّ معنى: أنَّ الآباء لبست السلاح بسبب تشاجر الأبناء قد بتر الدليل فوقع في غير المراد، وهذا ظاهر اعتراض أبي حيّان، والله تعالى أعلم.

والمصدر نوعان: مصدر مُقدَّر بـ(أنْ) والفعل، ومصدر مُقدَّر بالفعل وحدَه، أمّا الأول فمثل: يُعجبني ضربُ زيدٍ عَمرًا، أي: أنْ ضربَ زيدٌ عَمرًا، وأمّا الثاني فمثل: ضربًا زيدًا، أي: اضربْ زيدًا ضربًا، فهذان يعملان عمل الفعل، أمّا المصدر المؤكد لفعله أو المبيِّن فلا يدخل في هذا الباب ولا يعمل عمل الفعل، وسأقتصر على النوع الأول العامل، وهو المصدر المقدر بـ(أنْ) والفعل؛ لأنَّه الموضع العام للاعتراض، ولهذا المصدر أحوالٌ ثلاث:

الأول: أنْ يكون المصدر مضافًا إمّا للفاعل أو للمفعول، فمثال إضافة المصدر إلى الفاعل وقد نصب مفعولًا قول الشمّاخ:

وَهُــنَّ وُقُــوْفٌ يَنْتَظِــرْنَ قَضَــاءَهُ بِضَـاحِيْ عَـذَاةٍ أَمْـرَهُ وَهْـوَ ضَـامِزُ[2]

يريد: قضاءهُ أمرَهُ، فأضاف الفاعل إلى المصدر ونصب المفعول.

الثاني: أنْ يكون المصدر معرَّفًا بأل، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، مثل: يُعجبني الضربُ زيدٌ عَمرًا.

الثالث: أنْ يكون المصدر منوَّنًا فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، مثل: يُعجبني ضربٌ زيدٌ عَمرًا، وهنا الموضع الخاص لموضع الاعتراض والمسألة، ولقد عُلِم أنَّ الفراء منع الإتيان بالفاعل بعد المصدر المنون،

---

(١) انظر: شرح الكتاب ٢٤٦/١.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٤٤، وهو في المقتضب ١٥/١، والمسائل الشيرازيّات ٦١٢/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٢٩٦/١، الضاحي: الظاهر، وما يبرز من الأرض للشمس. العذاة: الأرض الكريمة. الضامز: الساكت الذي أغلق فاه. انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسيّ ٢٧.

فقد قال سيبويه: «باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه وذلك قولك:...عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عَمرًا...»[١].

وقال أبو حيّان: «الذي يظهر هو مذهب الفراء؛ لأنَّ ما أورده سيبويه وغيره من المصدر المنون في لسان العرب لم يُذكر بعده فاعل، ولم يذكره سيبويه إلا في نفس عبارته... وليس في لفظه ما يدلُّ على أنَّه محكي عن العرب، فيحتمل أنْ يكون ذلك رأيًا منه، بل هو ظاهر كلامه وقياس منه؛ لأنَّه قال[٢]: لأنَّك كما تقول: عجبت من أنْ ضربَ زيدٌ عمرًا ينبغي أنْ تقول: عجبتُ من ضرْبٍ زيدٌ عمرًا. وكأن سيبويه لم ير مانعًا يمنع من ذلك إذ نزل منزلة: (أنْ يفعل)، والفاعل يظهر مع (أنْ يفعل)، فينبغي أنْ يظهر مع ما نزل منزلته...»[٣].

أراد أبو حيّان من قوله: (إلا في نفس عبارته) أي العبارة التي مثّل بها سيبويه وليس فيها ما يدلُّ أنَّ العربَ نطقت بهذه العبارة.. فظاهر تمثيل سيبويه خلاف ما أقرّه الفراء من عدم الجواز، ويظهر من تمثيل سيبويه الإقرار بالجواز، وما ذهب إليه سيبويه ذهب إليه المبرد من بعده، حيث قال: «...وإنْ نوَّنت أو أدخلت فيه ألفًا أو لامًا جرى ما بعده على أصله، فقلت: أعجبني ضربٌ زيدٌ عَمرًا...»[٤].

وقد قال ابن عصفور ردًّا على منع الفراء الإتيان بالفاعل بعد المصدر المنون: وذلك باطل بدليل قول الفرزدق[٥]. فأقرَّ ابن عصفور جواز ذلك.

وقال أبو حيّان: «والذي ينبغي أن يُعوَّل عليه مذهب الفراء؛ لأنَّه سامع لغة من العرب، وقد نفى ذلك عن لسانهم، مع أنَّ الكوفيين أوسع سماعًا وأتبع لشواذ كلام العرب من البصريين»[٦].

ويُلخص ذلك بأمرين:

الأول: مذهب البصريين الجواز.

الثاني: مذهب الكوفيين المنع، قال الكوفيون: «متى ذُكر بعد المصدر المنون مرفوع أو منصوب

---

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) لم أجد قول سيبويه هذا في كتابه، وليس في أي كتاب من شُراح الكتاب.

(٣) التذييل والتكميل ١١/٧٥.

(٤) المقتضب ١/١٤.

(٥) انظر: شرح الجمل ٢/٢٥.

(٦) التذييل والتكميل ١١/٧٥.

فإنَّما هو محمول على إضمار فعل يُفسره المصدر من لفظه، فإنْ وُجد مثل: عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عَمرًا، فالتقدير: ضربَ زيدٌ عمرًا...»[1].

وللمصدر المنون عند الكوفيين حالات ثلاث ذكرها أبو حيّان على النحو الآتي:

الحالة الأولى: أنْ يكون السابق المفعول والمتأخر الفاعل، مثل: يعجبني ضربٌ في الدار زيدًا عمرٌو، قاله هشام.

الحالة الثانية: أنَّه إذا نوّن المصدر، وجرى بعده الفاعل والمفعول فسبيله أنْ يُفصل بينهما وبينه، فيقال: يعجبني قيامٌ أمس زيدٌ، وهو أحسن من قولك: قيامٌ زيدٌ.

الحالة الثالثة: أنَّه إذا رُفع الاسم بعد المصدر المنون المحجوز اختير أنْ يكون ذلك في المدح والذم؛ كقولك: عجبتُ من قراءة في كلِّ حالٍ القرآنُ، أي: يُقرأ القرآن... هذا أجود عندهم من قولك: يسوءني ضربٌ في كلِّ حالٍ زيدٌ، أي: يضربُ زيدٌ[2].

---

(١) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع ١٠١٧.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١١/٨١-٨٢.

المسألة الثامنة والعشرون: جرّ المعطوف على منصوب اسم الفاعل

قال ابن مالك: «وقد يُجَرُّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويَندر ذلك بعد غير (ليس) و(ما). وقد يُفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل»[(١)]، وأنشد قول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ[(٢)]

خرَّج البيت على أنَّ المنصوب باسم الفاعل يُجرُّ كثيرًا بإضافته إليه، فكأنَّه إذا انتصب مجرور، فكلمة (صفيف) معمول اسم الفاعل (مُنضِج) وهو منصوب في البيت؛ لذلك قال: فكأنَّه إذا انتصب مجرور، ورغم أنَّه منصوب في البيت إلا أنَّ ابن مالك جوَّز العطف على هذا الاسم المنصوب ويكون المعطوف مجرورًا، وذلك مشروط بالاتصال كاتصال (مُنضِج) بـ(صفيف)، فلو كان هناك فاصل بين العامل والمعمول لم يجز جرّ المعطوف على معمول اسم الفاعل، نحو أن يقال: من بين مُنضِج بالنار صفيف شواء؛ «لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجرّ؛ فلذلك لا يجوز جرُّ المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله»[(٣)].

واعترض أبو حيّان على استشهاد ابن مالك، وقال: «وأما البيت فلا شاهد فيه، وإذا جعل معطوفًا على مراعاة جرّ (صفيف) فسد المعنى؛ لأنَّه يصير التقدير: من بين مُنضِج صفيف أو قدير، فكأنَّه قال: من بين منضج أحد هذين، فيكون قد قسم الطهاة -وهم الطباخون- إلى قسمين: أحدهما مُنضِج صفيف أو قدير، والآخر لم يذكره؛ لأن (بين) تقتضي وقوعها بين شيئين أو أشياء، ولا تدخل على شيء واحد»[(٤)].

فقد قسَّم الشاعر الطُّهاة قسمين:

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٨٥، والتذييل والتكميل ٤/٣١٥-٣١٨.

(٢) من الطويل، ديوانه ٢٢، وإيضاح الشعر ٣٨٢. الصفيف: المرقق، وهو المصفوف على الحجارة لينضج. القدير المعجّل: اللحم المطبوخ في القدر، وجعله معجّلا؛ لأنَّهم كانوا يستحسنون تعجيل ما كان من الصيد ويستطرفونه ويصفونه في أشعارهم. انظر: ديوانه ٢٢.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/٣١٨.

(٤) المصدر السابق ٤/٣١٨.

الأول: صنف ينضج شواء مصفوفًا على الحجارة في النار.

الثاني: صنف يطبخ اللحم في القدر.

فهذان صنفان أرادهما امرؤ القيس، فلو كان (قدير) معطوفًا على (صفيف) لفسد المعنى الذي قصده الشاعر؛ ويبقى في النفس شيءٌ غائب، لاقتضاء (بين) شيئين.

فقال أبو حيّان: «وإنما تأوله شيوخنا على أنْ يكون (أو قدير) معطوفًا على قوله: (مُنضِج) لا على محلِّ (صفيف)، ويكون على حذف مضاف، و(أو) بمعنى الواو، والتقدير: من بين مُنضِجٍ صفيفَ شواءٍ أو طابخٍ قدير، ثم حذف (طابخ)، وأقيم المضاف إليه مقامه، وتكون إذ ذاك (بين) قد وقعت بين شيئين، وهما: منضج صفيف شواء، وطابخ قدير معجل، ويكون التقسيم صحيحا»[(١)]

وقد جاءت (أو) مكان الواو في (بين)، قال الشاعر:

قَــوْمٌ إِذَا سَــمِعُوا الصَّــرِيْخَ رَأَيْــتَهُمْ مِــنْ بَــيْنِ مُلْجِــمِ مُهْــرِهِ أَوْ سَــافِعِ[(٢)]

فـ(أو) بمعنى الواو؛ لأنَّ (بين) تقتضي الإضافة إلى متعدد، فلو بقيت (أو) على كونها لأحد الشيئين لزم إضافة (بين) إلى شيء لا تعدد فيه[(٣)].

فقال ناظر الجيش: «وما ذكره من الفساد على تخريج المصنف غير ظاهر؛ لأنا نقول: (أو قدير) معطوف على (صفيف) عطف توهم، والمعنى على التعدد؛ لأنَّ (أو) بمعنى الواو فليس المعنى ما بين منضج أحد هذين بل المعنى ما بين مُنضِج صفيف وقدير أي: مُنضِج قدير، والشيخ[(٤)] قد اعترف بأن (أو) هاهنا بمعنى الواو فيتمّ كلام المصنف دون فساد، ولا يحتاج إلى تقدير مضاف وهو طابخ كما قدره الجماعة الذين نقل عنهم الشيخ ذلك»[(٥)].

والذي يظهر أنَّ لجرِّ (قدير) تخريجين وكلاهما صواب من حيث استقامة المعنى المقصود:

---

(١) المصدر السابق ٣١٩/٤.

(٢) البيت من الكامل، نسب إلى حميد بن ثور في ديوانه ١١١، ولعمرو بن معد يكرب في الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشريّ ٢٧٢/٤، وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ٣٦٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢، والبحر المحيط ٤٧٧/٣، والتذييل والتكميل ١٣٥/١٣. ملجم: ألجم فرسه، أي: أدخله في فمه. سافع: ممسك برأس فرسه؛ ليركبه بسرعة. شرح أبيات المغني ٥٣/٢.

(٣) انظر: شرح شواهد المغني ٢٠٠-٢٠١.

(٤) يريد أبا حيّان.

(٥) تمهيد القواعد ١٢٤٩/٣.

الأول: عطْف (قدير) على (مُنضِج) وتكون (قدير) مقامة مُقام المضاف المحذوف (طابخ)، وتكون إذ ذاك (بين) قد وقعت بين شيئين، وهما: مُنضِج صفيف شواء، وطابخ قدير مُعجَّل.

الثاني: العطف على التوهم، فجَرَّ (قدير) توهمًا أنَّ معمول اسم الفاعل مضاف إليه مجرور، مع بقاء معنى التعدد كما قال ناظر الجيش.

والأول أقرب؛ لأنَّ الحمل على الأصل المطرد أحسن من الحمل على التوهم.

ومعمول اسم الفاعل لا يخلو من أنْ يكون منصوبًا أو مجرورًا، فإنْ كان منصوبًا كان التابع منصوبًا، قال ابن عصفور: «وإذا أتبعت معمول اسم الفاعل المرفوع أو المنصوب كان التابع على حسبه في الإعراب»[(١)]، ولذلك قال أبو حيّان: «وأصحابنا لا يجيزون: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو»[(٢)].

وأجاز الكوفيُّون في المعطوف على المنصوب الجر، فيقولون: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو، حملًا على موضع (زيد)، ومن هؤلاء الكوفيِّين الفراء، قال: «وتقول: أنت آخذٌ حقَّك وحقِّ غيرِك، فتُضيف في الثاني وقد نوَّنت في الأول؛ لأنَّ المعنى في قولك: أنت ضاربٌ زيدًا وضاربُ زيدٍ سواء، وأحسن ذلك أنْ تحول بينهما بشيء كما قال امرؤ القيس: فظل طهاة اللحم من بين منضج... فنصب (الصفيف) وخفض (القدير) على ما قلتُ لك»[(٣)].

أمّا قولهم: (حملًا على موضع زيد) فإنَّ العطف على المحلِّ يكون بالنظر إلى الأصل، مثل: ما مِنْ رجلٍ قادمٌ، قالوا في (رجل) إنَّه مجرور لفظا، ومرفوع محلًّا؛ وما قرنوا ههنا المحلَّ بالرفع إلا لأصالة الرفع؛ لأنَّ (رجل) في موضع الابتداء لولا الجر بالحرف الزائد، فكذلك (زيد) منصوب في الأصل على المفعوليّة، فكيف يُحمل على موضع (زيد) والجرُّ فرع؟

أمّا إنْ كان معمول اسم الفاعل مجرورًا فلا يخلو من أنْ يكون التابع نعتًا أو تأكيدًا أو بدلًا أو عطفا:

١- إنْ كان التابع نعتًا أو تـأكيدًا فإنَّه يتبعُه على اللفظ فقط، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ الفاضلِ نفسِه، أو يتبعُه على اللفظ والموضع، فتجرّ أو تنصب.

٢- إنْ كان التابع بدلًا أو عطفًا فإمَّا أنْ يكون اسم الفاعل عاريًا من (أل) أو مقرونًا بها: إنْ كان

---

(١) المقرّب ١/١٢٥.

(٢) التذييل والتكميل ٤/٣١٨.

(٣) معاني القرآن ١/٣٤٦.

عاريًا من (أل) فالجرُّ والنصب، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أخيك وعمرٍو، وهذا ضاربُ زيدٍ أخاك وعمرًا. وهذا إنْ لم يشترط المُحْرز للموضع، وأمَّا من شَرَطَه فلا يجيز النصب، بل إنْ نَصَب في العطف أضمر له ناصبًا[1]. وهذا ظاهر قول سيبويه: «وإن شئْتَ نصبْتَ على المعنى، تُضمر له ناصبًا»[2].

وإنْ فُصِل بين معمول اسم الفاعل والمعطوف بفاصل كان النصب أقوى، مثل: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا، كلما طال الكلام كان أقوى[3]، فمن ذلك قراءة من قرأ: ﴿**وَجَاعِلِ اللَّيلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾[4] [الأنعام:٩٦].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٥٣.

(٢) الكتاب ١/١٦٩.

(٣) المصدر السابق ١/١٧٤.

(٤) هذه قراءة جمهور السبعة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائيّ (وجعَل)، فلا شاهد فيها. حُجة القراءات، لابن زنجلة ٢٦٢.

المسألة التاسعة والعشرون: إعمال فَعيلٍ وفَعِلٍ

استشهد سيبويه بقول ساعدة بن جُؤَيَّة على إعمال فَعيل:

حَتَّــى شَــآهَا كَلِيْــلٌ مَوْهِنًــا عَمِــلٌ بَاتَتْ طِرَابًا، وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[1]

ولا يجوز إعمال (فعيل) عند المبرد، فقال: إنَّ (مَوهِنًا) منصوب على الظرفيّة بـ(كليل)، وقال: ومما يدلُّ على ذلك أنَّه من (كَلَّ) و(كَلَّ) لا يتعدى، فكذلك ما أُخِذ منه[2].

واعترضَ ابن عصفور على المبرد، وقال: «وهذا الذي ذكره فاسد؛ لأنَّ (كليل) -على مذهب سيبويه- إنَّما يكون من (كَلَّلَ). فإنْ قيل: فلعلَّه كما ذكر أبو العباس من أنَّ (مَوهِنًا) منصوب على الظرفيّة، كأنّه قال: كليلٌ موهنًا، أي ضعيف في موهن.

فالجواب: أنَّه إن حُمل على ما ذهب إليه المبرد تناقض مع قوله: وبات الليلَ لم ينمِ، ألا ترى أنَّه إذا ضعف مَوهِنًا وكان عمِلًا في وقت آخر، فإنَّه في الوقت الذي ضعف فيه قد نام؟ وكذلك أيضًا إنْ جُعِل (عَمِل) بمعنى (تعِب) كما ذهب إليه بعض الناس كان متناقضًا؛ لأنَّه إذا كان ضعيفًا تعِبا في موهن فقد ينام في ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله: وبات الليلَ لم ينمِ، فثبت أنَّ (كليل) بمعنى مُكِلّ مَوهِنًا؛ لكثرة خفقه فيه، كما يُقال: أتعبْتَ نهارَك بكثرة عملك فيه...»[3].

كذلك اعترض أبو حيّان على كونها ظرفيّة، قال: «...وتوزعوا في ذلك، فقيل: (كليل) بمعنى (كالّ)، و(موهنًا) منصوب على الظرف. وهذا التأويل ليس بجيِّد؛ لأنَّه يتنافى صدر البيت وعجزه؛ لأنَّه قال: وبات الليلَ لم ينمِ، ولا يمكن أنْ يوصف بأنه كالّ في أوقات الليل. وأيضًا فإنه قال: عَمِلٌ، وهو يدلُّ على كثرة العمل. ولا التفات إلى قول أبي الحكم بن بَرَّجان اللُّغويّ من أنَّ (عَمِل) في البيت معناه تَعِبٌ[4]؛ لأنَّ آخر البيت يدفع هذا التأويل»[5].

---

(١) البيت من البسيط، وهو في الكتاب ١/١١٤، وشرح أشعار الهذليين، للسُّكَّريّ ١١٢٩، وهو فيه لساعدة بن جؤية، وإيضاح الشعر ٥٠٣. شآها: شاقها. كليل: ضعيف، ويريد: برق ضعيف لكثرة ما برق طوال الليل. الموهن: آخر الليل. انظر: لسان العرب، كل ذلك ورد في مادة (ش أ و) ١٤/٤١٨.

(٢) انظر: المقتضب ٢/١١٥، شرح الجمل، لابن عصفور ١/٥٦٣.

(٣) المصدر السابق ١/٥٦٤.

(٤) والذي يظهر أنَّ أبا الحكم (٦٢٧هـ) هو المشار إليه في كلام ابن عصفور، عندما قال: كما ذهب إليه بعض الناس.

(٥) التذييل والتكميل ١٠/٣١٥.

ونسب ابن الأثير القول بالظرفيّة إلى المازنيّ[1] ونسب أبو حيّان ذلك إلى أبي عمرو بن العلاء[2].

وقال ابن مالك «إنما ذكر سيبويه هذا البيت ـ يعني: حتى شآها كَليلٌ مَوْهِنًا ـ شاهدًا على أنَّ فاعِلاً قد يُعدَل به إلى فَعيلٍ وفَعِلٍ على سبيل المبالغة، كما يُعدَل به إلى فَعُولٍ وفَعَّالٍ، فذكر هذا البيت لاشتماله على كَليل للعدل به عن كالٍّ، وعلى عَمِلٍ للعدل به عن عامِل، ولم يتعرض لوقوع الإعمال»[3].

ونصُّ سيبويه في كتابه صريح، تحدَّث عن الإعمال لا العدل، وسأبين نصَّ سيبويه بعدُ.

وأمَّا إعمال (فَعِلٍ)، فقد استشهد سيبويه ببيت لبيد بن ربيعة:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومُ[4]

فقال: (شَنِج) عمِل في (عِضادة)[5]، ونقل ابن عصفور عن المبرد أنَّه لا يجوز عنده ذلك، فجعل (عِضادة) منصوبة على الظرفيّة، كأنَّه قال: في عِضادة سَمْحَج، حيثُ قال: إنَّ الظروف لا يُنكر أنْ تعمل فيها هذه الأمثلة[6]، إذ قد تعمل فيها روائح الأفعال، وأمّا الذي ينكر إعمالها فيه المفعول به[7].

واعترض ابن عصفور على المبرد حيث قال: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنَّ العضادة اسم للقوائم، والأسماء ما عدا اسم الزمان والمكان لا تجعل ظروفًا تقاس، وأيضًا فإنَّ المعنى يفسد؛ لأنَّه يكون إذ ذاك قد شبَّه فرسه في الجري بحمار منقبض في قوائم أتان، وذلك مناقض لما يريد من وصفه بالجري، فثبت أنَّ شَنِجًا هذا بمعنى مُشْنِج، كأنَّه قال: مُشْنِج عِضادةَ سَمْحَج، فيكون إذ ذاك قد شبَّهَ

---

(١) انظر: البديع، لابن الأثير ٥٠٩/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣١٦/١٠.

(٣) شرح التسهيل ٨٠/٣-٨١.

(٤) البيت من الكامل، ديوانه ١٢٥، وهو في الكتاب ونُسب إلى عمرو بن أحمر ١١٢/١، وليس في ديوانه، وهو في شرح أبيات سيبويه ١٩/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٩٠/٤، والمقاصد النحْويّة ١٤٠٥/٣، وخزانة الأدب ١٦٩/٨. المسحل: الفحل من الحمر. شَنِج: لزم أو قبض. عِضادة: الناحية وأراد قوائم الأتان. السمحج الطويلة. سراته: أعلى الظهر. ندب: خدوش وآثار. كلوم: جروح. انظر: شرح الديوان للطوسي ١٨٥.

(٥) انظر: الكتاب ١١٢/١.

(٦) يقصد الأمثلة الخمسة وهي: فَعُول، فَعَّال، مِفْعال، فَعِيل، فَعِل.

(٧) انظر: شرح الجمل ٥٦٣/١.

فرسه بحمار يُطارد أتانًا فهو يعضها وهي تعضّه»[1].

فلشدة الحمار وصلابته قد لازم الأتان وقبض الناحية التي بينها وبينه ولم يحجزه عن ذلك رمحها وعضها اللَّذان بسراته منها ندب وكلوم، ولو كان ظرفًا لكان المعنى أنَّ المسحل شنجٌ متقبض في ناحية السمحج مهينٌ. قد شعفه عضها ورمحها، فكيف يشبِّهُ أحدٌ ناقتَه بمسحل هذه صفته؟![2].

والذي يظهر أنَّ المبرد فسَّرها ظرفًا؛ لأنَّها بمعنى الجنب، وما أراد الشاعر الجهة بل أراد اسم العضو، وعليه لا تكون ظرفيّة بمعنى الجهة، والله تعالى أعلم.

والمشتقات تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل، وهناك أمثلة خمسة عملت عمل اسم الفاعل، وهي: فَعُول، وفعَّال ومِفعال، وفَعِل وفَعيل، فإنها تعمل عمل اسم الفاعل وليست بأسماء فاعلين، بل هي للمبالغة، وفعل المبالغة والتكثير أبدًا على وزن (فعّل) بتضعيف العين، واسم الفاعل من (فعّل) (مُفعِّل)، فهذه الأمثلة إذن وقعت موقع (مُفعِّل)[3].

قال سيبويه: «وأجروا اسم الفاعل ،إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعلٍ؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدَّثَ عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعَّال ومِفعال، وفَعِلٌ. وقد جاء: فَعيلٌ كرحيمٍ وعَليم وقَدير وسَميع وبَصير، يجوز فيهنّ ما جاز في فاعِل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار...»[4].

ولأنَّ المسألة في (فَعيل) و(فَعِل) فسيكون الحديث عنهما دون أخواتهما، فقد انقسم النحْويُّون إزاء هذين المعنيين ثلاثة أقسام:

الأول: ذهب سيبويه إلى جواز إعمالهما بالشروط التي هي مُشترَطة في اسم الفاعل.

الثاني: منع أكثرُ البصريين –ومنهم المبرد[5] والمازنيّ[6]– إعمالهما.

الثالث: فرَّق الجرميُّ بينهما، فأجاز إعمال (فَعِلٍ) ولم يُجِز إعمال (فَعيل)[7].

---

(١) المصدر السابق ٥٦٣/١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١٧٠/٨.

(٣) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٥٦٠/١.

(٤) الكتاب ١١٠/١.

(٥) انظر: المقتضب ١١٦/٢، والانتصار ٦٨-٧٢.

(٦) انظر: شرح الكتاب، للسيرافيّ ٤٤٣/١، والبسيط، لابن أبي الربيع ١٠٥٨/١.

(٧) انظر: الأصول ١٢٤/١، وشرح الكتاب، للسيرافي ٤٤٤/١، والبديع، لابن الأثير ٥٠٩/١.

ونقل أبو حيّان عن أبي عمرو أنَّه فرَّق كذلك وأجاز إعمال (فَعِل) على ضعف، وخالف إعمال (فَعيل)[1].

وقد ورد ذلك في الشعر والنثر، مثل بيت ساعدة ولبيد، وقد قال عبيد الله الرقيات:

فَتَاتَانِ: أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيْهَةٌ هِلَالًا، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا[2]

حيثُ أعمل (شبيهة) مؤنث شبيه مع كونه من أشبه، كـ(نذير) من (أنذر)، وقد يقال إنه على إسقاط حرف الجر، أي: فشبيهةٌ بهلالٍ[3]. أمَّا إعمال (فَعِل) فقد أنشد زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُوْنَ عِرْضِيْ جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيْدُ[4]

فأعمل (مَزِق) في (عرضي). وكذلك ما أنشده سيبويه:

حَذِرٌ أُمُوْرًا، لَا تَضِيْرُ وآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ[5]

فقد أعمل (حَذِر) في (أمورًا). وقد طعن سيبويه في هذا البيت، فقد نقل ابن عصفور عن المبرد أنَّ المازنيَّ روى أنَّ اللاحقيَّ[6] قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (فَعِل)، فعملتُ له هذا البيت[7]، وقيل: إنَّ هذا القول يُنسب إلى ابن المقفع[8]، فقال أبو حيّان: «وكونهم اختلفوا في تسمية هذا الواضع دليل على أنَّها رواية موضوعة، وأيضًا فقد أقرَّ هذا الواضع على نفسه بالكذب، والوضع على العرب، فلا يُقبل قوله. وأيضًا فلم يكن سيبويه ليروي عن وضَّاع، وإنَّما يروي عن ثقة»[9].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣١٠/١٠.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٣٤، وشرح التسهيل ٨١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣١٣/١٠.

(٤) البيت من الوافر، ديوانه ١٧٦، وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسيّ ٨٩. الكرملين: اسم ماء في جبل طيئ. فديد: الصوت، يريد أنهم عندي بمنزلة الجحاش التي تنهق عند ذلك الماء فلا أعبأ بهم. خزانة الأدب ١٧١/٨.

(٥) البيت من الكامل، وهو في الكتاب دون نسبة ١١٣/١، وشرحه للسيرافيّ ٤٤٣/١، وشرح أبياته ٢٧٠/١، وأمالي ابن الشجريّ ٣٤٦/٢، خزانة الأدب ١٥٧/٨.

(٦) هو أبّان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفر مولى بني رقاش، نقل للبرامكة كتاب: كليلة ودمنة، فجعله شعرا؛ ليسهُل حفظه عليهم. الأغاني ٧٣/٢٠.

(٧) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٥٦٢/١.

(٨) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجيّ ، للبطليوسيّ ٢٢٠.

(٩) التذييل والتكميل ٣١٤/١٠.

وإنْ كانت هذه الرواية صحيحة كما نقلوها فما قولهم ببيت زيد الخيل؟! وقد استشهد به سيبويه، وليس بحاجة إلى ابتداع بيت، وهناك بيت آخر مُستشهد به.

المسألة الثلاثون: إضافة الصفة المشبهة إلى ما فيه ضمير يعود على صاحبها.

استشهد سيبويه ببيت الشمّاخ:

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأَعَالِيْ جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا[1]

على إضافة الصفة المشبهة إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها[2]، فـ(مُصطلاهما) مضاف إلى (جَونتا) وفي (مُصطلاهما) ضمير يعود على موصوف الصفة المشبهة وهو (جارتا)، ففي الصفة المشبهة ضمير يعود إلى الجارتين، وهذه الصفة مضافة إلى معمولها الذي فيه ضمير يعود إلى الجارتين أيضا، فأدى إلى تَكرار الضمير، وهذا جائز في الشعر دون غيره عند سيبويه، وممتنع عند المبرد.

ونقل ابن عصفور عن المبرد أنَّه يقول: «ولا حُجة في البيت؛ لاحتمال أنْ يكون الضمير في (مصطلاهما) عائدًا على (الأعالي)، فكأنَّه قال: جونتا مصطلى الأعالي، فأعاد الضمير على (الأعالي) على صيغة التثنية؛ لأنَّهما في المعنى (أعليان)، فوقع الجمع موقع التثنية»[3].

فهنا وجَّه المبرد الضمير إلى لفظ آخر غير الجارتين الذي عاد إليها ضمير (جونتا)، فليس ثمة تَكرار للضمير عنده.

واعترض ابن عصفور على المبرد، وقال: «والذي يُبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى، وضعف اللفظ، أمّا ضعف اللفظ فإنَّ عود الضمير على الظاهر ينبغي أنْ يكون على حسبه في اللفظ، وحمله على المعنى قليل، وأمّا فساد المعنى فإنَّه يكون المعنى إذ ذاك: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنَّما هو للجارتين لا للأعالي، فيصير ذلك بمنزلة قولك: مررْتُ برجلٍ حسنٍ وجهَ رأسه، فتضيف الوجه إلى الرأس وإنَّما هو للرجل...»[4].

فالمبرد لا يجوز عنده ذلك –مطلقا– ، فهو وإنْ أحسن صناعة إلا أنَّ تأويله على غير مراد

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٣٠٨، والكتاب ١٩٩/١، والمسائل البصريات ٥٦٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ١١١/٤، والمقرّب ١٤١/١، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤-٣٠٣. ربعيهما: الدار والمنزل. جارتا صفا: الصخر الأملس. انظر: خزانة الأدب ٢٩٤/٤.

(٢) انظر: الكتاب ١٩٩/١.

(٣) شرح الجمل ٥٧٤/١. وكذلك نقل أبو حيان عن المبرد في التذييل والتكميل ٧٩/٢.

(٤) شرح الجمل ٥٧٤/١.

الشاعر؛ لأنَّ ضمير المثنى قد يعود على لفظ مجموع ومعناه التثنية، مثل قول عنترة:

مَتَـى مَـا تَلْقَنِـي فَـرْدَيْنِ تَرْجُـفْ رَوَانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ، وتُسْـتَطَارَا[1]

فقد ثنى الشاعر (تُستطارا) رغم أنَّ الضمير يعود على لفظ مجموع وهو (الروانف)؛ لكن لـمّا كانت بمعنى التثنية أرجع ضمير المثنى إليه.

ولكن بتأويل المبرد جعل أعالي الجارتين أي: الصخرتين قد اصطلت بسبب الدخان، وهذا ليس عليه قصد الشاعر؛ لأنَّ الذي اصطلى هو أسفل هذه الجارتين، أمّا الأعالي فهي لم تلتقِ مباشرة بالنار والدخان، ثم إنَّ الشاعر عندما وصف أعالي الجارتين وصفهما بالحمرة القريبة من السواد وإنْ لم تسودَّ اسوادَ الأسافل من الجارتين، فدلَّ أنَّ الضمير عائد إلى الجارتين لا إلى الأعالي، فلا يمكن أنْ يصف الشيء الواحد أي: (الأعالي) بوصفين متضادين، فالحمرة غير الجون الذي أراد به السواد ههنا.

والصفة المشبهة لا تخلو من أنْ تكون معرفة أو نكرة، وموضع المسألة في كونها نكرة؛ لذلك سأختصر على حالها وهي نكرة، ولمعمولها أربع حالات:

١- أنْ يكون فيه الألف واللام، مثل: مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ.

٢- أنْ يكون مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، مثل: مررْتُ برجلٍ حسنِ وجهِ الأبِ.

٣- أنْ يكون نكرة، مثل: مررْتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ.

٤- أنْ يكون مضافًا إلى ضمير، مثل: مررْتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ.

قال ابن عصفور: كل هذه الحالات الأربعة يجوز في معمولها ثلاثة أوجه: النصب والرفع والخفض، والأجود في الحالة الأولى والثانية: الخفض ثم النصب ثم الرفع، والأجود في الحالة الثالثة: النصب ثم الخفض ثم الرفع، والأجود في الحالة الرابعة الرفع، والنصب والخفض في ضرورة الشعر[2].

وإنَّما امتنع النصب والخفض في الحالة الرابعة في النثر؛ لأنَّه يؤدي إلى تَكرار الضمير، وهذه الحالة هي موضع المسألة، وقد جاء المعمول في البيت مجرورًا ومضافًا إلى ضمير الموصوف، فسيبويه يمنع الجرَّ إلا في ضرورة الشعر على قبح، فقد قال: «وقد جاء في الشعر: حسنةٌ وجهِها، شبَّهوه بحسنة الوجه،

---

(١) البيت من الوافر، ديوانه ٢٣٤، وأمالي ابن الشجريّ ٢٦/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٥٠/٢، والتذييل والتكميل ٧٨/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل ٥٦٩/١.

وذلك رديء...»[1].

وعند المبرد وابن بابشاذ المنع مطلقًا، والكوفيون يُجيزونه مطلقا بلا قبح[2]، واستدلَّ الكوفيون على الجواز إضافة إلى بيت الشماخ، بحديث أم زَرْع: «وَصِفْرُ وِشَاحِهَا، وَمِلْءُ رِدَائِهَا»[3]، وفي حديث الدجال: «أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى»[4].

والرفع أحسن في هذا الباب من النصب والخفض؛ لأنَّ الرفع هو الحقيقة، وما عداه مجاز، ويلي الرفعَ الخفضُ؛ لأنَّ الصفة المشبهة إذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة فقرُبت من الأصل، ويلي الخفضَ النصبُ إلا أنْ يكون النصب على التمييز؛ لأنَّه في رتبة الرفع، والأصل ما لم يؤدِّ الرفع إلى حذف الضمير؛ لأنَّه يكون إذْ ذاك دون النصب والخفض[5].

وقال الرضيّ: «وليس استقباحها لأجل اجتماع الضميرين... بل لكونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف، فتقتضي الحكمة أنْ يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أنْ يقتصر على أهون التخفيفين، أعني حذف التنوين، ولا يُتعرَّض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنَّ في الصفة...»[6]، فيُحمل كلام الكوفيِّين على ما قاله الرضيّ.

---

(١) الكتاب ١/١٩٩.

(٢) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١/٥٧٣، وشرح الكافية، للرضيّ ٣/٥٠٤، وحاشية الصبان ٣/١٧.

(٣) جزء من حديث، أخرجه البخاريّ في صحيحه كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل ٦/١٤٦، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٩٠٠. ولفظهما (ملء كسائها) وليس فيهما (صفر وشاحها)، و(صفر وشاحها) في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٩٥.

(٤) أخرجه البخاريّ في صحيحه ٤/١٤١، كتاب الأنبياء، الباب: ٤٨، يصف الدجال.

(٥) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١/٥٧٣.

(٦) شرح الكافية ٣/٥٠٤.

المسألة الحادية والثلاثون: امتناع عمل أفعل التفضيل في الظاهر

قال العباس بن مرداس:

وَأَضْــرَبَ مِنَّــا بِالسُّــيُوفِ الْقَوَانِسَــا[1]

اختلفَ بعضُ النحْويِّين في نصب (القوانس)، فاتَّفق تخريج ابن جني وابن الحاجب والرضيّ على أنَّها منصوبة بفعل مضمر يدلُّ عليه (أَضْرَب).

قال ابن جني: «(القوانس) منصوب عندنا بفعل مضمر يدلُّ عليه (أضْرب) أي: ضربْنا أو نضربُ القوانسَ، فلا يجوز أنْ يتناوله (أضْرب) هذه في البيت؛ لأنَّ أفعل هذه للمبالغة، تجري مجرى فعل التعجُّب، وأنت لا تقول: ما أضْربَ زيدًا عَمرًا، حتى تقول: لعمرٍو، وذلك لضعف هذا الفعل وقلّة تصرُّفه، فإنْ تجشَّمت (ما أضْرب زيدًا عَمرًا)، فإنَّما نصبت (عمرًا) بفعل آخر...»[2].

وقال ابن الحاجب: «(القوانس) منصوب بفعل مقدَّر، كأنَّه سئل عمّا يضربون؟ فقال: نضرب القوانسَ؛ لأنَّ (أفعل) لا يعمل في الظاهر»[3].

وقال الرضيّ: «وأمّا المفعول به، فكلهم متفقون على أنَّه لا ينصبه، بل إنْ وُجد بعده ما يُوهم ذلك فـ(أفعل) دالٌّ على الفعل الناصب له»[4]. واستشهد ببيت العباس على ذلك.

ونقل البغداديُّ عن بعض شُراح أبيات المفصل «أنَّ المراد بالبيت: أضْرب منا بالسيوف للقوانس، فحذف اللام لضرورة الشعر، فـ(مِن) لابتداء الغاية متعلِّق بـ(أضْرب) تعلُّق الظرف، وبـ(السيوف) تعلُّق الآلة، واللام تعلُّق المفعول به، وهذا التقدير أولى من الأول لوجهين:

الأول: أنَّ إضمار (تضرب) يُفسد معنى البيت، إذ مراد الشاعر أنَّهم ضاربون ونحن أضربُ منهم، فيحصل التفضيل، ولو قال: نضربُ القوانسَ لم يكن فيه تفضيل.

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَكَــرَّ وَأَحْمَــى لِلْحَقِيْقَــةِ مِــنْهُمُ

وهو في ديوانه ٦٩، وهو في شرح الحماسة، للتبريزيّ ١٦/٢، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٤٤١، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٤١/٤، وأمالي ابن الحاجب ٤٦٠/١، وخزانة الأدب ٣١٩/٨. القوانس: مقدم الرأس. انظر: لسان العرب ١٨٤/٦.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٧٧، وكذا في خزانة الأدب ٣١٩/٨.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٤٦٠/١، وكذا في خزانة الأدب ٣١٩/٨.

(٤) شرح الكافية ٥٣٠/٣.

الثاني: أنَّ (أضرب) لا ينصب المفعول به، فكيف يدلُّ عليه، والدالُّ على عامل هو الذي يصحُّ أنْ يعمل في معموله، وإذا لم يصحَّ عملُه فيه لم يدلَّ عليه»[1].

واعتراضهم من وجهين: أمّا الأول فهو اعتراض من جهة معنى البيت ومراد الشاعر، وأمّا الثاني فهو اعتراض من جهة الصناعة النحْويّة، فمن جهة المعنى كلامهم صحيح؛ لأنَّ الشاعر يمدح قومه بأنَّهم أفضل من الأعداء وهم بنو زبيد، فبنو زبيد جعل لهم الأفضليّة بالكرِّ وحماية الحقيقة، وجعل لقومه الأفضليّة بضرب القوانس بالسيوف، «كأنَّه قال: لم أرَ أحسنَ كرًّا وأبلغَ حمايةً للحقائق منهم، ولا أضربَ للقوانسِ بالسيوف منّا»[2]. فلو قُدِّر فعل لدلالة (أضرب) عليه فات معنى التفضيل.

ونقل البغداديُّ عن الجارَبَرديّ[3] ردًّا على هذين الوجهين الذي قال به المعترِضون، وكان ردُّه على الوجه الأول أنَّ (القوانس) منصوب بـ(يضرب) لفظًا، و(أضرب) متعلق من حيث المعنى بالقوانس، فلا يحصل فساد بالمعنى حينئذ[4]، وقاس الجاربرديّ هذا على قول ابن الحاجب: «قولنا: مررتُ بزيد قائمًا: إنَّ العامل في (زيد) في اللَّفظ هو الباء، ومن حيثُ المعنى هو (مررت) وفي (قائمًا) بالعكس. يعني أنَّ الفاعل فيه من حيث المعنى هو الباء، ومن حيث اللفظ هو (مررت)»[5].

فأفعل التفضيل في البيت لم يكن عاملًا، أمّا قول المعترضين في الوجه الثاني فإنَّهم يقصدون أنَّ (أضرب) لا ينصب مفعولًا مباشرة كما بُيِّن، فإذا كان هذا العامل لا يتعدى بنفسه والعامل المقدَّر يعمل ويتعدى بنفسه فكيف يكون (أضرب) دلالة على العامل الذي هو الفعل المقدَّر؟

وردَّ الجارَبَرْديّ على اعتراضهم هذا، وقال: «وأمّا الوجه الثاني فلأنَّ الدالَّ على عامل مقدَّر لا يلزم أنْ يكون مما يعمل عمل ذلك العامل، ألا ترى أنَّ الدالَّ على العامل المقدَّر في قولنا: زيدٌ مررتُ به، هو (مررت)، مع أنَّه لا ينصب زيدًا، ونظائره كثيرة، فإنْ قلت: (مررتُ) مع الباء يصحُّ أنْ ينصب (زيد) فلذلك يدلُّ على الناصب المقدر، قلت: فكذا (أضرب) فيما نحن فيه مع اللام المقدرة يصحُّ

---

(١) خزانة الأدب ٣١٩/٨-٣٢٠، ولم أقف على كتب شراح أبيات المفصل إلا كتاب الإقليد شرح المفصل، للجنديّ ١٣٧٩/٣-١٣٨٠، ولم أجد ما نُقِل، بل قال كقول ابن جني ومن تبعه.

(٢) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ ٣١٨.

(٣) هو أحمد بن الحسن الجاربرديّ الشيخ فخر الدين، توفي سنة ٧٤٦هـ. انظر: بغية الوعاة ٣٠٣/١.

(٤) خزانة الأدب ٣٢٠/٨.

(٥) ذكر الجاربرديّ في معرض حديثه هذا القول لابن الحاجب وذكر أنَّه في أماليه، ولم أجده في أمالي ابن الحاجب. انظر: خزانة الأدب ٣٢٠/٨.

أنْ تنصب (القوانس)؛ لأنَّكم ذهبتم إلى أنَّ (القوانس) تعلَّق بـ(أضرب) تعلُّق المضروب به وإذا صحَّ أنْ يكون ناصبًا لها مع اللام صحَّ أنْ يكون دالًّا على عاملها، وإذا ثبت فساد الوجهين فلا يكون التقدير الثاني أولى من التقدير الأول بل الأمر بالعكس: لأنَّ تقدير الفعل أكثر من تقدير حرف الجرّ...»[١].

ويعمل أفعل التفضيل في الظاهر في مثال قالته العرب، وقد سمَّى بعض النحْويِّين[٢] عملها في الظاهر: مسألة الكحل، ومثالها في الرفع: ما رأيْتُ رجلًا أحسنَ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيد، وخلاصتهم في هذه المسألة أنْ يكون المُفضَّلُ مُفضَّلًا على نفسه وليس مُفضَّلًا على غيره، فالمرة الأولى أنَّ الكحل فُضِّل؛ لأنَّه كحل، والمرة الثانية فُضِّل على نفسه؛ لأنَّه في عين زيد، فالكحل مُفضَّل مرتين وهو فاعل لاسم التفضيل (أحسن) فقد رفع ظاهرًا، وقدَ حسَّن سيبويه هذا المثال[٣].

وقال ابن مالك:

وَرَفْعُــهُ الظَّــاهِرَ نَــزْرٌ، وَمَتَــى عَاقَــبَ فِعْــلًا فَكَثِيْــرًا ثَبَتَــا[٤]

الشرط في البيت إشارة إلى علامة العامل منها كثيرًا، وهو متى صلُح أنْ يكون مكان أفعل التفضيل فعلًا من معناه عمِل في الظاهر، وإنْ لم يصلُح فلا يعمَل في الظاهر، فهذا في رفعه ظاهرًا.

ولمّا كان أفعل التفضيل لا ينصب مفعولًا بنفسه -حتى لو كان من فعل متعدٍّ- قال المعترِضون: إنَّ الأولى في تقدير بيت العبّاس: أضرب منا بالسيوف للقوانس، وعلى تقديرهم هذا فإنَّ (القوانس) منصوب بنزع الخافض، وليس بتقدير فعل؛ لأنَّ أفعل التفضيل «إذا كان مشتقًّا من مصدر يتعدى فعلُه إلى مفعول به فإنَّه لا ينصب المفعول به، بل يتعدى إليه باللام إنْ كان مما يتعدى إلى واحد، مثل: زيدٌ أبذل للمعروف، فإنْ كان الفعل يُفهم جهلًا أو علمًا تعدّى بالباء، مثل: زيدٌ أعرف بالنحو وأجهل بالفقه، وإنْ كان مبنيًّا من فعل المفعول تعدى بـ(إلى) إلى الفاعل معنى، مثل: زيدٌ أحبُّ إلى عمرو من خالد...»[٥].

---

(١) خزانة الأدب ٨/٣٢٠-٣٢١.

(٢) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٧٨، والصبان في حاشيته على شرح الأشمونيّ ١/١٦٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣١.

(٤) من الرجز، شرح ابن عقيل ٢/١٧٤.

(٥) التذييل والتكميل ١٠/٢٩٤.

المسألة الثانية والثلاثون: قطع النعت أو إتباعه

استشهد ابن مالك بقول الخرنق:

لَا يَبْعَــدَنْ قَــوْمِي الَّــذِينَ هُــمُ سُــمُّ الْعُــدَاةِ وَآفَــةُ الْجُــزْرِ

النَّــازِلِينَ بِكُــلِّ مُعْتَــرَكٍ وَالطَّيِّبُــونَ مَعَاقِــدَ الأُزْرِ[1]

على أنَّ المنعوت مجهول ونزِّل منزلة المعلوم للتعظيم، وبهذا يُحكم على النعوت المتعددة إمّا بالإتباع وإمّا القطع فكلاهما جائز، على أنَّ (النازلين) نعت مقطوع، و(الطيبون)[2] كذلك قُطع، ويجوز الإتباع، بأنْ يُقال: النازلون بكلِّ معترك والطيبون معاقد الأزر، وسبب الجواز؛ لأنَّ المنعوت وهم القوم مجهولون ونُزلوا منزلة المعلومين.

واعترض أبو حيّان على استشهاد ابن مالك؛ وقال: إنَّ البيت ليس من قبيل ما نزِّل منزلة المعلوم وهو مجهول؛ لأنَّ قوم الخرنق معلومون، وهي أخت طَرَفة بن العبد، وهو من عبد القيس، فهذا من قبيل المعلوم[3].

والقول ما قال أبو حيّان؛ لأنَّ قوم الخرنق معلومون ومعروفون بالشجاعة، فقد وصفتهم بالكرم والشجاعة والعفة فهذا كلُّه مدح، وإذا كان المنعوت معلومًا فيكون النعت إمّا لمدح أو لذم أو ترحُّم، وما وصفتهم إلا بأوصاف يُمدح بها، فهم معلومون ولم ينزلوا منزلة المعلوم، وقد قال ابن مالك: إنَّ المتكلِّم يُنزِّل المجهول منزلة المعلوم لغرض التعظيم.

وكيف تُنزِّل الخرنقُ قومها منزلة المعلوم وهي في مقام فخر؟ فالجهل ينفي هذا التعظيم لقومها، والله تعالى أعلم.

---

(١) البيتان من الكامل، ديوانها ٤٣، وهو في الكتاب ٦٤، ومعاني القرآن، للفراء ١٠٥/١، والأصول ٤٠/٢، والمحتسب ١٩٨/٢، والإنصاف ٣٨٣/٢، وشرح التسهيل ٩٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٩/١٢، وتمهيد القواعد ٣٣٤٦/٧. ورواية الديوان على الإتباع ثم القطع: والنازلون والطيبين، ويروى بالإتباع في كليهما: النازلون والطيبون، وما أوردته رواية الكتاب.

(٢) قال البغدادي: إنَّما حُكم على (الطيبون) بالقطع رغم أنَّ المنعوت (قومي) مرفوع؛ لأنَّ (النازلين) قبله مقطوع، والعرب إذا رجعت عن شيء لم تعد إليه. انظر: خزانة الأدب ٤١/٥. وقال سيبويه رُفع (الطيبون) على الابتداء، وكذا الزجاجيّ، كما سيظهر بعدُ.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٨٩/١٢.

وعليه فإنَّ البيت يكون مما يجوز فيه الإتباع أو القطع من باب أنْ يكون المنعوت معلومًا؛ لأنَّ المنعوت إذا كان معلومًا جاز فيه الوجهان بخلاف ما إذا كان مجهولًا، فإنَّه يجب فيه الإتباع، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على أنَّ النعت للمدح، وقد رواه كما رواه ابن مالك، بنصب (النازلين) ورفع (الطيبون)، لـمّا استشهد بقول الله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء:١٦٢]، فقال: لو كان رفعًا كان جيدًا، فأمّا (المؤتون) فمحمول على الابتداء، ثم قال: ونظير هذا في النصب من الشعر قول الخرنق: النازلين بكلِّ معترك... والطيبون...، فقد مثَّل بهذا البيت على القطع، واستشهد كذلك بقول ابن خيّاط العُكْليّ:

وَكُـلُّ قَـومٍ أَطَـاعُوا أَمْـرَ مُرْشِـدِهِمْ ... إِلَّا نُمَيـرًا أَطَاعَـتْ أَمْـرَ غَاوِيهَـا

الظَّـاعِنِينَ وَلَـمَّا يُظْعِنُـوا أَحَـدًا ... وَالْقَـائِلُونَ لِمَـنْ دَارٌ نُخَلِّيهَـا[1]

فنصب (الظاعنين)، ورفع (القائلون)[2].

والذي يدلُّ على أنَّ سيبويه استشهد بهما على أنَّ المنعوت معلوم، أنَّه قال: إنَّ بيت الخرنق في المدح، وبيت ابن خيّاط في الذم[3]، فلا يُمدح ولا يُذم إلا ما يُعلم، وأيضًا يُراعى حال المتكلم وقصده.

وكذا قال بعدُ: زعمَ الخليل أنَّ النصب على أنَّك لم تُرد أنْ تُحدِّث الناس ولا مَن يخاطب بأمر جهلوه، ولكنَّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعلتَه ثناء وتعظيمًا، ونصبه على الفعل[4].

وقال ابن السراج: ومثل ذلك قولهم: اصنع ما سرَّ أخاك وما أحبَّ أبوك الرجلان الصالحان، فترفَع على الابتداء، وتنصِب على المدح، مثل قول الخرنق: والنازلين بكلِّ معترك... والطيبون...[5].

وهذا كلُّه على إرادة المدح دون الوصف، قال الفراء: «فكأنَّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد

---

(١) البيتان من البسيط، وهو في الكتاب ٦٤/٢، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٣٩٦/٢، وشرح أبيات الكتاب ٣٧/٢، وخزانة الأدب ٤٢/٥. الظاعنين: الهجرة والذهاب.

(٢) انظر: الكتاب ٦٣/٢-٦٤.

(٣) المصدر السابق ٦٥/١.

(٤) المصدر السابق ٦٥/١-٦٦.

(٥) انظر: الأصول ٤٠/٢.

غير متبع لأول الكلام»[1]. واستشهد بقول الخرنق.

والنعت إمّا أنْ يتكرر وإمّا ألّا يتكرر والمنعوت فيهما واحد، والذي في هذه المسألة هو تكرر النعوت، فالنعت إذا تكرر، فلا يخلو من أنْ يكون معلومًا أو مجهولًا، فإنْ كان مجهولًا فليس له إلا الإتباع، إلا إنْ أريد تنزيل هذا المجهول منزلة المعلوم فيجوز فيه الإتباع والقطع، بقصد التعظيم، مثل: مررتُ برجلٍ كبيرِ الأقدامِ شريفِ الآباء، وكذا يجوز في المجهول الإتباع والقطع إذا كانت الصفة المقطوعة قد تقدَّمها صفة متبعة تقاربها في المعنى، مثل: مررتُ برجلٍ شجاعٍ فارسٌ؛ لأنَّ الشجاعة تُفهم منها الفروسيّة، وكذا قول أميّة بن أبي عائذ:

وَيَـــأْوِي إِلَـــى نِسْـــوَةٍ عُطَّـــلٍ وَشَـعْثًا مَرَاضِـيعَ مِثْـلَ السَّـعَالِي[2]

نصب (شعثًا) على القطع؛ لأنَّه لمّا وصفهن بالعطل فهم من ذلك أنَّهن شُعث، وأمّا إذا كان المنعوت معلومًا فالصفة إمّا أنْ تكون مدحًا أو ذمًّا أو ترحُّمًا، أو لا تكون أحد هذه الثلاثة، فإنْ لم تكن أحد هذه الثلاثة فليس لها إلا الإتباع، مثل: مررتُ بزيدٍ الطويلِ الأبيضِ الأشم، وإذا كانت الصفة أحد هذه الثلاثة فيجوز ثلاثة أوجه: الإتباع في كلٍّ، أو القطع في كلٍّ، أو إتباع بعض النعوت وقطع بعض[3].

وإذا صار القطع أولًا فلا يصير بعده الإتباع، أمّا إذا صار الإتباع أولًا ثم القطع فهذا جائز، فقد قال الزجاجيّ بقول الخرنق: إنَّ التقدير: أعني النازلين، وهم الطيبون[4]. حيث إنَّه لم يجعل (الطيبون) معطوفًا على (قومي) المرفوع؛ حتى لا يكون الإتباع بعد القطع، وهذا ظاهر تقديره، إنَّما استشهد به على عطف النعوت على بعض، وذكرتُه هنا؛ لأبين أنَّ الإتباع لا يكون بعد القطع، وهذا مثل تقدير سيبويه لمّا جعل (الطيبون) كـ(المؤتون)، لمّا كان القطع في (النازلين).

---

(١) معاني القرآن، للفراء ١/١٠٥.

(٢) البيت من المتقارب، وهو في الكتاب ٢/٦٦، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٢/٣٩٧، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/٣٧٠، وأوضح المسالك ٣/٢٨٥، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٤٦، وشرح الأشمونيّ ٢/٣٢٧. عطّل: هو ألا يكون على المرأة حليّ. انظر: ديوان الهذليين ٢/١٨٤.

(٣) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١/٢٠٧-٢٠٨.

(٤) انظر: الجمل في النحو ١٥.

وذكر ابن العِلْج أنَّ بعض النحْويِّين[1] قال: إذا قطعت وبقي من النعوت شيء فينبغي أنْ تكون مقطوعة، ولا يكون فيها الإتباع بعد القطع؛ لأنَّه ذلك يؤُوْل إلى الفصل بين النعت والمنعوت، ثم قال: والصحيح جوازه؛ لأنَّ القطع عارض لفظيّ، فلا حكم له، ويدلُّ على أنَّ الجملة ليست فاصلة صحة جريانه على الأول، بخلاف الجمل الفاصلة، ولو كانت كالجملة لكانت إمّا وصفًا أو غير وصف، فكونها وصفًا فهذا باطل؛ لأنَّ المعرفة لا تُوصف بالجملة؛ لأنَّه يلزم أنْ يكون الشيء صفة لنفسه؛ لأنَّك إذا قطعت أضمرت الأول، وكونها غير وصف فهو باطل أيضًا للزوم ألا يكون وصفًا وهو وصف، وبعض الكوفيِّين[2] لا يقطعون إلا بعد تمام الكلام، ففي قولهم: إنَّ زيدًا العاقلَ قائمٌ، لم يَجُز إلا بعد ذكر الخبر. وهو فاسد؛ لأنَّ الاعتراض يصحُّ بالجمل بين المحتاجين[3]، فقال أبو حيّان: يُقطع بعد الإتباع، ولا يُعكس، وهذا هو الصحيح والثابت من كلام العرب[4].

(١) منهم سيبويه والزجاجيّ وابن عصفور وأبو حيّان وغيرهم.

(٢) لم أقف على أحد منهم.

(٣) انظر: البسيط في النحو ٥٢٥/٢.

(٤) المصدر السابق ٢٩٠/١٢.

المسألة الثالثة والثلاثون: امتناع القلب بين بعض الصفات

استشهد سيبويه بقول حسّان بن ثابت:

ظَنَنْتُمْ بِأَنْ يَخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمُ وَفِيْنَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الْوَحْيُ وَاضِعُهْ[1]

على مجيء صفتين لـ(نبي)، الأولى: (عنده الوحي) والثانية: (واضعه) ولا يجوز القلب ههنا، أي: قلب الصفتين بجعل إحداهما مكان الأخرى، فلا يُقال: وفينا نبي واضعه عنده الوحي، وقد استشهد بهذا البيت ردًّا على من قال: إنَّ الصفات يجوز فيها القلب، وهنا لا يجوز، فيجب نصبُ اللفظ الثاني على الحال، مثل: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به، فيجب أنْ يقال: صائدًا به على الحال، وهذا رأي مخالفي سيبويه؛ لأنَّه يجوِّز في (صائد) وجهين:

الأول: النصب على الحالية من ضمير (معه).

الثاني: الجر صفة لـ(رجل) مع عدم جواز القلب عند سيبويه.

فردَّ سيبويه عليهم بأنَّه سُمع عن العرب مثل ذلك دون جواز القلب، مثل: هذه شاةٌ ذاتُ حملٍ مُثْقَلةٌ به، فلا يجوز القلب ههنا، بحيث لا يُقال: هذه شاةٌ مُثقلةٌ به ذاتُ حملٍ، وجعل من ذلك بيت حسّان، فردَّ المبرد عليه وقال: «إنَّ سيبويه احتجَّ عليهم ببيت لا حُجّة فيه حيث ذهب إلى أنَّ النبي ﷺ عنده الوحي واضع الوحي عنده، وإنما المعنى: وفينا نبيٌّ الوحيُ واضعٌ عنده ما صنعتم، أي: لا يخفى صنيعكم؛ لأنَّ الوحيَ قد خبَّر به النبي ﷺ»[2]، حيثُ ذهب سيبويه إلى أنَّ الضمير المتصل في (واضعه) يعود إلى (الوحي) وفي اسم الفاعل (واضع) ضمير يعود إلى النبي، والمعنى: وضع النبيُّ الوحي، أي: أفشى النبيُّ الوحي عنده.

وعليه فإنَّ القلب هنا لا يجوز؛ لأنَّ ضمير الوحي سيُقدَّم ولفظ الوحي سيؤخَّر، وذهب المبرد إلى أنَّ الضمير المتصل في (واضعه) يعود إلى الاسم الموصول (الذي) وصلته، وضمير اسم الفاعل يعود إلى النبي كما هو عند سيبويه، فيكون المعنى عند المبرد: وضع النبيُّ الذي صنعتم، أي: أفشى النبيُّ الذي صنعتم، فالاختلاف بينهما في عود الضمير المتصل باسم الفاعل (واضع)، وبتأويل المبرد يجوز

---

(١) البيت من الطويل، في ديوانه ٢٧١، وهو في الكتاب ٥١/٢، والانتصار ١٢٥، والروض الأنف في شرح السيرة النبويّة لابن هشام، للسهيليّ ٢١٦/٤.

(٢) الانتصار ١٢٥.

القلب، فيُقال: وفينا نبي واضعه عنده الوحي؛ لأنَّ الضمير ههنا يعود إلى الاسم الموصول المقدم في صدر البيت، وكلا المعنيين يؤول إلى شيء واحد، «وذلك لو نُظر إلى أنَّ المراد بالوحي ما بيَّنه الله بالوحي من صنيع القوم، والذي كشفه النبي ﷺ بالوحي، وكشفه لأصحابه»[1]، «وليس هذا بشاهد قاطع ولا مقصور على معنى واحد، والتأويل الذي ذهب إليه سيبويه يؤول في المعنى إلى ما تأوله محمد – المبرد– إلا أنَّ قول محمد أبين وأوضح... إنَّما قلنا: إنَّه يؤول في المعنى إلى التأويل الآخر؛ لأنَّه إذا وضع الوحي عنده وما صنعتم منه يعني من الوحي، فقد وضع ما صنعوا عنده...»[2].

قوله: إنَّ قول المبرد أبين وأوضح؛ لأنَّه جعل الضمير يعود مباشرة إلى الشيء المقصود من القصة وهو صنعهم، أمّا سيبويه فما ذهب إليه ليس خطأ في المعنى إنَّما جعل الضمير عائدًا إلى الوحي الذي هو تفسير عن الذي صنعوا، لذلك قال ابن ولاد إنَّ تأويل المبرد أبين، وكلاهما يؤولان إلى معنى واحد.

وفي المسألة مصطلح تجدر الإشارة إليه، وهو مصطلح القلب عند سيبويه، فمن خلال نصه الذي قال فيه: «فأما القلب فباطلٌ، لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربته النصبَ؛ لأنَّ القلب لا يصلح، ولقلت: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةً؛ لأنَّه لا يصلح أنْ تقدم (لبيبة) فتضمر فيها الأمَّ ثم تقول عاقلةٍ أمُّه»[3].

فمن خلال هذا النص يتَّضح أنَّ المراد بمصطلح (القلب) هو اجتماع شيئين فيصير القلب بينهما بحيث يحلُّ أحدُهما مكانَ الآخر، مثل أنْ يُقال: مررْتُ برجلٍ كريمٍ شجاعٍ، فعندما يُقلب بين الصفتين يُقال: مررتُ برجلٍ شجاعٍ كريمٍ، وهذا القلب جائز في هذا المثال، لكنَّ هناك أمثلة تجتمع فيها صفتان ولا يجوز فيهما القلب وقد أكثر سيبويه من الأمثلة، مثل: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به، صفة لـ(رجل) أو صائدًا به على الحال من الضمير في (معه)، فـ(معه صقر) صفة أولى لـ(رجل) و(صائد) صفة ثانية له، ولا يجوز القلب بين الصفتين هنا، فلا يُقال: مررتُ برجلٍ صائدٍ به معه صقرٌ؛ لتقدم ضمير الصقر، فهذا القلب لا يجوز عند النحْويين في هذا المثال، فهذا ما يجوز فيه الوصفيّة والحاليّة على السواء.

أمّا ما كان فيه الوصفُ أقوى والحال ضعيفًا قولهم: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ، لا نجعل الآخِر حالًا

---

(١) شرح الكتاب، للسيرافيّ ٣٨٢/٢.

(٢) الانتصار ١٢٦.

(٣) الكتاب ٥١/٢.

وقع فيه الأول، ولكنَّ النصب جائز لكنَّه ضعيف[1]، فقال سيبويه في هذا المثال: «وإنَّما ضعف؛ لأنَّه لم يُرد أنَّ الأول وقع وهو في هذه الحال، ولكنَّه أراد أنَّهما فيه ثابتان، لم يكن واحدٌ منهما قبل صاحبه كما تقول: هذا رجلٌ سائرٌ راكبًا دابّة...»[2]. أي: أنَّه لا يريد أنْ يكون المعنى: يعقل في حال لُبِّه، فلا يكون (لبيب) حالًا وقع فيه (عاقل) بهذا التقدير، بل المراد أنَّهما صفتان ثابتتان، وهذا المعنى الأقوى؛ لذا قوّى الرفع على الصفة، وضعَّف الحاليّة، بخلاف مثال: هذا رجلٌ سائرٌ راكبًا دابّة، فيكون التقدير: يسير راكبًا، فحسُن أنْ يكون الثاني حالًا وقع فيه الأول، والله تعالى أعلم.

وهناك كلام لسيبويه فيه إشعار بأنَّ بعضَ النحْويين الذين سبقوه أو عاصروه يمنعون الصفة ولا يُجزون مسألة الجواز بين الوصفيّة والحاليّة فهم يقولون: لا يجوز إلا الحال؛ لعدم جواز القلب لـمَّا كانت الصفات تتبادل في الأماكن، فقد قال سيبويه: «كذلك: مررْتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ بِرذَوْناً، إنْ لم ترد الصفة نصبتَ، كأنك قلت: معه الفرسُ راكبًا برذونا. فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلا خبرا...»[3]، فسيبويه في نصه يقصد النحْويين الذين لا يرون في هذه الأمثلة إلا النصب، لكني لم أجد قولًا لأحد هؤلاء النحْويين، فهو نقل عنهم، ولم أجد شيئًا لهم حتى في كتب النشأة.

قال السيرافيّ: «هذا الذي ذكره سيبويه عن النحْويين من نصب ما لا يحسن فيه القلب، أصله صفة مضافة إلى ضمير شيء جرى ذكره أو صفة متعلقة... ولو أظهر ذلك الضمير لم يقع فيه خلاف، وجواز الصفة وحسن القلب فيه كقولنا: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ بصقرٍ... فإذا أظهر الكناية جاز قلبه ولم يقع بينهم خلاف في جوازه، ولا فرق في التحصيل من أنْ يكون مضافًا إلى ظاهر أو مكنيّ في صحة معنى الصفة، ألا ترى أنك تقول: مررتُ برجلٍ ملازمك ومكرمك، وما أشبه ذلك، كما تقول: مررتُ برجلٍ ملازمِ زيدٍ ومكرمِ عمرٍو... ثم ألزمهم في نصبهم لقبح القلب أنْ ينصبوا المعرفة في قولهم: مررت بعبد الله معه بازك الصائد به، ولا وجه لنصب (الصائد) إلا على هذه الحال، ولا تجوز الحال فيما فيه الألف واللام من نحو (الصائد) وما أشبهه»[4].

فمتى كان مع النعت ضمير يعود على المنعوت مُنع القلب بين الصفتين.

---

(١) انظر: الأصول، لابن السراج ٢/٣٨.

(٢) الكتاب ٢/٥١.

(٣) المصدر السابق ٢/٥٠.

(٤) شرح الكتاب ٢/٣٨٠.

المسألة الرابعة والثلاثون: استغناء لفظ التوكيد (كلّ) بالظاهر بعده عن ضمير المؤكَّد

استشهد ابن مالك ببيتين، أمّا الأول فهو قول كُثيِّر:

كَـمْ قَـدْ ذَكَرْتُـكِ، لَـو أُجْـزَى بِـذِكْرِكُمُ ... يَـا أَشْـبَهَ النَّـاسِ كُـلِّ النَّـاسِ بِـالْقَمَرِ[1]

أمّا الشاهد الثاني، فهو قول الفرزدق:

أَنْـتَ الْجَـوَادُ الَّـذِي تُرْجَـى نَوَافِلُـهُ ... وَأَبْعَـدُ النَّـاسِ كُـلِّ النَّـاسِ مِـنْ عَـارِ

وَأَقْـرَبُ النَّـاسِ كُـلِّ النَّـاسِ مِـنْ كَـرَمٍ ... يُعْطِـي الرَّغَائِـبَ لَـمْ يَهْمُـمْ بِإِقْتَـارِ[2]

فأضيف لفظ التوكيد (كلّ) إلى لفظ ظاهر وهو (الناس)، ولم يقل: يا أشبه الناسِ كلِّهم بالقمر، أو وأبعد الناس كلِّهم من عار، أو أقرب الناس كلِّهم من كرم.

وردَّ أبو حيّان استشهاد ابن مالك، وقال: إنَّ استشهاده لا حُجة فيه؛ لأنَّ (كل الناس) في كلِّ نعت وليس توكيدًا، إذ إنَّه يُبيِّن كمال المنعوت، وقال: وقد مثَّل ابن مالك في باب النعت بقوله: زيدٌ الرجلُ كلُّ الرجلِ، وأنَّه نعت بمعنى الكمال، وقد غرَّ المصنف في الأبيات صلاحيّة (كلهم) مكان (كل الناس)، وحمْلُه على النعت بمعنى الكاملِينَ أمدح وأحسن؛ إذ العموم مفهوم مما قبله، وأفاد النعت معنًى غير العموم، وهو الكمال، فكأنَّه قال: يا أشبه الناس الكاملينَ، فكأنَّه لم يُفضِّله على الناس على العموم بل على الناس الكاملينَ في الحسن[3].

واعترض ناظر الجيش على أبي حيّان بأنَّ ما ذهب إليه يخالف مراد الشاعر؛ لأنَّ الشاعر أراد أنَّه لا يُشبه القمر أحدٌ من الناس إلا أنت، ولا يتمُّ للقائل هذا المراد إلا بأنْ يريد العموم إذ لو لم يُرده لجاز أنْ يُقال إنَّ غيرها من الناس يشاركها في ذلك، فيخرج الكلام عن المدح بالحسن، ومراد الشاعر انحصار الشبه بالقمر فيها فلا يشبه القمر من الناس إلا هي، وهكذا المعنى في قول الفرزدق؛ لأنَّ مراده أنَّ الممدوح أبعد الناس كلهم من العار، فلا أحد يشاركه في هذا البعد، وأنَّه أقرب الناس كلهم

---

(١) البيت من البسيط، ديوانه ٥٣١، وهو في شرح التسهيل ٢٩٢/٣، والتذييل والتكميل ١٨٨/١٢، وتمهيد القواعد ٣٢٩١/٧، والمقاصد النحويّة ١٥٧٨/٤.

(٢) البيتان من البسيط، ديوانه ٣٢٩/١، وهو في شرح التسهيل ٢٩٢/٣، والتذييل والتكميل ١٢/ ١٨٨، وتمهيد القواعد ٣٢٩١/٧.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٨٨/١٢-١٨٩.

من الكرم، فلا أحد يشاركه في هذا القرب، فلما كان العموم مرادًا تعيَّن التوكيد؛ ليفيد أنَّ الخصوص غير مراد وليس النعت بمقصود في هذه الأبيات، إذ لا معنى لقولنا: يا أشبه الناس الكاملين، ثم إنَّ الشاعرين لم يقصدا مدح الناس فيجعل ما بعدُ نعتًا كما قُصد المدح في قولنا: أنت الرجلُ كلُّ الرجل؛ لأنَّ الرجل هو المقصود بالمدح، والناس من أشبه الناس وأبعد الناس وأقرب الناس ليس المقصود بذلك إنَّما المقصود به: أشبه وأبعد وأقرب(١).

والذي يظهر أنَّ الحقَّ ما قال ابن مالك وناظر الجيش؛ لأنَّ الشاعر لو أراد تفضيل الممدوح على الكاملين وأنَّه أفضل الكاملين لضعُف المدح، أمّا إنْ صار التفضيل عمومًا على كل الناس لصار المدح أرفع وأدخل في المدح، فلو قال في الشاهد الأول: يا أشبه الناس الكاملين بالقمر، فالناس بوصفهم كاملين فهذه ذروة المدح لهم فلم يعد هناك ما يُمدح به الممدوح فصار التساوي بين الممدوح المقصود وبين الكاملين، وكذا في الشاهد الثاني فما دام أنَّه فضَّل الممدوح على أناس كاملين فقد يدخل في كمالهم نسبة من الكرم، وبعدٌ من العار، وإنْ قيل: ربَّما يكونون كاملين في كل شيء إلا شبههم بالقمر وبعدهم من العار وقربهم من الكرم، فالجواب: لو سلّمنا بالكرم وشبه القمر فماذا عن العار؟ فماذا بعد العار قبح، فمن نُعت بالعار ما نُعت بالكمال، فـ(كلّ) هُنا تدلُّ على العموم وعليه المعنى الأقرب.

و(كلّ) من ألفاظ العموم، وليست محصورة للتوكيد بل قد تُعرب حسب الموقع الإعرابيّ، مثل: جاء كلُّ الطلاب، ورأيتُ كلَّ الطلاب، ومررتُ بكلِّ الطلاب، وتأتي توكيدًا، مثل: جاء القومُ كلُّهم، وغير ذلك، وقد يجيء لفظ (كلّ) للتكثير لا للإحاطة، مثل قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ﴾ [طه:٥٦]، فمعلوم أنَّ الله تعالى لم يُرِه جميع آياته إلا أنَّه جعل ما أراه من ذلك جميع الآيات على جهة التكثير، فهي تكون للتعميم حقيقة أو مجازًا(٢).

وإذا أُريد بها التوكيد فالمتفق عليه عند النحْويِّين أنَّها لا بدَّ أنْ يتصل بها ضمير ملفوظ يعودُ على المؤَكَّد، ويُلائم المؤَكَّد إفرادًا وجمعًا وكذا النفس والعين وجميع، ولم أجد عند سيبويه وكثير من المتقدمين التصريح بإتيان الضمير المتصل الملائم، إلا أنني وجدتُ أمثلة تدلُّ على هذا القيد، وهو تمثيل سيبويه:

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٣٢٩١/٧-٣٢٩٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٨٤/١٢-١٨٥.

مررتُ بهم كلهم، أي: لم أدع منهم أحدًا، وبقول الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحِجر:٣٠]، ورأيت الرجل زيدًا نفسَه[١]، وكذا ابن السراج: جاءني القوم كلُّهم، ولا يجوز: مررتُ بزيدٍ كلِّه إنَّما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة[٢]، وكذا عند ابن جني[٣]، ومن سار سيرهم من المتأخرين ابنُ عصفور[٤]، وقال أبو حيّان: والذي ذكره النحْويُّون أنَّ (كلّ) في التوكيد تُضاف لضمير المؤَكَّد[٥].

ولم أجد التصريح إلا عند المتأخرين، منهم ابن مالك يقول: «ومجيؤه في الغرض الثاني تابعًا لذي أجزاء يصحُّ وقوع بعضها موقعه مضافًا إلى ضميره بلفظ (كلّ) أو (جميع) أو (عامة)»[٦]. وهو الذي أثار هذه المسألة وتكلَّم عن الاستغناء، بأنْ يُستغنى عن الضمير المتصل بـ(كلّ) بلفظ ظاهر، وأتى الشراح من بعده وما وقفوا موقف المعترض على هذا التقعيد كناظر الجيش والصبان[٧] والأشمونيّ[٨].

وقد ذهب الفراء[٩]، وتبعه الزمخشريّ[١٠] إلى أنَّه قد يُستغنى عن الضمير ويُنوى، وقال في قراءة من قرأ: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾[١١] [غافر:٤٨]: إنَّ (كلًّا) توكيد لاسم (إنَّ)، وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه، وقال الزمخشريّ بعدُ: لا تكون (كلا) حالًا؛ لأنَّ الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدِّمًا[١٢].

وخرَّجها ابن مالك على الحال وردَّ ما قالا به وقال: «(كلا) منصوبة على الحال من الضمير

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١١-٣٨٧.

(٢) انظر: الأصول ٢/٢١.

(٣) انظر: اللمع ٨٤.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٢٦٤-٢٦٥، والمقرّب ١/٣١٦-٣١٧.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٢/١٨٨.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٩١.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٣/ ١١٦-١١٧.

(٨) انظر: شرح الأشمونيّ ٢/٣٣٧.

(٩) انظر: معاني القرآن ٣/١٠.

(١٠) انظر: الكشاف ٤/١٧١.

(١١) قراءة ابن السميفع، وعيسى بن عمر. ذُكرت في تفسير القرطبيّ ١٥/٣٢١، والبحر المحيط ٩/٢٦٣.

(١٢) انظر: الكشاف ٤/١٧١.

المرفوع المنويِّ في (فيها)، و(فيها) هو العامل، وقد قُدِّمت الحال عليه مع عدم تصرفه، كما قُدِّمت في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِيْنِهِ**﴾[1] [الزُّمَر:٦٧]»[2].

(١) قراءة عيسى بن عمر. انظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه ١٣٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٢-٢٩٣.

المسألة الخامسة والثلاثون: العطف على الضمير المرفوع.

قال الفرزدق:

وَعَـضُّ زَمَـانٍ يَـا ابْـنَ مَـرْوَانَ لَـمْ يَـدَعْ مِـنَ الْمَـالِ إِلَّا مُسْـحَتًا أَوْ مُجَلَّـفُ[1]

اختلف النحْويّون في إعراب (مجلف)، حيث نقل البغداديُّ عن الزمخشريّ: «هذا بيت لاتزال الركب تصطك في تسوية إعرابه»[2].

ومن هؤلاء النحْويّين: الكسائيّ الذي قال: إنَّ (مجلف) معطوف على الضمير المستتر في (مُسحَت)، حيث نسب البغداديّ هذا القول إلى الكسائيّ[3]، وذكره ابن عصفور دون نسبة، ولكنه جاء به مُعترِضًا، حيث قال: «ومنهم من قال: إنَّه معطوف على الضمير في (مُسحت)، وهو ضعيف من جهة اللفظ، فاسد من طريق المعنى، أمّا ضعفه من طريق اللفظ، فإنَّه لا يُعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ولا طول قائم مقام التأكيد إلا ضرورة، وأمّا فساده من طريق المعنى فإنَّ المسحت هو المستأصل، والمجلَّف هو الذي أكثره قد ذهب، فلا يتصور أنْ يوصف المجلَّف بأنَّه مُسحت»[4].

فلبُعد المعنيين فسد العطف؛ لأنَّ الشاعر يريد: يا بن مروان، إنَّ شدة الزمان لم تدع لنا من المال إلا العدم أو الشيء اليسير، فلو عطف (مُجلَّف) على الضمير المستكن في (مسحتا) وهو معمول اسم المفعول المرفوع فهذا الضمير المستتر يعود إلى المال، فكيف يُعطف المجلَّف على المال–الذي هو ضمير مستتر– والمجلَّف في الأصل وصف للمال بالمعنى؟

والضمير لا يخلو من أنْ يكون بارزًا أو مستترًا، ولا يخلو من أنْ يكون منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا، فإنْ كانَ منصوبًا فالعطف عليه دون تأكيد، مثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:٣٨]، فقد عطف (الأولين) على الضمير المنصوب (الكاف) دون تأكيد،

---

(١) سبق تخريجه في التهميد. عض زمان: شدته. المُسحت: المُهلك الذي لم يبقَ منه شيء. المُجلَّف: الذي بقيت منه بقيّة. لسان العرب، مادة (ج ل ف) ٣١/٩.

(٢) خزانة الأدب ١٤٥/٥.

(٣) المصدر السابق ١٤٨/٥.

(٤) شرح الجمل ١٨٤/٢.

وهذا العطف جائز اتفاقًا، وإنْ كان مجرورًا، فيُعطف عليه بإعادة الخافض سواء أكان الخافض حرفًا أم اسما، مثل قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فُصِّلَت:١١]، فعطف (الأرض) على الضمير المخفوض في (لها) وأعاد الخافض الحرفيّ وهو اللام، فقال: للأرض، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة:١٣٣]، فقد عطف (آبائك) على الضمير المجرور المتصل في (إلهك)، ولـمّا عطف على الضمير المجرور أعاد الخافض الاسميّ وهو (إله)، فقال: وإله آبائِك. وهذا ليس بلازم – أعني إعادة الخافض– لأنَّ يونسَ والأخفشَ والكوفيِّين لا يشترطونه فيجيزونه في النثر(١).

وإنْ كان مرفوعًا فلا يُعطف عليه إلا أنْ يؤتى بفاصل يفصل بينهما، سواء أكان الضمير المتصل بارزًا أم مستترًا، قال ابن السراج: «واعلم أنَّه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكده، نحو: قمتُ أنا وزيدٌ، وقام هو وعمرٌو... فإنْ فصلت بين الضمير والمعطوف بشيء حسنَ، نحو: ما قمتُ ولا عمرٌو...»(٢).

فلمّا جعل الكسائيُّ (مُجلف) معطوفًا على الضمير المستتر في (مُسحتا) فليس ثمة ضمير توكيد يفصل بينهما، لذلك اعترض ابن عصفور عليه، فقد قال ابن السراج: «..وتقول: زيدٌ راغبٌ فيك وعمرٌو...فإنْ عطفْتَ (عمرو) على الضمير الذي في (راغب)، قلت: زيدٌ راغبٌ هو وعمرٌو فيك...»(٣).

ومن الفواصل التي يجب أنْ تكون بين المتعاطفين في هذه الحالة (لا) كما بُين في كلام ابن السراج، مثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، فقد عطف (آباؤنا) على الضمير المتصل المرفوع في (أشرك) وهو (نا) الفاعلين بعد الفصل بـ(لا)، وهناك فاصل بين التابع والمتبوع، قول الله تبارك وتعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد:٢٣]، فقد عطف (مَنْ صلح) على الضمير المرفوع في الفعل (يدخل) وهو الواو وذلك بعد الفصل بالضمير (ها) في (يدخلونها).

---

(١) انظر: معاني القرآن، للفراء ٢٢٤/١، وكتاب حواشي المفصل، للشلوبين ٤١٣/٢ (رسالة ماجستير) قدَّمَها: حماد بن محمد الثمالي، وضرائر الشعر ١٤٩.

(٢) الأصول ٧٨/٢.

(٣) المصدر السابق ٧٦/٢.

فقد قال سيبويه مبيِّنًا الفرق بين المرفوع والمنصوب في العطف: «أمّا ما يحسُن أنْ يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب، وذلك قولك: رأيتُك وزيدًا، وإنَّك وزيدًا منطلقان، وأمّا ما يقبُح أنْ يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعل وعبدُ الله...وإنَّما حسنت شِركتُه المنصوب؛ لأنَّه لا يغيَّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يُضمر، فأشبهَ المظهر»[١].

وللفراء قولٌ بيَّن فيه أنَّ هذا النوع من العطف مُستقبَح، حيث قال: «لأنَّ المرفوع خفي في الفعل، وليس كالمنصوب؛ لأنَّه يَظهر، فتقول: ضربتُه وضربتُك»[٢].

وقال في موضع آخر: «...وأكثر كلام العرب أنْ يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأنَّ في الفعل مضمرًا، أنشدني بعضُهم:

أَلَمْ تَرَ أنَّ النَّبْعَ يَخْلُقُ عَوْدُهُ وَلَا يَسْتَوِيْ والْخِرْوَعُ المُتَقَصِّفُ[٣]

وذلك في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ [النجم]، فجبريل بالأفق الأعلى لما أُسري به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في (استوى) وردَّ عليه (هو)»[٤] أي: عطفَ عليه (هو)، فالردُّ مصطلحٌ كوفيٌّ يُراد به العطف.

أمّا ابنُ مالك فجوَّز العطف على الضمير المتصل المرفوع دون فاصل، حيث قال: ولا يُمتنع العطف دون فصل، كقول بعض العرب: مررْتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فعطف العدم دون فصل ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في (سواء)، ومنه قول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا[٥]

....وهذا قول مختار لا مضطر، إذ كان له أنْ ينصب وأبًا...على المفعول معه»[٦].

فقد عطف (أب) على الضمير المرفوع المستتر في (يكن)، وقال ابن عصفور: هذا من الضرورة الشعريّة[٧].

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٧-٣٧٨.

(٢) معاني القرآن ١/٣٠٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو في معاني القرآن، للفراء دون نسبة ٣/٩٥، وكذا في إعراب القرآن، للأصبهانيّ ١/٤٠٦.

(٤) معاني القرآن ٣/٩٥.

(٥) البيت من الكامل، ديوانه ٣٦٢، والكامل ١/٢٥٤- ٣/٣٠.

(٦) شرح التسهيل ٣/٣٧٣-٣٧٤.

(٧) شرح الجمل ١/٢٤٣.

المسألة السادسة والثلاثون: حذف ياء المتكلم في غير النداء

قال أوس بن غلفاء التميميّ:

ذَرِيْنِـــيْ إِنَّمَـــا خَطَئِـــيْ وَصَـــوْبِيْ عَلَـــيَّ وَإِنَّ مَـــا أَنْفَقْـــتُ مَـــالُ[1]

نقل ابن عصفور عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه جعل (مال) في البيت مضافة إلى ياء المتكلم المحذوفة وضُمَّت اللام، حيث جعلها من قبيل لغة من قال: (هذا غلامُ) أي: هذا غلامِي، والمعنى عنده: وإنَّما أهلكتُ مالي[2]... وقال: ردَّ هذا القول أبو زيدٍ الأنصاريّ، حيث قال: إنَّ المعنى: إنَّ الذي أهلكتُ مالٌ لا عرضٌ[3].

فقال ابن عصفور: والقول الأول -يريد قول أبي عمرو- أحبُّ إليّ، وسبب ذلك أنَّه يكونُ مطابقًا للصدر؛ لأنَّه يقول لها: اتركيني فإنَّ خطئي وصوابي عليَّ وإنَّما أهلكتُ مالي فلا تلوميني، وإذا قلت: وإنَّ الذي أهلكتُ مالٌ لا عرضٌ، فهو يعتذر لها وليس في صدر البيت اعتذار بل زجر لها[4].

والذي يظهر أنَّ أبا زيد الأنصاريّ لو قال: أهلكتُ مالي لا عرضي، بالإضافة لكان على مراده الذي تأوله؛ لأنَّ قوله: مال لا عرض، فالمال والعرض فيهما معنى الإضافة إلى النفس دون ظهور لفظ ياء النفس؛ فردُّه تأويلَ أبي عمرو بالإضافة لا وجه له.

أمّا ردُّ ابن عصفور فقد لا يُحمل الصدر على الزجر؛ لأنَّ ليس التلفظ بالترك يعني الزجر دائمًا، بل قد يُحمل على الاعتذار بأنَّه أضاف الشيء إلى نفسه لا إليها، والله تعالى أعلم.

والكلام هنا على رواية: وإنَّما أهلكت.. فأبو عمرو جعل (مال) منصوبة على المفعوليّة، وأبو زيد على أنَّ (مال) خبر (إنَّ).

وهذه المسألة مبنية على مسألة أخرى وهي إضافة المنادى إلى ياء المتكلم وأحوال هذه الياء، فهي

---

(١) البيت من الوافر، ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢٤١/١ برواية أخرى:

دَعِيْنِـــيْ إِنَّـــمَا خَطَئِـــيْ وَصَـــوْبِيْ عَلَـــيَّ وَإِنَّ مَـــا أَهْلَكْـــتُ مَـــالُ

والشعر والشعراء ٦٢١/٢، وجمهرة اللغة، لابن دريد ٣٥١/١، وهمع الهوامع ٥٣٢/٢.

(٢) ونقل الفارسيُّ قولَ أبي عمرو هذا في الشيرازيّات ١٦٣/١-١٦٤.

(٣) انظر: النوادر في اللغة ٢٣٦.

(٤) انظر: شرح الجمل ١٠١/٢.

ما بين الإثبات بفتحها أو سكونها وما بين الحذف، والقلب والاستغناء، أمّا الإثبات فعلى حالتين: الأولى: يا غلاميْ، والثانية: ياغلاميَ، أمّا الحذف فعلى حالتين أيضًا، الأولى: يا غلامِ، والثانية: يا غلامُ، وأمّا القلب فمثل: يا غلامَا، فقد قلبوا الياء ألفًا، وأمّا الاستغناء وهي أنْ يستغنوا عن الياء ويُجتزأ بالفتحة عن الألف، وهو قول الأخفش[1] فهو يُجيز: يا غلامَ، وقد استشهد بقول الشاعر:

فَلَـيْسَ بِرَاجِـعٍ مَـا فَـاتَ مِنِّـيْ بِلَهْـفَ، وَلَا بِلَيْـتَ، وَلَا لَـوَ انِّـيْ[2]

فقال ابن عصفور: وهذا خارج عن القياس، ألا ترى أنَّ الذي قال: يا غلاما إنَّما آثر ألا يحذف فإذا حذف فقد تناقض، مع أنَّ الألف فيها من الخفة بحيث لا تُحذف، إنَّما يكون ذلك في الكسرة والياء[3]. يقصد تلك الطائفة التي قالت: يا غلاما.

وأفصح تلك اللغات: يا غلامِ ثم يا غلاما ثم يا غلاميَ ويا غلاميْ، وأقلها يا غلامُ؛ لأنَّ ليس على الياء دليل[4]. فهذه اللغات في النداء، وتكون في غير النداء، فقد ذُكرت منها لغة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ [الزُّمَر:١٧]، قال الفراء: «...فمن حذفها اكتفى بالكسرة التي قبلها دليلا عليها، ويفعلون ذلك في الياء وإن لم يكن قبلها نون، فيقولون: هذا غلامي قد جاء، وغلامِ قد جاء...»[5] وقد استشهد الفراء بتلك الآية.

وقال ابن عصفور في غير النداء: «أمّا غلامِ، وغلاما، وغلامُ فجائزات كلها...»، وقد مثَّل على (غلامُ) ببيت هو موضع الاعتراض في هذه المسألة وهو بيت أوس التميميّ، فالذي يظهر في (غلامُ) أنَّها جائزة –حسب ما وصلتُ إليه– ولكن حكم عليها بالقلة. ومثَّل على (غلاما) بقول الشاعر:

أُطَـوِّفُ مَـا أُطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِيْ إِلَـى أُمَّـا، وَيُرْوِيْنِـيْ النَّقِيْـعُ[6]

يريد: إلى أمِّي، فقد حصر الجواز في غير النداء بثلاث لغات كما بُيِّن.

---

(١) انظر: معاني القرآن ٨٠/١، ونقله ابن عصفور عن الأخفش في شرح الجمل ١٠٠/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو في معاني القرآن، للأخفش دون نسبة ٦٥/١-٧٢، وفي وإيضاح الشعر ٣١٣، والمحتسب ٢٧٧/١-٣٢٧.

(٣) انظر: شرح الجمل ١٠٠/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٥٦/١٢.

(٥) معاني القرآن ٢٠١/١.

(٦) البيت من الوافر، وذكر في النوادر في اللغة أنَّه لنُفيع، وقيل نُقيع بن جرموز ١٨٠، والبيت في معاني القرآن، للفراء بلا نسبة ١٧٦/٢، وهو في الشيرازيات ١٦٩/١، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٠١/٢، وهمع الهوامع ٥٣/٢.

وقد نقل الفارسيُّ عن أبي عمرو بن العلاء «أنَّ إبدال الألف من الياء إنَّما يجوز في النداء، ولا يجوز في غيره، إلا أنْ يضطر إليه شاعر، كما ذهب إليه أبو الحسن... وأنشد: إلى أُمَّا، ويرويني النقيع، فإذا كان جائزًا في غير النداء فهو في النداء أجوز...»[1].

وجعل ابن مالك (هذا غلامَ) جائزة، أي: هذا غلامِي، فقد قال: ورُبَّما وردت الثلاثة دون نداء[2]، يريد: غلامِ، وغلاما، وغلامَ.

وقال أبو حيّان: «وقال بعض أصحابنا: يجوز في غير النداء: جاء غلاميَ، وغلاميْ، وجاء غلامِ... وأمّا الوجهان اللذان في النداء، وهو الضم، نحو: جاء غلامُ، وأنت تريد الإضافة فأجازه أبو عمرو وغيره على قلة... وأمّا جاء غلاما –وهو الوجه الثاني– فأجازه بعضهم... ومنعه بعضهم، وخصَّه بالضرورة»[3].

(١) المسائل الشيرازيات ١٦٩/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٣.

(٣) التذييل والتكميل ١٥٨/١٢.

المسألة السابعة والثلاثون: الترخيم في غير النداء

قال عمرو بن أحمر الباهليّ:

أَبُــوْ حَــنَشٍ يُــؤَرِّقُنِيْ وَطَلْــقٌ وَعَبَّــادٌ وَآوِنَــةً أُثَــالَا[1]

نقل أبو سعيدٍ السيرافيّ عن المبرد أنَّه يرى أنَّ (أُثالا) منصوبة عطفًا على الضمير المتصل المنصوب في (يؤرقني) وفُصل بين العاطف والمعطوف بالظرف؛ فهي حينئذٍ ليست مرخمة؛ لأنَّ المبرد يَمنع الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر المحذوف، وهي في البيت على لغة من ينتظر المحذوف؛ لأنَّ سيبويه استشهد به على جواز الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر فهي عنده: أثالة، فرُخِّمَ وبقي الحرف الأخير على حركته وكأنْ لم يُحذف منه شيء.

واعترض السيرافيّ على سيبويه والمبرد، أمّا اعتراضه على سيبويه فهو اعتراض لُغويّ بأنَّه لا يوجد (أثالة) في كلامهم، وإنَّما المحفوظ (أُثال)، أمّا اعتراضه على المبرد فهو اعتراض بفساد المعنى، حيث قال: وليس كذلك؛ لأنَّ ابن أحمر يبكي قومًا من عشيرته ماتوا أو قتلوا، فيهم أبو حنش وطلق وعباد وأثال، فرفع الأسماء المرفوعة بـ(يؤرقني) فدلَّ (يؤرقني) على أنَّه يتذكرهم؛ لأنَّهم لا يؤرقونه إلا وهو يذكرهم، فنصب (أثالا) بـ(أذكر) الذي قد دلَّ عليه (يؤرقني)[2].

وقد جعل السيرافيُّ نظير تخريجه قول الشاعر:

إِذَا تَغَنَّــى الْحَمَــامُ الْــوُرْقُ هَيَّجَنِــيْ وَلَــوْ تَعَزَّيْــتُ عَنْهَــا أُمَّ عَمَّــارِ[3]

نصب (أُمَّ عمّار) بفعل مضمر، كأنَّه قال: فذكَّرني أمَّ عمار؛ لأنَّ التهيُّج لا يكون إلا بالذكر[4].

---

(١) البيت من الوافر، ديوانه ١٢٩، وهو في الكتاب ٣٤٣/١، والمسائل الشيرازيّات ٣٧٢/١، والخصائص ٣٧٨/٢، وأمالي ابن الشجريّ ١٩٢/١، والإنصاف ٢٩٠/١، وشرح الجمل، لابن عصفور ٥٧٢/٢. أبو حنش، وطلق، وعبّاد وأثال: جماعة من قوم الشاعر.

(٢) انظر: شرح الكتاب ٢٠٩/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو في الكتاب دون نسبة ٢٨٦/١، وكذا في شرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٠٩/١، والخصائص ٤٢٧/٢، وكذلك لسان العرب، مادة (هـ ي ج) ٣٩٥/٢، وبعض المحققين نسب البيت للنابغة الذبياني، وليس في ديوانه، مثل تحقيق: شرح جمل الزجاجيّ، لابن عصفور، د. صاحب أبو جناح. الوُرق: سمرة تضرب إلى بياض. انظر: لسان العرب، مادة (و ر ق) ٣٧٧/١٠.

(٤) انظر: شرح الكتاب ٢٠٩/١.

واعترض ابن عصفور على قياس السيرافيّ بهذا البيت، حيث قال: وهذا ليس مثله؛ لأنَّه ليس في قول ابن أحمر ما يدلُّ على المحذوف؛ لأنَّه لا يلزمه إذا أرَّقه هؤلاء أنْ يتذكر أُثالا...[1].

والاستغناء عن لفظ الفعل بحضور معناه وارد، وهو أنْ يُذكر فعل وبذكره وحضوره يُقدَّر فعل لمعمول متأخر، مثل الفعل (هيَّجني) يدلُّ على أنَّ ثَمَّ تذكُّرًا، فنُصبَتْ (أُمَّ).

والذي يظهر أنَّ ما قال به ابن عصفور ردًّا على تخريج السيرافيّ غيرُ صحيح؛ لأنَّ الأرق مصاحبٌ للتذكر، فهو من باب الاستغناء عن لفظ الفعل بحضور معناه، والله تعالى أعلى وأعلم.

وعليه فإنَّ سيبويه والسيرافيّ وإنِ اختلف تخريجهما إلا أنَّهما على معنى واحد وعلى مراد الشاعر، فسيبويه عندما جعل اللفظ مُرخمًا فهو عطف على الأسماء المرفوعة الفاعلة؛ وحركة الإعراب الضمة لكنها على الحرف المحذوف للترخيم، وكذلك تخريج السيرافيّ فهو على المعنى نفسه فلا يأرق الشاعر إلا وهو يتذكرهم كلهم، وأفسد المبرد المعنى المراد من البيت، والله تعالى أعلى وأعلم.

والترخيم هو حذف آخر الكلمة في النداء، وهو على لغتين: لغة من ينوي الحرف أي: ينتظر الحرف ويُبقي آخر الاسم على حاله قبل الحذف، ولغة من لم ينوِ الحرف أي: لا ينتظره ويأخذ الاسم حينئذ حركة الاسم المنادى عند إعرابه، فالترخيم من باب النداء وخاص به، غير أنَّ هناك أمثلة جاء فيها الاسم مرخمًا في غير النداء ضرورة، وهناك مذهبان في ذلك:

الأول: مذهب سيبويه وهو أنَّه يجوِّز الترخيم في غير النداء على اللغتين.

الثاني: مذهب المبرد وهو أنَّه يجوِّز الترخيم في غير النداء على لغة من لم ينوِ الحرف، وحُجته أنَّ ذلك حذف في غير النداء، والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالإعراب كـ(يد) وبابه...[2]، لذلك خرّج المبرد قول ابن أحمر على غير الترخيم، وقال إنَّها منصوبة عطفًا على الضمير.

ونقطة الالتقاء بين المذهبين أنَّ كليهما يجيز الترخيم في غير النداء على لغة من لم ينوِ الحرف، فقد قال أبو سعيدٍ السيرافيّ: «وهذا الترخيم إنَّما يكون في النداء، فإذا اضطرَّ الشاعر، فليس بين النحْويين خلافٌ أنَّه جائز له في غير النداء على أنَّه يجعله اسمًا مفردًا، ويُعربه بما يستحقُّه من الإعراب، فيقول: هذا حنظلٌ، ومررْتُ بحنظلٍ، ورأيتُ حنظلًا، قال الأسود بن يعفر:

---

(١) انظر: شرح الجمل ٢/٥٧٢.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٧١.

أَلَا هَـلْ لِهَـذَا الـدَّهْرِ مِـنْ مُتَعَلِّـلٍ عَـنِ النَّـاسِ مَهْمَـا شَـاءَ بِالنَّـاسِ يَفْعَـلِ؟

وَهَـــذَا رِدَائِـــيْ عِنْـــدَهُ يَسْـــتَعِيْرُهُ لِيَسْـلُبَنِيْ عِـزِّي أَمَـالِ ابْـنُ حَنْظَـلِ[1]»[2]

ونقطة الاختلاف في ترخيم الاسم في غير النداء على من نوى الحرف وانتظره؛ لأنَّه سيجعل الاسم على حاله بعد الحذف، ويبقى الحرف بحركته وكأنْ لم يُحذف منه شيء، قال أبو سعيد السيرافيّ: «وقد اختلف النحْويّون في الوجه الأوّل –يريد لغة من نوى الحرف– من الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر؛ كقولك: هذا حنظلَ قد جاء، وهذا هِرَقْ قد جاء، ومررْتُ بهِرَقْ وحنظلَ، تحذف آخره وتبقي ما قبل المحذوف على حاله، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه، وقد استشهدوا بعدة أبيات منها قول جرير:

أَلَا أَضْـــحَتْ حِبَـــالُكُمُ رِمَامَـــا وَأَضْـــحَتْ مِنْـــكَ شَاسِـــعَةً أُمَامَـــا[3]

أراد (أمامة) فحذف الهاء، وبقَّى الميم على حالها، وهي غير مناداة»[4].

وبرواية هذا البيت استشهد سيبويه بدون حرف النداء، وهي في ديوان الشاعر بالنداء، ولم أجد رواية لهذا البيت دون حرف النداء، فما وُجد في الديوان:

فَأَصْـــبَحَ حَبْـــلُ وَصْـــلِكُمُ رِمَامَـــا وَمَـــا عَهْـــدٌ كَعَهْـــدِكِ يَـــا أُمَامَـــا

فقد ردَّ المبرد احتجاج سيبويه والمؤيدين بهذه الرواية، بأنَّ الترخيم هنا للفظ منادى، وقال ابن عصفور: «...وهذا لا يُردُّ به؛ لأنَّ روايته لا تقدح في رواية سيبويه وغيره من البصريِّين»[5].

---

(١) البيتان من الطويل، وهو في الكتاب ٢٤٦/٢.

(٢) شرح الكتاب ٢٠٧/١-٢٠٨.

(٣) البيت من الوافر، ديوانه ٤٠٧، وهو في الكتاب ٢٧٠/٢، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٠٨/١، وخزانة الأدب ٣٦٣/٢. الرمام: جمع رميم، وهو الخلق البالي. انظر: لسان العرب، مادة (ر م م) ٢٥٢/١٢.

(٤) شرح الكتاب ٢٠٨/١.

(٥) شرح الجمل ٥٧١/٢.

المسألة الثامنة والثلاثون: تقديم معمول اسم الفعل عليه

استشهد بعض الكوفيِّين ومنهم الكسائيّ بقول الشاعر:

يَــا أَيُّهَــا الْمَــائِحُ دَلْــوِيْ دُونَكَــا إِنِّــي رَأَيْــتُ النَّــاسَ يَحْمَــدُونَكَا[1]

على أنَّ (دلوي) مفعول مقدَّم لاسم الفعل (دونكا)[2]، ومنع ذلك البصريُّون والفراء، واختلفوا في الإعراب، فقالوا:

١- إنَّ (دلوي) مبتدأ، و(دونكا) ظرف خبر عن المبتدأ، ولا يكون اسم فعل، والمعنى: الدلو دونك.

٢- إنَّ (دلوي) يكون منصوبًا بفعل مقدر يدلُّ عليه (دونكا).

٣- إنَّ (دلوي) يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، و(دونكا) ظرف في موضع الحال، والتقدير: هذه دلوي دونكا. والثاني والثالث قال بهما الفراء[3]، وكذا الزجاج[4].

واعترض الشيخ خالد الأزهريّ على خبريّة (دونكا)، وقال: وفيه نظر؛ لأنَّ المعنى ليس الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه[5].

وردَّه الدَّنُوشَريّ[6]، وقال: ما المانع من أنْ يكون خبرًا محضًا قُصد به التنبيه على أنَّ الدلو أمامه ويكون الدالُّ على الأمر بأخذ الدلو مقدّرًا، والتقدير: فتناوله[7].

والذي يظهر أنَّه لا وجه لاعتراض خالد الأزهريّ؛ لأنَّ كلَّ الأعاريب تؤدي إلى مراد الشاعر، والبيت مقصده واضح، فأنّى اتَّجه القلم على تلك الأعاريب فالمعنى صحيح، ولكنَّ الأقرب من جهة

---

(١) البيت من الرجز، وهو في معاني القرآن، للفراء ٢٦٠/١، والإنصاف ١٨٤/١، والمقرَّب ٢٠٣/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٨٨/١، وشرح الكافية، للرضيّ ١٧٠/٣، ومغني اللبيب ٦٩٩/٢، والمقاصد النحويّة ١٧٨٨/٤، ونُسب فيه إلى جارية من بني مازن، وشرح التصريح ٢٩١/٢، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦، ونُسب فيه إلى رجل جاهلي من بني أسيِّد بن عمرو بن تميم، وشرح أبيات المغني ٢٧٥/٧. المائح: مفرد ماحة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو.

(٢) انظر: الإنصاف ١٨٤/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٨٧/١-٢٨٨، والمقاصد النحويّة ١٧٨٩/٤، وشرح التصريح ٢٩١/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢٦٠/١-٣٢٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢-٣٧.

(٥) انظر: شرح التصريح ٢٩١/٢.

(٦) عبد الله بن عبد الرحمن بن عليّ الدَّنوشريّ الشافعيّ، توفي ١٠٢٥هـ. انظر: الأعلام للزركليّ ٩٧/٤.

(٧) نقله البغداديّ عن الدنوشريّ في خزانة الأدب ٢٠٣/٦.

الصناعة النحْويّة أنْ يكون: (دلوي) مبتدأ، و(دونكا) خبرًا، أمّا الأعاريب الأخرى ففيها تكلُّف؛ لأنَّ النظر إلى الظاهر أولى من النظر إلى التقدير.

ومن استشهاد الكوفيّين على ذلك التقديم، قول الله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء:٢٤]، والتقدير عندهم: عليكم كتابَ الله، ومنع البصريُّون هذا التخريج، وقالوا إنَّما نُصب الكتاب على المصدر، أي: كتب الله ذاك عليكم كتابًا، فيكون نحو قول الله تعالى: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾ [الروم:٦]، أو أنْ يكون منصوبًا بفعل مضمر، أي: الزموا كتابَ الله[١]، وقال الفراء: وقوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾، كقوله: كتابًا من الله عليكم، وقال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتابَ الله، والأول أشبه بالصواب، وقلَّما تقول العرب: زيدًا عليك، وزيدًا دونك، وهو جائز كأنَّه منصوب بشيء مضمر قبله[٢].

والمراد من كلام الفراء أنَّه منصوب على أنَّه مصدر لفعل محذوف، والتقدير: كتب كتابًا، وقال البصريُّون: إنَّ الفعل قدِّر لدلالة ما تقدَّم عليه، وهو قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ﴾ [النساء:٢٣]، فإنَّ فيه دلالة على أنَّ ذلك مكتوب عليهم، فلمّا قدَّر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه: كتابًا اللهُ عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل، كقول الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٨٨]، فنصب (صنع) على المصدر بفعل مقدَّر، لدلالة ما تقدَّم عليه، والتقدير: صنعَ صنعًا الله[٣].

وليس ثَمَّ دليل نقليّ عند الكوفيِّين إلا الآية الكريمة وبيت المسألة، وزعم ابن مالك أنَّ (دلوي) في البيت منصوبة بـ(دونك) مضمرة، وذكر أنَّ مذهب سيبويه تجويز إضمار اسم فعل لدلالة اسم الفعل المذكور، فقد قال: إنَّ (دلوي) منصوب بعامل مقدَّر مدلول عليه بالملفوظ، نصَّ عليه سيبويه[٤].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٤/٣٤٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/٢٦٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١/١٨٦-١٨٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/١٣٧.

والذي ظهر لي أنَّ كلام سيبويه صريح بإضمار فعل في مثل هذه الأمثلة وليس بإضمار اسم فعل، فقد قال: «واعلم أنَّه يقبح: زيدًا عليك، وزيدًا حَذَرَك؛ لأنَّه ليس من أمثلة الفعل، فقبُح أنْ يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أنْ تقول: زيدًا، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر (عليك) بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنَّه ليس بفعل...»[1]، والله أعلم.

والكوفيُّون لـمّا جوزوا تقديم المعمول، استدلوا بالنقل والقياس، وهذا النقل، أمّا القياس فقد قالوا: إنَّ اسم الفعل مقامٌ مقامَ الفعل، فجائز أنْ يتقدَّم المفعول، فيُقال: زيدًا الزمْ، وعَمرًا تناولْ، وبكرًا خذْ، فكذلك ما قام مقام الفعل[2]، لذلك جوَّزوا: دلوي دونك، وكتابَ الله عليك، لـمّا قام اسم الفعل مقام الفعل.

وردَّ البصريُّون عليهم بأنَّ اسم الفعل فرع عن الفعل في العمل، وإنَّما عملت عمل الفعل لقيامها مقامه، فينبغي ألا تتصرف تصرفه، فحال هذا كحال الحال الذي لا يتقدم على عامله إذا كان غير فعل، ولو عملت كما يعمل الفعل من هذا التقديم لأدى إلى التساوي بين الفرع والأصل، والفروع تنحطُّ عن درجات الأصول[3].

---

(١) الكتاب ١/٢٥٢-٢٥٣.

(٢) انظر: الإنصاف ١/١٨٥.

(٣) المصدر السابق ١/١٨٥.

المسألة التاسعة والثلاثون: الاختلاف في لفظة (سراويل) أهي مفرد أم جمع؟

قال الشاعر:

عَلَيْـــهِ مِـــنَ اللُّـــؤْمِ سِـــرْوَالَةٌ[1]

إنَّ كلمة (سراويل) مفرد عند أكثر النحْويِّين كما سأبينُه بعدُ، وذكر السيرافيُّ هذا البيت على أنَّ المبرد استشهد به وجعل (سروالة) مفردًا وجمعه (سراويل) وهو جمع لقطع السراويل، قال: «وقد ذكر هذا أبو العبّاس واعتمد عليه»[2].

واعترض على المبرد وقال: «والذي عندي أنَّ (سروالة) لغة في (سراويل)، والدليل على ذلك أنَّ الشاعر لم يُرِد أنَّ عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل، هذا يبعُد»[3]، وكذا قال ابن يعيش: «ويضعف من جهة المعنى؛ لأنَّه لا يريد أنْ يكون عليه من اللؤم قطعةٌ، وإنَّما هو هَجْوٌ، والسراويلُ: تمامُ اللباس، فأراد أنَّه تامُّ التَّرَدِّي باللؤم»[4].

والملاحظ أنَّهم التقوا بالإفراد، فـ(سروالة) عند الفريقين: فريق يراها مفردًا والجمع (سراويل)، وفريق يراها لغة في (سراويل) والجمع (سراويلات)، فهي مفرد على كلّ حال، لكن الذي ظهر لي أنَّ منشأ الخلاف هو معنى الكلمة، فالسيرافيّ وابن يعيش نظرا إلى معنى ربَّما لا يراه غيرهما، فكلٌّ وجَّه المعنى على ما يرى، فالمعنى عند المعترضين على أنَّ سروالة وسراويل بمعنى تمام الشيء، والمراد أنَّ عليه من اللؤم ملابس سابغة تُغطِّيهِ كالسراويل، وتبيَّن من اعتراضهم أنَّ المبرد على معنى آخر لهذه اللفظة، حيث جعل السراويل جمعًا بمعنى قطع متعددة، والسروالة مفردًا، أي: قطعة خرقة واحدة منه، فإذا كان كذلك فكأنَّ هذا الرجل عليه قطعة من عدة قطع.

---

(١) من المتقارب، وهذا صدر وعجزه ذكره الرضيّ في شرح الكافية ١٣١/١، وهو:

فَلَـــــيْسَ يَـــــرِقُّ لِمُسْـــــتَعْطِفِ

وذكر هذا العجز في خزانة الأدب ٢٣٣/١. والصدر ذُكر في المقتضب ٣٤٦/٣، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٤٩٦/٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٨٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ ٢٧٠/١، وشرح الأشمونيّ ١٤٩/٣، وشرح التصريح ٣٢١/٢، ، وخزانة الأدب ٢٣٣/١. وهو دون نسبة في كلٍّ.

(٢) شرح الكتاب ٤٩٢/٣.

(٣) المصدر السابق ٤٩٢/٣.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش ١٨٣/١.

ويمكن أن تكون (سروالة) في البيت بمعنى سراويل، وليست قطعة منه، ولكنَّ المنقول عن المبرد على معنى قطعة واحدة من عدة قطع، فمن هنا كان اعتراضهم.

وقد عزا السيرافيّ وابن يعيش[١] وغيرهما[٢] هذا الرأي إلى المبرد، والذي ظهر لي -حسب ما قرأتُ في كتبه- أنَّ هذا ليس رأيًا للمبرد وقد أشار إلى ذلك المُحقِّق عبد الخالق عضيمة[٣].

وما تبيَّن لي أنَّ المبرد نقل عن الأخفش أنَّ بعضًا من العرب يجعل (سروالة) مفردًا، وجمعه (سراويل)، وهذا نصُّه: «فأمّا (سراويل) فكان يقول فيها[٤]: العرب يجعلها بعضهم واحدًا، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب، ومن العرب من يراها جمعًا واحدها (سروالة) وينشدون: عليه من اللؤم سروالة[٥].

ثمَّ قال المبرد: «فمن رآها جمعًا يُقال له: إنَّما هي اسم لشيء واحد، فيقول: جعلوه أجزاء؛ كما تقول: دخاريص القميص والواحد دِخرصة»[٦].

وقال في موضع آخر: إنَّ (سراويل) لا ينصرف عند النحْويِّين في معرفة ولا نكرة؛ لأنَّها جاءت على مثال من العربيّة لا ينصرف مثل: قناديل، فلمّا دخلها الإعراب صارت كالكلمة العربيّة[٧].

فالذي ظهر لي -والله أعلم- أنَّ في قوله الأول لمّا قال: فمن رآها جمعًا... فيه لمحة على أنَّه لا يرى أنَّ (سراويل) جمع (سروالة)، أمّا النص الثاني فلا يُشترط أنَّه يتكلم عن النحْويِّين قبله أو من عاصره، بل فيه أيضًا احتمال أنَّ العلة التي ذكرها تكون لرأيه، فلمّا قال: لأنَّها جاءت على مثال من العربيّة لا ينصرف، دلَّ أنَّ سبب منع (سراويل) من الصرف هذه العلة التي ذكرها؛ لأنَّ العلماء في هذه المسألة قالوا: إنَّ سيبويه والمبرد والزجاج يرون أنَّ (سراويل) ممنوعة من الصرف باتفاق؛ لكنَّهم اختلفوا في التعليل فذكروا تعليل كلِّ واحد منهم على النحو الآتي:

---

(١) المصدر السابق ١/١٨٣.

(٢) مثل خالد الأزهريّ في شرح التصريح ٢/٣٢٠-٣٢١، والبغداديّ في خزانة الأدب ١/٢٣٣...

(٣) في تحقيقه كتاب المقتضب ٣/٣٤٥، هامش (٣).

(٤) يريد الأخفش؛ لأنَّه في هذا المقام ينقل كلامًا عن الأخفش. المقتضب ٣/٣٤٥-٣٤٦.

(٥) المصدر السابق ٣/٣٤٥-٣٤٦.

(٦) المصدر السابق ٣/٣٤٦.

(٧) المصدر السابق ٣/٣٢٦، وقال هذا في موضع آخر ٣/٣٤٥.

الأول: علة المنع عند سيبويه؛ لأنَّها على وزن من أوزان العربيّة الممنوعة من الصرف مثل: قناديل، فهي لفظة أعجميّة مفردة وعُرِّبت ولـمّا عُرِّبت مُنعت[١]، وتبعه الزجاج وغيره[٢]، فقال الزجاج: إنَّما هي بالفارسيّة (شروال)، فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها[٣].

الثاني: علة المنع عند المبرد كما زعَموا؛ لأنَّها جمع واحده (سروالة)، فهو جمع منتهى الجموع، وما كان على وزن منتهى الجموع مُنع من الصرف.

وابن مالك لـمّا تكلَّم في هذا البيت فإنَّه لم ينسب الرأي للمبرد ولم يُسمِّ أحدًا، قال: «وقال فيه بعض العرب: (سروالة) فتوهم بعض الناس أنَّه واحد، وأنَّ (سراويل) جمع له، وهو غلط، بل (السراويل) أعجميّ مفرد، و(السروالة) لغة فيه»[٤].

وليس هناك نصٌّ في كتاب المقتضب يثبت أنَّ المبرد يرى أنَّها جمع والمفرد (سروالة)، فالنتيجة أنَّ المبرد رأيه كرأي سيبويه ولم يخالفه، والله تعالى أعلم.

ووقف العينيّ مع قول العرب أنَّها جمع، حيث قال بعدما نقل عن الأخفش ما نقله المبرد: «وهذا نقل الأخفش عن العرب وإنَّما علينا اتِّباعهم»[٥]، فكأنَّ قوله هذا موجَّه إلى قول الأخفش: «ومن العرب من يراها جمعًا واحدها (سروالة)»[٦]، وكأنَّ العرب لما أنشدوا البيت، وثبت في كلامهم المفرد أيَّد العينيّ قولهم، ولا أستطيع توجيه كلامه على القولين[٧]؛ لأنَّ الكلمة الواحدة على أصلها لا تحتمل المنع والصرف في وقت واحد، فوجَّهْتُ قول العينيّ إلى القول الثاني وهي أنْ تكون جمعًا؛ لأنَّ استشهادهم حاضر، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٢٩.

(٢) مثل السيرافيّ، وابن مالك، والرضيّ، والأشمونيّ...

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠١.

(٥) المقاصد النحْويّة ٤/١٨٣٠.

(٦) المصدر السابق ٤/١٨٣٠.

(٧) للعرب قولان نقلهما المبرد عن الأخفش، وسبقت الإشارة إليهما.

المسألة الأربعون: إفادة التصغير معنى التعظيم

استشهد الكوفيُّون بثلاثة شواهد على أنَّ التصغير جاء لغرض التعظيم، أمّا الشاهد الأول فهو قول أوس بن حجر يصف غُنْمًا في أعلى جبل:

فُوَيْـقَ جُبَيْـلٍ شَـامِخٍ لَـنْ تَنَالَـهُ بِقُنَّتِـهِ حَتَّـى تَكِـلَّ وَتَعْمَـلَا[1]

فقول الشاعر: جُبيل، لعظمة الجبل، فجاء التصغير لغرض التعظيم.

واعترض ابن يعيش على معنى التعظيم في البيت؛ لأنَّ الشاعر إنَّما يريد أنَّ الجبل صغير العرض دقيق الرأس شاق المصعد لطوله وعلوه[2]، وكذا ابن عصفور فقد اعترض على استشهادهم، وقال: لا حُجة لهم فيه؛ لأنَّ التصغير هنا ليس للتعظيم إذ إنَّ الشاعر يريد أنَّ هذا الجبل رغم ارتفاعه إلا أنَّه صغير يصعُب على سالكه لوعورته وضيق طرقه، فلن ينال أعلاه حتى يكلّ ويعمل، ولو كان كبيرًا لاتسعت طرقه ولسهُل على سالكه[3]، وكذا الرضيّ[4].

والذي يظهر أنَّ ما قالوه محتمل وليس يقينًا بأنَّ هذا هو قصد الشاعر، حتى إنْ أتوا بقرينة –وهي الكَلّ والعمل بجهد– لأنَّ الجبل قد يكون ضخمًا طولًا وعرضًا، وملمسه صعب الصعود عليه إمّا لكثرة تعرجه وإمّا لملاسته في بعض مواضعه، فحصل معنى التعظيم، والله أعلم.

وأمّا الشاهد الثاني فهو قول لبيد بن أبي ربيعة:

وَكُـلُّ أُنَـاسٍ سَـوفَ تَـدْخُلُ بَيـنَهُمْ دُوَيْهِيَـةٌ تَصْـفَرُّ مِنْهَـا الْأَنَامِـلُ[5]

وهو من استشهاد الكوفيّة، وكذا استشهد به الأنباريّ على معنى التعظيم، يريد: الموت، ولا داهية

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٨٧، وهو في شرح المفصل، لابن يعيش ٣٩٥/٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٨٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ ١٩٢/١، ومغني اللبيب ١٥٥/١، وخزانة الأدب ١٥٩/٦، وشرح أبيات المغني ١٧٧/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣٩٦/٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢٩٠/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية ١٩٢/١.

(٥) البيت من الطويل، ديوانه ٨٥، وهو في وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٩٤/٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٨٩/٢، وشرح الشافية، للرضيّ ١٩١/١، ومغني اللبيب ١٥٥/١، والمقاصد النحويّة ٢٠٥٠/٤، وخزانة الأدب ١٥٩/٦، وشرح أبيات المغني ١٨٥/٣.

أعظم من الموت[١].

واعترض ابن يعيش وابن عصفور، فقال الأول: إنَّ المراد أنَّ أصغر الأشياء قد يُفسد الأصول العظام، فحتف النفوس قد يكون تصغير الأمر الذي لا يُؤْبَه له[٢]، وكذا ابن عصفور قال: إنَّ المراد بتصغير الداهية أنَّها خفية لا يعلم سببها، وإنْ كان فعلها عظيمًا؛ لأنَّها تأتي على ما عظُم من المخلوقات، فصُغِّرت بالنظر إلى خفائها[٣]، فالمعنى عندهما أنَّها للتحقير، والرضيّ على أنَّها في البيت للتعظيم، وقد نقل اعتراضًا على دلالتها على التعظيم بأنَّ تصغير (دُوَيْهِية) على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، إذ المراد بها الموت، أي: يجيئهم ما يحتقرونه مع أنَّه عظيم في نفسه تصفرُّ منه الأنامل[٤].

والذي يظهر أنَّ كون (دُوَيْهِية) في البيت تحقيرًا من الناس لخفائها وبُعدها وعدم تصورها عند بعض الناس لا ينفي عظم هذه الداهية، فهي وإنْ كانت خافية عند بعض الناس، فهي مهولة عند الشاعر، فحال المتكلم حاكم.

أمّا الشاهد الثالث فهو قول الشاعر:

أَحَــارِ تَــرَى بُرَيْقًــا هَــبَّ وَهْنًــا كَنَــارِ مَجُــوسَ تَسْــتَعِرُ اسْــتِعَارَا[٥]

على أنَّ (بُريقًا) للتعظيم، ودلَّهم على عظمه قول الشاعر: كنار مجوس تستعر استعارًا.

واعترض ابن عصفور على استشهادهم؛ لأنَّ الشاعر أراد بالبرق أنَّه محبوب، إمّا لكونه ظهر على أثر جدب وهو دليل المطر، وإمّا لكونه لاح من أفق محبوبه فيكون من باب أُخَيَّ وصُدَيِّقي[٦]

والذي يظهر أنَّ الحقَّ مع الكوفيِّين، فاليشكريّ ما شبَّه البرق الذي قال به امرؤ القيس بنار

---

(١) انظر: الإنصاف ١١٣/١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣٩٦/٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢٩٠/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية ١٩١/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو في الكتاب ٢٥٤/٣، وقد نسبه سيبويه إلى امرئ القيس، وهو في ديوانه ولكنَّ الذي ظهر لي أنَّ البيت بين شاعرين: امرئ القيس والتوأم اليشكريّ، وقصته أنَّ امرأ القيس قال لليشكريّ: إنْ كنت شاعرًا فملِّط أنصاف ما أقول فقال امرؤ القيس الصدر وقال اليشكريّ العجز، ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكريّ ٥٠٨/٢، والبيت في شرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٣/٤، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٨٩/٢.

(٦) المصدر السابق ٢٩٠/٢.

المجوس في أنَّها تستعر استعارًا إلا لعظم البرق، ومعنى التعظيم أكثر ملاءمة مع التشبيه، فالمعنى هنا على التعظيم.

ومن خلال هذه الشواهد تبيَّن لي أنَّ حصر التصغير على معانٍ محددة فيه تضييق، فسياق الكلام ومراد المتكلم هو الحاكم، والناظر في كتب القدماء يجدُ أنَّهم يستعملون لفظة (التحقير) ويريدون بها (التصغير) وكأنَّهم جعلوا التحقير المعنى الأساسيّ لكلِّ مُصغَّر، فهذا سيبويه يقول: «هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف. اعلم أنَّ تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث...»[(١)]. وقد ذكر التحقير ويريد به التصغير أكثر من مرة، ومثله المبرد[(٢)] في أكثر من موضع، وكذا ابن السراج بل إنَّه سمى الباب كله تحقيرًا[(٣)]، وكذا ابن جني[(٤)]، وغيرهم . وكأنَّ من شدة قرب معنى التحقير من التصغير جعلوه مرادفًا له، ومن المتأخرين ابن عصفور فقد أورد ثلاثة معانٍ للتصغير:

١- أنْ يراد به تصغير شأن وتحقيره، مثل: رُجَيل سوء.

٢- أنْ يُراد به تقليل كميّة الشيء، مثل: دُرَيهِمات.

٣- أنْ يراد به تقريب الشيء، مثل: أُخَي، وصُدَيِّقي، إنَّما يراد بذلك تقريب منزلة الأخ من أخيه والصديق من صديقه. ثم قال بعدُ: «إنَّما يُصغر الشيء إذا عُلم أنَّه صغير... ولا يتناول التصغير إلا حقيرًا» !

والذي يظهر لي أنَّ هذا تناقض مع المعاني الثلاثة التي ذكرها؛ لأنَّه وإنْ أراد به المعنى الأساسيّ للتصغير، فكلامه هذا حكم عام، وإنْ قيل: إنَّ التحقير له رائحة مع المعاني الأخرى، أقول: لا يجتمع الضدان.

وأورد الأنباريّ من قبلُ هذه المعاني وأقرّ معنى التعظيم، وزاد على تلك المعاني، منها: التعطف، مثل قول الرسول ﷺ : «أُصَيْحَابِي، أُصَيْحَابِي»[(٥)]، ومعنى التمدح كقول الحُبَاب بن المنذر الأنصاريّ

---

(١) الكتاب ٣/٤١٩.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٢٦٢.

(٣) انظر: الأصول ٣/٣٦.

(٤) انظر: اللمع ٢١٢

(٥) رواه مسلم في صحيحه، في باب (إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته) ٤/١٨٠٠.

يوم السَّقيفة: «أنا جُذَيْلُها المُحَكَّك، وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ»[١]، وكذا زاد معنى التعظيم مستشهدًا بقول لبيد بن أبي ربيعة: دُوَيْهِيَة تصفرُّ منها الأنامل..[٢].

وذكر ابن الأثير حديث حُذيفة: «أَتَتْكُم الدُّهَيْمَاءُ...»[٣]، يعني الفتنة المظلمة، والتصغير فيها للتعظيم[٤]. وقد قال المتنبي:

أُحَـادٌ أَمْ سُـدَاسٌ فِـي أُحَـادٍ لُيَيْلَتُنَـا المَنُوطَـةُ بِالتَّنَـادِ[٥]

قال الخصم: قد صغَّر الليلة ثُمَّ استطالها، فقال: لُيَيْلَتُنا المَنُوطةُ بالتناد، فقال أبو الطيب: هذا تصغير التعظيم، والعرب تفعله كثيرًا[٦].

---

(١) مجمع الأمثال ٣١/١. والجذيل: تصغير الجِذْل، وهو أصل الشجرة. المحكك: الذي تتحكك به الإبل الجرْبى، وهو عود ينصب في مَبَارِك الإبل. العُذَيق: تصغير العَذْق، وهو النخلة. المرجَّب: الذي جعل له رُجبة وهي دِعامة تُبنى حولها من الحجارة. يريد: أنَّه رجل يُسْتَشْفى برأيه وعقله.

(٢) انظر: الإنصاف ١١٣/١.

(٣) سنن أبي داود، باب (ذكر الفتن ودلائلها) ٩٤/٤، ذكر فيه الحديث برواية أخرى: (فتنة الدُّهَيماء).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ١٤٦/٢.

(٥) البيت من الوافر، ديوانه ٧٠، وهو في الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره، لأبي الحسن الجرجانيّ ٤٥٨، ومغني اللبيب ٥٨/١، وشرح أبيات المغني ٢٦٥/١.

(٦) انظر: الوساطة ٤٥٨.

المبحث الثاني:
اعتراضاتٌ تتعلَّقُ بالأفعال.

المسألة الأولى: وقوع الفعل الماضي خبرًا للأفعال الناقصة

قال عبد الله بن الزبير الأسديّ:

فَأَضْحَى وَلَو كَانَتْ خُرَاسَانُ دُوْنَهُ رَآهَا مَكَانَ السُّوْقِ أَوْ هِيَ أَقْرَبَا[1]

قال البغداديُّ: إنَّ (أضحى) من الأفعال الناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة (رآهَا)، فهنا وقع خبر (أضحى) فعلًا ماضيًا، واستدلَّ بشرح الرضيّ لبيت زهير بن أبي سلمى:

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمِ[2]

بأنَّ (طوى) فعل ماضٍ وقع خبرًا لفعل ناقص وهو (كان)، ثم قال بعد جعل (رآها) خبرًا: «وعليه تكون (لو) وصليّة لا جواب لها، وعليه المعنى، فإنَّه يُريد أنَّ عبد الله صار كأنَّه رأى خُرسان مكان السوق قريبة منه، أو هي أقرب من السوق، فذهب إليها من غير تأهُّب واستعداد؛ لشدة خوفه من الحجاج، وإن كانت خُرسان في نفس الأمر دونه بمراحل»[3].

وظهر لي أنَّ البغداديّ لمّا قال (وعليه المعنى)، أنَّه معترِض على الفارسيّ؛ لأنَّه لمّا انتهى من بيان المعنى السابق قال: وزعم أبو عليّ في (إيضاح الشعر) أنَّ خبر (أضحى) محذوف، وعليه تكون (لو) شرطيّة و(رآها) جوابها، ولا يخفى ركاكة الشرطيّة[4].

وهذا نصّ الفارسيّ: «فأمّا خبر (أضحى) فمحذوف، تقديره: فأضحى مُشمِّرًا أو مُجِدًّا أو نحو ذلك مما يدلُّ عليه ما تقدَّم»[5].

والذي يظهر أنَّ الحقَّ ما قاله البغداديّ؛ لأنَّ الفارسيّ جعَل (لو) شرطيّة والشرطيّة لا تفيد شيئًا في معنى البيت، فهو لم يُرد أنْ يشرط فلا يريد: لو كانت خُرسان دونه فإنَّ عبد الله رآها مكان السوق، بل المعنى الصحيح هو أنَّ عبد الله من شدة خوفه من الحجاج رأى خرسان –وهي بعيدة عنه– مكانَ السوق القريب منه بل أقرب من السوق، وقصة البيت أنَّ الشاعر يصف عبد الله بعد

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٥٥، وهو في الأغاني ٢٣١/١٤، شرح الكافية، للرضيّ ٢٨٠/٣، وخزانة الأدب ٥٠/٧.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٢٢، وهو في شرح الكافية، للرضيّ ١٧٣/٢، وخزانة الأدب وهو أول شاهد من الجزء الرابع ورقمه: ٢٤٦. الكشح: الخاصرة.

(٣) المصدر السابق ٥٥/٧-٥٦.

(٤) المصدر السابق ٥٦/٧.

(٥) إيضاح الشعر ٢١٦/١.

تهديد الحجاج لهم ووعيده بأنْ يقتلوا المهلَّب بن أبي صفرة «وأقسم إنْ وجد منهم أحدًا اسمه في جريدة المهلَّب بعد ثالثة بالكوفة قتله»[1]؛ لذلك خاف وتمثَّل مكان الحرب أمامه وهو لم يخض الحرب بعد.

وعليه تكون (أضحى) قد دخلت على خبر ماض، والنحْويُّون مختلفون في هذا وفصَّلوا، فالأفعال في دخولها على خبر ماض تنقسم ثلاثة أقسام:

الأول: الأفعال (كان، وأصبح، وأمسى، وصار، وأضحى، وبات، وظلَّ)، اختلفوا فيها، ما بين المنع والجواز، فمن منع ذلك هم الكوفيُّون[2]، أمّا حُجة الفريقين فعلى النحو الآتي:

حُجة المانعين: أنَّ الخبر إذا كان فعلًا ماضيًا لم يحتج إلى (كان) وأخواتها؛ لأنَّ هذه الأفعال إنَّما دخلت لتدلَّ على الزمان، فإذا كان الخبر يُعطي الزمان لم يُحتج إليها، وكان ذكرها بلا فائدة، مثل قول: زيدٌ قامَ، وكان زيدٌ قام فهما واحد، فإنْ جاء مثال ذلك في كلامهم فهو بإضمار (قد)؛ لأنَّها تقرِّب الماضي من الحال[3].

حُجة المُجوِّزين: أنَّ قولهم: أصبح زيدٌ قامَ، أعطى معنى ما لم يعطِه قولهم: زيدٌ قامَ، فـ(قام) لا يُعطي أكثر من المضي، و(أصبح) تُعطي المضي مع أنَّ ذلك في الصباح، وكذلك سائر أخواتها إلا (كان) فإنَّها لا تُعطي معنى زائدًا أكثر من التأكيد، والتأكيد في كلامهم كثير، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلة ذلك في كلامهم[4]. وقد جاء خبر هذه الأفعال ماضيًا نثرًا وشعرًا، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب:١٥]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ﴾ [إبراهيم:٤٤]، وقول زهير بن أبي سُلمى: **وكان طوى كشحًا على مستكنة**... وقول زفر بن الحارث الكلابيّ:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا[5]

---

(١) خزانة الأدب ٧/٥٣-٥٤.

(٢) نسب أبو حيّان هذا الرأي إلى الكوفيّين في التذييل والتكميل ٤/١٥١.

(٣) نقل حُجَّتهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٨٠، وأبو حيّان في التذييل والتكميل ٤/١٥١.

(٤) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١/٣٨١.

(٥) البيت من الطويل، وهو في شرح الحماسة، للمرزوقيّ ١٥٥، وشرحها للأعلم ١٤٥، وشرح التسهيل، لابن مالك ١/٣٤٤، والتذييل والتكميل ٤/١٥٢، وشرح أبيات المغني ٧/٣٣٠.

وقول بشر بن أبي خازم:

وَرَأَوا عُقَــابَهُمُ الْمُدِلَّــةَ أَصْــبَحَتْ نُبِــذَتْ بِأَغْلَــبَ ذِي مَخَالِــبَ جَهْضَــمِ[1]

وقول النابغة الذبيّانيّ:

أَمْسَـتْ خَـلَاءً، وَأَمْسَـى أَهْلُهَـا احْتَمَلُـوا أَخْنَـى عَلَيْهَـا الَّـذِي أَخْنَـى عَلَـى لُبَـدِ[2]

وقول عدي بن زيد:

ثُــمَّ أَضْــحَوا لَعِــبَ الــدَّهْرُ بِهِــمْ وَكَــذَاكَ الــدَّهْرُ حَــالًا بَعْــدَ حَــالْ[3]

وحكى الكسائيّ عن العرب: أصبحَتْ نظرَتْ إلى ذات التنانير[4].

وقال الرضيّ: «ومنع ابن مالك[5] وهو الحقّ من مضي خبر (صار). أمّا (صار) فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرّة وهي مضمون خبرها...»[6].

الثاني: المنع مع (ما زال، وما انفكَّ، وما فتئ، وما برِح، وما دام)؛ لأنَّ هذه الأفعال تُعطي الدوام على الفعل، واتِّصاله بزمن الإخبار، والأفعال الماضية تُعطي الانقطاع، فهي دوام وخبرها منقطع، فتدافعا[7].

الثالث: الجواز مع (ليس)، قال ابن عصفور: قسم يجوز فيه باتفاق أنْ يكون خبره فعلًا ماضيًا وهو (ليس)[8]، امتثالًا بما حكى سيبويه: ليس خلَقَ اللهُ أشعَرَ منه[9] وقيّد ابن مالك ذلك في (ليس)

---

(١) البيت من الكامل، ديوانه ١٤٣، وهو في المفضليّات ٣٤٧، والتذييل والتكميل ١٥٣/٤. العُقاب: الراية. مُدلة: أي تُدل على الأقران. نُبذت: رُميت. جهضم: القوي الشديد. المفضليات بشرح الأنباريّ ٦٨٢.

(٢) البيت من البسيط، ديوانه ١٠، وهو في شرح التسهيل ٣٤٤/١، وشرح الكافية، للرضيّ ١٧٣/٢، ورواها بـ(أضحى) بدلًا من (أمسى)، والذي في الديوان ما أثبتُّه، والبيت في التذييل والتكميل ١٥٣/٤. أخنى: أهلك. لُبد: آخر نسور لقمان بن عاد. خزانة الأدب ٥/٤.

(٣) البيت من الرمل، ديوانه٨٣، وهو في الكامل ٦١٦، والتذييل والتكميل ١٥٣/٤.

(٤) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٣٨٢/١.

(٥) شرح التسهيل ٣٤٣/١.

(٦) شرح الكافية ١٧٤/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٣٨١/١.

(٨) المصدر السابق ٣٨١/١.

(٩) انظر: الكتاب ١٤٧/١.

وهو أنْ يكون اسمها ضمير الأمر والشأن، قال: «وقد تدخل عليه (ليس) إنْ كان ضمير الشأن»[1]، واتفاق النحْويِّين على ذلك دون قيد لا بضمير أمر ولا غيره، قال أبو حيّان: إنَّ تخصيص ذلك بما كان اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح[2].

(١) شرح التسهيل ١/٣٤٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٤/١٥٠.

المسألة الثانية: زيادة (كان) مع إسنادها إلى الضمير

ذهب الخليل وسيبويه إلى جواز زيادة (كان) مع إسنادها إلى الضمير، واستشهدا ببيت الفرزدق:

فَكَيْفَ إذا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[1]

فجعلوا (كانوا) في البيت زائدة، وعليه فإنَّ التقدير: وجيرانٍ لنا كرامٍ.

وقال الفارسيُّ: «إنَّ (كان) مُلغاة كأنَّهم لم يستجيزوا أنْ يجعلوا (لنا) خبر (كان) فيُقدِّرونه في غير موضعه، وقد جرى صفة على (جيران)، فقالوا (كان) لغو»[2].

وذهب أبو العباس[3] وأكثرُ النحْويِّين إلى أنَّها ليست زائدة، بل هي (كان واسمها)، و(لنا) في موضع خبرها، والجملة في موضع الصفة لـ(جيران)، و(كرام) صفة بعد صفة، وصار نظير قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام:٩٢]، وقول امرئ القيس:

وَفَرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ[4]. [5]

وقد نقل أبو حيّان عن الزجاجِ وابنِ شقير[6] أنَّهما اعترضا على المبرد، حيث قال: «وردَّ ذلك الزجاجُ وابنُ شقير، وقالا: اللام للمِلْك، ولم يُرد أنَّ الجيران كانوا مِلْكه، وإنما يريد: وجيران لنا»[7].

ولم أجد هذا الاعتراض عند الزجاج، بل ظهر لي أنَّ الزجاج نقل عن المبرد الزيادة ولم ينقل عنه

---

(١) البيت من الوافر، ديوانه ٥٩٧، وهو في الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضَب ١١٦/٤، ومعاني القرآن، للزجاج ٣٣/٢،، والمسائل البصريّات ٥١٠/١، وشرح التسهيل ٣٦١/١، والتذييل والتكميل ٢١٨/٤.

(٢) المسائل البصريّات ٥١١/١.

(٣) انظر: المقتضَب ١١٦/٤.

(٤) البيت من الطويل، وعجزه:

أَثِيْثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ

ديوانه ١٦، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات، للأنباريّ ٦٢، والتذييل والتكميل ٢١٨/٤. الفرع: الشعر التام. المتن: ما عن يمين الصلب وشماله من العصب واللحم. الأثيث: الكثير النبت. القنو: العِذق. المتعثكل: الذي قد دخل بعضه في بعض لكثرته. انظر: خزانة الأدب ١٣٠/١٠.

(٥) التذييل والتكميل ٢١٨/٤.

(٦) هو أحمد بن الحسن أبو بكر النحْويّ البغداديّ، توفي ٣١٥هـ، وقيل: ٣١٧هـ. انظر: إنباه الرواة ٧٠/١.

(٧) التذييل والتكميل ٢١٨/٤.

عدم زيادتها، حيث قال: «وقال أبو العباس محمد بن يزيد: جائز أن تكون (كان) زائدة، وأنشد في ذلك قول الشاعر: وجيران لنا كانوا كرام.

هذا غلط من أبي العباس؛ لأنَّ (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها، والدليل على هذا البيت الذي أنشده: وجيران لنا كانوا كرام، ولم يقل: كانوا كرامًا»[1].

وظاهر كلام الزجاج أنَّ (كان) عند المبرد زائدة في البيت، فالزجاج لما فسَّر آية ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء:٢٢]، وجاء بكلام المبرد أنَّ (كان) فيها زائدة، جاء بهذا البيت بأنَّ المبرد جعل البيت مثل هذه الآية بالزيادة، ولكنَّ ما وُجِد في كتاب المقتضَب خلاف ما قال به الزجاج، فأبو حيّان نقل كلام المبرد كما هو في المقتضب، أمّا الاعتراض الذي نقله فلم أجده عند الزجاج؛ لأنَّ الزجاج كما بُيِّن نقل عنه قولًا آخر، والله تعالى أعلم.

وكذلك اعترض ابن ولّاد على المبرد حينما جعل (لنا) خبرا عن (كان) وهو كاعتراض الزجاج وابن شقير الذي نقله عنهما أبو حيّان، حيث قال: «لو كانت (لنا) خبر (كان) فكأنَّه قال: وجيران، ولم يُبيِّن لمن هم الجيران، ثم قال: كانوا لنا، أي: كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر، وهو متكلف»[2].

وقال أبو حيّان في ذلك: «والذي نختاره في البيت أنَّ (كانوا) و(لنا) : كان واسمها وخبرها، ومعنى اللام الاختصاص، والجملة في موضع الصفة، وإطلاق الخليل وسيبويه عليها أنَّها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فهِم النحْويُّون عنهما، إنما أرادا بالزيادة أنَّه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام) لفهم أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنَّه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجيء بقوله: (كانوا لنا) على هذا المعنى، لا يستفاد بها إلا تأكيد ما فُهِم من المضي قبل دخولها، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى لا بمعنى أنَّها زيدت كزيادة: ما كانَ أحسنَ زيدًا! »[3].

فاعتراض أبي حيّان يُرى من جهتين:

الجهة الأولى: معنى اللام، لمّا جعلها للاختصاص، خرج عن معنى ملكيّة الشاعر للجيران؛ لأنَّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢-٣٣.

(٢) الانتصار ١٤٠.

(٣) التذييل والتكميل ٤/٢٢١.

الاختصاص هو شبه المِلك ولا يحصل فيه مِلكٌ حقيقيّ، بخلاف لام المِلك التي يكون فيها الطرفُ الثاني مالكًا للطرف الأول، مثل: المالُ لمحمد.

الجهة الثانية: مصطلح الزيادة، فكلامه هنا فيه تخطئة لفهْم النحْويِّين بعد الخليل وسيبويه وكل من أخذ برأيهما، حيثُ إنَّه يريد: أنَّه لا يُرادُ بالزيادة أنَّ دخول الشيء كخروجه، مثل: ما أحسنَ كانَ زيدًا!، بل جيء بها للتأكيد، ولا يُستفاد بها إلا تأكيد ما فُهِم من المضي قبل دخولها، فالمعنى موجود. فقال أبو حيان بعد ذلك: «ويدلُّ أنَّه يصفُ حالًا ماضية قولُه قبلَ هذا البيت:

هَــلَ أَنْــتُمُ عَــائِجُونَ بِنَــا لَعَنَّــا نَــرَى العَرَصَــاتِ أَو أَثَــرَ الخِيــامِ[1]

فهذا يصفُ حالة الأحبّاء التي مضت وانقضت»[2].

وما قاله أبو حيّان عن مراد الخليل وسيبويه بمصطلح الزيادة هو تخريجٌ منه واعتذار لهما، وقد يكون على مرادهما أو لا يكون؛ لأنَّهما أطلقا والإطلاق يبقى إطلاقًا إلا إذا وُجد دليل في كلامهما أو عبارة فيها تصريح يُقاس عليه هذا المصطلح في موضع آخر. ولكنَّ الذي يظهر لي أنَّ الحقَّ ما قاله المبرد وأبو حيّان من عدم زيادتها ويؤول تخريج المبرد على أنَّ اللام للاختصاص وليس للمِلك كما زعَم الزجاج وابن شقير وابن ولاد، والله تعالى أعلم.

و(كان) من الأفعال التي تُزاد قياسًا، والأصل عدم الزيادة، أمّا أخواتها فمختلف في زيادتها، وسأبين هذا في المسألة الثانية التالية إن شاء الله، وزيادة كان على حالتين:

الحالة الأولى: زيادة (كان) مفردة، ولا تخلو هذه الحالة من أنْ تكون الزيادة وسْط الكلام، أو آخره، فإنْ زيدت وسطًا فهذا جائز عند النحْويِّين، فقد قال سيبويه: «وتقول: ما كانَ أحسنَ زيدًا! فتذكر (كان)؛ لتدلَّ أنَّه فيما مضى»[3]، وقال في موضع آخر: «وقال الخليل: إنَّ من أفضلهم كانَ زيدًا، على إلغاء (كان)...»[4].

وقال ابن السراج: «ولا يجوز عندنا أنْ يُلغى فعلٌ ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغى نحو (كان) في قولك: ما كانَ أحسنَ زيدًا! الكلام: ما أحسنَ زيدًا!، و(كان) إنَّما جيء بها لتبين أنَّ ذلك كان

---

(١) ديوانه ٨٣٥.

(٢) التذييل والتكميل ٤/٢٢١.

(٣) الكتاب ١/٧٣.

(٤) المصدر السابق ٢/١٥٣.

فيما مضى»[1].

ولا تكون هذه الزيادة في كلِّ موضع، بل بضوابط ستة وضعها النحْويُّون المتأخرون[2] لمّا رأوا أمثلة القدماء في الزيادة، فوضعوا ضوابط لزيادتها، وهي أنْ تقع بين شيئين مُتلازِمين، وهذه الضوابط على النحو الآتي:

١- تُزاد بين الصفة والموصوف، نحو بيت الفرزدق:

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ العُلْيَا الَّتي وَجَبَتْ لَهُم هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ[3]

وكذلك بيت الفرزدق السابق: وجيران لنا كانوا كرام.

٢- تُزاد بين المتعاطفين، نحو بيت الفرزدق:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُوْرُهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلَامِ[4]

٣- تُزاد بين (نِعْمَ) وفاعلها، نحو قول الشاعر:

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُوْرُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيْبَةُ المُخْتَالِ[5]

٤- تُزاد بين (ما) التعجبيّة وفعل التعجب، مثل: ما كانَ أحسنَ زيدًا !

٥- تُزاد بين المبتدأ والخبر، مثل: زيدٌ كانَ قائمٌ.

٦- الفعل ومرفوعه، مثل قولهم: «وَلَدَتْ فاطمةُ بنت الخُرْشُبِّ الأنماريّةُ الكَمَلَةَ من بني عبس لم يُوجد كان أفضلُ منهم»[6].

٧- تُزاد بين الصلة والموصول، مثل: جاء الذي كان أكرمتُه.

٨- تُزاد بين الجار والمجرور، مثل قول الشاعر:

---

(١) الأصول ٢/٢٥٨.

(٢) شرح الجمل، لابن عصفور، وشرح التسهيل، لابن مالك ١/٣٦١، والتذييل والتكميل ٤/٢١٢-٢١٣

(٣) البيت من البسيط، ديوانه ٢٦٥، وضرائر الشعر ٧٧.

(٤) البيت من الكامل، ديوانه ٨٥٠، وضرائر الشعر ٧٧.

(٥) البيت من الكامل، وهو في التذييل والتكميل ٤/٢١٣، وشرح الأشموني ١/٢٤٣، وجامع الدروس العربيّة، للغلاييني ٢/٢٨٠. ولم أقف على قائله.

(٦) قائله قيس بن غالب البدريّ، وفاطمة زوج زياد بن عبد الله العبسيّ، وهي من منجبات العرب، وأولادها هم الربيع وقيس وعمارة وأنس. انظر: جمهرة أنساب العرب، لابن حزم ٢٥٠.

سَــرَاةُ بَنِــي أَبِــي بَكْــرٍ تَسَــامَى عَلَــى كَــانَ الْمُسَــوَّمَةِ الْعِــرَابِ[1]

وقال أبو حيّان بعد استشهاد ابن مالك بهذا البيت: «وكان ينبغي للمصنف أنْ لا يطلق فيقول: (وبين جار ومجرور) بل كان يقول: (وبين (على) ومجرورها)؛ لأنَّه لا تُحفظ زيادتُها في غير هذا البيت بين جار ومجرور، وزيادتها بينهما شاذة، لا يُقاس عليها»[2].

وإنْ كانت الزيادة آخرًا فهذا مذهب الفراء نقله عنه أبو حيّان ولم يُصرِّح به ابن مالك، فقد أجاز زيادتها آخرًا، فتقول: زيدٌ قائم كانَ، وقاس ذلك على إلغاء ظنَّ آخرًا[3]، فقال ابن مالك: «والصحيح منع ذلك لعدم استعماله؛ ولأنَّ الزيادة على خلاف الأصل، فلا تُستباح في غير مواضعها المعتادة»[4].

الحالة الثانية: زيادة (كان) مع ضميرها، وهذا موضع المسألة، وقد تبيَّن من الاعتراض بعض آراء العلماء، فأكثر النحْويِّين أجازوا ذلك، أمّا المبرد فقد اعترض على الشاهد من باب استقامة المعنى بأصالة (كانوا)، والذي يظهر في كتابه أنَّه مانع هذا النوع من الزيادة، وليس مجرد اعتراض على البيت ومعناه؛ لأنَّه قال: «والقوافي مجرورة وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحْويِّين أجمعين...»[5]، ولم يذكر بعد ذلك أيَّ شيء يبيِّن جوازه لهذا النوع من الزيادة، فدلَّ أنَّه مانع، ولا يُجوِّز الزيادة إلا في حال كونها مفردة.

وليس في هذه المسألة كلام طويل يُقال؛ لأنَّ الشاهد عليها واحد وقد سبق الكلام عنه، وكأنَّ النحْويِّين لما أجازوا زيادة (كان) مفردة ضموا معها الضمير، فأجازوهما ولم يُقسِّموا أهذه (كان) مفردة أو معها ضميرها، فلا يُحكم على (كان) المسند إليها ضمير بالقلة والشذوذ، ولا يُقال: لا يُقاس عليها في هذه الحالة؛ لمّا لم يرد إلا بيت واحد، وما ورد ببيت واحد لا يُقاس عليه؛ إنَّما قلتُ هذا؛ لأنَّ ظاهر كلام النحْويين أنَّ الزيادة واحدة سواء أكانت (كان) مفردة أو مسندة إلى ضمير،

---

(١) البيت من الوافر، قال أكثر المحققين: لم أقف على قائله، منهم الصاحب جناح في شرح الجمل، لابن عصفور ٤١٨/١، والشيخ محيي الدين عبد الحميد في شرح الأشموني ٤٢٤/١. ولم أجد قائلًا له، والبيت في شرح التسهيل ٣٦١/١، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٢٢/٤.

(٣) المصدر السابق ٢١٥/٤.

(٤) شرح التسهيل ٣٦١/١.

(٥) المقتضَب ١١٧/٤.

فالحكم واحد؛ فلم يستشهدوا إلا ببيت الفرزدق، وممن قسَّم من النحْويين ابن مالك وذلك بعد حديثه عن (كان) مفردة، فقد قال: «لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء (ظنَّ) إسنادها في نحو: زيدٌ ظننْتُ قائمٌ، هذا مذهب سيبويه»[1]. وعليه أكثر النحْويين.

ومن المُجيزين ابن جني وابن عصفور؛ لأنَّ لهما ردًّا على بيت الفرزدق من ناحية الصناعة النحْويّة وفيه بيان جوازهما زيادة (كان) مع الإسناد، أمّا ابن جني فقد قال: «وجه زيادتها في هذا البيت أنْ يعتقد أنَّ الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ، و(لنا) الخبر، لكنَّك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه، ولم تعتقد أنَّ الواو مرفوعة بـ(كان)»[2].

أمّا ابن عصفور فقد ذكر أنَّ أصل المسألة: وجيرانٍ لنا هم كرام على أن يكون (لنا) في موضع الصفة لـ(لجيران)... ثم زيدت (كان) بين (لنا) و(هم)؛ لأنَّها تُزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كان هم، ثم اتَّصل الضمير بـ(كان) وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأنَّ الضمير قد يتَّصل بغير عامله في الضرورة[3].

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٦١.

(٢) ذكره ابن السيد في إصلاح الخلل ١٥٧-١٥٨، وذكره أبو حيّان في التذييل والتكميل ٤/٢٢٠.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٤٠٩-٤١٠.

المسألة الثالثة: عمل (كان) الناقصة في المفعول معه

استشهد جمهور النحْويِّين بثلاثة أبيات على عمل (كان) الناقصة في المفعول معه، أمّا الشاهد الأول فهو قول أبي ذؤيب الهذليّ:

فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْدُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي[1]

وقول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ[2]

وقول الشاعر:

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ، لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا[3]

ونقل أبو حيّان عن بعض النحْويِّين ومنهم الأستاذ أبو عليّ، أنَّهم أولوا الأبيات على أنَّ (كان) فيها تامّة، ولا تكون ناقصة؛ لأنَّ ليس فيها معنى حدث يُعدَّى بالواو، ولا تعمل إلا في اسمها وخبرها لا غير، فتكون (مثلًا)، و(مكانَ الكُليتين)، و(كحران) أحوالًا، وعليه وهي تامة تكون (كان) عاملة النصب لكلِّ ما بعد الواو[4].

وردَّ عليهم أبو حيّان برأي الجمهور، فقال: إنَّ جمهور النحْويِّين ذهبوا إلى جواز ذلك في (كان) الناقصة؛ لأنَّ الصحيح أنَّها مشتقة، وأنَّها تدلُّ على معنى سوى الزمان، فعلى هذا تعمل في الظرف، ويتعلق بها الجارّ، وتنصب المفعول معه كسائر الأفعال، فبجعل (مثلًا)، و(مكان الكليتين)، و(كحران) أحوالًا، فإنَّ (كان) ستفتقر إلى ما يتمُّ معنى دخولها، افتقار المسند للمسند إليه؛ لذلك فإنَّ جعْلها أحوالًا يُفوِّت المعنى[5].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في شرح أشعار الهذليين، للسُّكريّ ١٥٩/١، والإيضاح العضديّ ١٩٤/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو في الكتاب دون نسبة ٢٩٨/١، وكذا في مجالس ثعلب ٢٥، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ١٩٥/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٣٧/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٦٠/٢، والتذييل والتكميل ١٠١/٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١١/١، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ١٩٥/٢، وشرح التسهيل ٢٥١/٢، والتذييل والتكميل ١٠١/٨، والدر المصون ٢٥٤/٤، وتمهيد القواعد ٢٠٥١/٤، ونسبه العينيّ في المقاصد إلى أبي ذؤيب خويلد الهذليّ ٢٩٢/١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٠١/٨.

(٥) المصدر السابق ١٠٢/٨.

فهم جعلوها تامة هربًا من أنْ تكون (كان) الناقصة عاملة في المفعول معه، ولكنَّهم أغفلوا مراد الشاعر، فالقول ما قال أبو حيّان؛ لأنَّ قصد الشاعر في البيت الأول لا يمكن أنْ يتم دون أنْ تصحب (كان) اسمًا وخبرًا لها، فهو يُخبر أنَّه سيصنع قصيدة، فتكون هذه القصيدة مع محبوبته مثلًا من بعده، وقصة هذا البيت أنَّ ابن أخته خالدًا غدر به حيث كان رسولًا يرسله إلى أمِّ عمرو محبوبته، وقد كان خالد جميلًا فمالت إليه، فأقسم أنْ يكتب قصيدة لتكون مثلًا معها ما بقى الدهر.

وكذا في البيت الثاني فلا تتمُّ الفائدة إلا باصطحاب (كان) اسمها وخبرها، فهو يُخبرُ بقوله: مكان الكُليتين؛ لأنَّه أمر الأبناء بأنْ يكونوا مع بني أبيهم كقرب الكليتين في الطحال.

ومثل هذا في البيت الثالث فإنَّه يُخبر أنَّه كان معها كالعطشان الذي يشرب الماء وما أقلع عنه حتى امتلأت بطنه، وهو كناية عن شبعه بها واستمتاعه بالنظر إليها، وكل هذا في المعنى يُعبر عن حال الشعراء، لكن المعنى على الخبريّة مطلوب، فالعمدة أولى بأنْ يُلفت إليها من الفضلة.

والفعل التام يكتفي بمرفوعه، فقد خرج من كونه رافعًا الاسم وناصبًا الخبر، ولـمّا جُعل تامًّا كان بمعنى وقع أو حدث أو ثبت، وغير هذا، فصار دالًّا على الحدث.

واختلف النحْويُّون في دلالة (كان) على الحدث، فهم فريقان:

أمّا الفريق الأول فيقول: إنَّ (كان) لا تدلُّ على الحدث، بل هي لمجرد الزمن، وهو ظاهر قول سيبويه: «واعلم أنَّه لا يجوز لك أنْ تقول: عبدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كنْ عبدَ الله المقتولَ؛ لأنَّه ليس فعلًا يصل من شيء إلى شيء؛ ولأنَّك لستَ تُشير له إلى أحد»[(١)].

وكذا قال المبرد: «وإنَّما دخلت (كان) لتخبر أنَّ ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك...»[(٢)]، وكذا ابن السراج[(٣)]، فالفارسيّ[(٤)]، فابن جني[(٥)]، فابن بَرْهان[(٦)]، ثم الشلوبين[(٧)].

ولكنَّ الذي يظهر لي أنَّ في نقل أبي حيّان تناقضًا فقد ذكر في باب (كان) -وهو باب متقدم

---

(١) الكتاب ١/٢٦٤.

(٢) المقتضب ٣/٩٧.

(٣) انظر: الأصول ١/٨٢-٨٣.

(٤) انظر: المسائل البصريّات ١/٢٣٢.

(٥) انظر: اللمع في العربيّة ٣٦.

(٦) انظر: شرح اللمع ٤٩-٦١.

(٧) انظر: التوطئة ٢٢٤.

على المفعول معه- أنَّ كلّ هؤلاء النحْويِّين يمنعون كون (كان) الناقصة أنْ تدلَّ على الحدث[1]، فكيف يقول في هذه الشواهد: إنَّ الجمهور على أنَّ (كان) تدلُّ على معنى غير الزمان ويتعلَّق بها الجارّ؟ فقد تبيَّن أنَّ كبار النحْويِّين لا يقول بدلالة الحدث، فمن هم الجمهور؟

وقال كذلك عند نقله للتأويل في تلك الشواهد: (بعض النحْويِّين)، والذي ظهر لي أنَّ الجمهور هم الذين يرون عدم الدلالة على الحدث، وقلة هم الذين قالوا إنَّها تدلُّ على الحدث مثل ابن عصفور[2]، وابن مالك[3]، وابن هشام[4]، ثم بعد ذكره آراء النحويِّين في باب (كان) قال: إنَّ المشهور والمنصور أنَّها تدلُّ على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مُسند إلى الجملة، كما كان (ظننتُ) مسندة إلى الجملة[5]، فهو مُرجِّح دلالة الحدث.

وإنَّما جعلوها مجردة من الحدث لوجهين:

الأول: منبهة على أنَّ أصل الأفعال إنَّما جيء بها للدلالة على تعيين زمن الحدث؛ لأنَّ الحدث كان يُستفاد من المصدر من غير تعيين زمن.

الثاني: المقصود من وضعها تعيين زمن الجملة الاسميّة، فلا حاجة لدلالتها على الحدث، ثم إنَّهم عوضوها عن دلالة الحدث وعن التأكيد بالمصدر لزوم الخبر[6].

أمّا الفريق الثاني فقد أقرَّ بدلالة الحدث، وذكر ابن هشام أنَّ الذي يؤيِّد هذا الفريق تعلُّق الجارّ بـ(كان) في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس:٢]، فتعلق (للناس) بالفعل (كان)، ولا يتعلق بـ(عجبًا) لأنَّه مصدر مؤخر، ولا بـ(أوحينا) لفساد المعنى؛ ولأنَّه صلة (أنْ)، وكذا يجوز أنْ تكون متعلقة بمحذوف حال من (عجبًا)[7]، لكن إذا دخل الاحتمالُ الدليلَ سقط به الاستدلال؛ لأنَّ الإعراب يحتمل الأمرين.

---

(١) التذييل والتكميل ١٣٣/٤.

(٢) انظر: شرح الجمل ٣٨٥/١-٣٨٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٤١/١.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٠٣/٢.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٣٣/٤.

(٦) انظر: المغني في النحو، لابن فلاح النحْويّ ٨/٣.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٥٠٣/٢.

وفي ناصب المفعول معه خلاف بين النحْويِّين، أُوردُه على النحو الآتي:

المذهب الأول: أنَّ الناصب الفعل أو ما يُشبه الفعل، وقد اختلفوا في الفعل، أي: في نوعه بين التعدي واللزوم، فهم ما بين مقرّ كليهما، وما بين مجوز اللزوم دون التعدي، والذي يظهر لي من أمثلة سيبويه أنَّه لم يحصر العامل في المفعول معه بالفعل المتعدي وحده أو اللازم دون المتعدي؛ فأمثلته احتوت على النوعين، ومنها: ما صنعتَ وأباك، فهذا متعدٍّ، وكذا مثاله: ولو تُركت الناقة وفصيلَها لَرَضِعَها، ومثَّل على اللازم بقوله: واستوى الماء والخشبةَ، وجاء البرد والطيالسةَ[١]، وكذا عند ابن السراج[٢]، والفارسيّ[٣]، وابن جني[٤]، وابن مالك[٥]، وغيرهم.

وذهب قوم إلى أنَّ عامل المفعول معه لا يكون متعديًا، وقصروه على اللزوم، فلا يقال: ضربتُك وزيدًا؛ لأنَّ هذا سيُلبس بالمفعول به، قاله ابن الأثير[٦].

ولعلَّ من هؤلاء القوم ابن يعيش، فقد وجدتُ له نصًّا يُفهم منه أنَّ اللزوم شرط وهو الأساس، والتعدي مشروط بأنْ يستوفي الفعل مفعوله، حيث قال: «اعلم أنَّ المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعل لازم، أو منتهٍ في التعدي»[٧]، وما لا شرط فيه أصل على ما هو مشروط، والله تعالى أعلم.

وأمّا ما يعمل عمل الفعل، وهي المشتقات، فقد مثَّل على ذلك ابن مالك بقوله: لستُ زائلًا وزيدًا حتى يفعل، وأعجبني استواء الماء والخشبةَ، والناقة متروكة وفصيلَها، ونقل عن الفارسيّ أنَّه أنشد قول الشاعر:

لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي، فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِيَ مَطْوِيًّا وَسِرْبَالا[٨]

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٩٧-٢٩٨.

(٢) انظر: الأصول ١/٢١٠-٢١١.

(٣) انظر: الإيضاح العضديّ ١٩٣.

(٤) انظر: اللمع ٦٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٧.

(٦) انظر: البديع، لابن الأثير ١/١٧٧.

(٧) شرح المفصل ١/٤٣٩.

(٨) البيت من البسيط، وهو في شرح التسهيل ٢/٢٤٨، والتذييل والتكميل ٨/١٠٢، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٤٦، والمقاصد النحويّة ٣/١٠٦٩، وشرح الأشموني ١/٤٩٤، وشرح التصريح ١/٥٢٩. وهو دون نسبة في كلٍّ.

على أنَّ (سربالًا) مفعول معه وعامله شبه الفعل (مطويًّا)، وأجاز أنْ يكون العامل اسم الإشارة (هذا)، وهذا خلاف رأي سيبويه[1]؛ لأنَّه قال: «وأمّا هذا لك وأباك، فقبيح أنْ تنصِب الأب؛ لأنَّه لم يَذكر فعلًا ولا حرفًا فيه معنى فِعْلٍ حتى يصير كأنَّه قد تكلَّم بالفعل»[2].

المذهب الثاني: أنَّ الناصب ينتصب بانتصاب (مع)، ونُسب إلى أبي الحسن الأخفش[3]، وذلك مثل: جئتُ معَه، أي منصوب على الظرفيّة، مثل: جاء البرد والطيالسةَ، فالواو واقعة موقع (مع)، ولما حُذف (مع) وقد كانت منتصبة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها، انتصبت (الطيالسة) بعدها على معنى انتصاب (مع) الواقعة موقعها. وهذا المذهب باطل، إذ لو كان انتصاب هذا الاسم على الظرف لكان إذا أُضمر يتعدّى إليه الفعل بوساطة (في)، ولا يُؤتى به إلا منفصلًا، مثل قول الشاعر: فآليت لا أنفكُّ أحدو قصيدة... تكون وإيّاها... ولم يقل: تكون وفيها[4].

المذهب الثالث: أنَّ الناصب فعل مقدَّر بعد الواو، وهذا المذهب نُسب إلى الزجاج، وفسّر السيرافيّ هذا المذهب بقول الزجاج، أي: يضمر فعل بعد الواو، ففي قولنا: ما صنعت وأباك، كأنَّه قال: ما صنعت ولابست أباك؛ لأنَّه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو. فقال: هذا فاسد؛ لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتَّصل به المفعول، وهذا الفعل إذا كان لا يحتاج لعمله إلى وسيط فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإنْ كان يحتاج الفعل إلى وسيط في عمله في المفعول عمِل مع توسُّط الوسيط ووجوده، مثل: ضربتُ زيدًا وعَمرًا، فنُصب (عَمرًا) بـ(ضربتُ) كما نُصب (زيدًا) بـ(ضربتُ)؛ لأنَّ المعنى الذي يوجب الشركة بين عمرٍو وزيد في (ضربتُ) هو الواو، فجيء بها ولم تَمنع من وقوع (ضربتُ) على ما بعدها، وكذا في قولهم: ما ضربتُ إلا زيدًا، فنُصِب (زيدًا) بـ(ضربتُ مع توسُّط (إلا)، للمعنى الذي يوجب ذلك في اتِّصال هذا المفعول به، وإنَّما يذهب بالواو إلى معنى (مع) إذا كان فيه معنى غير العطف المحض، والعطف المحض أنْ يوجب لكلِّ واحد من الاسمين الفعل الذي ذكر له من غير أنْ يتعلق فعل أحدهما بالآخر، مثل: قام زيدٌ وعمرٌو إذا أُريد أنَّ كلَّ واحد منهما قام

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٨.

(٢) الكتاب ١/٣١٠.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٨/١٠٦-١٠٧.

قيامًا لا يتعلق بالآخر[1].

المذهب الرابع: أنَّ الناصب الواو نفسها، وعزا ابن مالك هذا إلى الجرجانيّ، وردَّه ابن مالك بثلاثة أمور:

الأول: أنَّه لو كان النصب بها نفسها ما اشْتُرط وجود فعل قبلها أو ما في معناه، كما لا يُشترط في غيرها من النواصب، لجاز أنْ يقال: كلُّ رجلٍ وضيعتَه.

الثاني: أنَّ الحكم على الواو بأنَّها ناصبة حكم لا نظير له؛ لأنَّه ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كـ(إنَّ) وأخواتها، أو يُشبه ما أشبه الفعل كـ(لا) المشبَّهة بـ(إنَّ)، والواو المرادفة لـ(مع) ليس منهما، فلا يصحُّ جعلها ناصبة للفعل.

الثالث: أنَّ الواو لو كانت ناصبة لوجب اتِّصال الضمير إذا وقع مفعولًا معه، ولعدَّ من الضرورات كقول الشاعر: فآليت لا أنفكُّ أحدو قصيدة... تكون وإيّاها... ولا خلاف في وجوب الانفصال في مثل هذا، فعلم بذلك أنَّ الواو غير عاملة، إذ ليس في الكلام ضمير نصب يجبُ انفصاله مع مباشرة الناصب له[2].

المذهب الخامس: أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف، فقالوا في قولهم: استوى الماء والخشبةَ، لا يحسُن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي، فلما لم يحسُن تكرير الفعل كما يحسُن في: جاء زيدٌ وعمرٌو، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف[3].

---

(١) انظر: شرح الكتاب ٢/١٩٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٢٠٠.

المسألة الرابعة: زيادة (أصبح)

نقل أبو حيّان عن ابن الدهان أنَّه استشهد ببيت لا حُجة فيه على مجيء (أصبح) زائدة[١]، وهو قول الشاعر:

قَـدْ بِـتُّ أَحْرُسُـنِي وَحْـدِي، وَيَمْنَعُنِـي صَـوْتُ السِّـبَاعِ بِـهِ يُصْـبِحْنَ وَالْهَـامِ[٢]

فادَّعى أنَّ (يُصْبِحْنَ) زائدة، ثم اعترض أبو حيّان على استشهاده؛ لأنَّ الظاهر أنَّ معنى (به يُصْبِحْنَ) أي: به يَقُمْنَ في الصباح، فالمعنى أنَّ السِّباع بهذا المكان والهام دائمًا في الليل والصباح، ورُوي: يَضْبَحْنَ، والضُّباح: صوت الثعلب، وصوت أجواف الخيل[٣].

فهذا البيت على روايتين، أمّا الرواية التي جاء بها ابنُ الدهان، فلم تُذكر في ديوان الشاعر، وكل الكتب التي تناولت هذا البيت بالشرح، فقال البغداديّ عن نقل أبي حيّان عن ابن الدهان: «ومما يُتعجب منه قول أبي حيّان في تذكرته: زعَم بعضُ النحْويين أنَّ (أصبح) تكون زائدة...وهذا تحريف قطعًا»[٤].

ففسَّر أبو حيّان البيت على رواية (يُصْبِحْنَ)، ولو سلَّمنا بهذه الرواية، فالقول ما قال ابن الدهان؛ وذلك أنَّ صوت السباع والهام يمنعونه ليلًا دون وقت الصباح، فهو يتكلم عن حاله ليلًا.

والذي يظهر أنَّ تأويل البيت بهذه الرواية لا يكون فيه وقت الصباح أصلًا؛ لأنَّه قال قبل هذا البيت:

وَمَنْهَـلٍ لا يَنَـامُ الْقَـوْمُ حَضْـرَتَهُ مِـنَ الْمَخَافَـةِ أَجْـنٌ مَـاؤُهُ طَـامِي[٥]

فإنْ قال قائل: ليس النوم خاصًّا بالليل. أقول: لقد دلَّ عليه قوله في البيت الذي يليه: الهام، فهو

---

(١) انظر: الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان، ق٤٧أ.

(٢) البيت من البسيط، وهو في ضرائر الشعر ٢٦٢، والتذييل والتكميل ٤/٢١٥، ومغني اللبيب ١/١٦٧، واُخْتُلف في قائله، قيل: للنمر بن تولب، وقد وجدْتُه في ديوانه ١٢٨، ونسبه البغداديّ مرة للنمر ومرة لأبي دُواد الإياديّ وذلك في شرح أبيات المغني ٣/٢٨٠-٢٨٥، ولم أجده في شعر دُواد، ورواية الديوان:

قَـدْ بِـتُّ أَحْرُسُـهُ وَحْـدِي وَيَمْنَعُنِـي صَـوْتُ السِّـبَاعِ بِـهِ يَضْـبَحْنَ وَالْهَـامِ

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤/٢١٥.

(٤) شرح أبيات المغني ٣/٢٨١.

(٥) ديوانه ١٢٨. أجْنٌ: أنْتَنَ الماءُ وتغيرَتْ ريحُه. طامي: ارتفع، أي طما الماءُ إذا ارتفع. شرح أبيات المغني ٣/٢٨١.

طير الليل، وأيضًا فقد روى الزمخشريّ[1]: (لا يبيتُ القوم)، والمبيت من سياق البيت لا يكون إلا ليلًا، وأيضًا فإنَّ البغداديّ روى الصدر:

قَـدَ بِـتُّ أَحْرُسُـهُ لَـيْلًا وَيُسْـهِرُنِي[2]

وعليه (أصبح) زائدة على هذه الرواية التي نقلها أبو حيّان عن ابن الدهان، فتكون الزيادة شاذة لا يُقاس عليها.

أمّا على رواية: (يَضْبَحْنَ)، فيُريد أنَّ السباع والهام يُصوتن في الليل، والله تعالى أعلم.

وقد عُرِف في مسألة زيادة (كان) أنَّ الزيادة قياسيّة مع (كان)، أمّا زيادة أخواتها فمُختلف فيه، قال ابن السراج: «وقد أجاز قومٌ من النحْويِّين: ما أصبح أبْرَدَها، وما أمسى أدْفَأَها، واحتجوا بأنَّ (أصبح وأمسى) من باب (كان) فهذا عندي غير جائز، ويفسد تشبيههم ما ظنوه أنَّ (أمسى وأصبح) أزمنةٌ مؤقتةٌ و(كان) ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في (أصبح وأمسى) لأنَّهما من باب (كان) لجاز ذلك في (أضحى) و(صار) و(ما زال)»[3].

وقال السيرافيّ: ليس هذا من كلام سيبويه، وهو غير جائز؛ لأنَّ الذين قالوا من النحْويِّين: ما أصبح أبردَ الغداة، جعلوا (أصبح) بمنزلة (كان)، و(أصبح) لا تُشبه (كان) في هذا الموضع من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ (أصبح) لا تكونُ زائدة مثل (كان).

الوجه الثاني: أنَّك إذا قلت: (كان) فقد دللت على ماضٍ ولم توجب له في الحال شيئًا، وإذا قلت: (أصبح) فقد أوجبت دخوله فيه وبقاءه عليه، ألا ترى أنَّك تقول: كانَ زيدٌ غنيًّا، فلا توجبُ له الغنى في حال إخبارك، وتقول: أصبحَ زيدٌ غنيًّا، فتوجب له الدخول في الغنى والخروج عن الفقر[4].

ونقل ابن يعيش أنَّ قولهم: ما أصبح أبردَها! وما أمسى أدفأَها! حكاها الأخفش، ولم يحكِها سيبويه، وقال ابن يعيش أيضًا: لا يُزاد في باب التعجب إلا (كان) وحدَها دون غيرها من أخواتها؛

---

(١) انظر: أساس البلاغة ١/١٩٥.

(٢) شرح أبيات المغني ٣/٢٨٤.

(٣) الأصول ١/١٠٦.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه ١/٣٥٩.

وذلك لأنَّها أمُّ الأفعال لا ينفكُّ فعل من معناها[١]. وردَّ أبو عمرو ما حكاه الأخفش[٢].

وقال الشاطبيّ: «وكلام الأخفش في كتابه (الأوسط) يدلُّ على أنَّه لم يحكِه، وقد حمله ابن خروف على أنَّه سماع، وضعَّفه بعضُ المتأخرين»[٣].

وقال ابن عصفور: «وزعَم أهلُ الكوفة أنَّ (أمسى وأصبح) تزادان كـ(كان)، وحكوا: ما أصبح أبردَها، وأمسى أدفأَها، يعنون الدنيا، بزيادة (أمسى وأصبح) بين (ما) التعجبيّة وخبرها، وهذا إذا ثبت هو من القلة بحيثُ لا يُقاس عليه، وهو مع ذلك خارج عن القياس؛ لأنَّ القياس في اللفظ أنْ لا يُزاد»[٤].

ونقل ابن مالك عن الفراء إجازة زيادة (كان) بلفظ المضارع، ثم قال: وأخوات كان تجري مجراها[٥]. فبما أنَّ الفراء أجاز هذا فهو مجيز زيادة أخواتها بلفظ الماضي.

وقال ابن عصفور: وأجاز بعض النحْويِّين زيادة (أضحى) وسائر أفعال هذا الباب إذا لم تنقض المعنى، وزيادة كلّ فعل متعدٍّ من غير هذا الباب، واستدلَّ بأنَّ العرب قد زادت الأفعال في نحو قول حسّان بن ثابت:

عَلَــى مَــا قَــامَ يَشْــتِمُنِي لَئِــيْمٌ كَخِنْزِيْــرٍ تَمَــرَّغَ فِــي رَمَــادِ[٦]

ألا ترى أنَّ المعنى: على ما يشتمُني لئيمٌ؟ ولا فائدة لـ(قام)[٧].

ثم قال: «وهذا الذي ذهبوا إليه باطل؛ لأنَّ ما جاء مما ظاهره الزيادة فإنَّه يُخرَّج على أنَّه غير زائد –إنْ أمكن– حمل على ذلك وإلا قيل بزيادته حيثُ ثبت ذلك فيه، ولا يُقاس ذلك»[٨].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٤/٤٢٤، وكذا في شرح الكافية، للرضيّ ٤/٢٣٣.

(٢) المصدر السابق ٤/١٩١.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٥٠٤.

(٤) شرح الجمل ١/٤١٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣٦٢.

(٦) البيت من الوافر، ديوانه ٩٠، وهو في معاني القرآن، للفراء ٢/٢٩٢، والتنبيه، لابن جني ١٢١، وأمالي ابن الشجريّ ٢/٥٤٧، والبحر المحيط ٩/٥٨، والتذييل والتكميل ٤/٢١٦، وشرح أبيات المغني ٥/٢٢١.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٤١٥.

(٨) المصدر السابق ١/٤١٦.

وقد عزا بعضُ المحققين[1] هذا الجواز إلى ابن جني.

والذي يظهر لي أنَّ ابن جني لم يشر في كلامه إلى أفعال هذا الباب، بل تكلَّم عن الأفعال غير المتعديّة دون ذكر الأفعال الناسخة، وقد استشهد ببيت حسّان وغيره من الأبيات التي احتوت على فعل غير متعدٍّ جاء زائدًا، وأغلق الباب بقوله: «ولكن هذه استراحات من العرب، وتطريحات منها في القول»[2]. فليس في كلامه ما يدلُّ على أفعال هذا الباب، والله تعالى أعلم.

(١) هو الدكتور حسن هنداوي في تحقيقه التذييل والتكميل ٢١٦/٤. ولرُبَّما وضع رقم الإحالة في غير موضعها، ولو وضعها في نهاية قولهم: وكل فعل غير متعدٍّ من غير هذا الباب لكان أصوب، مثلما فعل الدكتور صاحب أبو جناح في شرح الجمل، لابن عصفور ٤١٥/١؛ لأنَّ وضْع رقم الإحالة في هذا الموضع يشير إلى كلام ابن جني، ولن يُنسَب إليه (أضحى) وأخواتها، والله تعالى أعلى وأعلم.

(٢) التنبيه ١٢١-١٢٢.

المسألة الخامسة: دخول (إلا) في خبر (ما تنفكُّ)

قال ذو الرُّمة:

حَـــرَاجِيْجُ مَـــا تَنْفَـــكُّ إِلَّا مُنَاخَـــةً عَلَـى الْخَسْـفِ، أَوْ نَرْمِـي بِهَـا بَلَـدًا قَفْـرَا[1]

نقل البغداديُّ عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه خطَّأ ذا الرمة في أنَّه أدخل (إلا) في خبر (ما تنفكُّ)، إذ إنَّ هذا الفعل معناه الإثبات، فلا يتَّصِل الاستثناء بخبره[2].

وطفِقَ النحْويُّون يُخرِّجون هذا البيت لمخالفته قواعد النحو، والتخريجات كثيرة[3]، وسأقتصر على ما يخدم موضع الاعتراض بالمعنى.

جعل الفارسيّ (لا تنفكُّ) ناقصة، و(على الخسف) خبرها، و(مُناخة) حالًا، وقُدِّمت (إلا) عن موضعها[4]، والتقدير عنده: ما تنفكُّ على الخسف إلا مُناخة.

وذهب أبو البقاء العُكْبُريّ مذهب الفارسيِّ، قال: «يجوز أنْ تكون (لا تنفكُّ) ناقصة، ويكون (على الخسف) الخبر، أي: ما تنفكُّ على الخسف إلا إذا أُنِيخت، وعليه المعنى»[5].

وذكر أبو البقاء أيضًا أنَّ (مُناخة) رُويت بالرفع، فتكون حينئذٍ خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة حاليّة.

واعترض البغداديُّ على قول أبي البقاء (وعليه المعنى) وهو اعتراض يشمل قول الفارسيّ؛ لأنَّ التخريجين واحد؛ حيث قال: «إنَّ الحاليّة سواء نصبتَ (مُناخة) أو رفعتها كما رُوي، بتقدير مبتدأ محذوف، والجملة حال، يكون التقدير فيها: هي مستمرّة على الخسف في كلِّ حال إلا حال الإناخة، فإنَّها تكون حينئذٍ ذات راحة، وهذا غير مراد الشاعر، إذ مراده وصْف هذه الإبل بأنَّها لا تتخلَّص من

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه بشرح التبريزيّ ٤٨٥، وهو في الكتاب ٤٨/٣، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٤٢/٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٥٩/٤، وشرح الجمل، لابن عصفور ٣٩٨/١-٣٩٩، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٥٧/١، والتذييل والتكميل ٢٠٠/٤. حراجيج: الإبل. الخسف: الجوع. انظر: خزانة الأدب ٢٥٣/٩-٢٥٦.

(٢) المصدر السابق ٢٤٧/٩.

(٣) المصدر السابق ٢٤٧/٩.

(٤) انظر: المسائل الحلبيّات ٢٧٨.

(٥) اللباب ١٧٠/١.

تعب إلا إلى مثله، فليس لها حال راحة أصلا»[1].

لأنَّ بهذا التخريج سيُجعل الإبل في تعب في حال اجتيازها بلادًا مُقفِرة، أمّا في وقت الإناخة أي البروك على الأرض فلها الراحة؛ وليس هذا مراد الشاعر؛ لأنَّه أراد أنها تكون مُجهدة في كل حال، فهي إمّا باركة على الجوع، وإمّا مجتازة بلادًا مُقفِرة، فالتعب مصاحب لها، ومعروف أنَّ بروك البعير راحة له؛ لكنَّ الشاعر في قصيدته هذه يصف حال البعير، ففي هذه القصيدة حتى البروك يكون فيه البعير مجهدًا، بدليل قول الشاعر في بيت لاحق:

وَمُنْتَـــزَعٌ مِـــنْ بَـــيْنِ نِسْـــعَيْهِ جِـــرَّةً نَشِـيْجَ الشَّـجَا جَـاءَتْ إِلَـى ضِرْسِـهِ نَـزْرَا[2]

فوصفه أنَّه قد أعيا من طول الرحلة وقلة الكلأ، يقول: انتزع جرَّته انتزاعًا من جوفه فلم يخرج له من الطعام الباقي إلا القليل، وكأنَّه يتنفَّس نفَس المجهود الذي غصَّ بالبكاء[3]. فإذا كان هذا حال البعير فأنَّى له الراحة وقت إناخته؟!

ولمّا قال البغداديُّ: إذ مراده وصْف هذه الإبل بأنَّها لا تتخلَّص من تعب إلا إلى مثله، فليس لها حال راحة أصلا. فالذي يظهر من كلامه أنَّ (لا تنفكُّ) عنده تامّة، و(مُناخة) حال من الضمير في (على الخسف) وهي متعلقة بـ(مُناخة) وتكون (أو نرمي...) عطفًا على (مُناخة)، أمّا قول الفارسيّ والعُكبُريّ فالظاهر فيه أنَّهما جعلا (مُناخة) حالًا من الضمير في (ما تنفكُّ) وهو سبب اعتراض البغداديّ، وقد قال بالتمام الزمخشريّ من قبلُ وقد ذكره البغداديّ في كتابه، قال الزمخشري: «وفي تصحيح البيت وُجيهٌ وهو أنْ يريد لا تنفكُّ عن أوطانها، أي: لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال هاتان الحالتان: إمّا الإناخة على الخسف في المراحل أو السير في البلد القفر»[4]. والبغداديّ مؤيِّد قول الزمخشريّ الذي قال به الرضيّ كذلك[5].

و(كان) وأخواتها –ما عدا أربعة منها– لا يُشترط سبقها بـ(ما) بل هي من أول الوضع عارية

---

(١) خزانة الأدب ٩/٢٥٤-٢٥٥.

(٢) ديوانه ٤٨٥. مُنتزِع: مُخرِج. من بين نسْعيه: يريد من بين الحَقَب والتصدير، وهو الغصص. النشيج: إذا أخرج جِرَّته كأنَّه يتنفس الصعداء. الشجا: اعتراض العود في الحلق، يُقال: رجل شجٍ، أي: غصَّ بشيء، فهو ينشج: يقلع النفس قلعًا. ديوان ذي الرمة بشرح التبريزيّ ٤٨٥.

(٣) المصدر السابق ٤٨٥.

(٤) ذكره البغداديّ في خزانة الأدب ٩/٢٥٢، ولم أجده في كتب الزمخشريّ.

(٥) انظر: شرح الكافية ٤/١٩٥.

منها، وإذا كان منها ما معناه النفي كـ(ليس) أو سبقت إحداهن بـ(ما) مثل: ما كان أو ما أمسى فإنَّه يجوز دخول (إلا) في أخبارها، «إلا أنْ يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفيًّا فإنَّه لا يجوز دخول (إلا) عليه؛ لأنَّ (إلا) توجب الخبر، فتكون قد استعملت موجبًا ما لا يُستعمل إلا منفيًّا، فلا يجوز أنْ تقول: ما كان زيدٌ إلا زائلًا ضاحكًا، أو ما أضحى زيدٌ إلا بارحًا قائمًا؛ لأنَّ (زائلًا) و(بارحًا) لا يُستعمل في الإيجاب»[1].

أمّا الأفعال الأربعة الباقية، وهي: (ما زال، وما فتئ، وما برِح، وما انفكَّ) فإنَّ معناها مع (ما) الإثبات وإنْ كانت (ما) نافية، لكنَّ معناها دون (ما) هو النفي، فلو قيل: ما زال زيدٌ قائمًا، فالجملة مثبتة في معناها، فكأنه قال: هو قائمٌ، إلا أنَّ فيها معنى الاستمراريّة، والإثبات معنى، فلمّا كان معناها الإثبات، امتنع دخول (إلا) في خبرها، فلو قال: ما زال زيدٌ إلا قائمًا، فكأنه قال: زال زيدٌ قائمًا؛ لأنَّ (زال) دون (ما) بمعنى النفي، ولمّا دخلت (ما) على (زال) انتفى النفي وصار إيجابًا، قال ابن السراج: «...والإيجاب والنفي يقع على الأخبار، فلمّا كان (زال) بمعنى (ما كان) ثم أدخلت (ما) صار إيجابًا؛ لأنَّ نفي النفي إيجاب...»[2].

وقال السيرافيّ: «ولو قلت: ما زال زيدٌ إلا منطلقًا، لم يجز؛ لأنَّك لمّا أدخلت (إلا) انتقض معنى (ما)، فصار تقديره: زال زيدٌ منطلقًا، وهذا لا يجوز»[3].

لذلك السبب خطَّأ النحْويُّون ذا الرُّمة في بيته لمّا كان معنى (ما انفكَّ) الإثبات، ولمّا قال الفارسيُّ إنَّ (إلا) قد وُضعت في غير موضعها في بيت ذي الرُّمة؛ فذلك لأنَّ وضع (إلا) في غير موضعها له نظائر، مثل قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية:٣٢]، وقول الأعشى:

أَحَـــلَّ بِـــهِ الشَّـــيْبُ أَثْقَالَـــهُ وَمَـا اغْتَـرَّهُ الشَّـيْبُ إِلَّا اغْتِـرَارَا[4]

والموضع الصحيح عنده: إنْ نحن إلا نظنُّ ظنًّا، وما هو إلا اغتره الشيب؛ لأنَّه لا يظنُّ إذا قال (اغتره)

---

(١) شرح الجمل، لابن عصفور ١/٣٩٦.

(٢) الأصول ٢/١٨٤.

(٣) شرح الكتاب ١/٢٩٨.

(٤) البيت من المتقارب، ديوانه ٩٥، وهو في المسائل الحلبيّات ٢٢٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/٣٦٠، وشرح الجمل، لابن عصفور ١/٣٩٧، والتذييل والتكميل ٤/٣٠١، وخزانة الأدب ٣/٣٧٤-٣٨٥.

أنَّه عنى بقوله (اغتره) غير الاغترار، كما لا يظنُّ إذا قال (ظننت) أنَّه فعل غير الظن، فإذا كان كذلك لم يكن بدٌّ من أنْ ينوي بـ(إلا) التقديم، فلذلك يجوز أنْ تقدر بـ(إلا) التقديم في الحكاية، كما كان في الآية وقول الأعشى[1].

ويمنع بعض النحْويِّين تحرُّكَ (إلا) عن موضعها مثل ابن عصفور وأبي حيّان، قال ابن عصفور: «وهذا عندي قد يتصور أنْ تكون (إلا) فيه في موضعها، ويكون مما حُذفت فيه الصفة لفهم المعنى، كأنَّه قال: إنَّ نظنُّ إلا ظنًّا ضعيفًا، وكأنَّه قال: وما اغترَّه الشيبُ إلا اغترارًا بيِّنًا، وهذا أولى؛ لأنَّه قد ثبت حذف الصفة لفهم المعنى، ولم يثبت وضع (إلا) في غير موضعها»[2].

فلمّا لم يجعل (إلا) في غير موضعها قال إنَّ (مُناخة) ليس بخبر بل هو منصوب على الحال، و(تنفكُّ) تامة[3].

---

(١) انظر: المسائل الحلبيّات ٢٢٩.

(٢) شرح الجمل ٣٩٧/١.

(٣) المصدر السابق ٣٩٨/١-٣٩٩.

المسألة السادسة: مجيء (وني) بمعنى (ما زال)

استشهد ابن مالك على مجيء (ونى) بمعنى (زال) بقول الشاعر:

لَا يَنِـي الْخِـبُّ شِـيْمَةَ الْخَـبِّ مَـا دَا مَ، فَـــلَا تَحْسَـــبَنَّهُ ذَا ارْعِـــوَاءِ[1]

فجعل الفعل (يني) بمعنى (يزال) فعملت عمل (ما زال) رفعت اسمًا ونصبت خبرًا، فقد أشبهتها عملًا ومعنى، وعليه فـ(الخِبّ) اسم (لا يني)، و(شيمة) خبر عنها، والمعنى: لا يزال الخداعُ شيمةَ المُخادِع فهي صفة لا تنفكُّ عنه.

واعترض أبو حيّان على استشهاد ابن مالك؛ لأنَّ الذي يظهر أنَّ (شيمة) ليس خبرًا لـ(خِبّ)، بل هو منصوب على إسقاط حرف الجر، أي: لا يني الخبُّ عن شيمة الخَبِّ وطبيعته، أي: لا يفتر عن التحلي بها؛ ألا ترى أنَّ (شيمة الخَبِّ) لا ينعقد منه مع المرفوع بـ(يني) الذي هو (الخِبّ) مبتدأ وخبر، لو قلت: الخِبُّ شيمةُ الخَبِّ لم يكن كلامًا[2].

فلمّا جعل أبو حيّان الجملة معرّاة من الفعل، وجدَ أنَّ الكلام غيرُ مستقيم؛ لأنَّها داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر، فمن هنا رأى أبو حيّان فساد المعنى إذ هي بمعنى (فتر) عنده، وعلى هذا أنكر مجيء (ونى) في البيت بمعنى (زال)، فذهب إلى أنَّ المراد: لا يفتر، فقال ناظر الجيش: «فجعلها الشيخ[3] فعلًا تامًّا، ولهذا فسَّرها بـ(لا يفتر)، ومعنى البيت ينبو عن تخريج الشيخ، فالظاهر ما قاله المصنف»[4]. أي: ابن مالك.

وهذا البيت رواه ابن مالك بكسر خاء (الخبّ) الأولى، وفتحها في الثانية، فبالفتح بمعنى المُخادِع، وبالكسر بمعنى الخِداع والخبث، وقد دافع الدكتور سيد تقي[5] عن ابن مالك، حيث قال: «بنى الشيخ كلامه على أنَّ (الخبّ) الأولى في البيت بفتح الخاء ومعناها المُخادِع، وأنَّ الثانية بكسر الخاء ومعناها الخداع والخبث، فيكون المعنى: لا يفتر المُخادِع عن شيمةِ الخِداع، وعلى هذا التقدير

---

(١) البيت من الخفيف، ولم يُذكر إلا في كتاب شرح التسهيل ٣٣٤/١، وشُرّاحه: التذييل والتكميل ١٢٥/٤، وتمهيد القواعد ١٠٧٢/٣، وهو دون نسبة. ارعواء: زجر وارتداع.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٢٦/٤.

(٣) يقصد أبا حيّان.

(٤) تمهيد القواعد ١٠٧٧/٣.

(٥) هو محقق كتاب التذييل والتكميل، كما ذكر محققو كتاب تمهيد القواعد ١٠٧٧/٣.

لا ينعقد من مرفوع (يني)، ومن (شيمة الخب) كلام، لا يُقال: المُخادِع شيمة المُخادِع، ولكنَّ المصنف بنى استدلاله على أنَّ (الخبَّ) الأولى بكسر الخاء والثانية بفتحها، فيكون المعنى: لا يزال الخداعُ والخبثُ شيمةَ المُخادِع، فيستقيم استدلاله ولا يتوجه ما قاله الشيخ»[١].

وكذلك قال الدكتور حسن هنداوي: «بنى أبو حيّان جوابه هذا على أنْ يكون (الخبّ) الأول وصفًا لا مصدرًا»[٢].

فالمحققان اتفقا على مراد ابن مالك، وهو الظاهر؛ لأنَّ البيت ضُبطت مفرداته، والمعنى على ذلك بيِّن، ولم يأتِ أبو حيّان برواية أخرى لإثبات ضبط الكلمات كما فسَّر، فقد ضبطها ضبطًا يوافق ضبط ابن مالك[٣]، فإذا كان ضبطه يوافقه فكيف فسَّر بناءً على فتح الأول وكسر الثاني؟ إلا أنْ يكون ذلك من سبق النظر.

أمّا عن ورودها في المعاجم فقد ذكرها الجوهريُّ، حيث قال: «وفلان لا يني يفعل كذا، أي: لا يزال يفعل كذا»[٤]، وعليه يثبت المعنيان.

ومن أخوات (كان) (ما زال) وجُعلت (ونى) مرادفة لها معنًى وعملًا، ولكي تعمل عملها فإنَّها تكون مثلها تُسبق بنفي أو شبهه، ولم يكن لهذه المسألة أثرٌ عند المتقدمين –حسب ما قرأتُ– وكأنَّها وُلدت أول مرة عند المتأخرين، وسيُذكرون عند نقل أقوالهم، وستُصدر المسألة بقولٍ لابن مالك؛ لأنَّ هذا القول وردَّ أبي حيّان عليه فيه أصول هذه المسألة.

قال ابن مالك: «...وهي[٥] و(ونى) بمعنى (زال) غريبتان، ولا يكادُ النحْويُّون يعرفونها إلا من عُني باستقراء الغريب...»[٦].

فردَّ أبو حيّان قوله، وقال: «أمّا قوله (ولا يكاد النحْويُّون يعرفونها إلا من عُني باستقراء الغريب)

---

(١) هذا الكلام منظور فيه إلى هامش كتاب تمهيد القواعد ١٠٧٧/٣. هامش (٤). ولم أقف على كتاب التذييل والتكميل، بتحقيق الدكتور سيد تقي.

(٢) التذييل والتكميل ١٢٦/٤.

(٣) عدت إلى التذييل والتكميل مخطوطًا، فوجدتُ أنَّ أبا حيَّان ضبط ضبطًا يوافق الضبط الموجود في شرح التسهيل، بكسر الأول وفتح الثاني. ق١٤٦ب.

(٤) الصحاح، مادة (و ن ي) ٢٥٣١/٦.

(٥) هذا موضع تكلَّم فيه عن فعلين: ونى ورام، فيقصد بالضمير: رام.

(٦) شرح التسهيل ٣٣٤/١.

فإنَّ أصحابنا ذكروا (ونى) وأنَّ بعض البغداديِّين زادها في أفعال هذا الباب؛ لأنَّ معناها معنى (ما زال)، وذلك ما ونى زيدٌ قائمًا، أي: ما فتر عن القيام؛ ولذلك ألحقها بها»[1].

والذي ظهر لي –والله أعلم– أنَّ الذي نقل عن البغداديِّين هو ابن عصفور فلعلَّه المقصود بكلام أبي حيّان، فقد قال ابن عصفور: «وزاد بعض البغداديِّين في هذا الباب (ما وني)؛ لأنَّ معناها كمعنى (ما زال)... وهذا لا يلزم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر، ولا يكون حكمه كحكمه، ألا ترى أنَّ (ظلَّ زيدٌ قائمًا) معناه: أقامَ زيدٌ قائمًا النهارَ كله، ولا تجعل العرب لـ(أقام) اسمًا وخبرًا كما فعلت ذلك بـ(ظلَّ)، ومما يدلُّ على أنَّها ليست من أخوات (كان) أنَّه لا يُقال: ما وني زيدٌ القائمَ، فالتزام التنكير في (قائم) وأمثاله دليل على انتصابه على الحال»[2]. فهذا ابن عصفور مُعترضًا، وأخرج الفعل من باب (كان) وأخواتها.

أمّا البغداديُّون الذين رأوا ذلك فلم أجد الجواز إلا عند الزمخشريّ ونجم الدين الرضيّ، أمّا الزمخشريُّ فقد وجدتُ في معجمه ما يُشير إلى جواز دخول (ونى) في هذا الباب، فقد قال: «ولا يني يفعل: لا يزال»[3].

أمّا الرضيُّ فقد زاد (ونى)، فقد قال: «وقد يُستعمل بعض هذه الأفعال المصدرة بـ(ما) للنفي تامًّا، نحو:...ما ونى في أمره... وأمّا ما زال أو لا يزال وما فتئ أو فتَأ أو أفتأ فلا يُستعملان إلا ناقصين»[4].

فهذا نصٌّ فيه بيان على زيادة هذا الفعل في هذا الباب، فقوله: (وقد) للتقليل يُفهم منه أنَّها تكون ناقصة أكثر من كونها تامة.

---

(١) التذييل والتكميل ١٢٥/٤.

(٢) شرح الجمل ٣٧٦/١.

(٣) أساس البلاغة، مادة (و ن ي) ٣٥٦/٢.

(٤) شرح الكافية ١٨٢/٤.

المسألة السابعة: زيادة (كاد)

استدلَّ الأخفش على زيادة (كاد) بقول حسّان بن ثابت:

وَتَكَــادُ تَكْسَــلُ أنْ تَجِــيءَ فِرَاشَــهَا فِــي جِسْــمِ خَرْعَبَــةٍ وَحُسْــنِ قَــوَامِ[1]

فجعل (تكاد) في البيت زائدة[2].

واعترض أبو حيان على استشهاد الأخفش بأنَّ (كاد) لو كانت زائدة لفسد معنى البيت؛ لأنَّ الشاعر أراد وصف المرأة بمقاربة الكسل دون حصوله، فلو كانت زائدة لكان وصفًا مذمومًا؛ لأنَّه يدلُّ على مهانة النفس، إذ يلزمها أنْ تنام في أيِّ مكان كانت فيه[3].

والذي يظهر أنَّ الشاعر يصفُ مادحًا هذه المرأة، فحصول الكسل منها يُخلُّ بالمعنى، والفعل (تكاد) هو أساس البيت وعليه قام، ولو حُذفَت؛ لصار المعنى بعيدًا عمّا أراد الشاعر، لأنَّ المقام مقام وصف للمحبوبة، فهو يصفها ويمتدحها في هذه الأبيات، فقد قال قبلُ:

نُفُــجُ الحَقِيْبَــةِ بَوْصُــها مُتَنَضِّــدٌ بَلْهــاءُ غَيْــرُ وَشِــيْكَةِ الأقْسَــامِ[4]

بُنَيَــتْ علــى قَطَــنٍ أَجَــمَّ كَأنَّــهُ فُضُــلًا إذا قَعَــدَتْ مَــدَاكُ رُخَــامِ[5]

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ الأخفش إذا أراد بالزيادة إلغاء عملها وبقاء معناها فالمعنى لم يفسد، أمّا إذا أراد بالزيادة الإلغاء عملًا ومعنى فعلى ما قال أبو حيّان؛ لأنَّ بعضَ النحْويين كالسيرافيّ[6] لمّا زادوا (كان) ألغوا عملها وأبقوا معناها وهو المضي، والقرطبيّ نقل عن الأخفش أنَّه قيَّد الزيادة بالتأكيد[7]،

---

(١) البيت من الكامل، ديوانه ٢١٤، وهو في المحتسب ٤٨/٢، وشرح المفصّل، لابن يعيش ٣٧٨/٤، وضرائر الشعر ٧٩، وشرح التسهيل ٤٠٠/١، والتذييل والتكميل ٣٧٠/٤، وتمهيد القواعد ١٢٨٧/٣، ولسان العرب، مادة (ك و د) ٣٨٤/٣. خرعبة: اللينة الحسنة الخلق، وأصله الغصن اللين. انظر: شرح الديوان، لعبد الرحمن البرقوقيّ ٣٦٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣٧٠/٤.

(٣) المصدر السابق ٣٧٠/٤.

(٤) ديوانه ٢١٤. نُفُجُ الحقيبة: مرتفعة الأرداف، وكذلك معنى بوصها متنضد. البلهاء: العفيفة. الأقسام: جمع قسم وهو اليمين.

(٥) ديوانه ٢١٤. القَطَن: ما بين الوركين. أجم: سمين. المداك: حجر لسحق الطيب.

(٦) انظر: شرح الكتاب ٢٩٦/١.

(٧) انظر: تفسير القرطبيّ ١٨٤/١١.

فبهذا القيد أُخرج عنده كون الإلغاء في العمل مع بقاء المعنى؛ لأنَّ الزيادة في (كان) كما قال بعض النحْويِّين[1] إذا كانت مُلغاة عملًا ومعنى كانت مؤكِّدة، وإذا كانت زائدة عملًا مع بقاء المعنى فالمعنى على ما كانت عليه، فلما قُيدت الزيادة عند الأخفش بأنها للتأكيد لم يعد هناك احتمال بجعل الزيادة في العمل دون المعنى، ولكن هذا التقييد لم يذكروه في البيت عند استشهاد الأخفش به، بل ذكر القرطبيّ أنَّ مراده غرض التأكيد في تلك الأمثلة النثريّة التي أولها بالزيادة، وعليه يحتمل مراد الأخفش: الإلغاء عملًا ومعنى فيريد التأكيد فقط وعليه يختلُّ المعنى، أو إلغاء العمل وبقاء المعنى، وعليه يستقيم المعنى المراد، وظاهر اعتراض أبي حيّان أنَّ المعنى الذي عليه الأخفش: وتكسلُ أنْ تجيءَ فراشَها دون حدوث المقاربة، فظهر أنَّه ألغاها في العمل والمعنى، والله تعالى أعلى أعلم.

والفعل (كاد) فعلٌ من أفعال المقارَبة وهذه الأفعال ناقصة لا يتمُّ معناها إلا بخبرٍ يكوِّن فائدة مع اسمها فهي تقتضي اسمًا وخبرًا، ويلزم الكلام عن معنى المقارَبة، فعليه قام الاعتراض، فالمقارَبة هي قُرب وقوع الشيء، أي: لم يحصل وقوعه لكنَّه قرُب أنْ يقع، فهذا المراد بهذه الأفعال، قال ابن يعيش: «معنى قولهم (أفعال المقاربة) أي: تُفيد مقارَبة وقوع الفعل الكائن في أخبارها...»[2].

أمّا عن زيادة (كاد) فذهب الأخفشُ والكوفيُّون[3] إلى جواز ذلك، مُستدلِّين بقياسها على (كان) وبورودها شعرًا ونثرًا، أمّا القياس فلمّا كانت (كان) تُزاد اتفاقًا بلفظ الماضي، وزِيدت بلفظ المضارع، حملوا عليها (كاد).

أمّا السماع فقد استشهدوا بقول الله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور: ٤٠]، فقد جعلوا (يكد) زائدة للتأكيد، والتقدير: لم يرَها، بمعنى أنَّهم لم يُقاربوا رؤية يدهم، بل لم يروها لشدة الظلام، فانطلاقًا من هذا التأويل أقروا زيادتها، وأوَّلها المبرد بـ(لم يرها ولم يكد) أي: لم يدنُ من رؤيتها[4]. فلا تكون زائدة على هذا التأويل.

فقال أبو حيّان: «وقد ذهب الكوفيُّون إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ مع تأثيرها

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣٤٨/٤.

(٢) المصدر السابق ٣٧٢/٤.

(٣) المصدر السابق ٣٨٤/٤، والبحر المحيط ٥١٩/٥.

(٤) انظر: المقتضب ٧٥/٣.

للعامل، وعملها هي، فأحرى أنْ يُدَّعى زيادتُها، وهي ليست عاملة ولا معمولة»[1].

واستشهدوا بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه:١٥]، فقال أبو حيّان في هذه الآية: «وقالت فرقة (أكاد) زائدة لا دخول لها في المعنى بل الإخبار أنَّ الساعة آتية وأنَّ الله يُخفي وقت إتيانها..»[2].

وهمزة (أخفيها) قُرأت بالفتح[3]، بمعنى أُظهرها أي أنَّها من صحة وقوعها وتيقن كونها تكاد تظهر، ولكن تأخرت إلى الأجل المعلوم، ولام (لتجزى) بهذه القراءة متعلقة بـ(أخفيها)، أي: أُظهرها لتجزى كل نفس، وقرأ الجمهور بضم الهمزة[4] وهو مضارع أخفى بمعنى ستر، والهمزة للإزالة أي أزلت الخفاء وهو الظهور، وإذا أزلت الظهور صار للستر، واللام متعلقة بـ(آتية)، كأنَّه قال: إنَّ الساعةَ آتيةٌ لنجزي. فملخَّص كلامهم أنَّها ليست زائدة كما زعَمت الفرقة الأولى، وهو ظاهر كلام الكوفيين.

واستشهدوا من الشعر على زيادتها بقول زيد الخيل:

سَرِيْعٌ إِلَى الْهَيْجَاءِ شَاكٍ سِلَاحُهُ فَمَا إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ[5]

أي: فما يتنفَّسُ قِرْنُه.

والذي يظهرُ أنَّ الشاعر يصفُ شجاعًا بأنَّه سريع حينما يخرجُ للحرب ولقاء الأعداء دون تكاسل، ولسرعته في القتال لا يكاد يتنفس مَنْ يُقاتلُه؛ لسرعة ضربه وحركته، إذ لو كانت زائدة كما قدروها لأُشعر أنَّ خصمه قد مات ولم يعد يتنفس، ولو أنَّها زائدة لم يعد لقوله (سريع إلى الهيجاء...) وجه، إذ إنَّ عجزه سبب لصدره، وعليه لا تكون زائدة هنا، والله تعالى أعلم.

كما أنَّهم استشهدوا بقول الشاعر:

وَأَنْ لَا أَلُوْمَ النَّفْسَ مِمَّا أَصَابَنِي وَأَنْ لَا أَكَادَ بِالَّذِيْ نِلْتُ أَنْجَحُ[6]

---

(١) البحر المحيط ٥١٩/٥.

(٢) المصدر السابق ٣١٩/٧.

(٣) قراءة سعيد بن جُبير، ورويت عن ابن كثير وعاصم. انظر: معاني القرآن، للفراء ١٧٦/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣١٨/٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو في تفسير القرطبيّ ١٨٤/١١، والبحر المحيط ٣١٩/٧، والدر المصون ٢٠/٨، وفتح القدير، للشوكانيّ ٤٢٥/٣. ولم أجده في ديوانه.

(٦) البيت من الطويل، وهو في تفسير القرطبيّ ١٨٤/١١، والبحر المحيط ٣١٩/٧، والدر المصون ٢٠/٨. وهو دون نسبة.

أي: وألا أنحح بالذي نلتُ، وقال الشريف المرتضى: «لو لم يكن الأمر على هذا لم يكن البيت مدحًا»[1]، فالبيت في المدح ولو كانت (أكاد) عُمدةً في البيت لاختلَّ المعنى وبعُد عن المدح، فهذا ظاهر كلام الشريف.

وذهب البصريُّون –عدا الأخفش– إلى منع زيادتها، فلم أجد إلا الأخفش مجوِّزًا، وظاهر كلام البصريين المنع، فقد قال ابن السراج: «ولا يجوز عندنا أنْ يُلغى فعلٌ ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغى نحو (كان) في قولك: ما كانَ أحسنَ زيدًا! الكلام: ما أحسنَ زيدًا!، و(كان) إنَّما جيء بها لتبين أنَّ ذلك كان فيما مضى»[2]. وهذا عند حديثه عن الزيادة والإلغاء في الأسماء والأفعال والحروف والجمل، فلم يذكر زيادة (كاد) من الأفعال، بل لم يذكر إلا (كان). وعلى هذا حمل أبو حيّان (كاد) أنَّها إذا كانت زائدة يبقى معناها ويُلغى عملها، عندما تحدَّث عن اختلاف العلماء في إعراب قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [التوبة:١١٧]، فذكر أبو حيّان ثلاثة أعاريب:

الأول: أنْ يكون اسم (كاد) ضمير شأنٍ، و(قلوب) فاعل الفعل (تزيغ).

الثاني: أنْ يكون اسمها (قلوب)، وخبرها جملة (تزيغ) مُتوسِّطة.

الثالث: أنْ يكون اسمها ضميرًا مستترًا يعود على ما تقدَّم من الجمع، والتقدير: كادَ القومُ[3].

وبعد ذكره هذه الأعاريب قال: «وعلى كلٍّ واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرَّر في علم النحو من أنَّ خبر أفعال المقاربة لا يكونُ إلا مضارعًا رافعًا ضمير اسمها... فإذا قدَّرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميرًا يعود على اسم (كاد) بل ولا سببًا له، وهذا يلزم في قراء الياء أيضا، أمّا توسيط الخبر فهو مبنيٌّ على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كانَ يقومُ زيدٌ، وفيه خلاف، والصحيح المنع، وأمّا توجيه الآخر فضعيف جدًّا من حيثُ أُضمر في (كاد) ضمير ليس له على من يعود إلا بتوهُّم، ومن حيث يكون خبر (كاد) واقعًا سببيًّا، ويُخلِّص من هذه الإشكالات اعتقادُ كون (كاد) زائدة، ومعناها مُراد، لا عمل لها إذْ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زِيدت، يُراد معناها ولا عمل لها. ويؤيِّد هذا التأويل قراءة ابن مسعود:

---

(١) أمالي المرتضى ٣٣٢/١.

(٢) الأصول ٢٥٨/٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥١٨/٥-٥١٩.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا زَاغَتْ﴾[1]، بإسقاط (كاد)»[2].

والذي يظهر أنَّ قياسهم على (كان) ليس بشيء؛ لأنَّهم قاسوا من باب الزيادة، والزيادة خلاف الأصل، وما مثّلوا به من آيات وشعر فهو مؤوّل بمعانٍ أخرى مستقيمة، ومنها إنْ حُملت على الزيادة حصل فساد بالمعنى كما بُيِّن، فقياسهم على (كان) غير مطرد؛ لأنَّ (كان) لا تُزاد إلا بلفظ الماضي، والمضارع شذوذًا، فلما أقروا القياس عليها كان من الأحرى أنْ يقيسوا عليها بلفظ الماضي دون غيره، وهم قد مثلوا بماض ومضارع، ثم إنَّ (كان) لا تُزاد أول الكلام، وهم قد جاءوا بـ(كاد) أول الكلام.

(١) لم أجد هذه القراءة إلا في البحر المحيط ٥/٥١٩

(٢) المصدر السابق ٥/٥١٨-٥١٩.

المسألة الثامنة: نفي (كاد) إثبات للمعنى أم نفي له؟

استشهد بعض النحْويِّين[1] بقول ذي الرمة:

إِذَا غَيَّـرَ النَّـأْيُ الْمُحِبِّـينَ لَـمْ يَكَـدْ رَسِـيسُ الْهَـوَى مِـنْ حُـبِّ مَيَّـةَ يَبْـرَحُ[2]

على أنَّ (كاد) إذا نُفيت في لفظ الماضي أو المستقبل يكون المعنى على الإثبات، وهذه المسألة فيها أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنَّها إذا كانت بلفظ الماضي ونُفيت يكون الكلام مثبتًا، وإذا كانت بلفظ المستقبل يكون الكلام منفيًّا مثله مثل سائر الأفعال، فهذا الفريق على أنَّ الكلام في البيت منفيّ، وهذا الفريق تمسّك بقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]، وبقول ذي الرمة.

المذهب الثاني: أنَّ الكلام يكون مثبتًا معنى سواء أكان بلفظ الماضي أم المستقبل، فهذا الفريق على أنَّ الكلام في البيت مثبت، وتمسَّك كذلك بالآية الكريمة، والمراد أنَّهم قد فعلوا الذبح، وكذا تمسكوا بتخطئة الشعراء لذي الرمة؛ لأنَّهم خطَّئُوه بالمعنى[3]، فالشعراء فهموا أنَّ نفيها بلفظ الماضي والمستقبل يُفيد الإثبات؛ لذلك خطَّئُوا ذا الرمة، وقالوا: إنَّ قولك: لم يكد، أدى إلى أنَّ المعنى: إنَّ رسيس الهوى يبرح ويزول وإنْ كان بعد طول عهد، ففهمت منهم أنَّ المنفي مثبت والمثبت منفي.

ونقطة الالتقاء بين الفريقين النفي في لفظ الماضي فإنَّه يكون عندهما بمعنى الإثبات، والاختلاف بينهما في البيت فالفريق الأول على أنَّ الكلام منفيّ، والفريق الثاني على أنَّ الكلام مثبت.

واعترض إسماعيل الفالي على الفريقين باستشهادهم بالآية على أنَّ الكلام معناه الإثبات، واعترض على الفريق الثاني باستشهادهم بالبيت على أنَّ الكلام معناه الإثبات، فقد قال: «فلا نُسلم

---

(١) لم أقف على أحد منهم، وهو بهذه الصيغة في اللباب في علم الإعراب، للإسفرائينيّ ١٤٩/١، وشرح التسهيل ٣٩٩/١، والتذييل والتكميل ٣٦٨/٤، وخزانة الأدب ٣٠٩/٩.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٤٣، وهو في دلائل الإعجاز، للجرجانيّ ١٨٠/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٨٣/٤، وشرح التسهيل ٤٠٠/١، وشرح الكافية، للرضيّ ٢٢٤/٤، والتذييل والتكميل ٣٦٤/٤، وخزانة الأدب ٣٠٩/٩. رسيس: مسُّه. يبرح: يزول. خزانة الأدب ٩/ ٣١٣.

(٣) ذكر البغداديّ قصة تخطئتهم في خزانة الأدب ٣١١/٩-٣١٢.

أنَّ النفي الداخل على (كاد) يفيد الإثبات لا في الماضي ولا في المستقبل بل هو باقٍ على وضعه، وهو نفي المقاربة، وليس ما تمسَّكوا به بشيء، أما في الآية فهو أنَّ معناه أنَّ بني إسرائيل ما قاربوا أنْ يفعلوا للإطناب في السؤالات ولما سبق في قولهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [البقرة:٦٧]، وهذا التعنُّت دليل على أنَّهم كانوا لا يقاربون فعله فضلًا عن نفس الفعل، ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل وقد لا يترتب، وهو قوله: (وحصول الذبح بعدُ لا ينافيها)[١]، وأمّا إثبات الذبح فمأخوذ من الخارج وهو قوله: فذبحوها، وأمّا البيت فكذلك معناه؛ لأنَّ حبَّها لم يقارب أنْ يزول فضلًا عن أنْ يزول، وهو مبالغة في نفي الزوال، فإنَّك إذا قلت: ما كاد زيدٌ يسافر، فمعناه أبلغ من: ما يسافر زيد، أي: لم يسافر ولم يقرب من أنْ يسافر أيضًا، فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء إيّاه»[٢].

والحق ما قال الفاليّ؛ لأنَّ الشاعر لا يريد إثبات مقاربة زوال حبها، بل يريد: أنَّ المسافة إذا بعدت بين العاشقين قد يحدث نسيان وزوال ما كان بينهم، أمّا أنا فلم يقرب زوال حبها عني فهو ملازمني فكيف يمكن أنْ يزول؟ فالشاعر ينفي قرب الزوال.

المذهب الثالث: ذهب الأخفش والمبرد والزجاجيّ إلى أنَّ (كاد) لو نُفيت فإنَّها تدلُّ على نفي الفعل ومقاربته، فإذا قيل: ما كاد زيدٌ يقوم، فمعناه نفي المقاربة، ويلزم من نفي المقاربة نفي الفعل، فقد قال الأخفش في قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور:٤٠]، حمل على المعنى، وذلك أنَّه لا يراها؛ لأنَّه إذا قيل: كاد يفعل، إنَّما تعني قارب الفعل، ولم يفعل، فإذا قلت: لم يكد يفعل، كان المعنى أنَّه لم يقارب الفعل، ولم يفعل[٣]، وكذا قدَّر المبرد[٤] والزجاجيّ[٥].

المذهب الرابع: ذهب ابن جني وتبعه ابن خروف[٦] إلى أنَّ (كاد) إذا نُفيت تدلُّ على وقوع

---

(١) يقصد الإسفرائينيّ في كتابه: اللباب ١٤٩/١. والفالي شارح لهذا الكتاب.

(٢) هذا كلام الفالي تابعًا فيه للإسفرائينيّ في الاعتراض على الآية، أمّا الاعتراض على البيت فهو من كلام الفاليّ وحده، واعتراض الفالي نقلتُه من خزانة الأدب، للبغداديّ ٣١٠/٩-٣١١. ولم أجد شرح الفالي.

(٣) انظر: معاني القرآن ٣٣١/١.

(٤) انظر: المقتضب ٧٥/٣.

(٥) انظر: الجمل في النحو ٢٠١-٢٠٢.

(٦) انظر: شرح الجمل ٨٣٨/٢.

الفعل بعد بُطء، واستدلَّ على ذلك بقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، فقد فعلوا بعد بُطء[1]، وكذا استشهد ابن خروف بقوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف:٩٣]، وبقول تأبطَّ شرًّا:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا[2]

والفراء وقف موقف الوسط[3]، أي بين المذهب الثالث والرابع، وتبعه ابن مالك، فقد قال الفراء في قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم:١٧]: إنَّ المعنى: فهو يُسيغه، والعرب قد تجعل (لا يكاد) فيما قد فُعِل وفيما لم يُفعل، فأمّا ما قد فُعِل فهو بيِّن هنا من ذلك لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول لمّا جعله لهم طعامًا: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾﴾ [الدخان]، فهذا أيضًا عذاب في بطونهم يُسيغونه، وأمّا ما دخلت فيه (كاد) ولم يفعل، فمثل قولك في الكلام: ما أتيته ولا كدت، وكقول الله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾، أي: أنَّه لا يراها؛ لأنَّها لا تُرى فيما هو دون هذا من الظلمات، وكيف بظلمات قد وُصفت بأشدّ الوصف[4].

وقال ابن مالك: «وتُنفى (كاد) إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا أو بعدمه وعدم مقاربته»[5]، أراد بالأول مذهب ابن جني وابن خروف، وأراد بالثاني مذهب الأخفش ومن تبعه.

---

(١) لم أقف عليه في مصنفات ابن جني، ونقلته من التذييل والتكميل ٣٦٧/٤.

(٢) من الطويل، ديوانه ٩١، وهو في شرح الجمل، لابن خروف ٨٣٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٢١/٤، والمقاصد النحويّة ٦٨٠/٢، وخزانة الأدب ٣٧٥/٨.

(٣) وهذا الذي ظهر لي إلا أنَّ الدكتور حسن هنداوي في تحقيقه التذييل والتكميل ٣٧٦/٤ هامش (٤) نَسب إليه المذهب الثالث، وأشار إلى كتاب معاني القرآن، وما وجدتُه عند الفراء غير هذا كما سيظهر.

(٤) انظر: معاني القرآن ٧١/٢-٧٢.

(٥) شرح التسهيل ٣٩٦/١.

المسألة التاسعة: مجيء خبر (كأنْ) المخففة جملة فعليّة

قال الشاعر:

وَيَوْمًــا تُوَافِيْنَــا بِوَجْــهٍ مُقَسَّــمٍ كَـأَنْ ظَبْيَـة تَعْطُـو إِلَـى وَارِقِ السَّـلَمْ[1]

رُويت (ظبية) بثلاث روايات: الرفع، والجر، والنصب، والنصب هو موضع الكلام هُنا، فمَن نصب (ظبية) فقد جعلَ (كأنْ) عاملة مثلها لو كانت مشددة، قال المبرد: «فمن نصب فعلى غير ضمير، وأعملها مخففة عملَها مثقَّلة؛ لأنَّها تعمل لشبهها بالفعل، فإذا خُفِّفت عملت عمل الفعل المحذوف، كقولك: لم يك زيدٌ منطلقًا، فالفعل إذا حُذف يعمل عمله تامًّا، فيصير التقدير: كأنَّ ظبيةً تعطو إلى وارق السلم هذه المرأة، وحذف الخبر لما تقدَّم من ذكره...»[2].

وجوَّز العينيُّ كون (تعطو) خبرًا عن (ظبية)، واعترض البغداديُّ على تخريجه؛ وقال: وإنْ كان الإخبار عن النكرة في باب (إنَّ) جائزًا، إلا أنَّه لا يجوز أنْ تكون (تعطو) خبر (كأنْ)؛ لأنَّها لو جُعلت خبرًا عن (ظبية) خرج البيت عن معناه الذي أراده الشاعر؛ لأنَّ الشاعر لا يريدُ الإخبار عن (ظبية) بأنَّها تعطو؛ وإنَّما مراد الشاعر تشبيه المرأة بالظبية، ثم وصفَ حال هذه الظبية بجملة (تعطو)، والخبر محذوف[3]، فليس اعتراض البغداديّ عليه من باب الصناعة النحْويّة؛ لأنَّ الإخبار عن النكرة هنا جائز، إنَّما اعتراضه من جهة فساد المعنى، ثم ذكر بعد اعتراضه تقديرات الخبر الجائزة، وقال: إنَّ التقدير عند ابن الناظم بالظرف، والتقدير: كأنَّ مكانها ظبيةً[4]، ومنهم من قدَّره بضمير المرأة، والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً إلى وارق السلم هي، والتقدير عند ابن الشجريّ[5] باسم إشارة المرأة الممدوحة، والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً إلى وارق السلم هذه المرأة، فيصير التشبيه حينئذٍ مقلوبًا؛ لأنَّ

---

(١) البيت من الطويل. ومُختلَف في قائله. نُسِب إلى ابن صريم اليشكريّ في الكتاب ١٣٤/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٨٣/٨، وإلى أرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ٣٦٦/١، وإلى زيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١، وإلى علباء بن أرقم في والمقاصد النحْويّة ٣٨٤/٤، وشرح التصريح ٢٣٤/١. تعطو: قال البغداديّ: فسره المبرد، قال: تعطو: تناوَل، يُقال: عطا يعطو إذا تناول. السلم: ضرب من شجر البادية. وارق: فيه ورق. خزانة الأدب ٤١٦/١٠.

(٢) الكامل ٧٢/١.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٤١٣/١٠.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك ١٣٢.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجريّ ١٧٨/٢.

الأصل تشبيه المرأة بالظبية، وليس العكس، قال ابن هشام: «وهذا إنَّما يصحُّ على جعل المشبَّه مشبَّهًا به وبالعكس؛ لقصد المبالغة»[1]. حيث إنَّ الشاعر يمدح زوجته بأنَّها في وقت من الأيام توافيه بوجهها الجميل فشبهها بالظبية، وفي وقت آخر تريد المال من زوجها، حيث قال في البيت الذي يليه:

وَيَوْمًا تُرِيْدُ مَالَنَا مَعَ مَالِهَا فَإِنْ لَمْ نُنِلْهَا لَمْ تُنِمْنَا وَلَمْ تَنَمْ

فـ(يوما) في البيتين ظرف، وكلاهما متعلق بالفعل بعدهما، ونقل العينيّ عن بعض[2] شُراح كتاب الزمخشريّ، أنَّهم أنشدوا البيت بجرِّ (يوم) في البيت الأول: ويومٍ تُوافينا بوجه مقسم... وقالوا: إنَّ الواو هي واو (رُبَّ) وجُرَّ (يوم) بها[3]، فقال البغداديُّ: «ولا يجوزُ أنْ يُجرَّ بجعل الواو واوَ (رُبَّ)؛ لأنَّه لم يُرِد إنشاء التكثير، وإنَّما أخبر عن أحوالها في الأيّام، ولم يتنبَّه له العينيّ وله العذر؛ لأنَّه لم يقف على ما بعده»[4].

والذي يظهر لي أنَّ هناك وجهًا آخر أراه مستقيم المعنى يمكن الحمل عليه، وهو أنْ تكون (تعطو) خبرًا لـ(ظبية)، وكأنَّ الشاعر لـمّا طفِقَ يصف قسمات وجه المحبوبة تذكر حال الظبية عند تلك الشجرة، وقال: كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارق السلم، ويحمل على الالتفات، وهو أنَّه في حال وصفه المحبوبة التفت التفاتًا آخر إلى حال الظبية، وهو يريد تشبيه المحبوبة بها، وهذا من باب أنَّ الشيء بالشيء يُذكر، ولو صحَّ هذا الوجه معنى فليس ثَمَّ فسادٌ بالمعنى في تخريج العينيّ، والله أعلم بالقصد.

وإنْ قال قائل: هذا الوجه يسلم معنى لكنَّه يفسد صناعة؛ لأنَّ خبر (كأنْ) إذا كان جملة فعليّة يجب أنْ يُصدَّر بـ(قد) أو (لم).

وأجيبُ عن هذا: أنَّ (كأنْ) في البيت مخفَّفة، وحمَلها بعض النحْويِّين على الثقيلة لـمّا جعلوا (ظبية) منصوبة بها، فلمّا نصبت اسمًا ظاهرًا وهي مخففة وخرجت عن أصل عملها صار حكمها كحكم الثقيلة لو كان خبرها جملة فعليّة، مثل: كأنَّ زيدًا يكتبُ، فـ(يكتب) جملة فعليّة وهي خبر

---

(١) تخليص الشواهد ٣٩٣.

(٢) وقفت على شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، للخوارزميّ ٧٠/٤، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٦٧/٤، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ١٩٨/٢، ولم أجد رواية البيت بجر (يوم).

(٣) انظر: المقاصد النحْويّة ٧٦٩/٢. وكذلك أنشده من قبلُ السيرافيُّ في شرح الكتاب ٤٠٠/٣، والأزهريّ في تهذيب اللغة ٢٠٧/١٠، لكنَّهما لم يذكرا أنَّها واو (رُبَّ).

(٤) خزانة الأدب ٤١٤/١٠.

(كأنَّ) ولم تُصدَّر بـ(لم) ولا (قد)، فكذلك المخففة.

و(كأنَّ) من النواسخ التي تدخل على الجملة الاسميّة، ولا تخلو من أنْ تكون ثقيلة أو مخفَّفة، فإنْ كانت ثقيلة فإنَّ اسمها يكون صريحًا، مثل: كأنَّ زيدًا مجتهدٌ، وكأنَّ الذي جاء مجتهدٌ، وكأنَّ هذا مجتهدٌ، ويكون ضميرًا متصلًا، مثل: كأنَّه مجتهدٌ، وكأنَّك مجتهدٌ، أمّا لو كانت مخفَّفة فلا تخلو من أنْ تكون عاملة تقديرًا أو لفظًا، أمّا عملها تقديرًا، أي: إبطال عملها ظاهرًا، فمثل: كأنْ زيدٌ أسدٌ، والمراد: كأنْه زيدٌ أسدٌ، ومثل قول الشاعر:

وَوَجْـــهٌ مُشْـــرِقُ النَّحْـــرِ كَـــأَنْ ثَـــدْيَاهُ حُقَّـــانِ[1]

فـ(ثدياه حُقّان) جملة اسميّة في موضع خبرها، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: كأنْه ثديان حُقّان.

أمّا عن الضمير فهو إمّا أنْ يكون ضمير شأن أو ضميرًا مذكورًا مقدَّرا، وبيت: كأنْ ظبية تعطو... في حالة رفع (ظبية) يكون الضمير ضميرًا مقدَّرًا مذكورًا، قال سيبويه: «وإن شئت رفعت في قول الشاعر:

كَـــأَنْ وَرِيْـــداهُ رِشَـــاءُ خُلْـــبِ[2]

على مثل الإضمار الذي في قوله: إنَّه من يأتها تعطه، أو يكون هذا المضمر هو الذي ذكر، كما قال:

كَـأَنْ ظَبْيَـةٌ تَعْطُـو إِلَـى وَارِقِ السَّـلَمِ»[3]

أمّا عملها لفظًا فمثل:

كَـــأَنْ وَرِيْدَيْـــهِ رِشَـــاءُ خُلْـــبِ

فعملت (كأنْ) في الظاهر بعدها، لكنَّ مذهب سيبويه أنَّ (كأنْ) إذا خُفِّفت لا يكون اسمها إلا ضميرًا محذوفًا، ويكون عملها في الاسم الظاهر خاصًّا بالضرورة الشعريّة، وقال سيبويه: «ومن قال: ﴿**وَالخَامِسَةُ أَنْ غَضَبُ اللهِ عَلَيْهَا**﴾[4][النور:٩]، فكأنَّه قال: أنَّه غضبُ اللهِ عليها، لا تخفِّفها في

---

(١) البيت من الهزج، وهو في الكتاب دون نسبة ١٣٥/٢، وكذا في المنصف، لابن جني ١٢٨/٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٦٥/٤، وأوضح المسالك ٣٧٨/١، والمقاصد النحويّة ٧٧٠/٢، وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩، وهو في الكتاب دون نسبة ١٦٥/٣، والإنصاف ١٩٨/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٨٣/٨، والمقاصد النحويّة ٢٩٩/٢، وشرح التصريح ٢٣٤/١.

(٣) الكتاب ١٦٥/٣.

(٤) أشار أبو حيّان إلى أنَّها قراءة يعقوب، بتخفيف (أنْ) ورفع (غضب). انظر: البحر المحيط ١٧/٨.

الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلّا وأنت تريد الثقيلة مضمرًا فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بـ(كأنْ) إذا خففوا، يريدون معنى (كأنَّ)، ولم يريدوا الإضمار...»[١].

أمّا خبر (كأنْ) فيكون جملة اسميّة أو فعليّة أو مفردًا، فمثال الجملة الاسميّة قول الشاعر: كأنْ ثدياه حُقان، ويكون الخبر جملة فعليّة مصدَّرة بـ(لم) أو (قد)، ومثال (لم) قول الله تبارك وتعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس:٢٤]، وقول الشاعر:

كَـأَنْ لَـمْ يَكُـنْ بَـيْنَ الحَجُـوْنِ إِلَـى الصَّـفَا أَنِـيْسٌ، وَلَـمْ يَسْـمُرْ بِمَكَّـةَ سَـامِرُ[٢]

ومثال تصديرها بـ(قد) قول النابغة الذبيانيّ:

أَفِـدَ التَّرَحُّـلُ غَيْـرَ أَنَّ رِكَابَنَـا لَـمَّا تَـزُلْ بِرِحَالِنَـا، وَكَـأَنْ قَـدِ[٣]

أي: وكأنْ قَدْ زالَتْ. ويأتي الخبر مفردًا، كقول الشاعر: كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم.

فبرواية الرفع، هي خبر، واسم (كأنْ) ضمير، قال المبرد: «أمّا رفعها فعلى الضمير، يريد: كأنَّها ظبيةٌ، وهذا شرط (أنَّ) و(كأنَّ) إذا خُفِّفتا، إنَّما هو على حذف الضمير...»[٤].

وقال ابن مالك: «وتُخفَّف (كأنْ)، فلا تُلغى، بل تُعمَل إعمال (أنْ) المخفَّفة، إلا أنَّ خبرها إذا قُدِّر اسمها لا يلزم كونه جملة، بل قد يكون مفردًا، بخلاف خبر (أنْ) إذا قُدِّر اسمها»[٥].

قال ابن يعيش: «كأنَّهم استقبحوا أنْ تلي (أنَّ) المخفَّفة الفعل إذا حُذفت الهاء، وأنت تريدها، كأنَّهم كرهوا أنْ يجمعوا على الحرف الحذفَ، وأنْ يليه ما لم يكنْ يليه، وهو مُثقَّلٌ، فأتوا بشيء يكون عوضًا من الاسم، نحو: (لا)، و(قد)، والسين، و(سوف)»[٦].

---

(١) الكتاب ٣/١٦٣-١٦٤.

(٢) البيت من الطويل ، وهو في التذييل والتكميل٥/١٧٠. والبيت مختلف في قائله، ذُكر في معجم البلدان، للحمويّ: مضاض بن عمرو الجرهميّ (الحجون) ٢/٢٢٥، وفي لسان العرب ذُكر اسمان: عمرو بن الحارث بن مضاض، وقيل: الحرث الجرهميّ. مادة (ح ج ن) ١٣/١٠٩. الحجون: جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها.

(٣) البيت من الكامل، ديوانه ١٠٥، وهو في التذييل والتكميل ١/١٠٣- ٥/١٧٠. أفد: دنا وقرُب. انظر: خزانة الأدب ٧/٢٠٤.

(٤) الكامل ١/٧٢.

(٥) شرح التسهيل ٢/٤٥.

(٦) شرح المفصل ٤/٥٥١.

وقال ابن مالك: «ويبرز اسمها في الشعر»[1]. وقد مثَّل النحْويُّون بثلاثة أبيات قد مُثِّل بها، وهي نصب (ظبية)، و(ثدييه) و(وريديه)، أمّا خبر (ظبية) فقد استوفى شرحه، وخبر (ثدييه) المفرد (حُقّان)، وخبر (وريديه) المفرد (رِشاءُ خُلْبِ).

(١) شرح التسهيل ٢/٣٩.

المسألة العاشرة: دلالات (رأى) ودخول همزة النقل عليها

في هذه المسألة اعتراضان:

١- اعتراض أبي حيّان على ابن عطيّة.

٢- اعتراض البغداديّ على العينيّ.

أولا: اعتراض أبي حيّان على ابن عطيّة.

استشهد ابن عطيّة[١] بقول الشاعر:

أَرِينِــيْ جَــوَادًا مَــاتَ هــزْلًا لَعَلَّنِــي أَرَى مَــا تَــرَيْنَ أَوْ بَخِــيْلًا مُخَلَّــدا[٢]

بأنَّ (رأى) القلبيّة أي العلميّة إذا دخلت عليها الهمزة قد تتعدى إلى اثنين ومعها الهمزة وليس إلى ثلاثة، فجعل المفعول الأول الضمير المتصل بالفعل (أرى)، والثاني قوله: (جوادا).

إنَّما قال هذا؛ لأنَّ المعروف أنَّ (رأى) القلبيّة العلميّة تتعدى إلى اثنين، وإذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى ثلاثة مفاعيل، وهو يقول قد تدخل الهمزة على القلبيّة العلميّة وتتعدى إلى اثنين كأصلها قبل دخول الهمزة، وهذا نصه: «يوجد مُعدى بالهمزة من رؤية القلب كغير المعدى»[٣].

واعترض أبو حيّان على استشهاد ابن عطيّة، وقال: «واستدلال ابن عطيّة ببيت ابن يعفر على أنَّ (أرى) قلبيّة، لا دليل فيه، بل الظاهر أنَّها بصَريّة، والمعنى على أبصريني جوادًا ، ألا ترى قوله: مات هَزْلًا؟ فإنَّ هذا هو من متعلقات البصر»[٤]، فهو خطاب الشاعر لزوجته التي تُعاتبه؛ لأنَّه كثير الإنفاق، وتراه قد قصَّر بحقِّها وجنى على نفسه وأضعفها، فكان كريمًا لا ينفق على نفسه كما ينفق على الناس، فقال لها: أريني كريمًا مات بسبب الهزال والضعف، يعني أنَّه من شدة كرمه بخل على نفسه، فقال: أريني كريمًا مات هزيلًا ضعيفًا في قبيلتنا، لعلي أرى ما ترين، والضعف حال يمرُّ به الإنسان فهي رأت الهزال عليه رأي العين، وعليه فإنَّ (أرى) في البيت بصَريّة، وعليها المعنى.

---

(١) أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطيّة المحاربيّ، توفي ٥٤٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٤٠١-٤٠٢.

(٢) البيت من الطويل، نسب ابن يعيش هذا البيت إلى حطائط بن يَعْفُر في شرح المفصل ٤/٥٥٧، وكذلك الأزهريّ في شرح التصريح ١/١١٨، وكذلك في خزانة الأدب ١/٤٠٦، ونسبه العينيُّ إليه وإلى حاتم بن عديّ الطائيّ في المقاصد النحويّة ١/٣٣٥، وهو في ديوانه ٤٠.

(٣) البحر المحيط ١/٦٢٢.

(٤) المصدر السابق ١/٦٢٢-٦٢٣.

ثانيا: اعتراض البغداديّ على العينيّ:

خرَّج العينيُّ الفعل (رأى) في قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا[1]

على أنَّها بمعنى الرأي في هذا المعنى، قال العينيّ: «(رأيْتُ) جملة من الفعل والفاعل، و(الناسَ) بالنصب مفعوله، و(رأيْتُ) هذا من الرأي؛ ولهذا اكتفى بمفعول واحد...»[2].

واعترض البغداديُّ على تخريج العينيّ، وقال: «...وهذا لا معنى له هنا، فتأمَّل»[3].

يريد البغداديُّ أنَّ جعْل (رأى) في البيت بمعنى الرأي لا يوافق مراد الشاعر؛ لأنَّ الشاعر لم يُرِد الرأي كما يقال: رأى زيدٌ أنَّ حكم الغناء كذا، فهذه من الرأي، أمّا في البيت فهي بمعنى العِلْم، بأنَّه علِمَ أنَّ ليس أحدٌ أفضلَ من قومه فِعلًا ما حاشا قريشا، ولـمّا كان معناها العِلم فهذا يعني أنَّها تنصب مفعولين، أمّا المفعول الأول فمذكور وهو (الناس)، أمّا الثاني فمحذوف لدلالة المذكور عليه وهو قوله: (فإنّا نحنُ أفضلهم فَعالا)، لأنَّ حذْف ما يُعلم جائز، والتقدير: رأيتُ الناسَ أقلَّ منا منزلةً ما حاشا قريشًا.

وقد تعددت دلالات (رأى)، وهي على النحو الآتي:

الدلالة الأولى: رأى العِلميّة، وتنصب مفعولين، وهي كثيرة، قال الفارسيّ: «الضرب الثالث من وجوه (رأيت) وهي المتعدية إلى مفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك نحو: رأيتُ زيدًا أخاك... فهذا يجوز أنْ يقوله الأعمى كما يقوله البصير؛ لأنَّه لا يراد به الإبصار»[4]؛ لأنَّ الأعمى قال: رأيتُ فهو لم يرَ بل علِم. ثم استشهد الفارسيُّ ببيت خداش بن زهير على (رأى) العلميّة:

تَقُوْهُ أَيّهَا الفِتْيَانُ، إِنِّي رَأَيْتُ اللهَ قَدْ غَلَبَ الجُدُوْدَا

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوْدَا[5]

فلفظ الجلالة المفعول الأول لـ(رأى العلميّة)، أمّا المفعول الثاني في البيت الأول فهو قوله: (قد

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السابعة عشرة في مبحث الأسماء.

(٢) المقاصد النحْويّة ١١٠٨/٣.

(٣) خزانة الأدب ٣٨٧/٣.

(٤) المسائل الحلبيّات ٧١.

(٥) البيت من الوافر، ديوانه ٥٥٤، بتقديم البيت الثاني على الأول، وهو في المسائل الحلبيّات ٧١، والتذييل والتكميل ٣٧/٦، وحاشية الصبّان ٢٩/٢.

غلب الجدودا)، وفي البيت الثاني فإنَّ المفعول الأول هو لفظ الجلالة، أمّا الثاني فهو قوله: (أكبر)، ومثل قوله تعالى: ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج:٧]، أي: نعلمُه، وقول الشاعر: رأيتُ الناس ما حاشا قريشًا...

وهذا إذا كانت (رأى) العلميّة على أصلها دون همزة النقل، أمّا إذا دخلت همزة النقل فسيتغير حالها، وتنقلها الهمزة من التعدي إلى مفعولَين إلى ثلاثة مفاعيل، قال ابن مالك: «تدخل همزة النقل على (علِم) ذات المفعولين، و(رأى) أختها، فتنصبان ثلاثة مفاعيل...»[١]، يريد بـ(رأى) القلبيّة، مثل أنْ يُقال: أرى زيدٌ أخاه العلمَ نورًا، أمّا كون (رأى) القلبيّة تبقى على حالها بعد الهمزة وتنصب اثنين فلم أرَ هذا إلا في قول ابن عطيّة، وقد تُحذف بعض المفاعيل اختصارًا أو اقتصارًا، لكن الذي نصَّ عليه ابن عطيّة ليس حذفًا بل هو مسموع عن العرب، واستشهد بقول الشاعر: أريني جوادًا... ونُفي استشهادُه بالمعنى الصحيح للبيت ومراد الشاعر.

الدلالة الثانية: رأى البَصَريّة، وتنصب مفعولًا واحدا، قال سيبويه: «...كما تقول: رأيتُ زيدًا، تريد رؤية العين»[٢].

قال ابن يعيش في الدلالتين: «(رأيتُ) تجيء على ضربين:

أحدهما بمعنى إدراك الحاسة، تقول: رأيتُ زيدًا، أي: أبصرتُه، فتتعدى إلى مفعول واحد، ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يُبْصَر، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف:١٩٨]، فـ(ترى) هاهنا بمعنى بصر العين، والهاء والميم مفعول به، و(ينظرون إليك) في موضع الحال.

والثاني يكون من رؤية القلب فتتعدى إلى مفعولين، وله معنيان: الحسبان والعِلم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج]، أي: يحسبونه بعيدا، ونراه قريبا: أي نعلمه...»[٣]. فذكر هنا **دلالة ثالثة:** وهي أنْ تكون (رأى) بمعنى (ظنَّ) وهو قليل[٤].

---

(١) شرح التسهيل ٢/٩٩.

(٢) الكتاب ١/٤٦.

(٣) شرح المفصل ٤/٣٢٤.

(٤) انظر: شرح الأشمونيّ ١/٣٥٠.

وكذلك هنا مع (رأى) البصَريّة نصبت واحدًا، ويتغير حالها إذا دخلت عليها همزة النقل، فتنتقل من التعدي إلى واحد إلى اثنين، وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٠]، فالمفعول الأول الضمير المتصل بالفعل، والثاني الجملة الاستفهاميّة.

وسببُ تأويل ابن عطية (رأى) من رؤية القلب قراءةُ ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ [البقرة:١٢٨]، فقد قرأ: ﴿وَأَرِهِمْ مَّنَاسِكَهُمْ﴾[(١)]، أعاد الضمير على الذريّة، ومعنى (أرنا) بصِّرْنا، هذا إن كانت بصَريّة، والتعدي في الآية إلى اثنين، الأول الضمير المتصل، والثاني (مناسك)؛ لأنَّ الفعل هنا منقول بالهمزة من المتعدي إلى واحد، وإنْ كانت من رؤية القلب، فالمنقول أنَّها تتعدى إلى اثنين، وإذا دخلت عليها همزة النقل تعدَّت إلى ثلاثة، وليس في الآية إلا مفعولان، فوجب أنْ يُعتقد أنَّها من رؤية العين، هذا ما فسَّره أبو حيّان[(٢)].

وجعلها الزمخشريُّ من رؤية البصر وقال قد تكون من رؤية القلب؛ لكنَّها بمعنى (عرَّفَ) فتكون قلبيّة متعدية إلى واحد، ثم لما دخلت همزة النقل صارت متعدية إلى اثنين[(٣)]، وقال أبو حيّان: «ويحتاج ذلك إلى سماع من كلام العرب»[(٤)].

ونقل ابن عطيّة عن طائفة حملت الآية على رؤية العين، وطائفة حملتها على رؤية القلب، وقال: وهو الأصحُّ ويلزم قائله أنْ يتعدى الفعل منه إلى ثلاثة مفعولين، وينفصل بأنَّه يوجد مُعدَّى بالهمزة من رؤية القلب كغير المعدَّى[(٥)]، فبنى حكمه على الآية أنَّها قلبيّة باستشهاد من الشعر على غير مراد الشاعر، والذي يظهر أنَّ الآية من (رأى البصَريّة)؛ لأنَّ المناسك تُرى بالعين.

الدلالة الرابعة: رأى من الرأي، قال الفارسيّ: «وأمّا (رأيتُ) المتعدي إلى مفعول واحد وهو بمعنى النظر والاعتقاد دون الإدراك بالبصر، فكقولنا: فلان يرى الوعيد، ويرى القول بالعدل، يراد به يعتقده

---

(١) انظر: معاني القرآن، للفراء ٣١/١، والكشاف ١٨٨/١، والبحر المحيط ٦٢٢/١.

(٢) المصدر السابق ٦٢٢/١.

(٣) انظر: الكشاف ١٨٨/١.

(٤) البحر المحيط ٦٢٢/١.

(٥) انظر: تفسير ابن عطيّة ٢٢١/١.

ويذهب إليه»[1].

وذكر الصبّان أنَّ (رأى) بمعنى الرأي هي بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد، يُقال: رأى أبو حنيفة حلَّ كذا، أي: اعتقد حله، فيتعدى إلى واحد[2].

إذن، ليس منه بيت: رأيتُ الناس ما حاشا...؛ لأنَّ الشاعر ما أراد ذكر رأيه وما اعتقده، فلا يُحمل على الرأي.

الدلالة الخامسة: رأى الحُلميّة، وتنصب مفعولين، مثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف:٣٦]، واستشهد ابن مالك[3] على (رأى) الحُلميّة بقول عمرو بن أحمر:

أَرَاهُـــمْ رُفْقَتِـــي، حَتَّـــى إِذَا مَـــا تَفَـرَّى اللَّيْـلُ، فَـانْخَزَلَ انْخِـزَالَا[4]

فاعترض أبو حيّان على استشهاد ابن مالك وقال: «ولا حُجة فيما ذكره: أما (أراهم رفقتي) فإنَّه يحتمل أنْ تكون (أرى) تعدَّتْ إلى واحد، وهو الضمير، و(رفقتي) في موضع الحال وإنْ كان ظاهره التعريف، فهو نكرة من حيث المعنى؛ لأنَّ معنى الرفقة: الرفقاء، وهم المخالطون، فرفيق بمعنى مرافق، فهو بمعنى اسم الفاعل، فإضافته غير محضة كجليس وخليط»[5]. وكذلك خرَّج قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾، فجعل جملة (أعصر خمرا) في موضع نصب على الحال[6].

الدلالة السادسة: رأى بمعنى إصابة الرئة، قال أبو حيّان: ورأيت الطائر: أصبت رئته، لما تكلّم عن أصل لام هذه الأسماء[7]. ورأيته: أصبت رئته[8].

---

(١) المسائل الحلبيّات ٦٩.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/٢٩.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٨٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو في أمالي ابن الشجريّ ١/٢٠٧، والحماسة البصريّة، لعلي بن حسن البصريّ ٧٤٥، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، للمراديّ ١/٥٦٥. تفرَّى: تفرَّى الليل عن صبحه. انظر: لسان العرب، مادة (ف ر ي) ١٥/١٥٣.

(٥) التذييل والتكميل ٦/٤٥.

(٦) المصدر السابق ٦/٤٥.

(٧) المصدر السابق ١/٣٢٤-٣٢٥.

(٨) انظر: لسان العرب، مادة (ر أ ي) ١٤/٣٠٣.

المسألة الحادية عشرة: تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم

قال أُفنون التغلبيّ:

أَمْ كَيْـفَ يَنْفَـعُ مَـا تُعْطِـي الْعَلُـوقُ بِـهِ رِئْمَـان أَنْـفٍ إِذَا مَـا ضُـنَّ بِـاللَّبَنِ[1]

اجتمع الكسائيُّ والأصمعيُّ بحضرة الرشيد، فأنشد الكسائيُّ هذا البيت، فقال الأصمعيّ: إنَّما (رئمان) بالنصب، فقال له الكسائيُّ: اسكت ما أنت وهذا، بل يجوز فيها الرفع والنصب والخفض.

فـ(رئمان) عند الكسائيّ على ثلاثة أوجه إعرابيّة:

الأول: وجه الرفع على أنْ تكون بدلًا من (ما) الموصولة؛ لأنَّ (ما) في موضع رفع بـ(ينفع)، فيصير التقدير: أم كيف ينفعُ رئمانُ أنف.

الثاني: وجه النصب على أنْ تكون مفعولًا به للفعل (تُعطي).

الثالث: وجه الخفض على أنْ تكون بدلًا من الضمير المتصل بـ(به)[2].

وذكر أبو عليٍّ الفارسيّ وجهين للرفع، ، أمّا الوجه الأول فهو الوجه نفسه الذي ذكره الكسائيّ، فهما بهذا الوجه جعلا (رئمان) في المعنى الذي أدّاه الاسم الموصول وهو أنَّه الشيء المُعطى من الناقة، ووجه آخر للفارسيّ وهو أنْ تكون (رئمان) خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هو رئمان، وهذا الوجه في معنى من سأل: وما تعطي العَلوق؟ فقيل له: رئمان أنف، أي: هو رئمان[3]، وهو الشيء المُعطى أيضًا، فالوجهان اتفقا معنًى، فـ(ما) هنا واقعة موقع (رئمان).

واعترض ابن الشجريّ على مَنْ رفع، قال: إنَّ (ما) بمعنى (الذي) واقعة على البَوِّ[4]، وانتصاب الرئمان هو الوجه الذي يصحُّ به المعنى والإعراب، وإنكار الأصمعيّ لرفعه إنكار في موضعه؛ لأنَّ

---

(١) البيت من البسيط، وهو في المفضليّات ٢٦٣، والأمالي، للزجاجيّ ٥١، والخصائص ١٨٦/٢، والمحتسب ٢٣٥/١، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ ٣٠٢، والمستقصى في أمثال العرب، للزمخشريّ ٢٤٢/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٥٤/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٢٢/٢، وشرح شواهد المغني ١٤٤/١-١٤٥. والعلوق: الناقة التي تعطف على غير ولدها دون در اللبن. رئمان: الرقة والرحمة والعطف. شرح شواهد المغني ١٤٦/١. ويريد الشاعر أنَّهم يُحسنون معه قولًا لا فعلًا مثل هذه الناقة التي تعطف على غير ولدها دون اللبن.

(٢) ذكره البغداديّ في خزانة الأدب ١٤٧/١١.

(٣) انظر: المسائل البغداديّات ٤١٩-٤٢٠.

(٤) يعني جلد الحُوار يُحشى ثُمامًا أو حشيشًا فيقدَّم للناقة لترأمه. انظر: خزانة الأدب ١٤٦/١١.

رئمان العَلوق للبَوّ بأنفها هو عطيتها، ليس لها عطيّة غيره، فإذا أنت رفعته لم يبق لها عطيّة في البيت لفظًا ولا تقديرًا، والرفع على البدليّة من (ما) لأنَّها فاعل (ينفع) هو بدل اشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه، كأنك قلت: رئمان أنفها إيّاه، وتقدير مثل هذا الضمير وارد في كلام العرب، لكن في رفعه إخلاء (تعطي) من مفعول في اللفظ والتقدير، وجرُّ (رئمان) على البدل أقرب إلى الصحيح قليلًا... ولنحاة الكوفيِّين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة[1].

فابن الشجريّ في كلامه هذا جعل (ما) واقعة موقع البَوّ، كأنَّه قال: أم كيف ينفع البَوّ...، ولمّا نفى الرفع وضعَّفه فهو ضعيف من كون (رئمان) بدلًا من (ما)؛ لأنَّه لم يجعل (ما) واقعة موقع (رئمان) بل واقعة موقع البَوّ؛ لكني أرى صحة الوجه الثاني من الرفع وهو الرفع على الخبريّة مع كون (ما) واقعة موقع البَوّ كما زعَم ابن الشجريّ.

وللدماميّ اعتراضان على ابن الشجريّ:

الأول: قال الدماميّ لما اعترض على ابن الشجريّ في جعل الضمير في (به) عائدًا على البَوّ: «ولِمَ لا يجوز أنْ يكون الضمير من (به) عائدًا على (ما) لا على البَوّ و(به) يتعلَّق بـ(تُعطي) على أنَّه مضمَّن معنى (تجود) فلا يكون خاليًا من مفعول مع رفع (رئمان)»[2]. فقد أجاد هنا ولم يجد باعتراضه على ابن الشجري لمّا نزّل المتعدي منزلة اللازم.

الثاني: اعترض الدماميّ على ابن الشجريّ لمّا أنكر الرفع «بأنَّه قد يُلتزم ولا محذور فيه؛ لأنَّ الفعل المتعدي قد يكون الغرض إثباته لفاعله أو نفيَه عنه فقط، فيُنزَّل منزلة اللازم، ولا يُقدَّر له مفعول، تقول: فلان يُعطي، أي: يفعل الإعطاء، فلا تذكر للفعل مفعولًا ولا تقدِّره؛ لأنَّ ذلك يُخلُّ بالغرض، واعتبار هذا المعنى في البيت ممكن»[3].

ونقل البغداديّ عن ابن الحنبليّ[4] أنَّه اعترض على اعتراض الدماميّ الثاني «بأنَّ اعتبار هذا المعنى ممكن في نفسه، وأمّا في البيت فلا؛ لأنَّه مخلٌّ بالغرض؛ إذ الغرض إثبات عطيّة لها لا وصفها بالإعطاء فقط، على أنّا نقول: المتعدّي وإنْ نزِّل منزلة اللازم لا يتحقَّق مضمونه إلا بمفعول في نفس

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجريّ ٧٢/١.

(٢) شرح المزج ٢٦٣.

(٣) المصدر السابق ١٨٨/١.

(٤) هو محمد بن إبراهيم الحلبيّ، رضي الدين ابن الحنبليّ، توفي ٩٧١هـ. انظر: الأعلام، للزركليّ ٣٠٢/٥.

الأمر، فإذا لم يكن لها عطيّة إلا الرئمان وقد صار مُعطى به لإبداله من (ما) أو ضميرها لم يتحقَّق الإعطاء فضلًا عن أنْ ينزَّل فعله منزلة اللازم. إلّا أنْ يُقال: هو مُمكن إذا فرض مفعول (تُعطي) (اللَّبن) لتحقُّق سبب إعطائها إيّاه»[1].

يريد الدماميني أنَّه ليس شرطًا أنْ يكون للفعل المتعدي مفعول، وقد يتنزَّل منزلة اللازم فلا يطلب مفعولًا، وهو هنا يشير –والله أعلم– إلى ما يُسمى بحذف الاقتصار، ففي البيت جعل الدماميني الناقةَ تتَّصِف بفعل الإعطاء دون أنْ يكون للناقة شيءٌ مذكور في البيت يدلُّ على الشيء المُعطى، وهذا مخلٌّ بالمعنى، فالبيت على أنَّه جعل الناقة تجود بالعطف ولا تجود باللبن، فهي وإنْ لم تعطِ اللبن فإنَّها جادت بشيء وهو العطف بالشم وهو شيء مذكور أراده الشاعر، وإنْ ضُمِّنت (تعطي) معنى (تجود)، فيكون كما قال الفارسيّ وهو أنْ تكون (رئمان) خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هو رئمان، وهذا الوجه في معنى من سأل: وما تعطي العَلوق؟ فقيل له: رئمان أنف، أي: هو رئمان.

والذي ظهر لي أنَّ (رئمان) تحتمل الرفع على الوجهين: الرفع على البدليّة من (ما) الموصولة التي هي واقعة موقع الرئمان، والرفع على الخبريّة والمبتدأ محذوف، وعلى هذين الوجهين تُضمَّن (تُعطي) معنى (تجود).

فكلُّ هذه أعاريب اختلفوا فيها، وموضع الاعتراض الذي وجَّهتُ إليه المسألة هو الذي كان بين الدماميني المعترِض على إنكار ابن الشجريّ للرفع وبين ابن الحنبليّ، وهو تنزيل الفعل (تعطي) منزلة اللازم، فالفعل المتعدي يتنزل منزلة اللازم في حذف الاقتصار؛ لأنَّ حذف الاقتصار هو اتِّصاف الفاعل بشيء دون ذكر ما اتَّصف به، مثل الإعطاء فهو وصف للفاعل لكنَّنا لما نحذف حذْف اقتصار لا نذكر الأشياء التي أعطاها، وهو حذف بلا دليل ولا يحتاج إلى دليل؛ لأنَّ المتكلم لا يريد ذكره إنَّما أراد الإخبار ووقع الفعل عليه، فحينئذٍ تنزل المتعدي منزلة اللازم.

والفعل المتعدي لا يخلو من أنْ يكون متعديًا إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة، واختلف العلماء في إجراء حذف الاقتصار على الأفعال المتعدية، وهذا الحذف هو موضع المسألة وسأقتصر على حذف الاقتصار؛ لأنَّ هناك حذفًا آخر وهو حذف الاختصار؛ لأنَّ حذف الاختصار فيه ثبات المفعول معنًى ومعرفة في عقل السامع فهو حذف بدليل، والاقتصار بخلاف هذا؛ لذلك وقع الدماميني في

(١) خزانة الأدب ١١/١٥٠.

الخطأ معنًى؛ لأنَّ الشاعر أراد ثبات المفعول والتصريح به معنى.

والأفعال المتعدية ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد، مثل: ضرب، وأكل، وصان ونحو ذلك، فهذا النوع يجري عليه حذف الاقتصار، مثل أنْ يقال: «ضربتُ وأكلتُ، تريد أنَّ هذين الفعلين وقعا مني، ولا تخبر بأي شيء وقع، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾[الطور:١٩]، أي أوقعوا هذين الفعلين»[١].

النوع الثاني: الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، ففي حذفهما اقتصارًا ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: المنع وهو مذهب الأخفش ومن أخذ بمذهبه كالجرميّ[٢]، وحُجته أنَّ هذه الأفعال تجري مجرى القسم، وأنَّ المفعولين يجريان مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك أنَّ العرب تتلقَّاها بما يُتلقى به القسم، قال تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فُصِّلَت:٤٨]، فكما أنَّ القسم لا يبقى دون جواب فكذلك هذه الأفعال لا تستغني عن مفعولاتها[٣]، قال الأخفش: «أمّا قوله: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [آل عمران:١٨٨]، فلا تعجبني قراءة من قرأ الأولى بالياء إذ ليس لذلك مذهب في العربيّة؛ لأنَّه إذا قال: (لا يحسبن)[٤] فإنَّه لم يوقعه على شيء»[٥].

واعترض ابن عصفور على الأخفش؛ لأنَّ العرب لا تُضمِّن هذه الأفعال معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعوليها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما المانع من حذفهما إذا لم تتضمن معنى القسم؟[٦].

---

(١) شرح الجمل، لابن عصفور ١/٣١٠.

(٢) ذكره الفارسيّ في المسائل الحلبيّات ٧٢.

(٣) نقل عنه هذا الفارسيّ في المسائل الحلبيّات ٧٢، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٣١١، وأبو حيان في التذييل والتكميل ٦/٩، ولم أجده نصًّا في كتاب معاني القرآن كما أشار إليه بعض المحققين، بل وجدتُ ما يدلُّ على هذا المذهب في كتاب معاني القرآن وهو النص الذي نقلتُه بعدُ، وقد أشار إليه الفارسيّ لما نقل عنه هذا المذهب.

(٤) قرأ الكوفيُّون: عاصم وحمزة والكسائيّ (لا تحسبن) بالتاء، وقرأ بقية السبعة بالياء. السبعة في القراءات ٢٢٠.

(٥) معاني القرآن ١/٢٤١.

(٦) انظر: شرح الجمل ١/٣١١.

ونقل ابن مالك عن الأخفش في المسائل الصغرى[1] أنَّه قال: «تقول: ضربَ عبدُ الله، وظنَّ عبدُ الله، وأعلمَ عبدُ الله، إذا كنتَ تُخبر عن الفعل»[2]، وهو كما قال أبو حيّان إنَّ هذا مخالف لما نُقل عنه من المنع، وقال ابن مالك: والذي عندي في هذا أنَّ الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقًا بل مع قرينة محصلة للفائدة، كقول من يقول: مَنْ ظنَّني ذاهبًا؟ ظنَّ عبدُ الله...ولذلك قال: إذا كنتَ تُخبر، لأنَّ الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر[3].

والذي يظهر –والله أعلم– أنَّ تأويل ابن مالك لقول الأخفش يدخل في باب حذف الاختصار لا حذف الاقتصار، فابن مالك هنا جعل حذف الاقتصار نوعين: مطلق وغير مطلق، ولما فسَّر فإنَّه حمل كلام الأخفش على الاقتصار غير المطلق وهو المصاحب للقرينة، وما صاحب للقرينة هو حذف الاختصار لا حذف الاقتصار، قال ابن عصفور في حذف مفعولي الفعل: «فمثال حذف مفعوليه حذف اختصار، أنْ تقول في جواب من قال: ...هل أعطيتَ زيدًا درهمًا؟ أعطيتُ، فحذفت المفعولين في الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه في السؤال»[4]، فما نقله ابن مالك عن الأخفش هو صريح بإرادة الاقتصار، ولم أرَ أحدًا نقل هذا عنه، بل ما نُقل عنه المنع، والله تعالى أعلم بما أراد.

المذهب الثاني: مذهب الأعلم نقله عنه ابن عصفور، وهو أنَّه قيّد، فجعل الاقتصار مع (ظنَّ) وما في معناها؛ لأنَّ فيه فائدة، ومنع الاقتصار مع (علمتُ) وما في معناها لعدم الفائدة، فالأساس عنده مبني على أنَّ كلَّ كلام مبنيٌّ على الفائدة، فإنْ لم توجد فيه فائدة لم يجز التكلم به، فأنت إذا قلت: ظننتُ، كان مفيدًا؛ لأنَّ الإنسان قد يخلو من الظنّ، فيفيدنا بقوله: ظننْتُ، أنَّه قد وقع منه ظنٌّ، وإذا قلت: علمْتُ، كان غير مفيد؛ لأنَّه معلوم أنَّ الإنسان لا يخلو من علم إذا له أشياء يعلمها بالضرورة، كعلمه أنَّ الاثنين أكثر من الواحد. وقال: هذا فاسد، بل يجوز الاقتصار مع (علمتُ)؛ لأنَّ الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى[5].

---

(١) كتاب للأخفش ولم يصل إلينا بل نُقل ما فيه في كتب النحْويِّين، وأحيانًا يسمى: المسائل الصغير، أو الكتاب الصغير. من تلك الكتب النحْويّة التي ذكرت ذلك: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٦/٢، والتذييل والتكميل ٩٢/٤، وخزانة الأدب ٤٥٤/٨.

(٢) شرح التسهيل ٧٤/٢.

(٣) المصدر السابق ٧٤/٢-٧٥.

(٤) شرح الجمل، لابن عصفور ٣١٠/١.

(٥) المصدر السابق ٣١١/١، ونقله عنه أبو حيّان في التذييل والتكميل ١٢/٦.

المذهب الثالث: مذهب أكثر النحْويِّين منهم ابن السراج، والسيرافيّ[1]، وهو جواز حذفهما، قال ابن السراج: «واعلم أنَّ كل فعل متعدٍّ لك ألا تُعدّيه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة لك أنْ تقول: ضربتُ، ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنَّه قد كان منك ضرب، وكذلك (ظننتُ)، يجوز أنْ تقول: ظننْتُ وعلمْتُ إلى أنْ تُفيد غيرك ذلك»[2].

النوع الثالث: الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فإنَّه يجوز فيه الحذف، إمّا أنْ تُحذَف المفاعيل كلها، أو يبقى الأول ويُحذَف الثاني والثالث، أو يُحذف الأول ويبقى الثاني والثالث، في هذا كله يجوز حذف الاختصار، ولا يجوز حذف الاقتصار إلا مع حذف المفاعيل كلها، قال ابن عصفور: فإنْ حذفت المفاعيل كلَّها جاز على حذف الاقتصار وعلى حذف الاختصار، فمثال حذف الاقتصار أنْ تقول: أعلمتُ، لا تريد أكثر من أنْ تعلم أنَّه وقع منك إعلام خاصة، ولم تتعرَّض إلى مفعول[3].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ٣١٦/٢.

(٢) الأصول ١٨١/١.

(٣) انظر: شرح الجمل ٣١٣/١.

المسألة الثانية عشرة: شرط التنازع اتحاد المقتضى

استشهد الكوفيُّون على إعمال الفعل الأول في باب التنازع بقول امرئ القيس:

فَلَــوْ أَنَّ مَــا أَسْــعَى لِأَدْنَــى مَعِيْشَــةٍ كَفَـانِيْ وَلَـمْ أَطْلُـبْ قَلِيْـلٌ مِـنَ الْمَـالِ[1]

فإنَّ إعمال الفعلين في معمول واحد مختلَف فيه بين البصريِّين والكوفيِّين، فلمّا جعل الكوفيُّون الإعمال للأول، جعلوا من أدلتهم النقل والقياس، فأمّا النقل فقد استشهدوا بأبيات كثيرة منها بيت امرئ القيس، فقالوا: رفعَ الشاعر (قليل) فهذا دليل على إعمال الأول (كفاني)، ولو أعمل الثاني (أطلب) لنصب وقال: قليلًا، ولم يروِه أحد[2]. أي: لم يُروَ البيت بنصب (قليل).

واعترض البصريُّون على استشهاد الكوفيِّين، حيث قالوا: إنَّما أعمل الأول مراعاة للمعنى؛ لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضًا، وذلك من وجهين:

الأول: أنَّه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلًا من المال، وهذا متناقض؛ لأنَّه يُخبر تارة بأنَّ سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يُخبر بأنَّه يطلب القليل، وذلك متناقض.

الثاني: أنَّه قال في البيت الذي بعده:

وَلَكِنَّمَــا أَسْــعَى لِمَجْــدٍ مُؤَثَّــلٍ وَقَـدْ يُـدْرِكُ الْمَجْـدَ الْمُؤَثَّـلَ أَمْثَـالِيْ[3]

فلهذا أعمل الأول ولم يُعمل الثاني، وقال سيبويه: «فإنَّما رفع؛ لأنَّه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنَّما كان المطلوب عنده المُلك، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصب فسدَ المعنى»[4].

ونقل الرضيُّ عن الكوفيين أنَّهم قالوا: «الشاعر فصيح، وقد أعمل الأول بلا ضرورة، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره، وأيضًا لو أعمل الثاني لم يلزمه محذور، إذ كان يكون الفاعل مضمرًا في (كفاني)، فاختار إعمال الأول مع أنَّه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق، وهو حذف المفعول من الثاني...»[5].

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٣٩، وهو في الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، والخصائص ٤٨٧/٢، وشرح أبيات الكتاب، للسيرافيّ ٣٨/١، وخزانة الأدب ٣٢٧/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٧١/١-٧٢.

(٣) ديوانه ٣٩. المؤثل: المستمر المثبت. خزانة الأدب ٣٢٨/١.

(٤) الكتاب ٧٩/١.

(٥) شرح الكافية ١٨٥/١.

والذي يظهر أنَّه لمّا قال الكوفيُّون: لم يُروَ البيت بنصب (قليل)، فهذا دليل على أنَّهم لم ينظروا إلى المعنى بل نظروا إلى الصناعة النحْويّة؛ لأنَّهم لو نظروا إلى المعنى ما خاضوا في النصب، ولـمَا أدخلوه في باب التنازع؛ لأنَّ إعمال (أطلب) يُفسد المعنى، فلو حُذف الفعل (كفاني) واكتُفيَ بالفعل (أطلب) لفسد المعنى؛ لأنَّ المعنى سيصير حينئذٍ: ولم أطلب قليلًا من المال وليس هذا مراد الشاعر، فالبصريُّون أخرجوا هذا البيت من باب التنازع؛ لأنَّ الفعلين عندما يتنازعان فإنَّهما يتنازعان على شيء صالح لهما، ولا يتنازعان على شيء يصلح لواحد منهما دون الآخر، ثم يأخذ المعمول واحدًا منهما، فلمّا كان الفعلان مختلفين في طلب المعمول لم يحدث التنازع، والكوفيُّون أدخلوه في باب التنازع.

وقد فصَّل ذلك الرضيُّ تفصيلًا بالنظر إلى (لو) ردًّا على الكوفيِّين في استشهادهم، حيث قال: «...رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع، فنقول: أوله: (فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة)، وقوله: أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة، شرط (لو) أي: لو ثبت أنَّ سعيي لأدنى معيشة، فيكون المعنى: لم يثبت أنَّ سعيي لأدنى معيشة، أي: أنَّ طلبي: لقليل من المال، وقوله: كفاني، جزاء (لو)، وقوله: لم أطلب قليل من المال، عطف عليه، فيكون حكمه حكم الجواب، فيكون عدم طلب قليل من المال منفيًّا، أي: ثبت أنَّ طلبي: لقليل من المال، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول، فيكون تناقضًا فيفسد المعنى»[1].

وقال أبو حيّان: إنَّ بعض البصريِّين ذهبوا إلى أنَّ البيت من الإعمال والتقدير: (ولم أطلب) فيكون معطوفًا على (كفاني)، وأنَّه يصحُّ أنْ يكون جوابًا لـ(لو) لو أفرد دون (كفاني)، ويكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلًا من المال؛ لأنَّ قليل المال يمكنني دون طلب وكدّ لحصول القليل عندي، فلا أحتاج إلى تطلُّبه؛ لأنَّ امرأ القيس كان ابن ملك، فلم يكن سُبْرُوتًا[2] البتة، بل كان عنده من ذخائر الملوك آبائه ما يغنيه عن طلب القليل، فالمعنى: لو كان غاية سعيي لقليل من المال لم أتعنَّ لطلبه لكونه حاصلًا عندي. وهذا معنى حسن سائغ يصحُّ معه الإعمال، وعلى هذا المعنى يكون أيضًا الإعمال جائزًا على وجه آخر، وهو ألا يكون (ولم أطلب) معطوفًا على (كفاني)، بل تكون الواوُ واوَ الحال، ويكون التقدير: لو كان غاية سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من

---

(١) المصدر السابق ١/١٥٨.

(٢) جاء في لسان العرب: رجل سُبْرُوتٌ وسِبْرِيْتٌ، وامرأة سُبْرُوتةٌ وسِبْرِيتةٌ إذا كانا فقيرين. مادة: (س ب ر ت) ٢/٣٩.

المال غير طالب له لحصوله عندي[1].

وقد نقل ناظر الجيش عن ابن خروف وابن عمرون[2]: «فقد قال ابن خروف: إنَّ الحال فاسدة. ووجَّهَ الشيخُ جمال الدين بن عَمْرُوْنَ فساد الحال؛ بأن قال: إنَّما كانت فاسدة؛ لأنَّها تكون مقيِّدة للكفاية؛ لأنَّ المعمول يقيِّد العامل، يعني أنَّ (لم أطلب) حينئذ يكون حالًا من فاعل (كفاني) أو من مفعوله، والعامل في الحال، هو العامل في صاحب الحال؛ فيكون (كفاني) عاملًا في (لم أطلب) مقيِّدًا للكفاية، قال ابن عمرون: ولا يلزم من انتفاء المقيد انتفاء المطلق، فلا يعطي حينئذ مراد الشاعر من حيث يصير المعنى: أنه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل مقيدا بعدم الطلب، وليس مراده؛ بل مراده أنه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل، سواء أطلبه أم ترك طلبه، قال ابن عمرون: وهذا يحتمل أنْ يكون سر قول سيبويه: لو نصب لفسد المعنى»[3].

والتنازع هو أنْ يتنازع فعلان أو ثلاثة أو شبههما على اسم ظاهر بعدهما، فقد يكون في الفاعليّة أو المفعوليّة أو يتنازع العوامل على مجرور بحرف جر، نحو قولِ سيبويه: «ضربْتُ وضربَني زيدٌ، وضربَني وضربْتُ زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعلم أنَّ الأول قد وقع إلا أنَّه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع»[4]، فالمثال الأول في الفاعليّة، والثاني في المفعوليّة، ومثال التنازع على حرف الجر والمجرور:

جِئْ، ثُمَّ حَالِفْ، وَثِقْ بَالْقَوْمِ، إِنَّهُمُ لِمَنْ أَجَارُوا ذُرَا عِزٍّ بِلَا هُونِ[5]

وهذا البيت أيضًا فيه تنازع ثلاثة عوامل على معمول واحد، الأول: جئْ، والثاني: حالِفْ، والثالث: ثِقْ، على (بالقوم)، وكذلك مثال ما كان فيه ثلاثة عوامل ما روي في الحديث: «كَما صَلَّيْتَ، وَبَارَكْتَ، وَتَرَحَّمْتَ على إِبْرَاهِيم...»[6].

أمّا شبه الفعل فمثل قول كثيِّر عزة:

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٢٤/٧-١٢٥.

(٢) هو جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبيّ، توفي سنة ٦٤٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبيّ ٤٢٢/١٦.

(٣) تمهيد القواعد ١٧٨٢/٤.

(٤) الكتاب ٧٣/١-٧٤.

(٥) البيت من البسيط، وهو في شرح التسهيل، لابن مالك دون نسبة ١٦٨/٢-١٧٦، وكذا في التذييل والتكميل ٦٦/٧.

(٦) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم ٤٠٢/١.

وَإِنِّـي –وَإِنْ صَـدَّتْ– لَمُـثْنٍ وَصَـادِقٌ عَلَيْهَـا بِمَـا كَانَـتْ إِلَيْنَـا أَزَلَّـتِ[1]

تنازع كل من اسم الفاعل: مُثْنٍ وصادق على (عليها).

فهذا الشرط الأول في المُتنازِع وهو أنْ يكون فعلًا أو شبهه، أمّا الشرط الثاني فهو أنْ يكون الفعل متصرفًا كما نصَّ على ذلك ابن عصفور، حيث قال: «وإنَّما شرطنا أنْ يكون العامل متصرفًا تحرُّزًا من (إنَّ) وأخواتها من العوامل غير المتصرفة، فإنَّه لا يجوز فيها الإعمال»[2]، فقال ناظر الجيش: وقيَّد ابن عصفور العوامل بكونها متصرفة تحرُّزًا من (إنَّ) وأخواتها، وليس بجيد؛ لأنَّ العامل في هذا الباب قد يكون اسم فعل، قال تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة:١٩]، ولا شك أنَّ أسماء الأفعال لا تتصرف»[3].

أمّا الشرط الثالث فهو أنْ تتَّحدَ العوامل فيما تطلبُه، ولا يكون الاسم الظاهر صالحًا لواحد دون الآخر وإلا خرج من باب التنازع كبيت امرئ القيس لـمّا لم يطلب الفعل الثاني المعمول أعملوا الأول ولا يجوز إعمال الثاني، فباتحاد المقتضى قام هذا الباب النحْويّ، فلو قيل: أكلتُ وشربتُ الماء، لا نستطيع توجيه الفعل (أكلت) إلى (الماء) ؛ لاختلاف المقتضى، ولم أرَ في كتب النحْويِّين –حسب ما قرأتُ– بيتًا مُتنازعًا فيه بين النحْويِّين كبيت امرئ القيس من ناحية فساد المعنى، فهذه صورة من صور الفساد في هذا الباب.

وقد أخرج ابن مالك بيت ذي الرمة من باب التنازع:

وَهَـلْ يَرْجِـعُ التَّسْـلِيْمَ أَوْ يَكْشِـفُ الْعَمَـى ثَـلَاثُ الْأَثَـافِي وَالرُّسُـوْمُ الْبَلَاقِـعُ[4]

إنَّما أخرجه بسبب العطف بـ(أو)؛ لأنَّ العطف بها لا يجمع بين الشيئين، فلم يشترك العاملان (يرجع) و(يكشف) هنا في العمل في (ثلاث)، حيث قال: وليس هذا من التنازع. ولو كان منه لكان

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ١٠١، وهو في شرح الجمل، لابن عصفور، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٦٥/٢.

(٢) شرح الجمل ٤٩٤/٢.

(٣) تمهيد القواعد ١٧٧٦/٤.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ٣٣٢، وهو في المقتضب ١٤٤/٤ برواية:

وَهَـلْ يَرْجِـعُ التَّسْـلِيْمَ أَوْ يَـدْفَعُ البُكَـا ثَـلَاثُ الْأَثَـافِي وَالـدِّيَارُ البَلَاقِـعُ

ودرة الغواص في أوهام الخواص، للحريريّ ١١١/١، وشرح التسهيل ١٦٦/٢. الأثافي: جمع أثفيّة، الحجر الذي توضع عليه القدر. لسان العرب، مادة (أ ث ف) ٣/٩. البلاقع: الأرض القفر. القاموس المحيط، مادة: (ب ل ق ع) ٧٠٥/١.

أحد الفعلين بتاء؛ لأنَّ فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث، وإنَّما عمل على أنَّه أراد: وهل يرجع التسليم ما أشاهد، واستغنى بالإشارة كما قالوا: إذا كان غدًا فأتني، أي: إذا كان ما نحن عليه فأتني، ثم أبدل (ثلاث الأثافيّ) من الضمير المنويّ[1].

فلمّا لم يشترك العاملان في العمل في (ثلاث) أُخرج من هذا الباب؛ لعدم قدرتهما على التنازع، ولو كانا مُتنازعين لأنَّث أحد الفعلين وقال: ترجع أو تكشف، وهذا ظاهر كلام ابن مالك، فهذه صورة من صور عدم التنازع عند ابن مالك؛ لأنَّهما لم يشتركا فاختلفا في الطلب، ولكنَّ أبا حيّان ردَّ عليه قوله هذا، فقال: «وأمّا كلام المصنف في البيت الذي هو (وهل يرجع التسليم) فإنَّ الناس خرَّجوه على الإعمال، وقالوا: اختار الكوفيُّون رفع (ثلاث) بـ(ترجع)، واختار البصريُّون رفعه بـ(يكشف)، فعلى مذهب الفراء هو مرفوع بهما، وعلى مذهب الكسائيّ الفاعل محذوف من الأول، فلا يحتاج إلى التأنيث؛ لأنَّه ظاهر مؤنث مجازي»[2]؛ لأنَّ الفراء يجعل الاسم بعدهما مرفوعًا بهما جميعًا، والكسائيّ يجعل فاعل العامل الأول محذوفًا.

فهذا الباب النحْويّ موجه إلى المعنى، فمتى فُهم المعنى عُرف أهو من باب التنازع أم ليس منه؛ لأنَّه لا يُقبل عقلًا أنْ نُسلِّط فعلًا على معمول لا يطلبه.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/١٦٦-١٦٧.

(٢) التذييل والتكميل ٧/٨٠، وكذا شرح الجمل، لابن خروف ٢/٦٣٩.

المسألة الثالثة عشرة: حذف جواب الشرط للعلم به

ذكر ابن السيد بيتًا لعبد مناف بن رِبع الهذليّ:

حَتَّــى إِذَا أَسْــلَكُوْهُمْ فِــي قُتَائِــدَةٍ شَــلًّا كَمَــا تَطْــرُدُ الجَمَّالَــةُ الشُّــرُدَا[1]

وذكر فيه ثلاثة أقوال:

الأول: قول أبي عُبيدة بجعل (إذا) في البيت زائدة، فالكلام: حتى أسلكوهم، وعليه فليس ثَمَّ شرط.

الثاني: قول الأصمعيّ في أنَّ الجواب محذوف كأنَّه قال: بلغوا أملهم أو أدركوا ما أحبُّوا ونحو ذلك.

الثالث: قول قوم –لم يسمِّهم– أنَّ الجواب قوله: شلًّا، أراد شلوهم شلًّا، فاستغنى بذكر المصدر عن ذكر الفعل لدلالته عليه[2].

فضعَّف القول الثالث؛ لأنَّ الشلَّ إنَّما كان قبل إدخالهم في قتائدة، وقولهم هذا يوجب أنْ يكون بعد ذلك. وقول أبي عبيدة بعيد؛ لأنَّ (إذا) اسم، والأسماء تبعُد زيادتها، وحسَّن القول الثاني؛ لأنَّ له نظائر كثيرة في القرآن والشعر، ولأنَّ في حذف الأجوبة من هذه المواضع ضربًا من المبالغة...فـ(شلًّا) على القول الثالث لا محلَّ له من الإعراب، إنَّما هو مصدر محض أكَّد فعله المضمر الذي هو الجواب.

وعلى القولين الأولين هو مصدر له محلٌّ؛ لأنَّه في تقدير الحال وقال: لك في هذه الحال وجهان:

١– إنْ شئت جعلتها من الضمير الفاعل، كأنَّه قال: شالين.

٢– إنْ شئت جعلتها من الضمير المفعول، كأنَّه قال: مشلولين.

والأقيس أن يكون حالًا من الضمير الفاعل لقوله: كما تطرد الجمالة الشُّرُدا، فشبه الشل بشل الجمالة وهم الطاردون. وإذا كان حالًا من الضمير المفعول، وجب أنْ يقال: كما تطرد الجمال الشرد، وهو مع ذلك جائز؛ لأنَّ العرب قد توقع التشبيه على شيء والمراد غيره، والكاف في قوله: (كما) في موضع الصفة للشل، كأنّه قال: شلًّا كطرد[3].

وقال البغداديُّ كقول ابن السيد: وهذا المذهب –أي القول الثالث– غير سديد في المعنى؛ لأنَّ

---

(١) البيت من البسيط، ديوان الهذليين ٣٨/٢، شرح الديوان للسكريّ ٦٧٥، والاقتضاب، للبطليوسيّ ٢٧٤/٣، وأمالي ابن الشجريّ ١٢٢/٢– ٣٠/٣، والإنصاف ٣٧٧/٢، وهمع الهوامع ١٣٨/٢، وخزانة الأدب ٣٩/٧.

(٢) انظر: الاقتضاب ٢٧٤/٣.

(٣) المصدر السابق ٢٧٤/٣–٢٧٥.

الشلَّ أَي: الطَّرْد إنَّما كان قبل إسلاكهم في قتائدة أي: إدخالهم فيها وكلامهم يقتضي أنْ يكون بعد ذلك وهو فاسد وإنَّما (شلًّا) حال من الواو، أي: شالِّين أو مِن هم أي: مشلولين[1].

وقد سمّى البغداديّ النحْويين الذين أشار إليهم ابن السيد بقوله: قوم، وهم: الفارسيّ وابن الشجريّ، فهذان العالمان يمكن أنْ ينقل عنهما ابن السيد؛ لأنَّ الفارسيَّ متقدم جدًّا ولا خلاف بالنقل عنه، وابن الشجريّ توفي ٥٤٢هـ، فيحتمل أنْ يكون ابن السيد قد نقل عن ابن الشجريّ، وكذلك ذكر البغداديُّ الأنباريَّ (٥٧٧هـ) من جملة النحْويين الذين قالوا بالقول الثالث، وأقوالهم على النحو الآتي:

قال الفارسيّ: (شلًّا) منتصب بجواب (إذا)[2].

وقال ابن الشجريّ: «البيت آخر القصيدة فلا يجوز أن تنصب (شلًّا) بـ(أسلكوهم)؛ لئلّا يبقى (إذا) بغير جواب ظاهر ولا مقدَّر، ولكن تنصبه بفعل تُضمره، فيكون جواب (إذا)، فكأنك قلت: حتَّى إذا أسلكوهم شلوهم شلًّا»[3].

وقال الأنباريّ: «لم يأتِ بالجواب؛ لأنَّ هذا البيت آخر القصيدة، والتقدير فيه: حتى إذا أسلكوهم في قُتائدة شُلُّوا شلًّا، فحذف للعلم به توخيًا للإيجاز والاختصار»[4].

واعتراض ابن السيد بالنظر إلى زمن حدوث الطرد، فلمّا كان الطرد قبل دخولهم في الثَّنِيّة الضيقة وهي (قتائدة) جعل (شلًّا) لبيان حالهم في تلك الثَّنِيّة بأنَّهم مطرودون، ويدلُّ على ذلك الأبيات السابقة، فكلها تدلُّ على حدوثها قبل دخولهم، فلو لم تكن لبيان حالهم فإنَّ المعنى سيختلُّ وسيكون الطرد بعد دخولهم، ولا يكون هذا؛ لأنَّهم استقروا في هذه الثَّنِيّة بعد الطرد فلا حراك حدث بعد دخولهم، وهذا البيت آخر القصيدة وفيها إعلان لهزيمتهم بدخولهم هذه الثَّنِيّة فانتهى الطرد وانتهت

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٤٠/٧. وقد نقل الدكتور محمد السبيهين اعتراض البغداديّ هذا وجعله معترِضًا على ابن الشجريّ والأنباريّ، وليس هذا اعتراض للبغداديّ كما ظهر لي، بل هو اعتراض ابن السيد، وقد أشار البغداديُّ في أكثر من موضع إلى كلام ابن السيد، فقد نقل عنه الجواب المحذوف عن الأصمعيّ ونقل التقدير فلا يعُد أنْ يكون البغداديُّ قد نظر إلى اعتراض ابن السيد ونقله مع تصرف يسير. انظر: مسائل الخلاف النحْويّة في ضوء الاعتراض على الدليل النقليّ، للدكتور محمد السبيهين ٤٥٦.

(٢) نقله عنه البغداديّ في خزانة الأدب ٤٠/٧.

(٣) أمالي ابن الشجريّ ٣٠/٣، وكذا في خزانة الأدب ٤٠/٧.

(٤) الإنصاف ٣٧٨/٢، وكذا في خزانة الأدب ٤٠/٧.

الحادثة، وأيضًا فإنَّ في تقديرهم: شلوهم شلًّا احتماليّة استمرار الطرد، وهذا لا يكون والله تعالى أعلم.

والحذف كثير في كلام العرب، قال عبد القاهر الجرجانيّ في باب الحذف: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن»[1].

ويقتضي أسلوب الشرط طرفان، ولا يخلو الطرفان من أنْ يكونا فعلين أو فعلًا ثم اسمًا مربوطًا بالفاء، فأمّا إنْ كانا فعلين فلا يخلو من أنْ يكون الأول ماضيًا والثاني مثله، أو يكون الأول مضارعًا والثاني مثله أو يختلفان، والأول منهما يُسمى فعل الشرط والثاني منهما يُسمى جواب الشرط، وقد يُذكران أو يبقى الشرط ويُحذف الجواب أو يُحذف الشرط ويبقى الجواب أو يُحذفان معًا.

أمّا الثاني فهو موضع المسألة، ووقوعه أكثر من حذف الشرط وبقاء الجواب، قال ابن مالك:

وَالشَّـرْطُ يُغْنِـي عَـنْ جَـوَابٍ قَـدْ عُلِـمْ وَالْعَكْـسُ قَـدْ يَـأْتِي إِنِ الْمَعْنَـى فُهِـمْ[2]

وفي قوله: (قد يأتي) بيان على أنَّ حذف الجواب وبقاء الشرط أكثر من حذف الشرط وبقاء الجواب، أمّا حذف الجواب فقد قال ابن السراج: «فأمّا قولهم: أجيئك إنْ جئتني، وإنَّك إنْ تأتِني، فالذي عندنا أنَّ هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم»[3].

ففي كلام ابن السراج شرط لحذف الجواب وهو العلم به، فلا يُحذف إلا ما دلَّ عليه دليل، قال امرؤ القيس:

فَلَـوْ أَنَّهَـا نَفْـسٌ تَمُـوْتُ جَمِيْعَـةً وَلَكِنَّهَـا نَفْـسٌ تَسَـاقَطُ أَنْفُسَـا[4]

فحُذف الجواب هنا، والتقدير: لفنيت واستراحت، والذي دلَّ على هذا الجواب هو قوله: ولكنها نفس تساقط أنفسا، أي لو أنَّ الميتة تأتي مرة واحدة لفنيت النفس، لكنها تأتي مرات كثيرة.

ولهذا الحذف أغراض كثيرة منها:

---

(١) دلائل الإعجاز ١٠٠.

(٢) من الرجز، في شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ٣٤٨/٢.

(٣) الأصول ١٨٧/٢.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ١٠٧، سر صناعة الإعراب ٦٤٨/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ١١٩/٥.

١- المبالغة، مثل قول الهذليّ: حتى إذا أسلكوهم في قتائدة...

٢- الاستعظام، وذهاب النفس فيه كل مذهب بخلاف ما لو ذكر، فإنَّ السامع يقصر همه عليه[١]، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة:١٦٥]، الجواب محذوف في هذه الآية، وفيها قراءات مختلفة، وبحسب القراءة يُقدَّر الجواب ويُحدد محلُّه، ومن هذه القراءات، قراءة نافع وابن عامر: ﴿**وَلَو تَرى الذين ظَلَمُوا**﴾ بالخطاب[٢]، فيكون تقدير الجواب بعد قوله: شديد العقاب، فالتقدير: لاستعظمْتَ ما حلَّ بهم[٣].

٣- الاختصار، مثل قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ﴾ [الرعد:٣١]، فحذف جواب (لو)، ولا بدَّ لها من جواب، والتقدير: ولو أنَّ قرآنًا سُيِّرتْ به الجبال أو قُطِّعت به الأرض لكان هذا القرآن بالغًا ذلك[٤]، فحذف الجواب للعلم به توخيًا للإيجاز.

٤- التهويل، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:١٠]، فحذف جواب (لولا)؛ لقصد تهويل مضمونه، فيدلُّ تهويلُه على تفخيم مضمون الشرط الذي كان سببًا في امتناع حصوله، والتقدير: ولولا فضل الله عليكم ورحمته فدفع عنكم أذى بعضكم لبعض بما شرع من الزواجر لتكالب بعضكم على بعض[٥].

وقد قيَّد الرضيُّ هذا الحذف بأنَّه إذا حُذف جواب أداة الشرط الجازمة، فالواجب في الاختيار ألا ينجزم الشرط، بل يكون ماضيًا لفظًا أو معنى، نحو: إنْ لم أفعل؛ حتى لا تعمل الأداة في الشرط، كما لم تعمل في الجزاء[٦].

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٢١٤.

(٢) انظر: السبعة، لابن مجاهد ١٧٤، وحجة القراءات، لابن زنجلة ١١٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٢١٣-٢١٤.

(٤) انظر: التحرير والتنوير ١٣/١٤٣.

(٥) المصدر السابق ١٨/١٦٨.

(٦) انظر: شرح الكافية ٤/١١٢.

وقال الأنباريّ: «ثم حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنَّك لو قلت لعبدك (والله لئن قمت إليك) وسكتَّ عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثلَتْ في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي؛ فكان أبلغ في رَدْعِهِ وزَجْرِهِ عمّا يُكْرَه منه، ولو قلت (والله لئن قمت إليك لأضربنك) وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه؛ لأنه قد وَطَّنَ له نفسَه فيسهل ذلك عليه»[1].

(١) الإنصاف ٢/٣٧٨.

المبحث الثالث:
اعتراضاتٌ تتعلَّقُ بالحروف.

المسألة الأولى: مجيء (قد) مع الفعل المضارع بمعنى (رُبَّما) وصرفه إلى الماضي

استشهد سيبويه بقول الشاعر:

قَـدْ أَتْـرُكُ الْقِـرْنَ مُصْـفَرًّا أَنَامِلُـهُ كَـأَنَّ أَثْوَابَـهُ مُجَّـتْ بِفِرْصَـادِ[1]

على أنَّ (قد) بمعنى (رُبَّما)، قال: كأنَّه قال: رُبَّما[2].

واختلف المتأخرون في عبارة سيبويه: (كأنَّه قال: رُبَّما)، فذهب ابن يعيش إلى أنَّ (قد) في البيت للتقليل مع المضارع[3].

وكذا ذهب ابن مالك إلى أنَّه إذا دخلت (قد) على المضارع كـ(رُبَّما) في التقليل والصرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهر قول سيبويه؛ لأنَّه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأمّا (قد) فجواب لقوله: لـمّا يفعل، فتقول: قد فعل»[4]، ثم قال: «وتكون (قد) بمنزلة (رُبَّما)»[5]، فإطلاقه القول بأنَّها بمنزلة (رُبَّما) تصريح بالتسوية بينهما في التقليل، والصرف إلى المضي، فإنْ خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضي، وتكون حينئذٍ للتحقيق[6].

واعترض أبو حيّان؛ لأنَّ سيبويه لم يُبيِّن الجهة التي فيها (قد) بمنزلة (رُبَّما)، وعدم التبيين لا يدلُّ على التسوية في الأحكام، بل يُستدلُّ بكلام سيبويه على نقيض ما فهِم منه ابن مالك، وهو أنَّها تكون بمنزلة (رُبَّما) في التكثير فقط، والذي يدلُّ على هذا إنشاد سيبويه قول الشاعر: قد أترك القرن مصفرًّا أناملُه؛ لأنَّ الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة، وإنَّما يفتخر بما يقع

---

(١) البيت من البسيط، وهو في الكتاب ٢٢٤/٤، ونسبه للهذليّ، وكذا ابن يعيش في شرح المفصل، ولم أجده في أشعار الهذليِّين، ونُسب إلى عبيد بن الأبرص في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/٢، ووجدته في ديوانه ٥٦، وهو في المقتضب ٤٣/١، وأمالي ابن الشجريّ ٣٢٤/١، وشرح التسهيل ٢٩/١، وشرح الكافية، للرضيّ ٤٧٩/٤، والتذييل والتكميل ١٠٧/١، ومغني اللبيب ١٩٧/١، وخزانة الأدب ٢٥٣/١١. مُجَّت: صُبَّ كما يُصبُّ الماء من الفم. الفرصاد: ماء التوت، يريد أنَّ الدم الذي على ثيابه بمنزلة ماء التوت. انظر: شرح أبيات سيبويه ٣١٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٢٤/٤.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩٣/٥.

(٤) الكتاب ٢٢٣/٤.

(٥) المصدر السابق ٢٢٤/٤

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢٩/١.

منه على سبيل الكثرة، فهي للتكثير هنا، مثل قول امرئ القيس:

وَيَـا رُبَّ يَـومٍ قَـدْ لَهَـوْتُ وَلَيلَـةٍ بِآنِسَـةٍ، كَأَنَّهَـا خَـطُّ تِمْثَـالِ[1]

وكذا من قبل قال الزمخشريّ، بأنَّها في البيت للتكثير[2].

ونقل الدماميني عن أحد الفضلاء المجتهدين في النحو[3] أنَّه منتصِر لابن مالك، واعترض على أبي حيّان من موضعين في كلامه:

الموضع الأول: قوله: (لم يُبيِّن سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة (رُبَّما)، وعدم التبيين لا يدلُّ على التسوية في الأحكام)، قال: إنَّ إطلاق التسوية كافٍ في الأحكام كلِّها، إلا ما تعيَّن خروجه.

الموضع الثاني: قوله: (لأنَّ الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة...)، قال: إنَّ فخْر الإنسان بما يقع منه كثيرًا إنَّما يكون فيما يقع قليلًا وكثيرًا فيفخر بالكثير منه، أمّا ما لا يقع منه إلا نادرًا فقط فإنَّه يفخر بالقليل منه لاستحالة الكثرة فيه، وترْك المرء قِرنه مصفرَّ الأنامل يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنَّما يتفق نادرًا فلذلك يفتخر به؛ لأنَّ القِرن هو المقاوم للشخص، الكفء له في شجاعته، فلو فُرض مغلوبًا معه في الكثير من الأوقات، لم يكن قِرنًا إلا عند المكافأة غالبًا، وإذا تقرَّر هذا فنقول: لمّا كان قوله القِرن يقتضي أنَّه لا يغلب قِرنه؛ لأنَّ القِرنين غالب أمرهما التعارض، ثم قضى بأنَّه قد يغلبه، حملنا ذلك على القلة؛ صونًا للكلام عن التدافع، وقلنا: إنَّ المراد أنَّه بتركه كذلك لا يُخرجه عن كونه قِرنًا، وذلك هو الترك النادر؛ لئلا يدفع آخرُ الكلام أولَه.

وردَّ الدماميني ما قاله، لأنَّ قولَه: كون التكثير في البيت ملزمًا للتناقض بناء على أنَّ القِرن هو الكفء، وكثرة مغلوبيَّته تمنع كونه قِرنًا وقد فُرض أنَّه قرن، خَلْفٌ، إنَّما يكون كذلك إذا كان القِرن واحدًا، وهو ممنوع، بل الظاهر أنَّ المراد به الجنس، فإذا افترضنا أنَّه غلب جميع أقرانه، وهم مئة مثلًا، كلّ واحد مرة، حصلت كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدُّد الحال، وهذا هو اللائق بمقام الافتخار، وظهر بهذا أنَّ قوله: (لاستحالة الكثرة فيه) مستدرَك، وأنَّ قوله: (إنَّما يكون فيما يقع قليلًا وكثيرًا فيفخر بالكثير منه)، لا يُجديه نفعًا في مرامه، بل هو عليه[4].

---

(١) الكلام في التذييل والتكميل ١/١٠٧-١٠٨. وسبق تخريج هذا البيت في المسألة الرابعة والعشرين في مبحث الأسماء.

(٢) انظر: الكشاف ١/٢٠٢.

(٣) لم أعرفه إلا من الدماميني في تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ١/٦١١.

(٤) المصدر السابق ١/٦١٢.

والذي يظهر لي أنَّ ما قالوه اجتهاد فليس ثمَّ دليل يجعلنا نجزم بقصد الشاعر، فأمّا الذي قاله الأول: إنَّ حصول موت القِرن نادر، لذلك حكم على (رُبَّ) بالتقليل، فهو وجه قوي ملائم في مقام الفخر، فليس شرطًا أنْ يكون مَن قتلهم من الأقران كثيرين، والأقوى منه أنْ يكون مَن قتلهم مِن الأقران كثيرين، فكذا ليس شرطًا أنْ يكون القرن واحدًا، فالشجعان كثيرون، فالبيت يحتمل وجهين، إلا أنَّ أحدهما أقوى من الآخر، وابن مالك ما قال ذلك إلا لأنَّه يعلم أنَّ القتل كان ماضيًا قد وقع وانتهى، وهو من مذهبه أنَّ (قد) التي للتقليل تصرف المضارع إلى الماضي فلو كانت للتكثير ما صرفت المضارع للماضي، وظهر لي أنَّه ليس في كلام سيبويه دليل على أنَّ التقليل يُصاحب قلب الزمن من مضارع إلى ماض، فالتقليل أو التكثير –والله أعلم– يُحددان حسب ما يقتضيه المقام وليس قاعدة ثابتة.

وقد يُفهم من كلام الزمخشريّ: «وتكون للتقليل بمنزلة (رُبَّما) إذا دخلت على المضارع، كقولهم: إنَّ الكذوب قد يصدق»[1]، أنَّه جعلها قاعدة ثابتة قبل ابن مالك، لكنَّ الذي ظهر لي أنَّه لم يجعلها قاعدة؛ لأنَّه في تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤] قال: أي: رُبَّما نرى، ومعناه كثرة الرؤية[2]، فقد دخلت (قد) على المضارع وهي خالية من التقليل.

واستشهد أبو حيّان بهذه الآية وقال كقول الزمخشريّ، وأنَّها صرفت المضارع إلى المضيّ[3]، وأكثر وضوحًا منه قول الرضيّ: وتدخل (قد) على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، فينضاف إلى معنى التحقيق في الأغلب التقليل، نحو: إنَّ الكذوب قد يصدق، أي: بالحقيقة يصدر منه الصدق، وإنْ كان قليلًا، وقد تُستعمل للتحقيق مجردة من معنى التقليل، مثل قول الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، وتُستعمل أيضًا للتكثير في موضع التمدُّح كما في (رُبَّما)، مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب:١٨]، وأنشد بيت المسألة في هذا الموضع، فقد قال: وينضاف إلى معنى التحقيق في الأغلب التقليل، فلم يجعلها قاعدة ثابتة، بل وضع في كلامه حكمًا وهو (الأغلب).

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب ١/٤٣٣.

(٢) انظر: الكشاف ١/٢٠١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١/١٠٨

وليس المعترضون كابن مالك في هذا الحكم، فلم يُقصروا الصرف إلى المضي مع التقليل، وهذا ظاهر اعتراضهم، وقال ابن عاشور: والتحقيق أنَّ كلام سيبويه بريء مما حمَّلوه، وما نشأ هذا الاضطراب إلا من فَهم ابن مالك لكلام سيبويه، وقد ردَّ أبو حيّان ردًّا وجيهًا[1].

وقد تناقل العلماء قول سيبويه من بعده وما وجدت أحدًا تأوَّل تأويل ابن مالك، ولم يصرحوا بمعنى (رُبَّما) كما فعل سيبويه، مثل المبرد، فقد قال: وتكون (قد) حرفًا جاء لمعنى، فإذا كانت كذلك فلها موضعان من الكلام:

الأول: أنْ تكون لقوم يتوقعون الخبر، مثل قولهم: هل جاء زيدٌ؟ فنقول له: قد جاء، وقولهم: لـمّا يأتِ، فنقول له: قد أتى.

الثاني: أنْ تكون في موضع (رُبَّما)، واستشهد بقول الشاعر:

وَقَــدْ أَقُــودُ أَمَــامَ الْخَيــلِ سَــلْهَبَةً يَهْـدِي لَهَـا نَسَـبٌ فِـي الْحَـيِّ مَعْلُـومُ[2]

كما أنَّه استشهد ببيت المسألة[3]، وكذا ابن السراج[4].

ونقل أبو حيّان عن الخَفَّاف عن الأستاذ أبي عليّ الشلوبين أنَّه «إذا كانت (قد) بمنزلة (رُبَّما) فما بعدها ماضٍ من جهة المعنى؛ لأنَّها إنَّما تُستعمل حينئذٍ في الافتخار، والافتخار إنَّما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيت الهذليّ، كأنَّه قال: قد تركتُ القِرن، فوضع المستقبل موضع الماضي»[5].

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ١٩٧/٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو في المفضليّات ٣٩٦-٤٠٣، ونسبه الضبي إلى علقمة بن عبدة، وهو في ديوانه ٥٩، والمقتضب ١٨١/١. سلهبة: السلهبة الطويلة من الخيل. يهدي: يُقدِّمُها، وأُخذ من الهوادي، وهي المتقدمات، أي: يقودها نسب لا ينقطع، أي: أنَّها ذات عرق كريم. انظر: شرح المفضليّات للأنباريّ ٨٢٠.

(٣) انظر: المقتضب ٤٣/١.

(٤) انظر: الأصول ١٧٣/٣.

(٥) التذييل والتكميل ١٠٨/١.

المسألة الثانية: مجيء (كأنَّ) للتحقيق والوجوب

نقل أبو حيّان عن الكوفيِّين والزجاجيّ[1] أنَّهم استشهدوا ببيتين على مجيء (كأنَّ) للتحقيق، **أمّا الشاهد الأول** فهو قول الشاعر:

فَأَصْـــبَحَ بَطْـــنُ مَكَّـــةَ مُقْشَـــعِرًّا كَـأَنَّ الْأَرْضَ لَـيْسَ بِهَـا هِشَـامُ[2]

أي: لأنَّ الأرض ليس بها هشام، إذ مُحال أنْ يقول الإنسان: كأنَّ الأرض ليس بها هشام، على جهة التشبيه، وهشام ليس بالأرض[3].

فإنْ قيل: إذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

فالجواب: أنَّ التعليل من جهة أنَّ الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدَّر[4].

واعترض ابن عصفور على استشهادهم وتبعه أبو حيّان، قال: إنَّ هذا البيت لا حُجة فيه؛ لاحتمال أنْ تكون (كأنَّ) فيه للتشبيه، وذلك أنَّ هشامًا وإنْ كان قد مات فجسده في الأرض، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك ألا يتغير، فلمّا تغيّر بطن مكة واقشعرَّ صارت الأرض كأنَّ هشامًا ليس فيها[5]، وكذا أبو حيّان جعلها في البيت للتشبيه؛ فقال: إنَّ الشاعر أراد أنَّ هشامًا قائم مقام الغيث، فكما أنَّه لا يقشعرُّ مع وجود الغيث، فكذلك كان ينبغي ألا يقشعرَّ بطن مكة لتضمنه أشلاء هشام، فلمّا اقشعرَّ صارت أرضه كأنَّه ليس بها هشام[6].

وقال ابن مالك: «يُخرَّج على أنَّ هشامًا وإنْ مات فهو باقٍ ببقاء من يخلفه سائرًا بسيرته، وأجود من

---

(١) صرَّح أبو حيّان في التذييل والتكميل بمن ذهب هذا المذهب أثناء شرحه عبارة ابن مالك: «وكأنَّ للتشبيه، والتحقيق أيضًا على رأيٍ»، فابن مالك لم يسمِّهم، وسمّاهم أبو حيّان، والمراديّ وابن هشام. انظر: شرح التسهيل ٦/٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣، والجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢١٦/١، وكذلك وجدُت أنَّ السيرافيّ ذهب إلى هذا المذهب واستشهد بهذا البيت على أنَّ (كأنَّ) للتحقيق. انظر: شرح الكتاب ٤٨١/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو في الكامل ١٠٦/٢، والاشتقاق، لابن دريد ١٠١، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٤٨١/٢، والحجة ٢١٦/٥، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٤٨/١، وشرح التسهيل ٦/٢، والتذييل والتكميل ١٤/٥، والجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢١٦/١، وشرح التصريح ٢٩٥/١، وشرح أبيات المغني ١٦٩/٤-١٧٤. وهو دون نسبة في كلٍّ.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٣/٥.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢١٦/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ٤٤٨/١.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١٤/٥.

هذا أنْ تجعل الكاف من (كأنَّ) للتعليل في هذا الموضع، وهي المرادفة للام، كأنَّه قال: لأنَّ الأرض ليس بها هشام»[1]. فذهب إلى أنَّها للتشبيه، أي: كأنَّ هشامًا لم يمت، ولكنَّه جعل التعليل أجود.

وأبو حيّان هُنا يجزم أنَّ المعنى للتشبيه ولم يجعله محتملًا كابن عصفور فهذا حكم منه على قصد الشاعر، والفرق بين التشبيه عند ابن عصفور وأبي حيّان وعند ابن مالك، أنَّ ابن عصفور وأبا حيّان على أنَّ الشاعر مُتعجِّبٌ مُشبِّهٌ، حيثُ جعل هشامًا مدفونًا فهو في الأرض، وكان يجب ألا تقشعرَّ الأرض؛ لأنَّ هشامًا مثل الغيث لا تقشعرُّ الأرض مع هذا الغيث، فلمّا اقشعرَّت الأرض صارت هذه الأرض كأنَّ هشامًا ليس فيها، فدخل التشبيه، وعند ابن مالك أنَّ هشامًا رغم أنَّه ميت إلا أنَّه كأنَّه فوق الأرض فهو باقٍ ببقاء مَن يأتي بسيرته وأفضاله، ورغم أنَّه فوق الأرض -ليس على وجه الحقيقة- إلا أنَّ الأرض اقشعرَّت، ولا يخفى بُعد تأويل ابن مالك؛ لأنَّ حاملي سيرته ليس كوجوده حقيقة، ولا سيما أنَّ هشامًا كان عظيمًا سيِّدًا مطاعًا في الجاهليّة، فتأويل ابن عصفور وأبي حيّان أقوى وأنسب لمكانة هشام بن المغيرة، وليس ثَمَّ فساد بالمعنى في قول مَن قال إنَّها للتحقيق؛ لأنَّ الوجه الذي قالوه محتمل جيِّد فهشام عندهم مدفون وسبب الجدب؛ لأنَّه ليس موجودًا على الأرض، وهو أقوى من تأويل ابن مالك، وأقرب صورة من تأويل ابن عصفور وأبي حيّان.

وأمّا **الشاهد الثاني** فهو قول الشاعر:

كَـأَنَّنِي حِـيْنَ أُمْسِـي لَا تُكَلِّمُنِـي مُتَـيَّمٌ يَشْـتَهِي مَـا لَـيْسَ مَوجُـودا[2]

أي: وإنني حين أمسي لا تُكلمني، فلا يصحُّ التشبيه عندهم؛ لأنَّه يشتهي كلامها وهي لا تكلمُه، إذا كان كذلك فهو مشْتهٍ[3]، وكذا جعلها ابن جني هنا عارية من التشبيه، وقال: إنَّ التقدير: أنا حين أمسي متيم من حالي كذا وكذا[4].

واعترض أبو حيّان على استشهادهم، وقال: إنَّ البيت يرجع إلى التشبيه من جهة أنَّ الشاعر

---

(١) شرح التسهيل ٢/٧.

(٢) البيت من البسيط، ، وهو لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه ١٠٦، وكذا نُسب إليه في الخصائص ٣/١٧٢، والتذييل والتكميل ٥/١٤، وفي الأغاني نُسب إلى يزيد بن الحكم الثقفيّ ١٢/٢٩١، وكذا في شرح أبيات المغني ٦/١٤٩-١٥٠، وبلا نسبة في المحتسَب ٢/١٥٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣/٩١، ومغني اللبيب ٢/٤٢٥.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٤.

(٤) انظر: المحتسَب ٢/١٥٥.

يئس من أنْ تُكلمه مع اشتهائه كلامَها وإنْ كانت موجودة، كما يُوئِسَ من الوصول إلى ما هو معدوم، فصار لذلك كأنَّه اشتهى ما لا وجود له أصلًا[1].

والذي يظهر أنَّ جعْل المحبوبة كالشيء المعدوم رغم وجودها، وبسبب إعراضها –وهو مشتهٍ كلامها– كأنَّها ليست موجودة هذا واضح في العجز وليس لـ(كأنَّ) التشبيهيّة دور هنا، والصدر شيء آخر ليس ثَمَّ تشبيه؛ لأنَّ البيت الذي بعد هذا فيه دلالات على نفي التشبيه، وحمْل الكلام على التحقيق واليقين، قال:

أَجْـرِي عَلَـى مَوعِـدٍ مِنْهَـا فَتُخْلِفُنِـي وَلَا أَمَـلُّ وَلَا تُـوفِي الْمَوَاعِيـدَا[2]

فهذا كلام صريح من الشاعر يدلُّ على أنَّ ليس المراد من البيت التشبيه بل هو حقيقة، ولا معنى للتشبيه هنا، وكيف ييْأَس وهو الذي قال: ولا أَمَلُّ؟ والله تعالى أعلم.

وقال السيرافيّ هي بمعنى التحقيق في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [القصص:٨٢]، وإنْ كان لفظُه لفظ تشبيه فمعناه التحقيق[3].

فلم يقف معنى (كأنَّ) عند النحْويِّين على التشبيه كما بُيِّن، فقد مددوا معانيها وأوصلوها إلى أربعة معانٍ، وهي مبثوثة في كتب النحْويِّين أولها قُضي الحديث عنها وهو معنى التحقيق، **والمعنى الثاني أنَّها تفيد معنى التشبيه** وهو معناها الأصليّ، بدليل خلافهم في أصل تركيبها، فهذا سيبويه يقول: «وإنَّما تجيء الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد، من ذلك قولك: كأنَّ، أدخلْتَ الكافَ على (أنَّ) للتشبيه»[4]، وقد قيَّد الكوفيُّون والزجاجيّ وابن السيد البطليوسيّ مجيء (كأنَّ) للتشبيه وذلك إذا كان خبرها اسمًا جامدًا، أمّا إنْ لم يكن خبرها كذلك فليست للتشبيه[5]، مثال ذلك: كأنَّ زيدًا أسدٌ، فـ(كأنَّ) عندهم في هذا المثال للتشبيه؛ لأنَّ الخبر جامد، وشواهد مجيئها للتشبيه كثيرة، منها قول الخنساء تصف أخاها صخرًا:

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٤/٥.

(٢) ذكر هذا البيت في شرح أبيات المغني ١٥٠/٦.

(٣) انظر: شرح الكتاب ٤٨١/٢.

(٤) الكتاب ١٧١/٢.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٥/٥، ومغني اللبيب ٢١٦/١.

وَإِنَّ صَـــخْرًا لَتَـــأْتَمُّ الْهُـــدَاةُ بِـــهِ كَأَنَّـــهُ عَلَـــمٌ فِـــي رَأْسِـــهِ نَـــارُ[1]

وقول الله تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٌ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ﴾ [النور:٣٥].

الثالث: تفيد معنى الظنّ، وهذا المعنى قالت به الجماعة التي قالت: إنَّ (كأنَّ) لا تكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها جامدًا، أمّا إذا كان خبرها مشتقًّا فتكون حينئذٍ للظن، قال ابن السيد: إذا كان الخبر مما يُمثَّل به الأول إمّا أحطَّ أو أرفع فتكون (كأنَّ) حينئذٍ للتشبيه، نحو: كأني بك مِلْكٌ، وإذا كان خبرها فعلًا أو جملةً أو ظرفًا أو صفةً فيدخلها معنى الظنّ والحسبان، مثل: كأنَّ زيدًا قائمٌ، وكأنَّ زيدًا في الدار، فلست تُشبِّه زيدًا ههنا بشيء، إنَّما تظنُّ أنَّه قائم، وأنَّه في الدار، وكذلك في قول يزيد بن الخذّاق:

وَدَاوَيْتُهَـــا حَتَّـــى شَـــتَتْ حَبَشِـــيَّةً كَـــأَنَّ عَلَيهَـــا سُنْدُسًـــا وَسُدُوسًـــا[2]

فقال: إنَّ (كأنَّ) في البيت للظنّ، ونسب ابن عصفور هذا المعنى لابن الطراوة، وكان من أدلة ابن الطراوة أنَّ قولهم: كأنَّ زيدًا قائم، إنَّ القائم هو زيد والشيء لا يُشبَّه بنفسه، فردَّ عليه ابن عصفور بأنَّ الشيء قد يُشبَّه في حال ما بنفسه في حال أخرى، فإذا قلت: كأنَّ زيدًا قائم، قد شبَّهت زيدًا وهو غير قائم به قائمًا، أو يكون قائمًا غير زيد ويكون في الكلام حذف، كأنَّك قلت: كأنَّ هيأة زيدٍ قائم[3].

ونقل أبو حيّان عن ابن الأنباريّ أنَّه جعل قولهم: كأنَّك بالشتاء مُقبِل، بمعنى الظن، أي: أظنُّ الشتاء مقبلًا، واستشهد بقول الشاعر:

فَكَـــأَنَّنِي بِكُمَـــا إِذَا قَـــدْ صِـــرْتُمَا لَا فِـــي فَرَائِضِـــهِ وَلَا أَشْـــنَاقِهِ[4]

على أنَّ معنى (كأنَّ) في البيت (أظنُّ)، أي: أظنُّ أنَّكما لا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شَنَقٌ للغارة التي تُغار عليكما، والشنق: ما دون الفريضة[5].

---

(١) البيت من البسيط، ديوانها ٤٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو في المفضليّات ٢٩٧، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٤٩٤/٣، ١٦٠/٥، والحلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسي ٤٩، والتحرير والتنوير ٣٩٩/٢٩.

(٣) انظر: شرح الجمل ٤٤٨/١.

(٤) البيت من الكامل، ولم أقف عليه إلا في التذييل والتكميل ١٥/٥، وهو دون نسبة.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٥/٥.

والكوفيُّون[1] يجعلون المثال وقول الشاعر: فكأنني بكما إذًا قد صرتما... على أنَّ (كأنَّ) فيهما بمعنى التقريب، **وهذا معنى رابع من معاني (كأنَّ) وهو أنْ تُفيد التقريب**، وكذلك قولهم: كأنَّك بالفرَج آت، أي: على تقريب أوان الشتاء، وتقريب ألا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شَنَقٌ، وتقريب أوان إتيان الفرَج[2]، وجعلوا منه قول الحسن البصريّ: كأنَّك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل، أي: تقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة[3].

وجعل الفارسيّ قولهم: كأنَّك بالشتاء مُقبِل، وكأنَّك بالفرج آت، للتشبيه، بجعل الكاف للخطاب، والباء في (بالشتاء)، و(بالفرج) زائدة، واسم (كأنَّ) الشتاء، والخبر مُقبل، والتقدير: كأنَّ الشتاءَ مُقبِل، وكذلك القول بـ(كأنَّك بالفرج آت)، وكذلك قول الحسن: التقدير: كأنَّ الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل، والضمير في (تكن) و(تزل) عائد على اسم (كأنَّ)[4]، وقيل: إنَّ هناك تخريجًا آخر: وهو على حذف مضاف، والتقدير: كأنَّ زمانك بالشتاء مقبل، وكأنَّ زمانك بالفرج آت، والكاف هي الاسم، و(مقبل) الخبر، ولمّا كان الشتاء قريب الوقوع جُعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنَّه مُقبِل[5].

وقال أبو حيّان بعد نقله تخريج الفارسيّ: إنَّ اسم (كأنَّ) الكاف في كأنَّك بالدنيا لم تكن، وبالآخر لم تزل، وجملة (لم تكن) خبر، و(بالدنيا) متعلق بالخبر، والتقدير: كأنَّك لم تكن بالدنيا، أي: في الدنيا، والضمير في (تكن) عائد على المخاطب، وكأنَّك بالآخرة، أي: في الآخرة، والتشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال، و(لم تكن) تامة، ويحتمل نقصانها، وهذا التأويل أولى من تأويل الفارسيّ؛ لأنَّ فيه دعوى حرفيّة الكاف للخطاب، ودعوى زيادة الباء[6].

---

(١) لم أقف على أحد منهم، وذكر هذا في التذييل والتكميل ١٦/٥، وشرح الجزوليّة، للأبّذيّ ١٠٥٠.

(٢) المصدر السابق ١٠٥٠.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٦/٥.

(٤) المصدر السابق ١٦/٥.

(٥) انظر: شرح الجزوليّة، للأبّذيّ ١٠٥٠، والتذييل والتكميل ١٧/٥.

(٦) المصدر السابق ١٧/٥.

المسألة الثالثة: سدُّ واو المصاحبة مسدّ خبر (إنَّ)

استشهد سيبويه بقول أبي عنترة العبسيّ:

فَمَــنْ يَــكُ سَــائِلًا عَنِّــي فَــإِنِّي وَجِــرْوَةَ لَا تَــرُودُ وَلَا تُعَــارُ[1]

على أنَّ الواو بمعنى (مع) وتكون عاطفة؛ وليس (جروة) مفعولًا معه؛ لأنَّ ما قبل الواو مفرد[2]، فالخبر محذوف وجوبًا والمعيّة سدَّت مسدّ الخبر، ونقل ابن عصفور عن الفارسيّ أنَّه جعل قول أبي عنترة العبسيّ من باب الإخبار عن الاثنين بإخبار واحد؛ لتلازمهما، أي: ملازمة الشاعر مع فرسه، فلا ينفكُّ عن فرسه فهما كالشيء الواحد، فقوله: لا ترود ولا تُعار، خبر عن (جِروة)، وهو خبر عنهما في المعنى، وجعل هذا البيت كقول حسان بن ثابت:

إنَّ شَــرْخَ الشَّــبَابِ وَالشَّــعَرَ الْأَســـ ـــوَدَ مَــا لَــمْ يُعَــاصَ كَــانَ جُنُونًــا[3]

لأنَّ قوة الشباب والشعر الأسود متلازمان[4].

واعترض أبو حيّان على استشهاد الفارسيّ ومن تبعه[5]، وقال: هذا ليس بحسن؛ لأنَّ ذلك لا يجوز إلا حيثُ تصلح نسبة الخبر لكلٍّ واحد من المخبر عنهما، ولو قال: فإنَّ عنترة[6] لا يُعار لكان

---

(١) البيت من الوافر، ووجدتُه في ديوان عنترة ٣٠٩، وهو في الكتاب ٣٠٢/١، ومجاز القرآن ٢٤٣/١، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٢٠٠/٢، ، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٥٣/١، وشرح التسهيل ٢٥٤/٢، والتذييل والتكميل ٥٤/٥، وتمهيد القواعد ٢٠٦١/٤. جِروة: اسم فرس شداد. لا ترود: لا تذهب وتجيء. انظر: شرح أبيات سيبويه، للسيرافيّ ٢٣٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٠٢/١.

(٣) البيت من الخفيف، ديوانه ٢٤٦، وهو في تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة ١٧٦، وأمالي ابن الشجريّ ٤٤/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٥٣/١ والمقرّب ٢٣٥/١، وشرح التسهيل ١١٠/١، والتذييل والتكميل ٥٥/٥، وتمهيد القواعد ٣٥١٣/٧. شرخ الشباب: قوة الشباب ونظارته.

(٤) انظر: شرح الجمل ٤٥٣/١. لم أقف عليه في كلٍّ مسائل الفارسيّ، ولا كتبه الأخرى.

(٥) لم يُصرِّح أبو حيّان في التذييل والتكميل بابن عصفور، لكنَّه قال: وقال بعضُ أصحابنا: وهذا حسن جدًّا. ٥٥/٥، وأغلب الظنِّ أنَّه يقصد ابن عصفور؛ لأنَّه استحسن قول الفارسيّ في شرح الجمل ٤٥٥/١، ثم إنَّ كثيرًا ما يأتي أبو حيّان في تذيليه بترجيحات أو أقوال، ويقول فيها: وقال بعض أصحابنا، وأجد الترجيح والقول عند ابن عصفور ولم أجده عند غيره، والله تعالى أعلم بالمراد.

(٦) المصرح به بهذا البيت هو أبو عنترة وليس عنترة نفسه، وهذا قول سيبويه فقد عزاه إلى أبي عنترة العبسيّ، وظهر من كلام أبي حيّان أنَّه ينسب البيت إلى عنترة نفسه، وهو في ديوان عنترة كما أُحيل.

خلْفًا من الكلام؛ لأنَّه لم تجرِ العادة بإعارة عنترة ونحوه، بخلاف جِروةَ فرسه، فإنَّ الخيل ممّا جرت العادة بإعارتها، ثم قال: ومفهوم سيبويه في البيت هو الصحيح؛ لأنَّ سيبويه جعل الواو بمعنى (مع) دون إرادة أنْ يكون (جروة) والشاعر يفعلان شيئًا، أي: فإني مع جروة، ثم استأنف وقال: لا ترود ولا تعار[1].

وقد قال ابن عصفور: إذا عُطف على اسم (إنَّ) وأخواتها فإنَّه ينبغي أنْ يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه، فتقول: إنَّ زيدًا وعَمرًا قائمان، ولا يجوز: إنَّ زيدًا وعَمرًا قائم، إلا حيث سُمع، واستشهد بهذين البيتين، ثم قال: وكأنَّ الذي حمل الفارسيّ على ذلك أنَّ ما حفظه من هذا إنَّما جاء في الشيئين المتلازمين، فيكون من باب قول امرئ القيس:

لِمَـــــنْ زُحْلُوقَـــــةٌ زُلٌّ بِهَـــا الْعَينَـــانِ تَنْهَـــلُ[2]

فأخبر عن (العينان) إخبار الواحد، واستحسن ابن عصفور ما قاله الفارسيّ، قال: إنَّ الواو وإنْ كانت بمعنى (مع) فإنَّها تعطي أنَّ ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى، فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك، فينبغي أنْ يكون الخبر عن الاسمين، ويدلُّ على أنَّ واو (مع) في ذلك بمنزلة العاطفة ما حُكي عن العرب: كان زيدًا وعَمرًا كالأخوين، فالواو هنا بمنزلة (مع) بدليل نصب ما بعدها، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرٍو إذ لا يتصور أنْ يكون (كالأخوين) خبرًا لزيد وحدَه[3].

ومثال ابن عصفور: كان زيدًا وعمرًا كالأخوين، يختلف عن البيت؛ فالمثال يستقيم معه المعنى بتوحيد الخبر بخلاف البيت.

ومَن منع كون الخبر للاسمين معًا فإنَّه يرى أنَّ خبر (إنَّ) محذوف دلَّ عليه معنى (مع) وهو الملازمة، فقد سدَّت واو المصاحبة مسدّ الخبر، أي: فإني ملازمٌ لجروة واللام لام التقوية، وقوله: لا ترود ولا تُعار، راجع إلى جِروة وحدها؛ لأنَّها من صفاتها، وهذا لا ينطبق على الشاعر؛ لذلك فإنَّ الذي يظهر لي أنَّ المراد ما قال سيبويه وأبو حيّان، فهو وإنْ كان تَمَّ وجه يُقبل مع الرود فإنَّه لا يُقبل المعنى مع الإعارة، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/٥٤-٥٥.

(٢) البيت من الهزج، ديوانه ٤٧٣، وهو في شرح الجمل، لابن عصفور ٤٥٤، وشرح التسهيل ١/١٠٩، والتذييل والتكميل ٥/٢١٣، وتمهيد القواعد ١/٤١٣. زُلَّ: زلق من الزحلوقة.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥.

واستشهاد سيبويه بهذا البيت على أنَّ الواو بمعنى (مع) مع إرادة العطف، فهذا الباب الذي تكلَّم فيه منعَه أنْ يكون على المفعول معه؛ لأنَّ ما قبل الواو مفرد، حيث قال: إنَّ العرب قالت: إنَّك ما وخيرًا، تريد: إنَّك مع خير، وكذا بيت أبي عنترة، ثم قال: فهذا كله ينتصب انتصاب: إني وزيدًا منطلقان، ومعناهنّ (مع)؛ لأنَّ (إني) ههنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل[1].

فالخبر محذوف عند سيبويه مقدَّر، وجاءت الواو سادة محلّها؛ لأنَّ مذهب سيبويه في قولهم: كلُّ رجل وضيعته، كلُّ رجلٍ مع ضيعته مقرونان، وهذا الخبر واجب الحذف في باب الابتداء، إنَّما كان واجبًا؛ لأنَّ واو المصاحبة سادة فلا يجتمع الخبر مع ما سُدَّ مكانه، فالتعبير بـ(مقرونان) دالٌّ على المعيّة، فالواو سدَّت مسدّ الخبر، وهذا يجري على خبر (إنَّ) وأخواتها كما يجري على خبر المبتدأ إذ إنَّه هو الأصل والنواسخ دخيلة، فقول الشاعر: فمن يك سائلًا عني فإني وجروة...، «فهو مثل قولهم: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، إذا أدخلت عليه (إنَّ) نصبتهما جميعًا، وكان الثاني لتضمنه معنى (مع) يُغني عن ذكر الخبر، كقول العرب: إنَّك ما وخيرًا، تريد: إنَّك مع خير، و(ما) زائدة، والخبر محذوف»[2].

وللنحْويِّين في هذا الخبر قولان:

الأول: ذهب جمهور النحْويِّين إلى أنَّ الخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: مقرونان أو ما كان في معناه[3].

الثاني: ذهب ابن خروف[4] إلى أنَّه لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ لأنَّ الكلام مع واو المصاحبة كلام تام، إذ إنَّ التقدير، في قولهم: كلُّ رجل وضيعته، كلُّ رجل مع ضيعتِه فتمَّ الكلام.

وذهب ابن أبي الربيع في قول العرب: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، إلى أنَّ التقدير: كلُّ رجلٍ معَ ضيعتِه وضيعتُه معه، وتدخل نواسخ الابتداء على ذلك، واستشهد ببيت المسألة: فمن يك سائلا عني...

وبقول امرئ القيس:

فَكَـــانَ تَنَادِيْنَـــا وَعَقْـــدُ عِـــذَارِهِ وَقَـالَ صِـحَابِي: قَـدْ شَـأَوْنَكَ، فَاطْلُـبِ[5]

---

(١) انظر: الكتاب ٣٠٢/١.

(٢) شرح الكتاب ٢٠٠/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٩٩/١-٣٠٠، والتذييل والتكميل ٢٩٣/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل ١٤٩.

(٥) البيت من الطويل، ديوانه ٥٠، وهو في ارتشاف الضرب ١٠٩١/٣، التذييل والتكميل ٢٨٤/٣.

وقال: إنَّ التقدير: فإني مع جروة وجِروة معي، وتَنادينا مع عقد عذاره وعقد عذاره مع تَنادينا، فحذف من الأول ما دلَّ الثاني عليه، ومن الثاني ما دلَّ الأول عليه...[١].

وليس أحدٌ ممّا سبق ذكرهم يمنع حذف خبر (إنَّ) وأخواتها، لكنَّ بعضهم قيَّد وبعضهم أطلق، والحذف إمّا واجبًا وإمّا جائزًا، فقد انقسم النحْويُّون إزاء الحذف ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: جواز حذف الخبر، وهو مذهب سيبويه، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، حيث مثَّل سيبويه على ذلك الحذف بقوله: «ويقول الرجلُ للرجل: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناس عليكم، فتقول: إنَّ زيدًا وإنَّ عَمرًا، أي: إنّا لنا، وقال الأعشى:

إنَّ مَحَـــــــلًّا وَإنَّ مُـــــــــرْتَحَلًا وَإنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلا[٢]»[٣]

أي: إنَّ لنا محلًّا وإنَّ لنا مرتحلًا.

المذهب الثاني: منع حذف الخبر إلا إذا تكررت (إنَّ)، وهو مذهب الفراء نقله عنه ابن السراج[٤]، والسيرافيّ، ونقله عنه يدلُّ على أنَّه ناظر إلى بيت الأعشى السابق[٥].

المذهب الثالث: مذهب الكوفيين، ونقله عنهم ابن جني، وهو أنَّ الخبر لا يُحذف إلا إذا كان نكرة[٦]. وقد حدَّ ابن مالك هذا الحذف بقوله: «وإذا عُلم الخبر جاز حذفه مطلقًا، خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم. وقد يسدُّ مسدَّه واو المصاحبة...»[٧].

---

(١) نقله عنه أبو حيّان نصًّا؛ لأنَّه ذيَّل الكلام بقول: انتهى، ولم أجد في كتاب البسيط لابن أبي الربيع هذا الكلام نصًّا إلا أنَّه تكلَّم عن تقديره لمثال: كلُّ رجلٍ وضيعته، ولم يستشهد بالبيتين ١/٥٥٤-٥٩٦، فلعلَّ أبا حيّان نقله من كتاب آخر. انظر: التذييل والتكميل٣/٢٨٤-٢٨٥.

(٢) البيت من المنسرح، ديوانه ٢٣٣، وهو في الكتاب ٢/١٤١، والأصول ١/٢٤٧، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٢/٤٦٩، والتذييل والتكميل ٥/٤٨، وتمهيد القواعد ٣/١٣١٠.

(٣) الكتاب ٢/١٤١.

(٤) انظر: الأصول ١/٢٥٨.

(٥) انظر: شرح الكتاب ٢/٤٧٠.

(٦) انظر: الخصائص ٢/٣٧٦.

(٧) شرح التسهيل ٢/١١.

المسألة الرابعة: الاجتزاء بالتاء في (لات)

قال أبو وَجْزة السعديّ:

الْعَـاطِفُونَ تَحِـيْنَ مَـا مِـنْ عَـاطِفٍ وَالْمُنْعِمُـونَ يَـدًا إِذَا مَـا أَنْعَمُـوا[1]

في قوله: (تحين) أربعة تخريجات، وسأبدأ بتخريج ابن مالك ومن تبعَه[2]؛ لأنَّ تخريجه مُعترَض عليه.

قال ابن مالك: «ورُبَّما أُستغني مع التقدير عن (لا) بالتاء»[3]، واستشهد بقول أبي وَجْزة، فجعل التاء المتصلة بـ(حين) بقيّة (لات)، فحُذفت (لا) وبقيت التاء دالّةً عليها، واسم (لات) محذوفًا، و(حين) المذكورة خبرًا عنها، وعلى هذا يصير التقدير: والعاطفون لات الحينُ حينَ ما من عاطف.

واعترض أبو حيّان على استشهاد ابن مالك، قال: «وتخريج المصنف هذا البيت على ما ذكر لا يُتَعَقَّل؛ لأنَّه يكونُ المعنى: هم العاطفون وقتَ ليس الحينُ حينَ ليس ثَمَّ عاطف»[4].

وكذلك اعترض البغداديّ على تخريج ابن مالك، وفيه مزيد بيان على اعتراض أبي حيّان، قال البغداديّ: إنَّ ما ذهب إليه ابن مالك فيه غرابة، حيثُ إنَّ (لات) عامل ولم يبقَ منه إلا حرف واحد، وهذا لا نظير له، ثم يُنظر في (حين) على تخريجه هل هي مضافة إلى الجملة المنفيّة (ما من عاطف) أو أنَّ (ما) ليست نافية، فإنْ كانت نافية انتقض النفي الأول، وهذا على غير مراد الشاعر، وإن كانت غير نافية فينظر من أيِّ أنواع (ما) هي، وبالجملة: كون التاء بقيّة (لات) يشكل عليه معنى البيت وإعرابه[5].

فلمّا قدّر أبو حيّان تخريج ابن مالك قال: ليس ثَمَّ عاطف، دلَّ على أنَّ أبا حيّان جعل مراد ابن مالك إضافة (حين) إلى الجملة المنفيّة فانتقض النفي الأول وهو: لات الحينُ حينَ ما من عاطف؛ لأنَّ (لات) بمعنى (ليس) فهي نفي، والشاعر هُنا يمدح آل الزبير ابن العوام يقول: إنَّ في وقت انتفاء

---

(١) البيت من الكامل، ديوانه ٦٦، وهو في المسائل المنثورة ١١٣، وسر صناعة الإعراب١/١٦٣، والإنصاف ١/٨٩، وشرح التسهيل ١/٣٧٨، وشرح الكافية، للرضيّ ٢/٢٢٩، والتذييل والتكميل ٤/٢٩٧، وخزانة الأدب ٤/١٧٥.

(٢) منهم ابن عقيل في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٨٤.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٧٨.

(٤) التذييل والتكميل ٤/٢٩٧.

(٥) انظر: خزانة الأدب ٤/١٨٠.

وجود العاطفِين فإنَّنا نجد آل الزبير موجودين وهم العاطفون، وفي وقت انتفاء المُنعِمين فإنَّ آل الزبير موجودون وهم المُنعِمون.

التخريج الثاني: هو قول أبي عليّ الفارسيّ وهو أنْ تكون التاء في الأصل هاء السكت لاحقة لقوله (العاطفون) أي: العاطفونهْ ولمّا اضطرَّ الشاعر إلى تحريكها أبدلها تاء وفتحها[١].

وقال ابن جني: أراد أنْ يُجريه في الوصل على حدِّ ما يكون عليه في الوقف، وذلك أنَّه يُقال في الوقف: هؤلاء مسلمونه وضاربونه، فتلحق الهاء لبيان حركة النون كما أنشدوا:

أَهَكَـــذَا يَـــا طِيْـــبُ تَفْعَلُونَـــهْ أَعَلَـــلًا وَنَحْـــنُ مُنْهِلُونَـــهْ[٢]

فصار التقدير العاطفونهْ، ثُمَّ إنَّه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث فلمّا احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قبلها بتاء كما تقول في الوقف: هذا طلحهْ، فإذا وصلت صارت الهاء تاء فقلت: هذا طلحتنا، وعلى هذا قال: العاطفونهْ[٣].

ونقل البغداديُّ عن ابن السيرافيّ أنَّه قال: «ويجوز أنْ يُنشد البيت: (العاطفونهْ)، بإسكان الهاء، فيكون قد أضمر وجعل مستفعلن في موضع متفاعلن، وأظنُّ أنَّ الرواة غيَّروه وحرَّكوه طلبًا لأنْ يكون الجزء تامًّا على الأصل»[٤].

التخريج الثالث: وهو قول الأُمويّ[٥] نقله عنه أبو عبيد وهو أنْ تكون التاء من تمام (حين)، وذكر قولَ الأمويّ بعدما قال: إنَّ (تالآن) في معنى (الآن)، كقول الشاعر:

نَـــوِّلِي قَبْـــلَ نَـــأْيِ دَارِي جُمَانَـــا وَصِـــلِيْنَا كَمَـــا زَعَمْـــتِ تَالْآنَـــا[٦]

ثم قال أبو عبيد: وكذلك قال الأمويّ، وأنشد بيت أبي وَجْزة[٧]، وتخريج الأمويّ هذا على

---

(١) انظر: المسائل المنثورة ١١٣-١١٤.

(٢) البيت من الرجز، وهو في سر صناعة الإعراب١/١٦٣، وخزانة الأدب ٤/١٧٧. ولم أقف على قائله.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٦٣.

(٤) خزانة الأدب ٤/١٧٨.

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن أبّان بن سعيد بن العاص. انظر: بغية الوعاة ٢/٤٣.

(٦) البيت من الخفيف، وهو في سر صناعة الإعراب ١/١٧٩، والممتع في التصريف ١/١٨١، وخزانة الأدب ٤/١٧٦، واختلف المحققون في النسبة، قيل: لجميل بُثينة، وقيل: لعمرو بن أحمر الباهليّ، ووجدته في ديوان عمرو الباهليّ ١٥٤، وراوية البيت في ديوانه دون التاء، قال: الآنا. نوِّلي: أعطى.

(٧) انظر: الغريب المصنف ٣٥٠.

(لات) عمومًا حتى في غير البيت المُستشهد به، و(لات) مصاحبة لـ(حين) كما قال سيبويه: «لا تكون (لات) إلا مع الحين»[1]، لكنَّها جاءت مع غير لفظ (حين)، وربَّما كنَّى سيبويه عن ألفاظ الزمان المرادفة لـ(حين) بقوله: (الحين) والله تعالى أعلم.

ومما جاء في لفظة تُرادف (حين) قول الشاعر:

وَلْتَعْـــرِفَنَّ خَلَائِقًـــا مَشْـــمُولَةً وَلْتَنْـــدَمَنَّ وَلَاتَ سَـــاعَةَ مَنْـــدَمِ[2]

فكيف يجعل الأمويُّ التاء في (لات) من تمام (حين)، و(لات) قد جاءت مع لفظ (ساعة)؟

فقد قال الرضيّ: «وفيه ضعف؛ لعدم شُهرة (تحين) في اللغات، واشتهار (لات حين)، وأيضًا فإنَّهم يقولون: (لات أوان)، و(لات هَنَّا)، ولا يُقال: (تأوان)، ولا (تهَنَّا)»[3].

التخريج الرابع: وهو قول الأخفش نقله عنه أبو حيّان وهو أنْ تكون التاء زيدت على (لا) كما زيدت التاء على (ثُمَّ)، وقيل: ثُمَّتَ[4].

وجعل البغداديُّ البيت على زيادة التاء في (حين) وإنْ كان لا يطرد زيادة التاء في كلِّ موضع فيه (لا)، وقال: إنَّ هذا أسهل وأقلُّ كلفة من تخريج ابن مالك[5].

وللنحْويِّين آراء في بُنية (لات)، ومنها تخريج الأخفش والأمويّ، إضافة إليهما ما نقله أبو حيّان عن سيبويه في أنَّ (لات) مركبة من (لا) والتاء، وعلى هذا لو سميتَ بها حكيْتَه كما تحكي لو سميْتَ بـ(إنَّما)[6]. وأحسن الآراء رأي الفارسيّ، وأنَّه ينشد بالهاء ولا ينكسر البيت، وجاء بهاء السكت في الدرج ضرورة، كما في قول الشاعر:

فِـــهْ بِـــالعُقُودِ وَبِالأَيْمَـــانِ لا سِـــيَمَا عَقْـدٌ وَفَـاءٌ بِـهِ مِـنْ أَعْظَـمِ القُـرَبِ[7]

---

(١) الكتاب ٥٧/١.

(٢) البيت من الكامل، وهو في التذييل والتكميل ٢٩٢/٤، ونسبه ابن عقيل في المساعد إلى رجل من طيء ٢٨٣/١، ونسبه العينيُّ في المقاصد النحْويّة ٦٦٨/٢ إلى محمد بن عيسى بن طلحة التيميّ، وقال: ويقال: لمهلهل الكنانيّ.

(٣) شرح الكافية ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤.

(٥) انظر: خزانة الأدب ١٧٨/٤.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٢٨٧/٤، ولم أقف على قول سيبويه هذا في كتابه.

(٧) من البسيط، وهو في مغني اللبيب ١٦٠/١، وشرح الأشمونيّ ٥٣٠/١، وخزانة الأدب ٤٤٧/٣. وهو دون نسبة في كلٍّ.

المسألة الخامسة: مجيء (من) لانتهاء الغاية

نقل أبو حيّان عن الكوفيّين أنَّهم يجعلون من معاني (من) انتهاء الغاية، وقد أتى بشاهد لهم وهو قول الأعشى:

أَأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارَا وَشَطَّتْ عَلَى ذِي نَوًى أنْ تُزَارَا[1]

والمعنى: أأزمعتَ إلى آل ليلى ابتكارا؟

ونقل أبو حيّان عن أصحابه[2] تخريجًا وهو اعتراض عليهم بالمعنى، بأنَّ (من) في البيت ليست لانتهاء الغاية، بل إنَّ الكلام على حذف مضاف، «والتقدير: أأزمعتَ مِنْ أجلِ آلِ ليلى ابتكارًا؟ لأنَّه إذا أزمع ابتكارًا إليهم فقد أزمعه من أجلهم، وحذف المضاف لدلالة المعنى سائغ»[3]، وقد قال بهذا التخريج ابن عصفور من قبلُ، وأشار إليه من قبلهما ابن الأنباريّ، فنقل عن أبي عُبيدة أنَّه قدَّر البيت بـ(إلى) فجعل (من) لانتهاء الغاية[4]، ثم أدرج ابن الأنباريّ تخريجًا لهذا البيت عزاه إلى قوم لم يُسمِّهم[5]، قالوا: أأزمعت من ناحية ليلى ابتكارًا؟ فحُذفت الناحية، وقام الآل مقامها، كما قال الله وتعالى: ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّا ۖ إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [المعارج]، معناه من أجل ما يعلمون من الثواب والعقاب والجزاء بالأعمال التي تكون منهم، فحذف (أجل)، وقامت (ما) مقامه[6].

والذي يظهر لي من هذا الاعتراض أنَّ (من) ليست لانتهاء الغاية ولا لابتدائها، بل لو كانت كذلك لفسد المعنى المراد من البيت؛ لأنَّ المراد –حسب تقديرهم– أنَّ الشاعر ما عزم إلا من أجل من يُحبّ، والأبيات التالية تدلُّ على بعد دار المحبوبة، فهو يعزم السفر؛ لرؤيتها، وبهذا التخريج تكون

---

(١) البيت من المتقارب، ديوانه ٤٥، وهو في الأضداد، لابن الأنباريّ ٣٢٩، ومعاني الحروف، للرمانيّ ٩٤، وضرائر الشعر ٢٣٨، والإيضاح في علوم البلاغة، للقزوينيّ ١/١١١، والتذييل والتكميل ١١/١٣١، وخزانة الأدب ٣/٣٧٥.

(٢) وجدتُ ذلك عند ابن عصفور في ضرائر الشعر ٢٣٨، فقد قدَّر البيت بـ(من أجل).

(٣) التذييل والتكميل ١١/١٣١.

(٤) انظر: الأضداد ٣٢٩

(٥) لم أقف عليهم.

(٦) انظر: الأضداد ٣٢٩.

(من) لبيان السبب، فتكون (من) للتعليل، أو تكون (من) على معناها الأصليّ وفيها معنى التعليل؛ لأنَّ عزمه هو ابتداء غاية الابتكار، والعلة: رؤية ليلى، وهذا مثل مذهب المبرد الذي لا يرى أنْ تكون (من) للتبعيض فقط إلا ومعها معناها الأصلي وهو ابتداء الغاية[1]، وقد جاءت (من) للتعليل كثيرًا، منها قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة:٣٢]، ومثل قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً، وَيُغضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِيْنَ يَبْتَسِمُ[2]

أي: بسبب مهابته، أو من أجل مهابته.

وقد أورد ابن مالك نصًّا لسيبويه وابن السراج فسَّره على أنَّهما يؤيِّدان مجيء (من) لانتهاء الغاية، قال سيبويه: «وتقول: رأيتُه من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى»[3].

وهذا نصُّ ابن السراج: «وحقيقة هذه المسألة أنَّك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، فـ(من) لك، وإذا قلت: رأيتُ الهلال من خلال السحاب، فـ(من) للهلال، فالهلال غاية لرؤيتك، فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك: رأيتُه من ذلك الموضع»[4].

ونقل أبو حيّان عن بعض النحْويِّين[5] ردًّا على ابن مالك في تأويله كلامَ سيبويه وابن السراج، فقال: إنَّ سيبويه لم يُصرِّح بأنَّها لانتهاء الغاية، بل إنَّ قوله: فجعلته غاية رؤيتك، معناه أنَّه محلٌّ لابتداء الفعل وانتهائه معًا، ومثل ذلك: أخذتُه من زيد، فـ(زيد) محلُّ ابتداء الأخذ وانتهائه معًا، فنتيجة ذلك أنَّ (من) تكون لشيئين: إمّا لابتداء الغاية فقط وهذا في أكثر المواضع، وإمّا لابتداء الغاية وانتهائها معًا[6].

---

(١) انظر: المقتضب ٤٤/١.

(٢) البيت من البسيط، ديوانه ٥١٢، وهو في الحيوان، للجاحظ ١٣٣/٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٥٠/١، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٦، ١٢٦/١١، وشرح الأشمونيّ ٤١٩/١، وشرح أبيات المغني ٣١١.

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٤) الأصول ٤١١/١.

(٥) لم أقف على أحد منهم، ولعلَّه يقصد ابن عصفور، لكنَّ الرد على تأويل ابن مالك لكلام سيبويه لم أجده عند أحد، وهو نقل من أبي حيّان والله أعلم بمن أراد، أمّا الرد على ابن مالك في تأويله لكلام ابن السراج فوجدتُ طرفًا منه عند ابن عصفور في شرح الجمل ٤٩٠/١.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١٣١/١١.

ونصُّ سيبويه هذا كما فسَّره أبو حيّان، وقد نصَّ سيبويه على أنْ تكون لابتداء الغاية فقط في قوله: «وأمّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابًا، من فلان إلى فلان»[1].

وقال ابن عصفور في تفسير هذا الكلام: إنَّ مثالهم في جعْل (من) لانتهاء الغاية في قولهم: رأيتُ الهلال من داري من خَلَل السحاب، أنَّه لا حُجة لهم؛ ألا ترى أنَّ ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنَّما كان في داره، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنَّما كان في خَلَل السحاب؛ لأنَّ الرؤية إنَّما وقعت بالهلال وهو في خَلَل السحاب[2].

فحمل ابن مالك كلام ابن السراج ما حمله من كلام سيبويه؛ لأنَّ قوله: فـ(من) لك، يعني ابتداء من الناظر، وقوله: فـ(من) للهلال، يعني انتهاء النظر؛ لذلك جعلها هنا انتهاء، وهذا الذي قاله ابن عصفور هو نفسه الذي قال به ابن السراج، فـ(من) ابتدائيّة على كلّ حال.

وكذلك استدلَّ مجيزو هذا التناوب بين المعاني بقول العرب: شممتُ من داري الريحان من الطريق، فقال ابن عصفور: وعندهم هذا المثال على أنَّ (من) الأولى لابتداء الغاية، أي: ابتداء شم الريحان من الدار، و(من) الثانية لانتهاء الغاية، أي: انتهاء شم الريحان إلى الطريق. ولا حُجة في ذلك؛ فهما للابتداء، فابتداء وقوع الشم إنَّما كان من الدار وابتداء وقوعه بالريحان إنَّما كان من الطريق؛ لأنَّ الشمّ إنَّما يُسلَّط على الريحان وهو في الطريق، وقال هذا نظير ما جاء في الأثر: (كتب أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام: الغوث الغوث). وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه بالشام، بل الذي كان بالشام عمر، فقولنا بالشام، ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول؛ لأنَّ الكتب إلى عمر إنَّما كان وعمر بالشام[3].

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٤.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٤٩٠.

(٣) المصدر السابق ١/٤٩٠.

المسألة السادسة: مجيء (إلى) بمعنى (مع)

نقل أبو حيّان عن الكوفيّين مجيء (إلى) بمعنى (مع) وذكر أنَّهم استدلُّوا ببيت امرئ القيس:

لَــهُ كَفَــلٌ كَالــدِّعْصِ لَبَّــدَهُ النَّــدَى إِلَــى حَــارِكٍ مِثْــلِ الْغَبِــيْطِ الْمُــذَأَّبِ[1]

والتقدير عندهم: مع حارك[2].

واعترض عليهم أبو حيّان، وقال: «(له كفل) مضاف إلى (حارك)؛ لأنَّه بإضافة (حارك) على هذه الصفة إلى الكفل حسُنَ الحارك، فلو كان الحارك والكفل منخفضًا لكان الفرس قبيحًا، وهذا المعنى لا تحرزه (مع)؛ لأنَّه لو قال: له كَفَلٌ مع حارك لم يكن فيه إلا أنَّ له عضوين حسنين ليس أحدهما شرطًا في زينة[3] صاحبه»[4].

وأبو حيّان هُنا ضمّن الكلام معنى الفعل (أضاف) الذي يتعدى بـ(إلى)، فأضاف الكفل إلى الحارك؛ لأنَّهما متصلان بالفقرات، فالكفل في الأسفل، والحارك في الأعلى ما بين الكتفين والرابط بينهما الفقرات فهذا مضموم إلى هذا، فلو كان الكلام: له كفل مع حارك، لصار الفرس قبيحًا؛ لأنَّ (مع) للمصاحبة فالكفل لا يُصاحب الحارك في مكان واحد، فيصير للفرس على ذلك عضوان ليس واحد منهما شرطًا في رتبة الآخر. وحسَّنَ ناظر الجيش تأويل أبي حيّان[5].

فأبو حيّان هنا ذهب مذهب البصريِّين الذين لا يرون تناوب حروف الجرّ وقالوا بالتضمين، فهو نقل عنهم هذا التضمين، قال: «البصريُّون يذهبون في هذا إلى التضمين»[6]، فهذا ابن أبي الربيع نقل

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٤٧، وهو في الأزهيّة ٢٧٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجيّ، لابن أبي الربيع ٨٤٧/١، وشرح التسهيل ٣٧١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٣/١١. الدِّعص: الكثيب الصغير من الرمل. لبَّده الندى: باشره الندى فتلبَّد واشتدَّ ولم يتساقط. الحارك: ما انضمَّ عليه الكتفان. الغبيط: قَتَب الهودج. المذأب: الموسَّع. انظر: ديوانه برواية الأصمعيّ من نسخة الأعلم ٤٧، وديوانه وملحقاته بشرح أبي سعيد السكريّ ٣٨١/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٦٣/١١.

(٣) نقله ناظر الجيش بلفظ (رتبة) بدلًا من (زينة). تمهيد القواعد ٢٩١٨/٦. والذي يظهر أنَّ الأول أقرب للمعنى؛ لأنَّ الأعضاء تقتضي الترتيب، فالحارك أولا ابتداء من الأعلى، والكفل ثانيا نزولا إلى الأسفل، أمّا الزينة فليست بخطأ ولكنها أبعد تعبيرًا من الرتبة.

(٤) التذييل والتكميل ١٦٤/١١.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٢٩١٨/٦.

(٦) التذييل والتكميل ١٦٤/١١.

عن البصريِّين الفعل (ضمَّ) الذي يتعدى بـ(إلى)، وقد جعلوا الجارّ والمجرور (إلى حارك) متعلِّقًا بمحذوف تقديره: له كفل مضموم إلى حارك، مثل قولهم: فلانٌ كريمٌ إلى حسب رفيع، التقدير: فلان قد ضُمَّ له الكرم إلى الحسب الرفيع[1].

وذكر ابن هشام الخضراويّ أنَّ هذا التناوب هو قول أهل اللغة، وهو مذهب الكوفيِّين، وكثير من البصريِّين، ثمَّ قال: وقد جعل الأئمّة هذا من التضمين وهو نوع من الاتِّساع لا يُقاس، وذلك أنَّ الفعل قد يتأول فيه معنى ما يُقاربه فيُعدونه تعديته، وقال في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧]: إنَّ الرفث إفضاء وهو يتعدى بـ(إلى)، فكأنَّه قال: أحل لكم الإفضاء إلى نسائكم، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢]، أي: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم في الأكل[2]. وإضافة إلى هاتين الآيتين فقد استدلَّ الكوفيُّون على مجيء (إلى) بمعنى (مع) بقول ابن مفرَّغ:

شَـــدَخَتْ غُـــرَّةُ السَّـــوَابِقِ فِـــيْهِمْ فِـــي وُجُـــوهٍ إِلَـــى اللِّمَـــامِ الْجِعَـــادِ[3]

أي: مع اللمام، فضمن ابن هشام الخضراويّ هذا البيت على معنى (واصلة)، أي: واصلة إلى اللمام[4]، وضمنها أبو حيّان على معنى (ملأت) أي: ملأت الوجه حتى انتهت إلى اللمم[5].

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٥٢]، قال الفراء: «المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن، وإنَّما يجوز أنْ تجعل (إلى) مكان (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء، مما لم يكن معه، كقول العرب: إنَّ الذَّوْدَ إلى الذَّوْدِ إبِل، أي إذا ضممت الذَّوْدَ إلى الذَّوْدِ صارت إبلًا، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلُح مكان (إلى)، ألا ترى أنَّك تقول: قدم فلان ومعه

---

(١) انظر: البسيط ٨٤٧/١.

(٢) نقله عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٢٩١٦/٦.

(٣) البيت من الخفيف، ديوانه ١١٨، وهو في أدب الكاتب ٥١٦، وتأويل مشكل القرآن ٣٠٠، والأزهيّة ٢٨٣، والتذييل والتكميل ١٦٣/١١، وتمهيد القواعد ٢٩١٧/٦. شدخت: اتَّسعت في الوجه. اللمام: جمع لمة، وهي الشعر الذي يُجاوز شحمة الأذن. انظر: الديوان ١١٨.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٢٩١٧/٦.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٦٥/١١.

مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير»[1].

وقال أبو حيّان: إنَّ التقدير: من يضيف نصرته لي إلى نصرة الله؟ فإنَّ الفرق بين (إلى) و(مع) أنَّك لو قلت: من ينصرني مع فلان؟ لم يدلَّ على أنَّ فلانًا وحده ينصرك، بخلاف (إلى) فإنَّ نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها، والمعنى على التضمين: من يُضيف نصرته إلى نصرة فلان؟[2].

وكان ابن مالك ممن يرتضي هذا التناوب بين (إلى) و(مع) فقد استشهد بأبيات من الشعر، منها قول الشاعر:

وَإِنَّ امْـرَأً قَـدْ عَـاشَ تِسْـعِيْنَ حِجَّـةً إِلَـى مِائَـةٍ لَـمْ يَسْـأَمِ الْعَـيْشَ جَاهِـلُ[3]

أي: مع مئة.

وقول الشاعر:

بَـرَى الْحُـبُّ جِسْـمِي لَيْلَـةً بَعْـدَ لَيْلَـةٍ وَيَوْمًـا إِلَـى يَـوْمٍ، وَشَـهْرًا إِلَـى شَـهْرِ[4]

أي: ويومًا مع يوم، وشهرًا مع شهر.

وقول الشاعر:

وَلَقَـدْ لَهَـوْتُ إِلَـى كَوَاعِـبَ كَالـدُّمَى بِـيْضِ الْوُجُـوْهِ، حَـدِيْثُهُنَّ رَخِـيْمُ[5]

أي: ولقد لهوتُ مع كواعب.

وقد عبَّر سيبويه عن هذا التضمين، قال: «وأمّا (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا...فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتَّسعت»[6]، أي يبقى أصل الحرف على معناه، وإنْ جاء شيء من ذلك فهو على أصله مُضمَّن، فالتضمين نوعٌ من الاتِّساع.

---

(١) معاني القرآن ٢١٨/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٦٤/١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأكثم بن صيفيّ في الاشتقاق ٢٠٧، وهو في شرح التسهيل، لابن مالك دون نسبة ١٤٢/٣، وكذلك في التذييل والتكميل ١٦٣/١١، ومن المحققين من نسبه إلى كعب بن زهير، وزهير بن سُلمى ولم أجده في ديوانهما.

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف عليه إلا في شرح التسهيل ١٤١/٣.

(٥) البيت من الكامل، وهو في الأزهيّة ٢٤٧ منسوب لكُثيّر، وقد جاء به الهرويّ على أنَّ (إلى) بمعنى الباء لا بمعنى (مع)، وكذلك البيت منسوب إليه في أمالي ابن الشجريّ ٦٠٩/٢، ولم أقف عليه في ديوان كُثيّر، وهو دون نسبة في شرح التسهيل ١٤١/٣، وكذلك في التذييل والتكميل ١٦٣/١١.

(٦) الكتاب ٢٣١/٤.

ولقد حدَّ الهرويّ معاني (إلى) إلى ثلاثة: تكون بمعنى (مع) و(في) والباء[1]، ومن الذين جعلوا لها معنيين الجزوليّ فقد قال: و(إلى) لانتهاء الغاية ويدخلها معنى (مع)[2]، وكذلك ابن الحاجب، وحكم على مجيئها بمعنى (مع) بالقلة[3].

(١) انظر: الأزهيّة ٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤.

(٢) انظر: المقدمة الجزوليّة ١٢٥.

(٣) انظر: الكافية في علم النحو ٥١/١.

المسألة السابعة: مجيء (في) بمعنى الباء و(على)

أولا: مجيء (في) بمعنى الباء:

وفي هذه المسألة ثلاثة اعتراضات:

الاعتراض الأول: اعتراض ابن أبي الربيع على ابن قتيبة.

استشهد ابن قتيبة بقول الأعشى:

رَبِّـــي كَـــرِيْمٌ، مَـــا يُكَـــدِّرُ نِعْمَـــةً وَإِذَا تُنُوْشِـدَ فِـي الـمَهَارِقِ أَنْشَـدَا[1]

على أنَّ (في) في قول الشاعر (في المهارق) بمعنى الباء، والتقدير: وإذا تُنُوشِد بالمهارق أنشدا[2].

واعترض ابن أبي الربيع على استشهاد ابن قتيبة؛ لأنَّ (في) لها معنى هُنا لا تقتضيه الباء، وذلك لو قال: حلف بالمصحف، لم يقتضِ أنَّ المصحف أُحضِر له عند اليمين، وإذا قال: حلف في المصحف اقتضى أنَّه أُحضِر له المصحف عند اليمين[3].

والقارئ لهذا البيت سيُدرك ما قاله ابن أبي الربيع، فكأنَّ النطق بالباء يكون كلامًا دون فعل، والنطق بـ(في) يكون كلامًا وفعلًا.

الاعتراض الثاني: اعتراض أبي حيّان على ابن قتيبة وابن مالك.

استشهد ابن قتيبة وابن مالك بقول زيد الخيل:

وَتَرْكَـبُ يَـوْمَ الـرَّوْعِ فِيْهَـا فَـوَارِسٌ بَصِـيْرُوْنَ فِـي طَعْـنِ الْأَبَـاهِرِ وَالْكُلَـى[4]

على أنَّ (في) في قول الشاعر (في طعن) بمعنى الباء، والتقدير: بصيرون بطعن الأباهر والكُلى[5].

والذي دفعهم إلى هذا التأويل أنَّ (بصير) يتعدى بالباء، فلمّا جاءت (في) مع (بصير) جوزوا

---

(١) البيت من الكامل، ديوانه ٢٢٩، ورواية البيت في الديوان: يُناشَد. والبيت في أدب الكاتب ٥١٠، والتذييل والتكميل ٢١٣/١١. تُنوشد: الحلف. المهارق: جمع مهرق وهي الصحف. أنشد: أجابه إلى طلبه. انظر: الديوان ٢٢٩.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٠.

(٣) نقل هذا الاعتراض أبو حيّان في التذييل والتكميل ٢١٥/١١، وكذا في تمهيد القواعد ٢٩٦٣/٦، ولم أقف عليه عند ابن أبي الربيع.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ٦٧، وهو في أدب الكاتب ٥١٠، والجنى الداني ٢٥١، ومغني اللبيب ١٩١/١، وشرح التصريح ٦٥٠/١، وهمع الهوامع ٤٤٥/٢، وشرح أبيات المغني ٧١/٤. الأبهر: عرق في المتن. وخزانة الأدب ٤٩٣/٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٥٨/٣.

مجيء (في) بمعنى الباء، فهذا ابن عصفور لم يجوِّز أنْ تجيءَ في هذا البيت بمعنى الباء، بل قال: إنَّ هذا يُحمل على التضمين، كأنَّه قال: مُتحكِّمون في طعن الأباهر والكُلى؛ لأنَّه إذا كان له تصرُّف في الشيء تحكَّم فيه[1].

واعترض أبو حيّان على هذا الاستشهاد، وقال: إنَّ في جعْل (في) هنا فائدة ليست للباء لو ذُكرت؛ لأنَّ الشاعر لو قال: بصيرون بطعن الأباهر والكُلى لم يقتضِ أكثر من العلم به، وقد يكون بصيرًا به فإذا كان وقته ذَهَل خاطرُه عن ذلك لِما هنالك من الشدة، فيصفهم مع معرفتهم بأنَّ الطعن في الأباهر أعظم الطعن بأنَّهم ثابتو الخواطر عند الطعن، و(في) تقتضي ثبوت خواطرهم[2].

فالفائدة عنده أنَّ (في) تُفيد شيئين:

١- الخبرة والحذق بمعرفة مكان الطعن، فهي ظرفيّة مكانيّة.

٢- ثبات خاطر المقاتِل أثناء الطعن أنَّ ليس ثَمَّ شكٌّ في موضع الطعن المميت وهو الأبهر، فهو عارف بمكان الطعن، ويعرف كيف يطعن.

والنتيجة مع (في) المعرفةُ بالشيء مع معرفة التعامل مع ما عرِف، فالشاعر يعرف مكان الطعن ويعرف كيف يطعن وهذا المراد، أمّا الباء فهي تُفيد معرفة الشيء وهو مكان الطعن في الأبهر لكن قد يكون المقاتل عارفًا كيف يطعن ويحتمل عدم معرفته؛ لأنَّ أبا حيّان قال: وقد يكون بصيرًا به؛ لذلك قلتُ بالاحتماليّة، فـ(في) معها القطع، والباء معها الشك، والشاعر يريد القطع؛ لأنَّهم أبطال لا يُشكّ بقدرتهم وخبرتهم.

وقد استشهد الرضيّ بهذا البيت وقال: إنَّها بمعنى الباء؛ لكنَّه جعل الأَولى في هذا البيت أنْ تكون (في) على أصلها وهي الظرفيّة، أي: لهم بصَارة وحذق في هذا الشأن[3].

الاعتراض الثالث: اعتراض ناظر الجيش على ابن مالك.

استشهد ابن مالك بقول الأفوه الأوديّ:

أَعْطَـوا غُـوَاتَهُمُ جَهْـلًا مَقَـادَتَهُمْ فَكُلُّهُـمْ فِـي حِبَـالِ الغَـيِّ مُنْقَـادُ[4]

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/٥١٢-٥١٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١١/٢١٤.

(٣) انظر: شرح الكافية ٤/٢٨٤.

(٤) البيت من البسيط، ديوانه ٦٧، وهو في شرح التسهيل ٣/١٥٧، والتذييل والتكميل ١١/٢١٣.

على أنَّ (في) في قول الشاعر (في حبال) بمعنى الباء، أي: فكلهم بحبال الغيّ مُنقاد[1].

واعترض ناظر الجيش بأنَّ (في حبال) في موضع حال من الضمير المستكن في (منقاد) وهذا أبلغ في المعنى من تعلُّقه بـ(منقاد)، فيكون التقدير: فكلهم منقاد كائنًا في حبال الغيّ، فإنَّ هذا المعنى يُفيد استمرارهم في حبال الغيّ مع كونهم منقادين، أمّا إذا جُعلت (في) بمعنى الباء، فإنَّ المعنى سيصير: إنَّهم منقادون بحبال الغيّ، أي: أنَّهم إذا حصل لهم انقياد ينقادون بحبال الغيّ، وإذا لم يحصل لهم انقياد فقد تفارقهم الحبال[2].

والمعنى في البيت على الاستمراريّة، وعليه فإنَّ (في) أعطت معنى لن تكون مع الباء لو ذُكرت، «والمعنى أنَّ هؤلاء القوم سلَّموا قيادة أمورهم طوعًا إلى من لا يدري حلّ الأمور، ولا يدرك الخير من الشرّ، ولا عجب أنْ يعمَّ الجهل بينهم جميعًا ويضلوا»[3].

فهذه الشواهد يبعُد أنْ تكون (في) فيها بمعنى الباء؛ لعدم استقامة المعنى، ولكنَّ الفراء حكى عن العرب أنَّ من معاني (في) الباء، قال: «وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء، فيقول: أدخلك الله بالجنة، يريد: في الجنة. قال: وأنشدني بعضهم:

وَأَرْغَبُ فِيْهَا عَنْ لَقِيْطٍ وَرَهْطِهِ وَلَكِنَّنِي عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ[4]

فقال: أرغب فيها يعني بنتا له، أي: أني أرغب بها عن لقيط»[5].

واستشهد مجيزو هذا التناوب بالشعر والنثر، مثل قول الله تعالى: ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ [الشورى:١١]، أي به، وقال الزمخشريّ: فإنْ قلت: ما معنى يذرؤكم في هذا التدبير؟ وهلا قيل: يذرؤكم به؟ قلتُ: جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثّ والتكثير مثل قول الله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٥٧/٣.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٢٩٦٢/٦.

(٣) ديوانه ٦٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو في معاني القرآن، للفراء دون نسبة ٧٠/٢، وكذلك في تفسير الطبريّ ٥٣٥/١٦، وشرح التسهيل ١٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/١١. سِنْبِس: أبو حيّ من طيء. انظر: لسان العرب، مادة (س ن ب س) ١٠٧/٦.

(٥) معاني القرآن ٧٠/٢.

﴿ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة:١٧٩] [(١)]، فجعلها الزمخشريّ في هذه الآية ظرفيّة مجازيّة، وجعلها ابن هشام سببيّة لا بمعنى الباء، أي: يكثركم بسبب هذا الجعل، ثم قال: والأظهر قول الزمخشريّ إنَّها للظرفيّة المجازيّة[(٢)].

وحكى يونُس عن بعض العرب: ضربتُه في السيف، وضربتُه بالسيف[(٣)]، ومن الشعر غير ما ذُكر قول الشاعر:

وَخَضْخَضْنَ فِيْنَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحْلِ[(٤)]

أي: خضخضن بنا البحر، وردَّ هذا ابن جني، وجعله على حذف مضاف، والتقدير: في سيرنا، ومعناه: في سيرهن بنا[(٥)]. وعليه تكون هنا ظرفيّة على أصلها.

ثانيا: مجيء (في) بمعنى (على)

استشهد الكوفيُّون وتبعهم ابن قتيبة وابن مالك بقول عنترة:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ[(٦)]

على أنَّ (في) في قول الشاعر (في سَرحة) بمعنى (على)، والتقدير: بطل كأنَّ ثيابه على سرحة[(٧)].

واعترض ابن يعيش وابن عصفور وأبو حيّان على استشهادهم؛ لأنَّ الشاعر يُشبِّه ضخامة جسمه بهذه الشجرة الضخمة الطويلة، بأنَّه شجرة ترتدي ثيابًا، فكأنَّ هذه السَّرحة أي الشجرة مكان تستقرُّ

---

(١) انظر: الكشاف ٢١٢/٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١٩١/١.

(٣) انظر: معاني القرآن، للأخفش ٥١٢/٢، وتفسير الطبريّ ٥٥٤/٢١، وشرح والتسهيل ١٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/١١.

(٤) البيت من الطويل، وهو في أدب الكاتب ٥١٠، والخصائص ٣١٥/٢، والاقتضاب ٢٦٧/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٦٠٨/٢، وشرح التسهيل ١٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/١١. ولم يُنسب في كلٍّ. الخضخضة: التحريك، يريد تحريك الماء. غمار: معظم الماء. انظر: لسان العرب، مادة (خ ض ض) ١٤٤/٧، ومادة (غ م ر) ٣٢/٥.

(٥) انظر: الخصائص ٣١٥/٢.

(٦) البيت من الكامل، ديوانه ٢١٢، وهو في أدب الكاتب ٥٠٦، والكامل ٧٩/١، والخصائص ٣١٤/٢، شرح الكافية، للرضيّ ٢٨٣/٤، ومغني اللبيب ١٩١/١، وخزانة الأدب ٤٧٥/٩، وشرح أبيات المغني ٦٢/٤. السَّرحة: الشجر العظيم العالي. السِّبت: الجلد المدبوغ بالقرظ ولم ينجرد من شعره. انظر: خزانة الأدب ٤٨٨/٩-٤٨٩.

(٧) انظر: أدب الكاتب ٥٠٦، وشرح الجمل، لابن عصفور ٥١١/١-٥١٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٥٧/٣.

فيه ثيابه، فقال ابن يعيش: معلوم أنَّ الشجرة لا تُشقّ وتُستودع الثياب، وإنَّما المراد استقرارها في سرحه[1]. يريد أنَّ الثياب مُستقرّة في الشجرة.

والذي يظهر لي أنَّ كلام ابن يعيش يُحمل على التضمين، وهو تضمين معنى الاستقرار المعدّى بـ(في)، ولكن الظاهر أنَّها بمعنى (على)، فالثياب تعلو الجسم، فنحن لا نقول: الحقيبة في السرير، ونعني فوق السرير، بل نقول: على السرير مباشرة إلا إذا كانت بمعنى (على)، كذلك هذا البيت فلا تكون (في) على أصلها بل منقولة إلى معنى الفوقيّة، ثم إنَّ البغداديّ لمّا تكلَّم عن هذا البيت وجعل الأولويّة في بقاء (في) على معناها الأصليّ فإنَّه لمّا شرع يشرح البيت قال: فكأنَّ ثيابه على شجرة عالية[2]، فأظهر (على) عند التقدير فهذا يعني أنَّ نفسه ترتضي هذا التناوب، وهذا دليل على صحة معنى (على)، أعني بالصحة أنَّ (على) تظهر معنا عند التلفُّظ مع إدراكنا بأنَّ ما نقوله صواب، وبه يستقيم المعنى، والله تعالى أعلم.

وهذا مثل تخريج الفراء لقول الله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، قال: «يصلح (على) في موضع (في)، وإنَّما صلُحت (في)؛ لأنَّه يرفع في الخشبة في طولها، فصلُحت (في)، وصلُحت (على)؛ لأنَّه يرفع فيها فيصير عليها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ [البقرة:١٠٢]، ومعناه: في ملك سليمان»[3].

واعترض ابن يعيش هنا أيضًا، وقال: إنَّ (في) في هذه الآية ليست بمعنى (على)، وإنَّما لمّا ضمِّن الصلب معنى الاستقرار والتمكُّن عُدّيَ بـ(في) كما يُعدى الاستقرار، مثلها مثل قول: تمكَّن في الشجرة، فكذلك ما هو في معناه[4].

وحكى يونُس عن العرب: نزلتُ في أبيك، يريدون: على أبيك[5]، فقال أبو حيّان: إنَّ ما حكاه يونُس فهو على حذف مضاف، والتقدير: نزلتُ في كنف أبيك أو في ذرا أبيك[6].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٤/٤٧٣.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٩/٤٨٨، و ٩/٤٨٥، فهو اتَّبع كلام الرضي بأولويّة (في).

(٣) معاني القرآن ١٨٦-١٨٧.

(٤) انظر: شرح المفصل ٤/٤٧٢.

(٥) انظر: الصحاح، مادة (في) ٦/٢٤٥٨، ولسان العرب، مادة (ف ي ا) ١٥/١٧٦.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١١/٢١٢.

ومثَّل ابن قتيبة على ذلك بقوله: لا يدخل الخاتم في إصبعي، أي على إصبعي[١]، وردَّ أبو حيّان على ابن قتيبة، وقال: إذا دخل على الإصبع فهو فيه بلا شك.

واستشهد ابن مالك[٢] بقول حسّان بن ثابت:

بَنُـــوْ الْأَوْسِ الْغَطَـــارِفِ، آزَرَتْهَـــا بَنُـو النَّجَّـارِ فِـي الـدِّيْنِ الصَّـلِيْبِ[٣]

أي: على الدِّين الصَّليب.

ونقل أبو حيّان عن بعض أصحابه أنَّهم قالوا: لو كانت (في) بمعنى (على) لكان يجوز أنْ نقول: في زيدٍ دينٌ، أي: على زيدٍ دينٌ[٤].

ولم يذكر أكثر النحْويِّين هذا التناوب بين (في) والباء، وبينها و(على) بل اقتصروا على معنى واحد وهو الظرفيّة، فهذا ابن السراج يقول: «و(في) معناها الوعاء، فإذا قلت: فلان في البيت، فإنَّما تريد: أنَّ البيت قد حواه، وكذلك: المال في الكيس، فإن قلت: في فلان عيب، فمجاز واتِّساع؛ لأنَّك جعلت الرجل مكانًا للعيب يحتويه»[٥]، وتبعه الفارسيّ[٦]، وابن جني[٧].

وزاد الجزوليّ على الظرفيّة معنى واحدًا وهو أنْ تكون بمعنى الاستعلاء، أي: بمعنى (على)[٨]، وتبعه ابن الحاجب[٩].

وزاد العلماء من بعدهم معاني أخرى، فهذا ابن هشام قد أوصل معانيها إلى عشرة معان، إضافة إلى ما ذكر النحْويُّون قال: إنَّها تأتي للمصاحبة، والتعليل، ومرادفة الباء، ومرادفة (إلى)، ومرادفة (من)، والمقايسة، والتوكيد، والتعويض[١٠].

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٥٠٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٥٧/٣.

(٣) البيت من الوافر، ديوانه ٢٥، وهو في شرح التسهيل ١٥٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٢/١١. الغطارف: واحدها غطريف وهو السيِّد. والدِّين الصليب: القويّ المتين. انظر: ديوانه ٢٥.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢١٢/١١.

(٥) الأصول ٤١٢/١.

(٦) انظر: الإيضاح العضدي ٢٥١/١.

(٧) انظر: البيان في شرح اللمع لابن جني، لعمر الكوفيّ ٢٣٠/١.

(٨) انظر: المقدمة الجزوليّة ١٢٥/١.

(٩) انظر: الكافية في علم النحو ٥١/١.

(١٠) انظر: مغني اللبيب ١٩١/١-١٩٢.

المسألة الثامنة: مجيء (عن) بمعنى (من أجل)

استشهد الكوفيُّون ببيتين على مجيء (عن) بمعنى (من أجل)، فأمّا الشاهد الأول فهو قول لبيد يصف حمير وحش تسير لورود الماء:

بِسَـــيرٍ، تَقْلِـــصُ الغِيطَـــانُ عَنْـــهُ يَبُـــذُّ مَفَـــازَةَ الْخِمْـــسِ الْكَمَـــالِ[1]

والتقدير: بسير تقلص الغيطان من أجله. وكذا قدّره كلّ من ابن قتيبة[2]، والزجاجيّ[3]، وابن السيد البطليوسيّ[4].

واعترض أبو حيّان على استشهادهم؛ لأنَّ الأرض تَقْلِص بعد وقوع السير، فقد تجاوز وقتُ القلوص وقتَ السير[5]. فـ(عن) عنده باقية على معناها وهو المجاوزة.

والذي يظهر أنَّ المعنى فيه مجاوزة؛ لأنَّ هذه الحمير تسير بسرعة فتجاوزت المكان الذي كانت فيه بسرعتها، فمعنى المجاوزة موجود، لكنَّ (عن) مشوبة بمعنى التعليل بتقدير (من أجل)، فهذه الحمير من شدة سرعتها فكأنَّ الأرض تقصر، لماذا؟ من أجل سرعتها، فالشاعر هنا يصف سرعة الحمير لأنَّها عطشى تريد ورود الماء.

وقد ثبت معنى (من أجل) عند ابن قتيبة والزجاجيّ، فقد استشهدا بقول النمر بن تولب:

عَـــنْ ذَاتِ أَوْلِيَـــةٍ أُسَـــاوِدُ رَبَّهَـــا وَكَـــأَنَّ لَـــوْنَ الْمِلْـــحِ فَـــوقَ شِـــفَارِهَا[6]

---

(١) البيت من الوافر، ديوانه ١٠٧، وهو في أدب الكاتب ٥١٤، وحروف المعاني والصفات، للزجاجيّ ٨٠، والاقتضاب ٣٦٨/٣، وشرح أدب الكاتب، للجواليقيّ ٢٦٧، والتذييل والتكميل ١٢٣/١١، وتمهيد القواعد ٢٩٧١/٦. تقلص: يقصر. الغيطان: جمع غائط وهو أرض منصوبة. يبذُّ: يسبق ويقطع. انظر: شرح أدب الكاتب ٢٦٧.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٤.

(٣) انظر: حروف المعاني والصفات ٨٠-٨١.

(٤) انظر: الاقتضاب ٣٦٩/٣-٣٧١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/١١.

(٦) البيتان من الكامل، ديوانه ٧١، وهو في المعاني الكبير، لابن قتيبة ١١٦٠/٣، وحروف المعاني والصفات ٨٠-٨١، والاقتضاب ٣٧٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١١. أولية: أي أنَّ الناقة أكلت وليا بعد ولي فصارت سمينة. شفارها: السكاكين العراض، شبه ما جمد من الشحم على السكين بالملح لبياضه. انظر: شرح أدب الكاتب ٢٦٨، وهامش ديوان النمر بن تولب ٧١.

والتقدير عندهما: من أجل ذات أولية.

فقال أبو حيّان: إنَّ (عن) متعلقة بـ(أساود)، و(أساود) مضمَّن معنى (أسائل)؛ لأنَّ المساودة هي المسارّة، ومساودته له في حقها سؤال عنها، ويمكن أنْ يُضمّن (أساود) معنى (أخادع)؛ لأنَّه إنَّما ساود ربَّها ليخدعه عنها[1].

وكذا ذكر أبو حيّان أنَّ ابن السراج -وهو بصريّ- جعل قولهم: أطعمتهم عن جوع، بمعنى: أطعمتهم من أجل الجوع[2]، وظاهر كلام ابن السراج أنَّه لم يذكر إلا معنى المجاوزة، فقد قال: و(عن) لما عَدا الشيء[3].

فهذا المثال من أمثلة الكوفيّة، وردَّه أبو حيّان بأنَّهم أتوا بـ(عن)؛ لأنَّ الإطعام بعد الجوع، وإذا كان بعد الجوع فقد تجاوز وقتُه وقتَ الجوع[4].

وهذا الذي أوَّله أبو حيّان هو تابع فيه لسيبويه؛ لأنَّ سيبويه حصر (عن) للمجاوزة، وقال: إنَّ قولك: أطعمه عن جوع، فقد جعلت الجوع منصرفًا تاركًا له قد جاوزه[5]، وأكثر النحْويِّين على أنَّ (عن) لا تتعدى معنى المجاوزة، مثل ابن جني[6]، وابن الخباز[7]، وابن يعيش[8]، وابن عصفور[9] وغيرهم.

وأمّا ابن مالك فقد أقرَّ معنى (من أجل)، واستشهد بقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة:١١٤]، على أنَّ المعنى: إلا من أجل موعدة وعدها إيّاه، وبقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود:٥٣]،

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/١١.

(٢) المصدر السابق ٢٢٤/١١.

(٣) انظر: الأصول ١٧٤/٣.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/١١.

(٥) انظر: الكتاب ٢٢٦/٤.

(٦) انظر: اللمع ٧٣.

(٧) انظر: توجيه اللمع ٢٣٥/١.

(٨) انظر: شرح المفصل ٥٠٢/٤.

(٩) انظر: شرح الجمل ٥١٣/١.

أي: من أجل قولك، وتبعه المالقيّ[1] والمراديّ[2]، واستشهدا بهاتين الآيتين، واعترض أبو حيّان على استشهاد ابن مالك بهاتين الآيتين؛ لأنَّ (عن) للمجاوزة، أي: بعد موعدة، وبعد قولك، وإذا كان بعدُ فقد تجاوز الوقتُ الوقتَ[3].

وردَّ ناظر الجيش عليه تأويله، وقال: «ولا يخفى ضعف هذا التأويل؛ لأنَّ المراد أنَّ الاستغفار ما كان من إبراهيم عليه السلام لأبيه إلا لأجل الموعدة، فالآية الشريفة مسوقة للاعتذار عنه عليه السلام فإنَّ استغفاره لأبيه إنَّما كان من أجل الوفاء بعهده له، وليس المراد الإخبار بأنَّ الاستغفار كان بعد الوعد أو قبله، وكذا المراد من الآية الشريفة الثانية أنَّهم يقولون: إنَّهم لا يتركون آلهتهم من أجل قول هود عليه السلام»[4].

فالعلماء ما بين مؤيِّد لمعنى التعليل وما بين مانع، والذي يظهر من المانعين أنَّ تأويلهم في محلِّه؛ لكنَّ المعنى يتغيّر حسب السياق، فبمثالهم: أطعمه عن جوع، المعنى المتبادر إلى الذهن أنَّها بمعنى التعليل، ومعنى المجاوزة موجود، فحروف الجرّ وإنْ كان لكلٍّ حرف معنى فهذا لا يعني أنَّها تثبت على معنى واحد، فالحروف تتقلب داخل الجمل فتعطي معنى جديدًا، فقد وضعوا لـ(عن) معاني أخرى ولم يلزموها معنى المجاوزة، فهذا الهرويّ حدَّ معانيها بأربعة إلى جانب المجاوزة: الاستعلاء، والاستعانة، وموافقة (بعد)، و(من)، والباء[5]، وزاد ابن مالك من بعده عليها ثلاثة معانٍ: البدل، والتعليل، وموافقة (في)[6]، ولم يذكر موافقتها لـ(من).

---

(١) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ٤٣١.

(٢) انظر: الجنى الداني ٢٤٧.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/١١.

(٤) تمهيد القواعد ٢٩٧١/٦-٢٩٧٢.

(٥) انظر: الأزهيّة ٢٧٨-٢٨١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٥٨/٣.

المسألة التاسعة: اسميّة (عن) و(على) إذا كان مجرورهما وفاعل متعلَّقهما ضميرين لمسمًّى واحد.

استشهد ابن عصفور ببيتين على أنَّ (عن) و(على) اسمان، فأمَّا استشهاده على اسميّة (عن) فبقول امرئ القيس:

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيْحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيْثًا مَا حَدِيْثُ الرَّوَاحِلِ[1]

وأمّا استشهاده على اسميّة (على) فبقول الشاعر:

وَهَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُو رَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيْرُهَا[2]

فقال: إنَّ (عن) و(على) هنا اسمان؛ وعلَّل ذلك بأنَّ مجرورهما وفاعل متعلَّقهما لمخاطب واحد، بمعنى أنَّ الضميرين لمسمًّى واحد[3]، فلمّا رأى أنَّه بجعْل (عن) و(على) حرفين يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل أقرَّ اسميّتهما.

واعترض كلّ من ابن هشام وناظر الجيش، أمّا ابن هشام فقد ذهب إلى معنى (عن) و(على) في حال كونهما اسمين بأنَّ (عن) بمعنى (جانب)، و(على) بمعنى (فوق)؛ وهذان المعنيان لا يتأتيان هنا[4].

وما قال به صحيح؛ لأنَّ الفرق بين ذكر (عن) بلفظه، و(جانب) بلفظه، أنَّ ذكر (عن) يُفيد معنى الجانب أي الجهة ولا يكونُ معناه حاضرًا إلا بربطها بالجملة، فهي لا تدلُّ على معنى في نفسها فهي موصِلة الثاني بالأول، أمّا (جانب) وهو اسم لو ذُكر بلفظه فهو يدلُّ على معنى في نفسه غير موصِل فتدلّ على الظرفيّة، فلا يستقيم: دع جانبك نهبًا، فقد ذكر العينيّ مصرحًا بالتقدير، أنَّها بمعنى

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٩٤، وهو في المقرّب ٢٦٧، والتذييل والتكميل ١٥٥/١١، ومغني اللبيب ١٧١/١، والمقاصد النحْويّة ١٢٤٥/٣، وخزانة الأدب ١٥٩/١٠، وشرح أبيات المغني ٣١٥/٣.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشنيّ في الكتاب ٦٤/١، وكذا في شرح الكتاب، للسيرافيّ ٣٣٧/١، ووجدته في ديوانه ٦، ونسبه البغداديّ في شرح أبيات المغني إلى عليّ بن أبي طالب ٢٧١/٣، وجدتُه في ديوانه أيضًا ٤٩، وهو في المقتضب دون نسبة ١٩٦/٤، وكذا في الأصول ٦٩/٢، ومغني اللبيب ١٦٧/١، والتذييل والتكميل ١٥٥/١١، وتمهيد القواعد ٢٩٠٨/٦.

(٣) انظر: المقرّب ٢٦٩/١.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٦١١/١.

جانب[1]، فكيف تكون بهذا التقدير والمعنى يأباه؟ وكذلك أقول في (على)، و(فوق) فبذكر الحرف يُفيد استعلاء بربطه بالجملة، ولا يدلُّ على معنى في نفسه فهو موصِل الثاني بالأول، أمّا (فوق) فهو اسم يدلُّ على معنى في نفسه، وهو ظرف، فلا يستقيم أنْ يقول: هوِّن فوقك، فمعنى (عن) المجاوزة، و(على) الاستعلاء المعنويّ المجازيّ.

أمّا ناظر الجيش فقال: إنَّ (عنك) في (دع عنك) و(عليك) في (هوَّن عليك) ليسا مفعولي الفعلين اللذين هما (دع) و(هوِّن) وإنْ كانا من متعلَّقاتهما، بل إنَّ مفعول (دع) ظاهر وهو (نهبًا)، أمّا مفعول (هوِّن) فمحذوف يدلُّ عليه المعنى، والتقدير: هوِّن عليك ما تلقاه، ولو كانت (عن) و(على) لتعدية الفعل الذي قبلهما إلى ما بعدهما لكان التقدير: دع إيّاك أي: نفسك، وهوِّن إيّاك أي: نفسك، وليس المعنى على هذا، فظهر أنَّ المفعول غير ما باشرَه الحرفان المذكوران، وإذا كان المفعول غير ما باشره الحرف فمن أين يجيء تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل؟[2].

فناظر الجيش يرفض فكرة اتحاد الفاعل والمفعول بأنْ يكونا واحدًا في هذا البيت، فهو يرفض علة تأويل ابن عصفور في أنَّه لجأ إلى الاسميّة هربًا من أنْ يكون هناك ضميران لمسمًّى واحد، فالفاعل غير المفعول عند ناظر الجيش، وهو الصحيح وعليه المعنى؛ لأنَّه لو كانا واحدًا لكان التقدير: دع إيَّاك، وهوِّن إيّاك، أي اترك نفسك؛ وليس هذا المقصود؛ لأنَّ مراد الشاعر طلب ترْك النهب؛ فالتارك غير المتروك، أمّا (عنك) و(عليك) فقد جعلهما ناظر الجيش متعلقين بمحذوف حال، «والتقدير: دع نهبًا كائنًا عنك، و(عن) هنا للمجاوزة، وهوِّن ما تلقاه كائنًا عليك، ومعنى (على) الاستعلاء؛ لأنَّ ما يلقاه الإنسان من الأمور الصعبة كأنَّه عليه، فالاستعلاء هنا معنويّ»[3].

فهذا هو الموضع الثاني الذي ذُكر في مسألة مجيء (على) الاسميّة بمعنى (عند)، فقد ذكرت موضعين، وتدخل فيها اسميّة (عن) فما جرى على (على) يجري على (عن)، فالأول: أنْ تُسبق بحرف جرّ وسبق بيانُه، والثاني إذا كان مجرور الحرف وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمًّى واحد، وهو موضع هذه المسألة، وقلتُ إنَّ في هذا الموضع خلاف، وهذا بيانُه:

الذي ظهر لي —ولا أجزم– أنَّ الأخفش هو أول من نظر إلى هذا الموضع، فمتى كان الاتحاد بين

---

(١) انظر: المقاصد النحويّة ١٢٤٨/٣.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٢٩٠٨/٦.

(٣) المصدر السابق ٢٩٠٩/٦.

ضمير الفاعل وضمير المفعول في هذه المواضع حُكم على (على) و(عن) أنَّهما اسمان، وهو موضع زاده الأخفش على الموضع الذي قال به سيبويه في أنَّ (على) و(عن) يُنقلان إلى الاسميّة إذا دخل عليهما حرف جرّ، فقد نقل أبو حيّان وغيره[1] عن الأخفش أنَّ العرب قالت: سويتُ عليّ ثيابي؛ فهي ههنا اسم على رأيه؛ لأنَّه تقرر أنَّ فعل المضمر لا يتعدى إلى مضمره المتصل لا بنفسه ولا بواسطة، فلا يُقال: زيدٌ ضربَهُ، تريدُ: ضربَ نفسَه، ولا فرحتُ بي، تريد: فرحتُ بنفسي، وفي قول العرب قد تعدّى إلى ضميره المتصل، فوجب أنْ تكون (على) اسمًا؛ لأنَّه يجوز: سويتُ فوق ثوبي، وسرتُ أمامي[2].

وقد حمل النحْويُّون قول الأخفش وابن عصفور على الحذف، إمّا أنْ يكون التعليق بمحذوف كما قال ناظر الجيش في اعتراضه، وكذلك قاله ابن هشام، قال: وهذا كلُّه يتخرّج على التعليق بمحذوف كما قيل في (سقيا لك)، وإمّا على حذف مضاف، فالتقدير: هوِّن على نفسك، واضمم إلى نفسك[3]. وقد بيَّن ناظر الجيش أنَّ الذي دفع ابن عصفور إلى ذلك التقعيد هو قول الأخفش ونقله عن العرب: سويتُ عليّ ثيابي[4].

فقال أبو حيّان: إنَّ ما ذهب إليه الأخفش وابن عصفور لا يطرد بل هو أمر غالب، لكنَّه قد جاء ذلك التعدي، قال تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾ [مريم:٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾ [القصص:٣٢]، وكلامهم:

فَقُلْتُ لَهَا فِيْئِي إِلَيْكِ، فَإِنَّنِي حَرَامٌ، وَإِنِّي بَعْدَ ذَاكَ لَبِيْبُ[5]

ولم يذهب أحد إلى أنَّ (إلى) اسم، فكذلك نقول في: سويتُ عليّ، وفي هوِّن عليك، ودع عنك، إنَّها

---

(١) مثل المراديّ في الجنى الداني ٤٧٢، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٢٩٠٨/٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٥٤/١١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١٦٧/١.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٢٩٠٨/٦-٢٩٠٩.

(٥) البيت من الطويل ، وهو للمضرَّب بن كعب في مجاز القرآن ١٤٥/١، ٣٠٠/٢، والقلب والإبدال، لابن السكيت ٥٨، ومعاني القرآن، للزجاج ١٤٢/٢، والمسائل الشيرازيّات ٢٧٣/١، والاقتضاب ٤٣٣/٣، وأمالي ابن الشجريّ ٢٥١/١، وخزانة الأدب ٩٦/٢. وفيئي: ارجعي. انظر: لسان العرب، مادة (ف ا ء) ١٢٥/١.

حروف كـ(إلى) لكنَّ تلك التعدية قليلة، فلا تكون تلك التعدية دلالة على اسميّة (عن) و(على)[1]، فجعلها من التعدية، بخلاف ناظر الجيش.

ولأبي حيّان قول آخر يظهر فيه التأييد لما قال به الأخفش وابن عصفور، قال: إنَّ الذي ذهب إليه الأخفش وابن عصفور ليس ببعيد؛ لأنَّ (على) و(عن) قد ثبت كونهما اسمين، وزعم بعض من النحْويِّين[2] أنَّ (على) لا تكون حرفًا البتة، وتكون اسمًا في كلِّ مواردها، وقال: إنَّ (إلى) حرف بلا خلاف، ويتعلق (إليك) بـ(هزي) وهذا جاء في القرآن خلاف ما تقرّر في علم النحو من أنَّ الفعل لا يتعدى إلى الضمير المتصل وقد رفع الضمير المتصل[3].

وردَّ ناظر الجيش قوله هذا كما قال في اعتراضه، أمّا الآيات فتُحمل أيضًا على الحذف، أمّا في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾، فقد قال: إنَّ (إليك) في موضع الحال، وهي لانتهاء الغاية وهذا في غاية الظهور، والتقدير: وهزي بجذع النخلة كائنًا إليك، واضمم جناحك كائنًا إليك[4].

وقد سبق الكلام على أنَّ اتِّحاد الضميرين لمسمًّى واحد لا يكون إلا في فعل قلبيّ، مثل: إخالُني، وظننتُني، فلا يكون مع غيره، فلا يُقال: أحببتُني، ولا فرحتُ بي.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١١/١٥٥.

(٢) سبق البيان في المسألة الثانية والعشرين في مبحث الأسماء، منهم ابن طاهر، والشلوبيين.

(٣) انظر: البحر المحيط ٧/٢٥٤.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٦/٢٩٠٩.

المسألة العاشرة: مجيء (بما) بمعنى (رُبَّما) التي للتقليل عند ابن مالك

استشهد ابن مالك بقول الشاعر:

فَلَـئِنْ صِـرْتَ لَا تُحِيـرُ جَوَابًـا لَبِمَـا قَـدْ تُـرَى وَأَنْـتَ خَطِيـبُ[1]

وبقول كُثيِّر:

مَغَـانٍ يُهَـيِّجْنَ الْحَلِـيمَ إِلَـى الهَـوَى وَهُـنَّ قَـدِيمَاتُ الْعُهُـودِ دَوَاثِـرُ

بِمَـا قَـدْ أَرَى تِلْـكَ الـدِّيَارَ وَأَهْلَهَـا وَهُـنَّ جَمِيعَـاتُ الْأَنِـيسِ عَـوَامِرُ[2]

على أنَّ (ما) كفّت الباء عن عمل الجرّ وأحدثت معنى التقليل، أي: معنى رُبَّما، والتقدير: لرُبَّما قد تُرى وأنت خطيب، ورُبَّما قد أرى تلك الديار وأهلها، ووجود (قد) أفاد هذا المعنى[3].

واعترض أبو حيّان وقال: هذا غير صحيح؛ لأنَّ (ما) في البيت مصدريّة، والباء للسببيّة المجازيّة، والمعنى على التكثير لا على التقليل، ونظيره قول الشاعر:

فَلَـئِنْ فَلَّـتْ هُـذَيلٌ شَـبَاهُ لَبِمَـا كَـانَ هُـذَيلًا يَفُـلُّ[4]

أمّا هذه الباء فتتعلَّق بفعل مقدَّر مما قبلها، والتقدير في الشاهد الأول: لانتفاء إحارتك جوابًا برؤيتك وأنت خطيب، أمّا التقدير في البيت الثاني فعلى: وهنَّ قديمات العهود دواثر برؤيتي تلك الديار، ولَفَلَّتْه بما كان يَفُلُّها، والسببيّة ظاهر هذا البيت، وأمّا في البيتين قبله فسبب خرسه بالموت كونه كان خطيبًا في الحياة، إذ ينشأ عن الحياة الموتُ، إذ مصير كلّ حيٍّ إلى الممات، وسبب دثور

---

(١) البيت من الخفيف، نُسب في أمالي القالي ٢٧٠/١ لمطيع بن إياس الكوفيّ يرثي يحيى بن زياد الحارثيّ بأربعة أبيات ستُذكر بعدُ، وهو في شرح التسهيل ١٧٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٩/١١، ومغني اللبيب ١/ ٣٤٠، وتمهيد القواعد ٣٠٠٣/٦، والمقاصد النحْويّة ١٢٧٦/٣، وشرح أبيات المغني ٢٥٨/٥، وقال البغداديّ في شرحه لأبيات المغني: إنَّ هذا البيت منسوب في كتاب (تهذيب الطبع) إلى صالح بن عبد القدوس. لا تحير: لم يرد، يقال: كلمته فلم يحر جوابًا، إذا لم يرُدّ. انظر: خزانة الأدب ٢٢١/١٠.

(٢) البيتان من الطويل، ديوانه ٣٦٨، وبينهما بيت، وشرح التسهيل ١٧٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٩/١١، وتمهيد القواعد ٣٠٠٣/٦-٣٠١٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٧٢/٣.

(٤) البيت من المديد، وهو لتأبَّط شرًّا في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ ٥٨٦-٥٩١، وهو في التذييل والتكميل ٢٧٠/١١، وتمهيد القواعد ٣٠١٥/٦. فلَّت: تمكَّنت. الشباة: حد الشيء. انظر: شرح ديوان الحماسة ٥٨٦.

الديار كونها كانت عامرة بأهلها، إذ مصير العمران للخراب[1].

وردَّه ناظر الجيش وقال: إنَّ ما قدَّره بعيد أنْ يكون مراد الشاعر، ولكن قول ابن مالك: إنَّ المراد التقليل[2]. غير ظاهر[3]. فمما سبق يظهر معنيان:

الأول: المعنى الذي قال به ابن مالك، وهو إفادة (بما) معنى التقليل.

الثاني: المعنى الذي قال به أبو حيّان، وهو إفادة (بما) السببيّة.

وتبع ابنُ هشام أبا حيّان، وقال: إنَّ الباء للتعليل، و(ما) مصدريّة، والباء سُلِّم بأنَّها تأتي للتعليل دون (ما)، كقول الله وتعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء:١٦٠]، والمناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل[4].

والذي يظهر أنَّ في السببيّة بُعدًا مع الشاهد الأول، ولكنَّها ممكنة مع الشاهد الثاني، كما يظهر لي أنَّ أبا حيّان يريد في كلا الشاهدين نتيجة واحدة، وهي: أنَّ كلَّ شيء يؤُوْل إلى الزوال، فالشاهد الأول هو أنَّ الشاعر يَرثي يحيى بن زياد الحارثيّ وقد كان خطيبًا جهورَ الصوت واعظًا وناصحًا، وأنَّ سبب فقدانه أنه كان خطيبًا في الحياة ولـمّا مات فُقِد ما كانَ يفعل، وكان الموت خير واعظ، وهذه الأبيات كاملة:

وَيُنَادُونَـــهُ وَقَـــدْ صُـــمَّ عَـــنْهُمْ ... ثُـــمَّ قَـــالُوا وَلِلنِّسَـــاءِ نَحِيـــبُ

مَـــا الَّـــذِي غَـــالَ أنْ تُحِيْـــرَ جَوَابًـــا ... أَيُّهَـــا المِصْـــقَعُ الْخَطِيْـــبُ الأَدِيْـــبُ[5]

فَلَـــئِنْ كُنْـــتَ لَا تُحِيْـــرُ جَوَابًـــا ... فَبِمَـــا قَـــدْ تُـــرَى وَأَنْـــتَ خَطِيْـــبُ

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٧٠/١١.

(٢) كتب محققو كتاب التمهيد لفظة التعليل مكان: التقليل، والذي يظهر لي أنَّ المراد التقليل؛ لأنَّ ابن مالك لم يتكلم قط عن معنى التعليل في هذا المقام، ولم يجعل هذين البيتين للتعليل، وكذا نقل العينيُّ عن ابن مالك في البيت الأول، قال: «إنَّ (ما) أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت في الكاف معنى التعليل»، ولم يقل ابن مالك بهذا، بل إنَّه كان يتكلم عن ثلاثة أمور: أحدها: دخول (ما) على الكاف فتكفّ حينًا ولا تكفّ حينا آخر وقد تحدث في المكفوفة معنى التعليل، وثانيها: دخول (ما) على الباء فتحدث مع الباء المكفوفة معنى التقليل، وثالثها: دخول (ما) على (رُبَّ)، ومثَّل على كلٍّ، ولم يجعل التعليل مع الباء المكفوفة بـ(ما). انظر: تمهيد القواعد ٣٠١٥/٦، والمقاصد النحْويّة ١٢٧٧/٣.

(٣) انظر: تمهيد القواعد ٣٠١٥/٦.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٣٤١/١.

(٥) غال: أهلك، أي: ما الذي أهلك رد جوابك. المِصْقَع: جهور الصوت. انظر: شرح أبيات المغني ٢٦٢/٥.

فِــي مَقَــالٍ وَمَــا وَعَظْــتَ بِشَــيْءٍ مِثْــلَ وَعْــظٍ بِالصَّــمْتِ إِذْ لَا تُجِيْــبُ

أمّا قول أبي حيّان وابن هشام بأنَّ المعنى على التكثير، فليس المراد أنَّهما يرونها بمعنى (رُبَّ)؛ لكنَّهما قالا ذلك نظرًا لوجود (قد) فهي تُفيد التقليل وتفيد التكثير، وهي ههنا على معنى التكثير، أمّا التقليل فمعنى البيت يأباه، وكذا قال في الشاهد الثاني يؤُوْل إلى الزوال إذ إنَّ الديار كانت عامرة فزالت ولم يبقَ إلا آثارها فصارت خربة، إذ إن كلّ شيء يزول، وعليه فإنَّ معنى التقليل ههنا لا يحتمله مراد الشاعر، والذي جعل ابن مالك يُؤوِّل البيت على معنى التقليل هو وجود (قد)، فقال هي للتقليل، فجاء الشاعر بـ(بما) التي بمعنى التقليل للتأكيد، فـ(بما) و(قد) عنده للتقليل، والله أعلم.

وقال الدماميني في معنى الشاهد الأول: «كثيرًا ما ترى وأنت خطيبٌ بلسانِ الحال، لا بلسان المقال، فإنَّ من نظر إلى قبرك تذكَّر ما كنت عليه في حال الحياة وما صرتَ إليه بعد الممات فاعتبرْ واتَّعظْ، فجعل ذلك خطابًا منه على طريق التجوز»[1]، فبيان قوله أنَّ المعنى الكلي للبيت أنَّه للتكثير، ولم يقل بالسببيّة كما قال أبو حيّان وابن هشام، وهذا الظاهر.

وتركيب (بما) كما بُيِّن هي من حرف الجرّ الباء و(ما)، ولا خلاف في هذا إنَّما الخلاف في بعض مواضعها بمعنى (ما) فهي مصدريّة في البيتين والباء جارّة كما عند أبي حيّان، وزائدة على رأي ابن مالك، قال: «وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل»[2]. ولم يقل أحد –حسب ما قرأتُ– بأنَّها تكفّ الجارّ عن العمل إلا ابن مالك، وليس عنده أنَّ كلّ ما ورد في الكلام بلفظ (بما) فالجارّ مكفوف، بل قسَّم ذلك، وقال: إنَّ (ما) تُزاد بعد الباء كافة وغير كافة، واستشهد على غير الكافة بقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩][3]، واستشهد الهرويّ بقول الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥]، فقال: إنَّ (ما) إذا كانت صلة لم تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها[4].

واستشهد على الكافة بشاهدين وهما موضع الاعتراض في هذه المسألة، ولم يكتفِ بهذين البيتين،

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٣٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٦٩.

(٣) المصدر السابق ٣/١٧٢.

(٤) انظر: الأزهيّة ٨٢.

بل استشهد كذلك ببيت لعمر بن أبي ربيعة:

فَلَـئِنْ تَغَيَّـرَ مَـا عَهِـدْتُ وَأَصْـبَحَتْ صَـــدَقَتْ فَـــلَا بَـــذْلٌ وَلَا مَيسُـــورُ

لَبِمَـــا يُسَـــاعِفُ فِـــي اللِّقَـــاءِ وَلَيُّهَـــا فَـــرِحٌ بِقُـــرْبِ مَزَارِهَـــا مَسْـــرُورُ[1]

فالتقدير: لرُبَّما يُساعفُ في اللقاء وليها، إنَّما استشهد بهذا البيت على أنَّ جواب القسم إذا كان فعلًا ماضيًا وجب اقترانه باللام مع (قد)، أو ((رُبَّما) أو (بما) بمعنى (رُبَّما) إنْ كان الفعل متصرفًا[2]، ولكنَّه هُنا لم يُحدد معنى (رُبَّما) أهي للتقليل أم للتكثير.

وقال ناظر الجيش: «والمصنف عند إنشاده هذين البيتين في الشرح لم يتعرض إلى ذكر التقليل. نعم ذكر التقليل في متن الكتاب[3]، وقال في شرح الكافية أيضًا: وقد تحدث زيادة (ما) بعد الباء تقليلًا، وهي لغة هذيليّة[4]، والعجب أنَّه جعل في هذا الباب -أعني باب القسم- (بما) مرادفة (ربما) ولا شك أنَّ (ربّ) للتكثير عنده، فكيف ذكر في باب حروف الجر أنَّ «بما» تفيد التقليل؟! والمسألة تحتاج إلى نظر»[5].

فالذي يظهر لي أنَّ ابن مالك ما أتى بهذين الشاهدين إلا تمثيلًا على ما ورد في المتن من ذكره معنى التقليل، وإنْ لم يذكر معنى التقليل في شرحه، صحيح أنَّ مذهبه في (رُبَّ) التكثير، ولكنَّه لا ينفي أنْ تكون للتقليل، فقد قال: «هذا نصه ولا معارض له في كتابه، فعُلم أنَّ مذهبه كون (رُبَّ) مساوية لـ(كم) الخبريّة في المعنى، ولا خلاف أنَّ معنى (كم) الخبريّة التكثير»[6]؛ لذلك قال: «بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه والتقليل بها نادر»[7]، وعليه فإنَّه لا ينفي دلالة التقليل بل حكم عليها بالقلة.

---

(١) البيتان من الكامل، ديوانه ١٣١، وشرح التسهيل ٢١٥/٣، وتمهيد القواعد ٣١١٧/٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢١٣/٣.

(٣) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٤٧.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٨١٦/٢.

(٥) تمهيد القواعد ٣١٢٠/٦.

(٦) شرح التسهيل ١٧٨/٣. وهو هنا يُفسِّر قول سيبويه: «اعلم أنَّ لـ(كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة (كيف) و(أين)، والموضع الآخر: الخبر ومعناها معنى (رُبَّ)» الكتاب ١٥٦/٢. وقد ذكرت هذا في المسألة الرابعة والعشرين في مبحث الأسماء.

(٧) شرح التسهيل ١٧٤/٣.

المسألة الحادية عشرة: مجيء اللام بمعنى (من) و(على) و(بعد)

الأول: مجيء اللام بمعنى (من):

استشهد ابن مالك ببيتين على ذلك:

الأول: قول جرير يهجو الأخطل النصرانيّ:

لَنَــا الفَضْــلُ فِــي الــدُّنْيَا وَأَنْفُــكَ رَاغِــمٌ وَنَحْــنُ لَكُــمْ يَــوْمَ الْقِيَامَــةِ أَفْضَــلُ[1]

أي: ونحن منكم يوم القيامة أفضل.

الثاني: قول محمد بن أبي شحاذ:

إِذَا الْحِلْـمُ لَـمْ يَغلِـبْ لَـكَ الْجَهْـلُ لَـمْ تَـزَلْ عَلَيْـــكَ بُـــرُوقٌ جَمَّـــةٌ وَرَوَاعِـــدُ[2]

أي: إذا الحلم لم يغلب منك الجهل.

وردَّ ناظر الجيش استشهاد ابن مالك بالبيتين:

أمّا ردُّه للاستشهاد الأول فلأنَّ لذكر اللام فائدة لن تكون مع (من) لو ذُكرت، فمراد الشاعر إثبات الفضل الزائد له ولقومه، وليس مراده: ونحن أفضل منكم يوم القيامة، إنَّما المعنى: ونحن أفضل مفاخرين لكم يوم القيامة، فالجارّ والمجرور في موضع الحال ويدلُّ على (مفاخرين) سياق البيت؛ لأنَّ الشاعر إنَّما قال ذلك افتخارًا وشرفًا، وجعل قول الشاعر: لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم... دليلًا على صحة تأويله، وقال: وعلى هذا تكون معدية للعامل المقدَّر الذي هو الحال في الحقيقة وهو (مفاخرين)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، ثم قال: إنَّ ما قلته صحيح من جهة المعنى وفيه إشكال من جهة الصناعة النحْويّة؛ لأنَّ (لكم) حال من الضمير المستتر الذي في (أفضل)، وأفعل التفضيل لا يعمل إذا كانت الحال متقدمة عليه إلا في مسألة: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، واعتذر لنفسه أنَّ الحال المتقدمة ظرف، والظرف يُتوسع به[3].

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٣٦٧، وشرح التسهيل ١٤٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٦/١١، ومغني اللبيب ٢٣٨/١، ، وتمهيد القواعد ٢٩٢٧/٦، ٢٩٣٤/٦، وشرح التصريح ٦٤٥/١، وهمع الهوامع ٤٥٤/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ ٨٤٣، وشرح التسهيل ١٤٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٦/١١.

(٣) انظر: تمهيد القواعد ٢٩٣٤/٦-٢٩٣٥.

والذي يظهر لي أنَّ الحقَّ ما قال ناظر الجيش؛ ويراها للتبيين؛ ولأنَّ تقدير (من) في البيت يجعل قوم الأخطل لهم نسبة قليلة من الأفضليّة؛ لأنَّ أفعل التفضيل هو تفاضل بين شيئين أحدهما فاق الآخر بالصفة؛ لأنَّ التقدير سيكون عند مَنْ قدَّرها بـ(من): وقومي أفضل من قوم الأخطل يوم القيامة، وكيف يكون لقوم الأخطل فضل يوم القيامة وهو نصرانيّ؟ «لأنَّ النصرانيّ الذي شهد الإسلام لا فضل له يوم القيامة، حيث كفر بالإسلام فلا ينال التفاضل مع المؤمنين بالإسلام»[(١)].

أمّا ردُّه للاستشهاد الثاني فلأنَّه يقول: إنَّ اللام ههنا للاستحقاق أي حق له وأراد المِلك؛ لأنَّ المِلك ضرب من الاستحقاق؛ لأنَّ تقدير الكلام: إذا حلمك لم يغلِب الجهل، فالجارّ والمجرور في موضع حال من الضمير في (يغلِب)، والتقدير: إذا الحلم لم يغلِب كائنًا لك الجهل، فلمّا لم يأتِ بالحلم مضافًا إلى المخاطب أي: الضمير، تبيَّن أنَّ قصد الشاعر حلمه، لمّا عبَّر بقوله: لك، ثم قال: ولا شكَّ أنَّ المعنى على هذا، وهو أنْ يكون المراد أنَّ حلمه يغلب الجهل منه ومن غيره؛ لأنَّ الغالب أنَّ الحلم إنَّما يكون عن جهل الغير لا عن جهل الحالم[(٢)]. فلو كان التقدير: إذا الحِلم لم يغلب منك الجهل لم يكن الحلم مضافًا إليه معنى، فهي للمِلك فبقوله: لك، يساوي بالمعنى لو أضيف الحلم إلى ضمير المخاطب، فلو جاءت (من) فات معنى الملكيّة؛ فالشاعر في البيت مخاطِبًا «يُوصي بالرفق في الأمور ويُحذِّر مما يُكسب الحقد والعداوة»[(٣)].

الثاني: مجيء اللام بمعنى (على):

استشهد الهرويّ وتبعه ابن مالك على مجيء اللام بمعنى (على) بقول جابر بن حنى التغلبيّ:

تَنَاوَلَــهُ بــالرُّمْحِ ثُــمَّ ثَنَــى لَــهُ فَخَــرَّ صَــرِيْعًا لِلْيَــدَيْنِ وَلِلْفَــمِ[(٤)]

أي: فخرَّ صريعًا على اليدين وعلى الفم.

وردَّ ذلك ابن أبي الربيع؛ وقال: إنَّ اللام هُنا باقية على معناها الأصليّ؛ لأنَّ اليدين والفم لمّا كانت تتقدَّم ويتبعها سائر البدن، صار ذلك شبيهًا بما سقط لسقوط غيره، فدخلت اللام لملاحظة

---

(١) شرح شواهد الشعر في أمات الكتب النحْويّة، لمحمد شُراب ٢/٢٤٢.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٦/٢٩٣٥.

(٣) شرح ديوان الحماسة، للتبريزيّ ٢/٥١.

(٤) البيت من الطويل، وهو في المفضليات ٢١٢، والأزهيّة ٢٨٨، وشرح التسهيل ٣/١٤٧، والتذييل والتكميل ١١/١٧٦، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٢٧، ٦/٢٩٣٣.

ذلك الشبه[1].

ونقل ناظر الجيش عن ابن عصفور أنَّه جعل اللام متعلقة بمحذوف تقديره: فخرَّ مُقدِّمًا لليدين وللفم، وقال: إنَّ ما قاله ابن أبي الربيع أدخل في المعنى وأحسن[2]؛ لأنَّ ابن عصفور أراد الحاليّة، أي حال الوقوع على الأرض، فتكون حينئذ للتبيين، والذي أراده ابن أبي الربيع الاستحقاق؛ لأنَّ اليدين والفم لما كانت تسقط أولًا صارت كلّ منهما ملكًا للجسد، وهذا التأويل حقيقة لا تُنكر لكنَّ الذي يظهر لي أنَّه لا فرق كبير بالمعنى بين أنْ تكون على أصلها وهو الاستحقاق والملكيّة كما تأول ابن أبي الربيع وبين ما تأوله الهرويّ وابن مالك، فلو قال: فخرَّ صريعًا على اليدين وعلى الفم لكان معنى جيدًا؛ لأنَّ الطريح لما طُرح خرَّ على يديه وتبعه سائر الجسد، «وكونها بمعنى (على) مُتولِّد من معنى الاختصاص الذي هو أعمُّ معاني اللام؛ لأنَّ الاختصاص بالشيء يقع بكيفيّات كثيرة منه استعلاؤه عليه، فاستعمل لام الاختصاص للإشارة إلى أنَّ اليدين والفم مختصَّان بأنَّهما أول السقوط»[3].

كما أنَّ ابن مالك استشهد بآيات من القرآن الكريم على مجيء اللام بمعنى (على)، قال تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾[الإسراء:١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات:١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس:١٢].

ونقل ناظر الجيش عن ابن أبي الربيع أنَّه خرَّج الآية الثانية مثل تخريجه لبيت جابر، وهو أنَّ اللام للاختصاص؛ لملكيّة الجبين للجسد، ثم قال ناظر الجيش: وكذا يُتأول في قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾، وجعل ناظر الجيش اللام في الآية الثالثة للتبيين؛ لأنَّه جعل اللام متعلقة بمحذوف حال من فاعل الفعل (دعانا)[4] بدليل ما عُطف عليه من الحالين (قاعدًا وقائمًا)، والتقدير: دعانا كائنًا لجنبه[5].

---

(١) وذكره أبو حيّان في التذييل والتكميل دون نسبة ١١/١٧٩، ونقله عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦/٢٩٣٣-٢٩٣٤.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٦/٢٩٣٤. ولم أقف على قول ابن عصفور في كتبه.

(٣) التحرير والتنوير ١١/١١٠. (نقل بتصرف يسير).

(٤) لم يذكر صاحب الحال وهو زيادة مني، وهذا الذي ظهر لي.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٦/٢٩٣٤.

الثالث: مجيء اللام بمعنى (بعد):

استشهد ابن مالك ببيت متمم بن نُويرة يرثي أخاه مالكًا:

فَلَمَّـــا تَفَرَّقْنَـــا كَـــأَنِّي وَمَالِكًـــا لِطُـولِ اجْتِمَـاعٍ لَـمْ نَبِـتْ لَيْلَـةً مَعَـا[1]

على أنَّ اللام في قول الشاعر: لطول اجتماع، بمعنى (بعد)، والتقدير: بعد طول اجتماع[2].

وردَّه أبو حيّان، وقال: «وأمّا (لطول اجتماع) واستدلالهم بأنَّ المعنى: بعد طول اجتماع فإنما يريد: كأني ومالكًا لم نجتمع، وأوجب له هذا القول وهذا الشبه طول اجتماعهم قبل ذلك، ولولا الاجتماع قبل لما صح أنْ يقول: كأني ومالكًا لم نبت ليلة معًا، فكأنَّه قال: أشبهتُ مَن لم يجتمع لأجل ما كان منّا من طول اجتماع، ولولا ذلك لم يقل أشبهتُ»[3]، وكذلك قال ابن عصفور من قبلُ أنْ تكون اللام للسببيّة، وهي على تقدير مضاف، والتقدير: كأني ومالكًا لانقطاع طول اجتماعنا لم نبت ليلة معًا[4].

والذي يظهر أنَّ جعْل اللام بمعنى (بعد) يُفوِّت المعنى الذي أراده الشاعر، والحقُّ ما قاله أبو حيّان؛ لأنَّ مُتممًا لمّا قال هذا البيت شبَّه نفسه وأخاه بمن لم يجتمع لطول الليالي التي كانت بينهما، فهما اجتمعا ولكن بسبب طول الانقطاع كأنَّهما لم يلتقيا، فهذا الشبه يُوجِب كون اللام بمعنى السببيّة، أي: بسبب طول الاجتماع الذي كان بيننا كأنَّنا لم نبت ليلة معًا.

واستشهد ابن مالك كذلك على مجيء اللام بمعنى (بعد) بقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء:٧٨]، أي: بعد زوالها، فردَّ ناظر الجيش ذلك وقال إنَّ اللام فيها للسببيّة، والمعنى: إنَّه بدلوك الشمس تجب الصلاة، ولا بدَّ أنْ يوجد الدلوك؛ لأنَّه العلة الموجبة، والعلة يتعيَّن تقدمها على المعلول، فالصلاة إنَّما تقع بعد الدلوك، أمّا إذا جُعلت بمعنى (بعد) فإنَّه لا يلزم منه الاتِّصال، أي اتِّصال وجوب الصلاة بحصول الدلوك، ولا شكَّ أنَّه مُتَّصِل.

وظهر مما سبق معاني مختلفة للام، وابن هشام ذكر لها معاني كثيرة، فقد أوصلها إلى اثنين

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ١١٢، وهو في المفضليّات ٢٦٧، وحروف المعاني والصفات ٨٥، والأزهيّة ٢٨٩، وشرح التسهيل ١٤٧/٣، والتذييل والتكميل ١٧٦/١١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٤٧/٣

(٣) التذييل والتكميل ١٧٩/١١.

(٤) نقله عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٢٩٣٣/١١. ولم أقف عليه في كتب ابن عصفور.

وعشرين معنى[١]، وقد ذكر النحْويُّون من قبله معاني متعددة لكنها لم تصل إلى ما وصل إليه ابن هشام، وسأكتفي بالمعاني التي ذُكرت في هذه المسألة:

الأول: أنْ تكون بمعنى (من)، ذكر الهرويّ أنَّ من معاني اللام أنْ تكون بمعنى (من)، قال: «وتكون مكان (من)، وذلك قولهم: سمعتُ لزيدٍ صِياحًا، أي: من زيدٍ صِياحًا»[٢].

وتبعه المراديّ[٣] وابن هشام[٤]، وغيرهم[٥]، وجعلوا منه قول الشاعر: لنا الفضل في الدنيا وأنفك...

الثاني: أنْ تكون بمعنى (على)، وقد استشهد الهرويّ على ذلك ببيت جابر، وتبعه ابن مالك وابن هشام، فقد قسَّم ابن هشام مجيء اللام بمعنى (على) قسمين:

١- الاستعلاء الحقيقيّ، ومثَّل بقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾، وقوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِۦٓ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾، وبقول جابر: فخرَّ صريعًا لليدين وللفم.

٢- الاستعلاء المجازيّ، ومثَّل بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء:٧]، وبقول رسولنا الكريم ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاء»[٦]، وقال: قال النحاس: المعنى من أجلهم، ولا نعرف في العربيّة بمعنى (عليهم)[٧].

الثالث: أنْ تكون بمعنى (بعد)، واستشهد ابن قتيبة وتبعه الهرويّ ببيت الراعي[٨]:

حَتَّــى وَرَدْنَ لِــتِمِّ خِمْــسٍ بَــائِصٍ جُــدّا تَعَــاوَرُهُ الرِّيَــاحُ وَبِــيْلَا[٩]

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٢٣٢-٢٤٦.

(٢) الأزهيّة ٢٨٨.

(٣) انظر: الجنى الداني ١٠٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١/٢٣٨.

(٥) مثل خالد الأزهريّ في شرح التصريح ١/٦٤٥، والصبان في حاشيته ٢/٣٣٩-٣٤٠.

(٦) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب البيوع، باب: إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحلّ ٣/٢٩، ومسلم في صحيحه، كتاب العتق ٢/١١٤٢.

(٧) انظر: مغني اللبيب ١/٢٣٨.

(٨) هو عبيد بن حصين النميريّ، لُقِّب بالراعي؛ لكثرة وصفه للإبل. انظر: الأعلام، للزركليّ ٤/١٨٨-١٨٩.

(٩) من الكامل، وهو في جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام، للقرشيّ ٧٣٢، وأدب الكاتب ٥١٩. والأزهيّة ٢٨٩ لِتِمّ خِمْس: أي: لتمام خمس، والخِمس أنْ ترد الإبل الماء يومًا وتدعه ثلاثة أيّام وترد في اليوم الخامس. بائص: السابق البعيد. جُدّا: البئر الجيدة الموضع من الكلأ. تعاوره: تداوله. الوبيل: الوخيم. شرح أدب الكاتب، للجواليقيّ ١/٢٧٤.

أي: بعد تمام خِمْس[1]، وقال ابن هشام منه قول الرسول ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ»[2]، أي: بعد رؤيته.

الرابع: أنْ تكون للتبيين، قال سيبويه: «وأمّا ذكرهم (لك) بعد (سقيا) فإنَّما هو ليبينوا المعنى بالدعاء»[3].

وقال ابن هشام: مجيء اللام للتبيين لم يُوفُّوها حقها من الشرح، وأقول هي ثلاثة أقسام:

١- أنْ تُبيِّن الفاعل من المفعول، وتتعلق بمذكور، وضابطها أنْ تقع بعد فعل أو اسم تفضيل مُفْهِمين حبًّا وبُغضًا، تقول: ما أحبَّني، وما أبغضني، فإنْ قيل: ما أحبني لفلان أو ما أبغضني لفلان، فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولها، وإنْ قلت: إلى فلان، فالأمر بالعكس.

٢- أنْ تُبيِّن فاعليّة غير مُلتبسِة بمفعوليّة، وتتعلق بمحذوف، مثل: تبًّا لزيد، وويحًا له، فإنَّهما في معنى (خسِر وهلَك).

٣- أنْ تُبيِّن مفعوليّة غير مُلتبِسة بفاعليّة، وتتعلق بمحذوف، مثل: سَقيًا لزيد، وجدْعًا له، فهي لام مُبيِّنة للمدعوِّ له أو عليه[4].

الخامس: أنْ تكون للاستحقاق، قال سيبويه: ولام الإضافة، ومعناها المِلك واستحقاق الشيء، مثل: الغلام لك، والعبد لك، فالمعنى هو عبدك، وهو أخ له، فيصير نحو هو أخوك، فيكون مُستحِقًّا لهذا، كما يكون مُستحِقًّا لما يملك[5].

وفرَّق ابن الخبَّاز بين الملك والاستحقاق، أنَّ الملك خاصٌّ، والاستحقاق عامٌّ، فكلُّ مالك مُستحِقٌّ، وليس كلُّ مُستحِقٍّ مالكًا، فقولهم: المال لزيد، فزيد مالك المال ومستحقّه، وقولهم: السرج للفرس، فالفرس يستحقُّ السرج ولا يملكُه، ولكن الجيد أنْ تُفسَّر اللام بالاختصاص؛ لأنَّه معنى عام في جميع مواضعها[6].

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٥١٩، والأزهيّة ٢٨٩.

(٢) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الصوم، الباب: ١١، ٢/٢٢٩، ومسلم في صحيحه ٢/٧٦٢.

(٣) الكتاب ١/٣١٢، وكذا: الأصول ٢/٢٥٢، وشرح التصريح ١/٦٤٥.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١/٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٢١٧.

(٦) انظر: توجيه اللمع ٢٣٣.

السادس: أنْ تكون سببيّة، منهم من عبَّر عنها بالتعليل ومنهم من عبَّر عنها بـ(من أجل)، قال ابن قتيبة والزجاجيّ: مجيء اللام بمعنى (من أجل) مثل قول العجّاج يصفُ إبِلًا:

تَسْـــمَعُ لِلْجَـــرْعِ إِذَا اسْـــتُحِيْرَا لِلْمَـــاءِ فِـــي أَجْوَافِهَـــا خَرِيْـــرَا[1]

أراد: تسمع للماء خريرًا في أجوافها من أجل الجرْع[2]، وقيل بمعنى (عند)، أي: عند الجرع[3].

والذي يظهر أنَّه سواء أكانت بمعنى (عند) أو (من أجل) فالمعنيان مستقيمان؛ فـ(عند) تكون ظرفيّة زمانيّة أي: تسمعُ للماء خريرًا وقت بلعها الماء، وإنْ قيل: إنَّ قوله: في أجوافها يبعُد كونها بمعنى (عند)؛ لأنَّ الصوت عند حدوث البلع فقط، أقول: إنَّ الماء له صوت عند البلع وفي استقراره في الجوف، فيستقيم معنى العنديّة، والتعليل بيِّن، وذكر أبو حيّان أنَّ كونها للتعليل لا يُلغي كونها للملكيّة -أي على أصل معناها- ؛ «لأنَّ الشيء إذا وقع بسبب الشيء ومن أجله فهو له»[4]، يريد أنَّه لـمّا كان البلعُ سببًا في صوت الماء صار صوت الماء ملكًا للبلع.

---

(١) البيت من الرجز، ديوانه ٥٣٤/١، وأدب الكاتب ٥٢٠، وحروف المعاني والصفات ٨٥، والاقتضاب ٣٨٩/٣.
الجرع: بلع الماء. استحير: أدخلته في أجوافها. شرح أدب الكاتب ٢٧٤.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٩-٥٢٠، وحروف المعاني والصفات ٨٥.

(٣) نقله أبو حيّان عن بعض أصحابه ولم يُسمِّهم. انظر: التذييل والتكميل ١٧٥/١١.

(٤) المصدر السابق ١٧٩/١١.

المسألة الثانية عشرة: مجيء الباء بمعنى (على).

استدلَّ الكوفيون[١] على مجيء (الباء) بمعنى (على) بقول عمرو بن قميئة:

بِـوُدِّكَ مَـا قَـوْمِيْ عَلَـى أَنْ تَـرَكْتِهِمْ سُـلَيْمَى إِذَا هَبَّـتْ شَـمَالٌ وَرِيْحُهَـا[٢]

جعلوا (ما) في البيت زائدة، والمعنى: على وُدِّكِ قومي على أنْ تركْتِهم، وظاهر تقديرهم أنَّ الوُد في البيت بمعنى المودة، وعليها رواية البيت في الديوان بضمِّ الواو. وقد قال ابن قتيبة بهذا القول بتأويل الباء بـ(على) وزيادة (ما)[٣].

ونقل أبو حيّان عن بعض أصحابه أنَّهم اعترضوا على هذا التخريج، بقولهم: أمّا بوُدِّكِ ما قومي، فليست (ما) فيه زائدة كما ذهبوا إليه؛ ألا ترى أنَّه لو أراد: على ودِّكِ قومي سُليمى على أنْ تركتِهم لم يكن لقوله: إذا هبَّت شمالٌ وريحُها، وجه، وإنَّما الود والوَدُّ هنا الصنم، و(ما) استفهاميّة، والتقدير: أسألُكِ بودكِ – أي: بصنمك – ما قومي؟ أيْ: أيُّ شيءٍ قومي إذا هبَّت شمالٌ وريحُها في وقت اشتداد الزمان، وعنى بريح الشمال النكباء[٤].

والذي يظهر أنَّ المُعترِضَ هو ابن السيد البطليوسيّ، وقد كان مُعترِضًا على ابن السكيت ومن تبعه في هذا التأويل مثل ابن قتيبة، فقال ابن السيد بهذا التأويل نصًّا الذي نقله أبو حيّان عن بعض أصحابه ولم يكن اعتراضه مقصورًا على نوع (ما) بل أيضًا على الباء[٥]. فقد ذكر ابن السيد أنَّه لو كانت الباء بمعنى (على) و(ما) زائدة ما كان لقوله: هبَّتْ شمالٌ وريحُها وجهٌ؛ لأنَّه لو أراد: على ودِّك قومي، ما قال: إذا هبَّتْ شمالٌ وريحُها، بل قال: ما هبَّتْ شمال وريحُها؛ لأنَّها نظير: لا زال حبك ما طار طائر، والمراد الدوام[٦]، فالتعبير بـ(ما) يتناسبُ مع ما تأوله الكوفيون وابن السكيت وابن قتيبة، ولا يكون مناسبًا مع (إذا)، لأنَّ كلامهم ليس فيه حلف وقسم بل كلام عن المودة التي كانت بينهم بأنَّها باقية ما هبَّت شمالٌ وريحُها؛ لأنَّ (على) حسب تأويلهم تعني أنَّه وقومه على ودها باقون رغم

---

(١) نقله عنهم أبو حيّان في التذييل والتكميل ١٩٧/١١، والسيوطيّ في همع الهوامع ٤٢٠/٢.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٣٣، وهو في أدب الكاتب ٥٢٠، والتذييل والتكميل ١٩٧/١١، وتمهيد القواعد ٢٩٤٨/٦.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥٢٠.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٨٩/١١.

(٥) انظر: الاقتضاب ٣٩٠/٣.

(٦) المصدر السابق ٣٩١/٣.

تركِها لهم؛ لذلك فإنَّ الشاعر لما عبَّر بـ(إذا) عُرف أنَّ الباء ليست بمعنى (على) بل هي باء القسم؛ لأنَّ المراد: بحقِّ صنمك الذي تعبدين أيُّ شيء قومي في الكرم والجود عند هبوب الشمال؟ ويجوز أنْ يكون قد قصد المودة، ويحلف بودادها، ويقول: بحق المودة التي بيني وبينك أيُّ شيء قومي في الكرم والجود عند هبوب الشمال؟ فالباء حينئذٍ أصليّة بمعناها ولا تُبدلُ إلى معنى آخر؛ فهي باء القسم.

وقال أبو حيّان: وقوله: على أن تركتهم، أيْ: على أنْ فارقتِهم؛ لأنَّ هذا الشاعر يخاطب سُليمى، وكانت امرأته، ونشزتْ عنه، فطلَّقها، فارتحلتْ إلى قومها، فسألها بصنمها أنْ تخبرَ بما شاهدَتْه من قومه في وقت هبوب الشمال ومناوحة النكباء، وهو وقت اشتداد الزمان[1] .

أمّا كلمة (الود) فقد ذُكرت في البيت برواية ضم الواو وكذلك في الديوان، والذي يظهر أنَّ أصحاب التأويل الأول نظروا إلى الضم فتأولوا الكلمة بالمودة دون النظر لجواز إرادة الصنم مع الضم، وقد جاء هذا البيت في لسان العرب بفتح الواو[2]، وقال ابن السيد: إنَّ الود بضم الواو أو فتحها يُراد بها الصنم أو المودة، والفتح خاص بالصنم، وعليه فإنَّ رواية الضم تحتمل المعنيين: الصنم والمودة[3].

وقد عُلم أنَّ مجيء الباء بمعنى (على) منقول عن الكوفيِّين، وكذلك الأخفش حيث جعل الباء بمعنى (على) في قول الله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران:٧٥]، يقول: على دينار، ومررتُ به، أي: مررتُ عليه[4].

وذكر أبو حيّان أنَّ بعض المفسِّرين يجعلها للإلصاق أو بمعنى (على)؛ لأنَّ الأصل أنْ تتعدى بـ(على)، مثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ﴾ [يوسف:١١][5].

فلمّا رأوا أنَّ الأصل في الفعل (تأمن) التعدي بـ(على)، حكموا على الباء في الآية بأنَّها بمعنى

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩٨/١١.

(٢) ابن منظور مادة (و د د) ٤٥٥/٣.

(٣) انظر: الاقتضاب ٣٩١/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن ٥١/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٢٢/٣.

(على)، وجعل ابنُ مالك دليل ذلك قوله تعالى: ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف:١٠٥]، وقوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصافات:١٣٧]، واستشهد بقول الشاعر:

أَرَبٌّ يَبُــوْلُ الثُّعْلُبَــانِ بِرَأْسِــهِ لَقَـدْ هَـانَ مَـنْ بَالَـتْ عَلَيْـهِ الثَّعَالِـبُ[١]

أراد: يبول على رأسه، بدليل عجز البيت[٢].

فهذا البيت دليل على مجيء الباء بمعنى (على)، ومعنى (على) فيه واضح، أمّا الآيات فللباء فيها أكثر من تأويل، ولم يحكم النحْويُّون مجيء ذلك بالكثرة أو القلة، وما وجدتُ استشهادًا على ذلك إلا هذا البيت، ولم يُذكر معنى الاستعلاء في بعض كتب المعاني[٣] إلا في كتاب الهرويّ[٤] والمراديّ[٥]، وابن هشام[٦]، ولم يذكر سيبويه في كتابه إلا معنى واحدًا، قال: «وباءُ الجرّ إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُه بالسوط، ألزقت ضربك إيّاه بالسوط، فما اتَّسع من هذا في الكلام فهذا أصله»[٧].

وقد ذكر العلماء من بعده معاني كثيرة، مثل الاستعانة، وإنْ كان سيبويه قد ألمح إلى هذا المعنى في كلامه لكنَّه جعله مصاحبًا للإلزاق؛ لأنَّ الإلزاق قد يكون معه استعانة أو لا يكون، فهذا ابن السراج ذكر الإلزاق وجعل معه مرة استعانة، مثل: كتبتُ بالقلم، ومرة إلزاقًا دون استعانة مثل: مررت بزيد[٨].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في الاقتضاب ٥٦/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٦١٥/٢، وشرح التسهيل ١٥٢/٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/١١، ومغني اللبيب ١٢٢/١، وشرح أبيات المغني ٣٠٤، وأُختلف بنسبة هذا البيت، قيل: غاوي بن عبد العزى، وضع صنمًا لبني سُليم وهو منهم، فلما بال عليه الثعلبان كسره فقال هذا البيت، ثم سمّاه الرسول ﷺ راشد بن عبد ربه، فأسلم وحسن إسلامه، وقيل: لأبي ذرّ الغفاريّ، وقيل: للعبّاس بن مرداس. قاله: ابن السيد البطليوسيّ في الاقتضاب ٥٦/٢، ٨٦/٣، وقاله البغداديّ في شرح أبيات المغني ٣٠٤-٣٠٥. وقال ابن الأثير: «أنَّه كان لرجل صنمٌ كان يأتي بالجبن والزبد فيضعه على رأس صنمه، ويقول: اطعمْ، فجاء ثُعْلُبان، فأكل الجبن والزبد ثم عصل على رأس الصنم. أي بال». انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤٨/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٥٢/٣.

(٣) مثل: حروف المعاني والصفات، ومنازل الحروف، للرماني، ورصف المباني.

(٤) انظر: الأزهيّة ٢٨٥.

(٥) انظر: الجنى الداني ٤٢.

(٦) انظر: مغني اللبيب ١٢٢/١.

(٧) الكتاب ٢١٧/٤.

(٨) انظر: الأصول ٤١٢/١.

وذكر ابن عصفور ثمانية معان: الإلصاق والاستعانة والسبب والقسم والحال وللنقل، وبمعنى (في)[1].

وزاد ابن مالك: المصاحبة، والظرفيّة، والبدل، وتكون بمعنى (عن)، و(من) التبعيضيّة[2]، وبُثَّت هذه المعاني بين كتب المتأخرين.

(١) انظر: شرح الجمل ٤٩٣/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٤٩/٣.

المسألة الثالثة عشرة: حلول (أم) المنقطعة محلّ (بل)

استشهد الفراء بقول الشاعر:

فَـوَ اللهِ مَـا أَدْرِي أَسَـلْمَى تَغَوَّلَـتْ أَمِ النَّـومُ أَمْ كُـلٌّ إِلَـيَّ حَبِيـبُ[1]

على أنَّ (أم) في قول الشاعر: أم كلٌّ إليّ حبيب، بمعنى (بل)، وذلك إذا كان في أول الكلام استفهام، والتقدير: بل كلٌّ إليّ حبيب[2].

ونقل أبو حيّان أنَّ من النحْويِّين أبطل شاهد الفراء؛ لأنَّ معنى البيت على الاستفهام، كأنَّه قال: بل أكلٌّ إليّ حبيب؟ وذلك أنَّها لمّا تمثَّلت لعينِه ثم لم تَدُم لم يدرِ أذلك في النوم أم صارت من الغول؛ لأنَّ العرب تزعم أنَّها تبدو مُتزيِّنة لِتَفْتِن، ثم لمّا جوَّز أنْ تكون قد تغوَّلت داخَلَهُ الشكُّ في ذلك، فقال: بل أكلٌّ إليّ حبيب؟ أي: آلغول وسلمى كلُّ واحد منهما حبيبٌ إليّ؟ فاستفهم على سبيل التقرير[3].

وأغلب الظنِّ أنَّ السيرافيَّ هو المعترِض على الفراء، ولكنَّه لمّا اعترض على الاستشهاد لم يسمِّ المُستشهِد به، بل قال: «وقد قال قوم أنَّ (أو) تكون بمعنى (بل)... وحملوا على (أو) (أم)، فقالوا: أضربت عبد الله أم أنت رجل متعنِّت؟ بمعنى: بل أنت...»[4] وأنشد البيت السابق، فظهر لي أنَّه مُعترِض على الفراء، ثم قال مُعلِّقًا مُعترِضًا: وأمّا (أم) في قوله: أضربت عبد الله أم أنت رجل متعنِّت؟ فإنَّما هي (أم) المنقطعة التي منزلتها منزلة ألف الاستفهام وهي هاهنا بمنزلة التقرير والتوبيخ، مثل قول الشاعر: فو الله ما أدري أسلمى تغوَّلت...[5]، والله تعالى أعلم.

والفرق بين تقدير الفراء وتقدير السيرافيّ أنَّ الفراء قدَّر دون اصطحاب (بل) همزةَ الاستفهام بعدها لوجود الاستفهام في أول الكلام، أي أنَّها في سياق الاستفهام، وكأنَّ ما بعد (أم) في البيت

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن، للفراء ٧٢/١، ٢٩٩/٢، وكذا في شرح الكتاب، للسيرافيّ ٤٣١/٣، والأزهيّة ١٢٩، والتذييل والتكميل ١١٥/١٣، وتمهيد القواعد ٣٤٦٤/٧، ونُسب في تعليق من أمالي ابن دريد ١٠١ إلى عُقبة بن زهير بن أبي سُلمى.

(٢) انظر: معاني القرآن ٧٢/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١٦/١٣.

(٤) شرح الكتاب ٤٣١/٣.

(٥) المصدر السابق ٤٣٣/٣.

متصل بما قبله، أمّا السيرافيّ فقد قدَّر باصطحاب (بل) همزةَ الاستفهام، وضمَّنها معنى الاستفهام وإنْ تقدَّمها استفهام؛ لأنَّ (أم) منقطعة تكون للإضراب بمعنى (بل)، وهي للإضراب عمّا قبلها، واستئناف السؤال عما بعدها؛ لذلك أتى بالهمزة واستُؤنف الكلام مع الاستفهام، فمن هنا اختلف المعنى بينهما، وتقدير السيرافيّ أقرب إلى الصواب؛ لأنَّ الشاعر مُتعجِّب وما زال مُستفهِمًا.

وقد استشهد ابن جني وأبو حيّان بقول علقمة الفحل:

هَـلْ مَـا عَلِمْـتَ وَمَـا اسْـتُودِعْتَ مَكْتُومُ أَمْ حَبْلُهَـا إِذْ نَأَتْـكَ الْيَـومَ مَصْـرُومُ[1]

على أنَّ (أم) بمعنى (بل) والهمزة، وقد تقدَّمها الاستفهام، فقد استأنف الشاعر السؤال بـ(أم) عمّا بعدها مع تقدُّم الاستفهام عليها؛ لأنَّ المعنى: بل أحبلها؟ ويدلُّ على ذلك أنَّه قد شكَّ في مجازاته على بكائه، بدليل قوله:

أَمْ هَـلْ كَبِيـرٌ بَكَـى لَـمْ يَقْـضِ عَبْرَتَـهُ إِثْـرَ الأَحِبَّـةِ يَـومَ الْبَـيْنِ مَشْـكُومُ[2]

ولو كان المعنى: بل حبلها إذ نأَتْكَ اليوم مصروم، لكان قاطعًا بأنَّها لا تُجازيه على بكائه[3].

واختلف النحْويُّون في (أم) المنقطعة، وهم على ستة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب البصريُّون إلى أنَّها تتقدَّر بـ(بل) والهمزة مطلقًا[4] وهي مضمَّنة معنى (بل) والاستفهام، وقال الدماميني: فإنْ قلت: كيف يُجمعون على أنَّ البصريِّين أقروا بذلك وإمامهم سيبويه قال: «قلتُ: فما بال (أم) تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف؟ قال: إنَّ (أم) تجيء ههنا بمنزلة (لا بل)، للتحوُّل من الشيء إلى الشيء، والألف لا تجيء أبدًا إلا مستقبلة، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها، واحتاجوا إلى (أم)؛ إذ كانت لترك شيء إلى شيء؛ لأنَّهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبيَّن المعنى»[5]، وفي كلامه يتَّضح أنَّ (أم) إذا دخلت على أداة استفهام صارت للإضراب فقط كقوله

---

(١) البيت من البسيط، ديوانه ٤٧، وهو في الكتاب ١٧٨/٣، والكامل ١٨٤/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، واللمع ٩٤، والمحتسب ٢٩١/٢، والأزهيّة ١٢٨، وشرح المفصل ٤٢١/٢، ورصف المباني ٩٤-٤٠٦، والتذييل والتكميل ١١٦/١٣، والمقاصد النحْويّة ٢١٠١/٤، وخزانة الأدب ٢٨٨/١١.

(٢) ديوانه ٤٧، وذُكر هذا البيت في كل المصادر السابقة ما عدا الكامل، وذكر في الاشتقاق ١٤٠، وشرح الكافية، للرضيّ ٤٨٣/٤، وخزانة الأدب ٢٨٦/١١.

(٣) انظر: المحتسَب ٢٩١/٢، والتذييل والتكميل ١١٦/١٣.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجريّ ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ١١٤/١٣.

(٥) الكتاب ١٩٠/٣.

تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل:٨٤]، فكيف يصحُّ النقل عن جميع البصريِّين أنَّها دائمًا تكون بمعنى (بل) والهمزة؟ قلتُ: يحتمل أنْ يكون البصريُّون قد قالوا بذلك، وما جاء لمجرد الإضراب ليست متصلة ولا منقطعة، والكوفيُّون يقولون هي في القسمين منقطعة[١].

المذهب الثاني: ذهب بعض الكوفيِّين إلى أنَّ (أم) تكون للإضراب مجردة من الاستفهام، وتكون للإضراب ومعها الاستفهام، فهم مخالفون للبصريِّين في جعلها فقط مع الاستفهام مطلقا[٢].

المذهب الثالث: قال أبو حيّان: ذهب الكسائيّ وهشام إلى أنَّها بمنزلة (بل)، وما بعدها مثل ما قبلها، فإذا قلت: قام زيدٌ أم قام عمرٌو، فالمعنى: بل قام عمرٌو، وإذا قلت: هل قام زيد أم قام عمرٌو؟ فالمعنى: بل هل قام عمرٌو؟

ورُدَّ هذا المذهب، بقوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الزُّخرُف:١٦]، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص]، فـ(أم) في الآيتين لم يتقدمهما استفهام، وقد استُؤنف بـ(أم) السؤال على جهة الإنكار والرد، ولا يمكن أنْ يكون ما بعد (أم) موجبًا البتة، فما بعد (أم) ليس مثل ما قبلها كما زعما[٣].

المذهب الرابع: ذهب الفراء إلى أنَّ العرب تجعل (أم) مكان (بل)، وقيَّد ذلك بأنْ يكون في أول الكلام استفهام، فهو هنا لا يجعلها نفسها متضمنة معنى (بل) والاستفهام بل تكون في سياق الاستفهام، واستشهد بقول الشاعر: فو الله ما أدري أسلمى تغوَّلت...، ورُدَّ عليه كما بُيِّن.

المذهب الخامس: ذهب أبو عُبيدة إلى أنَّ (أم) تكون بمعنى ألف الاستفهام المجرد، أي بدون معنى الإضراب، فقال في قول الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَينُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا[٤]

---

(١) انظر: شرح المزج ٢٦٠.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجريّ ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ١١٥/١٣، ومغني اللبيب ٥٦/١، وشرح المزج ٢٦٠.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١٤/١٣.

(٤) البيت من الكامل، ديوانه ٢٤٥، وهو في مجاز القرآن ٥٦/١، والكامل ١٨١/٢، وخزانة الأدب ١٥٩/٦.

فقال: إنَّ المعنى: هل رأيتَ[1]، وقال المبرد: أراد: أكذبتك عينك، وليس هذا بالأجود، لكنَّه ابتدأ متيقنًا ثم شكَّ فأدخل (أم)، كقولك: إنَّها لإبل، ثم تشكُّ، فتقول: أم شاء يا قوم[2]، وكذلك أوَّل أبو عبيدة قول الله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، قال: أحسبتم[3].

ورُدَّ هذا المذهب، بأنَّ (أم) لا تأتي بمعنى الألف ولو كان ذلك لوقعت في أول الكلام كالألف، ولا يجوز ذلك فيها، وقال الزجاج في هذه الآية: بل أحسبتم[4]، فضمَّنها الإضراب والهمزة.

المذهب السادس: ذهب الهرويّ إلى أنَّ (أم) تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدَّمها استفهام[5]، وردَّ أبو حيّان مذهبه ببيت علقمة: هل ما علمت وما استُودعت مكتوم...[6].

---

(١) انظر: مجاز القرآن ١/٥٦-٥٧.

(٢) انظر: الكامل ٢/١٨٢.

(٣) انظر: مجاز القرآن ١/٧٢.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/٢٨٥.

(٥) انظر: الأزهيّة ١٣٦.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١٣/١١٦.

المسألة الرابعة عشرة: مجيء (أو) للإضراب على الإطلاق بمعنى (بل)، وبمعنى الواو

أولا: مجيء (أو) للإضراب بمعنى (بل) على الإطلاق:

استشهد الفراء بقول ذي الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا، أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ[1]

على أنَّ (أو) للإضراب بمعنى (بل)، أي: بل أنتِ في العين أملح[2].

واعترض ابن جني على استشهاده، وقال: إنَّ (أو) لو كانت في البيت على حالها وأصلها لكان أحسن معنى وأعلى مذهبًا، وذلك أنَّها على بابها من الشك، ولو أُريد بها معنى (بل)، لم يفِ بمعنى (أو) في الشكّ؛ لأنَّه إذا قطع بيقين أنَّها في العين أملح كان في ذلك سرف منه ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشكّ كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف، فكان أعذب للفظه وأقرب إلى تقبُّل لفظه، وهو الذي قال:

فَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا، أَأَنْتِ أُمْ أُمُّ سَالِمِ[3]

فكما لا يُشكُّ في أنَّ كلامه ههنا خرج مخرج الشكّ لما فيه من عذوبته وظرف مذهبه، فكذلك ينبغي أنْ يكون قوله: أو أنت في العين أملح (أو) فيه باقية في موضعها.. فهذا مذهب الشعراء أنْ يظهروا في هذا شكًّا وتخالجًا ليروا قوة الشبه، ولا يقطعوا قطع اليقين فينسبوا بذلك إلى الإفراط[4].

وتبع ابنُ عصفور ابنَ جني، فقال ابن عصفور: إنَّ العرب قد تُخرج التشبيه مخرج الشكِّ؛ إشعارًا بإفراط الشبه فعلى هذا فالشاعر قد شكَّك نفسه أهي مثل قرن الشمس أو أملح منه في العين؛ ليُمكِّن بذلك شبهها بالشمس، وقال في بيت ذي الرمة: «ألا ترى أنَّ قوله: أأنتِ أمْ أمُّ سالم، أبلغ

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٤٩، وهو بلا نسبة في معاني القرآن، للفراء ٧٢/١، وكذا في شرح السيرافيّ ٤٣١/٣، ونسبه ابن جني في الخصائص ٤٦٠/٢، والمحتسب ٩٩/١ إلى ذي الرمة. قرن الشمس: أعلاها.

(٢) انظر: معاني القرآن ٧٢/١.

(٣) البيت من الطويل، ديوانه ٢٧٣، وهو في الكتاب ٥٥١/٣، والكامل ٤٣/٣، ومعاني القرآن، للنحاس ٣٦٩/٦، والخصائص ٤٢٥/٣، والتذييل والتكميل ١٣٣/١٣، وخزانة الأدب ٦٥/١١. الوعساء: الرابية من الرمل ليّنة. جُلاجل: موضع. النقا: القطعة من الرمل تنقاد محدودبة. انظر: ديوانه ٢٧٣.

(٤) انظر: الخصائص ٤٥٨/٢-٤٥٩.

من أنْ يقول: هي كأمٍّ سالم؟ لأنَّ الشكّ يقتضي إفراط الشبه حتى يلتبس أحد الشيئين بالآخر»[1].

والذي يظهر أنَّ كِلا الفريقين قد أصاب من جهة المعنى، والبيت مفرد في ديوانه ليس قبله شيء ولا بعده، فما من دليل يُوصلنا إلى قصد الشاعر؛ لذلك فإنَّ في معرفة المعنى سعة، وذلك لاستقامة المعنى مع (أو) التي للشك و(بل)، وقد جوَّز بعض النحْويِّين مجيء (أو) بمعنى (بل)، فيُمكن الحمل على أنَّ الشاعر قد يريد الإضراب، وجعْل المحبوبة أملح من تشبيهها بقرن الشمس، وقد يُريد إخراج التشبيه مخرج الشك كما قال ابن جني، وقال ابن عصفور: إنَّ المعنى مع (أو) أبدع[2].

واستشهد الفراء بهذا البيت وبآية من كتابه الكريم، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، فقال: إنَّ (أو) هُنا بمعنى (بل)، والتقدير: بل يزيدون[3].

أمّا قول الفراء في قول تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ بأنَّ المعنى: بل يزيدون، فقد ردَّه المبرد، وجعله فاسدًا من وجهين:

الأول: أنَّ (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أنْ تقع غير هذا الموضع، وكنت تقول: ضربتُ زيدًا أو عَمرًا، وما ضربتُ زيدًا أو عَمرًا، على غير الشكّ، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميع النحْويِّين.

الثاني: أنَّ (بل) لا تأتي في الواجب من كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفيٌّ عن الله عزّ وجلّ، فإنْ أتى بعد كلام قد سَبق مِن غيره فالخطأ إنَّما لحق كلامَ الأول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [مريم:٨٨]، فعلِم السامع أنَّهم عَنَوا الملائكة بما تقدَّم من قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾ [الزُّخرُف:١٩]، فقال تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء:٢٦]، أي: بل هؤلاء الذين ذكرتهم أنَّهم أولادٌ عباد مُكْرَمون[4].

وقال ابن عصفور: إنَّهم قالوا: إنَّ الشكَّ من الله مستحيل، فلا يتصور أنْ تكون في الآية للشك،

---

(١) شرح الجمل ٢٣٦/١.

(٢) المصدر السابق ٢٣٥/١.

(٣) انظر: معاني القرآن ٧٢/١.

(٤) انظر: المقتضب ٣٠٥/٣.

فأجاب عن هذا، وقال: إنَّ الشك قد يرد من الله بالنظر للمخاطَبينَ، لا أنَّه يشُكُّ، فكأنَّه قال: وأرسلناه إلى جمع تشكُّون في مبلغه فيكون من مقتضى حالكم أنْ تقولوا: هم مئة ألف أو يزيدون، وقد تكون للإبهام[1].

ثانيا: مجيء (أو) بمعنى الواو:

مجيء (أو) بمعنى الواو هذا مذهب الكوفيِّين والأخفش والجرميّ[2]، وتبعهم بعض المتأخرين، واستشهدوا بسبعة أبيات:

الأول: قول جرير:

أَثَعْلَبَـــةَ الْفَـــوَارِسَ أَوْ رِيَاحًـــا عَـدَلْتَ بِهِـمْ طُهَيَّـةَ والْخِشَـابَا[3]

أي: أثعلبة الفوارس ورياحًا.

واعترض السيرافيّ على استشهادهم، وقال: إنَّ المعنى على إحدى القبيلتين، أي أحد هاتين القبيلتين عدلت بهم طُهيّة على جهة الإنكار، كما تقول: أعدلت بالقوم القرد[4]، يعني أنْ تكون (أو) على معناها.

والذي يظهر أنَّ ليس ثَمَّ دليل قاطع على أنَّ المعنى لا يتمُّ إلا مع (أو)، فالسيرافيّ يريد أنَّ جريرًا يتهكم ويسخر من قوم الفرزدق، أتُسوِّي قومي بقومك في الشرف والسؤدد والعزة؟ فثعلبة ورياح قبيلتان من قوم جرير، وطُهيّة والخشاب من قوم الفرزدق، فالمراد: أتسوِّي إحدى القبيلتين بقومك؟ أي: أتسوِّي ثعلبة بقومك وأخرى رياحًا بقومك؟ هذا ما ظهر لي من تفسير السيرافيّ، ولكن ليس في ذكر الواو فسادٌ؛ لأنَّ الشاعر في نهاية الأمر يفخر بقبيلتين، فجائز أنْ يقول: أتسوِّي ثعلبة الفوارس ورياحا بقومك؟ لكن هناك معنى أبلغ من الآخر، وذكر (أو) أبلغ في الفخر وأكثر التفاتًا إليه؛ لأنَّه بذكر الواو تتساوى القبيلتان في الميزات وهذا ممكن لكنَّه أقلُّ فخرًا، أمّا بذكر (أو) فيصير لكلِّ قبيلة مميزات وكأنَّ القبيلتين تتنافسان بالفضل، وكلّ واحدة منهما تحمل فضلًا وربَّما تُكمِّل إحداهما

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٣/١٣٣، وخزانة الأدب ١١/٦٧.

(٢) قال السيرافيّ في شرح الكتاب ٣/٤٣٣: وقال قوم (أو) تكون بمعنى الواو، وذكر بعضًا من هذه الشواهد، ولم يُسمِّ القوم، وسمّاهم أبو حيّان في التذييل والتكميل ١٣/١٣٦.

(٣) البيت من الوافر، ديوانه ٥٩، وشرح ديوانه لمحمد الصاويّ ٦٦، وهو في الكتاب ١/١٠٢، وأوضح المسالك ٢/١٤٦، والمقاصد النحْويّة ٢/٩٨٢، وشرح الأشمونيّ ١/٤٣٢، وشرح التصريح ١/٤٤٨.

(٤) انظر: شرح الكتاب ٣/٤٣٣.

الأخرى، والله تعالى أعلم.

الثاني: قول مُتمِّم بن نُويرة:

فَلَـو كَـانَ الْبُكَـاءُ يَـرُدُّ شَـيْئًا بَكَيْـتُ عَلَـى بُجَيْـرٍ أَوْ عِفَـاقِ

عَلَـى المَـرْأَيْنِ إِذْ هَلَكَـا جَمِيْعًـا لِشَـأْنِهِمَا بِشَـجْوٍ وَاشْـتِيَاقِ[1]

والتقدير: بكيتُ على بُجيرٍ وعِفاق، ونقل ابن الشجريّ عن الكوفيِّين أنَّهم قالوا: إنَّ الشاعر قال: على المرأين؛ لأنَّه أراد: على بُجيرٍ وعِفاق[2].

واعترض السيرافيّ، وقال: معناه: بكيتُ على بُجير في حال وعلى عِفاق في حال، وهو كقولك: كُلِ الخبز أو الأرز أو اللحم، على معنى إفراد واحد في حال[3]. وتبعه أبو حيّان، قال: إنَّ (أو) في البيت لإثبات أحدِ الشيئين في وقتٍ دون وقت، وكأنَّه قال: بكيتُ على بُجيرٍ وعلى عفاقٍ أخرى[4].

والذي يظهر أنَّ (أو) أدخل في المعنى وأنسب لحال القصة؛ لأنَّ عِفاقًا قُتل قبل بجير، فجائز أنْ يكون قصد الشاعر أنَّه حزِنَ على عفاق في حال موته ولو كان البكاء يرد عِفاقًا لبكيتُ، فهذه حال أولى، ولمّا قُتل بجير بعدُ حزِنَ عليه ولو كان البكاء يردُّه لبكيتُ عليه، فهذه حال ثانية، وعليه فالقول ما قال السيرافيّ، وليس في تقدير الواو فساد، بل جائز أنْ يكون قصد الشاعر أنَّ البكاء عليهما في وقت واحد بعد موتهما؛ لأنَّ الحزن واحد؛ وبُجيرٌ وعِفاقٌ أخوان وهما بمنزلة واحدة، ولكنَّ الأول أنسب.

الثالث: قول توبة بن الحُميِّر:

وَقَـدْ زَعَمَـتْ لَيْلَـى بِـأَنِّيَ فَـاجِرٌ لِنَفْسِـيْ تُقَاهَـا، أَو عَلَيْهَـا فُجُورُهَـا[5]

والتقدير: لنفسي تُقاها وعليها فجورها.

واعترض السيرافيّ على استشهادهم؛ لأنَّ الإنسان إمّا أنْ يكون تقيًّا فله تُقاه، وإمّا أنْ يكون

---

(١) البيت من الوافر، ديوانه: ١٢٤، هو في شرح الكتاب، للسيرافيّ ٤٣٣/٣، وتوجيه اللمع ٢٨٦، والتذييل والتكميل ١٣٩/١٣.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجريّ ٧٦/٣.

(٣) انظر: شرح الكتاب ٤٣٤/٣.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٤٠/١٣.

(٥) البيت من الطويل، ديوانه ٣٧، شرح الكتاب، للسيرافيّ ٤٣٢/٣، وأمالي ابن الشجريّ ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ١٣٩/١٣.

فاجرًا فعليه فجوره، فـ(أو) دخلت لأحد الأمرين[١].

واعترض أبو حيّان كذلك على استشهادهم بغير ما اعترض به السيرافيّ، وقال: إنَّ (أو) في البيت للإبهام؛ لأنَّه قد علم ما حاله أهو تقى أو فجور[٢]، وتبعه الدماميني، قال: والمعنى على هذا أنَّه يعلم اتِّصافه بأحد الأمرين معينًا من التُّقى أو الفجور، لكنَّه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطَب[٣].

والقول ما قال أبو حيّان والدماميني؛ لأنَّ الإنسان يعلم حاله جيدًا، وأخفى ذلك على المخاطبين؛ وقد قال: زعمت ليلى بأني فاجر، ففي قوله هذا لمحة على أنَّ ليلى تظنُّ هذا الظنّ وهو أعلم بحاله، وإنْ كان مراد الشاعر على هذا وهو الإبهام فمجيء الواو يُفوِّت المعنى، والله تعالى أعلم بقصده.

الرابع: قول جرير، فقد ذكره أبو حيّان على أنَّ الزجاج استشهد به في المعاني، وجعله من شواذ الشعر[٤]، وهو:

نَـالَ الخِلَافـةَ، أَوْ كَانَـتْ عَلَـى قَـدَرٍ كَمَـا أَتَـى رَبَّـهُ مُوسَـى عَلَـى قَـدَرِ[٥]

والتقدير: نال الخلافة وكانت على قدر.

واعترض أبو حيّان على استشهادهم وقال: بل إنَّ (أو) تبقى على حالها وهي للشكّ؛ فكأنَّه قال: نال الخلافة لمّا أرادها لاستحقاقه لها، أو قُدِّرت له من غير إرادة لها ولا طلبٍ؛ اعتناءً من الله تعالى به، ثم قال بعدُ: على أنَّ الرواية المشهورة في البيت: إذ كانت على قدرٍ[٦]. ورواية البيت كما قال: (إذْ) مكان (أو)، والذي يظهر أنَّه بهذه الرواية دلالة على أنَّ جريرًا لم يُرد الشكّ بل أراد اليقين بأنَّ عمر بن عبد العزيز نال الخلافة بقدر من الله ولم يردها، فهو مُخبِر لا شاكّ، والله تعالى أعلم.

الخامس: قول النابغة الذبيانيّ:

---

(١) انظر: شرح الكتاب ٤٣٣/٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٤٠/١٣.

(٣) انظر: شرح المزج ٣٥٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٣٩/١٣، وقال الدكتور حسن هنداويّ: إنَّه لم يقف عليه في كتاب معاني القرآن للزجاج ولا فيه هذه الشواهد، ولكني وجدتُ الكلام نصًّا في كتاب حروف المعاني والصفات، للزجاجيّ ٥٢-٥٣.

(٥) البيت من البسيط، ديوانه ٢١١، وهو في حروف المعاني والصفات ٥٣، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ٤٣٢/٣، وأمالي ابن الشجريّ ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ١٣٩/١٣.

(٦) المصدر السابق ١٤٠/١٣.

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[1]

والتقدير: إلى حمامتنا ونصفه.

واعترض أبو حيّان وقال: إنَّ (أو) باقية على حالها، ومعناها في البيت الشكّ، والتقدير: أو هذا الحمام ونصفه، حذف المعطوف عليه، وحرف العطف وهو الواو، ولا يبعُد شكّ النابغة فيما قالت فتاة الحيّ، ولا يقدح في هذا التأويل رواية مَن رواه بالواو؛ لاحتمال أنْ يكون شاكًّا إلا أنَّه أخبر بما غلب على ظنِّه في هذه الرواية، وصرَّح بشكِّه في الرواية الأخرى[2].

قال هذا؛ لأنَّ البيت رُوي برواية أخرى، وهي:

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُه فَقَدِ

وهذا ما وجدتُه في ديوان النابغة، والذي يظهر أنَّ حذف المعطوف عليه والعاطف فيه تكلُّف؛ لأنَّ المعنى على الواو ظاهر، وكيف يكون النابغة شاكًّا بما قالت فتاة الحي من عدد الحمام، وهو الذي قال في أبيات سابقة:

فَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ[3]

وأنشد بعد البيت المُستشهَد به:

فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا حَسَبَتْ تِسْعًا وَتِسْعِيْنَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمَ تَزِدِ
فَكَمَّلَتْ مائَةً فِيْهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ[4]

فهذه الأبيات دلالة على عدم حصول الشكّ، ولو كان شاكًّا ما نصح النعمان وهو ملك بأنْ يكون كحكمة هذه المرأة، وشيء آخر ليس في البيت شكٌّ من النابغة فهو يتكلم على لسان زرقاء اليمامة، بأنَّها تتمنى أنْ تملك هذا الحمام الطائر ونصفه إضافة إلى حمامتها فيصير العدد مئة.

السادس: قول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيْخَ رَأَيْتَهُمْ مِنْ بَيْنِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَو سَافِعِ[5]

---

(١) البيت من البسيط، ديوانه ٢٤، وهو في أمالي ابن الشجريّ ٣٩٧/٢، والإنصاف ٣٩٢/٢، والتذييل والتكميل ١٣٨/١٣، وأوضح المسالك ٣٤٠/١، وشرح الأشمونيّ ٣١١/١، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٤٠/١٣.

(٣) ديوانه ٢٣. شراع: شرعت في الماء. الثمد: الماء القليل. انظر: خزانة الأدب ٢٥٧/١٠.

(٤) ديوانه ٢٤-٢٥.

(٥) سبق تخريجه في المسألة الثامنة والعشرين في مبحث الأسماء.

قال الدماميني: إنَّ (أو) بمعنى الواو كما قال ابن مالك[1] وابن هشام[2]، والتقدير: من بين ملجم مهره وسافع؛ لأنَّ (بين) تقتضي الإضافة إلى متعدد، فلو بقيت (أو) على كونها لأحد الشيئين لزم إضافة (بين) إلى شيء لا تعدد فيه[3]، وهذا معنى قول ابن مالك: معاقبة (أو) الواو في عطف المصاحب[4].

وبعد ذلك قال الدماميني: «ولقائل أنْ يقول: لِمَ لا يجوز أنْ يكون المراد: بين فريقٍ ملجم أو فريقٍ سافع، فكلُّ واحد من القسمين ذو تعدد، فهو كقولك: جلستُ بين العلماء أو الزهاد، و(أو) لأحد الأمرين، ولا إشكال»[5]، فقال البغداديّ: فتكون (أو) على هذا للتفصيل[6].

واعترض ابن الملا[7] على الدماميني في قوله: ولا إشكال؛ لأنَّ المعنى ينحطُّ عمّا كان يُستفاد منه على تقدير أنَّ (أو) بمعنى الواو؛ لأنَّ الغرض وصفهم بسرعة إجابة مستصرخهم رجاءَ نُصرةٍ، فهم بين هاتين الحالتين المشعرتين بتمام المبادرة لانتهاز الفرصة مع ما يُلوِّح إلى ما لهم من كمال الفروسيّة، وقوة الشجاعة حيث لم تتوقف إجابتهم الصارخ على أنْ يكونوا على تمام الأُهْبَة، ولا يفي بهذا الغرض إلا أنْ يُقال: رأيتهم بين كذا وكذا، دون أنْ يُقال: رأيتهم بين فريق كذا أو فريق كذا[8].

والبغداديّ لا يرى فرقًا كما زعم ابن الملا؛ لأنَّ المعنى: رأيتهم إمّا بين فريق ملجم مهره، وإمّا بين فريق سافع مُهْره، والمبادرة المذكور مفهومة أيضًا[9].

والذي يظهر أنَّ البغداديّ بنى حكمه على فهم لم يرده الدماميني؛ لأنَّ كلام الدماميني على أنَّ (أو) لأحد الأمرين وليس للتفصيل، وسبب اعتراض ابن الملا أنَّها لأحد الأمرين، واعتراضه في محلِّه.

السابع: قول قَطَريّ بن الفُجاءة:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٧٦.

(٣) انظر: شرح المزج ٣٥٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٤.

(٥) المصدر السابق ١/٢٥١.

(٦) انظر: شرح أبيات المغني ٢/٥٢.

(٧) هو أحمد بن محمد بن عليّ الحَصْكَفيّ، ابن المُلّا، توفي سنة ١٠٠٣هـ. انظر: الأعلام، للزركليّ ١/٢٣٥.

(٨) نقله عنه البغداديّ في شرح أبيات المغني ٢/٥٢.

(٩) المصدر السابق ٢/٥٢.

حَتَّـى خَضَـبْتُ بِمَـا تَحَـدَّرَ مِـنْ دَمِـي أَكْنَـافَ سَـرْجِي، أَو عِنَـانَ لِجَـامِي[1]

استشهد ابن مالك به على أنَّ (أو) بمعنى الواو وذلك في عطف المصاحب[2].

واعترض أبو حيّان على استشهاد ابن مالك؛ لأنَّه يرى أنَّ (أو) لإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت، أي: خضبت مرةً أكناف سرجي، وأخرى عِنان لجامي، فلا تكون (أو) بمعنى الواو[3].

وابن جني أتى بهذا البيت على أنَّ (أو) لإيجاب أحد الشيئين، وقال: وليست بمعنى الواو كما يدعي فيها قوم، ولو قلتَ إنَّ بتأويل (أو) يُضعف المعنى ويُصغره؛ لأنَّه يصير: حتى خضبت أحد هذين، وإذا كان بمعنى الواو كان أفخم؛ لأنَّ معناه يصير: حتى خضبت هذين لا أحدهما، وإذا تجاذب جانبي القول معنيان عالٍ ومنخفض، كان الحكم للعالي منهما لا سيما والموضع موضع فخر ومقام تسامٍ وبَأْوٍ ودلالة على الإيغال في سبيل الطعن والضرب[4].

وذهب أبو عليّ القالي[5]، إلى أنَّ (أو) بمعنى الواو، فقد قال ذلك في أماليه[6].

وأجاب ابن جني بعدُ عن افتراضه قائلًا: إنَّ (أو) بحالها لم تختلج عن موضعها، وإنَّما تأويله: أنِّي خضبتُ مرة أكناف سرجي وأخرى عنان لجامي... فقد صرتَ إذن إلى معنى الواو، ولـمّا تُخْلِلْ بشريطة (أو)، إنَّما هذا موضع يقتضي الناظر فيها بعض الإقامة والتليُّن عليها، فتَمْذُل بذلك، ويُلاين نفسه بما يهجن لفظه، ويملك عليه رِقَّ التحفُّظ فيه، ولعلَّه لو لُوطِف في تحصيل معناه لانكفأ به إلى وِفاق مخالفه[7].

والقول ما قال ابن جني فهو جمع بين (أو) والواو، بأنَّ الكلام بـ(أو) يؤول إلى الواو وهو معنى يصلح معه مراد الشاعر؛ لأنَّ تحدُّر الدم كان من أعلى فرسه من موضع اللجام وجوانب الفرس، فهي لأحدهما بمعنى مرة من هذا المكان ومرة من المكان الآخر، أمّا القول بالواو دون النظر إلى المعنى الذي

---

(١) البيت من الكامل، وهو في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ ١٠٢، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣، والتذييل والتكميل ١٣٠/١٣، وخزانة الأدب ١٦٠/١٠، شعر الخوارج ١٠٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٦٤/٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٣٠/١٣-١٣٦.

(٤) انظر: التنبيه ٧٣.

(٥) لم يُصرح ابن جني به، لكني لم أجد أحدًا من القدماء قال بأنَّ (أو) في هذا البيت بمعنى الواو إلا القالي.

(٦) انظر: أمالي القالي ١٩١/٢.

(٧) انظر: التنبيه ٧٤.

آلت إليه (أو) فليس ممتنعًا لكنَّ (أو) أبلغ وأكمل صورة لحالة الفارس مع فرسه في الحرب.

ومما سبق ظهرت معاني مختلفة لـ(أو) منهم من فرَّع معانيها، ومنهم من جعلها على بابها مع دخول معنى فرعي، **وأول تلك المعاني: أنْ تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، وهذا أصل معناها،** وهو مذهب الجمهور، وقد مثَّل سيبويه على ذلك بقوله: مررتُ برجل أو امرأة، فـ(أو) أشركت بينهما في الجر، وأثبتَت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوَّتْ بينهما في الدعوى[١].

وظهر في نصّ لابن جني أنَّه لا يرى إلا هذا المعنى، فقد قال: إنَّ أصل وضع (أو) أنْ تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرَّفت، فهي عندنا على ذلك، وإنْ كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال حتى دعاه إلى أنْ نقلها عن أصل بابها كالفراء في إنشاده بيت ذي الرمة: بدت مثل قرن الشمس...[٢]، وقوله هذا إشارة إلى خلاف بين النحْويِّين في أنَّهم خرجوا عن أصل وضعها إلى معانٍ أخرى.

الثاني: أنْ تكون للإضراب: ورأي النحْويِّين في مجيء (أو) للإضراب، فهي تأتي بهذا المعنى لكن ليس على الإطلاق كما نقل ابن عصفور عن بعض النحْويِّين كالفراء وابن مالك، فقد قال سيبويه بذلك في النفي والنهي إذا أُعيد العامل، مثل: لست بِشرًا أو لست عمرًا، وما أنت ببشرٍ أو ما أنت بعمرٍو، لم يجئْ إلا على معنى: لا بل لست بِشرًا، ولا بل ما أنت بعمرٍو، وإذا أرادوا معنى أنَّك لست واحدًا منهما قالوا: لست عمرًا ولا بِشرًا، أو قالوا: أو بشرًا، كما قال عزَّ وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤]، ولو قلت: أو لا تطع كفورا انقلب المعنى[٣].

فقد قيَّد سيبويه أنْ تجيء بمعنى (بل)، أمّا الذين أطلقوا كما نقل المراديّ[٤] عن ابن عصفور فلم أرَ في كلام الفراء إطلاقًا بل رأيتُ تمثيلًا وتخريجا، ومنهم الزجاجيّ[٥] والفارسيّ[٦] وابن مالك[٧] لم

---

(١) انظر: الكتاب ٤٣٨/١.

(٢) انظر: الخصائص ٤٥٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٨٨/٣.

(٤) انظر: الجنى الداني ٢٢٩.

(٥) انظر: حروف المعاني والصفات ٥٢.

(٦) انظر: الحجة ٥٣/٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣٦٣/٣.

يجعلوا ذلك على الإطلاق، و(أو) عند الفارسيّ على ضربين: أحدهما: أنْ يكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء في الخبر والاستفهام، والآخر: أنْ يكون للإضراب عما قبلها في الخبر والاستفهام، وقد تخلّى عن الضرب الثاني في كتابه الإيضاح العضديّ[1].

الثالث: أنْ تكون للشكّ: قال الزجاجيّ: إنَّ (أو) تكون شكًّا، مثل: لقيتُ زيدًا أو عَمرًا[2]، وجعل ابن الخبّاز الشكَّ على وجهين: أحدهما: جهْل المتكلم والسامع بالشيء، مثل: قام زيدٌ أو عمرٌو، فيكون المتكلم جاهلًا، فيصير السامع مثله، والآخر: عِلم المتكلم بالشيء وقصده الإبهام على السامع، مثل: قام زيدٌ أو عمرٌو[3]، ومثل وقوله تعالى: ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة:٢٥٩]، ويكون الشكُّ في الخبر والاستفهام، مثل: قام زيدٌ أو عمرو، وأقام زيدٌ وعمرو؟

الرابع: أنْ تكون للإبهام، مثل استشهاد أبي حيّان بقول لبيد:

تَمَنَّـــى ابْنَتَـــايَ أَنْ يَعِـــيْشَ أَبُوهُمَـــا وَهَـلْ أَنَـا إِلَّا مِـنْ رَبِيْعَـةَ أَوْ مُضَـرْ[4]

فقال: إنَّ (أو) للإبهام؛ لأنَّ الشاعر يعلم أنَّه من مُضَر، ولكنَّه أراد الإبهام على المخاطَب، كأنَّه أراد أنَّه من إحدى القبيلتين، كما أنَّه استشهد بقوله تعالى: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس:٢٤]، وبقوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم:٩]، فقال: عِلم الله تعالى متى يأتيها أمرُه، ويعلم أيَّ ذلك كان من كونه قاب قوسين أو أدنى[5].

الخامس: أنْ تكون بمعنى الواو: ذكرتُ من قبلُ أنَّ الذين ذهبوا إلى هذا هم الكوفيُّون والأخفش والجرميّ وتبعهم بعض المتأخرين كابن مالك، ونقل أبو حيّان عن الجرميّ أنَّه قال في قولهم: (وكلُّ حقٍّ لها داخل فيها أو خارج منها، وكلُّ حقٍّ سميناه في كتابنا أو لم نُسمِّه)، أنَّك لو قلت: وكلُّ حقٍّ لها داخل فيها وخارج منها، فالمعنى واحد[6].

---

(١) ٢٨٧.

(٢) انظر: حروف المعاني والصفات ٥٠.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٢٨٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو في شرح الكتاب، للسيرافي ٤٢٨/٣، وأمالي ابن الشجريّ ٧٥/٣، وشرح التسهيل ١١١/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٦، وخزانة الأدب ٦٩/١١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٢٧/١٣.

(٦) المصدر السابق ١٣٧/١٣.

وردَّه النحاس، وقال: «هذا خطأ فاحش على مذهب الخليل وسيبويه وأكثر البصريين؛ لأنَّ الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل على أنَّ أحد الشيئين قبل الآخر، و(أو) لأحد الشيئين، فلا تدخل إحداهما على الأخرى، وإذا قلتَ: وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها وخارج منها، أوجب الاجتماع، أي: من الداخل والخارج، ومعنى (أو) وإن كان ذلك الحقّ داخلًا أو كان خارجًا فـ(أو) أوكد منه بالواو»[1]. والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا في الشعر، وبينْتُ ذلك مما يغني عن تَكراره.

السادس: أنْ تكون للتفصيل: وهو أنْ تأتي (أو) عقب إجمال فتفصله بها، وجعل أبو حيّان منه قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾ [البقرة:١٣٥]، جمع اليهود والنصارى في (قالوا) ثم فصَّل بـ(أو) ما قالوا، وقول جميل بثينة:

كِلَانَا بَكَى أَو كَادَ يَبْكِي صَبَابةً إِلَى إِلْفِهِ، وَاسْتَعْجَلَتْ عَبْرَةً قَبْلِي[2]

فقال: (كلانا) لفظ شامل له ولإلفه، و(أو) فصَّلت خبره من خبر (إلفه)، وكأنَّه قال: بكى أحدُنا وكاد يبكي الآخر، والباكي منهما هو إلفه، بدليل قوله: واستعجلت عبرة قبلي[3].

وهناك معانٍ أخرى لـ(أو) ذكرها بعض المتأخرين، وذكر بعضها بعضُ المتقدمين مثل الشكّ والتخيير والإباحة، ولكنَّهم أرجعوها إلى معناها الأصليّ وهو لإيجاب أحد الأمرين مثل ابن جني[4]، ومنهم من جعل هذه المعاني قسمًا قائمًا برأسه وهم بعض المتقدمين كالزجاجيّ، ومن المتأخرين ابن مالك[5] وابن هشام[6]، وأوصلها ابن هشام إلى اثني عشر معنى، وهو أكبر عدد وقفت عليه.

---

(١) نقله عنه أبو حيّان في التذييل والتكميل ١٣/١٣٧.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٩٩، وهو في أمالي القالي ٢/٧٤، والتذييل والتكميل ١٣/١٢٩، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٧٦.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٣/١٢٩.

(٤) انظر: اللمع ٩٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٥٧.

(٦) انظر: مغني اللبيب ١/٧٤.

المسألة الخامسة عشرة: توهم الجزاء في طرح (ما) من (إمّا)

استشهد سيبويه بقول النمر بن تولب:

سَـــقَتْهُ الرَّوَاعِـــدُ مِـــنْ صَـــيِّفٍ وَإِنْ مِـــنْ خَرِيـــفٍ فَلَـــنْ يَعْـــدَمَا[1]

على أنَّ أصلها (إمّا) ولكن للضرورة الشعريّة تغيَّر تركيبها وطُرحت منها (ما)، إذ إنَّ أصل (إمّا) (إنْ ما)، ولكن لمّا حُذفت (ما) منها رجعت النون إلى أصلها، وعليه يكون التقدير عند سيبويه: وإمّا من خريفٍ فلن يَعْدَما[2].

واعترض عليه المبرد من جهتين: صَناعة ومعنى، أمّا من جهة المعنى فقد قال: فالقول عندي ما قال الأصمعيّ من أنَّها (إنْ) الجزاء، والمراد: وإنْ سقته من خريف فلن يعدَم الريّ، ولكنَّه طرح الفعل لمّا ذُكر قبلُ في قوله: سقته الرواعد من صيِّف، وأمّا من جهة الصَّناعة فإنَّه لا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في غاية الضرورة، فلا ينبغي حمل الكلام على الضرورة وهناك مسلك يمكن اللجوء إليه، وأنَّ (إمّا) يلزمها أن تجيء مكررة، وقد جاءت في البيت مرة واحدة[3].

وردَّ ابن ولّاد على المبرد في كلِّ ما قال، فأمّا من جهة المعنى بأنْ تكون (إنْ) للجزاء في البيت، فقد قال بهذا القول سيبويه وجوَّزه إثر قوله: إنَّ التقدير: وإمّا من خريف...، فقد قال: وإنْ أراد (إنْ) الجزاء فهو جائز؛ لأنَّه يُضمر فيها الفعل، إلا أنَّه أخَّره؛ لأنَّه لم يكن الوجه عنده، ولا مراد الشاعر عليه، فقد قال سيبويه في تفسيره للبيت: وإنَّما يريد: وإمّا من خريف، فحمل معنى البيت على إرادة أنَّ الشاعر ذكر وَعِلًا يَرِدُ هذا الماء متى شاء، فقد قال قبلُ:

إِذَا شَـــاءَ طَـــالَعَ مَسْـــجُورَةً تَـــرَى حَولَهَـــا النَّبْـــعَ وَالسَّاسَـــمَا[4]

فقال: مسجورة، أي: مملوءة من صيِّف أو خريف فلن يعدم الوعل ريًّا على كلِّ حال، فأُعلم أنَّ ذلك

---

(١) البيت من المتقارب، ديوانه ١١٩ وهو في الكتاب ٢٦٧/١، والخصائص ٤٤٣/٢، وشرح المفصل ٢٢/٥، وشرح الكافية ٤٢٩/٤، ومغني اللبيب ٧١/١، والمقاصد النحْويّة ١٦٣٧/٤، وخزانة الأدب ٩٣/١١، وشرح أبيات المغني ٣٧٧/١.

(٢) انظر: الكتاب ٢٦٧/١.

(٣) انظر: الانتصار ٩٣.

(٤) ديوانه ١١٨، وهو في الحجة ٣٨٠/٦. طالع: اطلعتُ عليه. مسجورة: مملوءة. النبع: شجر يُتخذ من القوس. الساسم: شجرة يُقال لها الشِّيز. انظر: خزانة الأدب ١٠١/١١-١٠٢.

ثابت له، وليس للجزاء معنى يليق بمراد الشاعر؛ لأنَّها لو حُملت على الجزاء صار معنى البيت: إنْ سقته لم يعدَم الريّ وإنْ لم تسقِه عدِمَ الريّ، فلا فائدة في هذا يحسن معها الشعر، ولا يشبه قول: إذا شاء طالع مسجورة..، فقد جعل ذلك له متى شاء، وجعلها مملوءة، فلهذا أخّر سيبويه معنى الجزاء، ولم يرد أنَّ الجزاء مراد الشاعر، وإنَّما أراد أنَّ مثل هذا لو وقع في كلام غير هذا البيت لجاز فيه هذا التأويل، لا أنَّه مراد الشاعر(١).

والذي يظهر أنَّ كلام ابن ولّاد صحيح في تفسير المعنى، لكنَّ قوله: إنَّ سيبويه قال بالجزاء وجوَّزه لكنَّه أخَّر هذا المعنى؛ لأنَّه ليس مراد الشاعر، فيه تناقض مع قوله: فلهذا أخَّر سيبويه معنى الجزاء، ولم يُرد أنَّ الجزاء مراد الشاعر... فنقض أول كلامه آخره، والقول ما قال أخيرًا؛ لأنَّ سيبويه أصلًا لم ينوِ أنَّ الشاعر قصد الجزاء حتى يؤخِّر هذا المعنى، وما تكلَّم عن جواز الجزاء إلا حينما جاء بكلام من غير الشعر على سبيل المثال، أمّا البيت الشعريّ فقد أنهى كلامه بأنَّ مراد الشاعر على معنى (إمّا).

وقد قال الزجاج بقول ابن ولاد من قبله، يقول: القول ما قال سيبويه؛ لأنَّ الشاعر وصفها بالخِصب وأنَّها لا تَعدَم الريَّ ما سقتها الرواعد، إمّا من صيِّف وإمّا من خريف فلن تعدم الريَّ، وعلى مذهب الأصمعيّ والمبرد: إنْ لم يسقها الخريف عَدِمَتْه؛ لأنَّه قال: وإنْ سقتها لن تعدَم الريّ، وإنْ أراد أنَّها لا تعدَم الريّ البتّة فهذا قول سيبويه؛ لأنَّ قبله: إذا شاء طالع مسجورة(٢).

وردَّ ذلك الدماميني، وقال: لا نُسلِّم أنَّ المراد وصف هذا الوعل بالريّ على كلِّ حال، وإنَّما الغرض وصف حاله بحسب الواقع، فالشاعر أخبر أولًا من سقي سحائب الصيف له، ثم أخبر بأنَّ سحائب الخريف إنْ سقته بعد ذلك حصل له الريّ المستمرّ، ولو سُلِّم أنَّ المقصود الريّ المستمرّ فلا يلزم الإتيان بـ(إمّا) التي هي لأحد الشيئين(٣). وردَّ عليه ابن الملّا بثلاثة وجوه:

الأول: قال: كيف لا يكون هذا الغرض، وهو في بيان نجاة هذا الوعِل من الحتف؟ إذ المراد أنَّه لو نجا حيوان من الموت لنجا هذا الوعِل الذي تكفَّل له ربُّه برزقه، وأسكنه أخصب أرضه، فهو في ريٍّ لا ينقطع، وطيب عيش مستمرّ من غير حيلة منه، لو كان المراد وصْف حاله بحسب الواقع لم يكن في تخصيصه بالذكر فائدة، إذ كلّ مخلوق شأنه من اللطف الإلهيّ مثل ذلك.

---

(١) انظر: الانتصار ٩٣-٩٤-٩٥.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٩٧/١١.

(٣) انظر: شرح المزج ٣٣٦.

الثاني: قال: لا يلزم حصولُ الريّ المستمرّ له من إخباره بأنَّ سحائب الخريف سقته بعد ذلك، وإنَّما حصولُ الريّ المستمرّ أنْ لو أخبره أنَّ سحائب الخريف إذا سقته بعد ذلك يَروى.

الثالث: قال: إنَّ دعواه بأنَّ (إمّا) لأحد الشيئين غير صحيح هنا؛ بل هي لتفصيل المسقِّي منه، وحينئذ مع الإتيان بها يلزم الريّ دائمًا، ففيه أنَّ المختار فيها وفي (أو) أنَّهما لأحد الشيئين أو الأشياء[1].

وردَّ البغداديّ الوجه الثاني، وقال: لا معنى له، وكأنَّ الدماميني فهم من قولهم: المراد وصف الوعل بالريّ على كل حال، أنَّ ريَّه يكون بمجموع المطرين لا بأحدهما، وليس مرادهم ما فهموا، وإنَّما المراد أنَّ الريّ يحصل بكلِّ واحد منهما، سواء أكان مطر الصيف فقط، أم مطر الخريف فقط، فهو على كلِّ حال منهما مرتو، ولو كان المعنى على الشرط فلن يتحقق الريّ له على كلِّ حال، بل إن حصل مطر الخريف ارتوى، وإن لم يحصل فلم يرتوِ، فإنَّ الشرط قد يتخلَّف كما هو ظاهر[2].

والذي يظهر ما قال سيبويه؛ لأنَّ المعنى على التفصيل، فلمّا أمطرت السماء شرب الوعل حتى ارتوى في فصل الصيف، وكذلك في فصل الخريف، فهو مرتوٍ على كلٍّ، فإمّا في هذا وإمّا في هذا.

أمّا قول ابن ولاد من جهة الصَّناعة، فهناك أمران:

الأول: إنَّ قول المبرد: لا يجوز إلقاؤها من (إمّا) إلا في غاية الضرورة، فسيبويه قال بأنَّ هذا الحذف في ضرورة الشعر، والفرق بين كلام سيبويه والمبرد هو أنَّ المبرد زاد كلمة (غاية)، ومع ذلك فالعرب تحذف من نفس الكلمة للضرورة مع زوال اللبس، فما بالها لا تحذف الزائد للضرورة مع زواله؟ و(ما) ههنا زائدة في (إنْ ما)، وقد دلَّ على صحة ذلك وجوازه في الشعر بالبيت الذي ذكره سيبويه من قبلُ، وهو:

لَقَـدْ كَـذَبَتْكَ نَفْسُـكَ فَاكْـذِبَنْهَا فَـإِنْ جَزَعًـا وَإِنْ إِجْمَـالَ صَـبْرِ[3]

فهذه (إمّا)، كأنَّه قال: فإمّا جزعًا وإمّا صبرًا جميلًا.

الثاني: إنَّ قول المبرد: إنَّ التكرير يلزمها...، ليس الأمر على ذلك؛ لأنَّ (إمّا) الأُولى إنَّما هي

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٩٧/١١-٩٨.

(٢) المصدر السابق ٩٨/١١.

(٣) البيت من الوافر، وهو في الكتاب ٢٦٦/١، والمقتضب ٢٨/٣، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ١٦٤/٢، وشرح المفصل ٢٤/٥، والمقاصد النحْويّة ١٦٣٤/٤، ونسبه البغداديّ في خزانة الأدب ١١٤/١١ إلى دريد بن الصمة.

زائدة؛ ليبادر المخاطب إلى أنَّ الكلام مبنيٌّ على الشكّ أو التخيير، والعمل على الثانية، والأُولى زائدة وليست توجب في الكلام معنى غير معنى الثانية، وهي مثل (لا) إذا قيل: ما قام لا زيدٌ ولا عمرٌو، وإنْ شئت قلت: ما قام زيدٌ ولا عمرٌو، أو شئت تأكيد النفي زدتها أولًا، وإنْ شئت حذفتها، إلا أنَّ الحذف في (لا) الأولى أكثر في كلامهم منه في (إمّا)، ولا أعلم أحدًا من النحْويِّين المتقدمين يمنع إجازة حذفها في قولهم: خذ الدرهم وإمّا الدينار، والكلام لا يلتبس بطرحها، ومعناه بنقصانها كمعناه بزيادتها، ومعناه يؤول إلى معنى (أو)، و(أو) لا تأتي مكررة[١].

فالمؤيِّدون جعلوا (إمّا) الأولى محذوفة للضرورة، مع ضرورة حذف (ما) من (إمّا)، أمّا المبرد فقد قال: (إمّا) المكسورة لا بدَّ من تكريرها، وإذا ذكرت المفتوحة فلك الخيار، وإنْ شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها...[٢]، وكذلك الرضيّ، قال: (إمّا) الثانية في كلام، لا بدَّ لها من تقدُّم (إمّا) أخرى عليها[٣]، أمّا ابن الوراق فقد قيّد، وقال: إذا كانت (إمّا) للشكّ فإنَّه يلزمُ تكريرها[٤]، وقال الفراء: إنَّ العرب أفردت (إمّا) من غير أنْ تُذكر (إمّا) سابقة، وهي تعني بها (أو)، كقول الشاعر:

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا[٥]

أراد: أو بأموات[٦]، واستشهد به الفارسيّ على حذف (إمّا) الأولى وتقدير الثانية على حالها، والتقدير: تُهاض إمّا بدارٍ وإمّا بأموات[٧].

أمّا تركيب (إمّا) فعند سيبويه ظاهر من تخريجه بيت النمر بن تولب، وقال في موضع آخر: «وسألتُ الخليل عن: أنَّما وإنَّما وكأنَّما وحيثُما وإمّا في قولك: إمّا أنْ تفعل وإمّا أنْ لا تفعل، فقال:

---

(١) انظر: الانتصار ٩٥-٩٦.

(٢) انظر: المقتضَب ٢٨/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية ٤٢٦/٤.

(٤) انظر: علل النحو ٣٧٨.

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه بشرح الباهليّ ١٩٠٢، وهو في معاني القرآن، للفراء ٣٩٠/١، وإيضاح الشعر ٨٦/١، والأزهيّة ١٤٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٣/٥، والمقرب ١٣٢/١، وشرح الكافية، للرضيّ ٤٢٦/٤، والجنى الداني ٥٣٣، والمقاصد النحْويّة ١٦٣٦/٤، وشرح الأشمونيّ ٣٨٦/٢، وخزانة الأدب ٧٦/١١. تُهاض: هاض الشيء بمعنى كسره. انظر: لسان العرب، مادة (هـ ي ض) ٢٤٩/٧.

(٦) انظر: معاني القرآن ٣٩٠/١.

(٧) انظر: إيضاح الشعر ٨٦/١.

هنَّ حكايات؛ لأنَّ (ما) هذه لم تُجعل بمنزلة (موت) في (حضرموت)... والدليل على أنَّ (ما) مضمومة إلى (أنْ) قول الشاعر: فإن جزعًا وإنْ إجمال صبر، وإنَّما يريدون: إمّا، وهي بمنزلة (ما) مع (أنْ) في قولك: أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك»[١]، كما أنَّ المبرد مثل سيبويه في تركيبها، وكونه اعترض على سيبويه فهذا لا يعني أنَّه معترض على قصة التركيب بل على المعنى، فالفارق بينهما أنَّه يريد (إنْ) جزائيّة مجردة، وسيبويه يراها مقطوعة من (إمّا) والمعنى ليس على الجزائيّة، ودليل أنَّ المبرد يراها مركبة قوله: ولا يجوز حذف (ما) من (إمّا) إلا أنْ يضطرَّ إلى ذلك شاعر، فإنْ اضطرَّ جاز الحذف؛ لأنَّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها، مثل قول: فإن جزعًا وإنْ إجمال صبر...[٢].

وكذلك قال ابن الوراق[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، أمّا ابن السيد فقد قيَّد وقال: إنْ كانت (إمّا) للتخيير أو الشك فهي حرف واحد، وأمّا إن كانت للجزاء فهي مركبّة من (إنْ) التي للجزاء و(ما)، فهي في التقدير حرفان[٦]، ونقل أبو حيّان عن بعض النحْويِّين[٧] أنَّهم يجعلونها بسيطة، وبعد نقله عنهم أيَّد كونها بسيطة، وعلَّل لذلك وقال: وهذا المذهب عندي أولى إذ الأصل البساطة لا التركيب[٨]، والغريب أنَّه قبل قوله هذا استشهد ببيت على اقتطاع (ما) من (إمّا)، وبقيت (إنْ) والمراد (إمّا)، وهو قول قيس بن زهير:

قَتَلْتُ بِهِ أَخَاكَ بِخَيرِ عَبْسٍ فَإِنْ حَرْبًا حُذَيفَ وَإِنْ سِلَاما[٩]

فقال: إنَّ التقدير: فإمّا حربًا حُذيفَ، وإمّا سِلامًا. ولم يعزُه لأحد، ولكني وجدتُ الفارسيّ مُستشهدًا به على هذا الاقتطاع، ولـمّا طُرحت (ما) من (إمّا) وبقيت (إنْ) مفردةً صار الخطأ في المعنى وفهْم المراد، وتوهم معنى بعيدًا عن القصد.

---

(١) الكتاب ٣/٣٣١-٣٣٢.

(٢) انظر: المقتضَب ٣/٢٨.

(٣) انظر: علل النحو ٣٧٧-٣٧٨.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٢٣٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٧.

(٦) انظر: الأزهيّة ١٤٣.

(٧) لم أقف على أحد منهم.

(٨) انظر: التذييل والتكميل ١٣/١٤٧.

(٩) البيت من الوافر، شعره ٤٠، وهو في إيضاح الشعر ١/٨٧، والتذييل والتكميل ١٣/١٤٦.

و(إمّا) هذه ذكر النحْويُّون لها معاني متعددة، فمنهم من عبَّر عن المعاني عن طريق الأمثلة دون تصريح مثل سيبويه في بيت النمر بن تولب، فقد قدَّر البيت بـ(إمّا)، حسب مراد الشاعر، والذي ظهر لي أنَّها في البيت للتفصيل؛ لأنَّه قال: سقته الرواعد وهذا إجمال ثم فصَّل بالصيف والخريف، ومنهم من عبَّر بصريح المعنى كالمبرد فقد قال: و(إمّا) تبتدئ بها شاكًّا، وذلك قولك: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، أي: أحدهما، وكذلك وقوعها للتخيير، تقول: اضربْ إمّا عبد الله وإمّا خالدًا، فالآمر لم يشُكَّ ولكنَّه خيَّر المأمور كما يكون في (أو)، ونظيره قول الله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣]، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد:٤][(١)]، وقال الفراء في الآية الأولى: إنَّ تقديرها: إنَّا هديناه السبيل إنْ شكر وإنْ كفر، فتكون (إنْ) للشرط[(٢)].

وفي كلام المبرد هذا ظهرت ثلاثة معانٍ: الشكّ، وجعْلها لأحد الأمرين، والتخيير، وأوصل ابن السيد معاني (إمّا) إلى أربعة: الشكّ، والتخيير، والإباحة، والجزاء بمعنى (إنْ)، وتكون (ما) زائدة للتوكيد، فمثال الجزاء قول الأعشى:

إِمَّـا تَرَيْنَـا حُفَـاةً لَا نِعَـالَ لَنَـا إِنَّـا كَـذَلِكَ مَـا نَحْفَـى وَنَنْتَعِـلُ[(٣)]

والتقدير: إنْ ترينا حُفاة[(٤)]، وزاد ابن مالك معنى الإبهام، والتفريق المجرد أي التقسيم[(٥)]، وزاد عليه أبو حيّان معنى التفصيل[(٦)]، مثل منظور بن سُحيم:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي القِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي الْبَوَاكِيَا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّكَرْتُ حَيَائِيَا[(٧)]

وذكر ناظر الجيش أنَّ هذه الأبيات استشهد ابن عصفور بها من قبلُ، وقال في هذه الأبيات:

---

(١) انظر: المقتضَب ١١/١.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢١٤/٣.

(٣) البيت من البسيط، ديوانه ٥٩، وهو في الأزهيّة ١٤٣، وخزانة الأدب ٣٥١/١١.

(٤) انظر: الأزهيّة ١٤٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١٤٢/١٣.

(٧) البيت من الطويل، وذُكرت الأبيات الثلاثة في ديوان الحماسة ٨١٣، والتذييل والتكميل ١٤٢/١٣، وتمهيد القواعد ٣٤٨٠/٧، وذُكر البيت الثاني في المقرّب ٩٠/١، وفي شرح المفصل، لابن يعيش ٣٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٥/١.

فصَّل بـ(إمّا) أهل المنزل الذي يأتيهم إلى كرام موسورين يُستغنى عمّا عندهم بما كفاه، وكرام معسرين عذرهم ولئام ترك هجوهم؛ لأنَّه ادَّكر حياء ما في السباب والهجو، كما أنَّه جعل (إمّا) للتفصيل في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ؛ لأنَّ فصَّل بـ(إمّا) جنس الإنسان الذي هداه السبيل إلى شاكر وكفور[1].

(١) انظر: تمهيد القواعد ٧/٣٤٩٠. ولم أقف على ما نقل ناظر الجيش عن ابن عصفور.

المسألة السادسة عشرة: حذف واو العطف وبقاء المعطوف

نقل ابن جني عن الأخفش أنَّه أنشد قول الشاعر:

كَيْـفَ أَصْـبَحْتَ كَيْـفَ أَمْسَـيْتَ مِمَّـا يَـزْرَعُ الْـوُدُّ فِـي فُـؤَادِ الْكَـرِيْمِ[1]

على أنَّ العاطف مضمر، وهو عطف (كيف أمسيت) على (كيف أصبحت)، وقال: إنَّ التقدير: كيف أصبحتَ وكيف أمسيت[2]، وتبعه ابن عصفور[3] وابن مالك[4].

واعترض السُّهيليّ على هذا الاستشهاد؛ لأنَّه لو كان ثمَّ عاطف لانحصر إثبات الردِّ في هاتين الكلمتين من غير مُواظبة، ولم يُرد الشاعر ذلك، إنَّما أراد أنْ يجعل الكلام ترجمةً على سائره، يريد الاستمرار على هذا الكلام، كما تقول: قرأتُ ألفْ باءْ، جعلتهما ترجمةً لسائر الباب، ولو قلت: ألفْ وباءْ لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت الباء على الألف[5].

وقال ابن القيم: «ليس حرف العطف مرادًا هنا البتة ولو كان مرادًا لانتقض الغرض الذي أراده الشاعر؛ لأنَّه لم يرد انحصار الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة عليهما بل أراد أنَّ تكرار هاتين الكلمتين دائمًا يثبت المودة ولولا حذف الواو لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليها ولم يرد الشاعر ذلك وإنَّما أراد أنْ يجعل أول الكلام ترجمة على سائر الباب يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه...»[6].

والمعنى يحتمل الأمرين، إلا أنَّ ما قاله السهيليّ أقوى معنى وأنسب مقامًا؛ لأنَّ السؤال في كلّ الأوقات أكثر حرصًا من السؤال في وقتين محددين، والله تعالى أعلم.

وهذه المسألة فيها خلاف بين النحْويِّين، ما بين مؤيِّد ومعارض:

---

(١) البيت من الخفيف، وهو في التنبيه ١٦٨، الخصائص ٢٨٢/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١/ ٢٥٢، وضرائر الشعر ١٦١،، وشرح التسهيل ٣٨٠/٣، والتذييل والتكميل ١٩١/١٣، وهو بلا نسبة في كلٍّ.

(٢) انظر: التنبيه ١٦٧-١٦٨، الخصائص ٢٨٢/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل ١٥٤/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٨٠/٣.

(٥) انظر: نتائج الفكر في النحو ٢٠٧.

(٦) بدائع الفوائد ٢٠٩/١.

أمّا المؤيِّدون فمنهم ابن الأعرابيّ[1] والمازنيّ وتبعهم الفارسيّ وابن عصفور وابن مالك، وأنشد ابن الأعرابيّ:

وَكَيْـفَ لَا أَبْكِـي عَلَـى عِلَّاتِـي صَـبَائِحِي غَبَـائِقِي قَيْلَاتِـي[2]

أي: صبائحي وغبائقي وقيلاتي.

وقال ابن جني: وقد يجوز أنْ يكون بدلًا، أي: كيف لا أبكي على علاتي التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي، فيكون هذا من بدل الكلّ، والمعنى الأول أنَّ منها صبائحي، ومنها غبائقي، ومنها قيلاتي[3].

وحكى المازنيّ عن أبي زيد الأنصاريّ أنَّه سمِع من العرب: «أكلتُ لحمًا سمكًا تمْرًا»، أي: وسمكًا وتمرًا[4].

وقال الفارسيّ في قوله عزّ وجل: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣]: كلهم قرأ بالواو، وقالوا: وما كنا لنهتدي، إلا ابن عامر فقد قرأ بترك الواو[5]، ووجه الاستغناء عن حرف العطف أنَّ الجملة ملتبسة بما قبلها، فأغنى التباسها به عن حرف العطف، وجعل مثل هذه الآية قول الله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢]، فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأخرى[6]، واستشهد ابن عصفور بقول الراجز:

---

(١) هو محمد بن زياد، أبو عبد الله بن الأعرابيّ، لُغويّ نحْويّ كوفيّ عالمٌ بالشعر، أُختلف في سنة وفاته، ومما قالوا: سنة ٢٣٠هـ. انظر: بغية الوعاة ١/١٠٥-١٠٦.

(٢) البيت من الرجز، وهو في التنبيه ١٦٨، والخصائص ٢/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٥، وضرائر الشعر ١٦١. صبائحي: الناقة المحلوبة بالغداة غبائقي: الغبوق هي الناقة التي تُحلب بعد المغرب. قيلاتي: الناقة التي يحلبها عند مقيله. لسان العرب، مادة (ص ب ح) ٢/٥٠٣، ومادة (غ ب ق) ١٠/٢٨١، ومادة (ق ي ل) ١١/٥٧٩.

(٣) انظر: الخصائص ٢/٢٨٢.

(٤) انظر: التنبيه ١٦٧، والخصائص ٢/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٥، وشرح التسهيل ٣/٣٨٠، والتذييل والتكميل ١٣/١٩٠.

(٥) انظر: الحجة ٤/٢٥، والسبعة في القراءات ٢٨٠.

(٦) انظر: الحجة ٤/٢٥.

ضَــرْبًا طِلَخْفًــا فِــي الطُّلَــى سَــخِيْنًا[1]

أي: ضربًا طِلخفًا وسخينًا، واستشهد كذلك بقول أمية بن أبي عائذ:

فَأَصْــــبَحْنَ يَنْشُــــرْنَ آذَانَهُــــنَّ فِـي الطَّـرْحِ طَرْفًـا شِـمَالًا يَمِيْنًـا[2]

أي: شمالًا ويمينًا[3]، واستشهد ابن مالك بقول الرسول ﷺ: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»[4]، أي: من دينار إنْ كان ذا دينار، ومن درهم إنْ كان ذا درهم، ومن صاع بُرّه إنْ كان ذا بُرّ، ومن صاع تمره إنْ كان ذا تمر[5].

وردَّ أبو حيّان ما حكاه المازنيّ والحديث الذي استشهد به ابن مالك على أنَّهما يتخرَّجان على أنَّه من بدل البَداء، وردَّ كذلك استشهاد ابن عصفور: ضربًا طلخفًا في الطلى سخينا، على أنَّ (ضربًا) اسم جنس، وُصف بوصفين باعتبار وقتين لا باعتبار وقت واحد، وقد يُوصف الشيء بالوصفين المتنافيين باعتبار متعلقاته[6].

أمّا المعارضون فمنهم ابن جني والسُّهيليّ وأبو الحسن بن الضائع[7]، فقد جعل ابن جني حذف العاطف من الشاذ ولا ينبغي القياس عليه، حيثُ إنَّه معدوم في الاستعمال، وقد وضع علَّتين لسبب المنع:

الأولى: أنَّ حرف العطف فيه ضرب من الاختصار؛ لأنَّه أُقيم مقام العامل في قولنا: قام زيدٌ وعمرٌو، فإنَّ أصله: قام زيدٌ وقام عمرٌو، فحُذفت (قام) الثانية وبقيت الواو كأنَّها عوض منها، فإذا ذهبت الواو النائبة عن الفعل تجاوزت حدَّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف.

---

(١) من الرجز، وهو في التنبيه ١٦٧، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٥٢/١، وضرائر الشعر ١٦١، والتذييل والتكميل ١٩١/١٣. الطلخف: الشديد. الطلى: الطلْية صفحة العنق. لسان العرب، مادة (ط خ ف) ٢١٣/٩، ومادة (ط ل ي) ١١/١٥.

(٢) البيت من المتقارب، وهو في شرح أشعار الهذليين ٥١٨/٢، وهو في ضرائر الشعر ١٦١، والتذييل والتكميل ١٩٠/١٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ١٥٤/١، وضرائر الشعر ١٦١.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة (باب الحثّ على الصدقة) ٧٠٥/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٨٠/٣.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١٩٢/١٣.

(٧) نقله عنه أبو حيّان في التذييل والتكميل ١٩١/١٣.

الثانية: أنَّ حرف العطف لو حُذف في قولهم: ضربتُ زيدًا وأبا عمرٍو، وقالوا: ضربتُ زيدًا أبا عمرٍو، لتوهم السامع أنَّ زيدًا هو أبو عمرو، ولم يُعلم بالحذف أنَّ زيدًا غير أبي عمرو، فهذ إشكال ولمّا اجتمع الإجحاف مع الإشكال قبُح الحذف[1].

وقال السُّهيليّ كعلة ابن جني الثانية: لم يجز؛ لأنَّ الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطَب إلى وحي يُسفِر عمّا في نفس مُكلِّمه، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك، اللهُمَّ إلا أنَّ حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن؛ لأنَّ للمستفهم هيئة تُخالف هيئة المخبِر إلا أنَّهم احتجوا لمذهبهم بآي من كتاب الله تعالى، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة:٩٢]، فتوهموا أنَّ التقدير: وقلتُ لا أجد، وجواب (إذا) في قوله: قلت: لا أجد، وقوله: تولوا، إخبار عنهم وثناء عليهم، والكلام ليس محتاجًا إلى العطف بالواو؛ لأنَّه مرتبط بما قبله كالتفسير له[2].

ولم تتفرّد الواو بهذه المسألة، بل جعل الأخفش (أو) مثلها فقد تُحذف ويبقى المعطوف، وكذا في قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣﴾ [المزّمل]، فقد قال: إنَّ التقدير: أو نصفه، وحكى عن العرب: أعطه درهمًا درهمين ثلاثة، تريد: أو درهمًا أو ثلاثة[3]، واستشهد ابن مالك على ذلك بقول عمر ﷺ: «صَلّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ»[4]، أي: ليُصلِّ رجلٌ في إزار ورداء، أو إزار وقميص، أو إزار وقباء[5].

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٥-٦٣٦.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/٥٥٢.

(٤) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الصلاة (باب الصلاة في القميص والسراويل) ١/٩٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٨١.

المسألة السابعة عشرة: مجيء (إنْ) الشرطيّة لما مضى على تأويل

سأل سيبويه الخليلَ عن قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ[1]

عن سبب كسر همزة (إنْ)، ولم تكن (أنْ)، فقال: لأنَّه قبيح أنْ تفصل بين (أنْ) والفعل، كما قبُح أنْ تفصِل بين (كي) والفعل، فلمّا قبُح ذلك ولم يَجُز حُمِل على (إنْ)؛ لأنَّه قد تُقدِّم فيها الأسماء قبل الأفعال[2].

واعترض المبرد عليهما، وقال: هذا خطأ؛ لأنَّ (إنْ) الشرطيّة تكون لما يُستقبل من الزمان، وعبّر عنه المبرد بـ(لما لم يقع)، فلمّا كانت الشرطيّة توجب الاستقبال فإنَّها لا تناسب قصة البيت؛ لأنَّ قصتها قد مضت، وهو أنَّ قتيبة قد قُتل، وهذا البيت قيل مناسبة هذا القتل، فالشعر قيل بعدُ، فخطأ أنْ تكون (أنْ) هنا شرطيّة، وإنَّما تكون (أنْ) بفتح الهمزة وتكون مخففة من الثقيلة، كأنَّ الشاعر قال: أتغضب أنْه أُذُنا قتيبة، أي: لأنَّه، وكسْر (أنْ) ههنا لا يجوز البتة كما قال الله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس:١٠]، أي: أنْه[3].

فردَّ ابن ولاد قول المبرد معنى وصناعة، أمّا من جهة المعنى فقد قال: إنَّ قولك: إنَّ (إنْ) الشرطيّة لما لم يقع والقصة مضت والشعر بعدُ، فهذا كثير في الكلام، وهو أنْ يجعل المستقبل في موضع الماضي، والماضي في موضع المستقبل كقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦]، فهذا ماضٍ في موضع المستقبل، وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون:١]، فـ(إذا) تدلُّ على الاستقبال وقد وضعت في موضع الماضي، وكذلك (إنْ) قد توضع مع الماضي على الحقيقة وإنْ كان أصلها، وذلك نحو قولك: في رجل جرَّبْتَه: إنْ أحسنتُ إليك لم تشكر، بمعنى: قد أحسنتُ إليك فلم تشكر، فقد حمل الخليل هذه

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٨٥٥، وهو في الكتاب ١٦١/٣، والانتصار ١٩٤، والمسائل المنثورة ٢٤٥، وشرح الكافية، للرضي ١٢٠/٤، والتذييل والتكميل ٢٣٣/٧، ومغني اللبيب ٣٣/١، وخزانة الأدب ٧٨/٩.

(٢) انظر: الكتاب ١٦١/٣-١٦٢.

(٣) انظر: الانتصار ١٩٤.

المسألة على تأويل يجوز في الكلام وفي كتاب الله جلَّ وعزَّ، وهو حسن غير ممتنع[1].

والفارسيّ وقف موقف الوسط، قال: «يجوز أنْ تكون شرطيّة، ويكون التقدير: أتغضب إنْ حُزتا أذنا قتيبة، ويكون (حُزتا) تفسيرًا له، ويجوز أنْ تكون المخففة من الثقيلة، كأنَّه أراد: أتغضب أنَّه أذنا قتيبة، ولا يجوز أنْ تكون (أنْ) التي تنصب الفعل؛ لأنَّك قد حِلتَ بينها وبين ما عمِلت فيه»[2].

وهذا الوجه الثاني الذي قال به الفارسيّ كالمبرد ردَّ عليه ابن ولّاد، وهو ردُّه من جهة الصَّناعة، فقد قال: لا يجوز أنْ تجعلها مخففة من الثقيلة؛ لأنَّ الجملة بعد (إنْ) مبنية من اسم وفعل، والاسم بعدها، وإذا كانت من اسم وفعل فالفعل أولى أنْ يلي (إنْ)، ولا يجوز أنْ تنوي الثقيلة إذا كان في الجملة فعل؛ لأنَّ (إنْ) تطلب الفعل، وأمّا الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ على معنى: أنَّه الحمدُ لله، فهذه الجملة لا فعل فيها؛ لذلك حسُن أنْ تنوي بها الثقيلة[3].

ومثل هذا قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة:٢]، فقد قرأها أبو عمرو وابن كثير بكسر الهمزة ﴿إِنْ صَدُّوكُمْ﴾[4]، على أنَّها شرطيّة، فقال الفارسيّ: «وإن قيل: كيف صحَّ الجزاء هنا والصدُّ ماضٍ؛ لأنَّه إنَّما هو ما كان من المشركين من صدِّهم المسلمين عن البيت في الحديبية، والجزاء إنَّما يكون بما لم يأتِ، فأمّا ما كان ماضيًا فلا يكون فيه الجزاء، فالقول فيه: أنَّ الماضي قد يقع في الجزاء ليس على أنَّ المراد بالماضي الجزاء، ولكنَّ المراد أنَّ ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله، كأنَّه يقول: إنْ وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا»[5].

---

(١) المصدر السابق ١٩٤-١٩٥.

(٢) المسائل المنثورة ٢٤٦.

(٣) انظر: الانتصار ١٩٥.

(٤) انظر: الحجة ٣/٢١٢.

(٥) المصدر السابق ٣/٢١٢-٢١٣.

وكذا جعل بيت الفرزدق، فقد قال ومثل هذه القراءة قول: أتغضب إنْ أذنا...، أي: أفتغضب كلما وقع هذا الفعل، أي مثل هذا الفعل، وإنْ كان التأويل على هذا صحَّ الكسر في البيت[1].

ونسب أبو حيّان افتراض القول الذي قال به الفارسيّ إلى النحاس، قال: وأنكر الكسرَ النحاس؛ لأنَّ المشركين صدوا الرسول والمؤمنين عام الحديبية، والآية نزلت عام الفتح سنة ثمانٍ، والحديبية سنة ستٍّ، فالصدُّ قبل نزول الآية، والكسر يقتضي أنْ يكون بعدُ؛ ولأنَّ مكة كانت عام الفتح في أيدي المسلمين، فكيف يصدُّون عنها وهي في أيديهم؟[2].

وردَّ أبو حيّان بأنَّ هذا الإنكار صعب جدًّا؛ لأنَّها قراءة متواترة إذ هي في السبعة، والمعنى مع الشرطيّة صحيح، والتقدير: إنْ وقعَ صدٌّ في المستقبل مثل ذلك الصدِّ الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل، وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعًا عليه، بل ذكر اليزيديّ أنَّها نزلت قبل أنْ يصدُّوهم، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحًا[3].

وذكر ابن هشام تأويلين وكلاهما يَؤولان إلى معنى الاستقبال:

الأول: أنْ يكون على إقامة السبب مقام المسبِّب، والأصل: أتغضب إنِ افتخر مُفتخِرٌ بسبب حزِّ أُذُنيْ قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سببًا للغضب ومُسبِّبًا عن الحزِّ.

الثاني: أنْ تكون (إنْ) على معنى التبيين، أي: أتغضب إنْ تبيَّن في المستقبل أنَّ أُذُنيْ قتيبة حُزَّتا فيما مضى، كما قال الشاعر:

إِذَا مَـا انْتَسَـبْنَا لَـمْ تَلِـدْنِي لَئِيمَـةٌ وَلَـمْ تَجِـدِي مِـنْ أنْ تُقِـرِّي بِـهِ بُـدّا[4]

أي: يتبيَّن أني لم تلدني لئيمةٌ[5].

والذي يظهر لي أنَّ الفارسيّ وابن هشام اتفقا على معنى الاستقبال لا المضيّ، فاختلفا مع معنى ما قال به المبرد وابن ولاد في جعْل المستقبل مكان الماضي.

---

(١) المصدر السابق ٢١٣/٣، وهذا التقدير منظور فيه خزانة الأدب، فقد نقل البغداديّ هذا التقدير عن الفارسيّ، ولم يذكره الفارسيّ نصًّا في الحجة ولا في أيٍّ من كتبه الموجودة، بل أشار إلى بيت الفرزدق أنَّه مثل تخريجه للقراءة. انظر: خزانة الأدب ٧٩/٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٦٩/٤.

(٣) المصدر السابق ١٦٩/٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو في مغني اللبيب ٣٤/١، وشرح المزج ١٥٣. لم أقف على قائله.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٣٤/١.

أمّا ردُّ الفارسيّ فالذي يظهر لي أنَّ كلامه عام في قصة القتل، وكأنَّه يقول لقبيلة قيس: إذا قُتل أحدٌ من قومكم في المستقبل مثل قتل قتيبة أتغضبون؟ فالذي يظهر لي أنَّ القصة خاصّة وأنَّ القصد فيها مُوجَّهٌ إلى قتيبة، أمّا تأويل ابن هشام الأول فإنَّ الغضب وإنْ كان بسبب الافتخار بقتل قتيبة، فالافتخار يكون بالماضي والمستقبل وطول الدهر، فلا يُحمل زمن دون زمن، وأمّا تأويله الثاني فالأمر لا يحتاج إلى تبيين فالمقتول معروف لشأنه، فكيف يُبيَّن المُبيَّن؟ والله تعالى أعلم.

وأسلوب الشرط يكون لما لم يقع، حتى إذا جاء الشرط لفظًا ماضيًا فإنَّ معناه الاستقبال، ومثال ذلك: إنْ زارني زيدٌ فسأكرمُه، فالفعل (زار) فعل ماضٍ لفظًا مستقبل معنى، قال ابن السراج: «حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل، تقول: إنْ أتيتني أتيتك»[1]، ومجيء الشرط ماضيًا دالًّا على الزمان الماضي معنى، فقد حُدَّ بأنْ يكون بلفظ (كان)، فهذا الرضيّ يقول: إنَّ (إنْ) يكون شرطها غالبًا مستقبل المعنى، فإذا أُريد معنى الماضي، جُعل فعل الشرط بلفظ (كان)، مثل قول الله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة:١١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف:٢٦]، واختصت (كان) بذلك؛ لأنَّ الفائدة التي تُستفاد منها في الكلام الذي هي فيه: الزمن الماضي فقط[2]، وقال خالد الأزهريّ في الآية الأولى: إنَّه يُشترط في الشرط ألا يكون ماضي المعنى، وقال: إنَّ تقدير هذه الآية: إنْ ثبت أني كنتُ قلتُه[3]، أراد: بمعنى المستقبل.

والذي يظهر لي أنَّ معنى المضي واضح في الآيتين فقول الله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة:١١٦]، فلمّا وجَّه الله سبحانه السؤال لعيسى فقد كان السؤال فيما مضى، فقال عيسى: إنْ كنتُ قلتُه من قبلُ فقد علمته؛ لأنَّ اللهَ يعلم ما مضى وما سيكون، فالمعنى ماضٍ، وكذلك في الآية الثانية فقَدُّ القميص حدثَ بالزمن الماضي، والله أعلم.

ونقل ابن السراج عن المبرد أنَّه قال: ومما يُسأل عنه قولك: إنْ كنتَ زرتَني أمسِ أكرمتك اليومَ،

---

(١) الأصول ٢/١٩٠.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/١١٩.

(٣) انظر: شرح التصريح ٢/٤٠٤.

فقد صار ما بعد (إنْ) يقع في معنى الماضي، فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قِبل (إنْ)، ولكن لقوة (كان)، وأنَّها أصل الأفعال وعبارتها جاز أنْ تقلب (إنْ)، فتقول: إنْ كنتَ أعطيتني فسوف أكافيك، فلا يكون ذلك إلا ماضيًا[1].

هذا عن كون الشرط بلفظ (كان)، وقد يجيء بغير لفظ (كان) والمراد المضي معنى، فقد استشهد الرضيّ ببيت الفرزدق: أتغضب إنْ أُذُنا قتيبة...، فقال: إنَّ الشرط ماضٍ وهو (حُزتا) وهي محذوفة دلت عليها المذكورة، والقصة صارت فيما مضى، والشعر بعدُ[2].

وأيضًا في قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِى﴾ [هود:٣٥]، وقول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف:٨]، والذي يظهر أنَّ معنى الآيتين المضي؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى أنكر قول القائلين: إنَّ ما أوحي إلى نوح مُفترى، فالافتراء ماضٍ، وكذا في الآية الثانية فالافتراء ماضٍ؛ لأنَّهم لمّا سمعِوا آيات ربِّنا قالوا هذا سحر مبين فقالوا افتراء، قال الله: إنْ افتريتُه على سبيل الفرض كما يدَّعون، فهذا كله ماض.

وكذلك قد يأتي بلفظ المضارع بغير لفظ الكون ولا يُراد به الاستقبال، مثل قول أبي عبد الله العتبيّ يرثي بنيه:

فَإِنْ يَهْلِكْ بَنِيَّ فَلَيسَ شَيءٌ عَلَى حَالٍ مِنَ الدُّنْيَا يَدُومُ[3]

فالشاعر يرثي بنيه، وقد هُلكوا وانتهى أمرهم، والشعر قيل بعدُ، ولا يحتمل تأويل الاستقبال بأنْ يُقال: فإنْ يهلك أحد بعدُ فإنَّ الدنيا لا تدوم؛ فالشاعر يتكلم عن بنيه الذين هُلكوا، وكون الغرض رثاء يُلغي – غالبًا – احتماليّة الاستقبال، فقد قال قبل هذا البيت:

كَأَنَّ اللَّيلَ مَحْبُوسٌ دُجَاهُ فَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ مُقِيْمُ

لِمَهْلِكِ فِتْيَةٍ تَرَكُوا أَبَاهُمْ وَأَصْغَرُ مَا بِهِ مِنْهُمْ عَظِيمُ

يُذَكِّرْنِيْهُمُ مَا كُنْتُ فِيهِ فَسِيَّانِ المُسَاءَةُ وَالنَّعِيمُ[4]

---

(١) انظر: الأصول ٢/١٩٠. لم أقف عليه في المقتضَب والكامل.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/١٢٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو في أمالي القالي ٢/٣٢٣.

(٤) المصدر السابق ٢/٣٢٣.

فالقصة ماضية. وكذا قول ثابت قطنة يرثي يزيد بن المهلب:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[1]

فقد جاءت (إنْ) الشرطيّة فيه لما مضى؛ لأنَّ القتل وقع فيما مضى، وقد قدَّرها البغداديّ بمعنى التبيين، فقال: إنْ يتبيَّن أنَّهم قتلوك، وتأويل آخر له: إنْ يفتخروا بسبب قتلك[2]، يعني: إنْ يبيَّن في المستقبل.

والذي يظهر أنَّ مقتله لا يحتاج إلى تبيين في المستقبل، هذا ما ظهر لي من المعاني والله أعلم بالقصد.

---

(١) البيت من الكامل، ديوانه ٤٩، وهو في البيان والتبيين، للجاحظ ٢٤٣/١، والشعر والشعراء ٦١٦/٢، والمقتضَب ٦٦/٣، وإيضاح الشعر ٣١٨/١، والأزهيّة ٢٦٠، وضرائر الشعر ١٧٣، والمقرب ٢٢٠/١، وشرح الكافية، للرضيّ ٢٩٨/٤، والجنى الداني ٤٣٩، ومغني اللبيب ٣٥/١، وشرح التصريح ١١٥/٢، وخزانة الأدب ٧٩/٩.

(٢) المصدر السابق ٥٧٨/٩.

الفصل الثاني:

الاعتراض بالمعنى، أسبابه، ودرجاته:

المبحث الأول: مفهوم الاعتراض بالمعنى.

المبحث الثاني: أسباب وقوع النحْويّ في الخطأ بالمعنى.

المبحث الثالث: درجات الاعتراض على المعنى.

المبحث الرابع: أثر الوهم في معنى الشاهد في الحكم النحْويّ.

توطئة

بعدما انقضت سبعون مسألة في الفصل الأول دراسة وتفصيلا، جاء هذا الفصل ليكون نتيجة له بدراسة مفهوم الاعتراض بالمعنى ملخَّصًا من تلك الاعتراضات، وبدراسة أسباب وقوع النحْويّ في الخطأ، والنظر إلى درجات الاعتراض بالمعنى بتتبع تلك الاعتراضات، والنظر إلى أثر وهم النحْويّ في معنى الشاهد في الحكم النحْويّ بذكر الأحكام النحْويّة التي تكلَّم عنها المُستشهِد، وهذه الأحكام فُصِّلت وقُسِّمت حسب ما تبيَّن لي، وذلك إمّا بإسقاط الحكم أو إثباته لوجود مَنْ أشار إليه قبل الاستشهاد من قِبَل المُستشهِد.

المبحث الأول:
مفهوم الاعتراض بالمعنى

إنَّ الشعر العربيَّ من الأصول السماعيّة، التي اعتمدها النحْويُّون في تأصيل قواعدهم، وكان النحْويُّ يستشهد بالشعر لتأصيل القواعد، والأصل أنْ يستشهد ناظرًا إلى المعنى والصَّناعة، فيرى قصد الشاعر أولًا، وما النحو إلا معنى؛ لأنَّ الحكم النحْويّ سيسقط قطعًا متى خالف ما أراده الشاعر، فالمراد بالمعنى هنا القصد، «والقصد استقامة الطريق، قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل:٩]، أي: على الله تبيين الطريق المستقيم»[١].

فالاعتراض بالمعنى كان سببه سوء فهم لقصد الشاعر، فالشعر يصدر عن غرض معين، وسياق حالي ومقالي، ويراعى فيه العادات والأعراف وَفق البيئة والعصر والمقام، فالاهتمام بقصد الشاعر حفظٌ للشعر، فالشعر ما جاء إلا لمعنى، «وإنما سمي الشاعر شاعرًا؛ لأنَّه يشعر بما لا يشعر به غيره، فإذا لم يكن عند الشاعر توليد معنى ولا اختراعه، أو استظراف لفظ وابتداعه، أو زيادة قيما أجحف فيه غيره من المعاني، أو نقص مما أطاله سواه من الألفاظ، أو صرف معنى إلى وجه عن وجه آخر؛ كان اسم الشاعر عليه مجازًا لا حقيقة، ولم يكن له إلا فضل الوزن، وليس بفضل عندي مع التقصير»[٢].

وقد تبيَّنت أهميّة هذا عند التطبيق على الشعر في الفصل الأول، ومن ذلك ما ذكره ابن السيد في قول عبد مناف بن رِبع الهذليّ:

حَتَّــى إِذَا أَسْــلَكُوْهُمْ فِــي قُتَائِــدَةٍ شَـلًّا كَمَـا تَطْـرُدُ الجَمَّالَـةُ الشُّـرُدَا[٣]

من أنَّ قومًا[٤] قالوا: إنَّ جواب الشرط قوله: شلًّا، أراد شلوهم شلًّا، فاستغنى بذكر المصدر عن ذكر الفعل لدلالته عليه، فضعَّف هذا؛ لأنَّ الشلَّ إنَّما كان قبل إدخالهم في قتائدة، وقولهم هذا يوجب أنْ يكون بعد ذلك.

---

(١) لسان العرب، مادة (ق ص د) ٣٥٣/٣.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق ١١٦/١.

(٣) سبق تخريجه في المسألة الثالثة عشرة في مبحث الأفعال.

(٤) سبق بيانهم عند دراسة المسألة، منهم: الفارسيّ وابن الشجريّ.

وقد أُخذ على أبي عبد الله النمريّ[1] أنَّه لم يطَّلع على قصة البيت وغرضه في قول عبد الله بن الزبير:

رَأى خَلَّتِي مِنْ حَيثُ يَخْفى مَكانُها فَكانَتْ قَذى عَينيهِ حتى تَجَلَّتِ[2]

قال: إنَّ الخَلّة بمعنى الحاجة والفقر، وفي المثل: «الخَلّة تدعو إلى السَّلّة»[3]، فقال الغُندجانيّ[4]: «لو أنَّ أبا عبد الله عرَف من علم النسب وأيام العرب مثل ما عرف من لغاتها ونوادر كلامها لما شق غباره في استخراج هذه المعاني نقّاب، لكنَّه قعد به عن إصابة الغرض أنْ لم يخطم قوسه بوتر، ومثل هذا البيت لا يُعرف البتة إلا بالقصة المتعلِّق بها معناه ولو قَرَن به كتاب العين والجمهرة»[5].

ومثل ذلك أيضًا تفسير أبي عبد الله النمريّ قول الشاعر:

ذَقَنٌ ناقِصٌ وَأَنْفٌ قَصيرٌ وَجَبِيْنٌ كَسَاجَةِ القَسْطارِ[6]

قال: إنَّ هذا البيت ظاهر اللفظ والمعنى، والساجة بالجيم معجمة، يريد بها العُود الذي يوزن عليه، وتقع الكفّتان في رفعهما ووضعهما للوزن في جانبه من عن يمين وشمال، حيث شبَّه جبينها به لطوله ودقته وفُحشه عنده، في كلام يشبه هذا كثير، فقال الغُندجانيّ: «أصاب أبو عبد الله في قوله: هذا بيت ظاهر اللفظ، وأخطأ في قوله: والمعنى؛ لأنَّه غلط في هذا البيت وذكر أنَّه شبَّهَ جبينها بالساجة لطوله ودقته، وليس ذلك كذلك، إنَّما شبهه بها لسواده، وذلك أنَّ خشب الساج لا يكون إلا أسود أكثر ما يكون...»[7].

---

(١) هو الحسين بن عليّ بن عبد الله النمريّ، أحد علماء البصرة باللغة والأدب في القرن الرابع الهجريّ، توفي سنة ٣٨٥هـ انظر: يتيمة الدهر، للثعالبيّ ٤٢١/٢، والأعلام ٢٤٥/٢.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ١٤٢، وشرح ديوان الحماسة، للتبريزيّ ٢٦٦/٢، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ ١١١٢، برواية: رأى زلتي من حيث يخفى مكانها...

(٣) مجمع الأمثال ٢٤١/١.

(٤) هو الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابيّ أبو الأسود الغندجانيّ، عالم بالأدب، توفي سنة ٤٣٠هـ. الأعلام ١٨٠/٢.

(٥) إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمريّ في معاني أبيات الحماسة، للغُندجانيّ ١٥٥-١٥٦.

(٦) البيت من الخفيف، وهو دون نسبة في شرح ديوان الحماسة، للتبريزيّ ٤١٥/٢. ساجة قال عنها التبريزيّ: خشب من خشب الساج، والقسطار: الصيرفيّ الذي يتفقَّد الدراهم.

(٧) إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمريّ ١٦٨-١٦٩.

فهذه أمثلة حيّة تُبيِّن مدى عناية العلماء بالمعاني الدقيقة للوصول إلى القصد ببيان المعاني الملبِسة والمعاني الغريبة، وأسرار التراكيب، وترك التفسير على الظاهر للبعد عن الاحتماليّة إنْ كانت ثَمَّ أدلة واضحة حتى يستقيم المعنى الذي أراده قائلُه، والناظر إلى القدماء يرى مدى اهتمامهم بما سمَّوه بأبيات المعاني، وهي الأبيات المشكلة المعاني، وذكر علم الدين السخاويّ أنَّ من أبيات المعاني الأبيات المشكلة الإعراب[1]، فمتى أشكل الإعراب حصل إشكال في معنى البيت، «وإنَّما سموا هذا النوع أبيات المعاني؛ لأنَّها تحتاج إلى أنْ يُسأل عن معانيها ولا تُفهم من أول وهلة»[2]، وقال ابن رشيق: «فإنِ اختلَّ المعنى كلّه وفسد بقي اللفظ مواتًا لا فائدة فيه وإنْ كان حسن الطُّلاوة في السمع»[3].

فما خاضوا بهذه الأبيات إلا لعلمهم أنَّ ثَمَّ مَن أخطأ بتفسير البيت وأبعده عن قصد الشاعر، فعملهم هذا إشارة إلى أنَّه ليس كل معاني الشعر واضحة، وفي المقابل لا يُستخرج حكمٌ نحويّ من الشعر دون إمعان النظر في معنى البيت للوصول إلى ما أراده الشاعر.

وقد وجدتُ من النحْويِّين يستشهد ببيت على خلاف مراد الشاعر، فللشاعر قصد، ويفسد هذا القصد ببناء قاعدة أو توجيه إعراب أخلَّ بالمعنى، فالاعتراض بالمعنى هو أنْ يستشهد عالم ببيت على حكم نحْويّ ويجوِّزه بناء على هذا البيت، فيأتي عالم آخر ويعترضُ عليه ويُبطل الحكم؛ لأنَّ الحكم النحْويّ لا يتناسب مع مراد الشاعر.

والاعتراض تبيَّنت معالمه في التمهيد والفصل التطبيقيّ، وقد ذكرتُ أركان الاعتراض، من معترِض، ومعترَض عليه، والشيء المعترَض عليه، وههنا تفصيل لتلك الأركان، وما هذا التفصيل إلا نتائج تلك الدراسة في الفصل الأول.

---

(١) انظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/٧٠٣.

(٢) المزهر ١/٤٥٠.

(٣) العمدة ١/١٢٤.

أولًا: البيت الشعريّ، الذي جيء به لما أقرَّه النحْويّ وجوَّزه، وخالف فيه مراد الشاعر، وهو الذي عبَّرتُ عنه بـ(المعنى)، وهو أساس موضوع الاعتراض في هذا البحث، وقد يكون استشهاده بالبيت صحيحًا كما بُيِّن، ويمكن تصنيف هذه الأبيات بمعانيها صنفين:

الأول: أنْ يكون البيت واضح المعنى:

- إمّا أنْ يكون البيت واضحًا بنفسه كقول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالا[1]

هذا لما نسبه العينيّ إلى الأخطل النصرانيّ، فالمعنى واضح لما عُرف القائل، وكذا هو واضح لو لم يكن للأخطل.

وكذا قول الأعشى:

تُشَبُّ لِمَقْرُوْرَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

رَضِيْعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ[2]

فقصْد الشاعر واضح، فقد قرن الكرم بالمحلق منذ وُلدا، وكأنَّهما رضعا من ثدي أم واحدة، فهذا لا يحتاج إلى تخمين أو التفات إلى معنى آخر.

- وإمّا أنْ يكون البيت واضحًا ببعض الأمارات كقول الشاعر:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ[3]

وهذا استشهد الكوفيُّون به على أنَّ (كلتا) مثنى لفظًا ومعنى، وجاءت في البيت مفردة، فالعلامة التي بيَّنت قصد الشاعر هي قوله: كلتاهما قد قُرنت بزائدة، فدُحض استشهاد الكوفيِّين.

- وإمّا أنْ يكون البيت واضحًا، وتُعرف حقيقة المعنى بالتقريب وهذا كثير، مثل استشهاد ابن مالك بقول الشاعر:

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيْهِ حِمًى، فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ[4]

على أنَّ (حيثُ) في البيت متصرفة، فهي فيه اسم (إنَّ)، و(حمى) خبر، فخرجت عن الظرفيّة،

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السابعة عشرة في مبحث الأسماء. نسبه العينيّ في المقاصد النحْويّة إلى الأخطل ١١٠٨/٣.

(٢) سبق تخريجه في المسألة العشرين في مبحث الأسماء.

(٣) سبق تخريجه في المسألة الرابعة في مبحث الأسماء.

(٤) سبق تخريجه في المسألة الرابعة عشرة في مبحث الأسماء.

ورده أبو حيّان، لأنَّه يرى أنَّ اسم (إنَّ) هو قوله (حمًى)، و(حيثُ) في موضع خبر (إنَّ)؛ لأنَّه ظرف، نحو: إنَّ حيثُ زيدٌ قائمٌ عَمرًا، التقدير: إنَّ حمًى فيه عِزّة وأمانٌ حيثُ استقرَّ مَنْ أنتَ راعيه.

والمعنى الأقرب هو جعل (حمى) اسم (إنَّ)، فيكون التقدير: إنَّ المكان المحمي الذي فيه عزة وأمان حيثُ استقرَّ من أنت راعيه.

وكذا استشهاد الكوفيِّين وابن مالك بقول عنترة:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ(١)

على أنَّ (في) في قول الشاعر (في سَرحة) بمعنى (على)، والتقدير: بطل كأنَّ ثيابه على سرحة، واعترضَهم كلٌّ من ابن يعيش وابن عصفور وأبو حيّان؛ لأنَّ الشاعر يُشبِّه ضخامة جسمه بهذه الشجرة الضخمة الطويلة، بأنَّه شجرة ترتدي ثيابًا، فكأنَّ هذه السَّرحة أي الشجرة مكان تستقرُّ فيه ثيابه. والظاهر أنَّها بمعنى (على)، فالثياب تعلو الجسم، ولا أنفي الظرفيّة، لكن كذلك لا تُنفى (على) فالمعنى معها مستقيم وهو الأقرب.

وكذا استشهاد الكوفيِّين والأخفش والجرميّ بقول جرير: **أثعلبة الفوارس أو رياحا**... على أنَّ (أو) بمعنى الواو، أي: أثعلبة الفوارس ورياحًا.

واعترضهم السيرافيّ؛ لأنَّ المعنى على إحدى القبيلتين.

فالسيرافيّ يريد أنَّ جريرًا يتهكم ويسخر من قوم الفرزدق، أتُسوِّي قومي بقومك في الشرف والسؤدد والعزة؟ فثعلبة ورياح قبيلتان من قوم جرير، وطُهيّة والخشاب من قوم الفرزدق، وذكر (أو) أبلغ في الفخر وأكثر التفاتًا إليه؛ لأنَّه بذكر الواو تتساوى القبيلتان في المميزات وهذا ممكن لكنَّه أقلُّ فخرا.

الثاني: أنْ يكون البيت غامض المعنى؛ لأنَّه ليس على ظاهره، مثل استشهاد ابن مالك على حذف فعل الفاعل جوازًا إذ لا لبس بقول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ(٢)

فـ(ضارع) رُفع بفعل مضمر دلَّ عليه الفعل المذكور، والتقدير: يَبْكيه ضارعٌ، وردَّه أبو حيّان؛ لأنَّه يمكن أنْ يكون (ضارع) هو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، ويكون (يزيد) منادى، والتقدير: لِيُبْكَ

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السابعة في مبحث الحروف.

(٢) سبق تخريجه في المسألة العاشرة في مبحث الأسماء.

ضارعٌ –يا يزيدُ– بفقدك، فإنَّه يصير كالمفقود الذي ينبغي أنْ يبكي إذ لا يجد مثلك.

والفاهم قصد الشاعر لن يتوهم بسبب رفع اسمين متتاليين في أيِّهما النائب، فمن فهم المعنى ومراد الشاعر فلن يقول: إنَّ (ضارع) هو نائب الفاعل حقيقة، فالبيت ليس على ظاهره.

ومن ذلك ما حدث بين ابن الأعرابيّ وابن قتيبة في الوصول إلى قصد الشاعر، في قول بشر بن أبي خازم:

وَمَـــا تَسْـــعى رِجَـــالُهُمُ وَلَكِـــنْ فُضُـولُ الخَيـلِ مُلْجَمَـةٌ، صِـيَامُ[1]

قال ابن قتيبة: أي: لا يسعون في دية يطلبونها ولكن خيولهم تكفيهم ذلك، يقول يركبون فيدركون بالثأر، وفضول الخيل يريد أنَّ لهم خيلًا معدة سوى التي يركبونها، ابن الأعرابي: أراد لا يمشون على أرجلهم ولكن يركبون»[2]، فالملاحظ أنَّ ابن الأعرابيّ نظر إلى ظاهر اللفظ، أمّا ابن قتيبة فقد ذهب إلى أبعد من ذلك وهو مراد الشاعر؛ «لأنَّ المقصود الساعي وهو للمختلف في جمع مال الدية»[3]، فلا يُنظر إلى ظاهر الكلام؛ لأنَّ معنى البيت أحيانًا يكون خفيًّا.

ثانيًا: المُعترَض عليه، وهو المُستشهِد بالبيت الشعريّ، الذي أغفل القصد، ونظر إلى الصَّناعة النحْويّة وهذا كثير، وقد يُصيبُ المستشهِد فيكون الحكم النحْويّ لم ينبنِ عليه خطأ بالمعنى، ومن هذا استشهاد ابن الدهان على جعل (أصبح) زائدة بقول الشاعر:

قَـدْ بِـتُّ أَحْرُسُـنِي وَحْـدِي، وَيَمْنَعُنِـي صَـوْتُ السِّـبَاعِ بِـهِ يُصْـبِحْنَ وَالْهَـامِ[4]

فكان اعتراض أبي حيّان على ابن الدهان من باب أنَّ المعنى يطلب وقت الصباح؛ لأنَّ السباع في هذا المكان والهام دائمًا في الليل والصباح، وظهر لي أنَّ تأويل البيت برواية (يصبحن) لا يكون فيه وقت الصباح، والدليل على ذلك أنَّ الشاعر قال بعدُ:

وَمَنْهَـــلٍ لا يَنَـــامُ الْقَـــوْمُ حَضْـــرَتَهُ مِـنَ الْمَخَافَـةِ أَجْـنٌ مَـاؤُهُ طَـامِي[5]

---

(١) البيت من الوافر، ديوانه ١٢٩، المعاني الكبير ٩٣٧/٢.

(٢) المصدر السابق ٩٣٧/٢.

(٣) ديوانه ١٢٩.

(٤) سبق تخريجه في المسألة الرابعة في مبحث الأفعال.

(٥) مثل ما سبق.

فإنْ قال قائل: ليس النوم خاصًّا بالليل، أقول: لقد دلَّ عليه قوله في البيت الذي يليه: الهام، فهو طير الليل، وكذلك رواية: قد بِتُّ أحرسُه ليلًا ويُسْهِرُني.

وهذا المستشهِد قد يكون له تابع يتبعه في استشهاده، مثل استشهاد ابن قتيبة وابن مالك بقول زيد الخيل:

وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فِيْهَا فَوَارِسٌ بَصِيْرُوْنَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى[1]

لمّا جعلا (في) في قوله: (في طعن) بمعنى الباء.

واستشهاد الهرويّ وابن مالك بقول جابر بن حنى التغلبيّ:

تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ ثَنَى لَهُ فَخَرَّ صَرِيْعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ[2]

لمّا جعلا اللام بمعنى (على).

واستشهاد الأخفش والجرميّ وابن مالك على مجيء (أو) بمعنى الواو بقول جرير:

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَوْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والْخِشَابَا[3]

وقد يكون للمستشهِد دليلٌ، مثل استشهاد الكوفيِّين بقول متمم بن نويرة:

فَلَو كَانَ الْبُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ عَلى بُجَيْرٍ أَوْ عِفَاقِ
عَلَى المَرْأَيْنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيْعًا لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَاشْتِيَاقِ[4]

فقالوا: إنَّه أراد: على بجير وعفاق بدليل قوله: على المرأين.

ثالثًا: المُعترِض: وهو الذي ردَّ الاستشهاد بالأدلة، وقد يكون دليله غير ظاهر إلا أنّه مُعترِض بالمعنى مفسِّرًا معنى البيت، مشيرًا إلى قصد الشاعر دون أمارات تدلُّ على صحة اعتراضه، ومنه استشهاد ابن الدهان على زيادة أصبح واعتراض أبي حيّان عليه، ومنه استشهاد ابن مالك على مجيء النكرة العامة بعد (رُبَّ) بقول الأعشى:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السابعة في مبحث الحروف.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الحادية عشرة في مبحث الحروف.

(٣) سبق تخريجه في المسألة الرابعة عشرة في مبحث الحروف.

(٤) مثل ما سبق.

رُبَّ رَفْـــدٍ هَرَقْتُـــهُ ذَلِـــكَ اليَـــو مَ وَأَسْـــرَى مِـــنْ مَعْشَـــرٍ أَقْتَـــالِ[1]

واعترضه أبو حيان لأنَّه يرى أنَّ (رفد) ليس بنكرة عامة، إذ (رُبَّ) على ما يُنسب لسيبويه للتقليل، والتقليل ينافي العموم، إذ إنَّ الشاعر لم يرد أنَّ كلَّ رفدٍ هرقه ذلك اليوم.

والذي ظهر لي أنَّ استشهاد ابن مالك صحيح، من حيث كون (رفد) نكرة عامة؛ لأنَّ (رُبَّ) هنا للتكثير، وكيف تكون للتقليل والمقام مقام فخر.

وهذا المعترِض قد يكون له تابع يتبعُه في اعتراضه، مثل اعتراض ابن عصفور وأبي حيّان على مجيء (كأنَّ) للتحقيق في قول الشاعر:

فَأَصْـــبَحَ بَطْـــنُ مَكَّـــةَ مُقْشَـــعِرًّا كَـــأَنَّ الْأَرْضَ لَـــيْسَ بِهَـــا هِشَـــامُ[2]

لاحتمال أنْ تكون (كأنَّ) فيه للتشبيه، وذلك أنَّ هشامًا وإنْ كان قد مات فجسده في الأرض، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك ألا يتغير، فلمّا تغيّر بطن مكة واقشعرَّ صارت الأرض كأنَّ هشامًا ليس فيها.

وكذا اعتراض كلٍّ من ابن الشجريّ والبغداديّ على استشهاد الفارسيّ بقول زيد الفوارس:

عَـــوْذٌ وَبُهْثَـــةُ حَاشِـــدُونَ، عَلَـــيهُمُ حَلَـــقُ الْحَدِيـــدِ مُضَـــاعَفًا يَتَلَهَّـــبُ[3]

لما جعل (مضاعفًا) حالًا من (الحديد)، أي مجيء الحال من المضاف إليه، فقال ابن الشجريّ: إنَّ جعل (مضاعفًا) حالًا من (حلق) أحسن وأشبه، وقال البغداديّ: إنَّ جعل (مضاعفًا) حالًا من (الحديد) لا معنى له.

■ **الاعتراض على الاعتراض:**

إنَّ هذا البحث يرتكز على ثلاثة أركان: المعترَض عليه، والمعترِض، والشيء المعترَض عليه، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل إنَّ هناك ركنًا أساسيًّا رابعًا، وهو المعترِض على المعترِض، وما ذلك إلا إثبات أنَّ قصد الشاعر لا يُوصَل إليه بسهولة في بعض الأبيات، فهناك معترضان إجمالا:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الرابعة والعشرين في مبحث الأسماء.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الثانية في مبحث الحروف.

(٣) سبق تخريجه في المسألة الحادية والعشرين في مبحث الأسماء.

١- المعترِض الأول الذي اعترض على المستشهِد وأبطل الشاهد لمخالفته قصد الشاعر.

٢- المعترِض الثاني الذي اعترض على المعترِض، وهذا على ثلاثة أقسام:

أ- أنْ يكون معترِضًا على اعتراض المعترِض مؤيِّدًا المستشهِدَ، وهو الأكثر، ومنه استشهاد ابن مالك بقول الشاعر:

أَخَــاكَ الَّــذِي إِنْ تَدْعُــهُ لِمُلِمَّــةٍ يُجِبْــكَ بِمَــا تَبْغِــي، وَيَكْفِــكَ مَــنْ يَبْغِــي
وَإِنْ تَجْفُــهُ يَومًــا فَلَــيْسَ مُكَافِئًــا فَيُطْمِــعَ ذَا التَّزْوِيــرِ وَالوَشْــيِ أَنْ يُصْــغِي[1]

على مجيء (أخ) على لغة القصر.

واعترض أبو حيّان على استشهاده؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون (أخاك) منصوبًا على أنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: الزم، أي: الزم أخاك، فانتقل المعنى من معنى الخبريّة إلى معنى النصيحة.

واعترض ناظر الجيش على اعتراض أبي حيّان؛ لأنَّ المعنى على الإخبار عن (أخاك) بذلك، فهو مبتدأ لا مفعول، أي: أخوك من كان بهذه المثابة لا غيره.

وكذا استشهاد ابن مالك بقول الشاعر: **إنَّ حيثُ استقرَّ من أنت راعيه**... على تصرف (حيث) وقد جاءت في البيت اسمًا لـ(إنَّ).

واعترض أبو حيّان على استشهاده وضعَّفه؛ لأنَّ المعنى: إنَّ حمًى فيه عِزّة وأمانٌ حيثُ استقرَّ مَنْ أنتَ راعيه.

واعترض ناظر الجيش على اعتراض أبي حيّان؛ لأنَّ هذا التقدير ينافي مراد الشاعر؛ لأنَّ مقصوده أنْ يحكم على مكان مَن يرعاه الممدوح بأنَّه حمى فيه عزة وأمان، لا أنْ يحكم على حمًى المذكور بأنَّه كائن حيثُ استقرَّ مَن يرعاه الممدوح.

وكذا استشهاد ابن مالك بقول الشاعر:

لَا يَنِــي الْحِــبُّ شِــيْمَةَ الْحَــبِّ مَــا دَا مَ، فَــــلَا تَحْسَـــبَنَّهُ ذَا ارْعِـــوَاءِ[2]

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الثالثة في مبحث الأسماء.

(٢) سبق تخريجه في المسألة السادسة في مبحث الأفعال.

لما جعل الفعل (يني) بمعنى (يزال) فعملت عمل (ما زال) رفعت اسمًا ونصبت خبرًا.

واعترض أبو حيّان؛ لأنَّ (شيمة الحَبِّ) لا ينعقد منه مع المرفوع بـ(يني) الذي هو (الخِبّ) مبتدأ وخبر، لو قلت: الخِبُّ شيمةُ الحَبِّ لم يكن كلامًا.

واعترض ناظر الجيش على اعتراض أبي حيّان؛ لأنَّه جعلها فعلًا تامًّا، ففسَّرها بـ(لا يفتر)، ومعنى البيت ينبو عن تخريجه، فالظاهر ما قاله ابن مالك.

وكذا استشهاد سيبويه بقول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ[1]

وذلك لما سأل سيبويه الخليلَ عن سبب كسر همزة (إنْ)، فقال: لأنَّه قبيح أنْ تفصل بين (أنْ) والفعل، كما قبُح أنْ تفصِل بين (كي) والفعل...

واعترض المبرد عليهما؛ لأنَّ قصة البيت ماضية، والشرط يجيء لما لم يقع، إنَّما تكون (أنْ) بفتح الهمزة وتكون مخففة من الثقيلة.

واعترض ابن ولاد على اعتراض المبرد؛ لأنَّ مجيء الشرط لما مضى وارد في الشعر والنثر، فلا يحصل فساد المعنى، وتبقى صحة القصة وإنْ كانت شرطيّة... إلى غير ذلك مما يشبه هذه المواضع، وأكثر ما تكون بين ابن مالك وأبي حيّان وناظر الجيش، وفي دفاع ابن ولاد عن سيبويه ضد المبرد.

وكذا استشهاد سيبويه بقول النمر بن تولب:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[2]

على أنَّ أصل (إنْ) (إمّا)، ولكن للضرورة الشعريّة تغيَّر تركيبها وطُرحت منها (ما)، والتقدير: وإمّا من خريفٍ فلن يَعْدَما.

واعترض المبرد على سيبويه؛ لأنَّه يرى أنَّ (إنْ) هنا على معنى الجزاء، أي: وإنْ سقته من خريف فلن يعدم الري.

واعترض ابن ولاد على اعتراض المبرد، فقال: إنَّ سيبويه قال بالجزاء وجوَّزه إثر قوله: إنَّ التقدير:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السابعة عشرة في مبحث الحروف.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الخامسة عشرة في مبحث الحروف.

وإمّا من خريف...، فقد قال: وإنْ أراد (إنْ) الجزاء فهو جائز؛ لأنَّه يُضمر فيها الفعل، إلا أنَّه أخَّره؛ لأنَّه لم يكن الوجه عنده، ولا مراد الشاعر عليه.

وكذا استشهاد بعض الكوفيِّين ومنهم الكسائيّ بقول الشاعر:

يَــا أَيُّهَــا الْمَــائِحُ دَلْــوِيْ دُونَكَــا إِنِّــي رَأَيْــتُ النَّــاسَ يَحْمَــدُونَكَا(١)

على أنَّ (دلوي) مفعول مقدَّم لاسم الفعل (دونكا)، ومنع ذلك البصريُّون، وجعلوا (دلوي) مبتدأ، و(دونكا) ظرفًا، خبر عن المبتدأ، ولا يكون اسم فعل، والمعنى: الدلو دونك.

واعترض الشيخ خالد الأزهريّ على خبريّة (دونكا)؛ لأنَّ المعنى ليس الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه.

واعترض الدَّنُوشَريّ على اعتراض الأزهريّ؛ لأنَّه يمكن أنْ يكون خبرًا محضًا قُصد به التنبيه على أنَّ الدلو أمامه ويكون الدالُّ على الأمر بأخذ الدلو مقدّرًا، والتقدير: فتناوله.

فالدَّنُوشريّ موافق للبصريِّين في الأصل، في أنَّ الدلو مبتدأ وليس مفعولًا مقدمًا، ولا مفعولًا لفعل مقدر، ولكنَّه أضاف تفسيرًا، وهو قوله: ويكون الدالُّ على الأمر بأخذ الدلو مقدّرًا، والتقدير: فتناوله. أو فخذه واملأه لي.

ب- أنْ يكونَ معترِضًا على اعتراض المعترِض؛ لأنَّ كلا المعنيين يؤوْلان إلى شيء واحد، ومنه استشهاد سيبويه بقول حسّان بن ثابت:

ظَنَنْــتُمْ بِــأَنْ يَخْفَــى الَّــذِي قَــدْ صَــنَعْتُمُ وَفِيْنَــا نَبِــيٌّ عِنْــدَهُ الْــوَحْيُ وَاضِــعُهْ(٢)

واعترض المبرد عليه لأنَّ المعنى: وفينا نبيٌّ الوحيُ واضعٌ عنده ما صنعتم، أي: لا يخفى صنيعكم؛ لأنَّ الوحيَ قد خبَّر به النبي ﷺ.

واعترض ابن ولاد على اعتراض المبرد؛ لأنَّ هذا الشاهد ليس مقصورًا على معنى واحد، والتأويل الذي ذهب إليه سيبويه يؤول في المعنى إلى ما تأوله المبرد إلا أنَّ قول محمد أبين وأوضح.

- وقد يأتي معترِض ثالث يعترض على المعترِض الثاني، فيكون اعتراض بعده اعتراض وينتهي باعتراض، مثل اعتراض ابن عصفور على المبرد لما اعترض على سيبويه باستشهاده بقول الشمّاخ:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الثامنة والثلاثين في مبحث الأسماء.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الثالثة والثلاثين في مبحث الأسماء.

أَقَامَــتْ عَلَــى رَبْعَيْهِمَــا جَارَتَــا صَــفَا كُمَيْتَــا الأَعَــالِيْ جَوْنَتَــا مُصْــطَلَاهُمَا[1]

على إضافة الصفة المشبهة (جونتا) إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها وهو (جارتا).

واعترض المبرد على ذلك؛ لاحتمال أنْ يكون الضمير في (مصطلاهما) عائدًا على (الأعالي)، فأعاد الضمير على (الأعالي) على صيغة التثنية.

واعترض ابن عصفور على اعتراض المبرد؛ لأنَّ المعنى سيكون: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنَّما هو للجارتين لا للأعالي.

ومثل استشهاد سيبويه بقول الشاعر:

قَــدْ أَتْــرُكُ الْقِــرْنَ مُصْــفَرًّا أَنَامِلُــهُ كَــأَنَّ أَثْوَابَــهُ مُجَّــتْ بِفِرْصَــادِ[2]

على أنَّ (قد) بمعنى (رُبَّما)، قال: كأنَّه قال: رُبَّما.

واختلفوا في عبارة سيبويه: (كأنَّه قال: رُبَّما)، فذهب ابن مالك إلى أنَّ (قد) في البيت للتقليل مع المضارع.

واعترض أبو حيّان؛ لأنَّ الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة، وإنَّما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فهي للتكثير هنا.

واعترض عليه أحد الفضلاء المجتهدين في النحو أنَّه منتصِر لابن مالك؛ لأنَّ فخْر الإنسان بما يقع منه كثيرًا إنَّما يكون فيما يقع قليلًا وكثيرًا فيفخر بالكثير منه، ولأنَّ القِرنين غالب أمرهما التعارض، ثم قضى بأنَّه قد يغلبه، فيُحمل ذلك على القلة؛ صونًا للكلام عن التدافع، وقلنا: إنَّ المراد أنَّه بتركه كذلك لا يُخرجه عن كونه قِرنًا، وذلك هو الترك النادر؛ لئلا يدفع آخرُ الكلام أولَه.

واعترض الدماميني عليه، وقال: هذا خَلْفٌ، إنَّما يكون كذلك إذا كان القِرن واحدًا، وهو ممنوع، بل الظاهر أنَّ المراد به الجنس، فإذا افترضنا أنَّه غلب جميع أقرانه، وهم مئة مثلًا، كلّ واحد مرة، حصلت كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدُّد الحال.

ففي هذا الاستشهاد ثلاثة معترضين، أمّا المعترِض الأول فهو أبو حيّان، وردَّه المعترِض الثاني وهو أحد المجتهدين مؤيِّدًا ابن مالك، وردَّه المعترِض الثالث وهو الدماميني مؤيِّدًا أبا حيّان.

ومثل ذلك: لما اجتمع الكسائيُّ والأصمعيُّ بحضرة الرشيد، فأنشد الكسائيُّ بيت أُفنون التغلبيّ:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الثلاثين في مبحث الأسماء.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الأولى في مبحث الحروف.

أَمْ كَيْـفَ يَنْفَـعُ مَـا تُعْطِـي الْعَلُـوقُ بِـهِ رِئْمَــان أَنْــفٍ إِذَا مَــا ضُــنَّ بِــاللَّبَنِ[1]

فنصب الأصمعيّ (رئمان)، فقال له الكسائيُّ: اسكت ما أنت وهذا، بل يجوز فيها الرفع والنصب والخفض، فوجه الرفع على أنْ تكون بدلًا من (ما) الموصولة؛ لأنَّ (ما) في موضع رفع بـ(ينفع)، فيصير التقدير: أم كيف ينفعُ رئمانُ أنف.

واعترض ابن الشجريّ على وجه الرفع، قال: إنَّ (ما) بمعنى (الذي) واقعة على البَوِّ[2]، وانتصاب الرئمان هو الوجه الذي يصحُّ به المعنى والإعراب؛ لأنَّ رئمان العَلوق للبَوِّ بأنفها هو عطيتها، ليس لها عطيّة غيره، فإذا أنت رفعته لم يبق لها عطيّة في البيت لفظًا ولا تقديرًا.

واعترض الدماميني على اعتراض ابن الشجريّ لـمّا أنكر الرفع بأنَّه قد يُلتزم ولا محذور فيه؛ لأنَّ الفعل المتعدي قد يكون الغرض إثباته لفاعله أو نفيَه عنه فقط، فيُنزَّل منزلة اللازم، ولا يُقدَّر له مفعول، تقول: فلان يُعطي، أي: يفعل الإعطاء، فلا تذكر للفعل مفعولًا ولا تقدِّره؛ لأنَّ ذلك يُخلُّ بالغرض، واعتبار هذا المعنى في البيت ممكن.

واعترض ابن الحنبليّ على اعتراض الدماميني؛ لأنَّ اعتبار هذا المعنى ممكن في نفسه، وأمّا في البيت فلا؛ لأنَّه مخلٌّ بالغرض؛ إذ الغرض إثبات عطيّة لها لا وصفها بالإعطاء فقط.

فهذا الأخير فيه ثلاثة معترضين، والثالث مؤيِّد للأول.

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الحادية عشرة في مبحث الأفعال.

(٢) يعني جلد الحُوار يُحشى ثُمامًا أو حشيشًا فيقدَّم للناقة لترأمه. انظر: خزانة الأدب ١٤٦/١١.

المبحث الثاني:
أسباب وقوع النحْويّ في الخطأ بالمعنى

لقد نشأ هذا الاعتراض عن سوء فَهْم لقصد الشاعر، وما كان سبب اعتراض النحْويّ إلا لسوء الفهم الذي رآه من الطرف الآخر، وقد يقع المعترِض في الخطأ، فكلمة (النحْويّ) الواردة في عنوان هذا المبحث يُراد بها المستشهِد والمعترِض، ويمكن جعل ذلك على جهتين:

الجهة الأولى: بسبب النحْويّ، ومنه:

أولا: بتْر النحْويّ للبيت الشعريّ، فلا يعقد العلاقة بين الأبيات، فيبدأ بالنظر إلى البيت وإطلاق الأحكام النحْويّة بناءً على فَهْمه المُجانب للصواب، ففي هذا المقام يتبادر إلى ذهني آية: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾ [الشعراء]، فإنَّ منهم من سمِع هذه الآية وأخذ يُردد حكمًا من نفسه بأنَّ الله ذمَّ الشعر والشعراء مطلقًا، وليس هذا معنى أراده الله، وما حكموا بهذا الحكم إلا لأنَّهم بتروا الدليل عما بعده، وهو الاستثناء الذي ذكره الله عزَّ وجلَّ بعد ذلك: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧]، وهذا كثير نسمعه إلى يومنا الحاضر في الشعر والنثر، وما أردت بهذا الاستشهاد إلا بيان معنى البتر دون أن يكون فيه حكم نحْويّ بُني على خطأ في المعنى، ولهذا البتر ثلاثة أنواع:

الأول: ترْك الالتفات إلى ما سبق البيت الشعريّ، وقد كان عدد الشواهد فيه أربعة، مثل مسألة تقديم حرف الاستثناء (خلا) في أول الكلام، لمّا استشهد الزجاج بقول أبي زبيد الطائيّ:

خَـــلا أنَّ العِتـــاقَ مِـــنَ المَطَايَـــا حَسَسْـــنَ بِـــهِ، فَهُـــنَّ إِلَيْـــهِ شُـــوْسُ[1]

على أنَّ حرف الاستثناء قد تصدَّر، وردَّه أبو حيّان، بأنَّ هذا غلط بيِّن؛ لأنَّ الاستثناء لم يتقدم أول الكلام، فما قبل هذا البيت يدلُّ على أنَّ حرف الاستثناء في مكانه وليس ثَمَّ تقديم، فقد قال قبلُ:

إِلَـــى أَنْ عَرَّسُـــوا وَأَغَـــبَّ عَـــنْهُمْ قَرِيْبًـــا، مَـــا يُحَـــسُّ لَـــهُ حَسِـــيْسُ

(١) سبق تخريجه في المسألة الثامنة عشرة في مبحث الأسماء.

فالمعنى: ما يحس له حسيس خلا أنَّ العتاق من المطايا أحَسْنَ به؟

وكذا مسألة الإتيان بالفاعل بعد المصدر المنون، لما استشهد البصريُّون على ذلك بقول الفرزدق:

حَــرْبٌ تَــرَدَّدُ بَيْــنَهُمْ بِتَشَــاجُرٍ –قَــدْ كَفَّــرَتْ آبَاؤُهَــا– أَبْنَاؤُهَــا[1]

فجعلوا (أبناؤُها) فاعلًا بالمصدر المنون (تشاجر)، وعارضهم أبو حيّان، فجعل (آباؤها أبناؤها) مبتدأ وخبر، أي: آباؤُها في ضعفِ الحلومِ مثلُ أبنائِها، وما قال هذا إلا لعلمه أنَّ ثَمَّ دليلًا يعضد تخريجه، وهو النظر لما قبل هذا البيت، فلمّا نظر إلى البيت السابق أيقن أنَّ المعنى يطلب الابتداء والخبر، وهو دلالة السابق على اللاحق، وهو قوله:

هَيْهَــاتَ قَــدْ سَــفِهَتْ أُمَيَّــةُ رَأْيَهَــا فَاسْــتَجْهَلَتْ، حُلَمَاؤُهَــا سُــفَاؤُهَا

لأنَّ التقدير: حلماؤُها مثلُ سفهائِها، فكذلك (آباؤها أبناؤها).

وكذا في مسألة زيادة (كان) مع إسنادها إلى الضمير، لما جعل سيبويه (كانوا) زائدة هي واسمها، في قول الفرزدق:

فَكَيْــفَ إِذا رَأَيْــتَ دِيَــارَ قَــوْمٍ وَجِيْــرَانٍ لَنَــا كَــانُوا كِــرَامِ[2]

واعترض أبو حيّان على تفسير النحْويّين لمصطلح الزيادة عند سيبويه، بأنَّ سيبويه لم يرد بالزيادة أنَّ وجود الشيء كعدمه، بل هي زائدة أفادت تأكيد ما فُهِم من المضي قبل دخولها، بدليل قول الشاعر قبل هذا البيت:

هَــلَ أَنْــتُمُ عَــائِجُونَ بِنَــا لَعَنَّــا نَــرَى العَرَصَــاتِ أَو أَثَــرَ الخِيَــامِ

فهو يصفُ حالة الأحبّاء التي مضت وانقضت.

وكذا في مسألة توهم الجزاء في طرح (ما) من (إمّا)، لما استشهد سيبويه بقول النمر بن تولب:

سَــقَتْهُ الرَّوَاعِــدُ مِــنْ صَــيِّفٍ وَإِنْ مِــنْ خَرِيــفٍ فَلَــنْ يَعْــدَمَا

على أنَّ أصلها (إمّا) ولكن للضرورة الشعريّة تغيَّر تركيبها وطُرحت منها (ما)، إذ إنَّ أصل (إمّا) (إنْ ما)، والتقدير عند سيبويه: وإمّا من خريفٍ فلن يَعْدَما.

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السابعة والعشرين في مبحث الأسماء.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الثانية في مبحث الأفعال.

واعترض عليه المبرد؛ لأنَّ (إنْ) الجزاء، والمراد: وإنْ سقته من خريف فلن يعدَم الريّ.

وردَّه ابن ولّاد لأنَّه ليس على مراد الشاعر، وإنَّما يريد: وإمّا من خريف، على إرادة أنَّ الشاعر ذكر وَعِلًا يَرِدُ هذا الماء متى شاء، فقد قال قبلُ:

إِذَا شَـــاءَ طَـــالَعَ مَسْـــجُورَةً تَـــرَى حَولَهَـــا النَّبْـــعَ وَالسَّاسَـــمَا[1]

فقال: مسجورة، أي: مملوءة من صيِّف أو خريف فلن يعدم الوعل ريًّا على كلِّ حال، فأُعلم أنَّ ذلك ثابت له، وليس للجزاء معنى يليق بمراد الشاعر.

الثاني: ترْك الالتفات إلى ما بعد البيت الشعريّ، وهو شاهد واحد فقط، وهي مسألة شرط التنازع اتِّحاد المقتضى، نحو قول الشاعر:

فَلَـــوْ أَنَّ مَـــا أَسْـــعَى لِأَدْنَـــى مَعِيْشَـــةٍ كَفَـانِيْ وَلَـمْ أَطْلُـبْ قَلِيْـلٌ مِـنَ الْمَـالِ[2]

لما جعل الكوفيُّون الفعل (كفاني) عاملًا في (قليل)؛ لأنَّ قاعدتهم إعمال الأول لسبقه، لذلك لم يُعمِل الشاعر الثاني؛ لأنَّ الشاعر كان بوسعه أنَّ يُعمل الثاني إذ لا محذور وأخفى الفاعل ونصب (قليلًا)، لكنَّه رفع على إعمال الأول، فردَّ البصريُّون بأنَّه أعمله اضطرارًا مراعاة المعنى، وكان يجب أنْ يُنظر إلى ما قاله الشاعر بعدُ، فبمجرد النظر إلى البيت اللاحق نجد أنَّ عمل الأول واجب لا اختياري، لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضًا، فلو قال: كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلًا من المال، لكان متناقضًا؛ لأنَّه يُخبر تارة بأنَّ سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يُخبر بأنَّه يطلب القليل، وذلك متناقض، فقد قال بعدُ:

وَلَكِنَّمَـــا أَسْـــعَى لِمَجْـــدٍ مُؤَثَّـــلٍ وَقَـدْ يُـدْرِكُ الْمَجْـدَ الْمُؤَثَّـلَ أَمْثَـالِي

فلمّا نظر إلى ما بعده عرف قصد الشاعر.

والبتر عندما يكون بترك بيت سابق أو لاحق ليس شرطًا أنْ يكون سابقه أو لاحقه مباشرة، بل قد تكون هناك أمارات في بيت سابق أو لاحق وبينه وبين البيت المستشهد به بيتان أو أكثر، فالملاصقة ليست شرطًا، فهذا ابن قتيبة، استشهد بقول الفرزدق:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السابعة عشرة في مبحث الحروف.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الثانية عشرة في مبحث الأفعال.

مَنَازِيـلُ عَـنْ ظَهْـرِ الْقَلِيـلِ كَثِيرُنَـا إِذَا مَـا دَعَـا فِـي الْمَجْلِـسِ الْمُتَـرَدَّفُ[1]

ونقل لتفسير البيت قولين:

■ قال الأصمعيّ: إنَّه يريد أنَّ لنا نزلًا وإنْ كان قليلًا فهو خير من كثير غيرنا.

■ قال أبو عبيدة: إنَّه يريد أنَّنا نحن وإنْ كنا كثيرًا لنا عزّ ومنعة، فنزل لذي القلة عن حقه ولا تمنعنا كثرتنا من إنصافه، ثمَّ رجَّح ابن قتيبة تأويل أبي عُبيدة، وقد استدلَّ ابن قتيبة على صحة هذا التأويل بقول الفرزدق بعدُ:

وَلَا عِـــزَّ إِلَّا عِزُّنَـــا قَـــاهِرٌ لَـــهُ وَيَسْـأَلُنَا النَّصْـفَ الـذَّلِيلُ فَيُنْصَـفُ[2]

وهذا البيت بعد بيت: منازيل عن ظهر القليل... بأربعة عشر بيتًا.

فالاستدلال على صحة المعنى من خلال القصيدة كلها، ولا تُحصر بالمباشرة، وهناك شواهد كثيرة في الفصل الأول كان المعنى يُفسَّر بمعزل عن سياقها، إذا كان البيت مفردًا، أو له سابق ولاحق لكنَّه مستقلّ، ليس ثَمَّ دلالة تدلُّ على صحة المعنى، إنَّما يُعرف ذلك بارتفاع المعنى أو قربه، وهذا أكثر شواهد البحث، والبتر جاء في شواهد محددة، وهذا ابن السيد البطليوسيّ قد اهتمَّ بمعنى البيت والسياق الذي جاء فيه، وأنَّ الشارح لا بدَّ أنْ يعرف الأبيات كلها ومناسبتها، ولزامًا على من يقرأ أي بيت شعريّ أنْ يُعيد البيت إلى موضعه داخل القصيدة، وأيضًا فإنَّ وضع البيت في موضعه يزيل احتماليّة المعنى، فإنَّ كثيرًا ممن شرح وقع في فساد المعنى؛ لأنَّهم نظروا للبيت مفردًا رغم أنَّ له سابقًا ولاحقًا، «فالبيت إذا انفرد كثُرت تأويلاته»[3]، فكذلك النحْويّ؛ كي لا يكون حكمه فاسدًا بناء على فهمه المجانب للصواب، فالاهتمام بالسياق الشعريّ عنصر أساسيّ للوصول إلى القصد.

وينبني على ذلك ضرورة العناية بنظام القصيدة، فقد نجد أبياتًا في ديوان شاعر غير مرتبة ترتيبًا يُعطينا الصورة الكاملة للبناء الكليّ لمعنى القصيدة، فنجد بيتًا ذُكر قبلُ وكان الصواب أنْ يكون بعدُ،

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٣٩٠، وهو في المعاني الكبير ٩٥٦/٢. المنازيل: المنزل الكثير النزول. المتردف: المترادف الكثير. انظر: هامش الديوان ٣٩١.

(٢) ديوانه ٣٩٢.

(٣) الاقتضاب ٥/٣.

فالعناية بنظام القصيدة يوصلنا إلى مراد الشاعر، وإنْ كان المعنى صحيحًا إلا أنَّ هذا المعنى لم يقصده الشاعر، والهدف هو الوصول إلى القصد لا إلى أيِّ معنى سليم.

وهذا الاهتمام بنظام القصيدة موجود عند القدماء، ومثال ذلك الإشكاليّة التي حصلت في أبيات للنابغة الذبيانيّ، عندما قال:

فَـإنْ كُنْـتَ لاذو الضِّـغْنِ عَنِّـي مُـنَكِّلًا وَلا حَلِفِـي علـى البَـرَاءَةِ نـافعُ[1]

حَلَفْـتُ فَلَـمْ أَتْـرُكْ لِنَفْسِـك رِيبَـةً وَهَـلْ يَـأْثَمَنْ ذُو أُمَّـةٍ وهـو طـائِعُ[2]

«قالوا كيف يقول: ولا حلفي على البراءة نافع، ثم يقول: حلفت فلم أترك لنفسك ريبة؟ قال بعضهم (لا) في قوله: ولا حلفي: حشو والمعنى: إن كنت لا تكذب الساعي بي إليك ولا تنكله ويميني على البراءة تنفعني فإني أحلف وهل يأثم ذو أمة أي ذو دين واستقامة وهو طائع لم يجبر»[3].

وقال ابن قتيبة بقول لبيد:

فَرَمَيْـتُ الْقَـومَ رِشْـقًا صَـائِبًا لَـيْسَ بِالْعُصْـلِ وَلَا بِالْمُفْتَعَـلْ[4]

إنَّ لبيدًا شبَّه الكلام بالسهام، ثم قال بعدُ: وقبل هذا البيت:

إِذَا دَعَتْنِـي عَـامِرٌ أَنْصُـرُهَا فَـالْتَقَى الْأَلْسُـنُ كَالنَّبْـلِ الـدُّوَلْ[5]

وكأنَّه لمّا رأى أنَّ تشبيهه ليس نصًّا صريحًا في البيت أتى بالبيت السابق له لبيان المعنى وترابط القصيدة ببعض.

الثالث: ترْك الالتفات إلى جزء البيت، مثل مسألة إفراد (كِلا وكِلتا)، حيث استشهد الكوفيُّون بأنَّه ورد بيت ذُكر فيه إفراد (كلتا)، وهو قول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٥٦. وهذا البيت ذُكر بعدُ.

(٢) ديوانه ٥٥. وهذا البيت ذُكر قبلُ. وما نقله ابن قتيبة غير ما جاء في نظام الديوان.

(٣) المعاني الكبير ٨٤٣/٢-٨٤٤.

(٤) البيت من الرمل، ديوانه ٩٦، وهو في المعاني الكبير ٨١٨/٢. رشقًا: سهام كثيرة. العُصل: معوجّة. انظر: هامش الديوان ٩٦.

(٥) ديوانه ٩٦.

فِـي كِلْـتَ رِجْلَيْهَـا سُـلَامَى وَاحِـدَهْ كِلْتَاهُمَـــا قَـــدْ قُرِنَـــتْ بِزَائِـــدَهْ

فلمّا اعترض عليهم ابن عصفور بفساد المعنى قال: إنَّهم لو نظروا إلى العجز ما قالوا إنَّ (كلت) مفرد (كلتا)؛ لأنَّ قصد الشاعر كلتا الرجلين، أي: رجلي النعامة، ولم يكن مراد الشاعر إحدى رجليها بدليل العجز، فلمّا بتروا الدليل وقعوا بفساد المعنى.

وكذا لما استدلَّ الكوفيون على مجيء (الباء) بمعنى (على) بقول عمرو بن قميئة:

بِـوُدِّكَ مَـا قَـوْمِيْ عَلَـى أَنْ تَـرَكْتِهِمْ سُـلَيْمَى إِذَا هَبَّـتْ شَـمَالٌ وَرِيْحُهَـا[1]

جعلوا (ما) في البيت زائدة، والمعنى: على وُدِّكِ قومي على أنْ تركْتِهم، وظاهر تقديرهم أنَّ الوُد في البيت بمعنى المودة، وعليها رواية البيت في الديوان بضمِّ الواو. وقد قال ابن قتيبة بهذا القول بتأويل الباء بـ(على) وزيادة (ما).

ونقل أبو حيّان عن بعض أصحابه أنَّهم اعترضوا على هذا التخريج، بقولهم: أمّا بوُدِّكِ ما قومي، فليست (ما) فيه زائدة كما ذهبوا إليه؛ ألا ترى أنَّه لو أراد: على ودِّكِ قومي سُليمى على أنْ تركتِهم لم يكن لقوله: إذا هبَّت شمالٌ وريحُها، وجه، وإنَّما الود والوَدُّ هنا الصنم، و(ما) استفهاميّة، والتقدير: أسألُكِ بودكِ – أي: بصنمك – ما قومي؟ أيْ: أيُّ شيءٍ قومي إذا هبَّت شمالٌ وريحُها في وقت اشتداد الزمان، وعنى بريح الشمال النكباء.

وقد يترك النحْويّ جزءًا من العجز، فأحيانًا يكون البيت مستقلًّا ليس ثَمَّ رابط يربطه بما بعده أو بما قبله، لكنَّ النحْويّ لم يلتفت إلى نهاية البيت ففيه تتمُّ الفائدة، كقول كعب الأنصاريّ:

تَـذَرُ الْجَمَـاجِمَ ضَـاحِيًا هَامَاتُهَـا بَلْـهَ الأَكُـفَّ كَأَنَّهَـا لَـمْ تُخْلَـقِ[2]

لمّا جعل ابن عصفور (بَلْهَ) بمعنى (دع)، قال ابن الضائع: إنَّ قوله هذا مناقض لقول الشاعر: كأنَّها لم تُخلق. فكأنَّه انشغل بـ(بلْهَ) عن نهاية البيت، فبتر البيت بترك نهايته.

ثانيا: البعد عن التفسير الصحيح لبعض المفردات، وذلك لما استشهد ابن مالك بقول الشاعر:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الثانية عشرة في مبحث الحروف.

(٢) سبق تخريجه في المسألة التاسعة عشرة في مبحث الأسماء.

لَا يَنِـي الْخِـبُّ شِـيْمَةَ الْخَـبِّ مَـا دَا مَ، فَـــلَا تَحْسَـــبَنَّهُ ذَا ارْعِـــوَاءِ

حينما ضمَّن (لا يني) معنى (ما زال)، فأعطاه حكمها عملًا ومعنى، فكان سبب اعتراض أبي حيّان أنَّ (شيمة) لا تكون مع (الخبّ) خبرًا، بل إنَّ (ونى) في البيت بالمعنى المتداول وهو الفتور، وهو برأيه أنَّ ابن مالك أبعد عن المراد باستعماله لفظة لا يراها في هذا المقام، ثم تبيَّن أنَّ أبا حيّان فسَّر البيت على غير ما أراد ابن مالك؛ لأنَّه بنى كلامه على أنَّ (الخبّ) الأولى في البيت بفتح الخاء ومعناها المُخادِع، وأنَّ الثانية بكسر الخاء ومعناها الخداع والخبث، فيكون المعنى: لا يفتر المُخادِع عن شيمةِ الخِداع، وعلى هذا التقدير لا ينعقد من مرفوع (يني)، ومن (شيمة الخب) كلام، لا يُقال: المُخادِع شيمة المُخادِع، وابن مالك بنى استدلاله على أنَّ (الخبَّ) الأولى بكسر الخاء والثانية بفتحها، فيكون المعنى: لا يزال الخداعُ والخبثُ شيمةَ المُخادِع، فيستقيم استدلاله.

رابعًا: تخصيص العام، والمراد تخصيص بعض الأقوال العامة وحصرها على جانب واحد، وصاحب القول لم يحصر ولم يُخصِّص، من ذلك قولان لسيبويه، فلقد اعتنى النحْويُّون بكتاب سيبويه وشرحه، إلا أنَّ منهم من حمَّل كلام سيبويه ما لا يحتمله، وهو اجتهادات منهم على غير ما يظهر، وذلك مثل أبي حيّان لـمّا اعترض على ابن مالك من جهة المعنى وقد انقلب الاعتراض عليه حسب ما تبيَّن من قصد الشاعر، وذلك في قول الأعشى:

رُبَّ رَفْـــدٍ هَرَقْتُـــهُ ذَلِـــكَ اليَـــو مَ وَأَسْـــرَى مِـــنْ مَعْشَـــرٍ أَقْتَـــالِ

لـمّا قال ابن مالك: إنَّ النكرة العامة جاءت بعد (ربَّ)، فلمّا اعترض أبو حيّان، قال: كلا، لا تكون (رفد) نكرة عامة؛ لأنَّ العموم ينافي التقليل؛ لأنَّ (رُبَّ) عند سيبويه للتقليل، والذي ظهر لي من كلام النحْويِّين أنَّ سيبويه لم يحصر دلالتها على التقليل، فطفق يُفسِّر معنى البيت وفقًا لمعنى التقليل الذي عزاه لسيبويه، فضيَّق القول وفسَّر معنى البيت على غير مراد الشاعر.

وكذا لـمّا حمل ابن مالك قول سيبويه في قول الشاعر:

قَـــدْ أَتْـــرُكُ الْقِـــرْنَ مُصْـــفَرًّا أَنَامِلُـــهُ كَـــأَنَّ أَثْوَابَـــهُ مُجَّـــتْ بِفِرْصَـــادِ

على أنَّ (قد) بمعنى (رُبَّما)، قال: كأنَّه قال: رُبَّما، قال: إنَّ سيبويه أراد التقليل. وكلام سيبويه كما

يظهر عام لم يخصص المعنى، وخصصه أبو حيّان نظرًا للمعنى وقال هي للتكثير تلاؤمًا مع المقام، كما سبق بيانه.

وكذا لمّا نقل أبو حيّان عن الزجاج وابن شقير أنَّهما اعترضا على المبرد لمّا جعل (كان) أصليّة واو الجماعة اسمها، و(لنا) خبرها في قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

فقالا: إنَّ المبرد لما جعلها خبرًا فإنَّ هذا يجعل اللام للملك ولم يُرد الشاعر أنَّ الجيران مِلكه وإنَّما يريد: وجيران لنا، فالمبرد لم يُصرِّح بمعنى اللام، وتأوله الزجاج وابن شقير بالملك، فجعلا كلام المبرد فاسدًا معنًى، ولتأويل المبرد وجه صحيح على معنى الاختصاص؛ لأنَّ الاختصاص هو شبه المِلك، ولا يحصل فيه مِلك حقيقيّ، بخلاف لام المِلك التي يكون فيها الطرف الثاني مالكًا للطرف الأول، فهما اللذان أوقعا المبرد في فساد المعنى(١).

خامسًا: تتبع روايات البيت وإقرارها دون الالتفات إلى المعنى، فبعض الروايات المنقولة تُفسد قصد الشاعر، خاصة تلك الروايات التي يتفرد بها نحْويّ دون غيره، ويُقرُّها، ويستشهد بها، وذلك مثل استشهاد ابن القواس بقول جُوَين الطائيّ:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا(٢)

قال إنَّ البيت أُنشد بنصب (إبقالها)، ومرة برفعها، وقال: إنَّ الرفع لا إشكال فيه، وقد ذكرتُ أنَّ الرفع يخلُّ بقصد الشاعر؛ لأنَّ الشاعر أراد المصدر التشبيهيّ، أي: ليس هناك مُزنة أمطرت مثل هذه السحابة، ولا أرض أخرجت بقلًا مثل هذه الأرض التي أصابها مطر من هذه السحابة، وهذا اعتراض البغداديّ، وقد صدق، فالرفع ينفي الإبقال.

الجهة الثانية: بسبب الشاعر، ومنه:

سلوك الشاعر الطريق الغامض، وهو أنْ يسلك الشاعر طريقًا يعكس عليه مقصده من قِبل النحْويّ، أو يُضعف عليه مقصده، وذلك مثل جعْل أبي حيّان (ضارع) نائب فاعل، و(يزيد) منادى في قول الشاعر:

---

(١) قلت عند دراسة المسألة الثانية في مبحث الأفعال: إني لم أجد اعتراض الزجاج على المبرد بل إنَّه نقل عن المبرد الزيادة، ولكني نقلتُه هنا بناء على نقل أبي حيّان عن الزجاج وابن شقير.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الثانية عشرة في مبحث الأسماء.

لِيُبْــكَ يَزِيــدُ ضَــارِعٌ لِخُصُــومَةٍ وَمُخْتَــبِطٌ مِمَّــا تُطِــيحُ الطَّــوَائِحُ

لمّا استشهد ابن مالك به على حذف فعل الفاعل جوازًا إذ لم يكن هناك لبس، والتقدير عند أبي حيّان: لِيُبْكَ ضارعٌ – يا يزيدُ – بفقدك، فإنَّه يصير كالمفقود الذي ينبغي أنْ يبكي إذ لا يجد مثلك، وهو هنا معترض على ابن مالك، وضعَّف ناظر الجيش توجيه أبي حيّان؛ لأنَّ فيه إذهابًا لبهجة المعنى، والسلوك في طريق المجاز والحقيقة ممكنة، فلمّا تابع الشاعر ذكر الاسمين متتاليين فإنَّه سلك طريقًا أبعد أبا حيّان عن مقصده.

فهذه الأسباب التي وجدتُها هي من جهتين، وليست تنطبق على كلّ شواهد البحث، بل هذه أسباب بارزة واضحة، وقد لا يكون هناك سبب إلا أنَّ المستشهِد أشغلته الصناعة النحْويّة عن المعنى، فشرع يرفع وينصب ويجر ويجزم معللًا ذلك، مهمِلًا مراد الشاعر، وكذلك المعترِض قد تكون أسبابه واضحة مثل ما بُيِّن، وقد لا يكون ثَمَّ سبب إلا أنَّه لم يصل إلى قصد الشاعر.

وهناك سببًا آخر يتعلَّق بالشاعر نفسه لربَّما يكون سببًا في وقوع النحْويّ في الخطأ، في أنَّه يبالغ في الوصف أو المدح؛ حتى يعكس عليه مقصده، فقد عُرف عن بعض الشعراء أنَّهم اتخذوا المبالغة طريقًا للوصول إلى ما تكنه صدورهم من حب أو تعظيم لشخص، فبالغوا في الوصف، وسلوكه طريق القلب في شعره كما سلك ذلك كثير من الشعراء، منهم رؤبة عندما قال:

وَبَلَــــــدٍ عامِيَــــــةٍ أَعْمــــــاؤُهُ كــــأنَّ لَــــوْنَ أرْضِــــهِ سَــــماؤُهُ[1]

والأصل: كأنَّ لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف[2]، فمسألة القلب قد تُوقع النحْويّ في الخطأ ويبني على ذلك حكمًا نحْويًّا.

وقد تكون من الأسباب: الرؤية الذاتيّة لقارئ البيت، بأنْ يُفسِّر معنى البيت وَفق ما يجول في نفسه، أو وَفق ما اعتاد من سماع للمعنى المألوف، منه ما نقله ابن هشام عن بعضهم[3] أنَّه قال في قول المتنبيّ:

وَعَـذَلْتُ أهْـلَ العِشْـقِ حتـى ذُقْتُـهُ فَعَجِبْـتُ كَيـف يَمُـوتُ مَـنْ لا يَعْشَـقُ[4]

---

(١) البيت من الرجز، ديوانه ٣، وهو في أمالي ابن الشجريّ ١٣٤/٢، ومغني اللبيب ٨٠٢/٢.

(٢) المصدر السابق ٨٠٢/٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) البيت من الكامل، ديوانه ٢٣، وهو في مغني اللبيب ٨٠٣/٢.

فقال: إنَّ في البيت قلبًا، والأصل: كيف لا يموت من يعشق.

فردَّ ابن هشام ذلك؛ لأنَّه ليس على مراد الشاعر، والمراد: أنَّ الشاعر صار يرى أنَّ لا سبب للموت سوى العشق[١].

وقد ذكر الدكتور محمد السبيهين أسبابًا أخرى، وهي:

■ تلفيق الدليل وتركيبه من كلامين مختلفين، فيدلُّ ما تركب منهما على ما لا يدلُّ عليه أحدهما منفردًا، مثل استشهاد ابن جني على استعمال (أو) في معنى الواو، بقول الشاعر:

وَكَـــانَ سَـــيَّانِ أَلَّا يَسْـــرَحُوا نَعَمًـــا أو يَسْـرَحُوهُ بِهـا، وَاغْبَـرَّتِ السُّـوْحُ[٢]

قال ابن جني: «وسواء وسيان لا يُستعمل إلا بالواو...أي فكان سيان ألا يسرحوا نعمًا، وأنْ يسرحوه بها، وهذا واضح»[٣].

قال الدكتور: «وعند تحقيق الدليل في مظانه نجده مركبًا من بيتين لا شاهد فيهما، وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء:

المـــائِحُ الأُدْمَ كَالـــمَرْوِ الصِّـــلابِ مـا حـارَدَ الخُـوْرُ وَاجْتُـثَّ الـمَجَالِيحُ[٤]

وَزَفَّتِ الشّوْلُ مِنْ بَـرْدِ العَشِـيِّ كَما زَفَّ النَّعـــامُ إلـــى حَفَّانِـــهِ الـــرّوْحُ[٥]

وَقَـــالَ ماشِـــيْهُمُ: سِـــيَّانِ سَـــيْرُكُمُ وَأنْ تُقِيْمُـــوا بِـــهِ واغْبَـــرَّتِ السُّـــوْحُ[٦]

وَكَـــانَ مِثْلَـــيْنِ أَلَّا يَسْـــرَحُوا نَعَمًـــا حَيـــثُ اسْـــتَرادَتْ مَوَاشِـــيْهِمْ وَتَسْـــتَرِيْحُ

على أنَّه لا ينبغي أنْ يُفهم من هذا عدم الاحتجاج برواية الخصائص؛ لأنَّ ابن جني ثقة لم يكن ليروي إلا عن فصيح يحتج بكلامه، والرواية إذا رويت عن الفصيح لا تبطل بثبوت رواية أخرى

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٨٠٣/٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان الهذليين ١٠٦/١-١٠٨. السُّوح: جماعة الساحة.

(٣) الخصائص ٣٤٩/١.

(٤) ديوان الهذليين ١٠٦. المحاردة: أنْ تمنع الناقة اللبن فلا تدرّ. الخُور: أرقها على البَرْدِ وأكثرها لبنا. المجاليح: التي تدِرّ على القرّ والشتاء.

(٥) ديوان الهذليين ١٠٦. زفَّت: جاءت زفيفًا عَجِلة مُبادرة. الشَول: جمع شائلة، وهي التي قد خفَّ لبنها وأتى على نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. حفّانة: صغار النعام.

(٦) ديوان الهذليين ١٠٧.

للشاهد، إلا أنَّ الذي دعا إلى سوق هذا المثال بيان أثر تلفيق النصوص في الاستشهاد بها»[1].

■ التمسك بأدنى شاهد للمسألة، وإنْ لم يكن مطابقًا لما جيء به شاهدًا له كل المطابقة، فقد تبعث ندرة الشواهد من اتخذ رأيًا على أنْ يتمسّك بأدنى شاهد ذي صلة به ولو من بعيد، ويترتب على هذا الاستدلال غير الدقيق أنْ يجد المدقق في الشاهد أمورًا تبطل الاحتجاج به أو تضعفه[2].

ومثال ذلك تمسُّك الكوفيِّين بشاهد على تقديم حرف الاستثناء، لما استشهدوا بقول العجاج:

وَبَلْـــدَةٍ لَـــيسَ بِهَـــا طُـــورِيٌّ وَلا خَـــلَا الجِـــنِّ بِهَـــا إنْسِـــيُّ[3]

فقالوا: إنَّ الأصل: ولا بها إنسي خلا الجن.

فاعترضهم الأنباريّ؛ لأنَّ الأصل ليس مثل ما قالوا، بل الأصل: ولا إنسيّ خلا الجن، فحذف (إنسيّ) فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره.

إنَّما قال الكوفيُّون بهذا؛ لأنَّهم يُجوِّزون تقديم حرف الاستثناء في قول أبي زبيد الطائيّ: **خلا أنَّ العتاق من المطايا**... وقد تبيَّن أنَّ هذا فيه فساد بالمعنى؛ لأنَّ هذا البيت تتمة للبيت السابق له.

---

(١) مسائل الخلاف النحْويّة في ضوء الاعتراض على الدليل النقليّ ٤٥٥-٤٥٦.

(٢) المصدر السابق ٤٥٧.

(٣) سبق تخريجه في المسألة الثامنة عشرة في مبحث الأسماء.

المبحث الثالث:
درجات الاعتراض على المعنى

توطئة

في هذا المبحث عرض لدرجات الاعتراض بالمعنى، وقد قسمتُها إلى أربع درجات بالنظر إلى الاعتراضات الواردة في الفصل الأول، وهذه الدرجات التي صدَّرتُ بها هذا المبحث بالنظر إلى ما رآه المعترِض بغض النظر عن ترجيحي، وما هذه الدرجات إلا لبيان ما وصل إليه المعترِضون، ثم بعد ذلك بيَّنتُ تفصيلًا ما وصلتُ إليه من ترجيح، وذلك بتقسيم هذه الدرجات إلى:

١- درجة منتقلة، وحُصرت بخمسة أمور:

- الانتقال من درجة الفساد إلى درجة الاحتماليّة.
- الانتقال من درجة الترجيح إلى درجة الفساد.
- الانتقال من درجة الترجيح إلى درجة الاحتماليّة.
- الانتقال من درجة الفساد إلى درجة الترجيح.
- الانتقال من درجة الاحتماليّة إلى درجة الترجيح.

٢- درجة ثابتة، وهي أنْ تبقى الدرجة على حالها كما ذكرها المعترِض من فساد أو محتمل المعنيين أو الترجيح وأقصد به أنْ يكون معنًى أحسن من معنى، أو لا يُقبل عقلًا.

لمّا كان الاعتراض مقيَّدًا بالمعنى، كان لزامًا أنْ تكون هناك درجات لهذا النوع من الاعتراضات، فقد حصرت منها أربع درجات، وهي على النحو الآتي:

الدرجة الأولى: أنْ يكون المعنى فاسدًا؛ لبعده عن قصد الشاعر، والمعنى الذي جعله المعترِضُ فاسدًا هو معنى مقبول يكون في مقاصد أخرى، ولكنَّه ليس قصد الشاعر، منها:

استشهاد ابن مالك بقول ذي الرمة:

وَمَيَّـــةُ أَحْسَـــنُ الثَّقَلَـــيْنِ جِيْـــدًا وَسَـــــالِفَةً وَأَحْسَـــــنُهُ قَـــــذَالَا[1]

وقول الشاعر:

شَـــــرَّ يَوْمَيْهَـــــا وَأَغْـــوَاهُ لَهَـــــا رَكِبَـــتْ عَنْـــزٌ بِحِـــدْجٍ جَمَـــلَا[2]

على عود الضمير المفرد الغائب إلى لفظ مثنى بعد أفعل التفضيل؛ لتأول الضمير الغائب بالمثنى، واعترض عليه أبو حيّان بأنَّه أفسد قصد الشاعر؛ فالشاعر لا يريد حقيقة المثنى، بل إنَّ اللفظ هنا مثنى لفظًا، جمع معنى، حيث أراد: أحسن الخلائق، وشرّ أيامها، فجعل هذا مراد الشاعر فأفسد استشهاد ابن مالك من جهة المعنى، والمعنى على كلام ابن مالك قد يكون: أنَّ هناك يومين، فيريد الشاعر: يوم السبي ويوم موتها، وهو قصْد قد يُريده شاعر آخر فالمعنى مقبول، لكنَّه ليس على مراد الشاعر كما فسّره أبو حيّان.

وكذا استشهاد الأخفش والجرجانيّ وابن مالك على تعاقب اسم الإشارة (ذلك) للحاضر بمعنى (هذا)، بقول خُفاف السُّلمي:

أَقُـــوْلُ لَـــهُ وَالـــرُّمْحُ يَـــأْطِرُ مَتْنَـــهُ تَأَمَّـــلْ خُفَافًـــا، إِنَّنِـــي أَنَـــا ذَلِكَـــا[3]

أي: أنا هذا، واعترضهم السُّهيليّ؛ لأنَّ الشاعر إنَّما أراد: ذلك الذي كنتَ تُحدَّث عنه وتسمع به هو أنا.

وكذا عندما استشهد الكوفيُّون والأخفش بقول الشاعر:

وَلَـــوْ وَلَـــدَتْ قُفَيْـــرَةُ جَـــرْوَ كلـــبٍ لَسُـــبَّ بِـــذلِكَ الجَـــرْوِ الكِلابَـــا[4]

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الخامسة في مبحث الأسماء.

(٢) مثل ما سبق.

(٣) سبق تخريجه في المسألة السادسة في مبحث الأسماء.

(٤) سبق تخريجه في المسألة الحادية عشرة في مبحث الأسماء.

وذلك لـمّا جعل ابن بابشاذ (الكلابا) منصوبة بالفعل (ولدت)، وليس مفعولًا به لـ(سُبَّ)، و(جرو كلب) منادى، فكان اعتراض ابن خروف عليه من جهة المعنى؛ لأنَّ الشاعر قصد ذم قفيرة بأنَّها لو ولدتْ جروا لسبت جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو لسوء خلقه، فحقيقة المعنى الذي وُضع له اللفظ: لو ولدت القفيرةُ جروَ كلبٍ لسُبَّ الكلابُ به.

وكذا لما ذكر ابن القواس أنَّ من روايات بيت جؤين الطائي:

فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا

رفْع (إبقالها)، وصرَّح أنَّ الرفع لا إشكال فيه، فكان اعتراض البغداديّ عليه أنَّ الرفع يُفسِد المعنى الذي قصده الشاعر، إذ إنَّ المعنى على المصدر التشبيهيّ، أي: ولا أرض أبقلت كإبقال هذه الأرض، والرفع يؤدي إلى نفي الإبقال، وهذا غير مراد.

ومنه استشهاد ابن مالك على دخول الباء على (عَمْر) في القسم بقول عبيد الله الرقيّات:

رُقَـــيَّ! بِعَمْـــرِكُمْ، لَا تَهْجُرِيْنَـــا وَمَنِّيْنَـــا الْمُنَـــى، ثُـــمَّ امْطُلِيْنَـــا[1]

والثاني هو قول عمر بن أبي ربيعة:

أَأَقَـــامَ أَمْـــسِ خَلِيْطُنَـــا أَمْ سَـــارَا سَـــائِلْ بِعَمْـــرِكَ أَيَّ ذَاكَ اخْتَـــارَا؟ [2]

فقال أبو حيّان: هذا ليس بقسم، بل هو من باب السؤال والطلب.

وكذا استشهاد الأخفش على زيادة (كاد) بقول حسان بن ثابت:

وَتَكَـــادُ تَكْسَـــلُ أَنْ تَجِـــيءَ فِرَاشَـــهَا فِـــي جِسْـــمِ خَرْعَبَـــةٍ وَحُسْـــنِ قَـــوَامِ[3]

فلمّا جعل (تكاد) في البيت زائدة وقع في فساد المعنى كما قال أبو حيّان؛ لأنَّها لو كانت زائدة حصل الكسل، وقصد الشاعر مقاربة الكسل، والمعنى الذي بُني من زيادة (تكاد) وهو حصول الكسل هو معنى مقبول يحصل في مقاصد أخرى.

وكذا استشهاد الكوفيِّين وابن قتيبة وابن مالك بقول عنترة:

بَطَـــلٍ كَـــأَنَّ ثِيَابَـــهُ فِـــي سَـــرْحَةٍ يُحْـــذَى نِعَـــالَ السِّـــبْتِ لَـــيْسَ بِتَـــوْأَمِ

لما جعلوا (في) بمعنى (على)، فكان سبب اعترض ابن يعيش وابن عصفور وأبي حيّان؛ لأنَّ

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الثالثة والعشرين في مبحث الأسماء.

(٢) مثل ما سبق.

(٣) سبق تخريجه في المسألة السابعة في مبحث الأفعال.

الشاعر يُشبِّه ضخامة جسمه بهذه الشجرة الضخمة الطويلة، فكأنَّ هذه السَّرحة أي الشجرة مكان تستقرُّ فيه.

وكذا استشهاد الكوفيِّين والأخفش والجرميّ على مجيء (أو) بمعنى الواو بقول جرير:

أَثَعْلَبَـــةَ الْفَـــوَارِسَ أَوْ رِيَاحًـــا عَـــدَلْتَ بِهِـــمْ طُهَيَّـــةَ والْخِشَـــابَا

واعترض السيرافيّ؛ لأنَّ المعنى على إحدى القبيلتين.

وبقول متمم بن نويرة:

فَلَـــو كَـــانَ الْبُكَـــاءُ يَـــرُدُّ شَـــيْئًا بَكَيْـــتُ عَلَـــى بُجَيْـــرٍ أَوْ عِفَـــاقِ

عَلَـــى المَـــرْأَيْنِ إِذْ هَلَكَـــا جَمِيْعًـــا لِشَـــأْنِهِمَا بِشَـــجْوٍ وَاشْـــتِيَاقِ

على مجيء (أو) بمعنى الواو، واعتراض السيرافيّ وأبي حيّان؛ لأنَّ المعنى على (أو)، أي: بكيتُ على بُجير في حال وعلى عِفاق في حال، وليس المعنى مع الواو.

وبقول قَطَريّ بن الفُجاءة:

حَتَّـى خَضَـبْتُ بِمَـا تَحَـدَّرَ مِـنْ دَمِـي أَكْنَـافَ سَـرْجِي، أَو عِنَـانَ لِجَـامِي[1]

على مجيء (أو) بمعنى الواو، واعتراض أبي حيّان على استشهاد ابن مالك؛ لأنَّه يرى أنَّ (أو) لإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت.

وقال عبد القاهر الجرجانيّ في قول أبي تمام:

لُعَـــابُ الأَفَـــاعِي الْقَـــاتِلَاتِ لُعَابُـــهُ وَأَرْيُ الْجَنَـــى اِشْـــتَارَتْهُ أَيْـــدٍ عَوَاسِـــلُ[2]

لو أُعرب (لُعاب الأفاعي) مبتدأ، و(لُعابه) خبر كما يوهمه الظاهر لفسد قصد أبي تمام، وأُبطلت الصورة التي يريدها؛ لأنَّ غرضه أنْ يُشبِّه مداد قلمه بلعاب الأفاعي على معنى أنَّه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس، وأنْ يُشبِّه مداده بأرْي الجنى على معنى أنَّه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها، فهذا المعنى يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ مؤخرًا، و(لعاب الأفاعي) خبرًا مقدَّمًا، ولا يجوز أنْ يُجعل بيت أبي تمام سبيل قولهم: عتابُك السيفُ؛ لأنَّ أبا تمام يُشبه شيئًا بشيء لجامع بينهما في وصف، وليس المعنى في

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الرابعة عشرة في مبحث الحروف.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ١٢٣/٣، وهو في دلائل الإعجاز ٢٨٠. أري: ما لزق من العسل في جوف الخليّة. الجنى: العسل. اشتارته: استخرجته. عواسل: جمع عاسلة، أي: مستخرجة العسل. انظر: خزانة الأدب ٤٤٧/١.

(عتابُك السيفُ) على تشبيه عتابه بالسيف، ولكن على أنْ يُجعل السيف بدلًا من العتاب؛ لأنَّه يصحُّ أنْ يقال: مداد قلمه قاتل كسمِّ الأفاعي، ولا يصحُّ أنْ يقال: عتابك كالسيف، اللهم إلا أنْ تخرج إلى باب آخر، وشيء ليس هو غرضهم بهذا الكلام، فيُريد أنَّه عاتب عتابًا خشنًا مظلمًا[1].

الدرجة الثانية: أنْ يكون معنى أبلغ من معنى، قال ابن جني: «إذا تجاذب معنيان عال ومنخفض كان الحكم للعالي منهما»[2]، ومن ذلك استشهاد الفارسيّ بقول زيد الفوارس:

عَـــوْذٌ وَبُهْثَـــةُ حَاشِـــدُونَ، عَلَـــيهُمُ حَلَـــقُ الْحَدِيـــدِ مُضَـــاعَفًا يَتَلَهَّـــبُ

على أنَّ (مضاعفًا) حال من المضاف إليه (الحديد)، فكانت تلك الدرجتين بين ابن الشجريّ والبغداديّ، فلمّا اعترض ابن الشجريّ، قال: إنَّها حال من (حلق) لا من (الحديد)؛ لأنَّ وصف (حلق) بـ(مضاعفًا) أشبه.

وكذا استشهاد ابن قتيبة وابن مالك بقول زيد الخيل:

وَتَرْكَـبُ يَـوْمَ الـرَّوْعِ فِيْهَـا فَـوَارِسٌ بَصِـيْرُوْنَ فِـي طَعْـنِ الْأَبَـاهِرِ وَالْكُلَـى

على أنَّ (في) في قول الشاعر (في طعن) بمعنى الباء، وقال الرضيّ بذلك إلا أنَّه جعل المعنى مع (في) أولى من المعنى مع الباء.

ومن ذلك استشهاد الهرويّ وابن مالك بقول جابر التغلبيّ:

تَنَاوَلَـــهُ بِـــالرُّمْحِ ثُـــمَّ ثَنَـــى لَـــهُ فَخَـــرَّ صَـــرِيْعًا لِلْيَـــدَيْنِ وَلِلْفَـــمِ

على أنَّ اللام بمعنى (على) في قول الشاعر: (لليدين وللفم)، فاعترض ابن أبي الربيع، وقال: بل إنَّ اللام باقية على معناها؛ لأنَّ اليدين لمّا كانت تتقدَّم ويتبعها سائر البدن، صار ذلك شبيهًا بما سقط لسقوط غيره، فدخلت اللام لملاحظة ذلك الشبه، فردَّ ابن عصفور بأنَّ اللام متعلقة بمحذوف تقديره: فخرَّ مُقدِّمًا لليدين وللفم، ثم رجَّح كلام ابن أبي الربيع وقال: إنَّ ما قاله ابن أبي الربيع أدخل في المعنى وأحسن.

وهذه الشواهد الثلاثة تدخل في الدرجة الأولى وهي الفساد، أمّا الشاهد الأول فالمعنى فاسد على رأي البغداديّ؛ لأنَّه يرى (مضاعفًا) حالًا من (حلق) لا غير، وأمّا الشاهد الثاني فالمعنى فاسد عند أبي حيّان؛ لأنَّه لا يُخرج الكلام إلا على معنى (في)، وتأويل الكلام بالباء يفسد المعنى، وأمّا الشاهد

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٢٨٠.

(٢) التنبيه ٧٣.

الثالث فالمعنى فاسد أيضًا على رأي ابن أبي الربيع، فاللام باقية على معناها.

ومن ذلك قول يزيد بن عمرو بن الصعق:

أَلَا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ عَنِّـــيْ تَمِيْمًـــا بِآيَـــةِ مـــا يُحِبُّـــوْنَ الطَّعَامَـــا[1]

فقد خرَّج ابن جني هذا البيت على أنَّ كلمة (آية) ليست مضافة إلى الفعل (يحبون) بل مضافة إلى (ما) المصدريّة، وجعل (ما) وما في حيزها في تأويل مصدر مجرور أضيف إليه (آية)، أي: بآيةِ محبَّتِكم.

وكان الاعتراض في أنَّ المعنى يُرجح الفعل؛ لأنَّه يُريد ذمَّهم، وأبلغُ الذمِّ ما هو في الحال، والمصدر لا يُعطي ذلك، بخلاف فعل الحال، فالحمل عليه أولى.

وكذا استشهاد الفراء بقول ذي الرمة:

بَـدَتْ مِثْـلَ قَـرْنِ الشَّـمْسِ فِـي رَوْنَـقِ الضُّـحَى وَصُـــورَتِهَا، أَوْ أَنْـــتِ فِـــي الْعَـــيْنِ أَمْلَـــحُ[2]

على مجيء (أو) بمعنى (بل)، واعترض ابن جني وتبعه ابن عصفور على أنَّ (أو) باقية على معناها وهو الشكّ، فهذا أحسن معنى وأعلى مذهبًا، فالعرب تخرج التشبيه مخرج الشك بإفراط الشبه، فالشاعر شكك نفسه أهي مثل قرن الشمس أو أملح منه في العين، وقال ابن عصفور بعدُ: إنَّ المعنى مع (أو) أبدع.

الدرجة الثالثة: أنْ يكون محتمل المعنيين، والفرق بين هذه الدرجة والدرجة الثانية، أنَّ الدرجة الثانية محتملة المعنيين إلا أنَّ أحدهما أبلغ من الآخر، وهذه الدرجة ليس أحدهما أبلغ من الآخر، مثل استشهاد ابن مالك بقول الشاعر:

أَخَـــاكَ الَّـــذِي إِنْ تَدْعُـــهُ لِمُلِمَّـــةٍ يُجِبْـــكَ بِمَـــا تَبْغِـــي، وَيَكْفِـــكَ مَـــنْ يَبْغِـــي

وَإِنْ تَجْفُـــهُ يَومًـــا فَلَـــيْسَ مُكَافِئًـــا فَيُطْمِـــعَ ذَا التَّزْوِيـــرِ وَالوَشْـــيِ أَنْ يُصْـــغِي

لمّا جعل (أخاك) مبتدأ وقد جاءت على لغة القصر، فالمعنى على الإخبار، فلمّا اعترضه أبو حيّان، قال إنَّ المعنى يحتمل الحمل على النصيحة، أي: الزم أخاك، فيكون منصوبًا على المفعوليّة، فيكون آمرًا ناصحًا، فليس شرطًا أنْ يكون المعنى على الإخبار بقصر (أخ).

ومثل ذلك استشهاد الكوفيِّين بقول الشاعر:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الخامسة والعشرين في مبحث الأسماء.

(٢) سبق تخريجه في المسألة الرابعة عشرة في مبحث الحروف.

فَأَصْـــبَحَ بَطْـــنُ مَكَّـــةَ مُقْشَـــعِرًّا كَـــأَنَّ الْأَرْضَ لَـــيْسَ بِهَـــا هِشَـــامُ

على مجيء (كأنَّ) للتحقيق، والمعنى: لأنَّ الأرض ليس بها هشام، إذ مُحال أنْ يقول الإنسان: كأنَّ الأرض ليس بها هشام، على جهة التشبيه، وهشام ليس بالأرض، فلمّا اعترض عليهم ابن عصفور قال بالاحتماليّة، بأنَّه يحتمل أنْ يكون المعنى: أنَّ هشامًا وإنْ كان قد مات فجسده في الأرض، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك ألا يتغير، فلمّا تغيّر بطن مكة واقشعرَّ صارت الأرض كأنَّ هشامًا ليس فيها، فتصير حينئذٍ للتشبيه على أصلها، فلمّا جعلها محتملة لمعنى التشبيه فإنَّه ما منع التحقيق.

وهذا البيت يدخل في الدرجة الأولى أيضًا وهي الفساد عند أبي حيّان؛ لأنَّه جازم أنَّ المعنى مثل ما قال ابن عصفور، وليس ثَمَّ احتمال عنده.

الدرجة الرابعة: ألا يُقبل المعنى عقلًا، ولم أجد إلا شاهدًا واحدًا، وذلك لمّا قال الفارسيّ بقول الشاعر:

فَمَـــنْ يَكُـــنْ سَـــائِلًا عَنِّـــي فَـــإِنِّي وَجِـــرْوَةَ لَا تَـــرُودُ وَلَا تُعَـــارُ[1]

إنَّ خبر (إنَّ) جملة (لا ترود ولا تعار)، من باب الإخبار عن الاثنين بواحد؛ لتلازمهما، فالشاعر وفرسه كالشيء الواحد، فلمّا اعترض أبو حيّان قال: هذا ليس بحسن؛ لأنَّ الإخبار عن الاثنين من حيث تصلح نسبة الخبر لكلٍّ واحد من المخبر عنهما؛ لأنَّه لو قال: فإنَّ عنترة لا يُعار لكان رديئًا، ولم تجرِ العادة بإعارة عنترة ونحوه، فمن هنا تبيَّن عدم قبول المعنى عقلًا؛ لأنَّ الإعارة لا تكون إلا لفرسه.

■ **دراسة درجات هذه الشواهد:**

هذه الدراسة تبيِّن نوعين من الدرجات، إمّا أنْ تكون منتقلة وإمّا أنْ تكون ثابتة، وهذا بيانه:

١- الدرجة المنتقلة، وهي انتقال الدرجة التي اختارها المعترِض إلى درجة أخرى بعد النظر والدراسة، ومن هذه الدرجة:

- الانتقال من درجة الفساد إلى درجة الاحتماليّة، وذلك مثل استشهاد ابن مالك بقول الشاعر: **شرّ يوميها وأغواه لها،** فقد نُقل من الفساد الذي أقرّه أبو حيّان إلى درجة الاحتماليّة؛ لأنَّ قصد الشاعر لم يتبيّن بأيٍّ من الأدلة فالبيت يحتمل معنيين:

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الثالثة في مبحث الحروف.

ما قال به أبو حيّان وهو أنَّه يُريد بـ(يوميها) مثنى في اللفظ، وجمعًا في المعنى، أي: أنَّ شرَّ أيّامي حين صرتُ أُكْرَم للسِّباء، ويحتمل أنْ يكون المعنى أنَّه يريدُ بـ(يوميها) حقيقة المثنى، أي: يوم السبي ويوم موتها، فهنا ارتفع المعنى قليلًا، بعد انحطاطه ووسمه بالفساد.

وكذا في قول أوس بن غلفاء التميميّ:

ذَرِيْنِـــي إِنَّمَـــا خَطَئِـــيْ وَصَـــوْبِيْ عَلَـــيَّ وَإِنَّ مَـــا أَنْفَقْـــتُ مَـــالُ[1]

لما جعل أبو عمرو بن العلاء (مال) مضافة إلى ياء المتكلم المحذوفة وضُمَّت اللام، والمعنى عنده: وإنَّما أهلكتُ مالي...، وردَّه أبو زيد الأنصاريّ؛ لأنَّ المعنى: إنَّ الذي أهلكتُ مالٌ لا عرضٌ.

وردَّ ابن عصفور تأويل أبي زيد، ومال إلى تأويل أبي عمرٍو؛ لأنَّه يكونُ مطابقًا للصدر؛ لأنَّه يقول لها: اتركيني فإنَّ خطئي وصوابي عليَّ وإنَّما أهلكتُ مالي فلا تلوميني، وإذا قلت: وإنَّ الذي أهلكتُ مالٌ لا عرضٌ، فهو يعتذر لها وليس في صدر البيت اعتذار بل زجر لها.

وتبيَّن لي أنَّ أبا زيد الأنصاريّ لو قال: أهلكتُ مالي لا عرضي، بالإضافة لكان على مراده الذي تأوله؛ لأنَّ قوله: مال لا عرض، فالمال والعرض فيهما معنى الإضافة إلى النفس دون ظهور لفظ ياء النفس؛ أمّا ردُّ ابن عصفور فقد لا يُحمل الصدر على الزجر؛ لأنَّ ليس التلفظ بالترك يعني الزجر دائمًا، بل قد يُحمل على الاعتذار بأنَّه أضاف الشيء إلى نفسه لا إليها، فانتقلت الدرجة من الفساد إلى الاحتماليّة.

– **الانتقال من درجة الفساد إلى درجة الترجيح**، وذلك مثل استشهاد الأخفش والجرجانيّ وابن مالك بقول خفاف: **تأمل خُفافًا إنني أنا ذلكا**، على أنَّ التقدير: أنا هذا، فلما اعترضهم السهيليّ جعل تخريجهم من فساد المعنى الذي يُخلُّ بقصد الشاعر، ورجحتُ في الدراسة أنَّ المعنى محتمل هذا وذلك إلا أنَّ بقاء ذلك على حالها بمعانها أنسب لمقام الفخر، فانتقلت الدرجة من الفساد إلى الترجيح.

وكذا استشهاد الكوفيّين والأخفش والجرميّ بقول جرير: **أثعلبة الفوارس أو رياحا**، لما جعل السيرافيّ هذا الاستشهاد فاسدًا؛ لأنَّه على خلاف ما أراد الشاعر، وبيَّنتُ في الدراسة أنَّه ليس في ذكر الواو فسادٌ؛ لأنَّ الشاعر في نهاية الأمر يفخر بقبيلتين، فجائز أنْ يقول: أتسوِّي ثعلبة الفوارس

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السادسة والثلاثين في مبحث الأسماء.

ورياحا بقومك؟ لكن هناك معنى أبلغ من الآخر، وذكر (أو) أبلغ في الفخر وأكثر التفاتًا إليه؛ لأنَّه بذكر الواو تتساوى القبيلتان في الميزات وهذا ممكن لكنَّه أقلُّ فخرًا، فانتقلت الدرجة من الفساد إلى درجة الترجيح.

وكذا بقول متمم بن نويرة: **بكيت على بجير أو عفاق**، قالوا بالفساد لو كانت بمعنى الواو، وقلتُ: إنَّ (أو) أدخل في المعنى وأنسب لحال القصة؛ ولكن ليس في تقدير الواو فساد، بل جائز أنْ يكون قصد الشاعر أنَّ البكاء عليهما في وقت واحد بعد موتهما؛ لأنَّ الحزن واحد؛ وبُجيرٌ وعِفاقٌ أخوان وهما بمنزلة واحدة، ولكنَّ الأول أنسب، فانتقلت الدرجة من الفساد إلى الترجيح.

وكذا قول قَطَريّ بن الفُجاءة: **أكناف سرجي أو عِنان لجامي**، قال أبو حيّان بالفساد مع الواو، وبيَّنتُ أنَّه لا ينحطُّ المعنى مع الواو، لكنَّ (أو) أبلغ وأكل صورة الفارس مع فرسه في الحرب، فانتقلت الدرجة من الفساد إلى الترجيح.

وفي بعض المواضع كان المعنى فاسدًا عند المعترِض، ثم تبيَّن لي أنَّ المعنى صحيح، فانتقلت الدرجة من الفساد إلى صحة المعنى عند المستشهِد، وذلك مثل استشهاد ابن مالك على دخول الباء على (عَمْر) في القسم بقول عبيد الله الرقيّات: **رقي بعمركم لا تهجرينا**... وقول عمر بن أبي ربيعة: **سائل بعمرك أي ذاك اختارا**.

فقال أبو حيّان: هذا ليس بقسم، بل هو من باب السؤال والطلب، بيَّنتُ في الدراسة أنَّه قسم أُريدَ به السؤال وعلامته مجيء الجملة الإنشائيّة بعده، فكأنَّ الشاعر قال: أسألكم وأطلب منكم عدم الهجر، فالشاعر أراد: وحياتكم، وكذلك البيت الثاني قسم أُريدَ به السؤال، فهو يقسم بحياته، وإنْ تعلَّق (بعَمْرِك) بفعل السؤال قبله، فصحَّ كلام المستشهِد.

ومثله استشهاد ابن مالك على مجيء الفعل الماضي (هرق) صفة لنكرة عامة بقول الأعشى:

رُبَّ رَفْـــدٍ هَرَقْتُـــهُ ذَلِـــكَ اليَـــو مَ وَأَسْـــرَى مِـــنْ مَعْشَـــرٍ أَقْتَـــالِ

وأبو حيان لا يرى هذا؛ لأنَّه يرى أنَّ (رفد) ليس بنكرة عامة، إذ (رُبَّ) على ما يُنسب لسيبويه للتقليل، والتقليل ينافي العموم، وبيَّنتُ في الدراسة أنَّ استشهاد ابن مالك صحيح، من حيث كون (رفد) نكرة عامة؛ لأنَّ (رُبَّ) هنا للتكثير، وكيف تكون للتقليل والمقام مقام فخر، أي: كم رفد أرقته ذلك اليوم! وكم أسير من معشر أقتال!

ومثله استشهاد الكوفيِّين وابن قتيبة وابن مالك بقول عنترة: **بطل كأنَّ ثيابه في سرحة**، والمعترِض

يمنع مجيء (في) بمعنى (على)، لفساد المعنى، وبيَّنتُ في الدراسة أنَّ معنى البيت يستقيم مع (على)؛ لأنَّ الثياب تعلو الجسم، ونحن لا نقول: الحقيبة في السرير بل على السرير.

– **الانتقال من درجة الترجيح إلى درجة الفساد**، وذلك مثل استشهاد ابن قتيبة وابن مالك بقول زيد الخيل: **بصريون في طعن الأباهر والكلى**، لما جعل الرضيُّ المعنى مع (في) أولى من المعنى مع الباء، وتبينت في الدراسة أنَّه انتقل من درجة الترجيح إلى درجة الفساد؛ لأنَّه مع الباء تُفيد معرفة الشيء وهو مكان الطعن في الأبهر لكن قد يكون المقاتل عارفًا كيف يطعن ويحتمل عدم معرفته، وهم أبطال لا يُشكّ بقدرتهم وخبرتهم.

– **الانتقال من درجة الترجيح إلى درجة الاحتماليّة**، وذلك مثل استشهاد الفراء بقول ذي الرمة: **أو أنت في العين أملح**، على مجيء (أو) بمعنى (بل). وابن جني وابن عصفور على أنَّ (أو) باقية على معناها وهو الشكّ، وعندهما أنَّ بقاء (أو) على بابها أبدع وأحسن معنى وأعلى مذهبًا، فيكون شكك نفسه، وظهر في الدراسة أنَّ كلا المعنيين محتملان، فانتقلت الدرجة من الترجيح إلى الاحتماليّة.

وكذا تخريج ابن جني (آية) في قول يزيد بن عمرو بن الصعق: **بآية ما يحبون الطعاما**، في أنَّها مضافة إلى (ما) المصدريّة، ونص الاعتراض على أنَّ المعنى مع الإضافة إلى الفعل أولى؛ لأنَّ أبلغُ الذمِّ ما هو في الحال، وبيَّنت في الدراسة أنَّ كونه مضافًا إلى الفعل لا يعني أنَّ الشاعر أراد الحال حقيقة؛ ورُبَّما يكون الذمُّ في قصد الشاعر ليس مقصورًا على زمن، إنَّما فقط يريد أنْ يُخبر عن هذا الحدث، فيحتمل الأمر كلام المعترِض وما تأولتُه.

– **الانتقال من درجة الاحتماليّة إلى درجة الترجيح**، وذلك مثل استشهاد الكوفيِّين بقول الشاعر: **كأنَّ الأرض ليس بها هشامُ**، على مجيء (كأنَّ) للتحقيق، وبيَّنتُ أنَّ المعنى محتمل إلا أنَّ معنى التحقيق أقوى وأقرب صورة من جعلها للتشبيه، فانتقل من درجة الاحتماليّة إلى درجة الترجيح.

وقد يرجِّح النحْويّ معنًى على معنى، وأثبتُّ في دراستي أنَّ ما رجَّحه هو الصواب ولا يكون غير ذلك، فلا يحتمل إلا أنْ يكون على وجه واحد، مثال ذلك ما ذهب إليه ابن الشجريّ لما جعل الحال من (حلق) أشبه وأحسن من جعْله من (الحديد)، والذي عليه الدراسة أنَّ المعنى لا يكون إلا بأن يُجعل الحال من (حلق) أو من (حلق الحديد) كلها باعتبار أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وذلك لما استشهد الفارسيّ بقول زيد الفوارس: حلق الحديد مضاعفًا يتلهَّب، بمجي الحال

من المضاف إليه.

وفي بعض المواضع رجَّح النحْويّ معنًى على معنى، ثم تبيَّن لي أنَّ المعنيين يؤوْلان إلى معنى واحد، ومن ذلك استشهاد الهرويّ وابن مالك بقول جابر التغلبيّ: **فخرَّ صريعًا لليدين وللفم**، في مجيء اللام بمعنى (على)، فردَّ ابنُ أبي الربيع بأنَّ المعنى ليس مع (على) لو ذُكرت؛ لأنَّ اللام عنده للاستحقاق؛ لأنَّ اليدين والفم ملك للجسد تابع له، ثم ردَّ ابن عصفور بأنَّ كلام ابن أبي الربيع في محله إلا أنَّه رجَّح المعنى مع اللام؛ لأنَّه أدخل في المعنى وأحسن، ووقفتُ في الدراسة على أنَّ المعنى مستقيم بذكر (على) وملائم قصدَ الشاعر، فالقصد واحد سواء أكان مع اللام أم (على)، فالنتيجة المقصودة أنَّه طُرح فخرَّ على يديه وتبعه سائر الجسد.

٢- الدرجة الثابتة، وأكثر البحث عليه، ومن ذلك:

أ- مما ثبتت فيه درجة فساد المعنى:

- استشهاد ابن مالك بقول الشاعر: **ومية أحسن الثقلين جيدا**، فقد جعل أبو حيّان استشهادَ ابن مالك فاسدَ المعنى، وقد توقفتُ في الدراسة على أنَّ كلام أبي حيّان صحيح؛ لأنَّ (الثقلين) وإنْ كان في اللفظ مثنى إلا أنَّه في المعنى جمع، والمعنى على الخلائق، فهو من باب المثنى الذي أُريد به الجمع.

- استشهاد الكوفيّين والأخفش بقول الشاعر: **ولو ولدت قفيرة جرو كلب**... فإنَّ درجته ثابتة وهو الفساد؛ لأنَّ الجرو هو المولود، وحقيقة المعنى عليه، فهذا الشاهد بقي على درجته ولم يُنقل لدرجة أخرى.

- استشهاد ابن القواس بقول الشاعر: **ولا أرض أبقل إبقالها**، برواية الرفع فإنَّ فساد المعنى فيه بيِّن، فلا وجه لاحتمال معنيين، فبقيت الدرجة على حالها.

- استشهاد الأخفش بقول حسان بن ثابت: **وتكاد تكسل أنْ تجيء فراشها**... فدرجة الفساد ثابتة؛ لأنَّ ذكر الفعل (تكاد) عمدة في البيت وعليه المعنى؛ لأنَّ المقام مقام مدح ووصف للمحبوبة، فحصول الكسل ليس مرادًا؛ لأنَّ حصوله ليس مما يُمتدح به.

- استشهاد الفارسيّ بقول الشاعر: **فمن يكن سائلًا عني فإني وجروة لا ترود ولا تُعار**، بجعْل خبر (إنَّ) جملة (لا ترود ولا تعار)، من باب الإخبار عن الاثنين بواحد؛ فلمّا اعترض أبو حيّان قال: لم تجرِ العادة بإعارة عنترة ونحوه؛ لأنَّ الإعارة لا تكون إلا لفرسه، فهذه درجة ثابتة.

ب- مما ثبتت فيه درجة الاحتماليّة:

– استشهاد ابن مالك بقول الشاعر: **أخاك الذي إن تدعه لملمة**... لمّا جعل (أخاك) مبتدأ وقد جاءت على لغة القصر، فالمعنى على الإخبار، فالدرجة على احتمال المعنيين عند أبي حيّان، وعلى الفساد عند ناظر الجيش، وبيَّنتُ أنَّ المعنى محتمل الأمرين الإخبار والنصح، فالدرجة ثابتة، وتكون منتقلة بالنظر إلى حكم ناظر الجيش.

وهذه الدرجات الأربع تختلف من حيث التوجه الصحيح، فمن وقع في الفساد الكليّ وهي الدرجة الأولى فقد خالف معنى وأحسن صناعة[1]، ومن كان حظه من الاعتراض احتمال معنى آخر فقد أحسن صناعة ومعنى؛ لأنَّ الاحتمال لا يُقلل من قوة المعنى الأول بقدر ما كان الاعتراض موجهًا إلى الحكم النحْويّ، وكذلك من كان حظه من الاعتراض أنَّ المعنى الذي جاء به المعترِض أبلغ أو أقوى ممّا قال به المُستشهِد، فهذه الدرجة تدخل في باب الموازنة بين المعنيين في القرب أو البعد الذي لا يصحبه فساد، وأمّا الدرجة الأخيرة كحال الدرجة الأولى في الحكم.

(١) سيتبيَّن في المبحث التالي أنَّ هناك حكمًا نحْويًّا يسقط بسقوط الشاهد، وآخر يبقى ولو سقط الشاهد.

المبحث الرابع:
أثر الوهم في معنى الشاهد في الحكم النحْويّ

المراد من هذا العنوان: كيف أثَّر خطأ النحْويِّ ومَنْ تأثَّر فيه بقصد الشاعر في الحكم النحْويِّ الذي رآه المُستشهِد؟

إنَّ النحْويَّ ومن تأثر فيه لمّا أخطؤوا بقصد الشاعر فإنَّ هذا الخطأ لعلَّة بُنيت على حكم نحْويٍّ توجَّه المُستشهِدُ إليه مُجوِّزًا أو مُقرِّرًا، فالمُستشهِد ما بين التجويز لحكم نحْويّ سبق حديث النحْويِّين عنه في شواهد أخرى استقام معها المعنى والصناعة، وبين إقرار لحكم نحْويٍّ هو وليد اللحظة إثر النظر في الشاهد الشعريّ، فهذان القسمان توضيح لنوع الحكم النحْويِّ الذي فسد بفساد المعنى.

القسم الأول: تجويز الحكم النحْويّ، وهذا القسم من الانتفاء الجزئيّ وهو أنْ يبقى الحكم النحْويّ ويسقط الاستشهاد فيبقى الحكم ثابتًا في شواهد أخرى، ومنه:

١- حذف خبر (لا) النافية للجنس، فهذا الحكم النحْويّ موجود في شواهد أخرى، وهو عام عند بني تميم في كلِّ مثال فيه (لا) النافية للجنس، وقد استشهد الفارسيّ على ذلك بقول الشاعر:

وَرَدَّ جَـــازِرُهُمْ حَرْفًـــا مُصَـــرَّمَةً وَلا كَـــرِيْمَ مِـــنَ الوِلْـــدَانِ مَصْـــبُوْحُ

وهذا يعني كما سبق بيانه أنَّ خبر (لا) في البيت محذوف، وكذا الحال عند بني تميم في هذا البيت، فالحكم النحْويّ متداول بين النحْويِّين في أمثلة كثيرة، وعند بني تميم لزوم الحذف على كلِّ حال، وبما أنَّها عند بني تميم فهم جماعة فهو حكم متداول بينهم، فحذف خبر (لا) النافية للجنس حكم موجود، فالاستشهاد الشعريّ سقط وبقي الحكم؛ لأنَّه في الأصل مذهب بني تميم فهو موجود في كل شواهدهم.

٢- نيابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجود المفعول به، وذلك لما استشهد الكوفيُّون والأخفش بقول الشاعر:

وَلَـوْ وَلَـدَتْ قُفَيْـرَةُ جَـرْوَ كلـبٍ لَسُـبَّ بِـذلِكَ الجَـرْوِ الكِلابَـا

فهذا الحكم النحْويّ حكم معروف في شواهد أخرى، ولم يكن وجوده بوجود هذا الاستشهاد، فالحكم باقٍ ولو سقط الاستشهاد؛ لأنَّه جائز في شواهد أخرى، فقد بيَّنتُ أنَّ الأخفش أجاز ذلك ونُقل عنه أنَّه قال: ضُرِب الضربُ الشديدُ زيدًا، بشرط أنْ يتقدم المصدر موصوفًا.

٣- مجيء الحال من المبتدأ المنسوخ، وذلك لما نصب ابنُ السيد (رضيعي) في قول الشاعر:

تُشَـــبُّ لِمَقْـــرُوْرَيْنِ يَصْـــطَلِيَانِهَا وَبَـاتَ عَلَـى النَّـارِ النَّـدَى وَالْـمُحَلَّقُ

رَضِـيْعَيْ لِبَـانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تَقَاسَـمَا بِأَسْـحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لَا نَتَفَـرَّقُ

على الحال من قوله: (الندى والمحلَّق)، وجعل (على النار) خبر (بات)، فجاء الحال من المبتدأ المنسوخ، وهذا الحكم في غير هذا الشاهد، فهو حكم قال به سيبويه والفراء والزجاج، وليس حكمًا مبنيًّا على الاستشهاد المعترض عليه وحده، فسقط الاستشهاد وبقي الحكم.

٤- تصرُّف (حيث)، وذلك لما استشهد ابن مالك بقول الشاعر:

إِنَّ حَيْـثُ اسْـتَقَرَّ مَـنْ أَنْـتَ رَاعِيْـ ـهِ حِمًـى، فِيـهِ عِـزَّةٌ وَأَمَـانُ

فـ(حيثُ) اسم (إنَّ)، فخرجت عن الظرفيّة، فهذا الحكم النحْويّ موجود في شواهد أخرى، فانتفى الاستشهاد وبقي الحكم، فقد استشهد الفارسيّ على هذا التصرف بقول الشماخ:

كَـأَنَّ مِنْهَـا حَيْـثُ تَلْـوِيْ الْمِنْطَقَـا حِقْفًـا نَقًـا مَـالَا عَلَـى حِقْفَـيْ نَقَـا[1]

فجعل (حيث) اسم (كأنَّ).

٥- الاستثناء بـ(بله)، لما ستشهدَ الكوفيون بقول كعب بن مالك الأنصاريّ:

تَـذَرُ الْجَمَـاجِمَ ضَـاحِيًا هَامَاتُهَـا بَلْـهَ الأَكُـفَّ كَأَنَّهَـا لَـمْ تُخْلَـقِ

فجعلوا (بَلْهَ) في البيت للاستثناء، وأجازوا النصب بعدها، فلم يكن هذا الشاهد وحده، فسقط الاستشهاد وبقي الحكم، حيث إنَّهم استشهدوا بشاهد آخر، وهو حديث: «يقولُ اللهُ تباركَ وتعالى: أعْدَدْتُ لعبادي الصَّالحِينَ ما لا عَينٌ رَأَتْ ولا أُذنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عليه»[2].

٦- الإتيان بالفاعل بعد المصدر المنوَّن، لما استشهد البصريُّون على ذلك بقول الفرزدق:

حَـرْبٌ تَـرَدَّدُ بَيْـنَهُمْ بِتَشَـاجُرٍ -قَـدْ كَفَّـرَتْ آبَاؤُهَـا- أَبْنَاؤُهَـا

فهذا الحكم النحْويّ لم يكن مقصورًا على هذا الاستشهاد فقط، فقد ورد عن سيبويه أنَّه قال: عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عَمرًا.

القسم الثاني: إقرار الحكم النحْويّ، وهذا القسم من الانتفاء الكليّ، وهو الإقرار بخلاف القسم الأول، وهو أنْ ينتفي الحكم النحْويّ بانتفاء الاستشهاد لقصور فَهْم المعنى الذي أراده

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الرابعة عشرة في مبحث الأسماء.

(٢) سبق تخريجه في المسألة التاسعة عشرة في مبحث الأسماء.

الشاعر، فانتفى مباشرةً بعدما انحطَّ المعنى، ومنه: تقديم حرف الاستثناء (خلا)، وذلك لما استشهد الزجاج بقول أبي زبيد الطائيّ:

خَـــلا أنَّ العِتـــاقَ مِـــنَ المَطَايَـــا حَسَسْـــنَ بِـــهِ، فَهُـــنَّ إِلَيْـــهِ شُـــوْسُ

فعنده أنَّ (خلا) قد تصدرت في بداية الكلام، وردَّه السيرافيّ، وقال: هذا غلط؛ لأنَّ قبله بيتًا متممًا و(خلا) بعدُ، فالاستشهاد سقط ومعه الحكم النحْويّ؛ لمنع أكثر النحْويِّين هذا الحكم، وجعْلُ الكوفيِّين قول الشاعر:

وَبَلْـــدَةٍ لَـــيسَ بِهَـــا طُـــورِيٌّ وَلا خَـــلَا الجِـــنِّ بِهَـــا إِنْسِـــيُّ

لا يُخرج هذا الحكم من هذا القسم؛ لسقوط هذا الاستشهاد أيضًا، فسقط لأنَّ التقدير: ولا إنسيّ خلا الجن، فحذف (إنسيّ) فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره.

وقد يكون المعنى محتملًا يمكن أنْ يكون على قصد الشاعر، فيبقى الاستشهاد والحكم النحْويّ، ولكن هذا الحكم النحْويّ على خلاف الأصل، فإذا أسقطنا الحكم فذلك لأننا أخذنا بالأصل، فحينئذٍ يسقط الاستشهاد معه، ومن ذلك: مجيء (حيثُ) بمعنى (حين) عند الأخفش، لما نظر في قول طرفة:

لِلْفَتَـــى عَقْـــلٌ، يَعِـــيشُ بِـــهِ حَيْـــثُ تَهْـــدِي سَـــاقَهُ قَدَمُـــهْ[1]

أي: حين تهدي ساقَهُ قدَمُه، والمراد زمن الهداية، وقد عُرفت (حيث) أنَّها للمكان، فلما اعترضوا عليه بذكر المعنى على المكانيّة سقط الاستشهاد ومعه الحكم النحْويّ؛ لأنَّ أصل (حيث) المكان، وجعْلُها للزمان خروجٌ عن الأصل، وجعْلُ ابن هشام (حيثُ) زمانيّة في قول الشاعر:

حَيْثُمَـــا تَسْـــتَقِمْ يُقَـــدِّرْ لَـــكَ اللـــ ـــهُ نَجَاحًـــا فِـــي غَـــابِرِ الأَزْمَـــانِ[2]

لا يُخرج هذا الحكم من هذا القسم؛ لأنَّ هذا الاستشهاد سقط أيضًا؛ لأنَّ التقدير: أينما تسرْ في الطريق السوي يقدر الله لك نجاحًا في زمن المستقبل، فهي مكانيّة.

ومن ذلك مجي (على) الاسميّة بمعنى (عند)، لـمّا جعل أبو عبيدة والمبرد (على) في قول الشاعر:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَ مَـا تَـمَّ ظِمْؤُهَـا تَصِـلُّ وَعَـنْ قَـيْضٍ بِزَيْـزَاءَ مَجْهَـلِ[3]

---

(١) سبق تخريجه في المسألة الثالثة عشرة في مبحث الأسماء.

(٢) مثل ما سبق.

(٣) سبق تخريجه في المسألة الثانية والعشرين في مبحث الأسماء.

بمعنى (عند)، أي: غدت من عنده، فالمعنى يحتمل العنديّة؛ ولكنَّ العنديّة خروجٌ عن أصل معنى (على)، فالأصل الفوقيّة، فيُحمل على معنى الفوقيّة ما دام أنَّ المعنى معها ممكن وهو الأقرب لمشهد هذا الطائر، وبينتُ في الدراسة أنَّ معنى العنديّة لم أجده مقررًا عند النحْويِّين إلا عند أبي عبيدة والمبرد.

وهناك شاهد آخر استشهد به المبرد على مجيء (على) بمعنى (عند)، وهو قول يزيد القشيريّ:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ تَـنْفُضُ الطَّـلَّ بَعْـدَ مَـا رَأَتْ حَاجِـبَ الشَّـمْسِ اسْـتَوَى فَتَرَفَّعَـا[1]

أي: من عنده، ولم أقف على أحد جعلَها بمعنى (عند) بهذا البيت إلا المبرد، بل قالوا: هي بمعنى (فوق)، والمعنى محتمل، والأقوى أنْ تكون بمعنى (فوق)، لقرب هذا المعنى من مشهد هذه الظبية، والأصل أنْ تكون بمعنى (فوق)، والحمل على الأصل أحسن.

ومن هنا يتجلى أثر الوهم في معنى الشاهد في الحكم النحْويِّ، وأثر المعترِض على الاستشهاد بأنَّه نفى صحة الاستشهاد في كلا القسمين مما أدى إلى انتفاء الحكم وعدميّة وجوده وخلل الإقرار في القسم الثاني، والله ربي أعلى وأعلم.

(١) مثل ما سبق.

الخاتمة

وبعد دراسة اعتراضات النحْويِّين بالمعنى خلُص البحث إلى النتائج الآتية:

١- إنَّ ربط الصَّناعة بالمعنى أساس الدرس النحْويّ، فهذا الذي اشتغل عليه النحْويُّون، بدليل ما ورد من اعتراضات في هذا البحث، وأثبتوا بذلك أنَّ النحو معنى.

٢- إنَّ المعترِض أحيانًا لا يصحب دليلًا، إلا أنَّه جازم بقصد الشاعر الظاهر، فلو كان البيت من عدة أبيات فإنَّه لا ينظر إلى تلك الأبيات السابقة أو اللاحقة ليتبيَّن له القصد الصحيح، فقد وقفتُ عند تلك الشواهد على أدلة تقوي كلام المستشهِد من خلال بيت سابق أو لاحق، أو أنَّ الدليل يقف بين الطرفين: المستشهِد والمعترِض، فيحتمل الأمر هذا وهذا، وقد يكون البيت مفردًا وترى المعترِض جازمًا، وقد يكون إلى جانب دليل البيت السابق أو اللاحق دليل روايات أخرى للبيت، ولم ينظر إليها المعترِض، فهذه الرواية تقوي كلام المستشهِد، فليس شرطًا أنْ يكون الحقُّ مع المعترِض، وإنْ خطَّأ المستشهِدَ تخطئة تامة؛ لأنَّ المستشهِد قد يكون لكلامه وجه يمكنُ الحمل عليه، فيصحّ الحكم والمعنى، بل إنَّ المستشهِد قد يكون استشهاده صحيحًا صَناعة ومعنى، ويكون المعترِض مخطئًا.

٣- قد يسقط اعتراض المعترِض عندما يُعترض على اعتراضه؛ لأنَّه ليس في كلام المستشهِد خطأ، بل تساوى مع تفسير المعترِض، إلا أنَّ أحدهما عبَّر عن المعنى بوضوح.

٤- إنَّ الوقوع في الخطأ، والاعتراض عليه لا يقتصر على زمن دون زمن، بل إني بعد الدراسة والتتبع وجدْتُ أنَّ ذلك في كلِّ زمن من لدن سيبويه إلى عبد القادر البغداديّ، وكان أكثر تلك الاعتراضات عند المتأخرين مثل أبي حيّان في تذيليه، وناظر الجيش في تمهيده.

٥- قد يستشهد النحْويّ ببيت مجهول القائل ولا يُعرف في أيِّ كتاب نحْويّ، ومع جهالة القائل ضعف الاستشهاد من جهة المعنى، فتصير أمامنا ثلاث مشكلات: جهالة القائل، وفساد المعنى، وزوال الحكم النحْويّ.

٦- قد يُبطَل الاستشهاد إذا دخله الاحتمال؛ لأنَّ الدليلَ إذا دخله الاحتمالُ سقط الاستشهاد، فحينها قد يبقى الحكم النحْويّ وإنْ نُفي الاستشهاد لوجود الحكم قبلُ، وقد يسقط الحكم بسقوط الاستشهاد؛ لأنَّه وُجد بوجوده.

٧- إنَّ البحث عالج قضيّة اختلف فيها النحْويُّون، وهي تناوب حروف الجرّ، فقد كان الكوفيُّون يثبتون هذا التناوب، والبصريُّون على خلاف ذلك، بل إنَّهم يُضمِّنون الفعل حتى يتناسب مع الحرف المذكور، وخلُص البحث إلى أنَّ حروف الجرّ تتناوب، فبعض الشواهد أثبتت أنَّ قصد الشاعر لا يستقيم مع معنى الحرف الأصلي، ولا مع الفعل المضمَّن.

ومن التوصيات:

لا أزعم أني جمعتُ كلَّ الشواهد المتعلقة بهذا الموضوع، بل هناك شواهد كثيرة جدًّا تبيِّن هذا النوع من ضعف النظر إلى المعنى، وما هذا البحث إلا لبيان أهميّة النظر إلى هذه الظاهرة، فأوصي بدراسة هذا النوع من الدراسات شعرًا ونثرًا؛ لإثبات أهميّة المعنى وربطه بالنحو؛ ليكون أمام الطالب تطبيق من خلاله يعرف أهميّة علم النحو، كما أني أوصي بدراسة هذا الموضوع من جهة صرفيّة.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

الفهارس:

- **فهرس الآيات.**
- **فهرس الأحاديث.**
- **فهرس الشعر.**
- **فهرس المصادر والمراجع.**
- **فهرس الموضوعات.**

فهرس الآيات

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿الم﴾	١	٣٨
﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	٢	٣٨
﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ﴾	٦٧	٢٠٣
﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	٧١	٢٠٢-٢٠٤
﴿وَٱتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾	١٠٢	٢٥٩
﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ﴾	١٢٨	٢١٣
﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾	١٣٣	١٥١
﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا﴾	١٣٥	٢٩٧
﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾	١٤٤	٢٣٤
﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	١٦٥	٢٢٩
﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾	١٧٩	٢٥٧
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾	١٨٧	٢٥٢
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا﴾	٢١٤	٢٨٦
﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾	٢٥٩	٢٩٦
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	٢٦٠	٢١٣
﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	٢٧٥	٦٦

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة آل عمران		
﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٥٢	٢٥٢
﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ﴾	٥٨	٣٧
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ﴾	٦٢	٣٧
﴿مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ﴾	٧٥	٢٨٠
﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾	١٥٩	٢٧٠
﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾	١٨٨	٢١٨
سورة النساء		
﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾	٢	٢٥٢
﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾	٢٢	١٧٥
﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ﴾	٢٣	١٦٠
﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾	٢٤	١٦٠
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾	٦٤	٢٥
﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾	١٥٥	٢٧٠
﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾	١٦٠	١٦٩
﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	١٦٢	١٤٠

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة المائدة		
﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾	٢	٣١٠
﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٣٢	٢٤٩
﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ﴾	١٦٦	٣١٢-٣٠٩
سورة الأنعام		
﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾	٢٣	٦٥
﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾	٩٢	١٧٤-٣٩-٣٨
﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾	٩٦	١٢٧
﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾	١٢٤	٧٢-٦٩
﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	١٢٣	٢٦
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	١٣٧	٥٥
﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾	١٤٨	١٥١
سورة الأعراف		
﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾	٤٣	٣٠٦
﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾	٥٩	٢٥
﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾	١٩٨	٢١٢

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة التوبة		
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾	٣	١٢
﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾	٩٢	٣٠٨
﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾	١١٤	٢٦٢
﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾	١١٧	٢٠٠
سورة يونس		
﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ﴾	٢	١٨٢
﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	١٠	٣٠٩-٣١٠
﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا﴾	١٢	٢٧٤-٢٧٦
﴿أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا﴾	٢٤	٢٩٦
﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ﴾	٢٤	٢٠٨
سورة هود		
﴿إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي﴾	٣٥	٣١٣
﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾	٥٣	٢٦٢
﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٠٧	٢٧٢

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة يوسُف		
﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ﴾	١١	٢٨٠
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ﴾	٢٦	٣١٢
﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾	٣١	٨٤
﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي﴾	٣٦	٢١٤-٥١
﴿يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا﴾	١٠٥	٢٨١
سورة الرعد		
﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾	٢٣	١٥١
﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًا﴾	٣١	٢٢٩
سورة إبراهيم		
﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾	١٧	٢٠٤
﴿أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ﴾	٤٤	١٧١
سورة الحجر		
﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾	٢	١١٠
﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾	٣٠	١٤٨
﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾	٤٧	١٠٠-٩٨
﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾	٦٦	٩٩

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة النحل		
﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾	٩	٣١٨
﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾	٣٠	٢٠
﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا﴾	١٢٣	٩٨-٩٩-١٠٠
سورة الإسراء		
﴿وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَا﴾	٧	٢٧٦
﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾	٢٣	٣٣
﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾	٧٨	٢٧٥
﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا﴾	١٠٧	٢٧٤-٢٧٦
سورة الكهف		
﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾	٢٢	٣٠٦
﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾	٣٣	٣٢-٣٣-٣٥-٦٣
﴿لَّا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا﴾	٩٣	٢٠٤
سورة مريم		
﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾	٢٥	٢٦٦-٢٦٧
﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾	٨٨	٢٨٨
﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾	٩٣	٣٢
سورة طـــه		
﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ﴾	١٥	١٩٩
﴿وَلَقَدۡ أَرَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ﴾	٥٦	١٤٧
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾	٧١	٢٥٩

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة الأنبياء		
﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾	٢	٢٥
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٧٦-٧٧
﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾	٢٦	٢٨٨
﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾	٧٥	١٠٧
﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٨	٥٩
سورة المؤمنون		
﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾	٩١	٢٥
سورة النور		
﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	٩	٢٠٧
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾	١٠	٢٢٩
﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾	٣٥	٢٣٩
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ﴾	٣٦	٥٧
﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾	٣٧	٥٧
﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾	٤٠	١٩٨-٢٠٣-٢٠٤
سورة الشعراء		
﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾	٢٢٤	٣٣٢
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾	٢٢٥	٣٣٢

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾	٢٢٦	٣٣٢
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾	٢٢٧	٣٣٢

سورة النمل

﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٨٤	٢٨٥
﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾	٨٧	٣٣
﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ﴾	٨٨	١٦٠

سورة القصص

﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ ﴾	٣٢	٢٦٦-٢٦٧
﴿يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾	٨٢	٢٣٨

سورة الروم

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾	٦	١٦٠
﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾	٢٤	١١٣

سورة الأحزاب

﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾	١٥	١٧١
﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾	١٨	٢٣٤

سورة فاطر

﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾	٣	٢٥

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة الصافات		
﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾	١٠٣	٢٧٤-٢٧٦
﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ﴾	١٣٧	٢٨١
﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٢٨٨
سورة ص		
﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا بَٰطِلٗاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	٢٧	٢٨٥
﴿أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلۡمُفۡسِدِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	٢٨	٢٨٥
سورة الزمر		
﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾	١٧	١٥٤
﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾	٦٧	١٤٩
سورة غافر		
﴿إِنَّا كُلّٞ فِيهَآ﴾	٤٨	١٤٨
سورة فصّلت		
﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ﴾	١١	١٥١
﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾	٤٦	٢٦
﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾	٤٨	٢١٨
سورة الشورى		
﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ﴾	١١	٢٥٧

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة الزخرف		
﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ ﴾	١٦	٢٨٥
﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾	١٩	٢٨٨
سورة الدخان		
﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾	٤٣	٢٠٤
﴿طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ ﴾	٤٤	٢٠٤
﴿كَٱلۡمُهۡلِ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ ﴾	٤٥	٢٠٤
سورة الجاثية		
﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾	١٤	٥٩
﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾	٣٢	١٩٢
سورة الأحقاف		
﴿ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا ﴾	٨	٣١٣
﴿ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةً ﴾	١٢	٩٦
سورة محمد		
﴿فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾	٤	٣٠٣
سورة الطور		
﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾	١٩	٢١٨
سورة النجم		
﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ﴾	٦	١٥٢
﴿ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾	٧	١٥٢
﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ﴾	٩	٢٩٦

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة الواقعة		
﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾	٢٧	٢٤
سورة المنافقون		
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾	١	٣٠٩
سورة القلم		
﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾	٣٤	٩٦
سورة الحاقة		
﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾	١٩	٢٢٤
سورة المعارج		
﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا﴾	٦	٢١٢
﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾	٧	٢١٢
﴿أَيَطۡمَعُ كُلُّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ أَن يُدۡخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٖ﴾	٣٨	٢٤٨
﴿كَلَّآۖ إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّمَّا يَعۡلَمُونَ﴾	٣٩	٢٤٨
سورة المزمل		
﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾	٢	٣٠٨
﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾	٣	٣٠٨
سورة الإنسان		
﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	٣	٣٠٣-٣٠٤
﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾	٢٤	٢٩٥
سورة المرسلات		
﴿وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ نُسِفَتۡ﴾	١٠	٣٤-٣٥

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾	٣٥	١١٢
﴿جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ﴾	٣٨	١٥٠

سورة القارعة

﴿مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾	٢	٢٤

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
«لا أحدَ أغيرُ من الله»	٤٨
«أُسامةُ أَحَبُّ النَّاسِ إليَّ ما حاشا فاطمةَ»	٨٢
«يقولُ اللهُ تباركَ وتعالى: أعْدَدْتُ لعبادي الصَّالحِينَ ما لا عَينٌ رَأَتْ ولا أُذنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عليه»	٩١-٣٥٩
«وَصِفْرُ وِشَاحِهَا، وَمِلْءُ رِدَائِهَا»	١٣٥
«أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى»	١٣٥
«أُصَيْحَابِي، أُصَيْحَابِي»	١٦٧
«أَتَتْكُم الدُّهَيْمَاءُ...»	١٦٨
«اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاء»	٢٧٦
«صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ»	٢٧٧
«تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»	٣٠٧
«صَلّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ»	٣٠٨

فهرس الشعر

القافية	البحر	القائل	الصفحة

قافية الهمزة

أبناؤها	الكامل	الفرزدق	١٢٠-٣٣٣-٣٥٨
سفهاؤها	الكامل	الفرزدق	١٢٠-٣٣٣
سماؤه	الرجز	رؤبة	٣٤٠
ارعواءِ	الخفيف	–	١٩٤-٣٢٦-٣٣٨

قافية الباء

نجبَا	الطويل	جرير	٩٢
أقربَا	الطويل	عبد الله بن الزبير	١٧٠
النجبَا	البسيط	إبراهيم بن هرمة	٩٢
الخشابَا	الوافر	جرير	٢٨٩-٣٢٤-٣٤٧
الكلابَا	الوافر	جرير	٥٨-٣٤٥-٣٥٧
قلبَه	الرجز	–	٦١
عابُها	الطويل	–	٧٥
أرغبُ	الطويل	–	٢٥٧
الثعالبُ	الطويل	مختلف فيه	٢٨١
حبيبُ	الطويل	–	٢٨٣
لبيبُ	الطويل	–	٢٦٦
الترابُ	الوافر	مزاحم العقيليّ	٣٢
يتلهَّبُ	الكامل	زيد الفوارس	٩٧-٣٢٥-٣٤٨
تُجيبُ	الخفيف	مُختلَف فيه	٢٧٠
نحيبُ	الخفيف	---	٢٦٩

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الأديبُ	الخفيف	---	٢٦٩
خطيبُ	الخفيف	---	٢٦٨-٢٦٩
المذأّبِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٥١
الكتائبِ	الطويل	النابغة الذبيانيّ	٨١
فاطلبِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٤٤
تغيبي	الطويل	النمر بن تولب	٥١
رابي	البسيط	الفرزدق	٣٢
قُرَبِ	البسيط	الفرزدق	٢٤٧
العرابِ	الوافر	-	١٧٨
الصليبِ	الوافر	حسان بن ثابت	٢٦٠
أودى بِها	المتقارب	الأعشى	٦٣
تخضبِ	المتقارب	النابغة الجعديّ	٩٩

قافية التاء

ثبتَا	الرجز	ابن مالك	١٣٨
الصوتُ	البسيط	رويشد الطائيّ	٦٥
تجلَّتِ	الطويل	عبد الله بن الزبير	٣١٩
أزلَّتِ	الطويل	كُثيِّر عزة	٢٢٤
قيلاتي	الرجز	ابن الأعرابيّ	٣٠٦

قافية الجيم

الفراريجِ	البسيط	ذو الرمة	١١٧

قافية الحاء

الطوائحُ	الطويل	-	٥٤-٣٢٢-٣٤٠
أنجحُ	الطويل	-	١٩٩

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يبرحُ	الطويل	ذو الرمة	٢٠٢
متزحزحُ	الطويل	جِرّان العود	٥٢
أملحُ	الطويل	ذو الرمة	٣٤٩-٢٨٧
ريحُها	الطويل	عمرو بن قميئة	٣٣٧-٢٧٩
مصبوحُ	البسيط	–	٣٥٧-٤٦
الروحُ	البسيط	–	٣٤٢
السوحُ	البسيط	–	٣٤١
تستريحُ	البسيط	–	٣٤١
المجاليحُ	البسيط	–	٣٤٢

قافية الدال

بُـــدّا	الطويل	–	٣١١
تقدَّدا	الطويل	–	١٨٠
مخلَّدا	الطويل	مختلف فيه	٢١٠
الشردا	البسيط	عبد مناف الهذليّ	٣١٨-٢٢٦
موجودا	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	٢٣٧
المواعيدا	البسيط	–	٢٣٨
الجدودا	الوافر	خداش بن زهير	٢١١
جنودا	الوافر	خداش بن زهير	٢١١
أنشدا	الكامل	الأعشى	٢٥٥
زائدَهْ	الرجز	–	٣٣٧-٣٢١-٣٠
رواعدُ	الطويل	محمد بن أبي شحاذ	٢٧٢
منقادُ	البسيط	الأفوه الأوديّ	٢٥٦
فديدُ	الوافر	زيد الخيل	١٣١
بعدي	الطويل	أبو ذؤيب الهذليّ	١٨٠

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تشهدِ	الطويل	–	٩٤
فرصادِ	البسيط	عبيد بن الأبرص	٢٣٢-٣٢٩-٣٣٨
لُبدِ	البسيط	النابغة الذبيانيّ	١٧٢
أحدِ	البسيط	النابغة الذبيانيّ	٨٤
العددِ	البسيط	النابغة الذبيانيّ	٢٩٢
تزدِ	البسيط	النابغة الذبيانيّ	٢٩٢
فقدِ	البسيط	النابغة الذبيانيّ	٢٩٢
الثمدِ	البسيط	النابغة الذبيانيّ	٢٩٢
رمادِ	الوافر	حسان بن ثابت	١٨٨
التنادِ	الوافر	المتنبيّ	١٦٨
قدِ	الكامل	النابغة الذبيانيّ	٢٠٨
غادي	الرجز	–	٥٦
السوادِ	الرجز	–	٥٦
الجعادِ	الخفيف	ابن مفرّغ	٢٥٢

قافية الراء

نزرا	الطويل	ذو الرمة	١٩١
قفرا	الطويل	ذو الرمة	١٩٠
آمرا	الطويل	مختلف فيه	٤٢
حميرا	الطويل	زفر بن الحارث الكلابيّ	١٧١
تستطارا	الوافر	عنترة بن شداد	١٣٤
استعارا	الوافر	امرؤ القيس	١٦٦
اختارا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	١٠٥-٣٤٦
جارَه	الرجز	الأعشى	٢٤
خريرا	الرجز	العجاج	٢٧٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مستطيرا	الرجز	–	٦١
اغترارا	المتقارب	الأعشى	١٩٢
تزارا	المتقارب	الأعشى	٢٤٨
دواثرُ	الطويل	كُثيِّر عزة	٢٦٨
سامرُ	الطويل	مختلف فيه	٢٠٨
عوامرُ	الطويل	كُثيِّر عزة	٢٦٨
فجورُها	الطويل	توبة بن الحُميِّر	٢٩٠
نار	البسيط	الخنساء	٢٣٩
بشرُ	البسيط	الفرزدق	١٠٩
الذكرُ	البسيط	لبيد بن ربيعة	٧٧
تعارُ	الوافر	عنترة بن شداد	٢٤١–٣٥٠
عارُ	الكامل	ثابت قطنة	٣١٤
أسفار	الكامل	أبو تمام	٤٤
مسرور	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٢٧١
ميسورُ	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٢٧١
مقاديرُها	المتقارب	الأعور الشني أو علي بن أبي طالب	٢٦٤
شهرِ	الطويل	–	٢٥٣
إقتارِ	البسيط	الفرزدق	١٤٦
عارِ	البسيط	الفرزدق	١٤٦
عمّارِ	البسيط	–	١٥٦
قدرِ	البسيط	جرير	٢٩١
قمرِ	البسيط	كُثيِّر عزة	١٤٦
مشكورِ	البسيط	الفرزدق	١٧٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
صبرِ	الوافر	–	٣٠٠
الأقدارِ	الكامل	–	١٣١
شفارِها	الكامل	النمر بن تولب	٢٦١
الأزرِ	الكامل	الخرنق	١٣٩
الجزرِ	الكامل	الخرنق	١٣٩
القسطارِ	لخفيف	–	٣١٩
مضرْ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٢٩٦

قافية الزاي

النواحزُ	الطويل	الشماخ	٧٢
ضامزُ	الطويل	الشماخ	١٢١

قافية السين

أنفسَا	الطويل	امرؤ القيس	٢٢٨
الشمسَا	الطويل	عبيد الله الرقيات	١٣١
سدوسا	الطويل	يزيد بن الخذّاق	٢٣٩
يتنفَّسُ	الطويل	زيد الخيل	١٩٩
السوسُ	البسيط	المتلمَّس	١٠٢
شوسُ	الوافر	أبو زبيد الطائيّ	٨٥-٣٣٢-٣٥٩
حسيسُ	الوافر	أبو زبيد الطائيّ	٨٥-٣٣٢
يميسُ	الوافر	أبو زبيد الطائيّ	٨٦
إنسيّ	الرجز	العجاج	٨٧-٣٤٢-٣٥٩

قافية الصاد

ناقصا	الطويل	الأعشى	٣٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قافية العين			
أخدعا	الطويل	الصمة القشيريّ	٥١
ترفّعا	الطويل	يزيد القشيريّ	١٠٣-٣٦٠
معا	الطويل	متمم بن نويرة	٢٧٥
الربائعُ	الطويل	الفرزدق	٢٢
طائعُ	الطويل	النابغة الذبيانيّ	٣٣٦
واضعُه	الطويل	حسان بن ثابت	١٤٣-٣٢٨
نافعُ	الطويل	النابغة الذبيانيّ	٣٣٦
البلاقعُ	الطويل	ذو الرمة	٢٢٤
يبيعُ	الطويل	قيس بن ذريح	٥٢
أضيعُها	الطويل	سُحيم عبد بني الحسحاس	٥١
النقيعُ	الوافر	مختلف فيه	١٥٤
سافعِ	الكامل	حميد بن ثور	١٢٥-٢٩٢
الذراعْ	السريع	السفاح اليربوعيّ	٢١
قافية الغين			
يبغي	الطويل	–	٢٧-٣٢٦-٣٤٩
يصغي	الطويل	–	٢٧-٣٢٦-٣٤٩
قافية الفاء			
المتردَّفُ	الطويل	الفرزدق	٣٣٥
المتقصّف	الطويل	–	١٥٢
ينصفُ	الطويل	الفرزدق	٣٣٥
مجلَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٣-١٥٠
الزعانفِ	الطويل	الفرزدق	٧٩

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قافية القاف			
نقَا	الرجز	–	٣٥٨-٧٣
نتفرَّقُ	الطويل	الأعشى	٣٥٨-٣٢١-٩٣
المحلَّقُ	الطويل	الأعشى	٣٥٧-٣٢١-٩٣
يعشقُ	الكامل	المتنبّي	٣٤٠
عفاقِ	الوافر	متمم بن نويرة	٣٤٧-٣٢٤-٢٩٠
اشتياقِ	الوافر	متمم بن نويرة	٣٤٧-٣٢٤-٢٩٠
أشناقِه	الكامل	–	٢٣٩
تخلقِ	الكامل	كعب بن مالك الأنصاريّ	٣٥٨-٣٣٧-٨٩
قافية الكاف			
ذلكا	الطويل	خُفاف السلميّ	٣٤٥-٣٨
يحمدونكا	الرجز	مختلف فيه	٣٢٨-١٥٩
قافية اللام			
عُزلا	الطويل	عمرو بن شأس الأسديّ	١١٤
مصطلاهما	الطويل	الشماخ	٣٢٩-١٣٣
تعملا	الطويل	أوس بن حجر	١٦٥
سربالا	البسيط	–	١٨٣
محلالا	البسيط	أبو الصلت الثقفيّ	٩٨
أثالا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهليّ	١٥٦
قذالا	الوافر	ذو الرمة	٣٤٥-٣٤
انخزالا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهليّ	٢١٤

القافية	البحر	القائل	الصفحة
فعالا	الوافر	-	٨٢-٢١١-٣٢١
ينالا	الكامل	جرير	١٥٢
خيالا	الكامل	الأخطل	٢٨٥
وبيلا	الكامل	الراعيّ النميريّ	٢٧٦
جملا	الرمل	مختلف فيه	٣٤-٣٤٥
مهلا	المنسرح	الأعشى	٢٤٤
إبقالَها	المتقارب	عامر بن جؤين الطائيّ	٦٢-٣٣٩-٣٤٦
خيالُها	الطويل	ذو الرمة	٣٠١
عواسلُ	الطويل	أبو تمام	٣٤٧
يواصلُه	الطويل	أبو حية النميريّ	٩٦
أفضلُ	الطويل	جرير	٢٧٢
باطلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٩
الأناملُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٦٥
جاهلُ	الطويل	مختلف فيه	٢٥٣
يفلُّ	المديد	تأبَّط شرًّا	٢٦٨
ننتعلُ	البسيط	الأعشى	٣٠٣
مالُ	الوافر	أوس بن غلفاء التميميّ	١٥٣-٣٥١
خِللُ	الوافر	كُثيِّر عزة	٩٥
تنهلُّ	الوافر	امرؤ القيس	٢٤٢
يزيلُ	الوافر	أبو حية النميريّ	١١٦
أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	٢٢١-٣٣٤
تمثالِ	الطويل	امرؤ القس	١١٠-٢٣٣
المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٢١-٣٣٤
الرواحلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٤

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وحلِ	الطويل	–	٢٥٨
حنظلِ	الطويل	الأسود بن يعفُر	١٥٨
يفعلِ	الطويل	الأسود بن يعفُر	١٥٨
قبلي	الطويل	جميل بثينة	٢٩٧
معجّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٢٤
مجهلِ	الطويل	مزاحم العقيليّ	١٠١-٣٥٩
الطحالِ	الوافر	–	١٨٠
الكمالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة	٢٦١
المختالِ	الكامل	–	١٧٧
مِقصَلِ	الكامل	عنترة بن شداد	٥١
أقتالِ	الخفيف	الأعشى	١٠٨-٣٢٥-٣٣٨-٣٥٢
السعالي	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	١٤١
الكسلْ	الرجز	الشماخ	١١٥
حالْ	الرمل	عدي بن زيد	١٧٢
المفتعلْ	الرمل	لبيد بن ربيعة	٣٣٦
الدولْ	الرمل	لبيد بن ربيعة	٣٣٦

قافية الميم

صمّمَا	الطويل	المتلمَّس	٢٨
مدامَا	الوافر	الأعشى	١١٢
الطعامَا	الوافر	عمرو بن الصعق	١١١-٣٤٩
سلاما	الوافر	قيس بن زهير	٣٠٢
أُمامَا	الوافر	جرير	١٥٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
لامَها	السريع	عمرو بن قميئة	١١٧
يعدمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٢٩٨-٣٢٧-٣٣٣
الساسمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٢٩٨-٣٣٤
بُغامُها	الطويل	ذو الرمة	٧٥
قدمُه	المديد	طرفة بن العبد	٦٨-٣٥٩
فهمُه	المديد	طرفة بن العبد	٦٨
يبتسمُ	البسيط	الفرزدق	٢٤٩
هضمُ	البسيط	مختلف فيه	٤٩
همُ	البسيط	مختلف فيه	٤٩
مصرومُ	البسيط	علقمة الفحل	٢٨٤
مشكومُ	البسيط	علقمة الفحل	٢٨٤
معلومُ	البسيط	-	٢٣٥
هشامُ	الوافر	-	٢٣٦-٣٢٥-٣٥٠
صيامُ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٣٢٣
يدومُ	الوافر	أبو عبد الله العتبيّ	٣١٣
عظيمُ	الوافر	أبو عبد الله العتبيّ	٣١٣
النعيمُ	الوافر	أبو عبد الله العتبيّ	٣١٣
مقيمُ	الوافر	أبو عبد الله العتبيّ	٣١٣
صرّمُها	الكامل	لبيد بن ربيعة	٩
أنعمُوا	الكامل	أبو وجزة السعديّ	٢٤٥
كلومُ	الكامل	لبيد بن ربيعة	١٢٩
رخيمُ	الكامل	-	٢٥٣
يتقدمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٧٠
خازمِ	الطويل	الفرزدق	٣٠٩-٣٢٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
النواسمِ	الطويل	ذو الرمة	٦٦
قشعمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٧٤
الفمِ	الطويل	جابر بن حنى التغلبيّ	٢٧٣-٣٢٤-٣٤٨
سالمِ	الطويل	ذو الرمة	٢٨٧
طامي	البسيط	مختلف فيه	١٨٦-٣٢٣
الهامِ	البسيط	مختلف فيه	١٨٦-٣٢٣
سلمِ	البسيط	الأحوص الأنصاريّ	١٠٦
ينمِ	البسيط	ساعدة بن جؤية	١٢٨
فئامِ	الوافر	معقِل الهذليّ	٢١
كرامِ	الوافر	الفرزدق	١٧٤-٣٣٣-٣٣٩
الدوامي	الوافر	معقِل الهذليّ	٢٢
الخيامِ	الوافر	الفرزدق	١٧٦-٣٣٣
توأمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٢٥٨-٣٢٢-٣٤٦
لجامي	الكامل	قطريّ بن الفجاءة	٢٩٤-٣٤٧
رخامِ	الكامل	حسان بن ثابت	١٩٧
الأقسامِ	الكامل	حسان بن ثابت	١٩٧
الإسلامِ	الكامل	الفرزدق	١٧٧
قوامِ	الكامل	حسان بن ثابت	١٩٧-٣٤٦
مندمِ	الكامل	مختلف فيه	٢٤٧
جهضمِ	الكامل	بشر بن خازم	١٧٢
الكريمِ	الخفيف	-	٣٠٥
السلمْ	الطويل	مختلف فيه	٢٠٥
تنمْ	الطويل	---	٢٠٦
فُهِمْ	الرجز	ابن مالك	٢٢٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
نعمْ	السريع	–	١٣

قافية النون

صوانَها	الطويل	المتنبيّ	٤٤
امطلينا	الوافر	عبيد الله بن قيس الرقيّات	١٠٥-٣٤٦
القنا	الكامل	المتنبيّ	٩٧
منهلونَه	الرجز	–	٢٤٦
تالآنَ	الخفيف	مختلف فيه	٢٤٦
جنونا	الخفيف	حسان بن ثابت	٢٤١
يمينا	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	٣٠٧
أمانُ	الخفيف	–	٧١-٣٢١-٣٥٨
اللبنِ	البسيط	أُفنون التغلبيّ	٢١٥-٣٣٠
هونِ	البسيط	–	٢٢٣
انِّيْ	الوافر	–	١٥٤
نبئيني	الوافر	مختلف فيه	١٨
حقانِ	الهزج	–	٢٠٧
الأزمانِ	الخفيف	–	٧٠-٣٥٩
يلتقيانِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١٠٧

قافية الهاء

غايتاها	الرجز	العجاج	٢٨
نخليها	البسيط	ابن خيّاط العُكْليّ	١٤٠
غاويها	البسيط	ابن خيّاط العُكْليّ	١٤٠
قواهْ	المتقارب	المتنخل الهذليّ	٢٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قافية الألف			
الكُلى	الطويل	زيد الخيل	٢٥٥-٣٢٤-٣٤٨
قافية الياء			
حيائيا	الطويل	منظور بن سُحيم	٣٠٣
باقيا	الطويل	النابغة الجعديّ	٨٠
البواكيا	الطويل	منظور بن سُحيم	٣٠٣
ليا	الطويل	صخر بن الشريد	١١٠
كفانيا	الطويل	منظور بن سُحيم	٣٠٣

أنصاف الأبيات

قافية الباء

القافية	البحر	القائل	الصفحة
آئبا	الطويل	تأبَّط شرًّا	٢٠٤
مطلوبُ	البسيط	امرؤ القيس	٤٦
خلبِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٠٧

قافية الراء

الدارِ	الرجز	–	١١٦

قافية السين

القوانسا	الطويل	العباس بن مرداس	١٣٦

قافية الفاء

أعجفُ	الطويل	الفرزدق	٧٢

قافية القاف

انطقا	الرجز	ابن مالك	٣٩

قافية اللام

سروالَة	المتقارب	–	١٦٢

قافية الميم

فاحمٍ	الطويل	امرؤ القيس	١٧٤

قافية النون

سخينا	الرجز	–	٣٠٧
وصني	الرجز	رؤبة بن العجاج	٣١

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

١. آداب البحث والمناظرة، للشيخ العلامة محمد الشنقيطيّ. تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفيّ. ط:١. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٦هـ.

٢. أدب الكاتب، لابن قتيبة. تحقيق: محمد الدالي. ط:١. مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ. تحقيق: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٤. أساس البلاغة، للزمخشريّ. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٩هـ.

٥. الأساليب الإنشائيّة في النحو العربيّ، لعبد السلام هارون. ط:٥. مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.

٦. أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباريّ. تحقيق: بركات يوسُف هَبُّود. ط:١. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافيّة، ١٤٣٣هـ.

٧. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطيّ. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٨. الاشتقاق، لابن دريد. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

٩. أشعار الشعراء الستة الجاهليين، لأبي الحجاج الشنتمريّ الأعلم. شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي. ط:٣. مصر: ١٣٨٢هـ.

١٠. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجيّ، لعبد الله ابن السِّيد البطليوسيّ. تحقيق: الدكتور حمزة عبد الله النشرتي. ط:١. الرياض: دار المريخ، ١٣٩٩هـ.

١١. إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمريّ في معاني أبيات الحماسة، للغُندجانيّ. تحقيق: الدكتور محمد علي سلطاني. ط:١. الكويت: معهد المخطوطات العربيّة، ١٤٠٥هـ.

١٢. إصلاح المنطق، لابن السكيت. تحقيق: محمد مرعب، ط:١. دار إحياء التراث العربيّ، ١٤٢٣هـ.

١٣. الأصول في النحو، لابن السراج. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة. لاط،

لات.
١٤. الأضداد، لابن الأنباريّ. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصريّة، ١٤٠٧هـ.
١٥. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبريّ. تح: محمد السيد أحمد عزوز. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
١٦. إعراب القرآن، للأصبهانيّ. قدمت له: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد. ط:١. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ١٤١٥هـ.
١٧. إعراب القرآن للنحاس. تحقيق وشرح: عبد المنعم خليل إبراهيم. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢١هـ.
١٨. الأعلام، للزركليّ. ط:١٥. بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
١٩. الأغاني، لأبي الفرج الأصفهانيّ. تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٢م.
٢٠. الاقتضاب فب شرح أدب الكاتب، لابن السِّيد البطليوسيّ. تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد. القاهرة: دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ١٩٩٦م.
٢١. الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين الجنديّ. تحقيق: الدكتور محمود أحمد الدراويش. ط:١ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ١٤٢٣هـ.
٢٢. الأمالي، للزجاجيّ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.
٢٣. أمالي ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة. بيروت–عمان: دار الجيل–دار عمار، ١٤٠٩هـ.
٢٤. أمالي ابن الشجريّ. تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.
٢٥. أمالي القالي. عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعيّ. ط:٢. دار الكتب المصريّة، ١٣٤٤هـ.
٢٦. أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:١. دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٣هـ.
٢٧. الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش. ط:١. بيروت: دار

المأمون للتراث، ١٤٠٠هـ.
٢٨. ديوان أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب. جمع وترتيب: عبد العزيز الكرم. ط:١. ١٤٠٩هـ.
٢٩. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي. ط:١. بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٢٤هـ.
٣٠. الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط:١. مؤسسة الرسالة، ١٣١٦هـ.
٣١. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ. ومعه كتاب عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٢٩هـ.
٣٢. الإيضاح العضديّ، للفارسيّ. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط:١. كليّة الآداب، جامعة الرياض ١٣٨٩هـ.
٣٣. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب. تحقيق: موسى بناي العليلي. العراق: وزارة الأوقاف، ١٤٠٢هـ.
٣٤. الإيضاح في علل النحو، للزجاجيّ. حقيق: الدكتور مازن المبارك. ط:٤. بيروت: دار النفائس، ١٤٠٢هـ.
٣٥. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان الأندلسيّ. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.
٣٦. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشيّ. ط:١. دار الكتبي، ١٤١٤هـ.
٣٧. بدائع الفوائد، لابن القيم. بيروت: دار الكتاب العربيّ. لاط، لات.
٣٨. البديع في علم العربيّة، لابن الأثير. تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
٣٩. البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، لابن أبي الربيع. تحقيق: الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتيّ. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
٤٠. البسيط في النحو، لابن العلج. تحقيق: الدكتور صالح بن حسين العايد. ط:١. الرياض:

كنوز أشبيليا، ١٤١٨هـ.
٤١. البغداديات، للفارسيّ. تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاويّ. بغداد: مطبعة العاني. لاط، لات.
٤٢. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لابن عميرة الضبيّ. القاهرة: دار الكتاب العربيّ، ١٩٦٧م.
٤٣. بغية الوعاة، للسيوطيّ. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان: المكتبة العصريّة. لاط، لات.
٤٤. البيان والتبيين.
٤٥. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلميّة. لاط، لات.
٤٦. التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ. تحقيق: عل محمد البجاويّ. نشره: عيسى البابليّ الحلبيّ وشركاؤه.
٤٧. التحرير والتنوير، لابن عاشور. تونس: الدار التونسيّة للنشر، ١٩٨٤م.
٤٨. تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمريّ. تحقيق: الدكتور زُهير عبد المحسن سلطان. ط:٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.
٤٩. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين الدماميني. تحقيق: محمد بن مختار اللوحي. الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م.
٥٠. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاريّ. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحيّ. ط:١. دار الكتاب العربيّ، ١٤٠٦هـ.
٥١. تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسيّ. تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
٥٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسيّ. تحقيق: الدكتور حسن هنداوي. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ.
٥٣. التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسيّ. تحقيق: د. عوض بن حمد القوزيّ. ط:١. ١٤١٠هـ.
٥٤. تعليق من أمالي ابن دريد. تحقيق: السيد مصطفى السنوسيّ. ط:١. الكويت: المجلس الوطني للثقافة، ١٤٠١هـ.

٥٥. تفسير ابن عطيّة. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢هـ.
٥٦. تفسير الطبريّ، تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط:١. مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
٥٧. تفسير القرطبيّ، تحقيق: أحمد البردونيّ، وإبراهيم أطفيش، ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصريّة ١٣٨٤هـ.
٥٨. التكملة، للفارسيّ. تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٣١هـ.
٥٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش. ط:١. القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨هـ.
٦٠. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني. تحقيق: أ.د. حسن محمود هنداوي. ط:١. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، ١٤٣٠هـ.
٦١. تهذيب اللغة، للأزهريّ. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط:١. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ٢٠٠١م.
٦٢. تاريخ الخلفاء، للسيوطيّ. اعتنت به اللجنة العلميّة بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلميّ بإشراف محمد غسّان الحسينيّ. ط:٢. دولة قطر، ١٤٣٤هـ.
٦٣. تاريخ علماء المستنصريّة، تأليف: ناجي معروف. ط:١. بغداد: وزارة المعارف، ١٣٧٩هـ.
٦٤. تاريخ العلماء النحْويين من البصريِّين والكوفيِّين وغيرهم، للتنوخيّ. تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. ط:٢. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٢هـ.
٦٥. توجيه اللمع، لابن الخباز. تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب. ط:٢. مصر: دار السلام، ١٤٢٨هـ.
٦٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، للمراديّ. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط:١. دار الفكر العربيّ، ١٤٢٨هـ.
٦٧. التوطئة، لأبي علي الشلوبين. تحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع. ط:٢. دار الكتب، ١٤٠١هـ.
٦٨. جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، للحميديّ. القاهرة: الدار المصريّة للتأليف والنشر، ١٩٦٦م.

٦٩. الجمل في النحو، للزجاجيّ. تحقيق: علي توفيق الحمد. ط:١. مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٤٠٤هـ.
٧٠. جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام، لأبي زيد القرشيّ. تحقيق: علي محمد البجادي. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. لاط، لات.
٧١. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكريّ. بيروت: دار الفكر. لاط، لات.
٧٢. جمهرة أنساب العرب، لابن حزم. تحقيق: لجنة من العلماء. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٣هـ.
٧٣. جمهرة اللغة، لابن دريد. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط:١. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
٧٤. الجنى الداني في حروف المعاني، للمراديّ. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٣هـ.
٧٥. جامع الدروس العربيّة، لمصطفى الغلاييني. ط:٢٨. بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤١٤هـ.
٧٦. حجة القراءات، لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. دار الرسالة. لاط، لات.
٧٧. الحجة للقراء السبعة، للفارسيّ. تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي. ط٢:. بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ.
٧٨. الحدود في النحو، للأُبَّذيّ. تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي. المدينة المنورة: الجامعة الإسلاميّة، ١٤٢١هـ.
٧٩. الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السِّيد البطليوسيّ. قرأه وعلق عليه: الدكتور يحيى مراد. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٤هـ.
٨٠. حماسة البحتري. اعتنى بضبطه: لويس شيخو. بيروت. لاط، لات.
٨١. الحماسة البصريّة، لعلي بن حسن البصريّ. تحقيق: مختار الدين أحمد. بيروت: عالم الكتب. لاط، لات.
٨٢. حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ، ومعه شرح الشواهد للعينيّ. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٣٥هـ.
٨٣. حاشية العطار على جمع الجوامع، لحسن العطار، وعبد الرحمن الشربينيّ، ومحمد علي بن

حسين المالكي. بيروت: دار الكتب العلميّة. لاط. لات.
٨٤. الحيوان، للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٢. نشر: مصطفى البابي الحلبيّ، ١٣٨٤هـ.
٨٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغداديّ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.
٨٦. الخصائص، لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. مصر: دار الكتب المصريّة. لاط، لات.
٨٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبيّ. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم. لاط. لات.
٨٨. دلائل الإعجاز، للجرجانيّ. شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه: د. محمد التُّنْجي. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٤١٧هـ.
٨٩. الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمَثَل، لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي. تحقيق: الدكتور محمد حامد الحاج خلف. الرباط: الرابطة المحمدية للعلماء. لاط. لات.
٩٠. ديوان الأخطل غوث بن غياث. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٤هـ.
٩١. ديوان الأعشى الكبير. تحقيق: محمد حسين. ط:٧. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩١م.
٩٢. ديوان الأعور الشني. تحقيق: السيد ضياء الدين الحيدريّ. ط:١. بيروت: مؤسسة المواه للطباعة والنشر، ١٤١٩هـ.
٩٣. ديوان الأفوه الأوديّ. تحقيق: الدكتور محمد التنوجيّ. ط:١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م.
٩٤. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٤. دار المعارف، ١٩٨٤م.
٩٥. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكريّ. تحقيق: أنور عليان أبو سويلم، والدكتور محمد علي الشوابكة. ط:١. مركز زايد للتراث والتاريخ، ١٤٢١هـ.
٩٦. ديوان أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب. جمع وترتيب: عبد العزيز الكرم. ط:١. ١٤٠٩هـ.
٩٧. ديوان أوس ابن حجر. تحقيق: د. محمد يوسُف نجم. بيروت: دار بيروت، ١٤٠٠هـ.
٩٨. ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ. تحقيق: مجيد طرَاد. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربيّ،

١٤١٥هـ.
٩٩. ديوان تأبَّط شرًّا وأخباره. تحقيق: علي ذو الفقَار شاكر. ط:١. دار الغرب الإسلاميّ، ١٤٠٤هـ.
١٠٠. ديوان أبي تمام. تحقيق: شاهين عطيّة. دار الكتب العلميّة. لاط، لات.
١٠١. ديوان توبة بن الحميِّر. تحقيق: خليل إبراهيم العطيّة. بغداد: مكتبة نرجس، ١٣٨٧هـ.
١٠٢. ديوان جِرَّان العود النميريّ برواية أبي سعيد السكريّ. تحقيق: نوري حمودي القيسيّ. ط:١. منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٢م.
١٠٣. ديوان جرير. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. بيروت: دار بيروت، ١٤٠٦هـ.
١٠٤. ديوان جميل بثينة. تحقيق: إميل يعقوب. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٩٩٢م.
١٠٥. ديوان حسّان بن ثابت. تحقيق: الأستاذ عَبْدَأ مهَنَّا. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٤هـ.
١٠٦. ديوان حميد بن ثور الهلاليّ، وفيه بائيّة أبي دُؤاد الإياديّ. صنعه: الأستاذ عبد العزيز الميمنيّ. القاهرة: دار الكتب المصريّة، ١٣٧١هـ.
١٠٧. ديوان حاتم الطائيّ. تحقيق: أحمد رشاد. ط:٣. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٣هـ.
١٠٨. ديوان الخرنق، رواية أبي عمرو بن العلاء. تحقيق: يُسري عبد الغني عبد الله. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٠هـ.
١٠٩. ديوان الخنساء. تحقيق: حمدو طمّاس. ط:٢. بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٥هـ.
١١٠. ديوان ذي الرمة. تحقيق: أحمد حسن. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ.
١١١. ديوان ذي الرمة بشرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، صاحب الأصمعيّ، رواية الإمام ثعلب. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح. ط:١. جدة: مؤسسة الإيمان، ١٤٠٢هـ.
١١٢. ديوان ذي الرمة بشرح التبريزيّ. تحقيق: مجيد طرَاد. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٤١٦هـ.
١١٣. ديوان رؤبة بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد. الكويت: دار ابن قتيبة. لاط. لات.
١١٤. ديوان زهير بن أبي سُلمى. تحقيق: الأستاذ علي حسن فاعور. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٨هـ.

١١٥. ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق: عبد العزيز الميمنيّ. القاهرة: دار الكتب المصريّة، ١٣٦٩هـ.
١١٦. ديوان شعر المثقب العبديّ. تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ. معهد المخطوطات العربيّة ١٣٩١هـ.
١١٧. ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانيّ. تحقيق: صلاح الدين الهادي. مصر: دار المعارف، ١٩٦٨م.
١١٨. ديوان طرفة بن العبد. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط:٣. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٣هـ.
١١٩. ديوان أبي الطيب المتنبيّ. شرح: سليم إبراهيم صادر. بيروت: المطبعة العلميّة ليوسُف إبراهيم صادر. ١٩٠٠م.
١٢٠. ديوان العبّاس بن مرداس. تحقيق: يحيى الجبوريّ. ط:١. بغداد: نشر مديريّة الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٦٨م.
١٢١. ديوان عبيد الأبرص. شرح: أشرف أحمد عدرة. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٤١٤هـ.
١٢٢. ديوان عبيد الله الرقيّات. تحقيق: محمد يوسُف نجم. بيروت: دار صادر. لاط، لات.
١٢٣. ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه. تحقيق: د. عزة حسن. بيروت: دار الشرق العربيّ، ١٤١٦هـ.
١٢٤. ديوان عدي بن زيد العباديّ. تحقيق: محمد جبّار المعيبد. بغداد: منشورات الثقافة والإرشاد. لاط. لات.
١٢٥. ديوان علقمة بن عبدة الفحل. تحقيق: سعيد نسيب مكارم. ط:١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م.
١٢٦. ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: فايز محمد. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٤١٦هـ.
١٢٧. ديوان عمرو بن قميئة. تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ. نشر: جامعة الدول العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، ١٣٨٥هـ.
١٢٨. ديوان عنترة بن شداد. تحقيق: محمد سعيد مولويّ. ط:٢. بيروت: المكتب الإسلاميّ،

١٩٨٣م.
١٢٩. ديوان الفرزدق. تحقيق: علي فاعور. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٧هـ.
١٣٠. ديوان قيس بن ذريح. تحقيق: عبد الرحمن المصطاويّ. ط:٢. بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٥هـ.
١٣١. ديوان قيس بن زهير. تحقيق: عادل جاسم. بغداد: مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٧١م.
١٣٢. ديوان كُثيِّر عزة. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ.
١٣٣. ديوان كعب بن زهير. تحقيق: الأستاذ علي فاعور. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ.
١٣٤. ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ. تحقيق: سامي مكي العاني. ط:١. بغداد: منشورات مكتبة النهضة، ١٩٦٦م.
١٣٥. ديوان لبيد بن أبي ربيعة. تحقيق: حمدو طمّاس. ط:١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٥هـ.
١٣٦. ديوان لبيد بن أبي ربيعة، بشرح الطوسيّ. تحقيق: حنا ناصر الحتى. ط:١. دار الكتاب العربيّ، ١٤١٤هـ.
١٣٧. ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة، لابتسام مرهون الصفار. بغداد: ١٩٦٨م.
١٣٨. ديوان المتلمس الضُبَعيّ، رواية الأثرم، وأبي عبيدة عن الأصمعيّ. تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ. القاهرة: جامعة الدول العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، ١٣٩٠هـ.
١٣٩. ديوان المفضليّات بشرح الأنباريّ. تحقيق: كارلوس يعقوب لايل. بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.
١٤٠. ديوان النابغة الجعديّ. تحقيق: د. واضح الصمد. ط:١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م.
١٤١. ديوان النابغة الذبيانيّ. تحقيق: عباس عبد الساتر. ط:٣. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٦هـ.
١٤٢. ديوان النمر بن تولب العُكْليّ، تحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي. ط:١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.
١٤٣. ديوان الهذليين. ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطيّ. القاهرة: الدار القوميّة للطباعة والنشر، ١٣٦٩.
١٤٤. ديوان يزيد ابن مفرغ الحميريّ. تحقيق: الدكتور عبد القدوس أبو صالح. ط:١. بيروت:

مؤسسة الرسالة، ١٣٩٥م.
١٤٥. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة. تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٦هـ.
١٤٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقيّ. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة. لاط. لات.
١٤٧. الروض الأنف في شرح السيرة النبويّة، للسهيليّ. تحقيق: عمر عبد السلام السلاميّ. ط:١. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ١٤٢٠هـ.
١٤٨. السبعة في القراءات، لابن مجاهد. تحقيق: شوقي ضيف. ط:٢. مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ.
١٤٩. سر صناعة الإعراب، لابن جني. تحقيق: الدكتور حسن هنداويّ. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.
١٥٠. سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجيّ. تحقيق: علي فودة. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ.
١٥١. سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاويّ. تحقيق: د. محمد الدالي. تقديم: د. شاكر الفحام. ط:٢. دار صادر، ١٤١٥هـ.
١٥٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لناصر الدين الألبانيّ. ط:١. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
١٥٣. سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصريّة. لاط، لات.
١٥٤. سير أعلام النبلاء، للذهبيّ. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط:٣. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
١٥٥. شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافيّ. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، وراجعه: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليّات الأزهريّة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٤هـ.
١٥٦. شرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ. تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسُف دقاق. ط:٢. دمشق: دار الثقافة العربيّة، ١٤١٠هـ.

١٥٧. شرح أدب الكاتب لابن قتيبة. قدَّم له: مصطفى صادق الرافعيّ. بيروت: دار الكتاب العربيّ. لاط. لات.
١٥٨. شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السُّكريّ. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وراجعه: محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار العروبة. لاط. لات.
١٥٩. شرح الأُشمونيّ على ألفيّة ابن مالك. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٩هـ.
١٦٠. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٢٥هـ.
١٦١. شرح ألفيّة ابن معطي، لابن القواس، تحقيق: دكتور علي موسى الشومليّ. ط:١. مكتبة الخريجيّ، ١٤٠٥هـ.
١٦٢. شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٠هـ.
١٦٣. شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون. ط:١. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ.
١٦٤. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهريّ. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢١هـ.
١٦٥. شرح جمل الزجاجيّ، لابن خروف. تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عمر عرب. ط:١. مكة المكرمة: معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث ١٤١٨هـ.
١٦٦. شرح جمل الزجاجيّ، لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل. لاط. لات.
١٦٧. شرح حماسة أبي تمام، للأعلم الشنتمريّ. تحقيق: الدكتور علي المفضل حمُّودان. ط:١. دبي: مركز جمعيّة الماجد للثقافة والتراث، ١٤١٣هـ.
١٦٨. شرح ديوان جرير، شرح وجمع: محمد إسماعيل الصاويّ. ط:١. مصر: مطبعة الصاويّ.
١٦٩. شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاريّ. صنعه: عبد الرحمن البرقوقيّ. مصر: المطبعة الرحمانيّة، ١٣٤٧هـ.
١٧٠. شرح ديوان الحماسة، للتبريزيّ. بيروت: دار القلم. لاط. لات.

١٧١. شرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ. تحقيق: غريد الشيخ، ووضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٤هـ.
١٧٢. شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغداديّ، صاحب خزانة الأدب. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلميّة. لاط. لات.
١٧٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاريّ. تحقيق: عبد الغني الدقر. سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع. لاط، لات.
١٧٤. شرح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، لعبد الله بن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش. مراجعة: د. محمد مهدي علام. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٤٠٥هـ.
١٧٥. شرح الشواهد الشعريّة في أمات الكتب النحْويّة، لمحمد حسن شُرّات. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ.
١٧٦. شرح شواهد مغني اللبيب، للسيوطيّ. تحقيق: أحمد ظافر كوجان. لجنة التراث العربيّ. لاط. لات.
١٧٧. شرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ، لابن مالك. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوريّ. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
١٧٨. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات، لابن الأنباريّ. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط:٥. دار المعارف.
١٧٩. شرح كافية ابن الحاجب، للرضيّ. قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب. ط:٣. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٣٦هـ.
١٨٠. شرح الكافية الشافية، لابن مالك. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ.
١٨١. شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ٢٠٠٨م.
١٨٢. شرح كتاب سيبويه، للرمانيّ. تحقيق: د. سيف بن عبد الرحمن العريفيّ. الرياض: جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ١٤١٨هـ.
١٨٣. شرح اللمع، لابن برهان العكبريّ. تحقيق: الدكتور فائز فارس. ط:١. الكويت: السلسلة التراثيّة، ١٤٠٤هـ.
١٨٤. شرح المعلقات السبع، للزوزنيّ. تحقيق: محمد عبد القادر الفاضليّ. بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٣١هـ.
١٨٥. شرح مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاريّ، المسمى بـ(شرح المزج)، للدماميني. تحقيق: الدكتور عبد الحافظ العسيليّ. ط:١. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٩هـ.
١٨٦. شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، للخوارزميّ. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي. لاط، لات.
١٨٧. شرح المفصل للزمخشريّ، لابن يعيش. قدَّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢هـ.
١٨٨. شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، للشلوبيين. تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبيّ. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ.
١٨٩. شعر الأحوص الأنصاريّ. تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائيّ. بغداد: مكتبة الأندلس، ١٣٨٩هـ.
١٩٠. شعر ثابت قطنة العتكليّ. تحقيق: ماجد أحمد السامرائيّ. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، ١٣٩٠هـ.
١٩١. شعر أبي حية النميريّ. تحقيق: الدكتور يحيى الجبوريّ. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٧٥.
١٩٢. شعر خداش بن زهير العامريّ. صنعه: الدكتور يحيى الجبوريّ. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، ١٤٠٦هـ.
١٩٣. شعر خُفاف بن ندبة السلميّ. تحقيق: نوري القيسيّ. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٨م.
١٩٤. شعر الخوارج. جمع وتقديم: الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة. لاط. لات.
١٩٥. شعر زيد الخيل الطائيّ. صنعه: أحمد مختار البرزة. دمشق: دار المأمون للتراث. لاط. لات.
١٩٦. شعر أبي زيد الطائيّ. تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسيّ. بغداد: مطبعة المعارف،

١٩٦٧م.
١٩٧. شعر عبد الله بن الزبير الأسديّ. تحقيق: الدكتور يحيى الجبوريّ. بغداد: دار الحرية، ١٩٧٤م.
١٩٨. شعر عمرو بن أحمر الباهليّ. تحقيق: حسين عطوان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة. لاط. لات.
١٩٩. شعر عمرو بن معد يكرب الزبيديّ. تحقيق: مطاع الطرابيشيّ. ط:٢. دمشق: مجمع اللغة العربيّة، ١٤٠٥هـ.
٢٠٠. الشعر والشعراء، لابن قتيبة. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٣هـ.
٢٠١. شعر مزاحم العقيليّ. تحقيق: نوري حمودي القيسيّ، وحاتم صالح الضامن. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. لا ط. لات.
٢٠٢. شعر أبي وَجْزة السعديّ. صنعه: وليد الصراقبيّ. ط:٧. معهد المخطوطات العربيّة، ١٩٩٠م.
٢٠٣. الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد ابن فارس. ط:١. نشر: محمد علي بيضون، ١٤١٨هـ.
٢٠٤. الصحاح، للجوهريّ. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط:٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ.
٢٠٥. صحيح البخاريّ. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط:١. دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٢٠٦. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ. لاط. لات.
٢٠٧. ضرائر الشعر، لابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط:١. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م.
٢٠٨. ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافيّ. تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب. ط:١. بيروت: دار النهضة العربيّة، ١٤٠٥هـ.
٢٠٩. طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجحميّ. تحقيق: محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني. لاط، لات.

٢١٠. علل النحو، لابن الوراق. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.
٢١١. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط:٥. دار الجيل، ١٤٠١هـ.
٢١٢. الغرة في شرح اللمع (من أول باب إنَّ وأخواتها إلى آخر باب العطف)، لابن الدهان. تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم. ط:١. الرياض: دار التدمريّة، ١٤٣٢هـ.
٢١٣. الغريب المصنف، لأبي عبيد بن سلام الهرويّ. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلاميّة. لاط، لات.
٢١٤. فتح القدير، للشوكانيّ. ط:١. دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ.
٢١٥. القاموس المحيط، للفيرزآبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط:٨. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ.
٢١٦. القلب والإبدال، لابن السكيت. تحقيق: أوغست هفنر. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣م.
٢١٧. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع. تحقيق: د. فيصل الحفيان. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ.
٢١٨. الكافية في علم النحو، لابن الحاجب. تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر. ط:١. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م.
٢١٩. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٣. القاهرة: دار الفكر الفكر العربيّ، ١٤٢٧هـ.
٢٢٠. كتاب الأزهيّة في علم الحروف، لعلي بن محمد الهرويّ. تحقيق: عبد المعين الملّوحيّ. ط:٢. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، ١٤١٣هـ.
٢٢١. كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفيّ. تحقيق: الدكتور علاء الدين حَمْويّة. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٢٣هـ.
٢٢٢. كتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٥هـ.
٢٢٣. كتاب الشعر (إيضاح الشعر)، للفارسيّ. تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحيّ. ط:٢.

القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٣٦هـ.
٢٢٤. كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيديّ. تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، ود. إبراهيم السامرائيّ. دار ومكتبة الهلال. لاط. لات.
٢٢٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشريّ. ط:٣. بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٤٠٧هـ.
٢٢٦. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبريّ. تحقيق: محمد عثمان. ط:٢. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، ١٤٣٦هـ.
٢٢٧. اللباب في علم الإعراب، للإسفرائينيّ. تحقيق: الدكتور شوقي المعرّي. ط:١. لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
٢٢٨. لسان العرب، لابن منظور. ط:٣. بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.
٢٢٩. اللمع في العربيّة، لابن جني. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافيّة. لاط. لات.
٢٣٠. ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط:١. مصر: لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ١٣٦١هـ.
٢٣١. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٢٠هـ.
٢٣٢. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن مثنى البصريّ. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.
٢٣٣. مجالس ثعلب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط:٥. مصر: دار المعارف، ١٩٨٧م.
٢٣٤. مجالس العلماء، للزجاجيّ. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجيّ، والرياض: دار الرفاعيّ، ١٤٠٣هـ.
٢٣٥. مجمع الأمثال، للميدانيّ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار المعرفة. لاط، لات.
٢٣٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني. وزراة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤٢٠هـ.
٢٣٧. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه. القاهرة: مكتبة المتنبيّ. لاط. لات.

٢٣٨. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطيّ. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ.
٢٣٩. المسائل البصريات، للفارسيّ. تحقيق: د. محمد الشاطر. ط:١. مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.
٢٤٠. المسائل الحلبيات، للفارسيّ. تحقيق: الدكتور حسن هنداوي. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.
٢٤١. مسائل الخلاف النحْويّة في ضوء الاعتراض على الاعتراض على الدليل النقليّ، للدكتور محمد السبيهين. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ١٤٢٦هـ.
٢٤٢. المسائل العسكريات في النحو العربيّ، للفارسيّ. تحقيق: الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوريّ. ط:٢. عمّان: الدار العلميّة الدوليّة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
٢٤٣. المسائل العضديات، للفارسيّ. تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوريّ. ط:١. عالم الكتب.
٢٤٤. المسائل المنثورة، للفارسيّ. تحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار. دار عمار للنشر والتوزيع. لاط. لات.
٢٤٥. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. دمشق: ١٩٨٠م.
٢٤٦. المسافة بين التنظير النحْويّ والتطبيق اللُّغويّ، لخليل أحمد عمايرة. ط:١. عمّان: وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
٢٤٧. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوريّ، المعروف بابن البيع. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ.
٢٤٨. المستقصى في أمثال العرب، للزمخشريّ. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٨٧م.
٢٤٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط:١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ.
٢٥٠. مسند عبد الله بن عمر، لأبي أمية الطرسوسيّ. تحقيق: أحمد راتب عرموش. ط:١. بيروت: دار النفائس، ١٣٩٣هـ.
٢٥١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس الفيوميّ. بيروت: المكتبة العلميّة. لاط، لات.
٢٥٢. معاني الحروف، للرمانيّ. تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسُّونة. ط:١. بيروت:

المكتبة العصريّة، ١٤٢٦هـ.
٢٥٣. معاني القرآن، للأخفش. تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.
٢٥٤. معاني القرآن، للفراء. تحقيق: أحمد يوسُف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبيّ. ط:١. مصر: دار المصريّة للتأليف والترجمة.
٢٥٥. معاني القرآن، للنحاس. تحقيق: محمد علي الصابونيّ. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.
٢٥٦. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
٢٥٧. المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة. تحقيق: المستشرق د. سالم الكرنكويّ، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليمانيّ. ط:١. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٨هـ.
٢٥٨. معجم الأدباء، لشهاب الدين الحمويّ. تحقيق: إحسان عباس. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ١٤١٤هـ.
٢٥٩. معجم البلدان، لياقوت الحمويّ. ط:٢. بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م.
٢٦٠. المغني في النحو، لابن فلاح النحْويّ. تحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ. ط:١. بغداد، ١٩٩٩م.
٢٦١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاريّ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٣٣هـ.
٢٦٢. المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشريّ. تحقيق: د. علي بو ملحم. ط:١. بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
٢٦٣. المفضليّات، للمفضل الضبيّ. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون. ط:٦. القاهرة: دار المعارف.
٢٦٤. المقاصد الشافية في شرح الكافية، للشاطبيّ. تحقيق: مجموعة محققين. ط:١. مكة المكرمة: معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

٢٦٥. المقاصد النحْويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، لبدر الدين العينيّ. تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وأ.د أحمد محمد توفيق السودانيّ، ود. عبد العزيز محمد فاخر. ط:١. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٣١هـ.
٢٦٦. المقتضَب، للمبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت: عالم الكتب. لاط، لات.
٢٦٧. المقدمة الجزوليّة في النحو، للجزوليّ. تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد. وراجعه: د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة. مطبعة أم القرى، ودار الغد العربيّ. لاط، لات.
٢٦٨. المُقرِّب ومعه مُثُل المُقرِّب، لابن عصفور. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ.
٢٦٩. الممتع في التصريف، لابن عصفور. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة. ط:١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
٢٧٠. منازل الحروف، للرمانيّ. تحقيق: إبراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر.
٢٧١. المنتخب من كلام العرب، لعلي بن الحسن الأزديّ، الملقَّب بـ(كراع النمل). تحقيق: د. محمد بن أحمد العمريّ. ط:١. مكة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، ١٤٠٩هـ.
٢٧٢. المنصف، لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. ط:١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبيّ، ١٣٧٣هـ.
٢٧٣. نتائج الفكر في النحو، للسهيليّ. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٢هـ.
٢٧٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباريّ. تحقيق: إبراهيم السامرائيّ. ط:٣. الأردن: مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٥هـ.
٢٧٥. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاويّ. ط:٤. القاهرة: دار المعارف، ٢٠١١م.
٢٧٦. النشر في القراءات العشر، لابن الجزريّ. تحقيق: عليّ محمد الضباع، المطبعة التجاريّة الكبرى.
٢٧٧. نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٠٥م.
٢٧٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجيّ. بيروت: المكتبة العلميّة، ١٣٩٩هـ.

٢٧٩. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاريّ. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. ط:١. بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.
٢٨٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ. تحقيق: عبد الحميد هنداويّ. مصر: المكتبة التوفيقيّة. لاط، لات.
٢٨١. الوساطة بين المتنبيّ وخصومه ونقد شعره، لعلي بن عبد العزيز الجرجانيّ. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاويّ. نشر: عيسى البابي الحلبيّ، ١٣٨٦هـ.
٢٨٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر، من سبعة أجزاء: أربعة أجزاء طُبعت سنة ١٩٠٠م، وجزأين طُبعا سنة: ١٩٩٤م، وجزء واحد طُبع سنة: ١٩٧١م.
٢٨٣. يتيمة الدهر، للثعالبيّ. تحقيق: د. مفيد محمد قميحة. ط:١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٣هـ.

ثانيًا: المخطوطات:

١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيّان. (مخطوطات نور عثمانيّة، تركيا. رقم: ٤٥٦٢).
٢- الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان. (مخطوطات كوبريللي. رقم: ١٤٩٥).

ثالثًا: الرسائل:

١- ابن الضائع وأثره النحْويّ، مع دراسة وتحقيق (القسم الأول) من شرحه لجمل الزجاجيّ. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، قدَّمها: يحيى علوان حسون، بإشراف: الأستاذ الدكتور فايز تركي محمد دياب. القاهرة: جامعة الأزهر، ١٤٠٦هـ.
٢- شرح الجزوليّة، للأُبَّذيّ، تحقيق السفر الأول منه، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، قدَّمها: سعد حمدان محمد الغامديّ، بإشراف: أ.د. محمد إبراهيم البنّا. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.
٣- شرح جمل الزجاجيّ، لابن بابشاذ. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، دراسة وتحقيق، قدَّمها: حسين علي لفتة السعديّ، بإشراف: أ.د. طه محسن عبد الرحمن. بغداد: جامعة بغداد، كليّة الآداب، ٢٠٠٣م.
٥- كتاب حواشي المفصل من كلام للأستاذ أبي علي الشلوبين، رسالة لنيل درجة الماجستير في

النحو والصرف، دراسة وتحقيق، قدَّمها: حماد بن محمد الثمالي، بإشراف: الدكتور يوسُف عبد الرحمن الضبع، ١٤٠٢هـ.

فهرس الموضوعات

الصفحة

المقدمة.....**١**

- **التمهيد:**

■ **مفهوم الاعتراض ومظاهره**.....**٩**

■ **النحو وعلاقته بالمعنى**.....**١٢**

الفصل الأول: دراسة الشواهد الشعريّة المعترَض عليها بالمعنى:

○ المبحث الأول: اعتراضات تتعلَّقُ بالأسماء:

– **المسألة الأولى**: توجيه (ماذا) ومعناها.....**١٨**

– **المسألة الثانية**: (ما) الاستفهاميّة المشوبة بالتعجب.....**٢١**

– **المسألة الثالثة**: مجيء (أخ) على لغة القصر.....**٢٧**

– **المسألة الرابعة**: إفراد لفظي (كِلا وكِلتا).....**٣٠**

– **المسألة الخامسة**: إفراد الضمير العائد على لفظ المثنى بعد أفعل التفضيل.....**٣٤**

– **المسألة السادسة**: تعاقب اسم الإشارة، فيكون (ذلك) للحاضر بمعنى (هذا).....**٣٧**

– **المسألة السابعة**: ما يكون اسمًا في باب (كان) وما يكون خبرًا.....**٤٢**

– **المسألة الثامنة**: حذف خبر (لا) النافية للجنس.....**٤٦**

– **المسألة التاسعة**: توجيه الفعل غير القلبيّ على ضميرين متصلين لمسمًّى واحد.....**٤٩**

– **المسألة العاشرة**: حذف فعل الفاعل جوازًا إذ لا لبْس.....**٥٤**

– **المسألة الحادية عشرة**: نيابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجود المفعول به.....**٥٨**

– **المسألة الثانية عشرة**: ترك تأنيث الفعل مع استتار الفاعل.....**٦٢**

– **المسألة الثالثة عشرة**: معنى (حيث) عند الأخفش.....**٦٨**

– **المسألة الرابعة عشرة**: تصرُّف (حيث).....**٧١**

– **المسألة الخامسة عشرة**: تأويل (إلا) بـ(غير) والوصف بها مع ما بعدها.....**٧٥**

– **المسألة السادسة عشرة**: مجيء (غير) في الاستثناء المنقطع بمعنى (ولكنَّ).....**٧٩**

– **المسألة السابعة عشرة:** دخول (ما) على (حاشا) الاستثنائيّة.....**٨٢**
– **المسألة الثامنة عشرة:** تقديم حرف الاستثناء (خلا) في أول الكلام.....**٨٥**
– **المسألة التاسعة عشرة:** الاستثناء بـ(بَلْهَ).....**٨٩**
– **المسألة العشرون:** مجيء الحال من المبتدأ المنسوخ.....**٩٣**
– **المسألة الحادية والعشرون:** مجيء الحال من المضاف إليه.....**٩٧**
– **المسألة الثانية والعشرون:** مجيء (على) الاسميّة بمعنى (عند).....**١٠١**
– **المسألة الثالثة والعشرون:** دخول الباء على (عَمْر) في القسم.....**١٠٥**
– **المسألة الرابعة والعشرون:** مجيء النكرة العامة بعد (رُبَّ).....**١٠٨**
– **المسألة الخامسة والعشرون:** إضافة (آية) بمعنى (علامة) إلى الفعل.....**١١١**
– **المسألة السادسة والعشرون:** الفصل بالظرف بين المتضايفين.....**١١٥**
– **المسألة السابعة والعشرون:** الإتيان بالفاعل بعد المصدر المنون.....**١٢٠**
– **المسألة الثامنة والعشرون:** جرّ المعطوف على منصوب اسم الفاعل..... .....**١٢٤**
– **المسألة التاسعة والعشرون:** إعمال (فَعِيل) و(فَعِل).....**١٢٨**
– **المسألة الثلاثون:** إضافة الصفة المشبهة إلى ما فيه ضمير يعود على صاحبها.....**١٣٣**
– **المسألة الحادية والثلاثون:** امتناع عمل أفعل التفضيل في الظاهر.....**١٣٦**
– **المسألة الثانية والثلاثون:** قطع النعت وإتباعه.....**١٣٩**
– **المسألة الثالثة والثلاثون:** امتناع القلب بين بعض الصفات.....**١٤٣**
– **المسألة الرابعة والثلاثون:** استغناء لفظ التوكيد (كلّ) بالظاهر بعده عن ضمير المؤكَّد.....**١٤٦**
– **المسألة الخامسة والثلاثون:** العطف على الضمير المرفوع.....**١٥٠**
– **المسألة السادسة والثلاثون:** حذف ياء المتكلم في غير النداء.....**١٥٣**
– **المسألة السابعة والثلاثون:** الترخيم في غير النداء.....**١٥٦**
– **المسألة الثامنة والثلاثون:** تقديم معمول اسم الفعل عليه.....**١٥٩**
– **المسألة التاسعة والثلاثون:** الاختلاف في لفظة (سراويل) أهي مفرد أم جمع؟.....**١٦٢**
– **المسألة الأربعون:** إفادة التصغير معنى التعظيم.....**١٦٥**

○ **المبحث الثاني: اعتراضات تتعلَّقُ بالأفعال:**

– **المسألة الأولى:** وقوع الفعل الماضي خبرًا للأفعال الناقصة.....**١٧٠**

– **المسألة الثانية:** زيادة (كان) مع إسنادها إلى الضمير.....**١٧٤**

– **المسألة الثالثة:** عمل (كان) الناقصة في المفعول معه.....**١٨٠**

– **المسألة الرابعة:** زيادة (أصبح).....**١٨٦**

– **المسألة الخامسة:** دخول (إلا) في خبر (ما تنفكُّ).....**١٩٠**

– **المسألة السادسة:** مجيء (وني) بمعنى (ما زال).....**١٩٤**

– **المسألة السابعة:** زيادة (كاد).....**١٩٧**

– **المسألة الثامنة:** نفي (كاد) إثبات للمعنى أم نفي له.....**٢٠٢**

– **المسألة التاسعة:** مجيء خبر (كأنْ) جملة فعليّة.....**٢٠٥**

– **المسألة العاشرة:** دلالات (رأى) ودخول همزة النقل عليها.....**٢١٠**

– **المسألة الحادية عشرة:** تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم.....**٢١٥**

– **المسألة الثانية عشرة:** شرط التنازع اتحاد المقتضى.....**٢٢١**

– **المسألة الثالثة عشرة:** حذف جواب الشرط للعلم به.....**٢٢٦**

○ **المبحث الثالث: اعتراضات تتعلَّقُ بالحروف:**

– **المسألة الأولى:** مجيء (قد) مع الفعل المضارع بمعنى (رُبَّما) وصرفه إلى الماضي.....**٢٣٢**

– **المسألة الثانية:** مجيء (كأنَّ) للتحقيق والوجوب.....**٢٣٦**

– **المسألة الثالثة:** سدُّ واو المصاحبة مسدّ خبر (إنَّ).....**٢٤١**

– **المسألة الرابعة:** الاجتزاء بالتاء في (لات).....**٢٤٥**

– **المسألة الخامسة:** مجيء (مِنْ) لانتهاء الغاية.....**٢٤٨**

– **المسألة السادسة:** مجيء (إلى) بمعنى (مع).....**٢٥١**

– **المسألة السابعة:** مجيء (في) بمعنى الباء و(على).....**٢٥٥**

– **المسألة الثامنة:** مجيء (عَنْ) بمعنى (مِنْ أجل).....**٢٦١**

– **المسألة التاسعة:** اسميّة (عَنْ) و(على) إذا كان متعلَّقهما ضميرين لمسمى واحد.....**٢٦٤**

– **المسألة العاشرة:** مجي (بما) بمعنى (رُبَّما) التي للتقليل عند ابن مالك.....**٢٦٨**
– **المسألة الحادية عشرة:** مجيء اللام بمعنى (مِنْ) و(على) و(بعد).....**٢٧٢**
– **المسألة الثانية عشرة:** مجيء الباء بمعنى (على).....**٢٧٩**
– **المسألة الثالثة عشرة:** حلول (أم) المنقطعة محلّ (بل).....**٢٨٣**
– **المسألة الرابعة عشرة:** مجيء (أو) للإضراب على الإطلاق بمعنى (بل)، وبمعنى الواو. **٢٨٧**
– **المسألة الخامسة عشرة:** توهم الجزاء في طرح (ما) من (إمّا).....**٢٩٨**
– **المسألة السادسة عشرة:** حذف واو العطف وبقاء المعطوف.....**٣٠٥**
– **المسألة السابعة عشرة:** مجيء (إنْ) الشرطيّة لما مضى على تأويل.....**٣٠٩**
الفصل الثاني: الاعتراض بالمعنى، أسبابه، ودرجاته:
○ **المبحث الأول:** مفهوم الاعتراض بالمعنى.....**٣١٨**
○ **المبحث الثاني:** أسباب وقوع النحْويّ في الخطأ بالمعنى.....**٣٣٢**
○ **المبحث الثالث:** درجات الاعتراض على المعنى.....**٣٤٥**
○ **المبحث الرابع:** أثر الوهم في معنى الشاهد في الحكم النحْويّ.....**٣٥٧**
الخاتمة.....**٣٦١**
الفهارس:
■ **فهرس الآيات**.....**٣٦٤**
■ **فهرس الأحاديث**.....**٣٧٦**
■ **فهرس الشعر**.....**٣٧٧**
■ **فهرس المصادر والمراجع**.....**٣٩٢**
■ **فهرس الموضوعات**.....**٤١٤**

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Higher Education

Al Qussaim university

Faculty of Arabic Language and Social Studies

Department of Arabic Language and Literature

A Syntactic Study of Meaning-based Refutation for Poetical Quotations

Applied Message to complete requirements of obtaining a master's degree

(Master of Arts in Language Studies)

Prepared by:

Najwa Fahd bin Jahim Al - Harbi

ID: 371217298

Supervision:

Prof. Farid bin Abdulaziz Al Zamil Alsalim

(Professor of grammar and Morphology in the department

Academic year

1440 H- 2018